



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عشر
عليه
ص

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

خاتمة المسترک



خاتمة المسترک

جلد (۵)

نویسنده:

نوری میرزا حسین محدث نوری

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خاتمه مستدرک الوسائل

کاتب:

حسین النوری الطبرسی

نشرت فی الطباعة:

موسسه آل البيت علیه السلام

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

- ٥ الفهرس
- ١٣ خاتمة المستدرک المجلد ٥
- ١٣ اشارة
- ١٣ [تتمة الفائدة الخامسة فى شرح مشيخة كتاب من لا يحضره الفقيه]
- ١٣ اشارة
- ١٤ [تتمة طرق الصدوق إلى مشيخته على الترتيب]
- ١٤ [٢٣٢] رلب- و إلى عمار بن مروان الكلبي:
- ١٤ [٢٣٣] رلج- و إلى عمار بن موسى الساباطي:
- ٢٣ [٢٣٤] رلد- و إلى عمرو بن أبى المقدام:
- ٢٦ [٢٣٥] رله- و إلى عمرو بن جميع:
- ٢٩ [٢٣٦] رلو- و إلى عمرو بن خالد:
- ٣٠ [٢٣٧] رلز- و إلى عمرو بن سعيد [الساباطي] «٣»:
- ٣١ [٢٣٨] رلج- و إلى عمرو بن شمر:
- ٣١ [٢٣٩] رلط- و إلى عمر «٨» بن أبى زياد:
- ٣٢ [٢٤٠] رم- و إلى عمر «١» بن أبى شعبة:
- ٣٣ [٢٤١] رما- و إلى عمر بن أذينة:
- ٣٣ [٢٤٢] رمب- و إلى عمر بن حنظلة:
- ٣٨ [٢٤٣] رمج- و إلى عمر «١» بن القيس الماصر:
- ٣٨ [٢٤٤] رمد- و إلى عمر بن يزيد:
- ٤٤ [٢٤٥] رمه- و إلى عمران الحلبي:
- ٤٤ [٢٤٦] رمو- و إلى عيسى بن أبى منصور:
- ٤٦ [٢٤٧] رمز- و إلى عيسى بن أعين:
- ٤٨ [٢٤٨] رمح- و إلى عيسى بن عبد الله الهاشمي:

- ٢٤٩ [رمط- و إلى عيسى بن يونس: ٥٤
- ٢٥٠ [رن- و إلى العيص بن القاسم: ٥٥
- ٢٥١ [رنا- و إلى غياث بن إبراهيم: ٥٥
- ٢٥٢ [رنب- و إلى فضالة بن أيوب: ٦٠
- ٢٥٣ [رنج- و إلى الفضل بن أبي قرّة: ٦٠
- ٢٥٤ [رند- و إلى الفضل بن شاذان، من العلل التي ذكرها عن الرضا (عليه السلام): ٦١
- ٢٥٥ [رنه- و إلى الفضل بن عبد الملك: ٦٢
- ٢٥٦ [رنو- و إلى الفضيل بن عثمان الأعور: ٦٣
- ٢٥٧ [رنز- و إلى الفضيل بن يسار: ٦٣
- ٢٥٨ [رنح- و إلى القاسم بن بريد: ٦٤
- ٢٥٩ [رنط- و إلى القاسم بن سليمان: ٦٥
- ٢٦٠ [رس- و إلى القاسم بن عروة: ٦٦
- ٢٦١ [رسا- و إلى القاسم بن يحيى: ٦٨
- ٢٦٢ [رسب- و إلى كردويه الهمداني: ٦٩
- ٢٦٣ [رسج- و إلى كليب الأسدى: ٦٩
- ٢٦٤ [رسد- و إلى مالك الجهنى: ٧٢
- ٢٦٥ [رسه- و إلى مبارك العقرقوفى: ٧٦
- ٢٦٦ [رسو- و إلى مثنى بن عبد السلام: ٧٧
- ٢٦٧ [رسز- و إلى محمّد بن أبى عمير: ٨٠
- ٢٦٨ [رسح- و إلى محمّد بن احمد بن يحيى بن عمران الأشعري: ١٠٦
- ٢٦٩ [رسط- و إلى محمّد بن أسلم الجبلى: ١٠٩
- ٢٧٠ [رع- و إلى محمّد بن إسماعيل البرمكى: ١١١
- ٢٧١ [رعا- و إلى محمّد بن إسماعيل بن بزيع: ١١١
- ٢٧٢ [رعب- و إلى محمّد بن بجيل- أخى على بن بجيل-: ١١٢

- ١١٣ [٢٧٣] رءج- و إلى محمد بن جعفر الأسدى رضى الله عنه:-----
- ١١٣ [٢٧٤] رءد- و إلى محمد بن حسان:-----
- ١١٣ [٢٧٥] رءه- و إلى محمد بن الحسن الصفار:-----
- ١١٣ [٢٧٦] رءو- و إلى محمد بن الحسين بن أبى الخطاب:-----
- ١١٤ [٢٧٧] رءز- و إلى محمد بن حكيم:-----
- ١١٨ [٢٧٨] رءح- و إلى محمد الحلبي:-----
- ١١٨ [٢٧٩] رءط- و إلى محمد بن حمران:-----
- ١٢٠ [٢٨٠] رءف- و إلى محمد بن خالد البرقى:-----
- ١٢٠ [٢٨١] رءفا- و إلى محمد بن خالد القسرى:-----
- ١٢٢ [٢٨٢] رءب- و إلى محمد بن سنان- فيما كتب من جواب مسائله فى العلل:------
- ١٢٤ [٢٨٣] رءفج- و إلى محمد بن سنان:-----
- ١٢٤ [٢٨٤] رءد- و إلى محمد بن سهل:-----
- ١٢٥ [٢٨٥] رءه- و إلى محمد بن عبد الجبار:-----
- ١٢٥ [٢٨٦] رءو- و إلى محمد بن عبد الله بن مهران:-----
- ١٢٥ [٢٨٧] رءز- و إلى محمد بن عثمان العمرى قدس الله روحه:-----
- ١٢٥ [٢٨٨] رءح- و إلى محمد بن عذافر:-----
- ١٢٦ [٢٨٩] رءط- و إلى محمد بن على بن محبوب:-----
- ١٢٦ [٢٩٠] رءص- و إلى محمد بن عمرو بن أبى المقدام:-----
- ١٢٧ [٢٩١] رءا- و إلى محمد بن عمران العجلى:-----
- ١٢٧ [٢٩٢] رءب- و إلى محمد بن عيسى:-----
- ١٢٧ [٢٩٣] رءج- و إلى محمد بن الفيض التيمى:-----
- ١٢٨ [٢٩٤] رءد- و إلى محمد بن القاسم الأسترأبأدى مشافهة من غير واسطة «٦»-----
- ١٣٦ [٢٩٥] رءه- و إلى محمد بن القاسم بن الفضيل البصرى- صاحب الرضا (عليه السلام):------
- ١٣٧ [٢٩٦] رءو- و إلى محمد بن قيس:-----

- ١٣٧ [٢٩٧] رض- و إلى محمد بن مسعود العياشي:
- ١٣٩ [٢٩٨] رضح- و إلى محمد بن مسلم الثقفي:
- ١٣٩ [٢٩٩] رضط- و إلى محمد بن منصور:
- ١٤٠ [٣٠٠] ش- و إلى محمد بن النعمان:
- ١٤٠ [٣٠١] شا- و إلى محمد بن الوليد الكرمانى:
- ١٤١ [٣٠٢] شب- و إلى محمد بن يحيى الخثعمى:
- ١٤٤ [٣٠٣] شج- و إلى محمد بن يعقوب الكلينى:
- ١٤٤ [٣٠٤] شد- و إلى مرزم بن حكيم:
- ١٤٥ [٣٠٥] شه- و إلى مروان بن مسلم:
- ١٦٧ [٣٠٦] شو- و إلى مسعدة بن زياد:
- ١٦٨ [٣٠٧] شز- و إلى مسعدة بن صدقة:
- ١٦٩ [٣٠٨] شح- و إلى مسمع بن مالك البصرى:
- ١٧٤ [٣٠٩] شط- و إلى مصادف:
- ١٧٩ [٣١٠] شىء- و إلى مصعب بن يزيد الأنصارى- عامل أمير المؤمنين (عليه السلام)-:
- ١٨٠ [٣١١] شيئا- و إلى معاوية بن حكيم:
- ١٨١ [٣١٢] شيب- و إلى معاوية بن شريح:
- ١٨١ [٣١٣] شيج- و إلى معاوية بن عمار:
- ١٨٢ [٣١٤] شيد- و إلى معاوية بن ميسرة:
- ١٨٤ [٣١٥] شية- و إلى معاوية بن وهب:
- ١٨٧ [٣١٦] شيو- و إلى معروف بن خزبوذ:
- ١٩٢ [٣١٧] شيز- و إلى المعلى بن خنيس:
- ٢١١ [٣١٨] شيح- و إلى المعلى بن محمد البصرى:
- ٢١٢ [٣١٩] شيط- و إلى معمر بن خلاد:
- ٢١٣ [٣٢٠] شك- و إلى معمر بن يحيى:

- ٢١٤ [٣٢١] شكأ- و إلى أبي جميلة المفضل بن صالح:
- ٢١٤ [٣٢٢] شكب- و إلى المفضل بن عمر:
- ٢١٤ [٣٢٣] شكج- و إلى منذر بن جيفر:
- ٢١٥ [٣٢٤] شكد- و إلى منصور بن حازم:
- ٢١٧ [٣٢٥] شكه- و إلى منصور الصيقل:
- ٢١٨ [٣٢٦] شكو- و إلى منصور بن يونس:
- ٢٢٥ [٣٢٧] شكز- و إلى منهال القصاب:
- ٢٢٥ [٣٢٨] شكح- و إلى موسى بن عمر بن بزيع:
- ٢٢٥ [٣٢٩] شكط- و إلى موسى بن القاسم البجلي:
- ٢٢٦ [٣٣٠] شل- و إلى ميمون بن مهران:
- ٢٢٦ [٣٣١] شلا- و إلى النضر «١» بن سويد:
- ٢٢٨ [٣٣٢] شلب- و إلى النعمان الرازي:
- ٢٢٨ [٣٣٣] شلج- و إلى النعمان بن سعد «٣» - صاحب أمير المؤمنين (عليه السلام):
- ٢٢٩ [٣٣٤] شلد- و إلى الوليد بن صبيح:
- ٢٣٠ [٣٣٥] شله- و إلى وهب بن وهب:
- ٢٣١ [٣٣٦] شلو- و إلى وهيب بن حفص:
- ٢٣١ [٣٣٧] شلز- و إلى هارون بن حمزة الغنوي:
- ٢٣٣ [٣٣٨] شلح- و إلى هارون بن خارجه:
- ٢٣٥ [٣٣٩] شلط- و إلى هاشم الحنّاط:
- ٢٣٥ [٣٤٠] شم- و إلى هشام بن إبراهيم:
- ٢٤٣ [٣٤١] شما- و إلى هشام بن الحكم:
- ٢٤٣ [٣٤٢] شمب- و إلى هشام بن سالم:
- ٢٤٤ [٣٤٣] شمج- و إلى ياسر الخادم:
- ٢٤٦ [٣٤٤] شمد- و إلى ياسين [الضير] «٢»:

- ٢٤٤ [٣٤٥] شمه- و إلى يحيى بن أبى العلاء:
- ٢٤٧ [٣٤٦] شمو- و إلى يحيى بن أبى عمران:
- ٢٤٨ [٣٤٧] شمز- و إلى يحيى [بن حسان] «٨» الأزرق:
- ٢٤٩ [٣٤٨] شمح- و إلى يحيى بن عباد المكى:
- ٢٥٠ [٣٤٩] شمط- و إلى يحيى بن عبد الله:
- ٢٥٠ [٣٥٠] شن- و إلى يعقوب بن شعيب:
- ٢٥١ [٣٥١] شنا- و إلى يعقوب بن ميثم «١٠»:
- ٢٥٢ [٣٥٢] شنب- و إلى يعقوب بن يزيد:
- ٢٥٢ [٣٥٣] شنج- و إلى يوسف [بن إبراهيم] «٦» الطاطرى:
- ٢٥٣ [٣٥٤] شند- و إلى يوسف بن يعقوب:
- ٢٥٣ [٣٥٥] شنه- و إلى يونس بن عبد الرحمن:
- ٢٥٤ [٣٥٦] شنو- و إلى يونس بن عمارة:
- ٢٥٧ [٣٥٧] شنز- و إلى يونس بن يعقوب:
- ٢٦٢ [٣٥٨] شنج- و إلى أبى أيوب الخزاز:
- ٢٦٢ [٣٥٩] شنط- و إلى أبى بصير:
- ٢٦٣ [٣٦٠] شس- و إلى أبى بكر بن أبى سماك «٢»:
- ٢٦٧ [٣٦١] شسا- و إلى أبى تمامة «٧»:
- ٢٦٨ [٣٦٢] شسب- و إلى أبى جرير بن إدريس:
- ٢٧٠ [٣٦٣] شسج- و إلى أبى الجارود زياد بن المنذر:
- ٢٧٥ [٣٦٤] شسد- و إلى أبى الجوزاء:
- ٢٧٦ [٣٦٥] شسه- و إلى أبى حبيب ناجية «٣»:
- ٢٧٧ [٣٦٦] شسو- و إلى أبى الحسن النهدى:
- ٢٧٧ [٣٦٧] شسز- و إلى أبى حمزة الثمالى:
- ٢٧٨ [٣٦٨] شسح- و إلى أبى خديجة:

- ٢٨٣ [٣٦٩] شسط- و إلى أبي الربيع الشامي:
- ٢٨٥ [٣٧٠] شع- و إلى أبي زكريا الأعور:
- ٢٨٥ [٣٧١] شع- و إلى أبي سعيد الخدرى: -
- ٢٨٦ [٣٧٢] شعب- و إلى أبي عبد الله الخراسانى:
- ٢٨٦ [٣٧٣] شعج- و إلى أبي عبد الله الفراء:
- ٢٨٧ [٣٧٤] شعد- و إلى أبي كهمس:
- ٢٨٧ [٣٧٥] شعه- و إلى أبي مريم الأنصارى:
- ٢٨٨ [٣٧٦] شعو- و إلى أبي المعزى «٥»:
- ٢٨٩ [٣٧٧] شعز- و إلى أبي التميمير مولى الحرث بن المغيرة النضرى:
- ٢٨٩ [٣٧٨] شعح- و إلى أبي الورد:
- ٢٩٠ [٣٧٩] شعط- و إلى أبي ولاد الحنطاط:
- ٢٩١ [٣٨٠] شف- و إلى أبي هاشم الجعفرى:
- ٢٩١ [٣٨١] شفا- و إلى ما كان فيه:
- ٢٩٢ [٣٨٢] شغب- و إلى حديث سليمان بن داود (عليهما السلام) فى معنى قول الله عزّ و جلّ: فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَ الْأَعْتَاقِ «٢»:
- ٢٩٤ [٣٨٣] شفج- و إلى خبر بلال، و ثواب المؤدّنين بطوله:
- ٢٩٥ [٣٨٤] شغد- و إلى ما كان فيه متفرّقا من قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام):
- ٢٩٥ [٣٨٥] شقه- و إلى ما كان فيه من وصية أمير المؤمنين (عليه السلام) لابنه محمّد بن الحنفية:
- ٢٩٨ فينبغى التنبيه على أمور:
- ٢٩٨ الأول: إنّنا ذكرنا فى هذا الشرح اللطيف تراجم جماعة من الرواه
- ٢٩٨ اشارة
- ٢٩٩ حرف الألف
- ٢٩٩ حرف الباء
- ٣٠٠ حرف الناء و الجيم
- ٣٠٠ حرف الحاء و الخاء

- ٣٠١ حرف الدال و الراء و الزاء
- ٣٠١ حرف السين و الصاد و الطاء
- ٣٠٢ حرف العين
- ٣٠٤ حرف الغين و الفاء و القاف و الكاف
- ٣٠٤ حرف الميم
- ٣٠٥ حرف النون و الهاء و الياء
- ٣٠٦ باب الكنى
- ٣٠٦ الثانى: فى ذكر مشايخ الصدوق الذين روى عنهم فى المشيخة، و فى ما بأيدنا من كتبه، و صرح ببعضهم المترجمون.
- ٣٢١ الثالث: [ما ذكره التفريشى فى عدد الروايات المذكورة فى الفقيه]
- ٣٣١ تعريف مركز القائمية باصفهان للتمريات الكمبيوترية

خاتمة المستدرک المجلد ٥

إشارة

سرشناسه: نوری، حسین بن محمدتقی، ۱۲۵۴ - ۱۳۲۰ق.

عنوان و نام پدیدآور: خاتمة مستدرک الوسائل / تالیف حسین النوری الطبرسی؛ تحقیق موسسه آل البيت عليهم السلام لاحیاء التراث. مشخصات نشر: قم: موسسه آل البيت (ع)، لاحیاء التراث، ۱۴۱۵ق = ۱۳۷۳. مشخصات ظاهری: ج.

فروست: موسسه آل البيت (عليهم السلام) لاحیاء التراث؛ ۳۰، ۳۱، ۳۲، ۳۵

شابک: ۲۴۰۰ ریال: ج. ۱۱-۸۴-۵۵۰۳-۹۶۴؛ ۸-۸۶-۵۵۰۳-۹۶۴؛ ۵۰۰۰ ریال: ج. ۰۱۷۶-۳۱۹-۹۶۴-X؛ ۸۰۰۰ ریال: ج. ۹-۲۰-۳۱۹-۹۶۴-X

یادداشت: کتاب حاضر خاتمة مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل است که خود در اصل اضافاتی است بر کتاب وسائل الشیعه حرالعالمی.

یادداشت: ج. ۶ (چاپ اول: ۱۴۱۶ق. = ۱۳۷۳).

یادداشت: ج. ۸ (چاپ اول: ۱۴۱۸ق. = ۱۳۷۶).

یادداشت: ج. ۹ (چاپ اول: ۱۴۲۰ق. = ۱۳۷۸).

یادداشت: کتابنامه.

عنوان دیگر: مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل.

عنوان دیگر: وسائل الشیعه.

موضوع: حدیث -- علم الرجال

موضوع: احادیث شیعه -- قرن ۱۲ق.

موضوع: اخلاق اسلامی -- متون قدیمی تا قرن ۱۴

شناسه افزوده: حر عاملی، محمد بن حسن، ۱۰۳۳-۱۱۰۴ق. و وسائل الشیعه.

شناسه افزوده: موسسه آل البيت (عليهم السلام). لاحیاء التراث.

رده بندی کنگره: BP۱۳۵/ح ۵۰۱۸ و ۱۳۷۳

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۲۱۲

شماره کتابشناسی ملی: م ۷۴-۱۶۰۲ نام کتاب: خاتمة المستدرک

موضوع: تاریخ فقیهان و راویان

[تنمة الفائدة الخامسة في شرح مشيخة كتاب من لا يحضره الفقيه]

إشارة

الفائدة الخامسة

خاتمة المستدرک، ج ۵، ص: ۷

[تنمة طرق الصدوق إلى مشيخته على الترتيب]

[٢٣٢] رلب- و إلى عمّار بن مروان الكلبي:

محمّد بن موسى بن المتوكل، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب الخزاز، عنه «١».

أبو أيوب هو إبراهيم بن عثمان أو عيسى ثقة، فالسند صحيح مضافا إلى كون ابن محبوب في السند.

و كذا عمّار ثقة لا مغمز فيه.

و يروى عنه ابن أبي عمير «٢»، و ابن فضال «٣»، و جعفر بن بشير «٤»، و أبو العباس «٥»، و علي بن رثاب «٦»، و عمرو بن ميمون «٧»، و هشام بن سالم «٨»، و علي بن النعمان «٩»، و غيرهم فهو معدود من الأجلّاء.

[٢٣٣] رلج- و إلى عمّار بن موسى الساباطي:

أبوه، و محمّد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن الحسين بن علي بن فضال، عن عمرو بن سعيد المدائني، عن مصدق بن صدقة، عنه «١٠».

أحمد و مصدق من العلماء الرواة، و الفقهاء الثقات مع كونهما فطحين.

(١) الفقيه ٤: ٩٨، من المشيخة.

(٢) تهذيب الأحكام ١: ٤٥٥ / ١٥٩.

(٣) تهذيب الأحكام ٦: ٤١٢ / ١٩١.

(٤) أصول الكافي ٢: ٢٢٨ / ٤.

(٥) أصول الكافي ٢: ١٧ / ٤٨٨.

(٦) تهذيب الأحكام ٦: ١٠٦٢ / ٣٦٨.

(٧) أصول الكافي ١: ٢ / ٣٦٤.

(٨) الكافي ٧: ٢ / ٣٩٣.

(٩) أصول الكافي ٢: ٢ / ٨٩.

(١٠) الفقيه ٤: ٤، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٨

و المدائني ثقة اختلفوا في فطحته، و قال الأردبيلي في مجمع الفائدة: عمرو بن سعيد المدائني قيل أنّه فطحي، إلّا أنّ الأرجح أنه ثقة و ليس بفضحي «١» انتهى، و الظاهر أنّ المشهور على فطحته.

و أمّا عمار فقد كثر الكلام فيه من جهة فطحته المعلومة بنقل الثقات، و لذا قال صاحب التكملة- رحمه الله- في آخر ترجمته: فالمسألة تبنى على أن الموثق حجّة أم لا «٢»، انتهى.

و الحقّ ان اخباره معتمدة لا- بد من العمل بها، و إن قلنا بعدم حجّية الموثق مطلقا، أو عند وجود معارض صحيح، و ذلك لوجود الدليل الخاصّ على حجّيتها، و يستكشف ذلك من مواضع:-

أ- كلام المفيد في الرسالة العددية من أن رواة الحديث- بأن شهر رمضان من شهور السنة يكون تسعة و عشرين يوما، و يكون ثلاثين

يوما- فقهاء، أصحاب أبي جعفر (عليه السلام). إلى أن قال: و الأعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال و الحرام و الفتيا و الأحكام، الذين لا يطعن عليهم، و لا طريق إلى ذمّ واحد منهم، و هم أصحاب الأصول المدوّنة، و المصنّفات المشهورة. إلى أن قال: ممّن روى عن أبي جعفر محمّد بن علي الباقر (عليهما السلام) - أن شهر رمضان يصيبه ما يصيب الشهور من النقصان - أبو جعفر محمّد بن مسلم. إلى أن قال: و روى مصدق بن صدقة، عن عمّار بن موسى الساباطي، عن أبي عبد الله جعفر بن محمّد (عليهما السلام) قال: «يصيب شهر رمضان ما يصيب الشهور من النقصان، يكون ثلاثين يوما و يكون تسعة و عشرين يوما» (٣).

(١) مجمع الفائدة و البرهان ١: ٣٥٣.

(٢) تكملة الكاظمي ٢: ٢١٧.

(٣) الرسالة العددية: ١٤ و ١٥ و ١٧.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٩

ب- و ما تقدم في (رز) «١» في ترجمه على بن أبي حمزة، و هو قول المحقق في «أسار المعتبر»، من أن الأصحاب عملوا برواية هؤلاء - يعنى عليّ و عمّار - كما عملوا هناك.

و لو قيل: قد ردّوا رواية كل واحد منهما في بعض المواضع.

قلنا كما ردّوا رواية الثقة في بعض المواضع متعللين بأنه خبر واحد، و إلا فاعتبر كتب الأصحاب فإنك تراها مملوءة من رواية عليّ و عمّار (٢).

و قال أيضا في أحكام البئر، فيما ينزح للعصفور و شبهه: لنا: ما رواه عمّار الساباطي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «و أقله العصفور ينزح منها دلو واحدة»، و قد قلنا أن عمّار مشهود له بالثقة في النقل، منضمّا إلى قبول الأصحاب لرواية هذه، و مع القبول لا يقدر اختلاف العقيدة (٣).

و قال في المسألة الاولى من المسائل الغريبة: قال شيخنا أبو جعفر في مواضع من كتبه ان الإمامية مجمعة على العمل بما يرويه السكوني و عمّار و من ماثلهما من الثقات لم يقدر المذهب بالرواية مع اشتهاار الصدق. إلى آخره.

ج- ما في الفهرست: عمّار بن موسى الساباطي له كتاب كبير جيّد معتمد و كان فطحيا (٤).

و في التهذيب - بعد حكاية تضعيفه عن جماعة - انه و ان كان فطحيا فهو

(١) تقدم برقم: ٢٠٧.

(٢) المعتبر ١: ٩٤.

(٣) المعتبر ١: ٧٣.

(٤) فهرست الشيخ ١١٧ / ٥١٥.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٠

ثقة في النقل لا يطعن عليه «١» و الظاهر بل المقطوع انه داخل في العموم الذي ادّعا في عدّته في قوله فلاجل ما قلناه عملت الطائفة باخبار الفطحية مثل عبد الله بن بكير و غيره و اخبار الواقفة. إلى آخره (٢).

و لذا قال المحقق في المعتبر في مسألة التراوح: و الاولى و ان ضعف سندها فان الاختبار يؤيدها من وجهين أحدهما عمل الأصحاب على رواية عمّار لثقتة، حتى ان الشيخ في العدة ادّعى إجماع الإمامية على العمل بروايته (٣).

و قال السيد الأجل بحر العلوم في رجاله بعد نقل هذه العبارة: و لم أجد في العدة تصريحًا بذكر عمّار، و الذي وجدته فيه دعوى عمل

الطائفة باخبار الفطحية مثل عبد الله بن بكير وغيره، وشمول العموم له غير معلوم لأنه فرع المماثلة في التوثيق و لم يظهر من العدة ذلك و كان المحقق أدخله في العموم لثبوته من كلامه في التهذيب و الفهرست، انتهى «٤».

قلت: عمّار من الثقات المعروفين، و في المعتبر في مسألة الإناثين: و عمّار هذا و ان كان فطحيا و سماعه و ان كان واقفيا لا يوجب رد روايتهما هذه، اما أولا فلشهادة أهل الحديث لهما بالثقة. إلى آخره «٥».

و في النجاشي: عمّار بن موسى الساباطي أبو الفضل مولى و أخواه قيس و صباح رووا عن أبي عبد الله و أبي الحسن (عليهما السلام) و كانوا ثقات في الرواية «٦». إلى آخره، و مثله [في] الخلاصة «٧»، و تقدم كلام الشيخ في

(١) تهذيب الأحكام ٧: ١٠١ / ٤٣٥ (ذيل الحديث).

(٢) عدة الأصول ١: ٣٨١.

(٣) المعتبر ١: ٦٠.

(٤) رجال السيد بحر العلوم ٣: ١٦٨.

(٥) المعتبر ١: ١٠٤.

(٦) رجال النجاشي ٢٩٠ / ٧٧٩.

(٧) رجال العلامة ٢٤٣ / ٦.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١١

التهذيب «١»، و في الكشي: قال محمّد بن مسعود: عبد الله بن بكير و جماعته من الفطحية هم فقهاء أصحابنا، منهم ابن بكير، و ابن فضال يعني الحسن بن عليّ، و عمّار الساباطي، و علي بن أسباط، و بنو الحسن بن علي بن فضال عليّ و أخواه، و يونس بن يعقوب، و معاوية بن حكيم، و عدّة من اجلة الفقهاء العلماء «٢»، و انتهى.

فهو ان لم يكن أوثق من ابن بكير فهو مثله قطعاً فهو داخل في العموم من غير تردّد.

د- ما رواه الكشي في ثلاثة مواضع كما هو الموجود في اختيار الشيخ، ففي موضع روى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) انه قال: استوهبت عمّار من ربّي تعالى، فوهبه لي «٣».

و في موضع: عن علي بن محمّد، عن محمّد بن احمد بن يحيى، عن إبراهيم بن هاشم، عن عبد الرحمن بن حمّاد الكوفي، عن مروك، عن رجل «٤»: قال لي أبو الحسن الأول (عليه السلام): اني استوهبت عمّار الساباطي من ربّي، فوهبه لي «٥».

و في موضع آخر: عن محمّد بن قولويه، عن سعد بن عبد الله القمي، عن عبد الرحمن بن حمّاد الكوفي، عن مروك بن عبيد، عن رجل، و ذكر مثله «٦».

و السند و ان كان ضعيفا، ألا انّ في ذكر الخبر في ثلاثة مواضع، و اختياره

(١) تهذيب الأحكام ٧: ١٠١ / ٤٣٥ (ذيل الحديث).

(٢) رجال الكشي ٢: ٦٣٥ / ٦٣٩.

(٣) رجال الكشي ٢: ٥٢٤ / ٤٧١.

(٤) لم ترد في اسناد الرواية من المصدر، و انما وردت في اسناد آخر - سيأتي - للرواية نفسها من المصدر أيضا، فلاحظ.

(٥) رجال الكشي ٢: ٧٠٧ / ٧٦٣.

(٦) رجال الكشي ٢: ٧٩٣ / ٩٦٧.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٢

الشيخ كذلك، دلالة على قوته و اعتباره.

وقال ابن طاوس في رجاله كما في التحرير الطاووسى: و رأيت في بعض النسخ رواية مروك، عن أبى الحسن (عليه السلام) بلا واسطه «١»، و عليه فالخبر قوى جداً و حيث ان الضعف الذى رمى به عمّار فى بعض الكلمات منحصر سببه فى فطحيته و الخبر يدل على خروجه منهم حكما فلا نقص ينسب اليه من هذه الجهة، و لاتفاق الكلمة على فقهاء و عدالته و علمه و درايته لا بدّ و ان يعدّ من أجلّاء أصحابنا.

قال الشيخ البهائى فى شرح الفقيه: و عمّار الساباطى و ان كان فطحيّاً إلاّ أنّه كان ثقة جليلاً من أصحاب الصادق و الكاظم (عليهما السلام) و حديثه يجرى مجرى الصحاح، و قد ذكر الشيخ فى العدة: ان الطائفة لم تزل تعمل بما يرويه عمّار، و قول الكاظم (عليه السلام): أتى استوهبت عمّارا من ربّى، فوهبه لى، مشهور. و سؤاله الصادق (عليه السلام) ان يعلمه الاسم الأعظم و قوله (عليه السلام): أنّك لا تقوى على ذلك، و إظهار بعض علامات ذلك عليه يدلّ على كمال قربيه و اختصاصه، فقد ثبت بنقل الشيخ و تقرير هؤلاء الفضلاء له فيكون المخالف مسبوqa بالإجماع «٢»، انتهى.

و أغرب صاحب التكملة حيث قال - بعد نقل هذا الكلام -: و اما ما ذكر من اقتراجه بالقرائن كخبر الكشى عن الكاظم (عليه السلام)، فانا فى عجب من ذلك، فإنّك تحققت انه فطحي الى ان مات، فكيف يستوهبه الكاظم (عليه السلام) من الله، و يوهبه له، و هو فطحي ملعون من الكلاب الممطورة؟!، و لو كان من الصادق (عليه السلام) لكان له وجه، فالأولى

(١) التحرير الطاووسى: ٢٦٩ / ١٩٠.

(٢) شرح الفقيه للبهائى: لم يقع بأيدينا.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٣

الطرح لذلك و لضعف السند أو حمل عمّار على غير الساباطى، و ان كان نقل المصنف لفظ الساباطى «١»، انتهى.

قلت: اعلم أولاً ان الفطحيّة أقرب المذاهب الباطلة إلى مذهب الإمامية و ليس فيهم معاندة و إنكار للحق و تكذيب لأحد من الأئمة الاثنى عشر (عليهم السلام) بل لا فرق بينهم و بين الإمامية أصولاً و فروعاً أصلاً، إلاّ فى اعتقادهم امامة امام بين الصادق و الكاظم (عليهما السلام) فى سبعين يوماً، لم تكن له راية فيحضروا تحتها، و لا بيعه لزمهم الوفاء بها، و لا أحكام فى حلال و حرام، و تكاليف فى فرائض و سنن و آداب كانوا يتلقونها، و لا غير ذلك من اللوازم الباطلة، و الآثار الفاسدة الخارجية المريبة غالباً على امامة الأئمة الذين يدعون الى النار، سوى الاعتقاد المحض الخالى عن الآثار، الناشئ عن شبهة حصلت لهم عن بعض الاخبار، و أنّما كان مدار مذهبهم على ما أخذوه من الأئمة السابقة و اللاحقة صلوات الله عليهم كالإمامية.

و من هنا تعرف وجه عدم ورود لعن و ذمّ فيهم، و عدم أمرهم (عليهم السلام) بمجانبتهم كما ورد ذمّ الزيدية و الواقفة و أمثالهما و لعنهم، بل فى الكشى أخبار كثيرة، و فيها أنّهما و النصاب عندهم (عليهم السلام) بمنزلة سواء، و أنّ الواقف عاند عن الحقّ و مقيم السيئة، و أنّ الواقفة كفّار زنادقة مشركون، و نهوا (عليهم السلام) عن مجالستهم و أنّهم داخلون فى قوله تعالى و قد نزلَ عَلَيْكُمْ فى الْكِتَابِ أَنْ إِذِ السَّيِّئَاتِ اللَّهُ يُكْفِرُ بِهَا وَيَسْتَهْزِئُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فى حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ «٢» قال: يعنى الآيات الأوصياء الذين كفروا بها الواقفة و آل أمرهم الى ان أذنوا (عليهم السلام) فى الدعاء عليهم فى القنوت، و لشدة عنادهم و تعصّبهم لقبوا بالكلاب الممطورة، و الممطورة كما مرّ

(١) التكملة ٢: ٢١٥ / ٢١٦.

(٢) النساء ٤: ١٤٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٤

فی (قمد) «١» فی ترجمه سماعة.

هذا و لم نعتز الى الآن على ورود ذم في الفطحية، بل كانت معاملتهم (عليهم السلام) معهم في الظاهر كمعاملتهم مع الإمامية، و قد أمروا بأخذ ما رووه بنو فضال و هم عمدهم، و رواياتهم لا تحصى كثرة.

و روى الصدوق في العيون، و العلل، و معاني الاخبار، عن محمد بن إبراهيم الطالقاني، عن احمد بن زياد الهمداني «٢»، عن علي بن الحسن بن فضال، عن أبيه قال: سألت الرضا (عليه السلام) فقلت له: لم كنى النبي (صلى الله عليه و آله) بابي القاسم؟ فقال: لأنه كان له ابن يقال له: قاسم، فكنتي به، قال: فقلت: يا ابن رسول الله، فهل تراني أهلا للزيادة؟ فقال:

نعم، اما علمت ان رسول الله (صلى الله عليه و آله) قال: انا و عليّ أبوا هذه الأمة؟ قلت: بلى، قال: اما علمت ان رسول الله (صلى الله عليه و آله) قال: أب لجميع أمته، و عليّ (عليه السلام) منهم؟ قلت: نعم، قال: اما علمت أن عليا (عليه السلام) قاسم الجنة و النار؟ قلت: بلى، قال: فقيل له: أبو القاسم، لأنه أبو قاسم الجنة و النار، الخبر «٣».

و أما سند ما ادعينا في الكشي: الفطحية هم القائلون بإمامة عبد الله ابن جعفر بن محمد (عليهما السلام) و سموا بذلك، لأنه قيل: انه كان افطح الرأس، و قال بعضهم: كان افطح الرجلين، و قال بعضهم: أنهم نسبوا الى

(١) تقدم برقم: ١٤٤.

(٢) في العيون، و العلل: احمد بن محمد بن سعيد الكوفي و في معاني الاخبار: أحمد بن محمد بن يوسف بن سعيد الكوفي بدل الهمداني المذكور.

و الصواب ما في العيون و العلل بقرينه ما موجود في ترجمته في سائر كتب الرجال، و هو ابن عقدة الحافظ الجارودي المشهور.

(٣) انظر: عيون اخبار الرضا عليه السلام ٢: ٢٩ / ٨٥ و علل الشرائع ٢ / ١٢٧ و معاني الاخبار ٣ / ٥٢، و فيها اختلاف يسير مع الأصل.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٥

رئيس من أهل الكوفة، يقال له: عبد الله بن فطيح، و الذين قالوا بإمامته عامه مشايخ العصابة و فقهاؤها، مالوا الى هذه المقالة، فدخلت عليهم الشبهة لما روى عنهم (عليهم السلام)، أنهم قالوا: الإمامة في الأكبر من ولد الإمام إذا مضى.

ثم منهم من رجح عن القول بإمامته لما امتحنه بمسائل من الحلال و الحرام لم يكن عنده فيها جواب، و لما ظهر منه من الأشياء التي لا ينبغي ان تظهر من الامام «١».

ثم ان عبد الله مات بعد أبيه بسبعين يوما، فرجع الباقر إلى شذاذ منهم عن القول بإمامته إلى القول بإمامة أبي الحسن موسى (عليه السلام) و رجعوا الى الخبر الذي روى: أن الإمامة لا تكون في الأخوين بعد الحسن و الحسين (عليهما السلام) و بقي شذاذ منهم على القول بإمامته، و بعد ان مات، قالوا بإمامة أبي الحسن موسى (عليه السلام).

و روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) انه قال لموسى (عليه السلام):

يا بنى ان أخاك يجلس مجلسي و يدعى الإمامة بعدى فلا تنازعه بكلمة فإنه أول أهلي لحوقا بي «٢»، انتهى.

و قال الشيخ الجليل الأقدم أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي في كتاب فرق المذاهب، في ذكر فرق الشيعة بعد أبي عبد الله (عليه السلام):

و الفرقة الخامسة منهم قالت: الإمامة بعد جعفر (عليه السلام) في ابنه عبد الله ابن جعفر (عليه السلام) «٣» و ذلك انه كان - عند مضي جعفر (عليه السلام) - أكبر ولده سنا، و جلس مجلس أبيه، و ادعى الإمامة و وصيته أبيه.

(١) رجال الكشي ٢: ٥٢٤ / ٤٧٢.

(٢) انظر رجال الكشي ٢: ٥٢٥ / ٤٧٢.

(٣) في المصدر: الافطح بدل (عليه السلام).

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٦

و اعتلوا بحديث يروونه عن أبي عبد الله جعفر بن محمد (عليهما السلام) انه قال: الإمامة في الأكبر من ولد الامام.

فمال الى عبد الله و القول بإمامته جلّ من قال بامامة جعفر بن محمد (عليهما السلام) أبيه «١» غير نفر يسير عرفوا الحقّ، فامتحنوا عبد الله بمسائل في الحلال و الحرام من الصلاة و الزكاة و غير ذلك، فلم يجدوا عنده علما، و هذه الفرقة القائلة بامامة عبد الله بن جعفر (عليه السلام) هي الفطحية.

و سموا بذلك لان عبد الله كان افطح الرأس، و قال بعضهم: كان افطح الرجلين، و قال بعض الرواة: نسبوا إلى رئيس لهم من أهل الكوفة يقال له عبد الله بن فطيح «٢».

و مال الى هذه الفرقة جلّ مشايخ الشيعة و فقهاؤها، و لم يشكوا [في] ان الإمامة في عبد الله بن جعفر [و] في ولده من بعده، فمات عبد الله و لم يخلف ذكرا، فرجع [عامه] الفطحية عن القول بإمامته - سوى قليل منهم - الى القول بامامة موسى بن جعفر (عليهما السلام).

و قد كان رجع جماعة منهم في حياة عبد الله الى موسى بن جعفر (عليهما السلام) ثم رجع عامتهم بعد وفاته عن القول به، و بقي بعضهم على القول بإمامته ثم امامة موسى بن جعفر (عليهما السلام) من بعده «٣»، انتهى.

فانقذح من كلام هذين الشيخين الجليلين ما ادّعيناه من عدم الفرق بين الإمامية و الفطحية إلّا في اعتقادهم امامة عبد الله في سبعين يوما لمجرد الشبهة لا للعناد و جلب الخصام و إنكار الحقّ و تكذيبه.

(١) موقع (أبيه) في المصدر بعد قوله: (بامامة) و هو الأصوب.

(٢) في هامش المصدر - و هو من تعليق السيد محمد صادق بحر العلوم - ما صورته: عبد الله بن افطح - خ ل - فلاحظ.

(٣) فرق الشيعة: ٧٧ - ٧٨ و ما بين المعقوفات منه.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٧

إذا عرفت ذلك: فاعلم ثانيا ان الزائد فيهم (عليهم السلام) كالناقص منهم (عليهم السلام) واحدا في أصل ثبوت الكفر الحقيقي الباطني، و اشتراك كل من كان على خلاف الحقّ في الضلالة و البطلان، و لكن المتأمل في آيات كثيرة و الاخبار المتظاهرة، يجد ان العذاب الموعود، و العقاب المعهود، لمن أنكر و جحد، و تولّى و عند، و كذب و أصرّ، و أدبر و استكبر، و ان من عرفهم (عليهم السلام) و أقرّ بهم و صدّقهم، أو جهلهم أو بعضهم، من غير إنكار و تكذيب و عداوة يرجى له الرحمة و المغفرة و ان تولى غير مواليه. و في تفسير على بن إبراهيم في الصحيح: عن ضريس الكناسي عن أبي جعفر (عليه السلام) قال، قلت: جعلت فداك، ما حال الموحدين المقرّين بنبوّة رسول الله (صلّى الله عليه و آله) من المسلمين المذنبين الذين يموتون و ليس لهم امام و لا يعرفون ولايتكم؟ فقال (عليه السلام): أما هؤلاء فإنهم في حفرهم لا يخرجون منها، فمن كان له عمل صالح لم تظهر منه عداوة فإنه يخذ له خدّا إلى الجنة التي خلقها الله تعالى بالمغرب فيدخل عليه الروح في حفرته الى يوم القيامة حتى يلقي الله فيحاسبه بحسناته و سيّاته، فإنما الى الجنة و اما الى النار، فهؤلاء من الموقوفين لا مرّ الله.

قال (عليه السلام): و كذلك يفعل بالمستضعفين، و البله، و الأطفال، و أولاد المسلمين الذين لم يبلغوا الحلم، و أما النصاب من أهل القبلة، فإنهم يخذ لهم خدّا الى النار التي خلقها الله بالمشرق تدخل عليهم منها اللهب، و الشرر، و الدخان، و فورة الجحيم الى يوم

القيامة، ثم بعد ذلك مصيرهم الى الجحيم،. ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ. ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ. مِنْ دُونِ اللَّهِ. «١» اي اين إمامكم الذي اتخذتموه دون الإمام الذي جعله الله

(١) غافر ٧٢-٧٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٨

للناس اماما «١».

و إذا كان هذا حال من لا يعرفهم و لا يعاديهم، فمن عرفهم و تولّاهم، و لكن تولّى وليجئة دونهم من غير تكذيب لهم، فهو أقرب الى العفو و الرحمة.

و من هنا يعلم: ان الذين قتلوا مع أمير المؤمنين (عليه السلام) في الحروب الثلاثة كانوا شهداء و فيهم كثير ممن كانوا يتولونهما «٢». ثم نقول ثالثا: أن الذي يظهر من مطاوى الأخبار، أن الجنة محرمة على المشركين و الكفار الجاحدين، و اما من هو في حكمهم في بعض الآثار، فلا يظهر من تلك الاخبار شمولها له مع ان عدم الدخول في الجنة المعهودة غير مستلزم للدخول في النار، فان لله تعالى ان يعفو عن بعضهم و يخلق لهم ما يتنعمون فيه غير الجنة.

و في الكافي عن الصادق (عليه السلام): أن مؤمنا كان في مملكة جبار فولع به، فهرب منه الى دار الشرك، فنزل برجل من أهل الشرك فأظله، و أرفقه، و أضافه، فلما حضره الموت اوحى الله عزّ و جلّ اليه: (و عزّتي و جلالتي لو كان لك في جنتي مسكن لأسكنتك فيها و لكنّها محرمة على من مات بي مشركا، و لكن: يا نار هيديه «٣» و لا- تؤذيه) و يؤتى برزقه طرفي النهار، قلت: من الجنة، قال: من حيث يشاء الله عزّ و جلّ «٤».

و في ثواب الأعمال بإسناده عن علي بن يقطين، قال: قال أبو الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام): انه كان في بني إسرائيل رجل مؤمن، و كان له جار كافر، و كان يرفق بالمؤمن و يولّيه المعروف في الدنيا، فلما أن مات الكافر،

(١) تفسير القمي ٢: ٢٦٠.

(٢) أي: ممن كانوا يتولون الخليفين: الأول، و الثاني كما يظهر من السياق المتقدم.

(٣) يقال: هاده، اي: اقلقه و أزعجه، و هيديه هنا. بمعنى: «ازعجه و خوفه، و لا تؤذيه بحرق».

(٤) أصول الكافي ٢: ٣/١٥١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٩

بني الله له بيتا في النار من طين فكان يقيه حرّها و يأتيه الرزق من غيرها، و قيل له: هذا ما كنت تدخل على جارك المؤمن فلان بن فلان من الرفق و تولّيه المعروف في الدنيا «١».

و في آخر كتاب أبي جعفر محمّد بن المثنى أبي القاسم الحضرمي: ممّا رواه الشيخ أبو محمّد هارون بن موسى التلعكبري، و الحق به عن ابن همام، عن حميد بن زياد و محمّد بن جعفر الرزاز القرشي، عن يحيى بن زكريا اللؤلؤي، قال: حدثنا محمّد بن احمد بن هارون الحرار «٢» عن محمّد بن علي الصيرفي، عن محمّد بن سنان، عن مفضل بن عمر، عن جابر الجعفي، عن رجل، عن جابر بن عبد الله، قال: كان لأمير المؤمنين (عليه السلام) صاحب يهودي، قال: و كان كثيرا ما يألفه، و ان كانت له حاجة اسعفه فيها، فمات اليهودي فحزن عليه و استبدت وحشة له، قال: فالتفت إليه النبي (صلّى الله عليه و آله) و هو ضاحك، فقال له: يا با الحسن، ما فعل صاحبك اليهودي؟ قال: قلت:

مات، قال: اغتممت به و استبدت وحشتك عليه؟ قال: نعم يا رسول الله، قال: فتحب ان تراه مجبورا؟ قال: قلت: نعم، بأبي أنت و أمي،

قال: ارفع رأسك، و كشط له عن السماء الرابعة فإذا هو بقبة من زبرجد خضراء معلقة بالقدرة.
فقال له: يا با الحسن، هذا لمن يحبك من أهل الذمّة من اليهود و النصارى و المجوس، و شيعتك المؤمنون معي و معك غدا في الجنة (٣).

(١) ثواب الاعمال ٢٠٢-٢٠٣ / ١.

(٢) لم نقف على لقبه هذا في كتب التراجم، و فيها: محمد بن أحمد- أو محمد- بن الحسين بن هارون الكندي الكوفي، كما في رجال الشيخ ٩٣/٥٠٨ و جامع الرواة ٢: ٤٥٦/٥٩ و تنقيح المقال ٢: ١٠٣٠٩/٦٩، ٣: ١١٣٢٥/١٧٩، فلاحظ.
(٣) الأصول الستة عشر، أصل الحضرمي: ٩٥-٩٦.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٠

و هذا باب واسع لو أردنا استقصاء الكلام فيه لخرجنا عن وضع الكتاب، و فيما ذكرناه كفاية في تبين فساد ما في التكملة من جهات عديدة:

الأولى: قوله: كيف يستوهبه الكاظم (عليه السلام)؟

قلت: يستوهب مواليا له و لأبائه و لأبنائه الغرّ (عليهم السلام) و هو معتقد لاماتهم و ناشر لآثرهم مخطئ في اعتقاد امامة رجل ما رتب عليه أثرا، كما استوهبوا جعفر الكذاب الجاحد المعاند المنكر المدعى الإمامة لنفسه المرتكب لموبقات كثيرة، أعظمها إيداء آل الله بالضرب و السعى و الحبس و نهب المال، فأيهما أحقّ بالأمن و الأمان و الشفاعة عند المالك الديان؟! الثانية: قوله: و يوهبه له.

قلت: يهب ربّ رحيم غفور تنزه عن عقوبة الضعفاء بشفاعة ولّيه عبدا مطيعا مواليا لأوليائه معاديا لأعدائهم لزلّة صدرت منه بشبهه في فهم بعض الاخبار من غير فساد و علوّ و استكبار، ليت شعري أيّ قبح تصوّر في هذا العفو فاستعجب من طلبه؟! فيه ظلم عليه أو على احد، أو حيف أو خلف لوعد، أو غير ذلك ممّا يجب تنزيه فعله تعالى عنه؟! و في الاحتجاج عن الصادق، عن أمير المؤمنين (عليهما السلام) انه قال في حديث: و الذي بعث محمّدا (صلّى الله عليه و آله) بالحقّ نبيا لو شفع أبى في كلّ مذنب على وجه الأرض لشفّعه الله فيهم «١»، الخبر، تأمل فيه يفتح لك أبوابا.

الثالثة: قوله: من الكلاب الممطورة.

اشتباه لا ينبغي صدوره من مثله فان البقر تشابه عليه، و الكلاب الممطورة: من ألقاب الواقفة الجاحدين المكذّبين لا الفطحيّة، و بينهما بعد

(١) الاحتجاج ١: ١٣٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢١

المشرقين.

الرابعة: قوله: و لو كان من الصادق (عليه السلام). إلى آخره.

فان مورد هذا الكلام في متعارف التحاور في مقام [صدرت منه] «١» من أحد زلّة عظيمة قلبية أو جوارحية استحق بها الشفاعة من شافع جليل، و لم يكن عمّار في عصره (عليه السلام) الّا كسائر الإماميّة، و لم يعهد منه ارتكاب بعض المآثم كشرب النيذ و أمثاله، كما قد ينقل عن بعض الرواة، مما دعاه (عليه السلام) الى الاستيهاب ثم الاخبار عنه و اختصاصه به.

الخامسة: احتمال كون عمّار المذكور غير الساباطي.

و هو عجيب، فإن الأصل هو الكشي ذكره في ثلاثة مواضع، و العنوان في الأول في: عمّار بن موسى الساباطي من أصحاب الكاظم

(عليه السلام) «٢»، و في الأخيرين في: عمّار الساباطي «٣»، ثم ان الساباطي موجود في متن الخبر أيضا في الأخيرين، فلاحظ.
هـ- من القرائن الواضحة والشواهد الجليّة كون ما في كتاب عمّار بل مطلق رواياته داخلا في عموم قولهم (عليهم السلام) في بنى فضّال: خذوا ما رووا، فان طرق المشايخ الى عمّار و كتابه تنتهي الى احد بنى فضّال، ثم اليه.
اما الصدوق فقد عرفت أنه يرويه بإسناده عن احمد بن الحسن بن علي ابن فضّال بإسناده عنه «٤»، و الشيخ في الفهرست يرويه بإسناده عن سعد و الحميري، عن احمد بن الحسن. إلى آخره «٥».

(١) في الأصل: صدر، و ما أثبتناه بين معقوفين هو الأنسب للسياق.

(٢) رجال الكشي ٢: ٥٢١ / ٤٧١.

(٣) رجال الكشي ٢: ٧٠٧ / ٧٤٣، ٢: ٦٣٥ / ٦٣٩.

(٤) الفقيه ٤: ٤، من المشيخة.

(٥) فهرست الشيخ ١١٧ / ٥١٥.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٢

و في النجاشي: له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا محمّد بن جعفر قال:

حدثنا احمد بن محمّد بن سعيد قال: حدثنا علي بن الحسن بن فضّال قال:

حدثنا عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة، عنه «١» و لا- يضّرّ ذلك وجود طرق آخر لهم إليه من غير ان تمرّ بنى فضّال كما يظهر من بعض أسانيد الكافي و التهذيب كما هو واضح.

و من جميع ما ذكرناه ظهر أن عمّار ثقة فطحي، لكنه في حكم الإمامي، بل في شرح الوافي للسيد صاحب مفتاح الكرامة: و يحتمل قويا ان يكون إماميا، انتهى «٢».

و يؤيّده ان النجاشي- كما تقدم- ذكره و أخويه و وثقهم و لم يشر الى مذهبه، و عاداته الذّكر لو كان غير امامي، و لذا قال العلامة الطباطبائي في رجاله- بعد نقل كلامه و كلام المفيد في الرسالة:- و ظاهرهما أنه مع التوثيق صحيح المذهب، و يشهد له ما رواه الكشي، و ذكر خبر مروك «٣».

هذا و يروى عن عمّار: حمّاد بن عثمان «٤»، و عبد الله بن مسكان «٥»، و الحسن بن علي بن فضّال «٦»، و هشام بن سالم «٧»، و ثعلبة بن ميمون «٨»، و معاذ بن مسلم «٩»، و مصدق بن صدقة «١٠»، و الحكم بن

(١) رجال النجاشي ٢٩٠ / ٧٧٩.

(٢) شرح الوافي للسيد محمد جواد الحسيني العاملی- صاحب مفتاح الكرامة:- لم يقع بأيدينا.

(٣) رجال السيد بحر العلوم ٣: ١٦٤.

(٤) تهذيب الأحكام ١: ٤٩ / ١٤٣.

(٥) تهذيب الأحكام ٧: ٢٥٩ / ١١٢٢.

(٦) تهذيب الأحكام ٦: ١٩١ / ٤١٢.

(٧) تهذيب الأحكام ٧: ٣١٥ / ١٣٠٤.

(٨) الكافي ٨: ٢٧٣ / ٤٠٧، من الروضة.

(٩) تهذيب الأحكام ٢: ١٩٣ / ٧٦٢.

(١٠) رجال النجاشي ٢٩٠ / ٧٧٩.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٣

مسكين «١»، و محمد بن سنان «٢»، و مروان بن مسلم «٣» و غيرهم.

[٢٣٤] ولد - و الى عمرو بن أبي المقدام:

محمّد بن الحسن، عن محمّد ابن الحسن الصفار و الحسن بن متيل جميعا، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين، قال: حدثني عمرو بن أبي المقدام، و اسم أبي المقدام، ثابت بن هرم الحداد، السند صحيح على الأصح كما مرّ «٤». و أمّا عمرو فيمكن استظهار وثاقته من مجموع أمور:

أولها: ما رواه الكشي عن حمدويه بن نصير قال: حدثني محمّد بن الحسين، عن احمد بن الحسن الميثمي، عن أبي «٥» العرندي الكندي، عن رجل من قريش قال: كُنّا بفناء الكعبة و أبو عبد الله (عليه السلام) قاعد فقيل له: ما أكثر الحاج! فقال: ما أقل الحاج! فمرّ عمرو بن أبي المقدام، فقال: هذا من الحاج «٦».

و ضعف السند لا- ينافي حصول الظن خصوصا إذا رواه أربعة من الأجلءاء و فيهم الميثمي الذي قالوا فيه: صحيح الحديث، و قد أوضحنا في الفائدة السابقة دلالة هذه الكلمة على وثاقته من بعده من الرجال «٧». ثانيا: رواية جعفر بن بشير عنه كما في الكافي في باب الأكل و الشرب

(١) تهذيب الأحكام ٢: ١٨٢ / ٧٢٧.

(٢) أصول الكافي ٢: ١ / ٤٦٦.

(٣) تهذيب الأحكام ٣: ٣٢٧ / ١٠٢٢.

(٤) الفقيه ٤: ٩٦، من المشيخة.

(٥) في الأصل: ابن العرندي، و ما أثبتناه فمن المصدر، و ظاهر امره امامي مجهول، لم تذكره كتب الرجال قاطبة سوى ما في معجم رجال الحديث ٢١: ٢٣٨ / ١٤٥٣٦ نقلا عن المصدر المذكور.

(٦) رجال الكشي ٢: ٦٩٠ / ٧٣٨.

(٧) تقدم في الفائدة الرابعة، صحيفة: ٥٣٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٤

من آنية الذهب و الفضة «١»، و في التهذيب في باب الذبائح و الأطعمة «٢»، و جعفر هو الذي روى عن الثقات و روى عنه.

ثالثها: رواية ابن أبي عمير الذي لا يروى إلا عن ثقة عنه، كما في روضة الكافي بعد حديث الصيحة «٣».

رابعها: رواية جماعة من أصحاب الإجماع عنه غير ابن أبي عمير، و هم:

الحسن بن محبوب كما في الكافي في باب من ادعى الإمامة و ليس لها بأهل «٤»، و في التهذيب في باب شرح زيارة قبورهم، و في باب آداب الحكام «٥».

و صفوان بن يحيى في التهذيب «٦» في باب صفة التيمم، و كذا في الاستبصار «٧»، و هو أيضا ممن لا يروى إلا عن ثقة نصا منهم، و عبد الله بن المغيرة في الكافي في باب الرفق «٨»، و في باب شرب الماء من قيام «٩»، و في التهذيب في باب أحكام الطلاق «١٠»، و احمد بن محمد بن أبي نصر كما صرح به السيد المحقق القزويني في جامع الشرائع «١١».

و خامسها: رواية الأجلء عنه غير هؤلء الأعظم مثل: يحيى

-
- (١) الكافى ٦: ٢٦٧ / ٦.
 (٢) تهذيب الأحكام ٩: ٣٨٨ / ٩١.
 (٣) الكافى ٨: ٢١٢ / ٢٥٩. من الروضة.
 (٤) أصول الكافى ١: ٣٠٥ / ١١.
 (٥) تهذيب الأحكام ٦: ١٠٥ / ١٨٣، ٦: ٢٢٥ / ٥٤١.
 (٦) تهذيب الأحكام ١: ٢١٢ / ٦١٤.
 (٧) الاستبصار ١: ١٧١ / ٥٩٤.
 (٨) أصول الكافى ٢: ٩٧ / ٧.
 (٩) الكافى ٦: ٣٨٣ / ٥.
 (١٠) تهذيب الأحكام ٨: ٣٤ / ١٠٦.
 (١١) جامع الشرائع للقزوينى: غير موجود لدينا.
 خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٥
 الحلبي «١»، و على بن إسماعيل «٢»، و عبد الله بن حماد «٣»، و خلف بن حماد «٤»، و الحكم بن مسكين «٥»، و النضر بن سويد «٦»،
 و عبادة بن زياد الأسدى «٧»، و محمد بن الوليد «٨»، و ابن سنان «٩»، و احمد بن النضر «١٠»، و نصر بن مزاحم «١١».
 و سادسها: ما نقله [فى] الخلاصة عن الغضائرى، قال: قال: عمرو بن أبى المقدام ثابت العجلي مولا هم الكوفى، طعنوا عليه من جهة، و
 ليس عندى كما زعموا، و هو ثقة «١٢».
 و ربما أورد على هذا الوجه بوجهين:
 الأول: معارضته بكلامه الآخر الذى نقله عنه [فى] الخلاصة قال: عمر بن ثابت بالثناء أولا، ابن هرمز «١٣» أبو المقدام الحداد مولى بنى
 عجلان كوفى، روى عن على بن الحسين، و أبى جعفر، و أبى عبد الله (عليهم السلام) ضعيف جدا قاله الغضائرى «١٤»، و قال فى
 كتابه الآخر، ثم نقل ما مرّ.

(١) تهذيب الأحكام ٧: ٤٧٢ / ١٨٩٤.

(٢) الكافى ٥: ٥٢٧ / ٤.

(٣) أصول الكافى ٢: ١٨٥ / ٢٤.

(٤) تهذيب الأحكام ٦: ٣٦٠ / ١٠٣٤.

(٥) الفقيه ٤: ٩٦ - ٩٧، من المشيخة.

(٦) الكافى ٤: ٤٦٦ / ١٠.

(٧) الكافى ٥: ٣٣٧ / ٧.

(٨) تهذيب الأحكام ١٠: ١١٥ / ٤٥٨.

(٩) تهذيب الأحكام ٤: ٧٢ / ١٣٧.

(١٠) الكافى ٦: ٣٨٥ / ٢.

(١١) فهرست الشيخ ٧٢ / ٣٠١، في ترجمة زيد بن وهب.

(١٢) رجال العلامة ١٠ / ٢٤١.

(١٣) في المصدر: هرم، و ما في الأصل هو الصحيح لموافقته سائر كتب الرجال.

(١٤) رجال العلامة ١٠ / ٢٤١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٦

الثاني: ان ما نقله عنه [في] الخلاصة في عمر لا أخيه عمرو «١» والغرض توثيقه.

والجواب عن الأول: ان كلامه الأول مؤيد بالوجه السابقة فلا بد من الأخذ به، و كلامه الآخر موهون جداً بعدم طعن احد من المشايخ الذين تقدموا عليه أو تأخروا عنه عليه، فان الصدوق جعل كتابه من الكتب المعتمدة «٢».

والكشفي ذكره و مدحه بذكر الخبر السابق في ترجمته، و لم ينقل عن احد طعنا فيه «٣»، وقال النجاشي: عمرو بن أبي المقدم ثابت بن هرم الحداد مولى بني عجل، روى عن علي بن الحسين و أبي جعفر و أبي عبد الله (عليهم السلام) له كتاب لطيف «٤» ثم ذكر طريقه اليه.

و ذكر الشيخ في أصحاب الصادق «٥» [عليه السلام] و كذا في الفهرست، و ذكر له كتاب حديث الشورى، و كتاب المسائل التي أخبر بها أمير المؤمنين (عليه السلام) اليهودي، و ذكر طريقه إليهما من غير طعن أو نقله فيه «٦».

و قد أكثر ثقة الإسلام و غيره من نقل رواياته و الاعتماد عليه، و في الفقيه:

(١) أقول: لم يرد لعمرو بن أبي المقدم أخ باسم (عمر) لدى النجاشي و الكشي و الطوسي و ابن داود، و لم يصرح به العلامة و ان أورده في القسم الأول من رجاله باسم (عمرو) و في القسم الثاني باسم (عمر) فكان ذلك منه مدعاة لاحتمال البعض الاخوة بينهما، و ما عليه أكثر أهل الفن بأنه اشتباه منه (قدس سره) و لمزيد الفائدة راجع تنقيح المقال ٢: ٣٢٣ / ٨٦٤٣.

(٢) الفقيه ١: ٣، من المقدمة.

(٣) رجال الكشي ٢: ٦٩٠ / ٧٣٨.

(٤) رجال النجاشي ٢٩٠ / ٧٧٧.

(٥) رجال الشيخ ٢٤٧ / ٣٨٠.

(٦) فهرست الشيخ ١١١ / ٤٨١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٧

و قال الصادق (عليه السلام): من تعدى في وضوءه كان كناقصه.

و في ذلك حديث آخر بإسناد منقطع رواه عمرو بن أبي المقدم قال:

حدثني من سمع أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: أنى لا عجب ممن يرغب أن يتوضأ اثنتين اثنتين و قد توضأ رسول الله (صلى الله عليه و آله) اثنتين اثنتين، فإن النبي (صلى الله عليه و آله) كان يجدد الوضوء لكل فريضة.

فمعنى هذا الحديث هو: أنى لأعجب ممن يرغب عن تجديد الوضوء و قد جدده النبي (صلى الله عليه و آله) «١». الى آخر ما قال، و يظهر منه كما في التعليق انه معتمد مقبول القول «٢».

فتضعيفه ضعيف جدا و لا قوة له للمعارضة.

و عن الثاني: أن الظاهر من الخلاصة و جمع آخر اتحادهما و عدم وجود عمر في الرواة، و لم ينقل في الكتب الأربعة عنه خبر واحد، مع ان ظاهر الغضائري كونه كثير الرواية.

و يؤيد ان ما ذكره [في] الخلاصة (٣) عن الغضائري في عمر بن ثابت، هو بعينه ما في النجاشي (٤) في عمرو ألاً التضعيف، و في الخلاصة: و لعل الذي وثقه الغضائري و نقل عن أصحابنا تضعيفه هو هذا، يعنى عمرو (٥).
و بالجملة لا مجال لتوهم المعارضة فتبقى أمارات الوثيقة سليمة.
و في كشف الغمّة: من كتاب الحافظ أبي نعيم عن عمرو بن أبي المقادم قال: كنت إذا نظرت الى جعفر بن محمد (عليهما السلام) علمت أنه من سلالة

(١) الفقيه ١: ٢٥ / ٦-٧.

(٢) تعليقه البهبهاني على منهج المقال: ٢٤٤.

(٣) رجال العلامة ١٠ / ٢٤١.

(٤) رجال النجاشي ٧٧٧ / ٢٩٠.

(٥) رجال العلامة ٢ / ١٢٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٨

النبيين (١).

و من جميع ذلك ظهر فساد ما في التكملة، قال: قوله. عمرو بن أبي المقدام. إلى آخره، هذا ضعفه الغضائري تارة، و وثقه تارة أخرى، و نقل من الأصحاب تضعيفه، فيرجع هذا الى الخلاف فيه، و لا اعتبار هنا بتضعيف الغضائري و لا بتوثيقه لتعارضهما فينسند الطريق إلى معرفة حاله فيكون مجهولاً، و اما الرواية التي رواها الكشي فضيفه السند بالإرسال مع اضطرابها، و شكّ العلامة في تعيين الرجل (٢)، انتهى.

و وجوه الفساد ظاهرة لمن تأمل في مطاوى كلماتنا، و اما نسبة الاضطراب فهي منه عجيب، فان نسخ الكشي متفقاً على ما نقلناه، و في الخلاصة عنه ان الصادق (عليه السلام) قال: هذا أمير الحاج (٣)، و هذا من أوهام الخلاصة لا من اضطراب الخبر، و ليس التحريف في نقل الخبر سبباً لاضطرابه، فلاحظ.

[٢٣٥] رله - و إلى عمرو بن جميع:

أبوه، عن احمد بن إدريس، عن محمد بن احمد، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، عن الحسن بن علي بن يوسف، عن معاذ الجوهري، عنه (٤).

محمد بن احمد هو ابن يحيى الأشعري المعروف صاحب نوادر الحكمة، ثقة جليل، لم يذكر فيه طعن في نفسه و ان قيل انه يروى عن الضعفاء و يعتمد المراسيل.

و اللؤلؤي ثقة كثير الرواية، كذا في النجاشي (٥) و الخلاصة (٦)، و يروى عنه

(١) كشف الغمّة ٢: ١٦٢.

(٢) التكملة للكاظمي ٢: ٢١٨-٢١٩.

(٣) رجال العلامة ٢ / ١٢٠.

(٤) الفقيه ٤: ٧٦، من المشيخة.

(٥) رجال النجاشي ٨٣ / ٤٠.

(٦) رجال العلامة ١١ / ٤٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٩

أجلاء من في طبقة محمد بن احمد، مثل: سعد بن عبد الله «١»، و محمد بن عبد الجبار «٢»، و موسى بن القاسم «٣»، و الحجال «٤»، و محمّد بن علي بن محبوب «٥»، و احمد بن أبي عبد الله «٦»، و محمّد بن الحسن الصفار «٧»، و موسى بن جعفر البغدادي «٨»، و موسى بن الحسن بن عامر «٩»، و إبراهيم بن هاشم «١٠»، و احمد بن أبي زاهر «١١»، و احمد بن الحسين «١٢»، و محمد بن عمران «١٣»، و سهل بن زياد «١٤»، و علي بن محمد «١٥»، و إبراهيم بن سليمان «١٦»، و غيرهم، فلا مجال للتأمل في وثاقته. نعم في النجاشي في ترجمة محمد بن احمد بن يحيى: و كان محمد بن الحسن بن الوليد يستثنى من رواية محمد بن احمد بن يحيى ما رواه عن محمد بن موسى الهمداني، و ما رواه عن رجل، أو يقول: بعض [أصحابنا] «١٧» أو عن

(١) تهذيب الأحكام ٣: ٣٥٦ / ١٦٥.

(٢) أصول الكافي ١: ٥ / ٢٤٩.

(٣) تهذيب الأحكام ٥: ٨٩٤ / ٢٤٣.

(٤) تهذيب الأحكام ٦: ٢٥٠ / ١٤٥.

(٥) تهذيب الأحكام ١: ٥٩٣ / ٢٠٤.

(٦) الكافي ٤: ٧ / ٢٨٧.

(٧) تهذيب الأحكام ١٠: ١١ / ٤.

(٨) تهذيب الأحكام ١: ٣٩٩ / ١٤١.

(٩) تهذيب الأحكام ٢: ٦٣ / ٢٢.

(١٠) الكافي ٥: ٢٥ / ٣٠٩.

(١١) فهرست الشيخ ٢٣ / ٦٩، في ترجمة اللؤلؤي.

(١٢) تهذيب الأحكام ٤: ١٧٢ / ٦٣.

(١٣) كامل الزيارات ٣ / ١٣٧.

(١٤) الكافي ٤: ٩ / ٢٦٦.

(١٥) أصول الكافي ١: ٢٤ / ٤٢٩.

(١٦) فهرست الشيخ ٥١ / ١٩٠.

(١٧) ما بين معقوفتين من المصدر.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٠

محمّد بن يحيى المعاذي - الى ان قال - أو ما يتفرد به الحسن بن الحسين اللؤلؤي، الى آخره، و نقل عن أبي العباس بن نوح ان الصدوق تبعه في ذلك، و قرره عليه ابن نوح إلّا في محمد بن عيسى، فربما جعل هذا الاستثناء طعنا و قدحا فيه «١». و فيه: أولا: أن مجرد الاستثناء لا يستلزمه، لذا وثقه النجاشي مع نقله الاستثناء.

و ثانيا: أن ابن الوليد خصّه من بين شركائه بقوله: أو ما يتفرد به، فلعلّ عدم القبول لعدم الضبط التام الغير المنافي للعدالة، أو لما ذكره النجاشي من ان له كتاب مجموع نوادر «٢»، فان النوادر ما ليس لها باب يجمعها و ما كان كذلك يكثر في نوعه المخالفة للأصول، فظاهر العبارة ليس فيه طعن على اللؤلؤي بوجه، لأنّ عدم قبول المتفردات لكونها متفردات لا لشيء في اللؤلؤي و الّا لعمّ الاستثناء و لم

يخصه من بينهم بما ذكره، ومنه يعلم ما في قول الشيخ في من لم يرو عنهم [عليهم السلام] في ترجمة اللؤلؤى: ضعفه ابن بابويه «٣»، فإنه تبع شيخه في عدم قبول متفرداته وهو غير التضعيف.

و ثالثاً: أنه معارض برواية الجماعة عنه وهم عيون الطائفة، ولا جرح هنا حتى يحتمل تقديمه، ولو كان لما كان قابلاً للمعارضة. و أمراً رابعاً: فيما قال التقى المجلسي في الشرح: ويظهر من النجاشي ان اللؤلؤى اثنان ويمكن التمييز من الرجال والطبقات، فان المذكور هنا الثقة يروى عنه الصفار و أمثاله، والمجهول في مرتبة بعده بمرتبتين، فان الثقة يروى عن احمد بن الحسن بن الحسين اللؤلؤى، عن أبيه فهو في طبقة صفوان و حماد

(١) رجال النجاشي ٩٣٩ / ٣٤٨.

(٢) رجال النجاشي ٨٣ / ٤٠.

(٣) رجال الشيخ ٤٥ / ٤٦٩.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣١

مع قلّه روايته، بل لا يظهر كونه راوياً و ان توهمه جماعة.

ففي النجاشي: أحمد بن الحسن بن الحسين اللؤلؤى، له كتاب يعرف باللؤلؤة، وليس هو الحسن بن الحسين اللؤلؤى، روى عنه الحسن بن الحسين اللؤلؤى «١»، و في الفهرست و الخلاصة: ثقة، و ليس بابن المعروف بالحسن بن الحسين اللؤلؤى [كوفي] «٢» له كتاب اللؤلؤة، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن احمد بن جعفر، عن احمد بن إدريس، عن احمد بن أبي زاهر، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤى، عن احمد بن الحسن «٣»، و ظاهر ان الضمائر راجعة إلى أحمد- و له كتاب اللؤلؤة- لا الحسن، فتدبر، فلا يقع الاشتباه، و لهذا لم يذكر أصحاب الرجال نفسه و إنما ذكروا ابنه احمد «٤»، انتهى.

و الحسن بن علي هو المعروف بابن بقاح، ثقة مشهور صحيح الحديث كما في النجاشي «٥» و الخلاصة «٦».

و معاذ الجوهرى ذكره الشيخ في الفهرست «٧» و ذكر له كتاباً و ذكر طريقه اليه و لم يطعن عليه، و في التعليقة: يروى عنه ابن أبي عمير «٨»، و هي من أمارات الوثاقة، و يروى عنه ابن بقاح كثيراً و هو صحيح الحديث، و قد مرّ انه أيضاً من أمارات الوثاقة «٩».

(١) النجاشي ١٨٥ / ٧٨.

(٢) ما أثبتناه بين معقوفين فمن فهرست الشيخ، و رجال العلامة.

(٣) انظر فهرست الشيخ ٥٩ / ٢٣ و رجال العلامة ١٠ / ١٥.

(٤) روضة المتقين ١٤: ٢٠٧.

(٥) رجال النجاشي ٨٢ / ٤٠.

(٦) رجال العلامة ١٨ / ٤١.

(٧) فهرست الشيخ ٧٣٥ / ١٧٠.

(٨) تعليقه الوحيد البهبهاني (ضمن منهج المقال): ٣٣٤.

(٩) تقدم في هذه الفائدة، صحيفة: ٥٣٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٢

و قال الشهيد في مجموعته- مختار من كتاب معاذ بن ثابت بن الحسن الجوهرى:- روى عمرو بن جميع، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السلام) قال: إياكم و كثرة المزاح، الخبر.

و ساق بعض الاخبار منه و من كتب اخرى من الأصول و قال في آخره:

و أكثر هذه مقروءة على الشيخ أبي جعفر الطوسي رحمه الله، و الظاهر اعتبار كتابه عنده، فالسند صحيح على الأصح «١».

و أميا عمرو بن جميع الأزدي البصري قاضي الرى، ففي الكشى، و أصحاب الباقر (عليه السلام): بترى «٢»، و فى أصحاب الصادق (عليه السلام): ضعيف الحديث «٣»، و فى النجاشى: ضعيف «٤».

و الظاهر ان مراده من الضعف، ضعفه فى المذهب كما فى الأولين أو الحديث كما فى الأخير، و لا يتنافى ذلك وثاقته فى نفسه. أما الأول فواضح، و أما الأخير فإنه أعم، إذ من أسبابه عندهم الرواية عن الضعفاء، و رواية بعض عجائب حالاتهم (عليهم السلام) و غرائب أفعالهم (عليهم السلام) و غيرها، و أما استظهار وثاقته فلروايته يونس بن عبد الرحمن، عنه كما فى الفهرست «٥»، و فى الكافى فى باب العبادة من كتاب الكفر و الايمان «٦».

(١) مجموعة الشهيد: مخطوط، و لم نظفر بهذا الكلام فيه.

(٢) انظر رجال الكشى ٢: ٦٨٧ / ٧٣٣ و رجال الشيخ - باب أصحاب الباقر عليه السلام - ٦٧ / ١٣١.

(٣) رجال الشيخ ٢٤٩ / ٤٢٦.

(٤) رجال النجاشى ٢٨٨ / ٧٦٩.

(٥) فهرست الشيخ ١١١ / ٤٧٧.

(٦) أصول الكافى ٢: ٦٨ / ٣.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٣

و عثمان بن عيسى فيه فى باب النوادر آخر كتاب النكاح «١»، و هما من أصحاب الإجماع، و مرّ مرارا أنه من أمارات الوثاقة «٢» و فاقا للعلامة الطباطبائى «٣»، و روايه ابن بقاح عنه بلا واسطة فيه أيضا فى باب ما يسقط من الخوان من كتاب الأئمة «٤» و قد عرفت ممّن قالوا فيه أنه صحيح الحديث، فيكون عمرو ثقة بما مرّ فى الفائدة السابقة «٥».

و اعلم أنّ فى النجاشى بعد الترجمة و التضعيف: له نسخة يرويها «٦»، ثم ذكر طريقه إليها، و فى الشرح: و الظاهر أن النسخة كانت تصنيف أبي عبد الله (عليه السلام) و يمكن ان يكون الأصحاب سمع منه بأنّ نسخته عنده و لهذا اعتمد الأصحاب عليه، و كثيرا ما يروون الاخبار عنه، و حكم الصدوقان بصحته، و الظاهر ان الضعف باعتبار القضاء من جهة العامة و يمكن ان يكون للتقية و لسهولة نشر اخبار أهل البيت (عليهم السلام) كما فعله جماعة من أصحابنا، منهم القاضى ابن البراج، انتهى «٧».

ف قوله (ره) فى آخر كلامه: فالخبر قوى كالصحيح «٨»، قوى صحيح.

[٢٣٦] رلو - و الى عمرو بن خالد:

أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن الهيثم بن أبى مسروق، عن الحسين بن علوان، عنه «٩».

(١) الكافى ٥: ٥٦٩ / ٥٩.

(٢) تقدم فى هذه الفائدة، صحيفة: ٥٨١.

(٣) لم نعثر عليه.

(٤) الكافى ٦: ٢٩٧ / ٤.

(٥) تقدم فى هذه الفائدة، صحيفة: ٥٣٤.

(٦) رجال النجاشي ٧٦٩ / ٢٨٨.

(٧) روضة المتقين ٢٠٧: ١٤.

(٨) روضة المتقين ٢٠٨: ١٤.

(٩) الفقيه ٨٣: ٤، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٤

استظهرنا وثيقة الهيثم في (ند) «١».

و وثيقة الحسين - و لو في الحديث - في (فكح) «٢»، و كذا عمرو بن خالد فيه، فالخير صحيح عند القدماء، موثق عند المتأخرين.

[٢٣٧] رلز - و الى عمرو بن سعيد [السباطي] «٣»:

أحمد بن محمد ابن يحيى العطار، عن سعد بن عبد الله، عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال، عنه «٤».

مر وثيقة العطار في (قسط) «٥».

و ابن فضال و ان كان فطحيا الا انه ثقة جليل روى عنه اخوه، و غيره من الكوفيين و القميين، و منهم محمد بن احمد بن يحيى «٦»، و

سعد بن عبد الله «٧»، و محمد بن موسى «٨»، و الحسين بن بندار «٩»، و محمد بن يحيى «١٠»، و الحميري «١١»، و ابن عقدة «١٢»، و

محمد بن الحسين «١٣»

(١) تقدم برقم: ٥٤.

(٢) تقدم برقم: ١٢٨.

(٣) ما بين معقوفين من المصدر و روضة المتقين ٢٠٩: ١٤.

(٤) الفقيه ١٢٠: ٤، من المشيخة.

(٥) تقدم برقم: ١٦٩.

(٦) تهذيب الأحكام ٣: ١٤٦ / ٤٢.

(٧) تهذيب الأحكام ١: ٩٣١ / ٣٢٠.

(٨) تهذيب الأحكام ٦: ٦٠٤ / ٢٤٣.

(٩) تهذيب الأحكام ١: ١١٣٣ / ٣٧١.

(١٠) تهذيب الأحكام ٥: ١٣٣ / ٤٤.

(١١) فهرست الشيخ ١١٧ / ٥٢٤.

(١٢) تهذيب الأحكام ٢: ٨٦٢ / ٢١٩، و فيه: «و روى احمد بن محمد بن سعيد بن عقدة، عن أحمد بن محمد بن الحسن قال:..».

(١٣) أصول الكافي ١: ١ / ٣١٧.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٥

و عمران بن موسى «١» و محمد بن علي بن محبوب «٢»، و الصفار «٣»، و غيرهم، مضافا الى دخوله في زمرة من أمرنا بالأخذ

برواياتهم، فالسند موثق كالصحيح.

و اما عمرو بن سعيد ثقة في النجاشي «٤» و الخلاصة «٥»، و نقل في الكشي عن نصر فطحية «٦»، و رده [في] الخلاصة بغلو نصر فلا

يقبل قوله، و فيه نظر، الا ان عدم تعرض النجاشي له مما يوهنه، و مع القبول فلا وحشة لما مر في عمارة «٧»، مضافا الى وجود ابن فضال

فيؤخذ بما رواه علي كل حال.

[٢٣٨] رلج - و إلى عمرو بن شمر:

محمد بن موسى بن المتوكل، عن علي بن الحسين السعدآبادي، عن احمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن احمد بن النضر «٨» الخزاز، عنه «٩».

استظهرنا وثاقه علي في (يه) «١٠».

و الخزاز ثقة في النجاشي «١١» و الخلاصة «١٢»، و يروى عنه الأعظم: كأحمد

(١) تهذيب الأحكام ٢: ٨٨٨ / ٢٢٥.

(٢) تهذيب الأحكام ٣: ٩٦٠ / ٣١٠.

(٣) تهذيب الأحكام ٨: ١١١٢ / ٣٠٠.

(٤) رجال النجاشي ٧٦٧ / ٢٨٧.

(٥) رجال العلامة ٣ / ١٢٠.

(٦) رجال الكشي ٢: ١١٣٧ / ٨٦٩.

(٧) تقدم برقم: ٢٣٣ و رمز: رلج، و ذلك في ترجمة: عمار بن موسى الساباطي.

(٨) في المصدر: ابن النضر (بالصاد المهملة)، و في روضة المتقين ١٤: ٢١٠ بالضاد المعجمة كما في الأصل، و هو الصواب لموافقته

رجال النجاشي ٩٨ / ٢٤٤ و فهرست الشيخ ٣٤ / ١٠١ و رجال العلامة ٢٠ / ٤٩ و ابن داود ٤٦ / ١٤٢ و معالم العلماء ٢١ / ٩١، فلاحظ.

(٩) الفقيه ٤: ٨٧ من المشيخة.

(١٠) تقدم برقم: ١٥.

(١١) رجال النجاشي ٩٨ / ٢٤٤.

(١٢) رجال العلامة ٢٠ / ٤٩.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٦

بن محمد بن عيسى «١»، و محمد بن عبد الجبار «٢»، إبراهيم بن هاشم «٣»، و محمد بن سنان «٤»، و علي بن إسماعيل «٥»، و مروك

بن عبيد «٦»، و غيرهم، فالسند صحيح.

و أما عمرو فضعيف في المشهور، و نحن بينا وثاقته - بحمد الله تعالى - في (نز) «٧»، فالخبر صحيح علي الأصح.

[٢٣٩] رلط - و إلى عمر «٨» بن أبي زياد:

أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين، عنه «٩».

الحكم ثقة في (مب) «١٠» و الباقي من الأجلء، فالسند صحيح.

و ابن أبي زياد ثقة في النجاشي «١١» و الخلاصة «١٢»، و يروى عنه أيضا جعفر ابن بشير كما في الكافي في باب الإجمال في طلب

الرزق «١٣»، فالخبر صحيح عندنا، حسن بالحكم في المشهور.

(١) فهرست الشيخ ٣٥ / ١٠١، و فيه: توسط محمد بن خالد البرقي بين احمد بن محمد بن عيسى و احمد بن النضر الخزاز، فلاحظ.

- (٢) تهذيب الأحكام ٧: ٥٨ / ١٣.
- (٣) تهذيب الأحكام ٤: ٥٦٠ / ١٩٥.
- (٤) تهذيب الأحكام ٣: ١٠١٢ / ٣٢٥.
- (٥) تهذيب الأحكام ١٠: ١١٦٨ / ٣١٤.
- (٦) تهذيب الأحكام ٣: ١٦٠ / ٤٦.
- (٧) تقدم برقم: ٥٧.
- (٨) فى الأصل: عمرو- بالواو- و هو اشتباه، و الصواب ما أثبتناه لوروده فى المصدر، و روضة المتقين ١٤: ٢١٠ و هو موافق لرجال النجاشى ٧٥٥ / ٢٨٤ و فهرست الشيخ ٥١٤ / ١١٦ و رجاله ٤٩١ / ٢٥٣ و رجال العلامة ٤ / ١١٩ و ابن داود ١١٠٧ / ١٤٤ و معالم العلماء ٥٨٩ / ٨٦ فلاحظ.
- (٩) الفقيه ٤: ٦٢، من المشيخة.
- (١٠) تقدم برقم: ٤٢.
- (١١) رجال النجاشى ٧٥٥ / ٢٨٤.
- (١٢) رجال العلامة ٤ / ١١٩.
- (١٣) الكافى ٥: ٥ / ٨١.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٧

[٢٤٠] رم- و الى عمر «١» بن أبى شعبة:

محمد بن على ماجيلويه رضى الله عنه، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن الحسين بن أبى الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن حماد بن عثمان، عنه «٢».

رجال السند ثقات و جلهم من الأعاظم.

و أما ابن أبى شعبة ففى النجاشى فى ترجمة ابن أخيه على: كان يتجر هو و أبوه و إخوته الى حلب فغلب عليهم النسبة إلى حلب، و آل أبى شعبة بالكوفة بيت مذکور من أصحابنا، و روى جدّهم أبو شعبة عن الحسن و الحسين عليهما السلام، و كانوا جميعهم ثقات مرجوعا الى ما يقولون «٣». إلى آخره.

و استظهر جماعة توثيقه من هذه العبارة، و أن ضمير (كانوا) يرجع الى آل أبى شعبة و يحتمل الرجوع الى (هو و اخوته) و هو بعيد، و يؤيد الأول ما فى النجاشى أيضا فى ترجمة ابنه احمد بن عمر «٤» بن أبى شعبة الحلبي: ثقة، روى عن أبى الحسن الرضا عليه السلام، و عن أبيه من قبل، و هو ابن عمّ عبيد الله و عبد الأعلى [و عمران] «٥» و محمد الحلبي، روى أبوهم عن أبى عبد الله (عليه السلام) و كانوا ثقات «٦»، و ان احتمل هنا أيضا رجوع الضمير الى الذين روى أبوهم «٧» عن أبى عبد الله (عليه السلام) و هو أيضا كسابقه.

- (١) فى الأصل: عمرو- بالواو- و هو اشتباه، و ما أثبتناه فمن المصدر و روضة المتقين ١٤: ٢١٠ و رجال النجاشى ٦١٢ / ٢٣٠.
- (٢) الفقيه ٤: ١١٢.

- (٣) رجال النجاشى ٦١٢ / ٢٣٠، و اسم ابن أخيه: عبيد الله بن على بن أبى شعبة.
- (٤) فى الأصل: عمران و هو اشتباه، و ما أثبتناه فمن المصدر و هو موافق للكشى ٢: ١١١٦ / ٨٥٩ و جامع الرواة ١: ٣٥٢ / ٥٦، اما احمد بن عمران فهو ابن ابن عم احمد بن عمر و كلاهما حلبيان، فتنبه.

(٥) ما بين معقوفين من المصدر.

(٦) رجال النجاشى ٢٤٥ / ٩٨.

(٧) أى احتمال رجوع الضمير إلى أبناء عمه، لا اليه و اخوته.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٨

و رواية حماد عنه أيضا تشير الى وثاقته، و كذا رواية ابن بكير عنه كما فى التهذيب فى باب أحكام الجماعة، و هما أيضا من أصحاب الإجماع فالخبر صحيح أو فى حكمه «١».

[٢٤١] رما- و الى عمر بن أذينة:

أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن أبى عمير، عنه «٢».

رجال السنن كلهم من عيون الطائفة.

و ابن أذينة ثقة بالاتفاق، و وجه الشيعة بالبصرة، و له مجلس طريف مع بعض رؤساء المخالفين ذكرناه فى الفائدة الثانية فى شرح حال كتاب دعائم الإسلام «٣».

[٢٤٢] رتب- و الى عمر بن حنظلة:

الحسين بن احمد بن إدريس، عن أبيه، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى، عن داود بن الحصين، عنه «٤».

السنن صحيح بما مرّ فى (لا) «٥» فى ترجمة ابن عيسى، و فى (قط) فى ترجمة داود «٦».

و اما عمر بن حنظلة فيدل على وثاقته أمور:

أ- رواية صفوان عنه كما فى التهذيب فى باب أوقات الصلاة «٧»، و فى

(١) تهذيب الأحكام ٣: ٣٨ / ١٣٤.

(٢) الفقيه ٤: ٦٠، من المشيخة.

(٣) تقدم فى الفائدة الثانية، صحيفة ٣١٣ - ٣٢١.

(٤) الفقيه ٤: ٣٥، من المشيخة.

(٥) تقدم برقم: ٣١ فى ترجمة إسماعيل بن جابر.

(٦) تقدم برقم: ١٠٩ فى ترجمة داود بن الحصين.

(٧) تهذيب الأحكام ٢: ٢٢ / ٦٣.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٩

الفقيه فى باب المتعة «١».

ب- رواية الأجله عنه، و فيهم جماعة من أصحاب الإجماع، مثل: زرارة فى التهذيب فى باب العمل فى ليلة الجمعة و يومها من أبواب الزيادات «٢».

و عبد الله بن مسكان «٣» - و هو ممن أكثر من الرواية عنه- و عبد الله بن بكير «٤»، و أبو أيوب الخزاز «٥»، و على بن رئاب «٦»، و

على بن الحكم «٧»، و منصور بن حازم «٨»، و هشام بن سالم «٩»، و إسماعيل بن جابر الجعفى «١٠»، و موسى بن بكير «١١»، و على

بن سيف بن عميرة «١٢»، و الحارث بن المغيرة «١٣»، و أبو المعزى حميد بن المثنى «١٤»، و داود بن الحصين «١٥»، و احمد بن عائد «١٦»، و عبد

(١) الفقيه ٣: ٢٩٤ / ١٣٩٧.

(٢) تهذيب الأحكام ٣: ٢٤٥ / ٦٦٦.

(٣) تهذيب الأحكام ٢: ١٧ / ٤٧.

(٤) تهذيب الأحكام ١: ١٧ / ٣٨.

(٥) الكافي ٨: ٣١٠ / ٤٨٣، من الروضة.

(٦) تهذيب الأحكام ٧: ٢٦٦ / ١١٤٦.

(٧) الكافي ٨: ٣٣٤ / ٥٢٢، من الروضة.

(٨) تهذيب الأحكام ٨: ٥٢ / ١٦٩.

(٩) تهذيب الأحكام ٩: ٦ / ١٧.

(١٠) تهذيب الأحكام ٣: ١٦ / ٥٧.

(١١) فى الأصل: بكير - بالياء - و فى المصدر ٧: ٤٧٠ / ١٨٨٣ بكر بدون ياء، و ما أثبتناه منه لموافقته كتب الرجال كفهرست الشيخ ٧١٥ / ١٦٢ و رجال ابن داود ١٩٣ / ١٦١١ و معالم العلماء ١٢٠ / ٧٩٤.

(١٢) تهذيب الأحكام ٢: ٢١ / ٥٧ و فيه: (عن على بن سيف بن عميرة، عن أبيه، عن عمر بن حنظلة).

(١٣) الاستبصار ١: ٣٥ / ٨٩٨ و فيه عطف عمر بن حنظلة على الحارث بدل العننة.

(١٤) تهذيب الأحكام ٩: ١١٢ / ٤٨٥.

(١٥) الفقيه ٤: ٣٥، من المشيخة.

(١٦) تهذيب الأحكام ٢: ٣٠٩ / ١٢٥٣.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٠.

الكریم بن عمرو «١».

ج- ما رواه فى التهذيب فى باب أوقات الصلاة: بإسناده عن محمد بن يعقوب، عن على بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن يزيد بن خليفة، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إن عمر بن حنظلة أتانا عنك بوقت فقال [أبو عبد الله (عليه السلام)] «٢»: اذن لا يكذب علينا، قلت:

قال: وقت المغرب إذا غاب القرص، إلا أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا جد به السير آخر المغرب، و يجمع بينها و بين العشاء، فقال: صدق، و قال: وقت العشاء الآخرة حين يغيب الشفق الى ثلث الليل، و وقت الفجر حين يبدو حتى يضىء «٣».

أما السند فصحيح، أو فى حكمه، و قد مرّ توثيق محمد بن عيسى «٤»، و يونس من أصحاب الإجماع، و قد أكثر من الرواية عنه، فزيد ثقة، أو لا يحتاج الى النظر اليه مع انه يروى عن يزيد صفوان بن يحيى فى الكافي فى باب كفارة الصوم و فديته «٥»، و فى باب الورع «٦»، و فى كتاب الجنائز «٧»، و فى التهذيب مرتين فى باب الغرر و المجازفة «٨»، و فى الفقيه فى باب نواذر

(١) أصول الكافي ٢: ١٧١ / ٣.

(٢) ما أثبتناه بين معقوفين فمن المصدر.

(٣) تهذيب الأحكام ٢: ٣١/٩٥، و انظر الكافي ٣: ٢٧٩/٦، وقد ورد صدر الحديث بالإسناد المذكور نفسه في الكافي ٣: ٢٧٥/١، و التهذيب ٢: ٢٠/٥٦ و الاستبصار ١: ٢٦٠/٩٣٢ فراجع.

(٤) تقدم برقم: ٣١.

(٥) الكافي ٤: ١٤٤/٦.

(٦) أصول الكافي ٢: ٦٢/٣.

(٧) أصول الكافي ٣: ٢٥١/٨.

(٨) تهذيب الأحكام ٧: ١٣٧/٦٠٩ - ٦١٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤١

الطواف «١»، و لا- يروى إلّا عن ثقة، و يروى عنه عبد الله بن مسكان «٢»، و عاصم ابن حميد «٣»، و أبو المعزى «٤» فرمى السند بالضعف كما في المنتقى «٥» ضعيف جدا، مع أنّه غير مضرّ لعدم منعه عن حصول الظنّ بوثاقته أو صدقه أو بالخبر الصادر عنه، و هو كاف، نعم على مذاق صاحبه من كون التزكية من باب الشهادة فلا ينفع في المقام.

و أمّا الدلالة فهي ظاهرة، فإن مرجع قوله (عليه السلام): إذا. إلى انه إذا كان الآتى بالوقت عمر بن حنظلة فلا يكذب علينا بالمجهول، اي: لا- مجال لنقل الكذب علينا فيه مع كونه الناقل عنّا، و هذا يدلّ على علوّ مقامه و جلاله قدره و وثاقته و مقبولية اخباره عند الأصحاب بحيث يتبيّن من روايته كذب ما روى على خلافه.

و لعلّه لهذا فهم الشهيد الثانى من الخبر وثاقته «٦»، و كذا المحقق ولده ألا أنّه ناقش في السند «٧»، و كذا المدقق ولده الشيخ محمّد في شرح الاستبصار.

و أمّا على القراءة بالمعلوم فربّما نوقش فيها بأنّه قال (عليه السلام): لا يكذب علينا. لا مطلقا، و بأن عدم الكذب أخصّ من الكفّ عن المعاصى بل وجود الملكة المانعة، و لأنه كان متهما عند السائل فسأل الإمام عمّا رواه، و لو كان الوثوق به حاصلًا لما كان الى السؤال حاجة، لأنّ قوله [عليه السلام]: لا

(١) الفقيه ٢: ٢٥٥/١٢٣٥.

(٢) الكافي ٤: ٢٣٦/٢٠.

(٣) تهذيب الأحكام ٣: ٣٣٣/١٠٤٣.

(٤) الكافي ٢: ٢٢٢/٣.

(٥) منتقى الجمان ١: ١٩.

(٦) الدراية: ٤٤.

(٧) منتقى الجمان: ١/٩١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٢

يكذب علينا، بمعنى: لا ينبغي وقوع ذلك منه، مثل قولك: فلان لا يخوننا و لا يؤذينا، يقال في مقام دفع شرّه و نحو ذلك. قال السيد المحقق صدر الدين العاملى - بعد نقل هذه الوجوه -: و في نظرى انّ هذه كلّها كلمات ضعيفة، انتهى، و في التعليقة: مع ان دلالة الحديث على الذم أظهر «١».

و قال أبو على - بعد نقله -: و الأمر كذلك بناء على بناء الفعل للفاعل «٢»، و لعلّ وجهه بعض الوجوه المتقدمة، أو ما أشار إليه في التكملة:

بان التنوين في «إذا» للتعويض كما اتفق عليه النحاة، مثل: حينئذ، أي: لا يكذب في ذلك الذي رواه لكم، فلا يدل على انتفاء أصل المكذب عنه، وانه لا يكذب أصلاً.

و لعل لهذا قال الصالح «٣» ما يدل على مدحه، فان المدح في الجملة و لو كان بالنسبة إلى خصوص تلك الواقعة حاصل قطعاً، وفيه نظر، فان نفي الفعل المتعدى يفيد العموم كما حَقَّق الأصوليون و لا يخصّصه المورد فالرواية من جهة المتن دالّة، انتهى «٤».

و يؤيِّده أن الكلام لا يحتمل الاختصاص فانّ قول الراوى: أانا عنك بوقت. في الإجمال بمنزلة قوله: أانا عنك بخبر، و لم ينقل عنه شيئاً يحتمل الصدق و الكذب فلا محلّ للاختصاص، نعم لو كان هذا الكلام بعد ذكره تفصيل وقت المغرب و العشاء لكان لاحتمال الاختصاص مجال.

(١) تعليقه البهبهاني ضمن (منهج المقال): ٢٤٩.

(٢) رجال أبي علي: ٢٣٧.

(٣) علم في حاشية الأصل بأنه: المولى محمد صالح المازندراني.

(٤) التكملة للكاظمي ٢: ٢٣١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٣

د- توثيق الشهيد إياه «١». و يشكل بأنه وثقه من الخبر المذكور كما صرّح به ولده صاحب المعالم «٢».

و قال المحقق البحراني في حاشية البلغة: قال السند المسند السيد محمّد قدّس سرّه: أنه- يعني الشهيد- قال في فوائده على الخلاصة: عمر بن حنظلة غير مذکور بجرح و لا تعديل و لكن الأقوى عندي أنه ثقة لقول الصادق (عليه السلام) في حديث الوقت: إذا لا يكذب علينا، انتهى «٣».

فإذا ضعف المستند سنداً أو دلالة فلا يحتج بكلامه، و هذا كلام متين، ألا أنّ في التعليقة نقلاً عن سبطه المحقق الشيخ محمّد قال: وجدت له في الروضة حاشية على عمر بن حنظلة حاصلها أن التوثيق من الخبر، ثم ضرب «٤» على ذلك و جعل عوضها: من محلّ آخر، انتهى «٥» و حينئذ فلا مانع من الأخذ بقوله.

ه- ما أشار إليه في التكملة بقوله: و بكثرة رواياته لاخبار الأئمة (عليهم السلام) فإنّ هذا دالّ على علو المرتبة و المنزلة عندهم (عليهم السلام) لقول الصادق (عليه السلام) في المستفيض: اعرفوا منازل الرجال ممّا بقدر رواياتهم عنّا «٦».

و ما فيها أيضاً قال: و بقبول الأصحاب رواياته على كثرتها، فإنّه لم يرد

(١) الدراية: ٤٤.

(٢) منتقى الجمال ١: ١٩.

(٣) حاشية البلغة: لم تقع بأيدينا.

(٤) للضرب أنواع، أوجدها أن يمد الضارب خطأ واضحاً فوق الكلام الذي يريد إبطاله بحيث لا يخفى حروفه بل يكون ما تحته واضحاً ممكن القراءة. انظر: مقباس الهداية ٣: ٢١٥.

(٥) تعليقه البهبهاني ضمن (منهج المقال): ٢٤٩.

(٦) انظر أصول الكافي ١: ١٣/٤٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٤

شيء من رواياته و بعدم القدر فيه مع أنّه نصب أعينهم، انتهى «١».

و كفاها شاهدا الخبر الشريف المنعوت بمقبولة عمر بن حنظلة الذي رواه المشايخ الثلاثة (٢) و صار أصلا عند الأصحاب في كثير من أحكام الاجتهاد، و كون المجتهد العارف بالأحكام منصوبا من قبلهم (عليهم السلام) و جملة من مسائل القضاء و كثير من المطالب المتعلقة بباب التعادل من الأصول، و منه يعلم أيضا علو مقامه في العلم و حسن نظره و تعمقه في المسائل الدينية.

ز- جملة من الروايات: ففي بصائر الصفار عنه قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): أظن أن لي عندك منزلة، قال: أجل، قلت: فإن لي إليك حاجة، قال: و ما هي؟ قلت: تعلمني الاسم الأعظم، قال: أ تطبيقه؟ قلت: نعم، قال: فادخل البيت.

قال: فدخلت (٣) فوضع أبو جعفر (عليه السلام) يده على الأرض فأظلم البيت فارتعدت فرائض عمر، فقال: ما تقول، أعلمك؟ قال: فقلت:

لا، فرجع يده فرجع البيت كما كان (٤).

قال في التكملة: هذا خبر محفوف بقرائن الصدق فيكون حجة، فان الخبر المحفوف بالقرائن و ان ضعف يكون حجة بالاتفاق، بل أقوى من الصحيح الخالي عن القرائن، انتهى (٥).

و قد تلقاه أرباب المؤلفات بالقبول، و ذكروه في أبواب المعاجز و الفضائل

(١) التكملة للكاظمي ٢: ٢٣١.

(٢) يريد به الخبر المشهور الذي رواه عمر بن حنظلة، عن أبي عبد الله عليه السلام بشأن عدم جواز الترافع الى حكام الجور. انظر أصول الكافي ١: ١٠ / ٥٤.

(٣) في المصدر: فدخل البيت، و ما في الأصل لا يغير المعنى.

(٤) بصائر الدرجات ١ / ٢٣٠، باختلاف يسير.

(٥) التكملة للكاظمي ٢: ٢٣٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٥.

من غير نكير.

و في الكافي: عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عمر بن حنظلة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: يا عمر، لا تحملوا على شيعتنا و ارفقوا بهم فإن الناس لا يحملون ما تحملون (١).

و فيه أيضا دلالة على جلالته، و وجود الخبر في الكافي كاف في صحته و اعتباره كما مر (٢).

و في العوالم، نقلا عن اعلام الدين للديلمى: من كتاب الحسين بن سعيد قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام) لعمر بن حنظلة: يا أبا صخر، أنتم و الله على ديني و دين آبائي، و قال: و الله لنشفعن (٣) ثلاث مرات حتى يقول عدونا: قَمَّا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ. وَ لَا صَيْدِي حَمِيمٍ (٤) (٥).

و في الكافي: عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن أبان، عن إسماعيل الجعفي، عن عمر بن حنظلة، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): القنوت يوم الجمعة؟ فقال: أنت رسولي إليهم في هذا، الخبر (٦).

و وجود يونس في السند يمنع من ضرر كونه شهادة لنفسه، مضافا الى وجوده في الكافي، فانقدح بحمد الله تعالى ان عمر ثقة جليل، و الخبر صحيح.

(١) الكافي ٨: ٣٣٤ / ٥٢٢.

- (٢) هذا الكلام- منه رحمه الله- مبنى على أساس الاعتقاد بقطعية صدور احاديث الكافي عنهم عليهم السلام، فلاحظ.
- (٣) في الأصل و المصدر: لتشفعن، بالتاء، و ما أثبتناه هو الأنسب للسياق.
- (٤) الشعراء ٢٦: ١٠١-١٠٢.
- (٥) اعلام الدين: ٤٤٩، و لم يقع بأيدينا كتاب العوالم.
- (٦) الكافي ٣: ٤٢٧/٣.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٦

[٢٤٣] رمج- و إلى عمر «١» بن القيس الماصر:

أبوه و محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن محمد بن سنان و غيره، عنه «٢».

السند صحيح عندنا كما مرّ و لكن عمر بترى لعين، ليس فيه ما يورث الوثوق بخبره غير عدّ الصدوق كتابه من الكتب المعتمدة «٣».

[٢٤٤] رمد- و إلى عمر بن يزيد:

أبوه، عن محمد بن يحيى العطار، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير و صفوان بن يحيى، عنه.

و أبوه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن عبد الحميد، عن محمد بن عمر بن يزيد، عن الحسين بن عمر بن يزيد، عن أبيه عمر بن يزيد.

و أبوه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن عبد الجبار، عن محمد بن إسماعيل، عن محمد بن عباس، عنه «٤».

رجال السند الأول من عيون الطائفة.

و أما الثاني فابن عبد الحميد هو ابن سالم العطار، ثقة في النجاشي على الأصح «٥»، و يروى عنه: الصفار «٦»، و الحميري «٧»، و سعد بن عبد الله «٨»،

- (١) ذكره الشيخ في رجاله ١٣١/٦٨ باسم (عمرو) بالواو، و جمع العلامة في رجاله ٢٤٠/١ و كذا ابن داود ٢٦٤/٣٧٣ بين الاسمين- بالواو، و عدمه- و في المصدر كالأصل، فلاحظ.
- (٢) الفقيه ٤: ١١٣، من المشيخة.
- (٣) الفقيه ١: ٣، من المقدمة.
- (٤) الفقيه ٤: ٨-٩، من المشيخة.
- (٥) رجال النجاشي ٣٣٩/٩٠٦.
- (٦) فهرست الشيخ ١٤٠/٥٩٦.
- (٧) رجال النجاشي ٣٣٩/٩٠٦.
- (٨) كامل الزيارات ٥٩/٢.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٧

و محمد بن احمد بن يحيى «١»، و لم يستثن من نوادره، و محمد بن علي بن محبوب «٢»، و موسى بن الحسن بن عامر الأشعري «٣»، و علي بن الحسن بن فضال «٤»، و سهل بن زياد «٥»، و محمد بن جعفر الكوفي «٦»، و علي بن محمد «٧»، و محمد بن الحسين بن أبي الخطاب «٨»، و عبد الله بن محمد بن عيسى الأشعري «٩»، و محمد بن خالد البرقي «١٠»، و ابنه احمد «١١»، و علي بن مهزيار

«١٢»، و ابن أبي عمير- كما في التهذيب في باب مستحق الفطرة «١٣» - و عمران ابن موسى «١٤»، و محمد بن عيسى «١٥». فظهر ان محمد بن عبد الحميد من الأجلء الإثبات و أعظم الثقات. و محمد بن عمر بن يزيد بياع السابري روى عن أبي الحسن (عليه السلام) له كتاب، روى عنه محمد بن عبد الحميد، كذا في النجاشي «١٦»، و قريب منه ما

-
- (١) تهذيب الأحكام ٢: ٢٤٣ / ٩٦١.
 (٢) تهذيب الأحكام ٣: ٢٦٨ / ٧٦٥.
 (٣) تهذيب الأحكام ٣: ٥٢ / ١٨١.
 (٤) تهذيب الأحكام ٤: ٢٧١ / ٨١٧.
 (٥) الكافي ٨: ٢٢١ / ٢٧٨ - ٢٨١، من الروضة.
 (٦) الكافي ٧: ٢٢٩ / ٦ و الاستبصار ٤: ٢٤٥ / ٩٢٩ و تهذيب الأحكام ١٠: ١١٦ / ٤٦٠.
 (٧) الكافي ٥: ٣٣٦ / ٢.
 (٨) الكافي ٧: ٢٦٠ / ٢.
 (٩) تهذيب الأحكام ٨: ٢٤٨ / ٨٩٩.
 (١٠) أصول الكافي ١: ٣٢٢ / ٥.
 (١١) فهرست الشيخ ١٥٣ / ٦٧٥.
 (١٢) تهذيب الأحكام ٣: ٢٥ / ٨٨.
 (١٣) تهذيب الأحكام ٤: ٨٧ / ٢٥٣.
 (١٤) تهذيب الأحكام ٥: ٢٣١ / ٧٨٢.
 (١٥) تهذيب الأحكام ٥: ٩٤ / ٣١١.
 (١٦) رجال النجاشي ٣٦٤ / ٩٨١.
 خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٨

في الفهرست «١»، و هذا المقدار يكفي في حسن حاله.

مضافا الى رواية الجليل موسى بن القاسم عنه «٢»، و ابن أخيه الثقة أحمد ابن الحسين بن عمر «٣»، و الجليل يعقوب بن يزيد «٤»، و الجليل محمد بن عبد الجبار «٥» فلو ظن احد بوثاقته لرواية هؤلاء عنه لم يكن مجازفا. و اخوه الحسين ثقة في رجال الشيخ «٦» و الخلاصة «٧»، و يروى عنه يونس ابن عبد الرحمن في الكافي في باب النرد و الشطرنج «٨» بعد كتاب الأشربة، و الحسن بن محبوب فيه في باب اتخاذ الإبل «٩» من كتاب الدواجن، و محمد بن أحمد بن يحيى و لم يستثن «١٠»، و على بن الحكم «١١»، و القاسم بن محمد «١٢»، و سعد ابن عبد الله كما في التهذيب في باب الأذان و الإقامة من أبواب الزيادات «١٣»، و استشكله في الجامع و هو في محلّه فالسند صحيح أو حسن في حكمه «١٤». و اما الثالث فمحمد بن إسماعيل، هو ابن بزيع الثقة الجليل المعروف.

(١) فهرست الشيخ ١٤٠ / ٦٠٦.

(٢) تهذيب الأحكام ٥: ٩٥ / ٣١٢.

- (٣) الكافي ٦: ٣٧٨ / ٣.
- (٤) الكافي ٢: ٣١ / ٩٤.
- (٥) التهذيب ٢: ٣١ / ٩٤.
- (٦) رجال الشيخ ٢١ / ٣٧٣.
- (٧) رجال العلامة ٥ / ٤٩.
- (٨) الكافي ٦: ١٠ / ٤٣٦.
- (٩) الكافي ٦: ٧ / ٥٤٣.
- (١٠) رجال النجاشي ٩٣٩ / ٣٤٨.
- (١١) أصول الكافي ١: ١٠ / ٢٨٧.
- (١٢) الكافي ٦: ٧ / ٤٨٣.
- (١٣) تهذيب الأحكام ٢: ١١٣٨ / ٢٨٥.
- (١٤) جامع الرواة ١: ٢٥٠.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٩
- و محمد بن عباس، هو ابن عيسى أبو عبد الله كما صرح به في الجامع «١» ثقة في النجاشي «٢» و الخلاصة «٣»، و يروي عنه الأجلء، و روى عنه حميد أصولا كثيرة كما في المعالم «٤».
- و من الغريب ما في شرح التقى - رحمه الله - حيث جعله ممن لم يذكر «٥»، مع أنه مذكور في أكثر الكتب، فالسند صحيح.
- و أميا عمر، فهو أبو الأسود عمر بن محمّد بن يزيد، و ربّما ينسب الى جدّه فيقال: عمر بن يزيد بياع السابري مولى ثقيف ثقة في أصحاب الكاظم (عليه السلام) «٦» و الفهرست «٧»، و في النجاشي: كوفي ثقة جليل، احد من كان يفد [في] كلّ سنه، روى عن أبي عبد الله و أبي الحسن (عليهما السلام) «٨».
- قال الشارح: و المراد بالوفود، أنّ أهل الكوفة لما لم يمكنهم ملازمة المعصومين (عليهم السلام) كانوا يرسلون الى خدمتهم (عليهم السلام) جماعة لأخذ المسائل، و يرسلون المكاتيب المشتملة على المسائل و يجيبون (عليهم السلام) مسائلهم، و لبعث الخمس و الزكاة و أمثالهما، و منهم عمر بن يزيد، و هذا مدح عظيم مشتمل على اعتماد المعصومين (عليهم السلام) و اعتماد

- (١) جامع الرواة ٢: ١٣٤.
- (٢) رجال النجاشي ٩١٦ / ٣٤١.
- (٣) رجال العلامة ٩٠ / ١٥٥.
- (٤) معالم العلماء، لم نظفر على شيء فيه، و الصواب: الإشارة الى (لم) - فزيدت ب (معا) سهوا - و هو باب من لم يرو عنهم عليهم السلام في رجال الشيخ ٥١٠ / ٤٩٩، فلاحظ.
- (٥) روضة المتقين ١٤: ٢١٣.
- (٦) رجال الشيخ ٧ / ٣٥٣.
- (٧) فهرست الشيخ ٤٩١ / ١١٣.
- (٨) رجال النجاشي ٧٥١ / ٢٨٣، و ما بين معقوفتين منه.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٥٠

الأصحاب بثقته «١».

و في الكشي: «ما روى في عمر بن يزيد بيع السابري مولى ثقيف».

حدثني جعفر بن معروف قال: حدثني يعقوب بن يزيد، عن محمد بن عذافر، عن عمر بن يزيد، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): يا بن يزيد، أنت والله من أهل البيت، قلت له: جعلت فداك، من آل محمد (عليهم السلام)؟! قال: أي والله من أنفسهم، قلت: من أنفسهم؟! قال أي والله من أنفسهم يا عمر، أما تقرأ كتاب الله عز وجل: إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَ هَذَا النَّبِيُّ وَ الَّذِينَ آمَنُوا وَ اللَّهُ وَ لِيُّ الْمُؤْمِنِينَ «٢» «٣»؟

والاشكال بأنه الراوى فلا ينفعه ما تضمنه الخبر، قد مر جوابه غير مرة.

نعم، قد أشكل فيه بعض المحققين بما رواه في الكافي بإسناده عن عبد الله بن سنان، عن عمر بن يزيد، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام):

أنتي والله ما ادري كان أبي عقوقى أو لا، قال: فأمرني أبو عبد الله فعققت عن نفسي و انا شيخ «٤».

قال: و عبارة: يا بنى، في عبارة الكشي لا تلائم: و انا شيخ، لان الشيخ لا يقال له: يا بنى، و يمكن ان يقال أن مدّة امامة الصادق (عليه السلام) اربع و ثلاثون سنة، فلعل ما في الكشي صدر في ابتداء إمامته و ما في الكافي في آخرها، فنفرض ان عمره في الرواية الأولى ثلاثون ثم مضى ثلاثون، لكن ولد الصادق (عليه السلام) سنة ٨٣ و منها الى مائة و أربعة عشر «٥»: احدى و ثلاثون

(١) روضة المتقين ١٤: ٢١٣.

(٢) آل عمران ٣: ٦٨.

(٣) رجال الكشي ٢: ٦٢٣ / ٦٠٥.

(٤) الكافي ٦: ٢٥ / ٣.

(٥) و هي سنة استشهاد الامام الباقر، و تولى ابنه الصادق - عليهما السلام - أمر الإمامة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٥١

فتدبر، انتهى.

قلت: في نسختي من الكشي و هي بخط المولى عناية الله صاحب كتاب مجمع الرجال: يا ابن يزيد، و كذا في نسخة السيد مصطفى كما يظهر من نقده «١»، و كذا في نسخة السيد الأجل الباهر السيد محمد باقر - رحمه الله تعالى - كما يظهر من رسالته.

و روى الشيخ الطوسي في أماليه عن المفيد، عن أبي عبد الله الحسين بن احمد بن المغيرة، عن حيدر بن محمد السمرقندي، عن محمد بن عمرو الكشي، عن محمد بن مسعود العياشي، عن جعفر بن معروف، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن عذافر، عن عمر بن يزيد، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): يا ابن يزيد، أنت والله من أهل البيت. الى آخره «٢».

فظهر ان كلمة: يا بنى، من تصحيف النساخ فسقط الاشكال من أصله، و مع الغضّ بالإمام بمنزلة الوالد - و ان كان صغير السن - لجميع أتباعه و ان كانوا شيوخا، فلو خاطبهم بالبنوة لما خرج من حدود البلاغة.

و في تفسير عليّ مسندا، و في تفسير العياشي بإسنادهما: عن عمر بن يزيد قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): أنتم و الله من آل محمد (عليهم السلام) «٣» «٤».

و ساق مثله بزيادة قالها ثلاثا بعد قوله: نعم و الله من أنفسهم.

و هذا أظهر بالسياق و الاستشهاد بالآية الشريفة.

- (١) نقد الرجال ٢٥٦ / ٦٧.
- (٢) آمالي الشيخ الطوسي ١: ٤٤.
- (٣) تفسير القمي ١: ١٠٥.
- (٤) تفسير العياشي ١: ١٧٧ / ٦١.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٥٢
- و في الكافي و التهذيب بإسنادهما «١»: إلى حماد بن عثمان، عن عمر بن يزيد، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يشهدني على الشهادة فاعرف خطي و خاتمي و لا- اذكر من الباقي قليلا- و لا كثيرا؟ قال: فقال لي: إذا كان صاحبك ثقة و معك رجل ثقة فاشهد له «٢».
- و فيه دلالة على كونه ثقة عنده (عليه السلام) لوضوح اعتبار العدالة في كل من الشاهدين، و لهذا ذهب بعض الأصحاب إلى جواز التعويل على شهادة عدل تكون شهادته مستندة الى خطه إذا كان معه عدل و يكون المدعى أيضا عادلا، كذا قيل.
- و في الثاني بإسناده عن عبد الله بن سنان، عن عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أكون مع هؤلاء و أنصرف من عندهم عند المغرب فأمر بالمساجد فأقيمت الصلاة فإن أنا نزلت معهم لم أتمكن من الأذان و الإقامة و افتتاح الصلاة؟ فقال: انت منزلك و انزع ثيابك فإن أردت أن تتوضأ فتوضأ و صل فإنك في وقت الى ربيع الليل «٣».
- و فيه دليل على مواظبه على السنن، و كونه راويا لمدحه غير مضر بعد تلقي الأصحاب ما رواه و ضبطه و جمعه و تدوينه، و كون الراوي عنه مثل عبد الله الثبت الثقة.
- و يروى عنه من أصحاب الإجماع: ابن أبي عمير «٤»، و حماد بن عثمان «٥»،

- (١) الى: ورودها في هذا الموضوع صحيحا، و ان كان الأولى ان يقول: عن، تمشيا مع الاصطلاح المتعارف عليه بخصوص ألفاظ السند.
- (٢) الكافي ٧: ٣٨٢ / ١، تهذيب الأحكام ٦: ٢٥٦ / ٦٨١.
- (٣) تهذيب الأحكام ٢: ٣٠ / ٩١.
- (٤) تهذيب الأحكام ٦: ٣٠٤ / ٨٤٨.
- (٥) تهذيب الأحكام ١: ١٢١ / ٣٢٠.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٥٣
- و حماد بن عيسى «١»، و صفوان بن يحيى «٢»، و أبان بن عثمان «٣»، و الحسن بن محبوب «٤».
- و من أضرابهم من الأعظم و الثقات: معاوية بن عمارة «٥»، و معاوية بن وهب «٦»، و عمر بن أذينة «٧»، و حريز «٨»، و هشام «٩»، و الحسن بن السري «١٠»، و محمد بن يونس «١١»، و محمد بن عبد الحميد «١٢»، و درست «١٣»، و ربعي «١٤»، و ابن أخيه أحمد بن الحسين «١٥»، و محمد بن عذافر «١٦»، و الحسن بن عطية «١٧»، و إبراهيم بن أبي البلاد «١٨»، و جميل بن صالح «١٩»، و ابنه الحسين «٢٠» و غيرهم.

(١) تهذيب الأحكام ٦: ١٩٣ / ٤٢٠.

(٢) الفقيه ٤: ٩، من المشيخة.

(٣) تهذيب الأحكام ٣: ١٦٠ / ٣٥٩.

(٤) تهذيب الأحكام ٤: ٢٩٠ / ٨٨٢.

- (٥) تهذيب الأحكام ٣: ٢١ / ٧.
- (٦) تهذيب الأحكام ٥: ٦٣ / ٢٢.
- (٧) تهذيب الأحكام ٣: ١١٧ / ٤٤١.
- (٨) تهذيب الأحكام ٤: ١١٠ / ٤٣.
- (٩) تهذيب الأحكام ١: ١٥٣٣ / ٤٦٧.
- (١٠) تهذيب الأحكام ٢: ٢٦٢ / ٧١.
- (١١) تهذيب الأحكام ٢: ٩٢ / ٣١.
- (١٢) رجال النجاشي ٢٨٣ / ٧٥١.
- (١٣) الكافي ٣: ٥١٩ / ٣.
- (١٤) تهذيب الأحكام ٣: ٤٤٣ / ٢٤٥.
- (١٥) تهذيب الأحكام ٧: ١٠٥١ / ٢٤١.
- (١٦) رجال النجاشي ٢٨٣ / ٧٥١.
- (١٧) تهذيب الأحكام ٧: ٢٥٩ / ٦٠.
- (١٨) تهذيب الأحكام ٨: ٨٦٢ / ٢٣٨.
- (١٩) تهذيب الأحكام ١: ٣٣٠ / ١٢٣.
- (٢٠) فهرست الشيخ ١١٣ / ٤٩١.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٥٤
- ثم لا- يخفى ان عمر بن يزيد و ان كان مشتركا بين السابري المذكور و بين عمر بن يزيد بن ذبيان الصيقل لا غير- كما فصل في محلّه- إلا ان المراد به هنا هو السابري كما صرح به جماعة لرواية صفوان «١»، و ابنه الحسين «٢»، و محمد بن عباس «٣»، عنه.
- مع ان ابن ذبيان أيضا ثقة عندنا لرواية محمد بن زياد، و هو ابن أبي عمير عنه، كما في النجاشي «٤»، و لا يروى إلا عن ثقة، و الحسن بن محبوب «٥»، بل ذكر في جامع الرواة «٦» رواية عبد الله بن بكير عنه «٧»، و عبد الله بن المغيرة «٨»، و عبد الله بن مسكان «٩»، و أبان بن عثمان «١٠» من أصحاب الإجماع.
- و من شاكلهم من الأجلة: هشام بن الحكم «١١»، و عبد الله بن سنان «١٢»، و محمد بن يونس «١٣»، و إسحاق بن عمار «١٤»، و معاوية بن عمار «١٥»، و معاوية بن

(١) الفقيه ٤: ٩، من المشيخة.

(٢) فهرست الشيخ ١١٣ / ٤٩١.

(٣) الفقيه ٤: ٩، من المشيخة.

(٤) رجال النجاشي ٢٨٦ / ٧٦٣.

(٥) تهذيب الأحكام ١: ٣٢١ / ١٢١.

(٦) جامع الرواة ١: ٦٣٩.

(٧) تهذيب الأحكام ٦: ٤٧٣ / ٢٠٦.

(٨) تهذيب الأحكام ١: ٦٧٩ / ٢٣٥.

- (٩) تهذيب الأحكام ٥: ٤٥٩.
- (١٠) تهذيب الأحكام ٣: ٦١٠.
- (١١) تهذيب الأحكام ١: ١٥٣٣ / ٤٦٧.
- (١٢) الفقيه ٤: ١٧٢ / ٦٠١.
- (١٣) تهذيب الأحكام ٢: ٩٢ / ٣١.
- (١٤) الاستبصار ٢: ١١١٣ / ٣١٤.
- (١٥) الاستبصار ١: ١٥٨٨ / ٤١٥.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٥٥
- وهب «١»، و جعفر بن بشير «٢»، و محمّد بن الوليد «٣»، و عبد الرحمن بن أبي نجران «٤»، و جماعة أخرى لم تظهر لنا قرينة على التعيين و هو اعرف بما قال.

[٢٤٥] روه - و إلى عمران الحلبي:

أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن حمّاد بن عثمان، عن عمران الحلبي «٥»، و كنيته: أبو الفضل.

رجال السند من الأجلء و عمران من ثقات آل أبي شعبة، فالخبر في أعلى درجة الصحّة.

[٢٤٦] روه - و إلى عيسى بن أبي منصور:

محمّد بن الحسن، عن محمّد بن الحسن الصفار، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن حمّاد بن عثمان، عن عيسى بن أبي منصور، و كنيته: أبو صالح، و هو كوفي مولى.

و حدثنا محمّد بن الحسن رضی الله عنه، عن محمّد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن عبد الله بن سنان، عن ابن أبي يعفور، قال: كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) إذ أقبل عيسى بن أبي منصور فقال لي: إذا أردت أن تنظر خيارا في الدنيا و خيارا في الآخرة فانظر إليه «٦».

- (١) تهذيب الأحكام ٥: ٢٢ / ٦٣.
- (٢) تهذيب الأحكام ٢: ٥١ / ١٦٩.
- (٣) الاستبصار ٢: ٢٢٠ / ٧٥٨.
- (٤) الكافي ٢: ٢٧٨ / ٣.
- (٥) الفقيه ٤: ١٠٢، من المشيخة.
- (٦) الفقيه ٤: ٨٦، من المشيخة.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٥٦
- السند صحيح بالاتفاق.
- و عيسى ثقة في النجاشي «١»، و روى في الكشي الخبر المذكور عن الفضل ابن شاذان مكاتبه، عن ابن أبي عمير. إلى آخره، و فيه: إذا أردت أن تنظر إلى خيار في الدنيا و خيار في الآخرة. إلى آخره «٢».

و فيه أيضا: عن محمد بن نصير، قال: حدثنا محمد بن عيسى، عن إبراهيم بن علي، قال: كان أبو عبد الله (عليه السلام) إذا رأى عيسى بن أبي منصور قال: من أحب ابن يرى رجلا من أهل الجنة فليُنظر الي هذا «٣».

و فيه: سألت حمدويه بن نصير عن عيسى، قال: خير فاضل هو المعروف بشلقان، وهو ابن أبي منصور، واسم أبي منصور: صبيح «٤». و روى في التهذيب بإسناده: عن احمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن الحجاج بن خشاب، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

سألته عن امرأة أوصت التي بمال ان يجعل في سبيل الله، فقيل لها: تحج به، فقالت: اجعله في سبيل الله، فقالوا لها: فيعطيه آل محمد (عليهم السلام) قالت: اجعله في سبيل الله، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): اجعله في سبيل الله كما أمرت، قلت: أمرني كيف اجعله؟ قال: اجعله كما أمرتك، ان الله تعالى يقول: فَمَنْ بَدَلَهُ بَدَلًا مَّا سَمِعَهُ فَأِنَّمَا إِنَّهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ «٥».

(١) رجال النجاشي ٢٩٧/٨٠٦.

(٢) رجال الكشي ٢: ٦٢١/٦٠٠.

(٣) رجال الكشي ٢: ٦٢١/٥٩٩.

(٤) رجال الكشي ٢: ٦٢٢/٦٠٠.

(٥) البقرة ٢: ١٨١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٥٧

أ رأيت لو أمرتك ان تعطيه يهوديا كنت تعطيه نصرانيا؟! قال: فمكثت بعد ذلك ثلاث سنين ثم دخلت عليه فقلت له مثل الذي قلت أول مرة، فسكت هنيهة، ثم قال: هاتها، قلت: من أعطيها، قال: عيسى شلقان «١».

و الظاهر أن أمره (عليه السلام) بإعطائها عيسى على سبيل الوديعه لكونه وكيلا له (عليه السلام) لا لكونه من فقراء الشيعة كما في الوافي «٢».

و ربما يشير إلى الوكالة ما رواه في الكافي في باب الهجرة: عن مرزم بن الحكيم، قال: كان عند أبي عبد الله (عليه السلام) رجل من أصحابنا يلقب شلقان، و كان قد صيره في نفقته، و كان سىء الخلق فهجره، فقال يوما: يا مرزم تكلم عيسى؟ فقلت: نعم، فقال: أصبت، لا خير في المهاجرة «٣».

بناء على ان المراد من قوله: صيره. إلى آخره، اى جعله قيما عليها متصرفا فيها، و يحتمل ان يكون المراد تحمل نفقته و جعله في عياله، و في آخر الخبر قرينه

(١) تهذيب الأحكام ٩: ٢٠٣/٨١٠.

(٢) الوافي ٣: ٢١، و في حاشية الأصل ما يأتي:

قال في الوافي: في سبيل الله- عند العامة- الجهاد، و لما لم يكن جهادهم مشروعا، جاز العدول عنه الى فقراء الشيعة، قاله بعض المحققين.

هذا مخالف لما صرحت به الاخبار من صرف ما أوصى به في سبيل الله الى الثغور، و لانه اجتهاد في مقابل النص.

و لكون عيسى من الفقراء لم يتعين، بل يجوز كونه وكيلا للإمام عليه السلام، ثم ما يدريه ان المرأة الموصية كانت من العاقبة؟ و الذى يظهر لى: ان مرادها- بسبيل الله- التخيير بين وجوه البر، بقرينه انها لم تنكر صرفه في الحج، و لا الى آل محمد عليهم السلام، و انما أنكرت التعيين، و أصرت الى ما سبقت إليه أولا من التخيير.

و امره عليه السلام بإعطائها عيسى يجوز ان يكون على سبيل الوديعه، انتهى. «منه قدس سره».

(٣) أصول الكافي ٢: ٢٥٨ / ٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٥٨

واضح على ان الضمير في هجره راجع الى مرازم لا الى أبي عبد الله (عليه السلام) وهكذا فهمه المولى الصالح في الشرح «١»، و المولى الخليل في شرحه بالفارسيه «٢»، فما في الوافي من عوده الى أبي عبد الله (عليه السلام) لعله اشتباه و الله العالم. و يروى عنه: الحسن بن محبوب «٣»، و حمّاد بن عثمان «٤»، و أبان بن عثمان «٥»، و عبد الله بن مسكان «٦»، و عمر بن أبان «٧»، و يونس بن يعقوب «٨».

[٢٤٧] رمز - و إلى عيسى بن أعين:

أبوه، عن محمّد بن احمد بن علي ابن الصلت، عن أبي طالب عبد الله بن الصلت، عن عبد الله بن المغيرة، عنه «٩». اما محمّد، فقال الصدوق في كتاب كمال الدين: ورد إلينا من بخارى شيخ - من أهل الفضل و العلم و النباهة ببلد قم - طالما تمّنت لقاؤه و اشتقت الى مشاهدته، لدينه، و سديد رأيه، و استقامه طريقته، و هو الشيخ الدين أبو سعيد محمّد بن الحسن بن علي بن محمّد بن أحمد بن علي بن الصلت ادام الله تعالى توفيقه، و كان أبي يروى عن جدّه محمّد بن احمد بن علي بن الصلت قدس الله روحه، و يصف علمه و فضله و زهده و عبادته، و كان احمد بن محمّد

(١) شرح الكافي للمولى محمد صالح المازندراني ٩: ٣٨٩، ذيل الحديث الرابع.

(٢) شرح الكافي للمولى خليل بن غازي القزويني، باللغة الفارسيه غير متوفر لدينا.

(٣) تهذيب الأحكام ١٠: ١١٦ / ٤٦٢.

(٤) الفقيه ٤: ٨٦، من المشيخه.

(٥) تهذيب الأحكام ١: ٢٧٢ / ٨٠١.

(٦) تهذيب الأحكام ٧: ٥٧ / ٢٤٦.

(٧) أصول الكافي ٢: ١٣٨ / ٩.

(٨) الكافي ٤: ٢٧٨ / ٣.

(٩) الفقيه ٤: ١١٢، من المشيخه.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٥٩

ابن عيسى في فضله و جلالته، يروى عن أبي طالب عبد الله بن الصلت القمي رضى الله عنه، و بقي حتى لقيه محمّد بن الحسن الصفار و روى عنه. إلى آخره «١».

و هذه الأوصاف تستلزم الوثاقه و فوقها مضافا الى كثرة روايه على «٢» عنه، و هو المراد من محمّد بن احمد بن علي بعد علي بن الحسين في طريق الشيخ إلى علي «٣» و رواياته عنه.

و بما ذكرنا ظهر ان كلام السيد المحقق الكاظمي في العده حيث قال في الطريق المذكور: و هو مجهول بمحمّد بن أحمد، فإنه مهمل في غير محلّه «٤» و أنّه منه - مع طول باعه - عجيب، و الظاهر أنّه تبع في ذلك السيد الجليل في تلخيص الأقوال «٥» و غيره.

و أمّا أبو طالب القمي - عبد الله - فهو ثقة في أصحاب الرضا (عليه السلام) «٦»، و النجاشي «٧»، و الخلاصه «٨»، و يروى عنه من الأجلّاء: أحمد بن

- (١) كمال الدين و إتمام النعمة ١: ٢-٣.
- (٢) المراد به: علي بن الحسين بن بابويه القمي الذي روى عن محمد بن احمد بن علي بن الصلت، كما في التهذيب ١: ٣٣٨/٩٨٩ و ٣٠٧/٨٩١ و ٤٥٠/١٤٥٨، والاستبصار ١: ٢١٢/٧٤٩ و ١٩٥/٦٨٥ و ٢٠٠/٧٠٦.
- (٣) المراد به: علي بن الصلت، لانه لا يمكن وقوع علي بن الصلت في طريق الشيخ الي علي بن الحسين بن بابويه قطعا، و لكن الشيخ لم يذكر في مشيختي التهذيب و الاستبصار طريقا الي ابن الصلت، و اما طريقه الي كتابه في الفهرست ٩٦/٤١٦ لم يذكر فيه علي بن بابويه، بل و في جميع طرق الشيخ الي من سمي بعلي - حسب ما استقصيناه - لم نجد في أحدهما: علي بن الحسين، عن محمد بن احمد بن علي، الا ما رواه في التهذيب و الاستبصار كما تقدم، فلاحظ.
- (٤) العدة للكاظمي: ١٦١.
- (٥) تلخيص الأقوال: هو الرجال الوسيط للسيد الأسترابادي: ورقة: ١٨٤/ب.
- (٦) رجال الشيخ ٢٨٠/١٣.
- (٧) رجال النجاشي ٢١٧/٥٦٤.
- (٨) رجال العلامة ١٠٥/١٧.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٦٠
- محمد بن عيسى «١»، و أحمد بن أبي عبد الله «٢»، و الصفار «٣»، و الحسين بن سعيد «٤»، و إبراهيم بن هاشم «٥»، و علي بن إسماعيل «٦»، و محمد بن عبد الجبار «٧»، و إبراهيم بن إسحاق «٨»، و حمدان النهدي «٩»، و غيرهم.
- و في الكشي: عن العياشي، عن حمدان النهدي، عن أبي طالب القمي، أنه كتب الي أبي جعفر بن الرضا (عليهما السلام) يستأذن ان يرثي أبا الحسن (عليه السلام) فكتب إليه: اندبني و اندب أبي.
- و عن علي بن محمد، عن محمد بن عبد الجبار، عن أبي طالب القمي، قال: كتبت الي أبي جعفر (عليه السلام) أبيات شعر و ذكرت فيها أباه، و سألته أن يأذن لي في أن أقول فيه، فقطع الشعر و حبسه و كتب في صدر ما بقي من القرطاس: قد أحسنت فجزاك الله خيرا «١٠».
- و ابن المغيرة من الأجله و أصحاب الإجماع، فالسند صحيح.
- و أما عيسى، فالظاهر - كما صرح به جماعة - أنه هو الجريري الثقة في

(١) تهذيب الأحكام ٢: ٢٥/٧٠.

(٢) تهذيب الأحكام ١: ٢٨٢/٨٢٧.

(٣) كمال الدين و إتمام النعمة: ٣، من المقدمة.

(٤) تهذيب الأحكام ٧: ٣٨١/١٥٤٠.

(٥) الاستبصار ٤: ١٢٩/٤٨٧.

(٦) تهذيب الأحكام ٦: ١٧٥/٣٤٨.

(٧) تهذيب الأحكام ٢: ٣٠/٩١.

(٨) الاستبصار ١: ٤٦٦/١٨٠٣.

(٩) رجال الكشي ٢: ٥٦٧ / ١٠٧٤.

(١٠) رجال الكشي ٢: ٥١٤ / ٨٣٨، مع اختلاف يسير.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٦١

النجاشي «١» و الخلاصة «٢»، و صاحب الكتاب في الفهرست «٣»، و النجاشي «٤»، و يروي عنه الحسن بن محمد بن سماعة «٥»، و عبد الله بن جبلة «٦»، و ابن المغيرة «٧»، و يظهر من باب الغدو الى عرفات من التهذيب رواية ابن أبي عمير عنه «٨». و أما الشيباني أخو زرارة فلا كتاب له، بل و لا ذكرت له رواية في الكتب الأربعة فالخبر صحيح.

[٢٤٨] رمج - و إلى عيسى بن عبد الله الهاشمي:

محمّد بن موسى بن المتوكل، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن أبي عبد الله، عن عيسى بن عبد الله بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام).
المحمّدون الثلاثة من أجلاء الثقات و كذا الرابع - و هو محمد بن عبد الله ابن زرارة على الأصح - لوجوه:
أ- قول علي بن الريان الثقة في حقه: كان و الله محمّد بن عبد الله أصدق عندي لهجة من احمد بن الحسن بن فضال، فإنه رجل فاضل دين، كما هو

(١) رجال النجاشي ٢٩٦ / ٨٠٣.

(٢) رجال العلامة ١٢٣ / ٥، و فيه: الجريزي، بالزاء المعجمة، و هو اشتباه، و الصواب: ضم الجيم و الرائيين المهملتين، كما في النجاشي ٢٩٦ / ٨٠٣ و رجال الشيخ ٢٥٨ / ٥٧١ و رجال ابن داود ١٤٨ / ١١٦٤، فلاحظ.

(٣) فهرست الشيخ ١١٦ / ٥٠٩.

(٤) رجال النجاشي ٢٩٦ / ٨٠٣.

(٥) فهرست الشيخ ١١٧ / ٥١٠.

(٦) رجال النجاشي ٢٩٦ / ٨٠٢.

(٧) الفقيه ٤: ١١٢، من المشيخة.

(٨) تهذيب الأحكام ٥: ١٨٥ / ٦١٦.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٦٢

مذكور في ترجمة الحسن بن فضال، و قد مرّ وثاقه أحمد في (رلز) «١» فمحمد أوثق منه.

ب- رواية البنزطي عنه كما في مشتركات الكاظمي قال: روى الشيخ في الصحيح عن البنزطي، عن محمد بن عبد الله، فقال ملا محمد تقى - رحمه الله - في شرح الفقيه: و كأنه ابن زرارة الثقة لكثرة رواية البنزطي عنه «٢»، انتهى.

و فيه نظر، إذ ليس في الكتب الأربعة رواية البنزطي عنه أصلاً، نعم في التهذيب في باب فضل زيارة أمير المؤمنين (عليه السلام) رواية علي بن الحسن ابن علي بن فضال، عن محمد بن عبد الله بن زرارة، عن البنزطي.

و في آخر الخبر: قال علي بن الحسن بن فضال: قال لي محمد بن عبد الله:

لقد ترددت إلى أحمد بن محمد انا و أبوك و الحسن بن جهم أكثر من خمسين مرّة و سمعناه منه.

و أما العكس فلم يوجد في خبر، كما يظهر من الجامع «٣»، فضلاً عن الكثرة.

ج- ترخم الامام (عليه السلام) بعد موته، ففي التهذيب بإسناده عن علي بن الحسن بن فضال، قال: مات محمد بن عبد الله بن زرارة

فأوصى الى أخى أحمد، و كان خلف دارا، و كان أمره بجميع تركته أن تباع و يحمل ثمنها إلى أبى الحسن (عليه السّلام) فباعها، فاعترض فيها ابن أخت له و ابن عمّ له «٤»

(١) تقدم فى الرقم: ٢٣٧.

(٢) مشتركات الكاظمى المسمى ب (هداية المحدثين): ٢٤٢.

(٣) جامع الرواة ١: ٦٠.

(٤) الاعتراض ظاهرا من ابن الأخت فقط، بلحاظ قوله: فأصلحنا أمره- و بقرينه قوله- الآتى:-

و ابن أخت له عرض فأصلحنا أمره، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٦٣

فأصلحنا أمره بثلثة الدنانير، و كتب إليه أحمد بن الحسن، و دفع الشىء بحضرتى إلى أيّوب بن نوح و أخبره أنه جميع ما خلف، و ابن عمّ له، و ابن أخت له عرض فأصلحنا أمره بثلثة الدنانير «١» فكتب: قد وصل ذلك، و ترخّم على الميت، و قرأت الجواب «٢».

د- كثرة رواية الأجلء عنه، و فيهم: على بن الحسن بن فضال «٣» شيخ بنى فضال و وجههم الذين أمروا (عليهم السلام) بأخذ رواياتهم، و محمّد بن إسماعيل بن بزيع «٤»، و على بن أسباط «٥»، و محمّد بن الحسين بن أبى

(١) فى المصدر- و بكلا الموضوعين:- بثلاثة دنانير، و مثله ما فى الاستبصار ٤: ١٢٣ / ٤٦٨، و هو الصحيح، فلاحظ.

و قد جاء فى حاشية المتن من الأصل تعليقا على الخبر ما يأتى:

«قال بعض المحققين: و ظنى ان قيمة الدار كان ثلثها دنانير، و الثلثان اما عروض أو دراهم، فلما اعترض الوارثان فى الوصية و كان اعتراضهما فى موضعه، لأنه أوصى بكل التركة و ليس له أكثر من الثلث، أرضاهما الوصى و أصلحهما، و كتب بذلك اليه عليه السلام.»

و أغرب صاحب الوافى فى شرح الخبر، فقال بعد ذكر بيان اعتراضهما عبارته عن شهودهما [شهادتهما] بيع الدار و جهاز الميت و إعانتهم الوصى فى ذلك و إصلاح امره كناية عن تجهيزه، و يكون سكوتهم عن الدعوى مع إعانتهم فى أمر الوصية دليلا على تنفيذهما الوصية للإمام عليه السلام.

و عليه: ينبغى ان يحمل صدر الحديث و ذيله أيضا مع ان البقية فى الذيل تحتمل كونهما أقل من الثلث، و يحتمل الذيل أيضا فقد الوارث، انتهى.

و لا- ربط لجميع ما ذكره بمتن الخبر، و العجب انه قال- بعد ذلك:- و لا حاجة الى تأويلات التهذيبيين مع كونهما فى غاية البعد، انتهى.

و المقام لا يقتضى أزيد من ذلك». «منه قدس سره».

(٢) تهذيب الأحكام ٩: ١٩٥ / ٧٨٥.

(٣) الاستبصار ٣: ٢٧٤ / ٩٧٧.

(٤) تهذيب الأحكام ٧: ٣٦٩ / ١٤٩٦.

(٥) تهذيب الأحكام ٨: ٢٣٠ / ٨٣١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٦٤

الخطاب «١»، و احمد بن الحسن بن فضال كما فى باب الخلع من التهذيب مرتين «٢»، و محمّد بن أحمد الكوفى «٣» و لقبه حمدان.

هـ- ما نقله السيد المحقق في المنهج «٤» و التلخيص «٥» من ان العلامة وثق روايته هو في طريقها، و قال الشارح التقى: و وثقه بعض المعاصرين «٦»، و في وجيزة ولده: ثقة «٧».

و من جميع ذلك يظهر أنه لا مجال للتأمل في وثاقته، فالسند صحيح.

و أما عيسى فاعلم أنه قد ورد في الأسانيد التعبير عنه بعنوانين متعددة، ففي بعضها: عيسى بن عبد الله الهاشمي، و في بعضها: عيسى بن عبد الله العمري، و في بعضها: العلوي، و في بعضها: القرشي، و الظاهر أن الكلّ تعبير عن شخص واحد.

و في النجاشي: عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) له كتاب يروي جماعه، أخبرنا أبو الحسن بن الجندی، قال:

حدثنا أبو علي بن همام، قال: حدثنا محمد بن احمد بن خاقان النهدي، قال:

حدثنا أبو سمينه، عن عيسى بكتابه، و قد جمع أبو بكر محمد بن سالم الجعابي روايات عيسى عن آباءه، أخبرنا محمد بن عثمان، عنه «٨».

(١) تهذيب الأحكام ١: ١٢٦/٤٥.

(٢) تهذيب الأحكام ٨: ٣٣٨/١٠٠ و ٣٤٤/١٠٢.

(٣) تهذيب الأحكام ٣: ٩٨٦/٣١٨.

(٤) منهج المقال للاسترابادي: ١٠٤ و ١٠٥، في ترجمة الحسن بن علي بن فضال، و لا تصريح في كلامه.

(٥) التلخيص للاسترابادي: ورقة: ٢٢٣/آ.

(٦) روضة المتقين ١٤: ٢١٦.

(٧) الوجيزة للمجلسي: ٤٨.

(٨) رجال النجاشي ٧٩٩/٢٩٥.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٦٥

و في الفهرست: عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) له كتاب، أخبرنا به أبو عبد الله، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه و محمد بن الحسن، عن سعد و الحميري، عن احمد بن أبي عبد الله، عن النوفلي و محمد بن علي الكوفي، عن عيسى بن عبد الله «١».

و فيه- بفاصلة خمس تراجم-: عيسى بن عبد الله الهاشمي، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الحسن بن علي الزيتوني، عن احمد ابن هلال، عن عيسى بن عبد الله الهاشمي «٢».

و هكذا فعل في رجاله، فقال في أصحاب الصادق (عليه السلام):

عيسى بن عبد الله ابن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) «٣» ثم بفاصلة بضع عشر أسامي: عيسى الهاشمي «٤».

و ظاهر الكتابين تعددهما، و لكن صريح الميرزا «٥» و ظاهر التفريشي اتحادهما «٦»، و به جزم الفاضل الخبير في جامع الرواة «٧»، و هو الحق لعدم ذكر النجاشي «٨» غير واحد، و لو كان آخر و هو صاحب كتاب لذكره، و يشهد لذلك أن البرقي في رجاله «٩» لم

يذكر في أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) غير واحد، و كذا ابن شهر آشوب في المعالم «١٠» - مع تبعيته للفهرست و بنائه على

(١) فهرست الشيخ ٥١٧/١١٦.

(٢) فهرست الشيخ ٥٢٣/١١٧.

(٣) رجال الشيخ ٥٥٤ / ٢٥٧.

(٤) رجال الشيخ ٥٧٢ / ٢٥٨.

(٥) منهج المقال ٢٥٦ - ٢٥٧.

(٦) نقد الرجال ٣٢ / ٢٦٢.

(٧) جامع الرواة ١: ٦٥٣.

(٨) رجال النجاشي ٧٩٩ / ٢٩٥ - وقد تقدم.

(٩) رجال البرقي: ٣٠.

(١٠) معالم العلماء ٨٧ / ٥٩٨.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٦٦

استدراك ما فات من الفهرست من المؤلفات - ما ذكر غير واحد.

و حينئذ نقول: أن ما في النجاشي و الفهرست من سلسلة النسب موجود في الاخبار مذكور في الأنساب.

ففي الكافي في باب إثبات الإمامة في الأعقاب: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن أبي نجران، عن عيسى بن عبد الله بن عمر بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: إن كان كون - و لا أراني الله - فبمن ائتم؟ فأومى الى ابنه موسى، قال:

قلت: فإن حدث بموسى (عليه السلام) حدث فبمن ائتم؟ قال: بولده، قلت: فإن حدث بولده حدث و ترك أخا كبيرا أو ابنا صغيرا فبمن ائتم؟ قال:

بولده، ثم واحدا فواحدا، و في نسخة الصفواني: هكذا ابدا «١».

و قد سقط محمد بعد عبد الله في السند من النسخ كما يظهر من باب الإشارة و النص على أبي الحسن موسى (عليه السلام) فإنه - رحمه الله - روى الخبر المذكور فيه هكذا: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) عن أبي عبد الله (عليه السلام) و ساق الخبر على نسخة الصفواني، و زاد في آخره: قلت: فان لم أعرفه و لم أعرف موضعه؟ قال:

تقول: اللهم إني أتولّى من بقى من حججك من ولد الامام الماضى، فإن ذلك يجزيك ان شاء الله «٢».

(١) أصول الكافي ١: ٧ / ٣٠٩، و الصفواني: من تلاميذ ثقة الإسلام الكليني، و هو محمد بن احمد بن عبد الله بن قضاة بن صفوان بن مهران الجمال يعرف بالصفواني، انظر رجال النجاشي ٣٩٣ / ١٠٥٠ و العبارة: و في نسخة الصفواني. فهي ليست من أصل المصدر، و ان وجدت فيه، و الظاهر كونها من زيادات النسخ، فلاحظ.

(٢) أصول الكافي ١: ٧ / ٢٤٦.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٦٧

و من هذا الخبر الشريف يظهر جلاله قدره، و تورّعه، و شدّة احتياطه في أمور الدين.

و يقرب منه ما رواه الصغار في البصائر «١»، و الشيخ المفيد في الاختصاص، و اللفظ للثاني: عن احمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي الوشاء، عن أبي الصخر أحمد بن عبد الرحيم، عن الحسن بن علي، قال:

دخلت انا و رجل من أصحابنا على أبي طاهر عيسى بن عبد الله العلوي، قال أبو الصخر: و أظنه من ولد عمر بن علي (عليه السلام) و كان أبو طاهر نازلا في دار الصيدين فدخلنا عليه عند العصر و بين يديه ركوة من ماء و هو يتمسح، فسلمنا عليه فردّ علينا السلام، ثم

ابتدأنا فقال: معكما احد؟ فقلنا: لا- ثم التفت يمينا و شمالا هل يرى أحدا- ثم قال: أخبرني أبي عن جدّي أنه كان مع أبي جعفر محمّد بن علي (عليهما السلام) بمنى و هو يرمى الجمرات، و أن أبا جعفر (عليه السلام) رمى الجمار فاستتمّها فبقى في يديه بقيّة، فعّدّ خمس حصيات فرمى ثنتين في ناحية و ثلاثا في ناحية.

فقلت له: أخبرني جعلت فداك، ما هذا؟ فقد رأيتك صنعت شيئا ما صنعه احد قطّ، انا رأيتك رميت بحصاك ثم رميت بخمس بعد ذلك ثلاثا في ناحية و ثنتين في ناحية.

قال: نعم، إنّه إذا كان كلّ موسم أخرجنا الفاسقين غصّين طريين فصلبا هاهنا لا يراهما إلّا إمام عدل، فرميت الأول بثنتين و الآخر بثلاث لان الآخر أخبث من الأول «٢».

و منه يظهر أن أباه عبد الله و جدّه محمّد أيضا كانا من الرواة أيضا، و تقدم

(١) بصائر الدرجات ٣٠٦ / ٨.

(٢) الاختصاص: ٢٧٧، باختلاف يسير.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٦٨

قول النجاشي: و قد سمع الجعابي روايات عيسى عن آباءه.

و في التهذيب في باب الأحداث الموجبة للطهارة «١»، و في باب الكفاءة في النكاح «٢»، و في باب الأذان و الإقامة من أبواب الزيادات «٣»، و في باب الصلاة المرعّب فيها «٤»، و في باب دخول الحّمّام «٥» هكذا: محمّد بن عبد الله بن زرارة، عن عيسى بن عبد الله الهاشمي، عن أبيه، عن جدّه، عن علي (عليه السلام).

و في أصحاب الصادق من رجال الشيخ: عبد الله بن محمّد بن عمر بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) مدني «٦»، و في أصحاب علي بن الحسين (عليهما السلام): المدني الهاشمي «٧»، و في الكافي في باب أن أول ما خلق الله من الأرضين موضع البيت بإسناده: عن عيسى بن عبد الله الهاشمي، عن أبيه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «٨» و مثله في باب الإشارة و النص علي أبي جعفر (عليه السلام) «٩».

و في عمدة الطالب في ترجمة عمر بن علي (عليه السلام) الملقب بالاطرف: أعقب من رجل واحد، و هو ابنه محمّد، و هو أعقب من أربعة رجال: عبد الله، و عبيد الله، و عمر، و أمهم خديجة بنت زين العابدين علي بن الحسين (عليهما السلام) - الى ان قال - و أمّا عبد الله بن محمّد بن الأطراف - و في

(١) تهذيب الأحكام ١: ٢٥ / ٦٤.

(٢) تهذيب الأحكام ٧: ٣٩٤ / ١٥٧٨.

(٣) تهذيب الأحكام ٢: ٢٨٢ / ١١٢١.

(٤) تهذيب الأحكام ٣: ٣٠٩ / ٩٨٥.

(٥) تهذيب الأحكام ١: ٣٧٧ / ١١٦٦.

(٦) رجال الشيخ ٧ / ٢٢٣.

(٧) رجال الشيخ ١٧ / ٩٧.

(٨) الكافي ٤: ١٨٩ / ٤.

(٩) أصول الكافي ٢: ٢٤٣ / ٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٦٩

ولده البيت و العدد فاعقب من أربعة رجال: احمد، و محمد، و عيسى المبارك، و يحيى الصالح- الى ان قال- و أما عيسى المبارك بن عبد الله و كان سيدا شريفا روى الحديث، انتهى «١».

و لعيسى أخ اسمه احمد مذكور في الرواة، ففي أصحاب الصادق (عليه السلام) احمد ابن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) الهاشمي المدني، أسند عنه «٢».

و له أيضا ابن اسمه محمد منهم، ففي الكافي في باب أن الأئمة (عليهم السلام) لم يفعلوا شيئا و لا يفعلون الا بعهد من الله عز و جل: احمد بن محمد و محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن احمد بن محمد، عن أبي الحسن الكناني، عن جعفر بن نجیح الكندي، عن محمد بن احمد بن عبد الله العمري، عن أبيه، عن جده، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إن الله عز و جل أنزل على نبيه كتابا قبل وفاته فقال: يا محمد، هذه وصيتك الى النجبة الى أهلك.

فقال: و ما النجبة يا جبرئيل؟ فقال: علي بن أبي طالب و ولده (عليهم السلام) و كان على الكتاب خواتيم من ذهب فدفعه النبي (صلى الله عليه و آله) الى أمير المؤمنين (عليه السلام) و أمره أن يفك خاتما منه و يعمل بما فيه، ففك أمير المؤمنين (عليه السلام) خاتما و عمل بما فيه، ثم دفع الى ابنه الحسن عليه السلام ففك خاتما و عمل بما فيه.

ثم دفعه الى الحسين (عليه السلام) ففك خاتما فوجد فيه أن اخرج بقوم إلى الشهادة، فلا شهادة لهم الا معك، و اشر نفسك لله عز و جل، ففعل.

(١) عمدة الطالب: ٣٦٢-٣٦٧.

(٢) رجال الشيخ ١/١٤٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٧٠

ثم دفعه الى علي بن الحسين (عليهما السلام) فوجد فيه أن أطرق و اصمت و الزم منزلتك و أعبد ربك حتى يأتيك اليقين، ففعل.

ثم دفعه الى محمد بن علي (عليهما السلام) ففك خاتما فوجد فيه:

حدّث الناس و افتمهم و لا تخافنّ الا الله عزّ و جلّ فإنه لا سبيل لأحد عليك.

ثم دفعه الى ابنه جعفر (عليه السلام) ففك خاتما فوجد فيه: حدّث الناس و افتمهم و انشر علوم أهل بيتك و صدق آبائك الصالحين، و لا تخافنّ الا الله عزّ و جلّ و أنت في حرز و أمان.

ثم دفعه الى ابنه موسى (عليه السلام) و كذلك يدفعه موسى (عليه السلام) الى الذي بعده، ثم كذلك الى قيام المهدي (عليه السلام) «١».

و من جميع ما ذكرنا ظهر أنّ عيسى بن عبد الله الهاشمي هو من ولد عمر الاطرف ابن أمير المؤمنين (عليه السلام) و أنه أباه وجده و أخاه و ابن أخيه من عمد الرواة الذين اخرج رواياتهم نقاد الأحاديث مثل ثقة الإسلام و غيره، و أنّهم من أهل الفضل و الورع كما لا يخفى على من تأمل في رواياتهم و أسئلتهم.

و أبو طاهر عيسى المبارك عماد هذا البيت الرفيع، و يستظهر حسن حاله و علو مقامه من أمور:

أ- ذكره النجاشي «٢» مع كتابه في كتاب وضع لذكر مؤلفي أصحابنا و مؤلفاتهم كما مرّ في ترجمته.

ب- ذكره في الفهرست «٣» كذلك.

ج- الأخبار المذكورة فإنه يظهر منها علو مقامه و قربه منهم و كشفهم له أسرارهم.

- (١) أصول الكافي ١: ٢٨٠ / ٢.
- (٢) رجال النجاشي ٧٩٩ / ٢٩٥.
- (٣) فهرست الشيخ ٥١٣ / ١١٧.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٧١
- د- ما مرّ عن العمدة «١».
- ه- رواية الأجلء عنه و الثقات مثل: عبد الرحمن بن أبي نجران «٢»، و محمد بن عبد الله بن زرارة «٣»، و السكوني «٤»، و النوفلي «٥»، و أصرم بن خوشب «٦» و ان كان عاميًا.
- و عدّ الصدوق كتابه من الكتب المعتمدة «٧»، و العجب أن أبا علي لم يجعل له في كتابه المنتهى ترجمة، و عدّه من المجاهيل مع ذكره جماعة لم يذكر في حقهم إلا قولهم: أسند عنه.
- هذا و أمّا النسب الذي ساقه الصدوق لعيسى «٨» فغير معهود في كتب الأنساب، فإنهم لم يذكروا لعلّي بن عمر الأشرف ابن علي بن الحسين (عليهما السلام) المعروف بعلّي الأصغر ابنا اسمه عبد الله، بل صرّحوا بأنه أعقب من ثلاثة رجال: القاسم، و عمر الشجري، و أبو محمد الحسن، و لم أقف في ولدهم من اسمه عيسى، و لم ير أيضا في أسانيد الأحاديث، و لا أشار إليه أيضا أحد من ائمة الرجال، فلا ريب انه من سهو القلم أو من زيادة النساخ.
- و في شرح المشيخة بعد ذكر ما في النجاشي و الفهرست: و الظاهر أنّهما واحد و ان ذكره الشيخ مرّتين، و أن ذلك في كتابه لكثير، و في النسب مخالفة مع

- (١) عمدة الطالب ٣٦٧.
- (٢) أصول الكافي ١: ٢٢٦ / ٥.
- (٣) تهذيب الأحكام ١: ٢٥ / ٦٤.
- (٤) ذكر روايته في جامع الرواة ١: ٦٥٣ نقلا- عن الإستبصار إلّا ان فيه ٣: ١٩١ / ١ باب تزويج المرأة في نفاسها رواية النوفلي عن اليعقوبي عن عيسى بن عبد الله الهاشمي فتأمل.
- (٥) فهرست الشيخ ٥٠٧ / ١١٦.
- (٦) تهذيب الأحكام ٥: ٤٤٣ / ١٥٤٤.
- (٧) الفقيه ١: ٣، من المقدمة.
- (٨) الفقيه ٤: ٩٣، من المشيخة.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٧٢
- ما ذكره المصنّف فيمكن ان يكونا اثنين أو وقع السهو من أحدهما، انتهى «١».
- و احتمال التعدّد فاسد جدّا، و السهو من الصدوق قطعاً.

[٢٤٩] رمط- و إلى عيسى بن يونس:

احمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضى الله عنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن حماد بن عثمان، عنه. السند صحيح بما مرّ في (يا) «٢» و (يد) «٣» و (كو) «٤» و حماد من أصحاب الإجماع، فالخبر صحيح موضوعا أو حكما. و عيسى صاحب كتاب في أصحاب الكاظم (عليه السلام) «٥» مذكور في أصحاب الصادق (عليه السلام) «٦» و قد مرّ غير مرّة أنّ

ذكره فيه من أمارات الوثيقة فلاحظ.

[٢٥٠] رن- و إلى العيص بن القاسم:

محمد بن الحسن رضي الله عنه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن صفوان بن يحيى، عن العيص بن قاسم «٧». رجال السند من أجلاء الطائفة، و العيص من عيونهم، فالخبر صحيح بالاتفاق.

[٢٥١] رنا- و إلى غياث بن إبراهيم:

أبوه رضي الله عنه، عن سعد ابن عبد الله، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع.

(١) روضة المتقين ١٤: ٢١٦.

(٢) تقدم برقم: ١١.

(٣) تقدم برقم: ١٤.

(٤) تقدم برقم: ٢٦.

(٥) رجال الشيخ ٣٥٥ / ٢٧.

(٦) رجال الشيخ ٢٥٨ / ٥٧٩.

(٧) الفقيه ٤: ٤٢، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٧٣

و عن محمد بن يحيى الخزاز جميعا، عنه «١».

السند كسابقه في أعلى درجة الصحة، و اما غياث فالكلام فيه في موضعين:

الأول: في وثاقته، و يدلّ عليها أمور:

أ- تصريح النجاشي، قال: غياث بن إبراهيم التميمي الأسدي، بصرى سكن الكوفة، ثقة، روى عن أبي عبد الله و أبي الحسن (عليهما السلام) له كتاب مؤبّب في الحلال و الحرام يرويه جماعة «٢»، و تبعه [في] الخلاصة «٣» في التوثيق.

ب- رواية ابن أبي عمير عنه، كما في التهذيب في باب ان مع الأبوين لا يرث الجدّ و الجدّة «٤»، و في باب ميراث من علا من الآباء «٥»، و في معاني الاخبار كما يأتي «٦».

ج- رواية جماعة من الأجلء و فيهم: بنو فضال و أصحاب الإجماع و أضرابهم مثل: الحسن بن علي بن فضال «٧»، و عبد الله بن المغيرة «٨»، و محمد بن يحيى الخزاز «٩»، و الحسن بن موسى الخشاب «١٠»، و عبد الله بن

(١) الفقيه ٤: ٩٠، من المشيخة.

(٢) رجال النجاشي ٣٠٥ / ٨٣٣.

(٣) رجال العلامة ١ / ٢٤٥.

(٤) لم نجد في التهذيب بابا بهذا العنوان، و وجدناه في الاستبصار ٤: ١٦٣ / ٦٢٠.

(٥) تهذيب الأحكام ٩: ٣١٣ / ١١٢٦.

(٦) معاني الاخبار ٤ / ٩٠، و سيأتي في صحيفة: ٩٠٦.

(٧) تهذيب الأحكام ٦: ٢٩٣ / ٤٠٦ الموجود في الفقيه في باب الظهار [٣: ٣٤٥ / ٢٦٥٥] وفي التهذيب في باب الزيادات في القضايا والأحكام [٦: ٢٩٣ / ٨١٤] وفي الاستبصار في باب فيمن يجبر الرجل على نفقته [٣: ١٤٧ / ٤٤]: ابن فضال عن غياث، وحملة على غير بعيد. «منه قدس سرّه».

(٨) تهذيب الأحكام ١: ٤٢٣ / ١٣٣٩.

(٩) تهذيب الأحكام ٦: ٣٩٨ / ١٢٠٢.

(١٠) تهذيب الأحكام ٤: ١٩٥ / ٥٥٩.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٧٤

سنان «١»، و محمد بن الحسين بن أبي الخطاب «٢»، و محمد بن إسماعيل بن بزيع «٣»، و محمد بن يحيى الخثعمي «٤»، و ابن بقاح «٥»، و الحكم بن أيمن «٦»، و محمد بن خالد «٧»، و محمد بن عيسى الأشعري «٨» - والد احمد - و النوفلي «٩».

د- قول الشيخ في أصحاب الصادق (عليه السلام): غياث بن إبراهيم أبو محمد التميمي الأسدي، أسند عنه، و روى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) «١٠».

بناء على قراءة الكلمة بالمعروف و رجوع الضمير الى ابن عقدة فيكون الرجل ممن ذكره ابن عقدة في رجاله الموضوع لذكر ثقات أصحاب الصادق (عليه السلام) و هم أربعة آلاف، و له شواهد مذكورة في محله.

الثاني: في مذهبه، فاعلم انّ النجاشي «١١» ذكره من غير تعرّض لمذهبه، و هو من الرواة المعروفين، و يبعد عدم اطلاعه على انحرافه، و الذي عليه المحققون و عرف من ديدنه أنّ عدم التعرض دليل على إماميته عنده، و كذا في الفهرست «١٢» ذكره و ذكر كتابه و الطريق اليه و لم يشر الى طعن فيه، و كذا في من

(١) أصول الكافي ٢: ١٥٠ / ٦.

(٢) تهذيب الأحكام ٨: ٣١٩ / ١١٨٦.

(٣) الفقيه ٤: ٩٠، من المشيخة.

(٤) تهذيب الأحكام ٦: ٢٥٦ / ٦٧١.

(٥) الاستبصار ٣: ٢٥٧ / ٩٢١.

(٦) تهذيب الأحكام ٧: ١٤٠ / ٦١٩.

(٧) الكافي ٦: ٧ / ٧.

(٨) لم نظفر بروايته عنه.

(٩) تهذيب الأحكام ٧: ٤٥ / ١٩٤.

(١٠) رجال الشيخ ٢٧٠ / ١٦.

(١١) رجال النجاشي ٣٠٥ / ٨٣٣.

(١٢) فهرست الشيخ ١٢٣ / ٥٤٩.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٧٥

لم يرو عنهم (عليهم السلام) من رجاله «١».

و في معالم ابن شهر آشوب: غياث بن إبراهيم له كتاب يسمّى الجامعة، و مقتل أمير المؤمنين (عليه السلام) «٢» و صريح النجاشي و أصحاب الصادق (عليه السلام) «٣» و من لم يرو عنهم (عليهم السلام) من رجال الشيخ «٤» انه تميمي من أصحاب الصادق و الكاظم

(عليهما السلام) و لكن في أصحاب الباقر (عليه السلام) من رجال الشيخ: غياث بن إبراهيم بترى «٥». و ظن العلامة وحدتهما فقال في الخلاصة في ترجمة التميمي: ثقته، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) و كان بترى «٦»، و نقله عنه المحقق الشيخ محمد في شرح الاستبصار ثم قال: الظاهر أن الأصل في ذلك ما نقله الكشي عن حمدويه عن بعض أشياخه انه كان كذلك، و الجارح غير معلوم، إلا ان الشيخ صرح بكونه بترى، و يحتمل ان يكون قول الشيخ مستنده ما قال الكشي إلا ان الجزم به غير معلوم.

ثم قال: لم نقف على ما نقله شيخنا- يعنى صاحب المدارك- عن الكشي، و شيخنا أيده الله- يعنى الأميرزا محمد صاحب الرجال- لم ينقل ذلك عن الكشي في رجاله، و في فوائده على الاستبصار ما يقتضى عدم وقوفه على ذلك، حيث قال: و رواية الكشي على ما نقله شيخنا- رحمه الله- انتهى «٧».

(١) رجال الشيخ ٢/٤٨٨.

(٢) معالم العلماء ١٨٩/٦٢٤.

(٣) رجال الشيخ ٢٧٠/١٦.

(٤) رجال الشيخ ٢/٤٨٨.

(٥) رجال الشيخ ١/١٣٢.

(٦) رجال العلامة ١/٢٤٥.

(٧) شرح الاستبصار للشيخ محمد بن الشيخ حسن بن الشهيد الثاني: مخطوط و هو قيد التحقيق في مؤسسه آل البيت- عليهم السلام- فرع مشهد.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٧٦

و أيد بعضهم ما ذكروه بما نقله الزمخشري في ربيع الأبرار «١»، و ابن الأثير في جامع الأصول «٢»، و الشهيد في شرح الدراية «٣»، من أنه وضع حديث الطائر للمهدى، و في ما ذكروه نظر من وجوه:

الأول: ان البترى من أصحاب الباقر (عليه السلام)، و التميمي من أصحاب الصادق و الكاظم (عليهما السلام) و لم يذكره أحد في أصحاب الباقر (عليه السلام) و لم يرو رواية له عنه (عليه السلام) فهو غيره، و في رجال البرقي: غياث بن إبراهيم النخعي عربى كوفى «٤»، و التميمي بصرى.

الثاني: أن الصدوق روى في معانى الاخبار: عن احمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضى الله عنه قال: حدثنا على بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن غياث بن إبراهيم، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن على، عن أبيه على بن الحسين، عن أبيه الحسين (عليهم السلام) قال: سئل أمير المؤمنين (عليه السلام) عن معنى قول رسول الله (صلى الله عليه و آله): أنى مخلف فيكم الثقلين كتاب الله و عترتى، من العتره؟ قال: أنا و الحسن و الحسين و التسعة من ولد الحسين، تاسعهم مهدى، لا يفارقون كتاب الله و لا يفارقهم حتى يردوا على رسول الله (صلى الله عليه و آله) حوضه «٥».

و رواه أبو محمد الفضل بن شاذان في كتاب الغيبة فقال: حدثنا محمد بن أبي عمير رضى الله عنه عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبد الله (عليه)

(١) ربيع الأبرار ٣: ٢٠٥.

(٢) جامع الأصول ١: ١٣٧.

(٣) الدراية للشهيد الثاني: ٥٦.

(٤) رجال البرقي: ٤٢.

(٥) معاني الأخبار ٤/٩٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٧٧

السلام) «١»، و ساق مثله.

و أنت خير بان البتريّة من عمد فرق الزيدية الذين لا يعتقدون امامة الثمانية من التسعة، و لا ادري معتقدهم في التاسع، و الخبر صحيح و لا يحتمل نقله من الزيدية.

الثالث: أن ما نقله صاحب المدارك «٢» عن الكشي اشتباه قطعاً، إذ ليس ما نقله موجوداً في النسخ، و صرح جماعة بعدم عثورهم عليه فيه، و احتمال وجوده في أصل الكشي و عثوره على نسخته معلوم الفساد، أنه لم ينقل عنه احد قبله الى قريب من طبقة ابن شهر آشوب و لا بعده الى عصرنا، و لعل العبارة في ترجمه غير غياث.

و في رجال أبي علي: و عن حاشية الشهيد على الخلاصة: نقل الكشي كونه بترياً بطريق مرسل، و لا يبعد ان يكون المصنّف أخذ ذلك عنه كما لا يخفى على المتأمل «٣»، انتهى.

قلت: قد رأيت تصريح الشيخ في أصحاب الصادق (عليه السلام) بكونه كذلك، على ان الرواية المرسله على ما مرّ نقله عن الشيخ محمّد و نقله الفاضل الشيخ عبد النبي أيضا حمدويه عن بعض أشياخه و الاعتماد على مثل ذلك غير عزيز، فقول الشيخ محمّد: و الجراح غير معلوم ليس بمكانه، إذ لا شكّ في كون بعض أشياخه من العلماء الإمامية و الفقهاء الاثني عشرية، و لذا جزم المحقق في المعبر على ما نقل عنه في بحث الجماعة بكونه بترياً «٤» «٥»، انتهى.

(١) الغيبة للفضل بن شاذان: لم نثر عليه فيه.

(٢) مدارك الاحكام: ٣٦١.

(٣) شرح أبي علي على الخلاصة: غير موجود لدينا.

(٤) المعبر ٢: ٤٢٢.

(٥) منتهى المقال: ٢٤٣.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٧٨

و فيه أولاً: أنا لم نجد ذلك في حواشي الشهيد على الخلاصة، و لا نقله مع اعتناء ائمة هذا الفن بنقل تحقيقاته، فلم يتحقق أصله حتى يصير أصلاً لكلام غيره.

و ثانياً: أن الشيخ ما ذكر ذلك في أصحاب الصادق (عليه السلام) ابداً، و قد ذكر ذلك في أصحاب الباقر (عليه السلام) «١»، و لا قرينة للاتحاد الا الاشتراك في الاسم و الأب، و يفسده ما أوضحناه، فراجع.

و ثالثاً: أن في قوله: و الاعتماد. الى آخره، من وجوه الفساد ما لا يخفى، و أي عالم كفر من ظاهره الايمان بكلام غير معلوم النسبة الى غير معلوم الحال، فإن ظاهر النجاشي «٢»، و خبر العيون «٣» ايمانه، و البتريّة: كفره يجرى عليهم بعض أحكام الإسلام.

و رابعاً: قوله: إذ لا شك. الى آخره، فإن الكشي كثيراً ما يعول في الجرح و التعديل على غير الإمامية، فلاحظ.

الرابع: أن نسبة حكاية وضع حديث الطير اليه معلوم الفساد.

أمياً أولاً: ففي التعليقه بعد ذكر الحكاية، أقول: و سيجيء في وهب بن وهب انه نقل خبراً للمنصور في جواز الرهن على الطير فلذا سمّوه كذاباً «٤»، و العجب انّ أبا علي نقل في رجاله تمام عبارة التعليقه و أسقط هذا الكلام من آخره، و لعله لمنافاته لما رجّحه، و

يظهر منه أنه وقع الاشتباه في الراوى و السامع، و تعدد الوضع بعيد غايته.

(١) رجال الشيخ ١/١٣٢.

(٢) رجال النجاشى ٨٣٣/٣٠٥.

(٣) خبر العيون: اشتباه، و الصواب: خبر المعانى، اى معانى الاخبار كما تقدم، فلاحظ.

(٤) تعليقه الوحيد البهبهاني: ٢٥٦.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٧٩

و اما ثانيا: فالظاهر أن الشهيد أخذ القصة من كتبهم «١»، و الموجود فى جامع الأصول هكذا: و من الواضعين جماعة وضعوا الحديث تقربا الى الملوک، مثل: غياث بن إبراهيم، دخل على المهدي بن المنصور و كان تعجبه الحمامة الطيارة الواردة من الأماكن البعيدة، فروى حديثا عن النبى (صلى الله عليه و آله) أنه قال: لا سبق إلا فى خف أو حافر أو نصل أو جناح، قال: فأمر له بعشرة آلاف درهم، فلما خرج قال المهدي: اشهد أن قفاه قفا كذاب على رسول الله، ما قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): جناح، و لكن هذا تقرب إلينا، و أمر بذبحها، و قال: انا حملته على ذلك «٢».

و كون غياث المذكور هو التميمي الأسدى مبنى على الاتحاد، و فيه ما تقدم، فلعله النخعي، و معه لا تأييد فيه، مضافا الى معارضته لما ذكر الدميرى فى حياة الحيوان، قال: و ذكر أن الرشيد كان يعجبه الحمام و اللعب به فاهدى له حمام و عنده أبو البخترى و هب القاضى، فروى له بسنده عن أبى هريرة أن النبى (صلى الله عليه و آله) قال: لا سبق إلا فى خف أو حافر أو جناح، فزاد: أو جناح، و هى لفظه وضعها للرشيد فأعطاه جائزة ستيه، فلما خرج قال الرشيد:

تا الله لقد علمت انه كذب على رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) و أمر بالحمام فذبح، فقيل له: و ما ذنب الحمام؟ قال: من اجله كذب على رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) فترك العلماء حديث أبى البخترى لذلك و غيره من موضوعاته، فلم يكتبوا حديثه الى ان نقل عن بعضهم أن الواضع غياث بن إبراهيم وضعه للمهدى لا للرشيد «٣».

لكن فى شرح التقي المجلسى فى كتاب القضاء- بعد نقل الخبر الصادق:-

(١) شرح الدراية للشهيد: ٥٦.

(٢) جامع الأصول ١: ١٣٧.

(٣) حياة الحيوان ١: ٢٦٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٨٠

أن الملائكة تحضر الرهان فى الخف و الحافر و الريش، و الظاهر أن تغيير الأسلوب للتقية، كما ذكر فى حياة الحيوان: أن و هب بن و هب القاضى ادخل الريش فى الخبر عند المنصور و أعطاه مالا جليلا، ثم قال بعد ذهاب و هب:

اشهد أن لحيته لحية كذاب، و ما افترى هذا الخبر إلا لرضاي، و نقل عن حفص ابن غياث أيضا للمهدى، بمثل و هب «١»، انتهى.

و لم أجد ما نقله فى الكتاب المذكور فلاحظ.

و اما ثالثا: فلأن البترية لا تنافى الوثيقة كأخواتها من المذاهب الباطلة، و أما الوضع و الكذب خصوصا فى أمور الدين لجلب الحطام فلا- يجتمع معها، و قد عرفت نص النجاشى و الخلاصة عليها، و رواية ابن أبى عمير، و ابن فضال، و ابن مغيرة، و غيرهم من الأجلة عنه، فلو كان هو الواضع خيرا لا يكاد يخفى على أهل عصره لكان روايتهم عنه و هنا فيهم و إزراء بهم، فالأمر دائر بين تكذيب أصل القصة لعدم ورودها من طريق الأصحاب، و كثرة وجودها فى الكتب غير نافعة بعد انتهائها الى من لا اعتماد على منقولاته، أو كون

الواضع وهب للمنصور أو للرشيد، أو كونه غياث النخعي.

فتلخص أنه لا معارض لما في النجاشي وغيره مما تقدم لعدم صحّة ما نسب إلى الكشي، و عدم معلومية اتحاد ما في أصحاب الباقر (عليه السّلام) لما في أصحاب الصادق (عليه السّلام) بل الشواهد قائمة على عدمه، فالحقّ عدّ خبره من الصحاح وفاقا لصاحب المدارك، و الشيخ البهائي كما نقله المحقق البحراني في حاشية البلغة (٢).

(١) روضة المتقين ١٠: ١٦٥ و فيه:

و قال الصادق عليه السلام: ان الملائكة لتنفر عن الرهان و تلعن صاحبه، ما خلا الحافر و الخف و الريش و النصل.

(٢) حاشية البلغة للبحراني: غير موجود لدينا.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٨١

و في التعليقة: قال جدّي: احتمال بعض الأصحاب أن يكون متعددا و يكون الثقة غير بترى، و الظاهر و حدتهما، انتهى «١».

و لم يبيّن وجه الظهور، بل سامح في شرح المشيخة في النقل بما يقضى منه العجب، فإنه بعد ما نقل ما في النجاشي و الفهرست قال:

أبو محمّد أسند عنه، بترى من أصحاب الباقر و الصادق و من لم يرو عنهم (عليهم السّلام) من رجال الشيخ «٢» «٣».

و قد عرفت انه ليس في أصحاب الباقر (عليه السّلام): أبو محمّد أسند عنه، و لا في أصحاب الصادق و من لم يرو عنهم (عليهم

السلام) بترى «٤» و لعلّه لفهم الاتّحاد، و هذا غير جائز في أمثال هذا المقام و الله العاصم.

[٢٥٢] رنب - و إلى فضالة بن أيوب:

أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن احمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عنه.

و عن محمّد بن الحسن، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين ابن سعيد، عنه «٥».

السند الأول صحيح بالاتفاق.

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٥٦.

(٢) روضة المتقين ١٤: ٢١٧.

(٣) في المصدر: (و الكاظم عليهم السلام من رجال الشيخ) مكان: (و من لم يرو عنهم من رجال الشيخ)، و ما في الأصل: موافق

لرجال الشيخ لعدم ذكره في أصحاب الكاظم عليه السلام منه، و ذكره في من لم يرو عنهم عليهم السلام: ٢ / ٤٨٨.

(٤) أقول: وردت بتريته في رجال الشيخ في أصحاب الباقر عليه السلام و ورد قوله: أبو محمد، أسند عنه في أصحاب الصادق عليه

السلام و في من لم يرو عنهم عليهم السلام أيضا، فلاحظ.

(٥) الفقيه ٤: ١١٨، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٨٢

و كذا الثاني على الأصح بما مر في (يج) في ترجمة ابن ابان «١».

و فضالة من أجلاء الثقات و من أصحاب الإجماع.

[٢٥٣] رنج - و إلى الفضل بن أبي قرّة:

أبوه و محمّد بن موسى بن المتوكل «٢»، عن علي بن الحسين السعدآبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن شريف بن سابق

التفليسي، عن الفضل بن أبي قرّة السمندي الكوفي «٣».

شريف ضعيف في النجاشي والغضائري «٤»، أما ان في النجاشي: له كتاب يرويه جماعة «٥»، و في الفهرست من غير تضعيف: له كتاب أخبرنا به جماعة «٦». إلى آخره.

و ظاهرها: اعتبار كتابه، بل الإمامية، و الظاهر أن النجاشي تبع الغضائري، و سبب تضعيفه يؤول غالبا الى الغلو و الارتفاع، و ضعفه ظاهر، فالسند لا يقصر عن الحسن.

و أما الفضل ففي النجاشي: روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) لم يكن بذاك، له كتاب يرويه جماعة «٧». إلى آخره. قوله: لم يكن بذاك، أي في كمال الثقة، و في رواية الجماعة كتابه إشارة إلى الوثاقة.

(١) تقدم برقم: ١٣.

(٢) إضافة: (و محمد بن موسى بن المتوكل) غير موجودة في المطبوع من المصدر، و لعلها في بعض نسخه الخطية في عصر المصنف.

(٣) الفقيه ٤: ٨١، من المشيخة، و لم يرد فيه: الكوفي.

(٤) انظر مجمع الرجال ٣: ١٩٠، و لم نقف على نسبة التضعيف الى الغضائري في رجال العلامة: ٣/٢٢٩، و لا- في رجال ابن داود: ٢٣٢/٣٤٩.

(٥) رجال النجاشي ١٩٥/٥٢٢، من غير تضعيفه.

(٦) فهرست الشيخ ١٢٥/٥٥٦.

(٧) رجال النجاشي ٣٠٨/٨٤٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٨٣

و في الفهرست: له كتاب، أخبرنا جماعة «١». إلى آخره، و لكن في الخلاصة:

ضعيف لم يكن بذاك «٢»، و في التعليقة «٣»: تضعيف الخلاصة من الغضائري، كما في النقد «٤»، و هو ضعيف.

قلت: و يحتمل ان يكون من طغيان القلم فان الجمع بين الكلمتين يحتاج الى تكلف، و يظهر من الاخبار أيضا تشييعه، ففي باب المكاسب من الفقيه: عنه عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: هؤلاء يقولون أن كسب المعلم سحت؟ فقال: كذبوا أعداء الله، إنما أرادوا ان لا يعلموا أولادهم القرآن، لو أن رجلا أعطى المعلم دية ولده كان للمعلم مباحا حلالا «٥». فالخبر قوى وفاقا للشارح مع ان ظاهر النجاشي و الصدوق اعتبار كتابه.

[٢٥٤] رند- و إلى الفضل بن شاذان، من العلل التي ذكرها عن الرضا (عليه السلام):

عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري العطار رضى الله عنه، عن علي بن محمد بن قتيبة، عن الفضل بن شاذان النيسابوري، عن الرضا (عليه السلام) «٦».

أوضحنا وثيقة الأول في (قصح) «٧»، و وثيقة الثاني في (رج) «٨»، فالخبر صحيح على الأصح.

و لما كان الكتاب المذكور كثير الحاجة في الفروع فلا بأس بذكر بعض

(١) فهرست الشيخ ١٢٥/٥٥٦.

(٢) رجال العلامة ٢٤٦/٢.

(٣) تعليقة البهبهاني: ٢٥٩.

(٤) نقد الرجال ٢٦٥ / ١.

(٥) الفقيه ٣: ٣٨٤ / ٩٩.

(٦) الفقيه ٤: ٥٣، من المشيخة.

(٧) تقدم برقم: ١٩٨.

(٨) تقدم برقم: ٢٠٣.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٨٤

الشواهد لصحة الخبر المنقول عنه، فنقول: قال الصدوق في العلل «١» و العيون «٢»: حدثني عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري العطار بنيسابور في سنة اثنتين و خمسين و ثلاثمائة، قال: حدثني أبو الحسن علي بن محمد ابن قتيبة النيسابوري، قال: قال أبو محمد الفضل بن شاذان.

و حدثنا الحاكم أبو جعفر محمد بن نعيم بن شاذان رحمه الله، عن عمه أبي عبد الله محمد بن شاذان، قال: قال الفضل بن شاذان. إلى آخره.

و بين المذكور في العلل و العيون اختلاف كثير بالزيادة و النقصان.

و في النجاشي بعد ذكر كتبه التي منها العلل: أخبرنا أبو العباس بن نوح، قال: حدثنا احمد بن جعفر، قال: حدثنا احمد بن إدريس بن احمد، قال:

حدثنا علي بن احمد بن قتيبة النيسابوري عنه بكتبه «٣».

و في الفهرست أيضا ذكر كتبه، و عد منها العلل، ثم قال: أخبرنا برواياته و بكتبه هذه المفيد أبو عبد الله، عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن، عن احمد بن إدريس، عن علي بن محمد بن قتيبة، عن الفضل.

و رواها محمد بن علي بن الحسين، عن حمزة بن محمد العلوي، عن أبي نصر قنبر بن علي بن شاذان، عن أبيه، عن الفضل «٤».

فظهر انه يروي عن ابن قتيبة: عبد الواحد، و احمد بن إدريس، و تقدم أيضا أنه يروي عنه، أبو محمد الحسن بن حمزة العلوي المرعشي، و أبو عمرو الكشي، و يروي: عن الفضل ابن قتيبة، و علي بن شاذان، و أبو عبد الله محمد

(١) علل الشرائع ٩ / ٢٥١.

(٢) عيون اخبار الرضا عليه السلام ٢: ١ / ٩٩.

(٣) رجال النجاشي ٣٠٧ / ٨٤٠.

(٤) فهرست الشيخ ١٢٤ / ٥٥٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٨٥

ابن شاذان و كيل الناحية كما صرح به السيد علي بن طوس في ربيع الشيعة «١» و الشيخ الطبرسي في إعلام الوري: ممن وقف على معجزات صاحب الزمان (عليه السلام)، و فيه التوقيع: و اما محمد بن شاذان بن نعيم فإنه رجل من شيعتنا أهل البيت «٢».

و محمد بن إسماعيل المردد بين النيسابوري - كما هو الأظهر عندنا - و البرمكي - كما عليه جماعة - و هو الواسطة بينه و بين ثقة الإسلام «٣»، و الظاهر انه الواسطة في جميع [كتابه «٤» اليه «٥»] «٦»، و إنما هي لعدم البناء على العلم بالوجادة على ما مر شرحه في أول الفائدة الثالثة «٧» مع ان الطريق في المشيخة و الفهرست صحيح على المصطلح فلا مجال للوسوسة.

[٢٥٥] رنه - و إلى الفضل بن عبد الملك:

أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن حمّاد ابن عثمان، عن الفضل بن عبد الملك المعروف بابي العباس البقباق الكوفي «٨».

رجال السند من شيوخ العصابة، و أبو العباس ثقة عدّ من عيونها، فالخبر صحيح بالاتفاق.

- (١) ربيع الشيعة: غير موجود لدينا.
- (٢) اعلام الوری: ٤٦٦.
- (٣) أي: الواسطة بين الفضل بن شاذان و الكليني هو محمد بن إسماعيل.
- (٤) أي: كتاب الكليني المعروف بالكافي.
- (٥) الضمير يعود للفضل بن شاذان.
- (٦) العبارة في الأصل: (كتبه إليه إلى الواسطة)، و ما أثبتناه هو الأنسب للمعنى، و هو المقصود بعينه لرواية الكليني عن الفضل بتوسط محمد بن إسماعيل أكثر من سبعمائة و ستين موردا في كتابه الكافي. انظر معجم رجال الحديث ١٥: ١٠٢٣٨ / ٨٩.
- (٧) تقدم في الفائدة الثالثة، صحيفة: ٣٧٤.
- (٨) الفقيه ٤: ٢٤، من المشيخة.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٨٦

[٢٥٦] رنو- و إلى الفضيل بن عثمان الأعور:

محمّد بن الحسن بن احمد بن الوليد رضى الله عنه، عن محمّد بن الحسن الصفار، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عن صفوان بن يحيى، عن فضيل بن عثمان الأعور المرادى الكوفي «١».

السند صحيح بما مرّ في (لا) «٢»، و ابن عثمان هو أبو محمّد الأعور الصائغ الأنبارى ابن أخت على بن ميمون المعروف بابي الأكراد، و لكن في النجاشى الفضل ثقة ثقة «٣»، و فى الاخبار أيضا كذلك، و لا ريب فى الاتحاد وفاقا لأكثر من وقفنا على كلامهم.

و يروى عنه صفوان بن يحيى «٤»، و فضالة بن أيوب «٥»، و على بن النعمان «٦»، و سيف بن عميرة «٧»، و الحسن بن محمّد بن سماعة «٨»، و محمّد بن خالد الطيالسى «٩»، و على بن الحكم «١٠»، و محمّد بن عيسى «١١»، و غيرهم، فالخبر صحيح.

[٢٥٧] رنز- و إلى الفضيل بن يسار:

محمّد بن موسى بن المتوكل، عن على بن الحسين السعد آبادى، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن ابن

- (١) الفقيه ٤: ٢٤، من المشيخة.
- (٢) تقدم برقم: ٣١.
- (٣) رجال النجاشى ٣٠٨ / ٨٤١.
- (٤) فهرست الشيخ ١٢٦ / ٥٥٧.
- (٥) تهذيب الأحكام ١: ١٦٢ / ٥٨.
- (٦) الكافي ٤: ٧٧ / ٥ و فيه: الفضل بن عثمان.
- (٧) لم نقف على روايته عنه.

- (٨) فهرست الشيخ ١٢٦ / ٥٥٨.
- (٩) تهذيب الأحكام ٦: ١١٥ / ٢٠٣.
- (١٠) كامل الزيارات: ٣١ / ١٦.
- (١١) لمن نقف على روايته عنه.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٨٧
- أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن الفضيل بن يسار.
- و هو كوفي مولى لبنى نهد، انتقل من الكوفة إلى البصرة، و كان أبو جعفر (عليه السلام) إذا رآه قال: بَشِّرِ الْمُخْتَبِينَ.
- و ذكر ربعي بن عبد الله عن غاسل الفضيل بن يسار انه قال: اني لا غسل الفضيل و ان يده لتسبقني الى عورته، قال: فخرت بهذا أبا عبد الله (عليه السلام) فقال: رحم الله الفضيل بن يسار هو منّا أهل البيت «١».
- السند صحيح عندنا بما مرّ في (يه) «٢» و (لب) «٣»، و على المشهور من ضعف السند بجهالة على بن الحسين يمكن الحكم بصحته أيضا بوجوه:
- أ- أن الشيخ يروى عن الفضيل بن يسار بإسناده الصحيح عن احمد ابن محمّد بن عيسى، عن حمّاد، عن حريز، عنه، كما في باب فضل الصلاة من أبواب الزيادات «٤».
- و بإسناده الصحيح عن الحسين بن سعيد، عن حريز بن عبد الله، عنه، كما في باب المواقيت منها «٥»، و في باب وقت الزكاة و فيه: الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عنه، و هو الأصح «٦».
- و بإسناده الصحيح عن علي بن مهزيار، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عنه، في باب كيفيّة الصلاة منها «٧»، و باب ما يجوز الصلاة فيه من

(١) الفقيه ٤: ٣٢، من المشيخة.

(٢) تقدم برقم: ١٥.

(٣) تقدم برقم: ٣٢.

(٤) تهذيب الأحكام ٢: ٢٤٠ / ٩٥١.

(٥) تهذيب الأحكام ٢: ٢٥٥ / ١٠١٢.

(٦) تهذيب الأحكام ٤: ٤١ / ١٠٣.

(٧) تهذيب الأحكام ٢: ٣٣٢ / ١٣٧٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٨٨

اللباس منها «١»، و الطرق الى حمّاد كثيرة صحيحة كما مرّ «٢».

و صرّح في النجاشي أنّ له كتابا يروى عنه حمّاد بن عيسى «٣».

ب- أنّ طريق الصدوق الى ابن أبي عمير صحيح، فيكون الى الفضيل أيضا صحيحا.

ج- أنّ طرق الصدوق إلى أحمد كثيرة فيها صحيح و غيره، فلا يضرّ جهالة السعدآبادي.

و أمّا الفضيل فهو من أصحاب الإجماع موصوف بالوثاقة و الجلالة و العينيّة «٤»، و روى الكشي «٥» الخبرين مسندا «٦» مع زيادة، و أحاديث أخرى في مدحه، و جلاله قدره، و أنّ الأرض تسكن اليه «٧»، من غير ذكر معارض، و هو غريب.

محمّد بن موسى بن المتوكل، عن علي بن الحسين السعدآبادي، عن احمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن القاسم بن بريد بن معاوية العجلي «٨».

- (١) تهذيب الأحكام ٢: ٣٧٩ / ١٥٧٩.
- (٢) تقدم برقم: ٩٧.
- (٣) انظر رجال النجاشي ٣٠٩ / ٨٤٦.
- (٤) كما في رجال النجاشي - وقد تقدم - و رجال الشيخ: ١ / ١٣٢ و رجال ابن داود: ١٥٣ / ١٢٠٦ و رجال العلامة: ١ / ١٣٢.
- (٥) رجال الكشي ٢: ٤٧٢ / ٣٧٧، ٢: ٤٧٣ / ٣٨١.
- (٦) الأول: ما قاله الامام الباقر عليه السلام في حقه، و الثاني: ما قاله ربعي بن عبد الله عن غاسل الفضيل، و قد تقدم عن مشيخة الفقيه، فلاحظ.
- (٧) رجال الكشي ٢: ٤٧٣ / ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨٢.
- (٨) الفقيه ٤: ١٢٨، من المشيخة.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٨٩
- السند صحيح عندنا بما مر، ضعيف عند جماعة بالثاني، أو مع الرابع أو مع الخامس أو بالتفريق، و يرفع مع ضعف أصله بأن النجاشي قال: القاسم ثقة روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب يرويه فضالة بن أيوب «١»، انتهى.
- و قد مر صحته طريقه الى فضالة عند الكلّ فطريقه الى القاسم صحيح «٢».

[٢٥٩] رنط - و إلى القاسم بن سليمان:

محمّد بن الحسن، عن محمد ابن الحسن الصفار، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن النضر بن سويد، عنه «٣».

السند صحيح على الأصح من وثاقه ابن عيسى كما مرّ.

و أمّا القاسم فلم يوثقوه صريحا، لكنّ الحق وثاقته لوجوه:

أ- أن النجاشي صرح كما هنا أنّ له كتابا رواه النضر بن سويد «٤»، و النضر من الذين قالوا في حقهم: صحيح الحديث «٥»، و قد أوضحنا في الفائدة السابقة أنّ هذه الكلمة على الإطلاق من غير إضافة الى كتاب أو احاديث معهودة دالة على وثاقته و وثاقه من يروى عنه «٦».

و قال المدقق الشيخ محمد في شرح الاستبصار بعد ذكر حديث سنده:

محمد بن احمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى اليقطيني، عن النضر بن سويد،

- (١) رجال النجاشي ٣١٣ / ٨٥٧.
- (٢) تقدم برقم: ٢٥٢.
- (٣) الفقيه ٤: ٧٩، من المشيخة.
- (٤) رجال النجاشي ٣١٤ / ٨٥٨.
- (٥) انظر رجال النجاشي ٤٢٧ / ١١٤٧.

(٦) تقدم في الفائدة الرابعة، صحيفة: ٥٣٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٩٠

عن عمرو بن شمر، عن جابر، إلى آخره. و ذكر حال رجاله إجمالاً قال: أَلَا أَنَّ ضَعْفَ الْحَدِيثِ بِعَمْرٍو بْنِ شَمْرٍو يَغْنَى عَنْ تَحْقِيقِ الْحَالِ. فان قلت: إذا قال النجاشي: أن النضر بن سويد صحيح الحديث «١»، و صحَّ اليه الطريق - بناء على سلامة محمد بن عيسى - علم صحته الحديث للعلم الشرعي بأنه من حديثه، و ذلك كاف في الصحة.

قلت: الذي نفيناه الصحة الاصطلاحية، و ما ذكرته لا - يخلو من وجه غير أن الرواية تحتمل أن تكون ليست من أحاديثه، بل من مروياته، و كونه صحيح الحديث محتمل لأن يراد به أحاديثه الخاصة بالأصول، و في هذا نظر، لان الظاهر خلاف ذلك، «٢» انتهى.

فإذا كان الظاهر خلافه فالمراد مطلق مروياته، و الحكم بصحتها مع عدم معلوميتها و حصرها عند النجاشي قطعاً، فلا يمكن ان يكون وجه الصحة القرائن الخارجية لأنها تلاحظ بالنسبة إلى آحاد الأحاديث، و هو في المقام غير ممكن، فلا بد ان يكون الوجه الامارات الداخلية، و هي الوثاقة و العدالة، فلولا وثاقة كل من يروى عنه و هكذا إلى آخر رجال السند لا يمكن الحكم بصحة أحاديثه، و هذا أمر ممكن و لو من جهة اخباره، و يأتي ان شاء الله تعالى في شرح حال أصحاب الإجماع ما ينبغي ان يلاحظ «٣».

ب- رواية الأجلء عنه و اكارهم ذلك و فيهم من أصحاب الإجماع حماد و هو ابن عثمان في التهذيب في باب البيئات «٤»، و في الكافي في باب شهادة

(١) رجال النجاشي ١١٤٧ / ٤٢٧.

(٢) شرح الاستبصار للشيخ محمد: مخطوط.

(٣) انظر: التفصيل في الفائدة السابعة.

(٤) تهذيب الأحكام ٦: ٢٤٦ / ٦٢٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٩١

القاذف «١»، و في الاستبصار في باب مقدار الدية «٢»، و غيره، و يونس بن عبد الرحمن في باب ميراث من علا من الآباء في موضعين «٣»، و في الكافي في باب ابن أخ و جد «٤»، و الحسين بن سعيد «٥»، و النضر بن سويد «٦»، و لم ينقل في الكتب الأربعة رواية أحد عنه غير هؤلاء.

ج- ما في شرح التقى أن له أصلاً «٧»، و نقله عن الفهرست «٨»، و عليه فيدخل في الجماعة الذين وصفهم المفيد بما فوق الوثاقة - كما مر غير مرّة - و لكني لم أجده في نسختين عندي، و لا نقله احد، و هو أعرف بما قال، و لعله من اختلاف النسخ، و كيف كان ففيما مر كفاية.

[٢٦٠] رس - و إلى القاسم بن عروة:

أبوه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن هارون بن مسلم، عن سعدان بن مسلم، عنه «٩».

في النجاشي «١٠» و الخلاصة «١١»: هارون بن مسلم ثقة وجه، و صحَّح في الخلاصة الطريق المذكور «١٢» و الطريق إلى مسعدة بن زياد «١٣» و إلى مسعدة بن

(١) الكافي ٧: ٣٩٧ / ٢.

(٢) الاستبصار ٤: ٢٦١ / ٩٨١.

- (٣) الاستبصار ٤: ١٦٠ / ٦٠٧.
- (٤) الكافي ٧: ١١٣ / ٢.
- (٥) فهرست الشيخ ٧٥٠ / ١٧١.
- (٦) الكافي ٦: ٢٠٥ / ١٦.
- (٧) روضة المتقين ١٤: ٢٢٧.
- (٨) فهرست الشيخ ١٢٧ / ٥٧٨، وفيه: له كتاب.
- (٩) الفقيه ٤: ٨٥، من المشيخة.
- (١٠) رجال النجاشي ٤٣٨ / ١١٨٠.
- (١١) رجال العلامة ٥ / ١٨٠.
- (١٢) رجال العلامة ٢٧٩، من الفائدة الثامنة.
- (١٣) رجال العلامة ٢٨١، من الفائدة الثامنة.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٩٢
- صدقة «١» و هو فيهما «٢».
- و يروى عنه: سعد بن عبد الله «٣»، و الحميري «٤»، و الحسن بن علي ابن فضال «٥»، و أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم «٦»، و محمد بن علي بن محبوب «٧»، و محمد بن احمد بن يحيى «٨»، و إبراهيم بن هاشم «٩»، و علي بن الحسن بن فضال «١٠»، و احمد بن الحسن بن فضال «١١»، و سهل بن زياد «١٢»، و عمران بن موسى «١٣»، و احمد بن يوسف «١٤»، و هؤلاء وجوه الطائفة في تلك الطبقة، فلا بد و أن يعدّ هارون من الأجلء، و مرّ في (ح) وثاقه سعدان «١٥»، فالسند صحيح.
- و أما القاسم فمذكور في النجاشي «١٦» و الفهرست «١٧» مع كتابه،

(١) رجال العلامة ٢٧٧، من الفائدة الثامنة.

(٢) انظر الفقيه ٤: ٣٠ و ١١١، من المشيخة.

(٣) رجال النجاشي ٤٣٨ / ١١٨٠.

(٤) فهرست الشيخ ١٧٦ / ٧٦٣.

(٥) الكافي ٨: ٣٥ / ٧٩، من الروضة.

(٦) فهرست الشيخ ١٧٦ / ٧٦٣.

(٧) الاستبصار ١: ١٤٧ / ٥١.

(٨) تهذيب الأحكام ٧: ١٨٤ / ٨١٣.

(٩) الاستبصار ٣: ٧٠٢ / ١٩٤.

(١٠) تهذيب الأحكام ٤: ١٠٤ / ٤١.

(١١) الاستبصار ٣: ٢٢٦ / ٨١٩.

(١٢) تهذيب الأحكام ٢: ٤٦٣ / ١٢٢.

(١٣) أصول الكافي ١: ٢ / ٣٣١.

(١٤) تهذيب الأحكام ٦: ١٥٦ / ٧٩.

(١٥) تقدم برقم: ٨.

(١٦) رجال النجاشى ٣١٤ / ٨٦٠.

(١٧) فهرست الشيخ ١٢٧ / ٥٦٦.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٩٣

و الطريق اليه من غير توثيق، و تشهد لوثاقته أمارات:

أ- ما فى أصحاب الصادق (عليه السلام) من رجال الشيخ: القاسم بن عروة أبو محمّد مولى أبى أيوب المكيّ، و كان أبو أيوب من موالى المنصور، له كتاب «١»، فهو ممن ذكرهم ابن عقدة فى كتابه الذى ذكر فيه أربعة آلاف من أصحابه (عليه السلام) و وثقهم، و مرّ، و يأتى «٢» - ان شاء الله - شرحه.

ب- رواية ابن أبى عمير عنه، كما فى الكافى فى باب الرجل يحلّ جاريته لأخيه «٣»، و فى باب شهادة المماليك «٤»، و فى الفقيه فى باب ما يجب فيه الديّة و نصف الديّة «٥»، و فى التهذيب فى باب الاثنتين إذا قتلا واحدا «٦».

ج- رواية أحمد بن محمّد بن أبى نصر البزنطى عنه، كما فى التهذيب فى باب أوقات الصلاة «٧». و هما لا يرويان الا عن ثقة.

د- رواية النضر بن سويد كما فى النجاشى فى طريقه الى كتابه «٨»، و قد مرّ أنّ روايته عن أحد من أمارات الوثاقه «٩».

ه- رواية الأجله عنه غير هؤلاء و هم: عبيد الله بن احمد بن نهيك «١٠»،

(١) رجال الشيخ ٢٧٦ / ٥١، و ليس فيه: أبو محمد، و ان كان كذلك.

(٢) تقدم فى الفائده، صحيفه: و سيأتى فى الفائد.

(٣) الكافى ٥: ١٦ / ٤٧٠.

(٤) الكافى ٧: ٣ / ٣٩٠.

(٥) الفقيه ٤: ١٠ / ٩٩.

(٦) تهذيب الأحكام ١٠: ٨٥٨ / ٢١٨.

(٧) تهذيب الأحكام ٢: ٧٨ / ٢٨.

(٨) رجال النجاشى ٣١٥ / ٨٦٠.

(٩) تقدم فى الرقم: ٢٥٩.

(١٠) رجال النجاشى ٣١٥ / ٨٦٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٩٤

و الحسين بن سعيد «١»، و محمّد بن خالد «٢»، و ابنه احمد «٣»، و الحسن بن فضال «٤»، و محمّد بن عيسى «٥»، و محمّد بن عبد الله بن زرارة «٦»، و على بن مهزيار «٧».

و- حكم العلامة فى الخلاصة بصحة هذا الطريق «٨». [و من] كلّ ذلك - مع عد الصدوق كتابه من الكتب المعتمدة «٩» - فالأقوى كون الخبر صحيحا.

[٢٦١] رسا- و إلى القاسم بن يحيى:

أبوه و محمّد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله و الحميرى، عن احمد بن محمّد بن عيسى و إبراهيم بن هاشم، جميعا عنه «١٠».

السند المنسحب إلى ثمانية «١١» كلها صحيحة على الأصح من وثيقة ابن

(١) فهرست الشيخ ١٢٧/٥٦٦.

(٢) فهرست الشيخ ١٢٧/٥٦٦.

(٣) رجال الشيخ ٨/٤٩٠.

(٤) تهذيب الأحكام ٢: ٢٥٧/١٠٢١.

(٥) الاستبصار ٣: ٢٥٣/٩٠٧.

(٦) تهذيب الأحكام ٩: ٣٦٧/١٣١٣.

(٧) أصول الكافي ٢: ٢٠٩/٢٠.

(٨) رجال العلامة: ٢٧٩، من الفائدة الثامنة.

(٩) الفقيه ١: ٣، من المقدمة.

(١٠) الفقيه ٤: ٩٠، من المشيخة.

(١١) هذا وانشعاب السند كما يلي:

أ- أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عنه.

ب- أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عنه.

ج- أبوه، عن الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عنه.

د- أبوه، عن الحميري، عن إبراهيم بن هاشم، عنه.

هـ- محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عنه.

و- محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عنه.

ز- محمد بن الحسن، عن الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عنه.

ح- محمد بن الحسن، عن الحميري، عن إبراهيم بن هاشم، عنه.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٩٥

هاشم، و مر حسن حال القاسم القريب من الوثيقة في (عج) «١»، فالخبر صحيح، أو حسن كالصحيح.

٢٦٢] رسب- و إلى كردويه الهمداني:

أبوه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عنه «٢».

السند صحيح، و كردويه غير مذکور، و لكن تشهد لوثاقته رواية ابن أبي عمير عنه، بل إكثاره منها كما يظهر من التهذيب في باب تطهير المياه «٣»، و باب كيفية الصلاة «٤»، و باب تفصيل ما تقدم ذكره في الصلاة «٥»، و باب وجوب الفصل بين ركعتي الشفع و الوتر من الاستبصار «٦»، و باب كيفية قضاء صلاة النوافل و الوتر منه «٧»، و باب البئر تقع فيها العذرة اليابسة من التهذيب «٨»، فالخبر صحيح على الأصح.

٢٦٣] رسج- و إلى كليب الأسدي:

أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد، عن فضالة بن أيوب، عن كليب بن معاوية الأسدي

الصيداوى «٩».

- (١) تقدم برقم: ٧٣.
 - (٢) الفقيه ٤: ٧، من المشيخة.
 - (٣) تهذيب الأحكام ١: ٢٤١ / ٦٥٨.
 - (٤) تهذيب الأحكام ٢: ١٢٩ / ٤٩٦.
 - (٥) تهذيب الأحكام ٢: ١٦٥ / ٦٤٥.
 - (٦) الاستبصار ١: ٣٤٩ / ١٣١٧.
 - (٧) الاستبصار ١: ٢٩٣ / ١٠٧٩.
 - (٨) تهذيب الأحكام ١: ٤١٣ / ١٣٠٠.
 - (٩) الفقيه ٤: ٥٢ و ١٢١، من المشيخة.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٩٦
- رجال السند من الأجلء حتى محمد كما مرّ في (لب) «١».
- و اما كليب فلم يوثقه صريحا، و لكن يدل على وثاقته أمور:
- أ- رواية صفوان عنه كما في الفهرست «٢» و يأتي عن الكشي «٣».
- ب- رواية ابن أبي عمير عنه، كما فيه أيضا، فإنه ذكر لكتابه طريقين ينتهيان إليهما «٤»، فدلالته على الوثاقة أظهر، و في الكافي في باب ان رسول الله (صلى الله عليه و آله) حرّم كلّ مسكر «٥» روايتهما عنه.
- ج- ما ورد فيه من المدح، ففي الكشي: عن علي بن إسماعيل، عن حماد ابن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن أبي أسامة، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إنّ عندنا رجلا يسمى كليبيا فلا يجيء عنكم شيء إلّا قال: أنا أسلم، فسّميناه كليبيا بتسليمه؟ فترحم عليه أبو عبد الله (عليه السلام)، و قال: أتدرون ما التسليم؟ فسكتنا، فقال: هو و الله الإخبات قول الله عزّ و جلّ: الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَخْبَتُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ «٦» «٧».
- و رواه ثقة الإسلام في الكافي: عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن زيد الشحام، عنه (عليه السلام)، مثله «٨».
- و رواه سعد بن عبد الله في بصائر الدرجات «٩» كما في منتخب حسن بن

(١) تقدم برقم: ٣٢.

(٢) فهرست الشيخ ١٢٨ / ٥٧١.

(٣) رجال الكشي ٢: ١٢٧ / ٦٣٠.

(٤) فهرست الشيخ ١٢٨ / ٥٧١.

(٥) الكافي ٦: ١٧ / ٤١١.

(٦) هود ١١: ٢٣.

(٧) رجال الكشي ٢: ٦٣٠ / ٦٢٧.

(٨) أصول الكافي ١: ٣٢١ / ٣.

(٩) بصائر الدرجات: ٢٨ / ٥٤٥.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٩٧.

سليمان، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، الى آخر المتن و السند، وفيه: عن أبي أسامة زيد الشحام «١». و رواه العياشى فى تفسيره عن أبي أسامة مثله «٢».

و بعد وجود الخبر فى هذه الكتب المعترية، و وجود حمّاد فى السند، لا محلّ لقول العلامة فى الخلاصة بعد ذكر الخبر: و فى الأول الحسين بن المختار و هو واقفى «٣»، مع أنّا أوضحنا عدم وقفه فى (ص) «٤» بما لا مزيد عليه.

و فى الكشى: عن أيوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن كليب بن معاوية الأسدى، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: و الله انكم لعلى دين الله و دين ملائكته، فأعينونى بورع و اجتهاد، فو الله ما يتقبل إلّا لعلى دين الله و دين ملائكته، فأعينونى بورع و اجتهاد، فو الله ما يتقبل إلّا منكم، فاتقوا الله و كفّوا ألسنتكم، و صلّوا فى مساجدهم «٥»، فإذا تميّز القوم فتميّزوا «٦».

و رواه عماد الدين الطبرى فى بشارة المصطفى: عن الحسن بن الحسين بن بابويه، عن أبي جعفر الطوسى، عن الشيخ المفيد، عن جعفر بن محمّد بن قولويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، عن كليب الأسدى، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: اما و الله، انكم لعلى دين الله و دين ملائكته، فأعينونى على ذلك بورع و اجتهاد، عليكم بالصلاة و العبادة، عليكم بالورع «٧».

(١) مختصر بصائر الدرجات: ٧٥.

(٢) تفسير العياشى ٢: ١٤٣ / ١٥.

(٣) رجال العلامة ٤ / ١٣٥.

(٤) تقدم برقم: ٩٠.

(٥) نسخة بدل: مساجدكم «منه قدس سره».

(٦) رجال الكشى ٢: ٦٣١ / ٦٢٨.

(٧) بشارة المصطفى: ١٤٣، مع اختلاف يسير.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٩٨.

و رواه أيضا عنه، عن عمّيه محمّد، عن أبيه الحسن، عن عمّه الصدوق، عن محمّد بن موسى بن المتوكّل، عن عبد الله بن جعفر الحميرى، عن إبراهيم ابن هاشم، عن إسماعيل بن مزار، عن يونس بن عبد الرحمن، عنه، مثله «١».

و أنت خبير بأن صفوان و يونس من أصحاب الإجماع، و الحكم بصحة الخبر الذى صحّ صدوره عنهما، يقتضى الحكم بصحة صدوره عن الامام (عليه السلام) و لو كان فيه ما ينفع الراوى، فقول العلامة فى الخلاصة: و الثانى شهادة لنفسه فنحن فى تعديله من المتوقّفين «٢»، فى غير محله، و ظاهره تسليم دلالتهما عليه.

و فى الكشى: روى عن محمّد بن المعلى التلى، عن حسين بن حمّاد الخزاز، عن كليب قال: قال رجل لأبى عبد الله (عليه السلام): ا يحب الرجل الرجل و لم يره؟ قال: ها هو ذا أنا أحبّ كليب الصيداوى و لم أره.

و هو كليب بن معاوية الصيداوى الأسدى و الصيدا بطن من بنى اسد «٣».

و الظاهر - كما صرح به المولى عنيت الله - أنّ هذه الترجمة من الشيخ الطوسى - رحمه الله - «٤»، فتكون الأخبار الثلاثة مختارة له.

د- رواية جماعة من الأجلة عنه، و فيهم من أصحاب الإجماع: يونس ابن عبد الرحمن كما عرفت، و فضالة و هو فى الطريق، و فى

التهذيب «٥» متفردا، و مع القاسم بن محمّد الجوهري فى مواضع عديدة «٦»، و القاسم «٧»، و محمّد بن

- (١) بشاره المصطفى: ١٤٣.
 - (٢) رجال العلامة ١٣٥ / ٤.
 - (٣) رجال الكشي ٢: ٦٣١ / ٦٢٩.
 - (٤) مجمع الرجال ٥: ٧٢.
 - (٥) تهذيب الأحكام ١٠: ٨٤٨ / ٢١٥.
 - (٦) الفقيه ٤: ٢١٣ / ٧٠.
 - (٧) تهذيب الأحكام ٨: ٨٧٠ / ٢٤١.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٩٩
- سنان «١» و على بن الحكم «٢»، و احمد بن عائد «٣».
- فمن لم يطمئن من هذه الامارات بوثاقته- مع عدم وجود معارض لها أصلا- فلا بأس بعده من أهل الوسواس، مضافا الى عد الصدوق «٤» كتابه من الكتب المعتمدة، و قول النجاشي: له كتاب رواه جماعة «٥»، فالخير صحيح على الأصح، و مرّ لكتابه طريق آخر في (قفح) «٦».

[٢٦٤] رسد- و إلى مالك الجهني:

أبوه، عن على بن موسى بن جعفر الكميذاني، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن عمرو بن أبي المقدم، عن أبي محمد مالك بن أعين الجهني، و هو عربي كوفي، و ليس هو من موالى سنسن «٧».

على بن موسى داخل في العدة التي يروى عنهم ثقة الإسلام عن احمد ابن محمد بن عيسى «٨»، و كفى في جلالته مضافا الى كونه من مشايخ الإجازة رواية الكليني و على بن بابويه عنه، و الجليل أبو جعفر بن أبي زاهر الأشعري القمي الذي كان محمدا بن يحيى العطار من أخص أصحابه، كما في الكافي في باب جهات علوم الأئمة (عليهم السلام) «٩».

- (١) أصول الكافي ٢: ٢ / ١٤٠.
 - (٢) الكافي ٦: ٨ / ٥٠.
 - (٣) الكافي ٥: ١١ / ٧٩.
 - (٤) الفقيه ١: ٣، من المقدمة.
 - (٥) رجال النجاشي ٣١٨ / ٨٧١.
 - (٦) تقدم برقم: ١٨٨.
 - (٧) الفقيه ٤: ٣١، من المشيخة.
 - (٨) انظر رجال العلامة: ٢٧٢، من الفائدة الثالثة.
 - (٩) أصول الكافي ١: ٢ / ٢٠٧.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٠٠
- و أوضحنا وثاقه عمرو بن أبي المقدم في (رلد) «١» مضافا الى وجود ابن محبوب في السند، فالخير صحيح.
- و اما مالك فذكره الشيخ في أصحاب الباقر (عليه السلام) «٢»، و قال:

مات في حياة أبي عبد الله (عليه السلام)، ثم في أصحاب الصادق (عليه السلام) «٣»، و ذكره الكشي أيضا «٤»، و لم يوثقه، و يمكن استظهار وثاقته من أمور:

أ- رواية بن أبي عمير عنه، كما صرح به الأستاذ الأكبر في التعليقة «٥».

ب- رواية أصحاب الإجماع عنه كيونس بن عبد الرحمن في الكافي في باب البدء «٦»، و بريد بن معاوية فيه في باب لباس المعصفر من كتاب الزى و التجميل «٧»، و عبد الله بن مسكان فيه في باب البدء «٨»، و في باب أبوالدواب «٩»، و في الروضة «١٠»، و في التهذيب في باب صفة الوضوء «١١»، و في باب تطهير الثياب من أبواب الزيادات «١٢»، و في باب أحكام السهو في الصلاة «١٣».

ج- رواية جملة من شيوخ الطائفة عنه سوى المذكورين كالفقيه ثعلبة بن

(١) تقدم برقم: ٢٣٤.

(٢) رجال الشيخ: ١١ / ١٣٥.

(٣) رجال الشيخ ٣٠٨ / ٤٥٦.

(٤) رجال الكشي ٢: ٤٧٨ / ٣٨٨.

(٥) تعليقة البهبهاني: ٢٧١، و لم نظفر بروايته عنه في الكتب الأربعة.

(٦) أصول الكافي ١: ١١٥ / ١٢.

(٧) الكافي ٦: ٤٤٧ / ٧.

(٨) أصول الكافي ١: ١١٤ / ٥.

(٩) الكافي ٣: ٥٨ / ٧.

(١٠) الكافي ٨: ١٢٢ / ١٤٦، من الروضة.

(١١) تهذيب الأحكام ١: ٧٨ / ١٩٨.

(١٢) تهذيب الأحكام ١: ٤٢٠ / ١٣٢٨.

(١٣) تهذيب الأحكام ٢: ٢٠١ / ٧٨٨.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٠١

ميمون «١»، و عمر بن أذينة «٢»، و عاصم بن حميد «٣»، و علي بن رثاب «٤»، و هشام بن سالم «٥»، و عمرو بن أبي المقدم «٦»، و القاسم بن بريد بن معاوية «٧».

د- رواية يحيى بن عمران الحلبي عنه كما في الكافي في باب المصافحة «٨»، و في النجاشي «٩»، و الخلاصة «١٠» في ترجمة يحيى: ثقة ثقة صحيح الحديث، و قد مرّ توضيح دلالة هذه الكلمة على وثاقه كل من يروي عنه «١١».

ه- ما رواه في الكافي في باب المصافحة: عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن يحيى الحلبي، عن مالك الجهني، قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): أنتم و الله شيعتنا، ألا ترى أنك تفرط في أمرنا، إنّه لا يقدر على صفة الله، فكما لا يقدر على صفة الله كذلك لا يقدر على صفتنا [و كما لا يقدر على صفتنا]، كذلك لا يقدر على صفة المؤمن، إن المؤمن ليلقى المؤمن فيصافحه فلا يزال الله ينظر إليهما و الذنوب تتحات عن وجوههما كما يتحات

(١) أصول الكافي ١: ٢٧٣ / ٧.

(٢) أصول الكافي ١: ٣٥١ / ٢١.

- (٣) أصول الكافي ٢: ١٧٠ / ٢.
- (٤) تهذيب الأحكام ١: ١٧٦ / ٥٠٥.
- (٥) تهذيب الأحكام ٩: ٣٦٨ / ١٣١٥.
- (٦) الفقيه ٤: ٣١، من المشيخة.
- (٧) تهذيب الأحكام ٤: ٨٧ / ٢٥٥.
- (٨) أصول الكافي ٢: ١٤٤ / ٦.
- (٩) رجال النجاشي ١١٩٩ / ٤٤٤.
- (١٠) رجال العلامة ١٨٢ / ١٢.
- (١١) تقدم في هذه الفائدة، صحيفة: ٥٣٤.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٠٢
- الورق حتى يفترقا، فكيف يقدر على صفة من هو كذلك؟! «١».
- و في الروضة: عن ابن مسكان، عنه قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): يا مالک، أما ترضون ان تقيموا الصلاة و تؤتوا الزكاة و تكفوا و تدخلوا الجنة، يا مالک؟ انه ليس من قوم ائتموا بإمام [في الدنيا] إلا جاء يوم القيامة يلعنهم و يلعنونه إلا أنتم، و من كان على مثل حالكم [يا مالک]، إن الميت و الله منكم على هذا الأمر لشهيد بمنزلة الضارب بسيفه في سبيل الله «٢».
- و هو شريك علقمة بن محمّد الحضرمي في رواية فضيلة زيارة عاشوراء عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام)، على رواية جعفر بن قولويه في كتاب كامل الزيارات «٣».
- و من جميع ذلك يظهر قربه منهم و علوّ قدره عندهم (عليهم السلام).
- و قال الشيخ المفيد في باب فضائل أبي جعفر الباقر (عليه السلام): و قال مالک بن أعين الجهني فيه من قصيدة مدحه بها:
- إذا طلب الناس علم القرآن كانت قريش عليه عيالا
و ان قيل اين ابن بنت النبي نلت بذاك فروعا طوالا
نجوم تهلل للمدلجين جبال تورث علما جبالا «٤»
- و قال المحقق في الشرائع: لو خلف نصراني أولاد صغارا و ابن أخ و ابن أخت مسلمين، كان لابن الأخت ثلثا التركة و لابن الأخت الثلث، و ينفق الاثنان على الأولاد بنسبة حقهما، فإذا بلغ الأولاد مسلمين كانوا أحق بالتركة على رواية

(١) أصول الكافي ٢: ١٤٤ / ٦.

(٢) الكافي ٨: ١٤٦ / ١٢٢، من الروضة. و ما أثبتناه بين الاقواس المعقوفة منه.

(٣) كامل الزيارات ٨ / ١٧٤.

(٤) الإرشاد: ٢٦٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٠٣

مالک بن أعين «١».

و في الجواهر «وصفها جماعة [من] المحققين كالعلامة و الشهيد و غيرهما بالصحة، بل هي من المشاهير التي رواها الثلاثة في الثلاثة- ثم ذكر باقي المتن و شرحه و أطلال الكلام فيما يرد على الرواية من الإشكال- الى ان قال: و مع ذلك كله فالرواية ضعيفة، و الحكم بصحتها مع شهرته غير صحيح، فإنها في الكافي «٢» و التهذيب «٣» مسندة إلى مالک بن أعين، و في الفقيه «٤» اليه و الى عبد الملك،

و مالك مشترك بين أخى زرارة الضعيف و الجهنى المجهول، و الظاهر بقريئة الفقيه الأول، و احتمال الضعف فيه قائم بواسطة التردد بينه و بين عبد الملك.

و ما فى الوسائل «٥» من اسناد الصدوق إليهما جميعا خلاف الموجود فى الفقيه، و المنقول عنه فى الوافى «٦»، و غايته حسن هذا الطريق، فان عبد الملك ممدوح بغير التوثيق، و الحسن غير الصحيح، و المحكوم عليه بالصحة فى كلامهم غير هذا الطريق، و الظاهر من الصحة خصوصا فى المقام الحقيقى منها دون الإضافىة. و قد تحصل من ذلك كله ضعف الحديث «٧»، انتهى. و فيه مع مخالفته لطريقته فى مواضع لا تحصى مواقع للنظر، و السند فى الكافى هكذا: على بن إبراهيم، عن أبيه و محمّد بن يحيى، عن احمد بن

(١) شرائع الإسلام ٤: ١٣.

(٢) الكافى ٧: ١٤٣ / ١.

(٣) تهذيب الأحكام ٩: ٣٦٨ / ١٣١٥.

(٤) الفقيه ٤: ٢٤٥ / ٧٨٨.

(٥) وسائل الشيعة ١٧: ٣٧٩ / ١.

(٦) الوافى ٣: ٤٤٦ - باب ميراث أهل الملك -.

(٧) جواهر الكلام ٣٩: ٣٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٠٤.

محمّد و عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعا، عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن مالك بن أعين، عن أبى جعفر (عليه السلام) «١»، و فى التهذيب بإسناده عن احمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب «٢» مثله. و فى الفقيه: روى الحسن بن محبوب. إلى آخره «٣».

و غير خفى على الناظر الناقد أن المشايخ اخرجوا الخبر من كتاب الحسن ابن محبوب الشيخ الجليل الذى هو أحد الأركان فى عصره، و تعدّد كتبه فى الأصول التى لا مسرح «٤» لأحد فى الطعن فى الخبر المودع فيها، مضافا الى كونه من أصحاب الإجماع الذين لا ينظر الى سند الخبر الذى صحّ صدوره عنهم، كما فى المقام، مع تصريح العلامة فى المختلف «٥» و الشهيد فى الدروس «٦» و الشرح «٧» بصحته.

و فى الإرشاد: و لو خلف الكافر أولادا صغارا لا حظّ لهم فى الإسلام «٨» و ابن أخ و ابن أخت مسلمين فالميراث لهما دون الأولاد، و لا إنفاق على رأى «٩».

قال الشهيد فى الشرح: «و ما أفتى به هنا قول ابن إدريس رحمه الله

(١) الكافى ٧: ١٤٣ / ١.

(٢) تهذيب الأحكام ٩: ٣٦٨ / ١٣١٥.

(٣) الفقيه ٤: ٢٤٥ / ٧٨٨.

(٤) كذا، و فيه استظهار: لا مسرح، و قد تقدم و يأتى مثله.

(٥) مختلف الشيعة ٥: ١٨٨ - ١٨٩.

(٦) الدروس: ٢٥٤.

(٧) شرح الإرشاد للشهيد الأول: لم نحصل عليه، واسمه: غاية المراد في شرح نكت الإرشاد.

انظر الذريعة ١٦: ١٧.

(٨) قال الشهيد في غاية المراد: «قوله: لاحظ لهم في الإسلام، يريد انه ليس لهم أم مسلمة، إذ لو كانت لا- تبعوها» - عن هامش الإرشاد-.

(٩) إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان للعلامة الحلي ٢: ١٢٧.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٠٥

و المحقق، و قال أكثر الأصحاب و الصدوق و المفيد و الشيخ و القاضي و نجيب الدين بخلاف ذلك، و به قال أبو الصلاح و ابن زهرة، و عمّموا الحكم في القرابة، و المستند: صحيحة مالك بن أعين عن أبي جعفر (عليه السلام). إلى آخره «١».

و كيف يخفى عليه- رحمه الله- حال مالك الموجود في الكشي «٢» و أصحاب الباقر (عليه السلام) «٣»، المتكرّر في الأسانيد، الذي عدّ الصدوق «٤» كتابه من الكتب المعتمدة، الذي يروى عنه ابن أبي عمير «٥»، الذي ادّعى الشيخ «٦» الإجماع على أنه لا يروى و لا يرسل إلا عن ثقة، و كذا وجوه الطائفة، و اخرج خبره المشايخ الثلاثة، و لا معارض له سوى بعض القواعد التي كثيرا ما يخصّصونها بأدون من هذا بمراتب عديدة، مع أنّ في الخبر وجه لا يتم به القاعدة أشار إليه في النكت و الشرح «٧»، و تمام الكلام في الفقه. فمن العجب قوله- رحمه الله- و الجهني المجهول، و قوله: و تحصل. إلى آخره «٨»، و المقام لا يقتضي الزيادة على ذلك، و الله العاصم.

[٢٦٥] رسه- و إلى مبارك العتقوفى:

الحسين بن إبراهيم بن تاتانة رضى الله عنه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن سنان، عنه.

(١) شرح الإرشاد للشهيد الأول:

(٢) رجال الكشي ٢: ٤٧٨ / ٣٨٨.

(٣) رجال الطوسي ١١ / ١٣٥.

(٤) الفقيه ١: ٣، من المقدمة.

(٥) ذكر ذلك البهبهاني في تعليقه على منهج المقال: ٢٧١، و لم نظفر بها في الكتب الأربعة.

(٦) انظر عدة الأصول ١: ٣٨٦.

(٧) لم نحصل عليهما أو أحدهما، و سبقت الإشارة الى الثاني، و الأول ذكر في الذريعة ٢٤:

٣٠٢.

(٨) جواهر الكلام ٣٩: ٣٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٠٦

كذا في نسخ الوسائل «١»، و الموجود في الفقيه «٢» و خاتمة الوافي «٣»: عن أبيه، عن محمد بن سنان، و يساعده الاعتبار لعدم رواية علي عن محمد ابدا و تأخر طبقته عن طبقته جدّا «٤»، فلاحظ.

الحسين من مشايخ اجازة الصدوق الذي قد أكثر من الرواية عنه مترضيا «٥»، و في شرح المشيخة. و لم يصحح الجدد، و لكن في

الأمالى الذى عندنا وقد صححه جماعة من الفضلاء: من أولاد ابن بابويه، بالنون أولا و أخيرا و التاء المثناة [من] فوق فى الوسط، و يمكن ان يكون من (ناتوان) «٦» اى الضعيف و الله يعلم.
و السند صحيح بما مرّ فى (كو) «٧»، ضعيف أو حسن عند الجماعة.
و اما مبارك ففى أصحاب الصادق (عليه السلام) أربعة: مبارك الأسدى الكوفى، و البصرى و الشيبانى و المدائنى «٨»، و ليس فيه و لا فى غيره ذكر للعرقوفى، و فى الكافى فى باب فرض الزكاة: على بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن

(١) وسائل الشيعة ١٩: ٤٠٤.

(٢) الفقيه ٤: ٧٥، من المشيخة.

(٣) الوافى ٣: ١٤٨، من الخاتمة.

(٤) أقول: ان محمد بن سنان مات سنة عشرين و مائتين كما فى النجاشى ٣٢٨ / ٨٨٨، و على بن إبراهيم كان حيا إلى سنة ثلاثمائة و سبعة كما فى طبقات اعلام الشيعة- القرن الرابع: ١٦٧، و هذا الفاصل الزمنى يقطع بصحة ما ذهب اليه المصنف قدس سره.

(٥) انظر الفقيه ١: ٦١ و ٤ / ٥١ و ٧٥، من المشيخة، فى طريقه الى العباس بن هلال و المبارك العرقوفى.

(٦) كلمة فارسية معناها: العاجز أو الضعيف كما قاله المصنف قدس سره. روضة المتقين ١٤:

٢٣٠ - ٢٣١.

(٧) برقم: ٢٦.

(٨) رجال الشيخ ٣١٠ / ٤٩٢ - ٤٩٦، و فيه خمسة من أصحاب الصادق عليه السلام باسم:

مبارك، و لم يلق أحدهم بالبصرى كما ورد فى الأصل، أو العرقوفى كما نفاه فى الأصل أيضا.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٠٧

مرّار، عن يونس، عن مبارك العرقوفى، قال: قال أبو الحسن (عليه السلام). الخبر «١».

و يونس بن عبد الرحمن من أصحاب الإجماع، و روايته عنه من أمارات الوثاقة، أو مدح عظيم، و فيه فى باب فضل فقراء المسلمين: عدّه من أصحابنا، عن احمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن مبارك غلام شبيب، قال: سمعت أبا الحسن موسى (عليه السلام)، الخبر «٢».

قال فى الجامع: لا يبعد اتحاده مع الأول بقرينة المروى عنه، و احتمال كون شبيب هو العرقوفى يؤيده أيضا «٣»، انتهى.

و يؤيده ان هذا الخبر يناسب باب الزكاة و الصدوق لم يخرج من كتابه الذى ذكر طريقه إلّا فى كتاب الزكاة «٤»، فالظاهر ان كتابه كتاب الزكاة، فيكون ممّن روى عنه عثمان بن عيسى، و هو من أصحاب الإجماع أيضا فالخبر حسن كالصحيح.

[٢٦٦] رسو- و إلى مثنى بن عبد السلام:

محمد بن الحسن رضى الله عنه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن معاوية بن حكيم، عن عبد الله ابن المغيرة «٥»، عنه.

فى النجاشى: معاوية بن حكيم بن معاوية بن عمّار الدهنى، ثقة جليل فى أصحاب الرضا (عليه السلام)، قال أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله:

سمعت شيوخنا يقولون: روى معاوية بن حكيم أربعة و عشرين أصلا لم يرو

(٢) أصول الكافي ٢: ٢٠٤ / ٢٠.

(٣) جامع الرواة ٢: ٣٨.

(٤) الفقيه ٢: ٢ / ٢.

(٥) الفقيه ٤: ١٢٠، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٠٨

غيرها «١».

و ذكره الشيخ في أصحاب الجواد «٢» و الهادي «٣» (عليهما السلام)، و في الفهرست «٤»، و لم يتعرض لمذهبه أيضا، بل في التهذيب في شرح قول المفيد:

و من طلق صبيته لم تبلغ المحيض فعدتها ثلاثة أشهر - لا في باب عدّة اليائسة كما في رجال «٥» أبي علي - ما لفظه: «و الذي ذكرناه هو «٦» مذهب معاوية بن حكيم من متقدمي فقهاء أصحابنا و جميع فقهاءنا المتأخرين» «٧».

هذا و لكن في الكشي: فطحى، و هو عدل عالم، و قال أيضا: محمّد بن الوليد الخزاز، و معاوية بن حكيم، و مصدق بن صدقة، و محمّد بن سالم بن عبد الحميد، هؤلاء كلّهم فطحية، و هم من اجلة العلماء و الفقهاء و العدول و منهم من أدرك الرضا (عليه السلام)، و كلّهم كوفيون «٨».

و ليس له في هذا القول ثان، حتى السروي في المعالم «٩» ذكره و لم يتعرض لمذهبه مع بناءه عليه، و من هنا يتطرق الوهن في النسبة، و ان كانت القاعدة تقتضى الجمع و الحكم بكونه ثقة فطحيا الا انه حيث لا مرجح في البين كما صرحوا به.

(١) رجال النجاشي ١٠٩٨ / ٤١٢.

(٢) رجال الشيخ ١٩ / ٤٠٦.

(٣) رجال الشيخ ٤٢ / ٤٢٤.

(٤) فهرست الشيخ ٧٢٤ / ١٦٥.

(٥) منتهى المقال: ٣٠٣.

(٦) هو: من زيادة الأصل على المصدر.

(٧) تهذيب الأحكام ٨: ٤٨١ / ١٣٨.

(٨) رجال الكشي ٢: ١٠٦٢ / ٨٣٥، بتصرف.

(٩) معالم العلماء ٨١٤ / ١٢٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٠٩

و يروى عنه صفوان بن يحيى «١»، و علي بن الحسن بن فضال «٢»، و احمد ابن محمّد بن عيسى «٣»، و الصفار «٤»، و سعد بن عبد الله «٥»، و احمد بن أبي عبد الله «٦»، و محمّد بن علي بن محبوب «٧»، و محمّد بن يحيى «٨»، و حمدان القلانسي «٩»، و ابن بطّة «١٠»، و محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب «١١»، و محمّد بن احمد بن يحيى «١٢»، و موسى بن الحسن «١٣»، و موسى بن القاسم «١٤»، و سهل بن زياد «١٥».

و في التهذيب في باب حكم الجنابة: الحسن بن محبوب، عن معاوية بن حكيم، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) «١٦».

و حمله في الجامع على السهو لعدم العهد برواية الحسن بن

(١) تهذيب الأحكام ٥: ٣٩٩ / ١٣٨٧.

(٢) رجال النجاشي ٤١٢ / ١٠٩٨.

(٣) الاستبصار ٣: ٢٤٣ / ٨٧١.

(٤) فهرست الشيخ ١٦٥ / ٧٢٤.

(٥) الفقيه ٤: ٦٢، من المشيخة.

(٦) فهرست الشيخ ١٦٥ / ٧٢٤.

(٧) تهذيب الأحكام ٤: ١٨٨ / ٥٣٠.

(٨) تهذيب الأحكام ٢: ٢٧٥ / ١٠٩٤.

(٩) فهرست الشيخ ١٦٦ / ٧٢٤.

(١٠) لم نظفر بروايته عنه الا بواسطتين كما في بعض الطرق إلى معاوية و الظاهر انه من سهو القلم.

(١١) تهذيب الأحكام ٣: ٢٠٩ / ٥٠.

(١٢) تهذيب الأحكام ١: ٣٩٩ / ١٢٤٤.

(١٣) تهذيب الأحكام ٥: ١٩٢ / ٦٣٨.

(١٤) الاستبصار ٢: ٢٥٧ / ٩٠٧.

(١٥) تهذيب الأحكام ٦: ٢٨٧ / ٧٩٤.

(١٦) تهذيب الأحكام ١: ١٢٢ / ٣٢٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١١٠

محبوب عنه، و احتمال كونه معاوية بن عمّار أو معاوية بن وهب لروايته عنهما «١».

و اما المثني ففي الكشي: قال أبو النضر محمّد بن مسعود: قال علي بن الحسن: سلام و مثني بن الوليد و مثني بن عبد السلام كلهم حنّاطون كوفيون لا بأس بهم «٢».

قال الشارح: اي ليس حديثهم في كمال الصحة، و لا بأس بأن يعمل به أو الأعمّ من الحديث و المذهب «٣»، انتهى.

قلت: مفاد هذا الوصف يختلف بحسب اختلاف الموصوف، فإن كان من العلماء ففي علمه، و أنّه لا قصور فيه، و ان كان من التجار نزل على حسن المعاملة، و كان نفى البأس و القصور عنها، و ان كان من الرواة فنفي البأس عنه نفيه عن رواياته، و أنّه لا علة فيها تسقطها عن الحجية، كما لو سئل عن امام قوم يريد ان يصلّى معه؟ فأجيب بأنه لا بأس به، يريد خلّوه عما يسقطه عن مقام الإمامة، فلا بدّ ان يكون جامعاً لشرائطها، و كتب الرجال وضعت لكشف حال الرواة من حيث روايتهم، فإذا قيل في حق احد: لا بأس به، أي من حيث روايته فلا بدّ و ان تكون رواياته جامعة لأقلّ مراتب الحجية، فلو كان فيه ما يسقط خبره عن الحجية لا يصلح إطلاق نفى البأس عنه.

نعم فيه إيحاء إلى خلّوه عن بعض الأوصاف و الفضائل التي لا- يضرّ فقدانها بحجّيته خبره، بل هي كمالات و مزايا قد تنفع في مقام التعارض، فان

(١) جامع الرواة ٢: ٢٣٨ / ١٧٢٩.

(٢) رجال الكشي ٢: ٦٢٩ / ٦٢٣.

(٣) روضة المتقين ١٤: ٢٣١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١١١

كان مراد الشارح من قوله كمال الصحّة ما ذكرناه فهو حقّ، و الّا فهو خلاف مفهوم الكلمة عرفا، حتى انه - رحمه الله - في قوله: و لا بأس بأن يعمل به، لم يرد الّا ما ذكرناه، فإنّ نفى البأس عن العمل بالخبر لا يكون الّا مع استجماعه لشرائط الحجية، و معه يجب العمل به إذا [كان] «١» العمل بالخبر دائرا بين وجوب الأخذ و الحرمة و لا ثالث له، فظهر أنّ الحقّ دلالة الكلمة على التوثيق. و يؤيد في المقام رواية أحمد بن محمد البنظري عنه كثيرا، كما في الكافي في باب صيد الحرم «٢»، و في التهذيب في باب ما يجوز للمحرم قتله «٣»، و في باب الزيادات في فقه الحج «٤»، و في الفقيه في باب ميراث الأجداد و الجدّات «٥»، و في الاستبصار في باب بيع الزرع و الأخضر «٦»، و كذا صفوان بن يحيى في الكافي في باب صيد الحرم «٧»، و لا يرويان الّا عن ثقة. و يروى عنه من أصحاب الإجماع غيرهما: عبد الله بن المغيرة في الفقيه في طريقه «٨»، و في طريقه الى أبي حبيب ناجية «٩»، و في التهذيب في باب تطهير

(١) في الأصل: مرّ، و ما أثبتناه هو الأنسب للمعنى.

(٢) الكافي ٤: ٢٣٣ / ٣.

(٣) ليس في التهذيب باب بهذا العنوان، و انما في الكافي ٤: ٣٦٤ / ٦ و الظاهر وقوع الاشتباه، فلاحظ.

(٤) تهذيب الأحكام ٥: ٤٠٩ / ١٤٢٤.

(٥) الفقيه ٤: ٢٠٧ / ٧٠١.

(٦) الاستبصار ٣: ١١٣ / ٣٩٨.

(٧) الكافي ٤: ٢٣٣ / ٦.

(٨) الفقيه ٤: ١٢١، من المشيخة.

(٩) الفقيه ٤: ٦٢، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١١٢

الثياب «١».

كل ذلك - مع عدّ الصدوق كتابه من الكتب المعتمدة عند الأصحاب «٢» - فالخبر صحيح أو موثق كالصحيح.

[٢٦٧] رسز - و إلى محمد بن أبي عمير:

أبوه و محمد بن الحسن رضى الله عنه، عن سعد بن عبد الله و الحميرى جميعا، عن أيوب بن نوح و إبراهيم بن هاشم و يعقوب بن يزيد و محمد بن عبد الجبار جميعا، عنه «٣».

السند المرتقى إلى ستة عشر «٤» كلّها صحيحة بناء على وثاقه ابن

(١) تهذيب الأحكام ١: ٢٥٥ / ٧٤١.

(٢) الفقيه ١: ٣، من المقدمة.

(٣) الفقيه ٤: ٥٦، من المشيخة.

(٤) هذا و انشعاب السند كما يلي:

١- أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن أيوب بن نوح، عنه.

- ٢- أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عنه.
 ٣- أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عنه.
 ٤- أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عبد الجبار، عنه.
 ٥- أبوه، عن الحميري، عن أيوب بن نوح، عنه.
 ٦- أبوه، عن الحميري، عن إبراهيم بن هاشم، عنه.
 ٧- أبوه، عن الحميري، عن يعقوب بن يزيد، عنه.
 ٨- أبوه، عن الحميري، عن محمد بن عبد الجبار، عنه.
 ٩- محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن أيوب بن نوح، عنه.
 ١٠- محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عنه.
 ١١- محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عنه.
 ١٢- محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عبد الجبار، عنه.
 ١٣- محمد بن الحسن، عن الحميري، عن أيوب بن نوح، عنه.
 ١٤- محمد بن الحسن، عن الحميري، عن إبراهيم بن هاشم، عنه.
 ١٥- محمد بن الحسن، عن الحميري، عن يعقوب بن يزيد، عنه.
 ١٦- محمد بن الحسن، عن الحميري، عن محمد بن عبد الجبار، عنه.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١١٣

هاشم.

و أبو أحمد محمد بن أبي عمير زياد بن عيسى الأزدي بغدادى الأصل و المقام، المعبر عنه تارةً بابن أبي عمير، و اخرى بمحمد بن زياد، و ثالثةً بمحمد ابن أبي عمير، جليل القدر و المنزلة عندنا و عند المخالفين.

و فى الفهرست: و كان من أوثق الناس عند الخاصة و العامة، و انسكهم نسكاً، و أورعهم و اعبدهم، و قد ذكره الجاحظ فى كتابه فى «١» فخر قحطان على عدنان بهذه الصفة التى وصفناه و ذكر أنه كان [أوحد أهل] «٢» زمانه فى الأشياء كلها، قال - رحمه الله -: و روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى كتب مئة رجل من رجال أبى عبد الله (عليه السلام) «٣».

قلت: الذين عثرت على روايته عنهم: كردويه «٤»، و يحيى بن عمران «٥»، و مرازم «٦»، و وهب بن عبدربه «٧»، و مسمع «٨»، حماد بن عثمان «٩»، و حسين بن

(١) فى: من زيادات الأصل على المصدر.

(٢) ما أثبتناه بين معقوفين من المصدر.

(٣) فهرست الشيخ: ١٤٢.

(٤) الاستبصار ١: ٤٣ / ١٢٠.

(٥) الفقيه ٣: ٣٠٣ / ١٤٥٠.

(٦) الفقيه ٤: ١٣٣ / ٤٧٧.

(٧) أصول الكافى ٢: ٢٤٨.

(٨) تهذيب الأحكام ٢: ٣٢٩ / ١٣٥٠.

(٩) تهذيب الأحكام ٧: ٢٢٠ / ٩٦٢.
خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١١٤
عثمان الأحمسی «١»، و أبو مسعود الطائي «٢»، و أبو أيوب الخزاز «٣»، و ذريح بن محمد المحاربي «٤»، و عبد الرحمن بن أبي عبد الله «٥»، و معاوية ابن عمّار «٦»، و عبد الله بن سنان «٧»، و سيف بن عميرة «٨»، و داود بن فرقد «٩»، و علي بن يقطين «١٠»، و جميل بن درّاج «١١»، و إسحاق بن عبد الله الأشعري «١٢»، و رفاعه بن موسى «١٣»، و حسن بن عطية «١٤»، و حفص بن البختري «١٥»، و عبد الرحمن بن الحجّاج «١٦»، و عبد الله بن المغيرة «١٧»، و عبد الله ابن مسكان «١٨»، و شهاب بن عبدربه «١٩»، و شعيب العقرقوفي «٢٠»،

-
- (١) تهذيب الأحكام ٧: ١٧٦ / ٧٧٧.
(٢) تهذيب الأحكام ٢: ١٢٤ / ٤٦٩، و فيه: ابن مسعود.
(٣) تهذيب الأحكام ٣: ٢٠٧ / ٤٩٥.
(٤) تهذيب الأحكام ٣: ٣٠٩ / ٩٥٦.
(٥) الفقيه ٤: ١١، من المشيخة. في طريقه الى عبد الرحمن بن أبي عبد الله.
(٦) تهذيب الأحكام ٧: ٢٢٠ / ٩٦٤.
(٧) الكافي ٤: ٢٦٣ / ٤٥.
(٨) تهذيب الأحكام ٦: ٣٢٦ / ٨٩٥.
(٩) الكافي ٣: ١٠٦ / ٩.
(١٠) تهذيب الأحكام ٣: ٢٢٤ / ٥٦٤.
(١١) تهذيب الأحكام ٧: ٨٢ / ٣٥٣.
(١٢) تهذيب الأحكام ١: ٦ / ٥.
(١٣) تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٧ / ١٠١٦.
(١٤) الفقيه ٣: ١٣٢ / ٥٧٥.
(١٥) تهذيب الأحكام ٤: ٣١٦ / ٩٦٠.
(١٦) تهذيب الأحكام ٦: ٢٩٧ / ٨٢٩.
(١٧) تهذيب الأحكام ٣: ٢١٣ / ٥٢١.
(١٨) تهذيب الأحكام ٧: ٢١٣ / ٩٣٦.
(١٩) فهرست الشيخ ٨٣ / ٣٤٥.
(٢٠) أصول الكافي ٢: ٢٧٠ / ٢.
خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١١٥

و علي بن رثاب «١»، و محمد بن أبي حمزة «٢»، و حسين بن معاذ «٣»، و نصر بن كثير «٤»، و منصور بن يونس «٥»، و داود بن زربي «٦»، و حسين ابن موسى الأسدي «٧»، و ربعي بن عبد الله «٨»، و حسين بن أبي حمزة «٩»، و عبد الوهاب بن صباح «١٠»، و علاء بن فضيل «١١»، و عبد الله بن لطيف التفليسي «١٢»، و علي بن الحسن الصيرفي «١٣»، و عمرو بن أبي المقدم «١٤»، و عمر بن أذينة «١٥»، و عمر بن يزيد الثقفي «١٦»، و إبراهيم بن عبد الحميد «١٧»، و إبراهيم بن عثمان «١٨»، و إسحاق بن عمّار «١٩»، و إسحاق بن

- (١) أصول الكافي ٢: ٢٨ / ٨١.
 - (٢) تهذيب الأحكام ٧: ٣٤٢ / ٨٠.
 - (٣) رجال الكشي ١: ٢٥٣ / ٤٧٠.
 - (٤) تهذيب الأحكام ٥: ٢٢ / ٦٢، وفيه: نصير.
 - (٥) الكافي ٨: ٣١٣ / ٤٨٧، من الروضة.
 - (٦) الكافي ٥: ٩ / ١٠٧.
 - (٧) رجال النجاشي ٩٠ / ٤٥.
 - (٨) تهذيب الأحكام ٧: ٣٦٥ / ٨٥.
 - (٩) الكافي ٨: ٢٧٧ / ٤١٨، من الروضة.
 - (١٠) تهذيب الأحكام ٥: ١٥٤٧ / ٤٤٤.
 - (١١) نقله الأسترآبادي في منهجه: ٢٢٢ عن نسخته من فهرست الشيخ، وفي النسخ المطبوعه منها و المتوفرة لدينا لا يوجد ذلك.
 - (١٢) الفقيه ٤: ١١، من المشيخة. في طريقه الى عبد الرحمن بن أبي عبد الله.
 - (١٣) تهذيب الأحكام ٢: ٩٢ / ٣١.
 - (١٤) الكافي ٨: ٢١٢ / ٢٥٩، من الروضة.
 - (١٥) تهذيب الأحكام ٢: ٣٣٠ / ٨٩.
 - (١٦) تهذيب الأحكام ٩: ٥٢٥ / ١٢٢.
 - (١٧) تهذيب الأحكام ٦: ٤٢٧ / ١٩٥.
 - (١٨) تهذيب الأحكام ٣: ٨٨٨ / ٢٩٣.
 - (١٩) الفقيه ٤: ٨٦٨ / ٢٨٩.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١١٦
- هلال «١»، و بشر بن مسلمة «٢»، و بكر بن جناح «٣»، و بكر بن محمّد «٤»، و بكير بن أعين «٥»، و معاوية بن وهب «٦»، و موسى بن بكر الواسطي «٧»، و منصور بن حازم «٨»، و مهران [بن محمّد] بن أبي نصر «٩»، و الحسن بن محبوب «١٠»، و وليد بن علا «١١»، و هاشم بن حيان «١٢»، و هاشم بن المثنى «١٣»، و هشام بن سالم «١٤»، و هشام بن الحكم «١٥»، و يحيى بن عليم الكلبي «١٦»، و يعقوب بن سراج «١٧»

(١) الفقيه ٣: ١٧٧٥ / ٣٧٦.

(٢) فهرست الشيخ ١٢٩ / ٤٠.

(٣) رجال النجاشي ٢٧٤ / ١٠٨.

(٤) رجال الكشي ٢: ١١٠٧ / ٥٩٢.

(٥) الفقيه ٤: ٥٠٩ / ١٤٧.

(٦) الفقيه ٤: ٨٤٨ / ٢٨٤.

(٧) الفقيه ٤: ٩٠٠ / ٢٩٨.

- (٨) أصول الكافي ٢: ٧/٨٦.
- (٩) رجال النجاشي ١١٣٤/٤٢٣ و ما أثبتناه بين معقوفتين منه، و هو موافق لرجال ابن داود ١٩٤/١٦٢٢، و قد ذكره البرقي بعنوان: مهرا ن أبي نصر في أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام: ٥١، و لم نقف على من خالف النجاشي - من المتأخرين - في ضبطه، فلاحظ.
- (١٠) تهذيب الأحكام ٤: ٩٧٦/٣١٩.
- (١١) رجال النجاشي ١١٦٢/٤٣٢.
- (١٢) تهذيب الأحكام ٥: ١٢٥٧/٣٦٢، و فيه: عن أبي سعيد المكارى، و هو نفسه هاشم بن حيان كما في رجال النجاشي ١١٦٩/٤٣٦، فلاحظ.
- (١٣) تهذيب الأحكام ٥: ٤٦٠/١٣٩.
- (١٤) تهذيب الأحكام ٧: ٧٨١/١٧٧.
- (١٥) تهذيب الأحكام ٧: ٣١٣/٧٣.
- (١٦) رجال النجاشي ١١٨٨/٦٤١.
- (١٧) لم نظفر برواية ابن أبي عمير عنه مباشرة، بل بواسطة الحسن بن محبوب عنه كما في فهرست الشيخ ٨٠٤/١٨٠ أقول: و السراج لقب ليعقوب لأبيه كما أثبتته المصنف - رحمه الله - و الظاهر نقله عن رجال العلامة ٧/١٨٦ الذي انفرد بذلك، و لعله من اشتباه النساخ، فما في رجال البرقي: ٢٩، و النجاشي ١٢١٧/٤٥١، و فهرست الشيخ ٨٠٤/١٨٠، و ابن داود ٢٠٦/٧٣١، و معالم العلماء ٨٨٨/١٣١: يعقوب السراج فلاحظ.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١١٧
- و يعقوب بن شعيب «١»، و يعقوب بن عيثم «٢»، و يوسف بن أيوب «٣»، و يعقوب بن يقطين «٤»، و يونس بن يعقوب «٥»، و محمّد ابن عمران «٦»، و محمّد بن حمران «٧»، و على بن أبي حمزة «٨»، و حكم بن حكيم «٩»، و حكم بن علباء الأسدي «١٠»، و حكم بن مسكين «١١»، و حماد السري «١٢»، و حنان بن سدیر «١٣»، و حميد بن المثنى «١٤»، و خلاد بن خالد «١٥»، و عمّار بن مروان «١٦»، و حبيب الأحول «١٧».

- (١) رجال النجاشي ١٢١٦/٤٥٠.
- (٢) الفقيه ٤: ٦، من المشيخة، في طريقه الى يعقوب بن عيثم.
- (٣) تهذيب الأحكام ٧: ٤٦١/١٠٨.
- (٤) تهذيب الأحكام ١: ٥٣/٢١.
- (٥) الفقيه ٣: ١٤٨٤/٣٠٨.
- (٦) الفقيه ٤: ٩٣، من المشيخة، في طريقه الى محمد بن عمران.
- (٧) الاستبصار ٣: ٣٨٠/١٠٧.
- (٨) تهذيب الأحكام ٥: ١٦٠٥/٤٦١.
- (٩) الفقيه ٤: ١٣-١٤، من المشيخة، في طريقه الى حكم بن حكيم.
- (١٠) تهذيب الأحكام ٤: ٣٨٥/١٣٧.
- (١١) تهذيب الأحكام ٦: ٢٢٣/١٢٦.
- (١٢) لم نقف على مصدره الا ما ذكره الوحيد في تعليقه: ١٢٣.

(١٣) تهذيب الأحكام ١: ٣٤٨ / ١٠٢٢.

(١٤) تهذيب الأحكام ٧: ٤٤١ / ١٧٦١.

(١٥) الفقيه ٢: ١٦٧ / ٧٣٢.

(١٦) الفقيه ٤: ١٧٢ / ٦٠٤.

(١٧) الفقيه ٣: ١٩٤ / ٨٨١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١١٨

و أبان بن تغلب «١»، و حسن بن زياد العطار «٢»، و محمّد بن قيس البجلي «٣»، و زيد الزرّاد «٤»، و أبان بن عثمان «٥»، و على بن عطية «٦»، و محمّد بن عطية «٧»، و داود بن النعمان «٨»، و درست بن أبي منصور «٩»، و زياد بن أبي الحلال «١٠»، و زيد النرسي «١١»، و زكريا بن إدريس «١٢»، و زياد بن مروان «١٣»، و سعد بن بكير «١٤»، و سعد بن أبي عمر «١٥»

(١) رجال الكشي ١: ٣٣٠ / ٦٠٣.

(٢) تهذيب الأحكام ٩: ١٠٦ / ٤٥٧.

(٣) الكافي ٤: ٢٨٤ / ٤.

(٤) رجال النجاشي ١٧٥ / ٤٦١.

(٥) تهذيب الأحكام ١٠: ٢١٦ / ٨٥١.

(٦) تهذيب الأحكام ٢: ٣٧ / ١١٨.

(٧) تهذيب الأحكام ٣: ١٠٢ / ٢٦٤.

(٨) الكافي ٣: ١٩٨ / ١.

(٩) أصول الكافي ٢: ١٢٥ / ٢٨.

(١٠) تهذيب الأحكام ٤: ٣٣٠ / ١٠٣١.

(١١) أصول الكافي ٢: ١٤٨ / ٣.

(١٢) تهذيب الأحكام ٢: ٢٨٣ / ١١٢٧، و فيه: عن زكريا صاحب السيارى، و الظاهر انه ابن إدريس، لكونه و السيارى من طبقة واحدة، و عدم وجود التصريح بصحبة زكريا آخر للسيارى فى كتب الرجال.

(١٣) تهذيب الأحكام ٤: ٦٣ / ١٧١.

(١٤) تهذيب الأحكام ٢: ١٠١ / ٣٧٦، و فيه: سعد بن بكر، و كذلك فى الاستبصار بموضعين ١:

١٢٨٦ / ٣٤١، ١: ٣٤٤ / ١٢٩٤، و الظاهر: انه فى بعض نسخ التهذيب: سعد بن بكير كالذى ذكر فى الأصل، و يؤيده ما فى منتهى المقال: ١٤٧ أيضا.

و سعد هذا- سواء كان ابن بكر أم بكير- مجهول الحال لم تذكره كتب الرجال قاطبة بمدح أو قدح فضلا عن ترجمته الا ما فى المنتهى على ما تقدم و معجم السيد الخويى ٨: ٥٦ / ٥٠١٥ بعنوان سعد بن بكر، فلاحظ.

(١٥) لم نظفر برواية ابن أبى عمير عنه الا ما قاله الوحيد فى التعليقة: ١٥٨، و فيه: سعد بن أبى عمرو أو عمر. و نقله عنه غيره و سنيته. و هو فى رجال الشيخ: سعد بن أبى عمرو الجلاب، من أصحاب الباقر و الصادق صلوات الله عليهما: ١٩ / ١٢٥ و ٣٨ / ٢٠٥، و يظهر من بعض النسخ: (عمر) مكان (عمرو) كما مر فى التعليقة و أيدته فى منتهى المقال: ١٤٦، و تنقيح المقال ٢: ١١ / ٤٦٥٤، و معجم رجال الحديث ٨: ٥١ / ٥٠٠٧ و يظهر أيضا وقوع الاشتباه فى إعادته بعنوان: سعيد بن أبى عمير- و سيأتى-، لعدم ذكر الأخير فى جميع كتب

الحديث و الرجال - فيما استقصيناه - فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١١٩

و سعيد بن غزوان «١»، و سلام مولى على بن يقطين «٢»، و سيف بن سليمان «٣»، و شعيب بن أعين «٤»، و صفوان الجمال «٥»، و عباد بن صهيب «٦»، و عباس بن معروف «٧»، و عبد الله بن المغيرة «٨»، و فضل بن غزوان «٩»، و إبراهيم بن محمد الأشعري «١٠»، و أخوه فضل «١١»، و عبد الحميد بن أبي العلاء «١٢»، و قاسم بن عبد الرحمن «١٣»، و عيص بن القاسم «١٤»، و غياث بن إبراهيم «١٥»، و فضل بن

(١) تهذيب الأحكام ٤: ١٧٠ / ٦٣.

(٢) الكافي ٨: ٥٨٣ / ٣٨٣.

(٣) التهذيب ١: ٣٢ / ١٢، و الاستبصار ٢: ١٤٢ / ٤٦٤.

(٤) فهرست الشيخ ٨٢ / ٣٥٣.

(٥) الفقيه ٤: ٢٤، من المشيخة، فى طريقه الى صفوان بن مهران.

(٦) الفهرست: ١٢٠ / ٥٤١ و فيه بتوسط الحسن بن محبوب.

(٧) لم نظفر برواية ابن أبى عمير عنه، و وجدنا العكس كما فى التهذيب ٥: ٩٩٢ / ٢٩٢، و الاستبصار ٢: ٣٠٥ / ١٠٩٠، فلاحظ.

(٨) تهذيب الأحكام ١: ١٧٢ / ٤٩٣.

(٩) الكافي ٤: ٢٣٩ / ٣، و الصحيح فضيل بقرينه وجوده فى سائر كتب الرجال، فلاحظ.

(١٠) رجال الكشى ٢: ٣١٥ / ٤١٥.

(١١) رجال الكشى ٢: ٣١٥ / ٤١٥.

(١٢) أصول الكافي ٢: ١٧٠ / ٦.

(١٣) لم نعثر عليه فى سائر المصادر الرجالية و الحديثية.

(١٤) فهرست الشيخ ١٢١ / ٥٤٧.

(١٥) الاستبصار ٤: ١٦٣ / ٦١٩.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٢٠

عثمان «١»، و عبد الله بن فضل الهاشمي «٢»، و كليب بن معاوية الأسدي «٣»، و حسن بن أخى فضيل «٤»، و سعيد بن أبى عمير «٥». هذا ما حضرني عاجلا، و لعل المتتبع فى الطرق و الأسانيد يقف على أزيد من هذا، و يعرف المائة المذكورة فى الفهرست، ثم ان ما يجب التنبيه عليه فى هذه الترجمة أمور:

الأول: قال الشيخ فى العدة: و إذا كان احد الراويين مسندا و الآخر مرسلا نظر فى حال المرسل، فإن كان ممن يعلم أنه لا يرسل إلا عن ثقة موثوق به فلا - ترجيح لخبر غيره على خبره، و لأجل ذلك سوت الطائفة بين ما يرويه محمد بن أبى عمير و صفوان بن يحيى و احمد بن محمد بن أبى نصر، و غيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنهم لا يروون و لا يرسلون إلا عن موثق به، و بين ما يسنده غيرهم، و لذلك عملوا بمرسلهم إذا انفرد عن رواية غيرهم «٦».

و قال الآبى فى كشف الرموز فى رواية مرسله لابن أبى عمير: و هذه و ان كانت مرسله لكن الأصحاب تعمل بمراسيل ابن أبى عمير، قالوا: لأنه لا ينقل الا معتمدا «٧».

و قال السيد على بن طاوس فى فلاح السائل - بعد نقل حديث عن

(١) رجال النجاشي ٣٠٨ / ٨٤١.

(٢) رجال النجاشي ٢٢٣ / ٥٨٥.

(٣) تهذيب الأحكام ٩: ١١١ / ٤٨٣.

(٤) الكافي ٣: ٣٦ / ٥.

(٥) انظر تعليقتنا في الهامش / ٥ الخاص بسعد بن أبي عمير و قد تقدم قبل قليل.

(٦) عدة الأصول ١: ٣٨٦.

(٧) كشف الرموز ١: ٣٤٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٢١

الأمالي للصدوق «١» و سنده هكذا: حدثنا «٢» محمد بن موسى بن المتوكل - رحمه الله - قال: حدثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه إبراهيم

بن هاشم، عن محمد بن أبي عمير قال: حدثني من سمع أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: ما أحب الله من عصاه، الحديث.

قال - رحمه الله -: و رواه الحديث ثقات بالاتفاق، و مراسيل محمد بن أبي عمير كالمسانيد عند أهل الوفاق «٣».

و قال الشهيد - في الذكرى في أحكام أقسام الخبر -: و المتواتر قطعي القبول لوجوب العمل بالعلم، و الواحد مقبول بشروطه

المشهوره - إلى ان قال - أو كان مرسله معلوم التحرز عن الرواية عن مجروح، و لهذا قبلت الأصحاب مراسيل ابن أبي عمير، و صفوان

بن يحيى، و احمد بن أبي نصر البزنطي، لأنهم لا يرسلون إلا عن ثقة «٤».

و قال المحقق في المعبر في - بحث الكثر -: الثالثة رواية محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

الكثر ألف و مائتا رطل، و على هذه عمل الأصحاب، و لا طعن في هذه بطريق الإرسال لعمل الأصحاب بمراسيل ابن أبي عمير «٥»، و

له في موضع آخر كلام يناقضه في

(١) أمالي الصدوق: ٣/٣٩٦.

(٢) في المصدر: حدثنا موسى بن المتوكل، و هو اشتباه أو من سهو النساخ لان الصدوق لا يروي عن موسى و انما يروي عن ولده

محمد، كما في مشيخة الفقيه ٤: ٥٠ في طريقه الى عبد الله بن فضالة، و ما في الأصل هو الصحيح، فلاحظ.

(٣) فلاح السائل: ١٥٨.

(٤) ذكرى الشيعة: ٤.

(٥) المعبر ١: ١٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٢٢

الجملة «١».

و قال الشيخ البهائي - رحمه الله - في شرح الفقيه: و قد جعل أصحابنا رضوان الله عليهم مراسيل ابن أبي عمير كمسانيده في الاعتماد

عليهما، لما علموا من عاداته أنه لا يرسل إلا عن ثقة «٢».

و قال ابن فهد في المهذب البارع في مسألة الوزن في الكثر - بعد نقل رواية ابن أبي عمير -: و لا يضعفها الإرسال لعملهم بمراسيل ابن

أبي عمير «٣».

و بذلك صرح العلامة في النهاية قال: و الوجه المنع إلا إذا عرف ان الراوى فيه لا يرسل إلا مع عدالة الواسطة كمراسيل ابن أبي عمير

«٤».

وقال السيد عميد الدين في شرح التهذيب في بحث المرسل: واختيار المصنّف المنع من كونه حجّة ما لم يعلم انه لا يرسل الا عن عدل كمراسيل محمّد ابن أبي عمير من الإماميّة «٥».

وقال المحقق الثاني في شرح القواعد: و الروايتان صحيحتان من مراسيل ابن أبي عمير الملحقة بالمسانيد «٦».

وقال السيد الأجل بحر العلوم في شرح الوافي الذي جمعه تلميذه صاحب مفتاح الكرامة: السند صحيح - تقدّم الكلام في مثله - الا أنّه مرسل، وقد وقع الاتفاق على قبول مراسيل ابن أبي عمير، الى غير ذلك من كلماتهم، الناصّة جملة منها في دعوى الإجماع على عمل الأصحاب بمراسيله، المعلّل في

(١) النظر المعتبر ١: ١٦٥.

(٢) شرح الفقيه للبهائي: غير موجود عندنا.

(٣) المهذب البارع ١: ٨١.

(٤) نهاية الوصول الى علم الأصول: ٢١٨.

(٥) شرح التهذيب للسيد عميد الدين: غير موجود عندنا.

(٦) شرح القواعد للمحقق الكركي المسمى ب (جامع المقاصد) ١: ١٥٩.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٢٣

جملة منها بعدم روايته عن غير الثقة، و ظاهر العدة و الذكرى أن ذلك كان معلوما معروفا عندهم، و بعد بلوغ دعوى الإجماع إلى الاستفاضة و إمكان علمهم بذلك باخباره المحفوفة بالقرائن، و بتبعهم في حال مشايخه المحصورين أو بهما، لا ريب في حصول الوثوق و الاطمئنان بذلك.

فان كانت الحجّة من الخبر ما وثق بصدوره، فلا ريب في استلزام الوثوق بالساقط - بنص هؤلاء - الوثوق بصدور الخبر، بل هو اولى من الخبر الذي وثق احاد رجال سنده واحدا و اثنان، إذ الساقط في مرسل ابن أبي عمير كأنه وثقه كلّ هؤلاء الذين نسب إليهم مستفيضا العمل به معللا بأنه ثقة.

و ان كانت الحجّة الخبر الصحيح، و حينئذ فإن قلنا: أنّ وجه حجّيته قول المزكى ما دلّ على حجّيته قول العادل و تصديق خبره فلا إشكال أيضا، فإن الشيخ أخبر جازما بان مشايخ ابن أبي عمير ثقات عند الأصحاب، فيجب تصديقه و الأخذ به، كما أخذوا بتوثيقه من كان قبله بأزيد من مائتي سنة.

قال بعض المحققين: لا يقال أنّ المراد ثقة عند ابن أبي عمير، لان الشيخ لم يوثق كلّ من روى عنه ابن عمير، و كونه ثقة عند ابن أبي عمير لا يعلم الا من قبله، لأنّه فعله، فقول الشيخ: لا يروى الا عن ثقة خبرا مرسلا، و جوابه منع الحصر لجواز أن يعلم ذلك معاصروه من حاله و يبلغ ذلك حدّ الاستفاضة حتّى يحصل - لمثل الشيخ رضى الله عنه - به العلم، و قول الشيخ لا يروى الا عن ثقة، خبر من قبل نفسه لم يسنده الى احد و ظاهره العلم به.

و اما قول العلامة: لا يرسل الا عن ثقة، فإن صحّ عنده ما صحّ عند الشيخ من أنّه لا يروى الا عن ثقة فذلك مأخذ لكونه لا يرسل الا عن ثقة، و ان لم يصحّ عنده فمن الجائز أن يكون الإرسال لا للجهل بالراوى مطلقا بل لعدم العلم به بالخصوص، و ذلك بان يتردد بين ثقات يحتمل كون كلّ منهم

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٢٤

راويا، انتهى «١».

و قد عرفت أنّ من صرح بما صرح به الشيخ جماعة و لا ينحصر بالعلامة.

و إن قلنا بأن وجه الحجية حصول الظنّ و الاطمئنان من قوله بعدالة الراوى الذى وثقه، و قد قرّر فى محلّه جهة الظنّ بالعدالة، و إذا بلغ حدّ الوثوق و الاطمئنان فلا ريب فى حصول الاطمئنان بالوثاقة بنص هؤلاء على وثاقه كلّ من روى عنه، و هذا أمر وجدانى غير قابل للإنكار، و بعد التأمل فيما ذكرنا تعرف أن ما أوردوه فى هذا المقام من الشبهات فى غير محلّه.

ففى المعتمد فى موضع آخر «٢»: و الجواب الطعن فى السند لمكان الإرسال، و لو قال قائل: مراسيل ابن أبى عمير تعمل بها الأصحاب، منعنا ذلك لأنّ فى رجاله من طعن الأصحاب فيه، فإذا أرسل احتمال ان يكون الراوى أحدهم، انتهى «٣».

وفيه - مع عدم إمكان الجمع بينه و بين كلامه السابق و جزمه بعملهم - أن الطعن لم يعلم كونه من المجمعين، و بما ينافى الوثاقة، فإنهم كثيرا ما يطعنون فى الراوى بما لا ينافيها، بل يحكمون بضعفه، كالرواية عن الضعفاء، و الاعتماد على المراسيل، و أمثال ذلك، مع ان خروج فرد أو فردين ينافى دعوى الجزم بالوثاقة لا الظن، بل الاطمئنان بالوثاقة أو الصدور كما لا يخفى على المصنف.

و قال الشهيد الثانى فى الدراية و شرحها: و المرسل ليس بحجة مطلقا على الأصحّ، ألّا ان يعلم تحرّز مرسله عن الرواية عن غير الثقة كابن أبى عمير من

(١) شرح الوافى للسيد بحر العلوم: غير موجود عندنا.

(٢) سبقت الإشارة إليه فى صحيفة: ٩٢٠.

(٣) المعتمد ١ / ١٦٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٢٥

أصحابنا - على ما ذكره كثير منهم - و سعيد بن المسيّب عند الشافعى فيقبل مرسله و يصير فى قوّة المسند.

و فى تحقق هذا المعنى و هو العلم بكون المرسل لا - يروى إلّا عن ثقة نظر لأن مستند العلم ان كان هو الاستقراء لمراسيله بحيث يجدون المحذوف ثقة فهذا فى معنى الاسناد و لا بحث فيه، و ان كان لحسن الظن به فى أنّه لا يرسل إلّا عن ثقة فهو غير كاف شرعا فى الاعتماد عليه، و مع ذلك غير مختص بمن يخصونه به، و ان كان استناده إلى إخباره بأنه لا يرسل إلّا عن الثقة فمرجعه الى شهادته بعدالة الراوى المجهول - و سيأتى ما فيه -، و على تقدير قبوله فالاعتماد على التعديل.

و ظاهر كلام الأصحاب فى قبول مراسيل ابن أبى عمير هو المعنى الأول و دون إثباته خرط القتاد، و قد نازعهم صاحب البشرى فى ذلك و منع تلك الدعوى، انتهى «١».

و مال اليه تلميذه الأرشد الشيخ حسين فى وصول الأختيار «٢»، و سبطه فى المدارك ففيه: و الرواية قاصرة السند بالإرسال و ان كان المرسل لها ابن أبى عمير كما صرح به المصنّف و جدى، انتهى «٣».

و ظاهر التكملة انحصار المخالف منهم «٤» و المعظم كما نصّ عليه [فى] «٥» المفاتيح على الاعتبار و نسبه الى والده [صاحب] «٦» الرياض و جده الأستاذ

(١) الدراية للشهيد الثانى: ٤٨.

(٢) وصول الأختيار: ١٠٧.

(٣) مدارك الأحكام: ٦٠.

(٤) تكملة الكاظمى ٢: ٣٢٠.

(٥) فى الأصل: سيد، و ما أثبتناه هو الأنسب للمعنى و ان دل الثانى عليه.

(٦) فى الأصل: سيد، و ما أثبتناه هو الأنسب للمعنى و ان دل الثانى عليه أيضا.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٢٦

الأکبر و فخر المحققين و غيرهم ممن أشرنا إليهم، قال - رحمه الله - في المفاتيح:

و هو المعتمد لوجهين: أحدهما دعوى جماعة من الأصحاب - كالشيخ في العدة «١» و النجاشي «٢» و الشهيدين في الذکرى «٣» و شرح الدراية «٤»، و المقدس الأردبيلي في مجمع الفائدة «٥»، و السيد الأستاذ - اتفاق الأصحاب على العمل بمراسيله. و في الذخيرة: اشتهر بين الأصحاب العمل بها «٦».

قال: و ثانيهما تصريح الشيخ في العدة «٧»، و العلامة في النهاية «٨»، و الشهيد في الذکرى «٩»، و السيد عميد الدين في المنية «١٠»، و فخر الإسلام في شرح قواعد أبيه «١١»، و الفاضل البهائي في الوجيزة «١٢»: بأنه لا يرسل إلّا عن ثقة، و يؤيده دعوى الكشي «١٣» إجماع العصابة على تصحيح ما يصح عنه، و ان كان

(١) عدة الأصول ١: ٣٨٦.

(٢) رجال النجاشي ٣٢٦ / ٨٨٧.

(٣) ذکرى الشيعة: ٤.

(٤) شرح الدراية: ٤٨.

(٥) مجمع الفائدة و البرهان ٢: ٢٢.

(٦) الذخيرة: ٤٠ و ٤٨.

(٧) عدة الأصول ١: ٣٨٦.

(٨) نهاية الوصول الى علم الأصول: ٢١٨.

(٩) ذکرى الشيعة: ٤.

(١٠) منية اللبيب للسيد عميد الدين عبد المطلب بن محمد بن علي بن الأعرج العميدى الحسينى الحلبي المتوفى سنة ٧٥٤هـ، و هو في شرح كتاب التهذيب لخاله العلامة الحلبي في الأصول، و قد نسب هذا الكتاب في الذريعة ٢٣: ٢٠٧ الى أخى السيد عميد الدين و هو ضياء الدين عبد الله مشيرا إلى وجود كتاب آخر في شرح تهذيب العلامة للسيد عميد الدين، فلاحظ.

(١١) إيضاح الفوائد لفخر الدين أبى طالب محمد بن الحسن بن يوسف بن المطهر الحلبي، و هو في شرح قواعد الأحكام لأبيه العلامة: لم نعثر عليه.

(١٢) الوجيزة: ٥.

(١٣) رجال الكشي: ٥٥٦ / ١٠٥٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٢٧

المعتبر حصول الظن بعدالة الوسطة كما هو التحقيق، فلا - إشكال في حصوله بما ذكره، و ان كان المعتبر اخبار العدل أو شهادة العدلين لها فلا إشكال في تحققهما بما ذكر، انتهى «١».

و الجواب، عن وجه النظر المذكور في شرح الدراية أن الشيخ و الجماعة أخبروا جزما بعمل الأصحاب بمراسيل يثبت به عملهم بها، و يدل عليه ما دلّ على حجیة خبر العادل، و حجیة البينة، و إذا كان مستند العمل و القول و ثاقفة الراوى الساقط فهو بمنزلة أن يوثقه جميعهم، و لا يسأل المزكى عن سبب علمه، و لا يفحص عن مستنده الى بعض الاحتمالات التى معها يتطرق احتمال الخطأ فى تركيته و لا لا نسد «٢» باب التزكية.

فإن الاحتمال المذكور لو لم يكن مانعا من الظن فلا يعنى به، و ان كان مانعا لزم أن لا يحصل من خبر العدل الظن بالجرح و التعديل

و المطالب اللغوية و غيرها في جميع الموارد لاحتمال الخطأ في مستند علمه بالمدكورات، و لو ذكر مستنده و أبرزه لكان غير تام عندنا و ذلك باطل بالضرورة.

مع ان المستند لو انحصر فيما ذكره فلا وجه للنظر أيضا، فإن لنا ان نختار أولا الشق الأول، و لكن مورد الاستقراء مشايخ ابن أبي عمير لا-رواياته، و احصاؤهم و معرفتهم و الاطلاع على أحوالهم أمر ممكن سهل تناوله بالفحص اليسير و شهادة الخبير و اخبار ابن أبي عمير كما أحصوا رواية ابن عيسى عنه كتب أصحاب الصادق (عليه السلام) [و هم مئة] «٣» و قالوا: معاوية بن حكيم روى

(١) المفاتيح: ٣٤٤.

(٢) في الأصل: لا ينسدا، و ما أثبتناه هو الأنسب للمعنى، و لعل ما ورد في الأصل من اشتباه الناسخ، فلاحظ.

(٣) في الأصل: و هو مائة، و ما أثبتناه هو الأنسب للمعنى، و موافق لما في فهرست الشيخ:

١٤٢/١٧٦ في ترجمة محمد بن أبي عمير، فراجع.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٢٨

أربعة و عشرين أصلا لم يرو غيرها «١» بل أحصوا روايات جماعة فقالوا:

أبان بن تغلب روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) ثلاثين ألف حديث «٢».

و يعقوب بن شعيب روى عنه خمسة آلاف حديث «٣»، و حماد بن عيسى عشرين حديثا «٤»، و حرير حديثين «٥»، و علي بن يقطين حديثا واحدا «٦»، و أديم بن الحرّ الجعفي الحداء نيف و أربعين حديثا «٧»، و عبد الرحمن بن أبي عبد الله سبعمائة مسألة «٨» و هكذا. و هذا هو الظاهر من العدة و الذكرى، فان قول الأول «٩»: الذين عرفوا بأنهم لا-يروون و لا يرسلون إلا ممن يوثق به، و قول الثاني «١٠»: أو كان مرسله معلوم التحرز عن الرواية عن مجروح لا تقع موقعه إلا بعد و قوف الأصحاب على حال مشايخه و معرفتهم بوثاقهم فيعرف بذلك، ثم [نختار] «١١» الشق الثاني فإن أخبر بأسامهم و اشخاصهم المعروفين عند الأصحاب بالوثاقه فلا اشكال

(١) رجال النجاشي ٤١٢/١٠٩٨.

(٢) رجال النجاشي ٧/١٢.

(٣) رجال ابن داود: ٢١٢.

(٤) رجال النجاشي ١٤٢/٣٧٠.

(٥) رجال النجاشي ١٤٤/٣٧٥.

(٦) رجال النجاشي ٢٧٣/٧١٥.

(٧) الخلاصة: ١٠/٢٤.

(٨) الخلاصة: ٣/١١٣.

(٩) أي قول الشيخ في العدة ١: ٣٨٦، و قد مرّ قبل قليل في صحيفة: ١٢٠، فلاحظ.

(١٠) أي قول الشهيد في الذكرى: ٤، و قد مرّ قبل قليل في صحيفة: ١٢١ أيضا، فلاحظ.

(١١) في الأصل: ثم تختاروا- بالتاء المعجمة من فوق أولا، و الواو أخيرا- و هو اشتباه من النسخ و ما أثبتناه هو الصواب، و هو عطف على قوله السابق: فان لنا ان نختار أولا الشق الأول، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٢٩

في وجوب تصديقه بأنهم مشايخه و يرجع التزكية و التوثيق إلى الأصحاب و يهون الإشكال الذي ذكره الشهيد و ولده المحقق في

شرح الدراية و المعالم فى القسم الثانى بأن أخير بوثاقه مشايخه دون أعيانهم بأن التعديل أنما يقبل مع انتفاء معارضة الجرح له، و أنما يعلم الحال مع تعيين العدول و تسميته لينظر هل له جارح أولا، و مع الإبهام لا يؤمن [عدم] وجوده، و أصالة عدم الجارح مع ظهور تركيته غير كاف فى هذا المقام إذ لا بد من البحث فى حال الرواة على وجه يظهر به أحد الأمور الثلاثة من الجرح، أو التعديل، أو تعارضهما حيث يمكن، بل اضرابه عن تسميته مريب فى القلوب، و التمسك بالأصل غير موجه بعد العلم بوقوع الاختلاف فى شأن كثير من الرواة.

و بالجملة فلا بد للمجتهد البحث عن كل ما يحتمل ان يكون له معارض حتى يغلب على ظنه انتفاؤه كما نبهوا عليه فى العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص، هذا غاية ما قالوا فى وجه الاشكال.

و الجواب، بعد تسليم جميع ما ذكر: أن محل فحص الجماعة فى هذا المقام هو الكشى «١» و النجاشى «٢» و رجال الشيخ «٣» و فهرست «٤» و الغضائرى «٥»، الأصول الخمسة المعروفة لا غيرها، كما هو ظاهر لمن نظر الى عملهم، و نراهم يعملون بتوثيق أحدهم و ان لم يذكره الآخرون أو ذكره و لم يوثقه، و هم متأخرون

(١) رجال الكشى ٢: ١١٠٣/٨٥٤.

(٢) رجال الكشى ٣٢٦/٨٨٧.

(٣) رجال الشيخ ٣٨٨/٢٦.

(٤) فهرست الشيخ ١٤٢/٦٠٧.

(٥) رجال الغضائرى: من الكتب المفقودة التى لا وجود لها اليوم، و لكن فى مجمع الرجال للقهبائى ما يشير الى وصول نسخة اليه من هذا الكتاب، للنقل الصريح عنه فى كثير من اجزاء كتابه، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٣٠

عن طبقة ابن أبى عمير بقرون، فيكتفون فى الفحص بمراجعتها و عدم وجدان المعارض فيها، و الإجماعات المستفيضة السابقة كاشفة عن تصديق الأصحاب من معاصرى ابن أبى عمير و من تلاهم توثيقه مشايخه بناء على كون المستند اخباره.

فلو كان لتوثيقه معارض كانوا أحق و اولى بالوقوف عليه لقربهم و مخالطتهم و مخالطته من عاشرهم، فالظن بعدم وجود المعارض الحاصل من عملهم بمراسيله و تصديقهم وثاقه مشايخه أقوى مرتبة و أشد أساسا من الظن بعدمه بعد المراجعة إلى الكتب المذكورة التى ما بنى بعضها إلا لذكر المدح و القدر مع ان فى الأصل الذى أسسها نظر.

قال الأستاذ الأكبر فى مقام ذكر الأمور المفيدة للتوثيق: و منها أن يقول الثقة: حدثنى الثقة، و فى إفادته التوثيق المعتبر خلاف معروف و حصول الظن منه ظاهر، و احتمال كونه فى الواقع مقدوحا لا يمنع الظن فضلا عن احتمال كونه ممن ورد فيه قرح كما هو الحال فى سائر التوثيقات.

و ربما يقال: الأصل تحصيل العلم و لما تعدد يكفى الظن الأقرب و هو الحاصل بعد البحث، و يمكن ان يقال- مع تعدد البحث:- يكفى الظن كما هو الحال فى سائر التوثيقات و سائر الأدلة و الأمارات الاجتهادية، و ما دل على ذلك دل على هذا، و مراتب الظن متفاوتة جدا، و كون المعتبر هو أقوى مراتبه لم يقل به احد مع أنه على هذا لا يكاد يوجد حديث صحيح بل و لا يوجد، و تخصيص خصوص ما اعتبرت من الحد بأنه الى هذا الحد معتبر دون ما هو أدون من ذلك أنى لك بإثباته مع أنه ربما يكون الظن الحاصل فى بعض التوثيقات بهذا الحد و أدون «١»، انتهى.

(١) الأستاذ الأكبر: هو الوحيد البهبهانى، انظر الفائدة الثالثة من فوائده المطبوعة فى آخر كتاب رجال الخاقانى: ٥٤، و الموجودة أيضا

ضمن فوائد منهج المقال: ١١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٣١

وقال [السيد في] «١» المفاتيح: ان أرادوا ان هذا الظن ليس بحجة لأنه يشترط في حجة كل ظن حصول ظن آخر من جهة الفحص بعدم وجود معارض له فهو باطل، لان ذلك لو سلم فإنما هو في صورة إمكان الفحص عن المعارض واما مع عدمه فلا يشترط كما هو الظاهر من سيرة العقلاء في موارد عملهم بالظن و كذلك من معظم الأصحاب، انتهى «٢».

قلت: و لو فرض انه وجد معارض في كلام احد من هؤلاء الجماعة لكان الظن الحاصل من توثيق ابن أبي عمير شيخه المعاصر المخالط معه الآخذ عنه أقوى من تضعيف الشيخ إياه، مثلا بعد أزيد من مائتي سنة فلا فرق في العلم بشخصه أو الجهل به، كل ذلك مع كون مناط حجة قول المزكى هو الظن، و لو كانت أدلة حجة خبر العادل كما عليه جماعة فالإشكال ساقط من أصله.

الثاني: ظاهر جماعة و صريح آخرين ان مستند عمل الأصحاب بمراسيله كونه لا يروى و لا يرسل إلا عن ثقة، و هنا احتمالان آخران: الأول: ما يظهر من الفاضل الكاظمي في تكملة الرجال من ان المستند هو الإجماع المنقول المعروف على تصحيح ما يصح عن جماعة هو منهم «٣»، و به صرح المحقق السيد صدر الدين في حواشيه على رجال أبي علي حيث قال:

الظاهر أنه ليس العلة في قبول مراسيل ابن أبي عمير كونه لا يروى إلا عن ثقة ليقال انه ليس كونه ثقة عنده حجة على غيره، بل كونه من أصحاب الإجماع، و لعل الأصحاب قد قابلوا اخبار هؤلاء فوجدوا كثيرا منها أو أكثرها على صفة يحصل العلم بكونه مطابقا للواقع أو الظن بذلك فاستدلوا بذلك على

(١) في الأصل: سيد، و ما أثبتناه هو الأنسب للمعنى، و ان دل ما في الأصل عليه، فلاحظ.

(٢) مفاتيح الأصول: ٣٧٣.

(٣) تكملة الرجال ٢: ٣١٥.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٣٢

ان ما لم يعلم كذلك، و هذا لا حاجة فيه الى كونه لا يرسل إلا عن ثقة، انتهى «١».

و فيه مواقع للنظر:

أما أولا: فلان الناظر في كتب الرجال خصوصا النجاشي و كتب الدراية و الأصول في مقام ذكر حجة المرسل و الكتب الفقهية يعرف قطعا ان لمراسيل ابن أبي عمير أو مع مسانيد خصوصية عندهم ليس لغيره، سواء الذين تلقوا الإجماعات المنقولة المستفيضة بالقبول و أخذوا بها، و هم المعظم، أو لم يأخذوا بها كالشهيد و ولده فإنهما ما أنكرا أصل النسبة و إنما أنكرا الحجة لشبهه تقدمت، فلو كان المستند هو الإجماع لشاركه الجماعة فلا وجه للاختصاص الموجود في كلماتهم حتى صار مثلا و مثالا للاستثناء من كلياته عدم حجة المرسل و هذا واضح لمن رجع الى كلماتهم.

و اما ثانيا: [فالمشهور حملهم] «٢» الصحة في قاعدة الإجماع على مصطلح القدماء، و زعموا ان لها أسبابا عندهم غير وثاقه الراوي أيضا، فالحكم بصحة خبر أحدهم لا يلزم وثاقه شيخه، و روايته عنه لا تدل على وثاقته مع ان صريح العدة «٣» و الذكري «٤» و كشف الرموز «٥» و نهاية العلامة «٦» و شرح العميدى «٧»،

(١) حواشي السيد صدر الدين على رجال أبي علي: غير موجود عندنا.

(٢) في الأصل: فلا المشهور حملوا، و ما أثبتناه هو الأنسب للمعنى.

(٣) عدة الأصول ١: ٣٨٧.

(٤) ذكرى الشيعة: ١٤.

(٥) كشف الرموز ١: ٣٤٤.

(٦) نهاية الوصول الى علم الأصول: ٢١٨.

(٧) شرح العميدى: غير موجود لدينا، و العميدى: هو السيد عميد الدين عبد المطلب بن محمد ابن على الأعرج الحسينى الحلوى، ابن أخت العلامة الحلوى، صاحب منية الطالب فى شرح تهذيب طريق الوصول إلى الأصول للعلامة، و هو من مشايخ الشهيد الأول ولد سنة ٦٨١ هـ و توفي رحمه الله سنة ٧٥٤ هـ، كما فى هدية الأحياء: ٢٠٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٣٣

التعليل بروايته عن الثقة و تحرزه عن المجروح فكيف يصير المستند الإجماع المذكور.

و قال الأستاذ الأكبر فى حاشية المدارك: ان المشهور على ان مراسيله كالمسانيد الصحيحة «١».

و اما ثالثا: فلان الشهيد الثانى ممن أخذ بالإجماع المعروف و مع ذلك توقّف فى الإجماع المذكور «٢».

و امّا رابعا: فقولته: و لعلّ الأصحاب. إلى آخره، من الغرابة بمكان، و يأتى ان شاء الله تعالى فى ذكر القاعدة ان هذا الاحتمال فى حدود الامتناع مع ان أغلب الجماعة من أرباب الأصول، و عليها تعرض سائر الكتب، و بها تعرف اخبارها و تنكر، و لا طرف للأصول تقابل معه و تعرض عليه، و الذى اعتقده بعد التأمل فى عبارة العدة أن القضية بالعكس، و أن مستند الإجماع كون الجماعة لا يروون و لا يرسلون إلا عن ثقة، و سنوضح ذلك ان شاء الله تعالى فى محله.

الثانى: ما يظهر من النجاشى فى ترجمته قال: و كان حبس فى أيام الرشيد فليل: ليلى القضاء و قيل: انه ولى بعد ذلك، و قيل: بل ليدلّ على مواضع الشيعة و أصحاب موسى بن جعفر (عليهما السلام)، و روى أنه ضرب أسواط بلغت منه فكاد ان يقتر لعظيم الألم، فسمع محمّد بن يونس بن عبد الرحمن و هو يقول: اتق الله [يا محمد بن أبى عمير] فصر ففرج الله عنه.

و روى أنه حبسه المأمون حتى ولّاه قضاء بعض البلاد، و قيل: أن أخته دفنت كتبه فى حال استتارها و كونه فى الحبس اربع سنين فهلكت الكتب،

(١) حاشية المدارك، مخطوط.

(٢) الدراية للشهيد الثانى: ٤٩.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٣٤

و قيل: بل تركتها فى غرفة فسال عليها المطر فهلكت، فحدّث من حفظه، و ممّا كان سلف له فى أيدي الناس، فلهذا [أصحابنا] يسكنون الى مراسيله، انتهى «١».

و ظاهره أن مستند العمل عدم تمكّنه من ذكر شيوخ رواياته لتلف الكتب، و فى كلامه اشكال من جهتين أشار إليهما المحقق المذكور «٢»:

الاولى: قال: إن قيل: كيف صحّ كون السكون الى مراسيله معلولا للاملاء من الحظ و ممّا فى أيدي الناس؟ قلت: عدم السكون الى المراسيل، إما لأنها مظنة عدم الضبط، أو أقرب الى التهمة، كما أنّ ذكر المروى عنه أبعد عنها، أو لكون الغالب فى ترك ذكر المروى عنه كونه غير معروف فلا يكون لذكره فائدة و هذه الموانع منتفية بالنسبة إلى مراسيل ابن أبى عمير إذ ليست هى الباعثة على الإرسال، بل أمر آخر.

و فيه: أنّ مجرد ارتفاع المانع لا يكون سببا للقبول.

و جوابه: انه ليس المراد من السكون القبول، بل مجرد عدم النفور منها و ترك المبالاة بها، و لا ينافى ذلك ما سيجىء عن الذكرى

من نقل الإجماع على القبول لا السكون، لأن المراد ههنا بيان إمكان القبول ببيان عدم المانع منه، واما وقوعه فلعلنه اخرى ككونه لا يروى إلا عن ثقة، انتهى.

وهو كلام حسن غير أن كون المراد من السكوني ما ذكره بعيد، فإن الظاهر أن المراد منه ما ذكره في بعض التراجم من قولهم: مسكون الى روايته، و في النجاشي في ترجمة محمد بن بكران: عين مسكون الى روايته «٣»، و صرح

(١) رجال النجاشي ٣٢٦ / ٨٨٧، و ما بين المعقوفات منه.

(٢) اي المحقق السيد صدر الدين في حواشيه على رجال أبي علي و قد تقدم قبل قليل.

(٣) رجال النجاشي ٣٩٤ / ١٠٥٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٣٥

الشهيد في شرح درايته أن المسكون الى روايته قريب من صالح الحديث «١».

وهو و ان كان أعم من الصحيح و الحسن و الموثق كما في الشرح الا أنه إذا نسب إلى الأصحاب فالقدر المشترك المتيقن هو الأول، فيدل على وثاقته وثاقه من يروى عنه الى الامام (عليه السلام).

الثانية: في قوله: و مما كان سلف له. إلى آخره، قال: فقد يقال: لا ينبغي ان يكون ذلك عذرا في الإرسال لأنه كما عرف الحديث في أيديهم يعرف صاحبه أيضا.

و الجواب من وجهين:

الأول: ان أحاديثهم (عليهم السلام) عليها مسحة نور فكيف تجهل، و أيضا فالعادة تقضى في متن الحديث بالذكر عند التذكر خصوصا من العالم العامل الذي يكثر الإفادة بخلاف السند.

و الثاني: أن يكون ما في أيدي الناس أخذوه منه على سبيل الفتوى فلم يضبطوا سنده.

الثالث: قال الشيخ في الفهرست: و أدرك من الأئمة (عليهم السلام) ثلاثة: أبا إبراهيم موسى بن جعفر (عليهما السلام) و لم يرو عنه و روى عن أبي الحسن الرضا و الجواد (عليهما السلام)، انتهى «٢».

و صريحه انه لم يدرك أبا عبد الله (عليه السلام) فضلا عن الرواية عنه، و انه أدرك الكاظم (عليه السلام) و لم يرو عنه و كلاهما محل نظر.

اما الأول: ففي الكافي في باب صلاة الجمعة: محمد بن يحيى، عن أحمد ابن محمد، عن محمد بن خالد، عن القاسم بن عروة، عن محمد بن أبي عمير

(١) الدراية للشهيد الثاني: ٧٨.

(٢) فهرست الشيخ ١٤٢ / ٦٠٧.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٣٦

قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام). الحديث «١».

و في باب صلاة النوافل: محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد، عن محمد ابن سنان، عن ابن مسكان، عن محمد بن أبي عمير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) «٢»، و استبعاد كون ابن مسكان هو عبد الله يرفع بجواز حمله على محمد.

و في التهذيب في باب جواز الكلام في الأذان و الإقامة: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن حسين بن عثمان، عن ابن مسكان، عن ابن أبي عمير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) «٣». الحديث.

و فيه في باب الزيارات في فقه الحجّ: صفوان، عن حماد بن عثمان، عن محمد بن أبي عمير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) «٤». الحديث.

و فيه في باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس: منها (أى الزيارات) بإسناده عن احمد بن محمد، عن العباس بن معروف، عن صفوان، عن صالح النيلي، عن محمد بن أبي عمير قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) «٥». الحديث.

و رواه في باب تطهير الثياب: عن الشيخ المفيد، عن احمد بن محمد، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن احمد بن محمد، عن صالح، عن السكوني، عن ابن أبي عمير «٦».

(١) الكافي ٣: ٤٢٠ / ٤.

(٢) الكافي ٣: ٤٤٣ / ٤.

(٣) تهذيب الأحكام ٢: ١٨٩ / ٥٥.

(٤) تهذيب الأحكام ٥: ١٦٨٧ / ٤٧٧.

(٥) تهذيب الأحكام ٢: ١٥٣٨ / ٣٧٠.

(٦) تهذيب الأحكام ١: ٨٠٦ / ٢٧٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٣٧

كذا في نسختي و [في] بعض النسخ: عن صالح السكوني. الى آخره.

و فيه في باب المسنون من الصلاة: الحسين بن سعيد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن ابن أبي عمير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن أفضل ما جرت [به] السنة من الصلاة؟ قال: تمام الخمسين «١».

و في الكشي: حدثني أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الوراق، قال: حدثني علي بن محمد بن يزيد القمي، قال: حدثني بنان بن محمد بن عيسى [عن ابن أبي عمير] «٢» عن هشام بن سالم، عن محمد بن أبي عمير «٣» قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام)، فقال: كيف تركت زرارته؟ قال: تركته لا يصلّي العصر حتى تغيب الشمس، قال: فأنت رسولي إليه. إلى آخره «٤».

الى غير ذلك ممّا يجده المتتبع و اختلفت انظار نقده الفن.

(١) تهذيب الأحكام ٢: ٥ / ٦.

(٢) ما أثبتناه من المصدر، و هو الصواب لان محمد بن عيسى لا يروى عن هشام بن سالم مباشرة، و واسطته اليه منصور بن حازم و يونس بن عبد الرحمن و محمد بن أبي عمير كما في جامع الرواة ٢: ٣١٥ - ٣١٦ / ٢٢٤٣، فراجع.

(٣) هكذا ورد في الأصل و المصدر، و الصحيح: محمد بن أبي عمير، و هو - في رجال الشيخ ٣٠٦ / ٤٢٣ - من أصحاب أبي عبد الله الصادق عليه السلام، و يؤيده ما في طبعه الجامعة لرجال الكشي: ١٤٣ و معجم رجال الحديث للسيد الخوي ٧: ٢٢١، زيادة على وقوع محمد بن أبي عمير في طريق الصدوق الى هشام بن سالم كما في مشيخة الفقيه ٤: ٨ و روايته عن هشام بن سالم في التهذيب ٧: ١٠٦٥ / ٢٤٥، و في الكشي كثيرا - و سيأتي -.

أقول: إذا لم يكن كذلك، فكيف جاز لمحمد بن أبي عمير ان يقول: تركته (أى زرارته) كما في الخبر، و زرارته مات سنة مائة و خمسين، و محمد بن أبي عمير مات سنة سبع عشرة و مائتين كما في رجال النجاشي ١٧٥ / ٤٦٣ و ٨٨٧ / ٣٢٧، و هذا لا يتم الا ان يكون محمد بن أبي عمير من المعمرين - كما احتمله المصنف فيما تقدم - و لم ينص احد عليه، فلاحظ.

(٤) رجال الكشي ١: ٣٥٥ / ٢٢٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٣٨

فمنهم من أخذ بظاهر هذه الأسانيد و تلقاه بالقبول، فقال الفاضل الخبير الأردبيلي في جامع الرواة: أقول: على ما رأيناه روايته عن أبي عبد الله (عليه السلام) كثيرا، ظهر أنه أدرك من الأئمة (عليهم السلام) أربعة، فإن قيل: بعيد أن يروى عن أبي عبد الله (عليه السلام) بلا واسطة لبعده زمانهما، قلنا:

مضيه (عليه السلام) على ما في الكافي سنة ثمان و أربعين و مائة، و موته رحمه الله على ما في النجاشي و الخلاصة سنة سبع عشر و مائتين، فالفاصلة بين الموتين تسعة و ستون و إذا كان عمره ثمانون سنة أو أزيد أو أقل بقليل يمكن ان يروى عنه (عليه السلام). و يؤيد ما نقلنا نقل الشيخ رحمه الله تعالى ان محمّد بن أبي عمر من رجال الصادق (عليه السلام)، و هو و ان كان ابن أبي عمر مكبرا، لكن بينا في ترجمته قرائن أنه اشتباه و الصواب مصغرا «١».

و يؤيده أيضا كون محمّد بن نعيم الصحاف وصيه، لأنه روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) على ما في ترجمه أخيه الحسين بن نعيم نقلا عن الخلاصة «٢» و النجاشي «٣» فإذا روى وصيه عن أبي عبد الله (عليه السلام) و بقي الى بعد وفاته فروايته عنه (عليه السلام) كانت بطريق أولى، انتهى «٤».

و هو كلام حسن لما أن ظاهر خبر الكشي «٥» يقتضى أن يكون ابن أبي عمير في عهده (عليه السلام) رجلا- قابلا- لرسالته الى مثل زرارة، و معه يعدّ من

(١) الاشتباه المشار اليه يخص محمد بن أبي عمر، و في بعض النسخ (عمرة) بياع السابري البزاز، لا- محمد بن أبي عمر الطبيب الكوفي، و كلاهما من أصحاب الصادق عليه السلام كما في رجال الشيخ ٣٠٦ / ٤١١ و ٣٠٦ / ٤٢٣، فلاحظ.

(٢) رجال العلامة ١٧ / ٥١.

(٣) رجال النجاشي ١٢٠ / ٥٣.

(٤) جامع الرواة ٢: ٥٦ / ٤٢٧ و لمزيد الفائدة انظر معجم رجال الحديث ١٤: ٢٨٦.

(٥) رجال الكشي ١: ٣٥٥ / ٢٢٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٣٩

المعمرين الذين بناؤهم على الإشارة إليه في ترجمه أمثاله من العاظم.

و منهم من أخذ بظاهر كلام الجماعة من أنه لم يدركه (عليه السلام)، و بنى على تأويل ما عثر عليه من الاخبار المذكورة.

قال العالم الفاضل الكاظمي في تكملة الرجال: لم يذكر أحد من الرجالين أن محمّد بن أبي عمير من أصحاب الصادق (عليه السلام)، بل ظاهرهم انه لم يدركه، و لذا عدّه الشيخ الكشي في الطبقة الثالثة من أصحاب الإجماع.

إذا عرفت ذلك فاعلم ان الشيخ الكليني روى في الكافي في باب أوقات صلاة الجمعة و العصر «١» - و ساق الحديث الأوّل ثم قال:-

و التفصي «٢» اما بالإرسال و هو واضح، أو بالقلب بأن يكون محمّد هذا مقدّما و القاسم مؤخرا، و الأصل هكذا: محمّد بن أبي عمير

عن القاسم بن عروة قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، و يحقق هذا ما ذكرناه في ترجمه القاسم- هذا «٣» - انه يروى عنه محمّد

بن أبي عمير و أنه من أصحاب الصادق (عليه السلام)، الّا أنه يبقى الاشكال من حيث أنهم ذكروا ان محمّد بن خالد روى عن القاسم

بن عروة و لم يذكروا أنه روى عن ابن أبي عمير و ان كانا متعاصرين.

و جوابه: أنه و ان كانا متعاصرين فإنه ليس كلّ متعاصرين يلزم رواية كلّ منهما عن الآخر، فإن المدار على تحقق طرق التحمّل.

و يمكن دفعه بأنه إذا ورد في الأسانيد رواية رواها عن آخر و جاز اجتماع كلّ منهما في عصر واحد انتفى الإرسال عملا بظاهر الحال

من الاسناد مع عدم المعارض، و الأصل عدم السهو و الغلط و النسيان و التوهم و الاشتباه، و لانه لو

(١) الكافي ٣: ٤٢٠/٤.

(٢) التفصي: يريد به إيتاء الخبر على حقيقته، انظر لسان العرب: فمصص.

(٣) ترجم له في التكملة ٢: ٢٦٩.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٤٠

فتح هذا الباب لا نخرم به ألف باب، و أنّما يعدل عن هذا القانون إذا عارضه ما هو أقوى منه، و يحتمل تبديل ابن بكير بمحمد بن أبي عمير بقريته أنه قال في آخر الحديث: قال القاسم: و كان ابن بكير يصلّي الركعتين و هو شاك، الحديث، فتأمل، و رأيت في الاستبصار سندا آخر لم يحضرني إلا أنّ فيه روايته عن أبي عبد الله (عليه السلام) فيكون مرسلًا، انتهى «١».

و في كلامه مواقع للنظر خصوصًا قوله: و لم يذكروا انه روى عن ابن أبي عمير، ففي الفقيه في باب سجدة الشكر: روى احمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن حريز، عن مرازم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سجدة الشكر واجبة على كلّ مسلم، الخبر «٢».

و تقدّم في (رنز) «٣» في طريق أصحاب الصادق (عليه السلام) الى الفضيل بن يسار روايته عنه كتاب الفضيل، و كذا في (قعو) «٤» في طريقه الى عبد الله بن أبي يعفور، و كذا في (لج) «٥» في طريقه الى إسماعيل بن رباح، و يأتي أيضا في طريقه الى أبي بصير «٦» و طريقه الى أبي عبد الله الفراء «٧».

و بعدد الأحاديث الموجودة في الكتب الخمسة يوجد رواية البرقي عنه، و يمكن ان تزيد على ألف، فكيف ينسب إليهم عدم الذكر؟! ثم ان احتمال الإرسال بعيد غايته، و اما احتمال القلب فغير بعيد، فإن حماد بن عثمان و ابن مسكان الظاهر في عبد الله و هشام بن سالم من الذين يروى

(١) تكملة الرجال ٢: ٣٠٩ (بتصرف).

(٢) الفقيه ١: ٢٢٠/٩٧٨.

(٣) تقدم برقم: ٢٥٧.

(٤) تقدم برقم: ١٧٦.

(٥) تقدم برقم: ٣٣.

(٦) سيأتي في هذه الفائدة برقم: ٣٥٧.

(٧) سيأتي في هذه الفائدة برقم: ٣٧١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٤١

عنهم ابن أبي عمير كثيرا، بل الخبر الذي ذكره الشيخ في الزيادات في فقه الحج «١» ذكره سابقا في أوائل الحج هكذا:

و عنه- يعني محمد بن يعقوب- عن عدّة من أصحابنا، عن احمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن حماد بن عثمان، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) «٢». إلى آخره، كذا في نسختي و هي صحيحة جدًا.

و بعض الأصحاب نقله هكذا: عن صفوان، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد. إلى آخره، و قال المحقق الشيخ حسن في المنتقى- بعد ذكر الخبر بالسند الأول:- لا وجه لذكر ابن أبي عمير، فقد مضى إيراد الحديث بطريق الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن حماد بن عثمان «٣».

و بالجمله، الذى يختلج بالبال هو القلب أو الزيادة فى هذه الأسانيد، خصوصا فى خبر الكشى الدال على كونه فى عهد الصادق (عليه السلام) من الرجال «٤» و لكن نسبة الاشتباه إلى الأعظم فى جميع هذه الموارد جرأة عظيمة. و من هنا قال خزيت صناعة الأسانيد، العالم التحرير، الشيخ حسن الدمستاني فى كتابه الشريف الموسوم بانتخاب الجيد من تنبيهات السيد «٥» بعد ذكر سند التهذيب فى باب تطهير الثياب:

أقول: أنكر بعض الأعلام رواية ابن أبى عمير عن الصادق (عليه السلام) و لا وجه، إذ لا مانع من جهة الطبقة، لأن ما بين وفاتيهما على ما فى

(١) تهذيب الأحكام ٥: ٤٧٨ / ١٦٨٩.

(٢) تهذيب الأحكام ٥: ٤٥ / ١٣٥.

(٣) منتقى الجمان ٣: ٢٨٥ - ٢٨٦.

(٤) رجال الكشى ١: ٣٥٢ / ٢٢٢.

(٥) يعنى المحدث الجليل هاشم التوبلى رحمه الله «منه قدس سره».

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٤٢

الكاظمى «١» و النجاشى «٢» تسع و ستون سنة، مع أن شواهد صححتها فى الإسناد بيّنة، ثم ذكر بعض الموارد المتقدمة و قال: فإن قيل: ابن أبى عمير عن حمّاد، كما فى باب الأحداث، و عن ابن مسكان كما فى زيادات اللباس و المكان، و عن القاسم بن عروة كما فى أول كتاب النكاح، فلو حمل ابن أبى عمير فى هذه الشواهد على الرجل المشهور لزم أن يكون راويا عمّن روى عنه، و هو فى غاية الدور.

قلنا: و هو كذلك، و لا محذور، لأن التعارض فى الرواية- و ان ندر- فهو ثابت كما حَقَّق فى الدراية، لا سيّما فى حقّ ابن أبى عمير حيث هلكت كتبه أيام حبسه بَدَفَن أو مطر كما فى النجاشى «٣»، فاحتاج الى أن يروى عمّن روى عنه، و بالجمله فروايتة عن الصادق (عليه السلام) صحيحة ألا أنّها نادرة بالنسبة إلى روايته عن الرضا (عليه السلام)، و لعلّ السبب فى ترك التعرض لها فى النجاشى و الكشى، و قد أثبتتها ابن داود نقلا عن رجال الشيخ فقال فى كتابه:

محمّد بن أبى عمير البرّاز يباع السابرى من أصحاب الرضا و الصادق (عليهما السلام) من رجال الشيخ «٤»، و الذى وجدناه فى أصحاب الصادق (عليه السلام) كما فى أصحاب الهادى (عليه السلام) بزيادة: عنه الحسن بن محمّد بن سماعة، و نقصان الياء من عمير، و لا ريب انه تصحيف لان ابن أبى عمير من أوصافه يباع السابرى.

ففى كتاب الفرائض من الكافى: محمّد بن نعيم الصحاف قال: مات محمّد بن أبى عمير يباع السابرى و أوصى إلى «٥»، و من ثم صحح صاحب كتاب

(١) تكملة الرجال ٢: ٣٠٩.

(٢) رجال النجاشى ٣٢٧ / ٨٨٧.

(٣) رجال النجاشى ٣٢٦ / ٨٨٧.

(٤) رجال ابن داود: ١٥٩ و لم يذكره الشيخ فى رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام و لعله كذلك فى بعض النسخ.

(٥) الكافى ٧: ١٢٦ / ١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٤٣

الرجال توثيق محمد بن نعيم الصحاف بكونه وصيًا لابن أبي عمير، و الحسن بن محمد بن سماعة، عن ابن أبي عمير، كما في باب أن صاحب المال أحق بماله في الوصية من الكافي «١».

و في أول باب من كتاب الطلاق من الكافي: الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد بن عيسى «٢» - هو ابن أبي عمير - و رواية الحسن عنه بهذا العنوان كثيرة، انتهى «٣».

لقد أجاد فيما أفاد، و مع ذلك كله ففي النفس شيء، فأننا لم نقف على روايته عن الكاظم (عليه السلام) إلا قليلا مع أنه عد من أصحابه، و كانت مدة إمامته خمسا و ثلاثين سنة فتأمل، و الله العالم.

و أما الثاني و هو دركه الكاظم (عليه السلام) و عدم روايته عنه، فيعارضه قول النجاشي: لقي أبا الحسن موسى (عليه السلام) و سمع منه أحاديث كثيرة كناه في بعضها [فقال]: يا أبا أحمد «٤».

و دفع بعض المحققين التعارض بأنه يجوز أن يكون الشيخ نفى الرواية، أى النقل المغير، و النجاشي اثبت مجرد السماع، و لا يجب ان يكون ناقل السماع نفس ابن أبي عمير ليناقض قول الشيخ في نفى الرواية، بل يجوز ان يكون ناقل السماع غير ابن أبي عمير، انتهى «٥».

قلت: و لا بد من فرض وجود الناقل في مجلس السماع و إلا فلا بد من استناده اليه فيعود المحذور.

(١) الكافي ٧: ٧ / ٨.

(٢) الكافي ٦: ٥٦ / ٤.

(٣) انتخاب الجيد للشيخ حسن الدمستاني: غير موجود عندنا.

(٤) رجال النجاشي ٨٨٧ / ٣٢٦، و ما بين معقوفتين منه.

(٥) هذا من كلام بعض المحققين - كما صرح به المصنف - و لم نقف على صاحبه.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٤٤

و قال التقى المجلسي عند قول الفهرست: و لم يرو عنه، اي كثيرا «١».

و في التكملة بعد ذكر التناقض: و ما عساه ان يقال أن السماع منه غير الرواية عنه، و أحدهما لا يستلزم الآخر، تعسف ظاهر، مع انه ينافيه قوله:

كناه في بعضها، فإنه ظاهر في ان ما سمعه منه (عليه السلام) رواه، و لأنه إذا لم يروه فمن اين علم سماعه، فتأمل.

و كيف كان فالحق أنه روى عنه بدليل الوجدان في عدة أحاديث.

قال الشيخ الحر: و ذكر العلامة رحمه الله «٢» أنه لقي الكاظم (عليه السلام) و سمع منه احاديث «٣».

و هو الأصح، و بعض تلك الأحاديث موجود في كتاب كمال الدين و تمام النعمة «٤»، انتهى «٥».

فالأولى ما في شرح التقى، و لقلته - حتى أنا لم نعثر في الكتب الأربعة [على] روايته عنه (عليه السلام) - حكم الشيخ بالعدم، و لعله لم

يعثر على تلك الأحاديث المعدودة التي منها ما في كتاب كمال الدين، قال: حدثنا عبد الواحد بن محمد بن عبدوس العطار - رضى

الله عنه - قال: حدثنا علي بن محمد بن قتيبة النيشابوري، عن حمدان بن سليمان، عن محمد بن الحسين بن زيد، عن أبي أحمد محمد

بن زياد الأزدي قال: سمعت أبا الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام) يقول لَمَّا ولد الرضا (عليه السلام): ان ابني هذا ولد مختونا

طاهرا مطهرا و ليس من الأئمة (عليهم السلام) احد يولد [إلا] مختونا

(٢) رجال العلامة: ١٧/١٤٠.

(٣) الوسائل ٢٠: ٩٥٩/٣١٠.

(٤) كمال الدين: ١٥/٤٣٣.

(٥) تكملة الرجال ٢/٣١٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٤٥

طاهرا مطهرا و لكن سنمر موسى [عليه] لإصابة السنة و اتباع الحنيفة «١».

و في كتاب التوحيد: حدثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضى الله عنه قال: حدثنا على بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير قال: سمعت موسى بن جعفر (عليهما السلام) يقول: لا- يخلد الله في النار إلّا أهل الكفر و الجحود و أهل الضلال و الشرك «٢». الخبر، و فيه مواضع كناه فيه «٣» فقال: يا أبا أحمد.

و فيه: عن الشريف أبي على محمد بن احمد [بن محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن على بن الحسين بن على بن أبي طالب (عليهم السلام)]، عن على بن محمد بن قتيبة [النيسابوري]، عن الفضل بن شاذان، [عن محمد بن أبي عمير]، قال: سألت أبا الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام) عن معنى قول رسول الله (صلى الله عليه و آله): الشقى من شقى فى بطن امه و السعيد من سعد فى بطن امه. الخبر «٤».

و عن أبيه و عبد الواحد بن محمد بن عبدوس [العطار رحمهما الله]، عن على بن محمد بن قتيبة، عن الفضل بن شاذان، عن محمد بن أبي عمير، قال: دخلت على سيدى موسى بن جعفر (عليهما السلام)، فقلت: يا ابن رسول الله، علمنى التوحيد، فقال: يا با احمد، لا تتجاوز [فى التوحيد] ما ذكره الله تعالى ذكره فى كتابه، الخبر «٥».

(١) كمال الدين: ١٥/٤٣٣، و ما أثبتناه بين معقوفتين من المصدر.

(٢) التوحيد: ٦/٤٠٧.

(٣) الضمير فى (فيه) يعود الى الخبر المذكور آنفا.

(٤) التوحيد: ٣/٣٥٦، و ما بين المعقوفات منه.

(٥) التوحيد: ٣٢/٧٦.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٤٦

الرابع: و حيث ذكرنا ما عثر عليه من مشايخه فى صدر الترجمة فلنذكر العصابة الذين رواوا عنه، فمن أصحاب الإجماع: جميل بن دراج على ما صرح به فى جامع الشرائع «١»، و الحسن بن محبوب «٢»، و الحسن بن على بن فضال «٣»، و حماد بن عثمان «٤»، و ابن مسكان «٥» كما عرفت، و احمد بن محمد بن أبى نصر «٦»، و يونس بن عبد الرحمن «٧»، و صفوان بن يحيى «٨»، و فضالة «٩»، و عبد الله بن المغيرة «١٠».

و من أضرابهم و من تابعهم عبد الله بن عامر «١١»، و عبد الله أو عبيد الله بن أحمد بن نهيك «١٢»، و احمد بن محمد بن عيسى «١٣»، و إبراهيم بن هاشم «١٤»، و محمد بن الحسين «١٥» و أيوب بن نوح «١٦»، و محمد بن عيسى بن عبد الله

(١) جامع الشرائع للقزوينى: غير موجود عندنا.

(٢) تهذيب الأحكام ٨: ٣٥٦/١٠٦.

(٣) تهذيب الأحكام ٧: ١٢٣١/٢٩٣.

- (٤) تهذيب الأحكام ٥: ١٦٨٧ / ٤٧٧.
- (٥) تهذيب الأحكام ٢: ٥ / ٦.
- (٦) الاستبصار ٤: ٥١١ / ١٣٦.
- (٧) الكافي ٣: ٥٥٠ / ٤ وفيه: يونس من غير تقييد و الظاهر هو.
- (٨) الفقيه ٤: ٧٤١ / ٢٣٢.
- (٩) تهذيب الأحكام ٥: ١٤٦٨ / ٤٢٣.
- (١٠) أصول الكافي ١: ٦ / ٨٢.
- (١١) رجال النجاشي ٨٨٧ / ٣٢٧.
- (١٢) فهرست الشيخ ١٤٣ / ٦٠٧.
- (١٣) فهرست الشيخ ١٤٢ / ٦٠٧.
- (١٤) فهرست الشيخ ١٤٢ / ٦٠٧.
- (١٥) فهرست الشيخ ١٤٢ / ٦٠٧.
- (١٦) فهرست الشيخ ١٤٢ / ٦٠٧.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٤٧

الأشعري «١»، و العباس بن معروف «٢»، و علي بن مهزيار «٣»، و الحسين بن سعيد «٤»، و يعقوب بن يزيد «٥»، و محمد بن خالد البرقي «٦»، و الحسن بن ظريف «٧»، و محمد بن عبد الجبار «٨»، و علي بن السندي «٩»، و عبد الله بن محمد ابن عيسى «١٠»، و أبو طالب عبد الله بن الصلت «١١»، و أبو الحسين النخعي «١٢»، و علي بن الحسن الطاطري «١٣»، و محمد بن إسماعيل السماك «١٤»، و علي بن أسباط «١٥»، و موسى بن الحسين «١٦»، و الحسن بن علي «١٧»، و محمد بن الحسين بن أبي الخطاب «١٨»، و هارون بن مسلم «١٩»، و محمد بن عبد الله بن زرارة «٢٠»،

- (١) تهذيب الأحكام ٧: ١١٩٤ / ٢٨٢.
- (٢) تهذيب الأحكام ٥: ٩٩٢ / ٢٩٢.
- (٣) تهذيب الأحكام ٤: ٤٣٣ / ١٥٦.
- (٤) تهذيب الأحكام ٧: ١٠٠ / ٢٤.
- (٥) فهرست الشيخ ١٤٢ / ٦٠٧.
- (٦) تهذيب الأحكام ١: ٨٢٢ / ٢٨٠.
- (٧) تهذيب الأحكام ٤: ١١٣٤ / ٣٨٤.
- (٨) الفقيه ٤: ٥٧، من المشيخة، في طريقه الى محمد بن أبي عمير.
- (٩) تهذيب الأحكام ٣: ٨٧٥ / ٢٩٠.
- (١٠) الاستبصار ٣: ١٢٢٤ / ٣٤٣.
- (١١) الاستبصار ١: ٧٠٦ / ٢٠١.
- (١٢) تهذيب الأحكام ٥: ٤٩٢ / ١٥٠.
- (١٣) فهرست الشيخ ١٩٢ / ٨٧٢، في ترجمة أبي الصباح.

(١٤) الظاهر انه محمد بن إسماعيل بن سماك، روى عن ابن أبي عمير في الفقيه ١:

١٥٦٠ / ٣٥٦.

(١٥) تهذيب الأحكام ٩: ٢٧٦ / ٩٩٨.

(١٦) الاستبصار ٢: ١٨٤ / ٦١٥.

(١٧) تهذيب الأحكام ٥: ٣٠٨ / ١٠٥٢.

(١٨) تهذيب الأحكام ١: ٤١٤ / ١٣٠٤.

(١٩) تهذيب الأحكام ٤: ٢٢٢ / ٦٤٩.

(٢٠) الاستبصار ٢: ١٥ / ٤٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٤٨

و موسى بن القاسم «١»، و العباس بن موسى «٢»، و نوح بن شعيب «٣»، و بكر ابن صالح «٤»، و عبد الرحمن بن أبي نجران «٥»، و الفضل بن شاذان «٦»، و معاوية بن حكيم «٧»، و علي بن إسماعيل الميثمي «٨»، و احمد بن الفضل الخزاعي «٩»، و محمد بن عيسى بن عبيد «١٠»، و محمد بن بشير «١١»، و موسى بن عمران «١٢»، و احمد بن الحسن بن علي بن فضال «١٣»، و موسى بن عمر «١٤»، و سندی بن الربيع «١٥»، و أبو أيوب المدني «١٦»، و محمد بن علي ابن محبوب «١٧»، و صالح النيلي «١٨»، و القاسم بن عروة «١٩»، و علي بن

(١) تهذيب الأحكام ٥: ٨٢ / ٢٧٥.

(٢) تهذيب الأحكام ٥: ٣٥٩ / ١٢٤٩.

(٣) تهذيب الأحكام ٦: ١٢٥ / ٢١٨.

(٤) تهذيب الأحكام ٦: ٢٩١ / ٨٠٦.

(٥) تهذيب الأحكام ٥: ٢٩١ / ٩٨٩.

(٦) التوحيد: ٧٦ / ٣٢.

(٧) تهذيب الأحكام ٥: ١٤٩ / ٤٩٠.

(٨) تهذيب الأحكام ٨: ١٣١ / ٥٣٥.

(٩) رجال الكشي ٤٤٩ / ٨٤٦.

(١٠) فهرست الشيخ ١٤٢ / ٦٠٧.

(١١) الاستبصار ١: ٧١ / ٢١٧.

(١٢) تهذيب الأحكام ١: ٢٥٩ / ٧٥٢.

(١٣) تهذيب الأحكام ٧: ٣٢١ / ١٣٢٥.

(١٤) تهذيب الأحكام ٢: ٣٦٣ / ١٥٠٦.

(١٥) تهذيب الأحكام ٩: ٢٠٩ / ٨٢٧.

(١٦) أصول الكافي ١: ٤٢ / ٨.

(١٧) تهذيب الأحكام ٢: ٣١١ / ١٢٦٤.

(١٨) الاستبصار ١: ٣٩٣ / ١٥٠٠.

(١٩) الكافي ٣: ٤/٤٢٠ وقد علق المجلسي في مرآت العقول ١٥: ٣٥٣ على هذا الإسناد قائلا:

وقال الفاضل الأسترآبادي: (عن محمد بن أبي عمير) كأنه سهو من قلم النساخ، والأصل:

عن القاسم بن عروة، عن ابن بكير.

و تقدم في صحيفة: ١٣٩ رأى الكاظمي في التكملة من ان سند الحديث مقلوبا، والأصل فيه: محمّد بن أبي عمير، عن القاسم بن عروة، كما احتمل - هناك - ما قد عرفت، فراجع.

أقول: ورد في التهذيب ٧: ١٠٦٣/٢٤٤: (عن ابن أبي عمير، قال: أخبرني قاسم بن عروة، عن أبي العباس البقباق.) وفيه ما يؤيد رأى الكاظمي، والله العالم بالحقائق.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٤٩

سليمان «١»، و عمرو بن عثمان «٢»، و موسى بن إسماعيل «٣»، و علي بن حديد «٤»، و إبراهيم بن مهزيار «٥»، و محمّد بن عبد الحميد «٦»، و احمد بن أبي عبد الله «٧»، و سهل بن زياد «٨»، و علي بن أبي حمزة البطائني «٩»، و عبد العظيم بن عبد الله الحسنی «١٠»، و يحيى بن زكريا بن شيبان «١١»، و إسماعيل بن مهران «١٢»، و احمد بن هلال «١٣»، و أبو سمينه «١٤»، و علي بن احمد بن أشيم «١٥»، و هشام

(١) الكافي ٦: ٣/٣١٢.

(٢) لم نظفر به.

(٣) الكافي ٦: ٢/٣٧٢.

(٤) تهذيب الأحكام ١٠: ١٧٧/٦٩٤.

(٥) تهذيب الأحكام ١: ١٤٧٩/٤٥٤.

(٦) تهذيب الأحكام ١: ١٥٣٣/٤٦٧.

(٧) فهرست الشيخ ٩٧/٤٢٠، في طريقه الى علي بن عطية.

(٨) تهذيب الأحكام ٩: ٣٠٦/٧٢.

(٩) لم نظفر بروايته عن ابن أبي عمير، و وجدنا العكس، كما في الفقيه ٤: ١١٨/٤١٠، فلاحظ.

(١٠) أصول الكافي ١: ١/١٦٩.

(١١) فهرست الشيخ ٦٦/٢٧١، في ترجمة خلاد السندی.

(١٢) تهذيب الأحكام ٩: ٣٦٧/٨٧.

(١٣) تهذيب الأحكام ٢: ١٤٧٨/٣٥٧.

(١٤) تهذيب الأحكام ٩: ١١٢٦/٣١٣.

(١٥) الكافي ٥: ٢/١١٩.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٥٠

ابن سالم «١»، كما مرّ «٢»، و صالح السكوني كما تقدم عن التهذيب «٣»، و لعله النيلى «٤» المتقدم، و الحسن بن سعيد «٥».

وقال صاحب المعالم في المنتقى: اتفق في التهذيب حماد بن عثمان عن محمّد بن أبي عمير و هو سهو، لأنّ ابن أبي عمير يروى عن حمّاد لا العكس «٦» و اتفق رواية فضالة عن ابن أبي عمير عن رفاعه و هو أيضا سهو، فان كلّا منهما يروى عن رفاعه، و لا يعرف لأحدهما رواية عن الآخر «٧».

وقال أيضا في سند فيه صفوان عن ابن أبي عمير في حج التهذيب: لا- ريب ان فيه غلطا، و الصواب امّا عطف ابن أبي عمير عن صفوان أو وجه آخر غير رواية أحدهما عن الآخر، لأنها غير معروفة «٨».

وقال في سند آخر مثله: رواية صفوان عن ابن أبي عمير سهو، و الصواب عطفه عليه لانه المعهود حتى في خصوص هذا السند، انتهى «٩».

و على هذا البناء الذي أسسه يأتي الإشكال في رواية هشام بن سالم عنه، كما في الكشي «١٠»، و جميل و اضرابه، مع ان رواية صفوان عنه كثيرة لا يجوز معها

(١) لم نظفر به، و وجدنا العكس كما في تهذيب الأحكام ٧: ٢٤٥ / ١٠٦٥. و انظر تعليقنا في صحيفة: ٩٢٧ هامش رقم / ١١.

(٢) تقدم في هذه الفائدة، صحيفة: ١٣٧، عن الكشي ١: ٣٥٥ / ٢٢٤.

(٣) تقدم في هذه الفائدة، صحيفة: ١٣٦، عن التهذيب ١: ٢٧٤ / ٨٠٦، و فيه: عن صالح، عن السكوني، فلاحظ.

(٤) تهذيب الأحكام ٢: ٣٧٠ / ١٥٣٨.

(٥) تهذيب الأحكام ٢: ٣٤١ / ١٤١٣ و ٣: ٢٧ / ٩٥.

(٦) منتقى الجمان ٣: ٢٨٦.

(٧) منتقى الجمان ٣: ٤٤٣.

(٨) منتقى الجمان ٣: ٢١٧.

(٩) منتقى الجمان ٣: ٢٤٤.

(١٠) رجال الكشي ١: ١٩٠ / ٧٩، ١: ٣٢٣ / ١٧١، ١: ٣٢٤ / ١٧٣، ١: ٣٣٥ / ١٩٠، ١:

٣٤٥ / ٣٠٩، ١: ٣٤٨ / ٢١٩، ١: ٣٥٥ / ٢٢٤، ١: ٣٦٨ / ٢٤٧، ١: ٣٧٤ / ٢٥٨، ١:

٣٩١ / ٢٨٠، ١: ٤٠٠ / ٢٩٠، ٢: ٤٧٣ / ٣٧٩، ٢: ٥٨٧ / ٥٢٦، و فيها جميعا: محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم، و ليس العكس، و قد سبق التنبيه عليه في الهامش ٢ و ٣، صحيفة: ١٣٧، فراجع.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٥١

الحمل على الخطأ.

ففي التهذيب في باب الكفارة عن خطأ المحرم: موسى بن القاسم، عن صفوان، عنه «١»، و في باب بيع المضمون: محمد بن الحسين، عن صفوان، عنه «٢»، و في باب السنة في عقد النكاح: محمد بن عبد الجبار، عن صفوان، عنه «٣»، و في الفقيه في باب ميراث القاتل: روى صفوان بن يحيى، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن أحدهما (عليهما السلام) «٤».

و من هنا قال المحقق صدر الدين العاملي في مقام تنزيه شيخ الطائفة عن السهو الذي نسبه اليه المحقق صاحب المعالم في المقام و أمثاله ما لفظه: هنا قدر جامع لمنع القطع على السهو فيما يذكر الجماعة، و هو أنا لم نجد قلم الشيخ و لا أحدا من هؤلاء سها إلى أمر غير ممكن، كان يوجد مثلا: محمد بن يحيى العطار عن محمد بن مسلم، أو زرارة، مثلا، و المفروض أن الشيخ ينقل الأسانيد نقلا و يضيف إليها شيئا يسيرا و هو ما بينه و بين الكتاب المنقول عنه، فليس ما يدعون عليه من السهو نوع غلط في الاجتهاد بل من سبق القلم الى ما لا يريد الكاتب، و القلم قد يسبق الى لفظ مهمل فضلا عن المستعمل، فكيف اتفق

(١) تهذيب الأحكام ٥: ٣٧٤ / ١٣٠٣.

(٢) تهذيب الأحكام ٧: ٤٣ / ١٨٣.

(٣) تهذيب الأحكام ٧: ٤١٧ / ١٦٧٠، وفيه: عن أبي عميرة، و سند الرواية في الكافي ٥:

٤ / ٥٠٤، وفيه: ابن أبي عمير، و لمزيد الفائدة ينظر معجم رجال الحديث ٢١: ٢٦٦ / ١٤٦٤٥ و مرآة العقول ٢٠: ٣١٥.

(٤) الفقيه ٤: ٢٣٢ / ٧٤١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٥٢

أن ما سبق اليه قلم الشيخ ممّا له وجه و ممّا لا رادّ له غير مخالفة العادة.

و لكن صاحب المنتقى رضی الله عنه فتح للناس بابا فاتبعوه و زادوا، و ممّا نقل في المنتقى انه وقف على نسخة التهذيب بخط الشيخ- رحمه الله- فوجده غير أسانيد كثيرة و في كثير منها كتب (عن) بدل (الواو) و بالعكس، فلم أدر كيف قطع رفع الله درجته على أن هذا التغيير قد كان بقلم الشيخ قدس سرّه، و لعلّ آخر مثله من المجتهدين قطع على كون ذلك غلطا فغيره، بل يجوز ان يكون من بعض التلامذة سمع من أستاذه شيئا و قطع بأنه صواب فغير النسخة، انتهى (١).

و في كلامه الأخير نظر، فإنه يمكن القطع من بعض القرائن بأن التغيير منه مع عدم معهودية تصحيح الغير نسخة الأصل فيما اعلم و الله العالم.

[٢٦٨] رسح- و إلى محمد بن احمد بن يحيى بن عمران الأشعري:

أبوه و محمد بن الحسن رضی الله عنهما، عن محمد بن يحيى العطار و احمد ابن إدريس جميعا، عنه (٢).

السند صحيح بأربعة طرق، و محمد من الشيوخ الأجلّة و أعظم الطائفة، و ما عليه في نفسه طعن في شيء، و هو صاحب كتاب نوادر الحكمة، في النجاشي: هو كتاب حسن كبير يعرفه القميون بدوية شيب، قال: و شيب فامي كان بقم له دية ذات بيوت يعطى منها ما يطلب منه من دهن فشبّهوا هذا الكتاب بذلك (٣).

قال- رحمه الله:- و كان محمد بن الحسن يستثنى من روايته محمد بن أحمد

(١) مجال الرجال لصدر الدين العاملي: لم يقع بأيدينا.

(٢) الفقيه ٤: ٧٥، من المشيخة.

(٣) رجال النجاشي ٩٣٩ / ٣٤٨.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٥٣

ابن يحيى ما رواه عن محمد بن موسى الهمداني، أو ما رواه عن رجل، أو يقول:

بعض أصحابنا، أو عن محمد بن يحيى المعاذي، أو عن أبي عبد الله الرازي الجاموراني، أو عن أبي عبد الله السيارى، أو عن يوسف بن السخت، أو عن وهب بن منبه، أو عن أبي علي النيشابوري، أو عن أبي يحيى الواسطي، أو عن محمد بن علي أبو سمينه، أو يقول: في حديث، أو كتاب و لم أروه، أو عن سهل ابن زياد الآدمي، أو محمّد بن عيسى بن عبيد ياسناد منقطع، أو أحمد بن هلال، أو محمّد بن علي الهمداني، أو عبد الله بن محمّد الشامي، أو عبد الله بن أحمد الرازي، أو أحمد بن الحسين بن سعيد، أو أحمد بن بشير الرقي، أو عن محمّد ابن هارون، أو عن ميمونة بن معروف، أو عن محمّد بن عبد الله بن مهران، أو ما يتفرّد به الحسن بن الحسين اللؤلؤي و ما يرويه عن جعفر بن محمّد بن مالك، أو يوسف بن الحارث، أو عبد الله بن محمّد الدمشقي.

قال أبو العباس بن نوح: و قد أصاب شيخنا أبو جعفر محمّد بن الحسن ابن الوليد في ذلك كلّه، و تبعه أبو جعفر بن بابويه على ذلك كلّه إلّا في محمّد ابن عيسى بن عبيد، فلا ادري ما رأيه فيه؟ لانه كان على ظاهر العدالة و الثقة، انتهى (١).

و الشيخ في الفهرست- بعد ذكر كتاب نوادر الحكمة و ما تضمّنه من الكتب و ذكر الطريق اليه المنتهى الى الصدوق الراوى عنه

بالسند المذكور قال:- قال محمد بن علي بن الحسين بن بابويه: ألا ما كان فيه من تخليط، و هو الذي يكون طريقه محمد بن موسى الهمداني «٢»، و ذكر ما في النجاشي باختلاف يسير في الترتيب و غيره.

(١) رجال النجاشي ٣٤٨ / ٩٣٩.

(٢) فهرست الشيخ ١٤٤ / ٦١٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٥٤

و العجب نسبة الاستثناء في الكتابين الى الصدوق، و هو يقول في أول الفقيه: و لم اقصده فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ما رووه، بل قصدت إلى إيراد ما افتى به، و احكم بصحته، و اعتقد فيه انه حجة فيما بيني و بين ربي تقدس ذكره، و تعالت قدرته، و جميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول و إليها المرجع، مثل كتاب حريز. الى ان قال: و نوادر الحكمة تصنيف محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري. إلى آخره «١».

و في المشيخة ذكر طريقه اليه و لم يشر في الموضعين الى ما نسب اليه «٢».

و قد أخرج في الكافي و التهذيب بعض الاخبار عن محمد بن احمد بن يحيى عن بعض هؤلاء، بحيث يظهر منهم عدم الاعتناء بهذا الاستثناء:

ففي الكافي في باب من لا يجوز له صيام التطوع إلا بإذن غيره: عن محمد بن يحيى، عن محمد بن احمد، عن احمد بن هلال، عن مروك بن عبيد. إلى آخره «٣».

و في التهذيب في باب صلاة الغريق و أمثاله: محمد بن احمد بن يحيى، عن احمد بن هلال، عن ابن مسكان. إلى آخره «٤»، و فيه في باب أحكام السهو في الصلاة «٥»، و في باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس من أبواب الزيادات «٦»، و في باب الزيادات في كتاب الحدود كثيرا: محمد بن احمد بن يحيى، عن محمد بن يحيى المعاذي، عن الطيالسي «٧».

(١) الفقيه ١: ٣، من المقدمة.

(٢) الفقيه ٤: ٧٥، من المشيخة.

(٣) الكافي ٤: ١٥١ / ٢.

(٤) تهذيب الأحكام ٣: ٣٨٨ / ١٧٥.

(٥) تهذيب الأحكام ٢: ١٨٣ / ٧٣٠.

(٦) تهذيب الأحكام ٢: ٣٧٧ / ١٥٧٣.

(٧) تهذيب الأحكام ١٠: ١٥٢ / ٦١٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٥٥

و فيه في باب تلقين المحضرين «١»، و في باب الديون و أحكامها «٢»، و في كتاب المكاسب «٣»، و مرتين في باب الأطعمة و الأشربة: محمد بن احمد بن يحيى، عن أبي عبد الله الرازي و هو الجاموراني «٤».

و في الكافي في باب كراهية التوقيت «٥»، و في التهذيب في باب الزيادات في القضايا و الاحكام «٦»، و في باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس «٧»، و في باب الصلاة في السفر من أبواب الزيادات بإسنادهما عن محمد بن احمد بن يحيى، عن احمد بن محمد بن سيّار و هو أبو عبد الله السيارى «٨».

و في الكافي في باب قضاء الدين من كتاب المعيشة مرتين «٩»، و في باب الإبط بعد كتاب الزى و التجمل بإسناده عن محمد بن

يحيى، عن يوسف بن السخت «١٠».

و في التهذيب في باب الذبائح و الأطفمة: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي يحيى الواسطي، عن حماد بن عثمان «١١».
و فيه في باب حكم المسافر و المريض في الصيام «١٢»، و في باب الذبائح

(١) تهذيب الأحكام ١: ٣٢١ / ٩٣٥.

(٢) تهذيب الأحكام ٦: ١٩٨ / ٤٤٢.

(٣) تهذيب الأحكام ٦: ٣٤٣ / ٩٥٩.

(٤) تهذيب الأحكام ٩: ١١٤ / ٤٩٧.

(٥) أصول الكافي ١: ٣٠١ / ٦.

(٦) تهذيب الأحكام ٦: ٢٩٤ / ٨٢٠.

(٧) تهذيب الأحكام ٢: ٣٧٣ / ١٥٥٢.

(٨) تهذيب الأحكام ٣: ٢١٨ / ٥٤٣.

(٩) الكافي ٥: ٩٦ - ٩٧ / ٦ - ٧.

(١٠) الكافي ٦: ٥٠٨ / ٥.

(١١) تهذيب الأحكام ٩: ١٢٠ / ٥١٤.

(١٢) تهذيب الأحكام ٤: ٢١٦ / ٦٢٦.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٥٦

و الأطفمة «١»، و في باب حكم الظهر «٢».

و في باب من أراد الاستنجاء و في يده اليسرى خاتم: محمد بن أحمد بن يحيى، عن سهل بن زياد، أو عن أبي سعيد الأدمي «٣».

و فيه في باب النذور «٤»، و في باب الاشتراك في الجنائيات: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي عبد الله الرازي، عن محمد بن عبد الله بن هارون «٥».

و في باب الذبائح و الأطفمة «٦»، و في باب الكفلات «٧»، و في باب الإجازات: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي عبد الله - يعنى البرقي - عن الحسن ابن الحسين اللؤلؤي «٨».

و فيه في باب كيفية الصلاة من أبواب الزيادات «٩» و في باب أحكام فوائت الصلاة «١٠»، و في باب الحدود في اللواط «١١»، و في باب دية عين الأعور «١٢»، و في الكافي في باب حد اللواط: محمد بن أحمد بن يحيى، عن يوسف بن الحارث «١٣».

(١) تهذيب الأحكام ٩: ٧٠ / ٢٩٩، ٩: ٧٢ / ٣٠٦.

(٢) تهذيب الأحكام ٨: ١٣ / ٤٢.

(٣) تهذيب الأحكام ١: ٣٢ / ٨٤.

(٤) تهذيب الأحكام ٨: ٣١٠ / ١١٥٠.

(٥) تهذيب الأحكام ١٠: ٢٤١ / ٩٦٠.

(٦) تهذيب الأحكام ٩: ١١٠ / ٤٧٩.

(٧) تهذيب الأحكام ٦: ٢١١ / ٤٩٤.

(٨) تهذيب الأحكام ٧: ٢٢٢ / ٩٧٥.

(٩) تهذيب الأحكام ٢: ٣١٢ / ١٢٧٣.

(١٠) تهذيب الأحكام ٣: ١٦٠ / ٣٤٤.

(١١) تهذيب الأحكام ١٠: ٥٢ / ١٩٥.

(١٢) تهذيب الأحكام ١٠: ٢٧٥ / ١٠٧٤.

(١٣) الكافي ٧: ١٩٩ / ٥.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٥٧

هذا واما روايتهما عن الجماعة بغير توسط محمد بن أحمد فأكثر من ان تحصى، وحينئذ ينقدح الإشكال في جعل مجرد الاستثناء من علائم الضعف و ان كان فيهم بعض الضعفاء.

قال في التعليقة: و ربما يتأمل في إفادة هذا الاستثناء القدر في نفس الرجل المستثنى، و لا يبعد ان يكون التأمل في موضعه لما ذكرنا في الفائدة الثالثة «١»، و سيجيء في محمد بن عيسى ما يزيد التحقيق بل التأمل في نفس ما ارتكبه أيضا، و يؤيده ان النجاشي «٢» و غيره و ثقوا بعضا من هؤلاء مثل الحسن بن الحسين اللؤلؤي، انتهى «٣».

فعلى هذا فالمراد من الاستثناء روايات هؤلاء الجماعة في كتاب نواذر الحكمة الذي صرح الشيخ في الفهرست بان في رواياته تخطيطا و هو الذي يكون طريقه محمد بن موسى. إلى آخره، لا استثناء اشخاص الجماعة حتى لو وجدوا في أسانيد غير كتاب النواذر، حكم بضعفها لضعفهم فلا- تعرض فيه لحالهم، فيطلب من غيره فان وجد أحدهم موثقا أو ممدوحا فلا يجوز ان يعارض بالاستثناء المذكور.

و يؤيده قول ابن الوليد: و ما رواه عن رجل، أو يقول: بعض أصحابنا أو يقول: في حديث، أو كتاب و لم أروه، أو يقول: و روى، إذ لو كان الغرض تضعيف السند لكان ذلك من توضيح الواضح، و كذا عدّ وهب العامي اليماني المقدم على محمد بن احمد بطبقات من دون الإشارة إلى ذكر الوسائط التي لا بدّ منها، إذ بدونها تعدّ رواياته من المراسيل، و معها لا بدّ من النظر في حالهم فيعلم

(١) تعليقه الوحيد البهبهاني على منهج المقال: ١١، من الفائدة الثالثة.

(٢) رجال النجاشي ٨٣ / ٤٠.

(٣) تعليقه الوحيد: ٢٨١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٥٨

أن الغرض استثناء خصوص رواياته فيه.

و كذا قوله: أو عن محمد بن عيسى بإسناد منقطع، اي يكون في السند بعده إرسال، قال الصدوق في الفقيه في باب إحرام الحائض: و بهذا الحديث افتى دون الحديث الذي رواه ابن مسكان عن إبراهيم بن إسحاق عمّن سأل أبا عبد الله (عليه السلام)- و ذكر الحديث ثم قال- لأنّ هذا الحديث إسناده منقطع، و الحديث الأول رخصة و رحمة و إسناده متصل «١».

فيكون الحاصل استثناء مراسيل محمد بن عيسى في خصوص كتاب نواذر الحكمة لا مطلق رواياته فيه، فضلا عن غيره، فلا دلالة فيه على ضعف فيه أصلا، فلا موقع لكلام أبي العباس بن نوح الذي تلقاه بعده جملة بالقبول.

[٢٦٩] رسط - و إلى محمد بن أسلم الجبلي:

محمد بن الحسن رضی الله عنه، عن الحسن بن مئيل عن محمد بن حسين الرازي، عن محمد بن زيد الرزّامي خادم الرضا (عليه

(السلام)، عنه.

و أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عنه «٢».

السند الثاني صحيح بالاتفاق، و الأولان من الأول من الأجلء، و استظهرنا في (قفا) وثاقه الرازي من الامارات «٣»، و الرزّامي ذكره النجاشي و ذكر الطريق اليه «٤»، و يروي عنه محمد بن إسماعيل بن بزيع في الكافي في باب النهي عن الصورة و الجسم «٥» و فيهما و في وصفه بخادم الرضا (عليه السلام)

(١) الفقيه ٢: ١٣/٢٤١ و ١٤.

(٢) الفقيه ٤: ١١٦، من المشيخة.

(٣) تقدم برقم: ١٨١.

(٤) رجال النجاشي ٣٦٨/١٠٠٠.

(٥) أصول الكافي ١: ٣/٨١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٥٩

دلالة على مدحه، فيعدّ خبره من الحسان.

و اما الجبلي فيروي عنه الأجلء مثل يعقوب بن يزيد في الكافي في باب الأسعار من كتاب المعيشة «١»، و علي بن الحكم فيه في باب بيع المباحة «٢»، و معاوية بن حكيم في باب ما يجب من حقّ الامام على الرعية «٣»، و إسماعيل بن مهران في التهذيب في باب تفصيل أحكام النكاح «٤»، و محمد بن عبد الله بن زرارة فيه في باب المهور و الأجور «٥»، و في باب ميراث الموالى مع ذوى الرحم «٦»، و محمد بن الحسين بن أبي الخطاب «٧»، و أحمد بن محمد بن خالد «٨».

فما في النجاشي «٩» و الخلاصة «١٠» يقال انه كان غالبا فاسد الحديث لا يعارض الامارة المذكورة لعدم ثبوته عندهما، و الجهل بالقائل، و عدم معلومية المراد من الغلو، فلعله أراد ما لا- يكفر به صاحبه، بل هو كذلك لمنافاة جملة من رواياته الغلو بالمعنى المعروف.

ففي الكافي بإسناده عن محمد بن أسلم، عن محمد بن سليمان، قال:

سألت أبا جعفر (عليه السلام) «١١» عن رجل حجّ حجّة الإسلام فدخل متمتعا

(١) الكافي ٥: ٢/١٦٢.

(٢) الكافي ٥: ١/١٩٧.

(٣) أصول الكافي ١: ٩/٣٦٦.

(٤) تهذيب الأحكام ٧: ٧/٢٦٨/١١٥٣.

(٥) تهذيب الأحكام ٧: ٧/٣٦٩/١٤٩٦.

(٦) تهذيب الأحكام ٩: ٩/٣٣٠/١١٩٠.

(٧) تهذيب الأحكام ١: ١/٤٤٣/١٤٣٠.

(٨) تهذيب الأحكام ١٠: ١٠/٢٢٢/٨٧٢.

(٩) رجال النجاشي ٣٦٨/٩٩٩.

(١٠) رجال العلامة ٥١/٢٥٥.

(١١) أى الإمام محمد الجواد عليه السلام.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٦٠

بالعمرة إلى الحج، فأعانه الله على عمرته و حجّه، ثم اتى المدينة فسلم على النبى (صلى الله عليه و آله)، ثم أتاك عارفا بحقك يعلم أنك حجّة الله على خلقه و بابه الذى يؤتى منه فسلم عليك، ثم اتى أبا عبد الله [الحسين] (عليه السلام) فسلم عليه، ثم اتى بغداد، و سلم على أبى الحسن موسى (عليه السلام)، ثم انصرف الى بلاده، فلما كان فى وقت الحج رزقه الله الحج، فأيهما أفضل هذا الذى قد حج حجّة الإسلام يرجع أيضا فيحج أو يخرج الى خراسان إلى أبيك على بن موسى (عليهما السلام) فيسلم عليه؟ قال: لا بل يأتى خراسان فيسلم على أبى الحسن (عليه السلام) أفضل، و ليكن ذلك فى رجب، الخبر «١».

و رواه ابن قولويه فى كامل الزيارات مثله «٢» و الصدوق فى العيون رواه عنه مثله، و فى لفظه: ثم أتى المدينة فسلم على النبى (صلى الله عليه و آله)، ثم اتى أباك أمير المؤمنين (عليه السلام) عارفا بحقه يعلم أنه حجّة الله على خلقه و بابه الذى يؤتى منه فسلم عليه، ثم اتى أبا عبد الله (عليه السلام). إلى آخره «٣».

و ما ساقه أوفق بالمقام كما أشرنا إليه فى أبواب المزار، و هذا الخبر كما ترى صريح فى مذهب الإمامية و مناف لطريقة الغلاة، فالخبر حسن كالصحيح.

[٢٧٠] ر-ع - و إلى محمد بن إسماعيل البرمكى:

على بن احمد بن موسى و محمد بن أحمد السنانى و الحسين بن إبراهيم [بن أحمد] بن هشام المكتب رضى الله عنه، عن محمد بن أبى عبد الله الكوفى، عنه «٤».

(١) الكافى ٤: ٥٨٤ / ٢، و ما بين معقوفين منه.

(٢) كامل الزيارات ٧ / ٣٠٥.

(٣) عيون اخبار الرضا عليه السلام ٢: ٢٥٨ / ١٥.

(٤) الفقيه ٤: ١٢٤، من المشيخة، و ما بين معقوفين منه.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٦١

تقدم حال السند فى (لو) «١»، و فى الشرح محمد بن أحمد السنانى بن محمد ابن سنان الزاهرى يكتى أبا عيسى نزيل الرى، يروى عن أبيه، عن جدّه محمد بن سنان، روى عنه ابن نوح و أبو المفضل فى من لم يرو من رجال الشيخ «٢» و المكتب: المعلم. و هؤلاء الثلاثة من مشايخ الصدوق و لم يكن لهم كتاب ظاهرا، و المصنّف لا يذكرهم إلا مع الترضية، و اجتماعهم لا يقصر عن ثقة، فالخبر صحيح أو حسن كالصحيح، انتهى «٣».

و فى النجاشى طريق صحيح الى تمام كتب محمد بن أبى عبد الله «٤».

[٢٧١] رعا - و إلى محمد بن إسماعيل بن بزيع:

محمد بن الحسن رضى الله عنه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن احمد بن محمد بن عيسى، عنه «٥».

هؤلاء الأربعة من عيون الطائفة و شيوخها فالخبر صحيح بالاتفاق.

[٢٧٢] رعب - و إلى محمد بن بجيل - أخى على بن بجيل :-

أبوہ رضی اللہ عنہ، عن سعد بن عبد اللہ، عن الہیثم بن أبی مسروق النہدی، عن الحسن بن محبوب، عن علی بن الحسن بن رباط، عن محمد بن بجیل بن بجیل بن عقیل الکوفی «٦».

(١) تقدم برقم: ٣٦.

(٢) انظر رجال الشيخ ١٠٢ / ٥١٠.

(٣) روضة المتقين ٢٣٤ / ١٤.

(٤) انظر رجال النجاشي ١٠٢٠ / ٣٧٣.

(٥) الفقيه ٤: ٤٥، من المشيخة.

(٦) الفقيه ٤: ٦٢، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٦٢

استظهرنا وثيقة الہیثم فی (ند) «١»، و فی النجاشی «٢» و الخلاصة: علی بن الحسن بن رباط أبو الحسن، ثقة كوفي معول عليه «٣». و يروى عنه ابن أبي عمير كما في الكافي في باب المتعة «٤»، و الحسن بن محبوب كثيرا «٥»، و الحسن بن محمد بن سماعة «٦»، و معاوية بن حكيم «٧»، و الحسن بن علي بن فضال «٨»، و محمد بن الحسين بن أبي الخطاب «٩»، و محمد ابن أحمد بن يحيى «١٠»، و محمد بن أبي الصهبان «١١»، و محمد بن سنان «١٢»، و محمد ابن عمرو «١٣»، و عمرو بن عثمان «١٤». فالسند صحيح، و محمد كاخيه غير مذكور إلا في أصحاب الصادق (عليه السلام) من رجال الشيخ «١٥» و لكن الظاهر من الصدوق كون كتابه من الكتب المعتمدة «١٦».

(١) تقدم برقم: ٥٤.

(٢) رجال النجاشي ٦٥٩ / ٢٥١.

(٣) رجال العلامة ٣٩ / ٩٩.

(٤) الكافي ٥: ٤٤٩ / ٦.

(٥) الكافي ٦: ١ / ٥٠.

(٦) الكافي ٥: ١ / ٤٠١.

(٧) الكافي ٧: ١٠ / ١٢٩.

(٨) الكافي ٣: ٦ / ٢٩٩.

(٩) تهذيب الأحكام ٧: ١٨٨١ / ٤٦٩.

(١٠) تهذيب الأحكام ٩: ١٤١٧ / ٣٩٧.

(١١) تهذيب الأحكام ٤: ٥٠٦ / ١٨٢.

(١٢) الكافي ٥: ٥ / ٥٥٤.

(١٣) الكافي ٧: ١٦ / ٤٣١.

(١٤) الكافي ٧: ٤ / ١٧٤.

(١٥) رجال الشيخ ٤٤ / ٢٨٣.

(١٦) هذا الاستظهار في روضة المتقين ١٤: ٢٣٧، أخذه من الطريق، معتمدا في ذلك على ما قاله الصدوق في مقدمة الفقيه ١: ٣- بعد تعداد الكتب المعتمدة عنده-: وغيرها من الأصول و المصنفات التي طرقت إليها معروفة في فهرس الكتب التي رؤيتها عن مشايخي و اسلافي رضي الله عنهم، فلاحظ.
خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٦٣

[٢٧٣] رعج- و إلى محمد بن جعفر الأسدي رضي الله عنه:

على ابن احمد بن موسى و محمد بن أحمد السناني و الحسين بن أحمد بن إبراهيم بن هشام المؤذن رضي الله عنه، عن أبي الحسين محمد بن جعفر الأسدي الكوفي «١».
مرّ حال السندي و الأسدي في (لو) «٢» و (رع) «٣» و الظاهر اتحاد المؤذن و المكتب، فلاحظ.

[٢٧٤] رعد- و إلى محمد بن حسان:

أبوه و محمد بن الحسن و الحسين ابن احمد بن إدريس رضي الله عنهم، عن أحمد بن إدريس «٤»، عنه.
السند صحيح بالأولين اتفاقا، و بالثالث أيضا، كما مر في (ل) «٥»، و استظهرنا وثاقه محمد بن حسان في (قفا) «٦»، فالخبر صحيح أو حسن في حكمه.

[٢٧٥] رعه- و إلى محمد بن الحسن الصفار:

محمد بن الحسن [بن احمد] بن الوليد، عنه «٧».

(١) الفقيه ٤: ٧٦، من المشيخة.

و فيه: الحسين بن إبراهيم بن احمد بن هاشم المؤدب.

(٢) تقدم برقم: ٣٦.

(٣) تقدم برقم: ٢٧٠.

(٤) الفقيه ٤: ١١٢، من المشيخة.

(٥) تقدم برقم: ٣٠.

(٦) تقدم برقم: ١٨١.

(٧) الفقيه ٤: ٢٠، من المشيخة، و ما أثبتناه بين معقوفتين منه.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٦٤

[٢٧٦] رعو- و إلى محمد بن الحسين بن أبي الخطاب:

أبوه و محمد ابن الحسن رضي الله عنه، عن سعد بن عبد الله و الحميري و محمد بن يحيى و احمد بن إدريس جميعا، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب الزيات، و اسم أبي الخطاب زيد «١».
كلهم من عيون الطائفة.

و في النجاشي بعد الترجمة: أبو جعفر الزيات الهمداني، و اسم أبي الخطاب زيد، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة،

عين، حسن التصانيف، انتهى «٢».

و يروى عنه غير الجماعة الصفار «٣»، و احمد بن محمد بن عيسى «٤»، و محمد بن علي بن محبوب «٥»، و الحسن بن متيل «٦»، و موسى بن الحسن «٧»، و غيرهم من الأجلء.

[٢٧٧] رجز - و إلى محمد بن حكيم:

أبوه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن احمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عنه.
و عن محمد بن الحسن رضى الله عنه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد [عن محمد بن أبي عمير] عن محمد بن حكيم «٨».

(١) الفقيه ٤: ١١٧، من المشيخة.

(٢) رجال النجاشى ٣٣٤ / ٨٩٧.

(٣) رجال النجاشى ٣٣٤ / ٨٩٧.

(٤) التهذيب ٤: ٢٠٧ / ٦٠٠، و الاستبصار ٢: ٩٦ / ٣١١.

(٥) التهذيب ٨: ٢٣ / ٧٣.

(٦) مشيخة الفقيه: ١٣١ فى طريقه إلى عبد الصمد بن بشير.

(٧) التهذيب ٢: ١٩٥ / ٧٦٨.

(٨) الفقيه ٤: ٨٨ من المشيخة، و ما بين المعقوفين منه، و (البرقي) من زيادة الأصل على المصدر، و ان كان احمد بن أبي عبد الله هو البرقى بعينه، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٦٥

السندان صحيحان، و اما محمد بن حكيم فهو و ان كان مشتركا بين الخثعمى الذى ذكره النجاشى «١» و لم يذكر غيره، و الشيخ فى أصحاب الصادق (عليه السلام) «٢»، و بين الساباطى الذى ذكره أيضا فى أصحاب الصادق (عليه السلام) «٣» ألا ان الظاهر أن الموجود فى الأسانيد هو الأول، و المطلق ينصرف إليه لقرائن.

روايات قابلة لإدراجه فى الكتاب.

و منها أن الكشى قال فى محمد بن حكيم: من أصحاب الكاظم (عليه السلام)، حدثنى حمدويه، قال: حدثنى يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن حكيم، قال: ذكر لأبى الحسن (عليه السلام) أصحاب الكلام فقال: اما ابن حكيم فدعوه «٤».

حمدويه قال: حدثنى محمد بن عيسى، قال: حدثنا يونس بن عبد الرحمن، عن حماد، قال: كان أبو الحسن (عليه السلام) يأمر محمد بن حكيم أن يجالس أهل المدينة فى مسجد رسول الله (صلى الله عليه و آله) و ان يكلمهم و يخاصمهم، حتى كلمهم فى صاحب القبر، فكان إذا انصرف اليه، قال له: ما قلت لهم، و ما قالوا لك؟ و يرضى بذلك منه «٥».

محمد بن مسعود، قال: حدثنى على بن محمد بن يزيد القمى، قال:

حدثنى محمد بن احمد بن يحيى، عن إبراهيم بن هاشم، عن يحيى بن عمران

(١) رجال النجاشى ٣٥٧ / ٩٥٧.

(٢) رجال الشيخ ٢٨٥ / ٧٩.

(٣) رجال الشيخ ٢٨٥ / ٧٨.

(٤) رجال الكشي ٢: ٧٤٦ / ٨٤٣.

(٥) رجال الكشي ٢: ٧٤٦ / ٨٤٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٦٦

الهمداني، عن يونس، عن محمد بن حكيم، وقد كان أبو الحسن (عليه السلام) و ذكر مثله «١»، انتهى و المراد به الخثعمي.
قال في جامع الرواة: و الظاهر أنّ ما ذكره الكشي: و محمد بن حكيم الخثعمي متحداً على ما يظهر بأدنى تأمل «٢»، ففي عدم تقييده
العنوان بالخثعمي دلالة واضحة على كون الآخر لخموله و ندره روايته غير مراد من الإطلاق.

و مثله ما في الفهرست ففيه: محمد بن حكيم له كتاب، رويناه بهذا الاسناد عن الحسن بن محبوب، عن محمد بن حكيم «٣».
و الاسناد هو الذي ذكره قبله: أخبرنا جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطّء، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن
الحسن بن محبوب «٤».

ثم انه ذكر بعد ذلك بفاصلة تراجم: محمد بن مسعود، له كتاب «٥»، محمد بن حكيم له كتاب «٦»، محمد بن إسحاق بن عمار له
كتاب، رويناه بهذا الاسناد عن حميد، عن القاسم بن إسماعيل، عنهم «٧».
و المراد بالإسناد المذكور قبله تراجم جماعة عن أبي المفضل، عن حميد «٨»،

(١) رجال الكشي ٤٤٩ / ٨٤٥.

(٢) جامع الرواة ٢: ١٠٤ / ٧٣٠.

(٣) فهرست الشيخ ١٤٩ / ٦٤٣.

(٤) فهرست الشيخ ١٤٨ / ٦٣٦، في ترجمه محمد بن حرمان بن أعين، و فيه: (و ابن أبي نجران) عطفاً على ابن أبي عمير، فلاحظ.

(٥) فهرست الشيخ ١٥٣ / ٦٧٥.

(٦) فهرست الشيخ ١٥٣ / ٦٧٦.

(٧) فهرست الشيخ ١٥٣ / ٦٧٧.

(٨) و الإسناد في ترجمه محمد بن منصور بن يونس في الفهرست ١٥١ / ٦٦٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٦٧

و قال في من لم يرو عنهم (عليهم السلام) القاسم بن إسماعيل القرشي يكتني أبا محمد المنذر، روى عنه حميد [بن زياد] أصولاً كثيرة
«١»، انتهى.

فالظاهر ان الكتب الثلاثة من تلك الأصول، فيكون هو الخثعمي الذي هو صاحب الأصل، إذ في النجاشي: محمد بن حكيم الخثعمي
روى عن أبي عبد الله و أبي الحسن (عليهما السلام)، يكتني أبا جعفر، له كتاب «٢».

و هذا دأبه في ترجمه صاحب الأصل كما علم بالتتبع و الاستقراء، و صرح به شيخنا الأستاذ العلامة طاب ثراه «٣»، فيكون هو المذكور
أولاً، و أنّما كثره لتعدد الطريق و مشاركة غيره معه في أحدهما، أو سهواً «٤».

و له نظائر كثيرة في كتابيه، و لو كان الساباطي صاحب أصل و كتاب لما خفي على النجاشي، و أنّما ذكره الشيخ في أصحاب الصادق
(عليه السلام) بملاحظة أخيه الثقة المعروف مرزم بن حكيم «٥».

و منها ان محمّد بن حكيم من الذين يتكررون كثيراً في الأسانيد، و لم نجد موضعاً قيد بالخثعمي مع ان جلّ رواياته من الأجلّاء النقده،
و لو كان مشتركاً يوجب التحير لقيده في بعض المواضع.

و يؤيد ما ذكرنا ما قاله السيد في المدارك: و اما محمد بن حكيم فقد ذكره الشيخ و النجاشي و ذكر أن له كتابا و لم يرو فيه قدحا، و بالجملة فالعمل

(١) رجال الشيخ ٢/٤٩٠، و ما بين معقوفين منه.

(٢) رجال النجاشي ٩٥٧/٣٥٧.

(٣) وسائل الشيعة ١٩: ٢٧٤/٤٠٩.

(٤) اختلاف الطريقين اليه، و انضمام غيره إليه في اسناد آخر هو السبب في التكرار، لا السهو ظاهرا.

(٥) رجال الشيخ ٧٨/٢٨٥.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٦٨

بمضمون هذه الرواية متجه لاعتبار سندها، انتهى «١».

و لو لا فهمه اتحاد ما في النجاشي «٢» و الفهرست في الموضوعين «٣» لأشار إلى الاشتراك، و لكن ما ذكره خلاف المعهود من طريقته من عدم الاكتفاء بهذا القدر كما صرح به في التكملة «٤».

و يدل على وثاقته و جلالته مضافا الى ما ذكره و إكثاره من الرواية السالمة من التخليط إكثار رواية الأجله عنه، و فيهم الثلاثة الذين لا يروون ألما عن ثقة، كابن أبي عمير في الكافي في باب الكفر «٥»، و في باب المباهلة «٦»، و في باب البدع و الرأي «٧»، و في باب الخير و الشر «٨»، و في باب البيان و التعريف «٩»، و في باب عقد المرأة على نفسها النكاح «١٠»، و في باب عدد النساء «١١»، و في الاستبصار في باب وقت المغرب و العشاء «١٢».

(١) نقله الكاظمي - عن المدارك - في تكملة ٢: ٣٨١ أيضا، و في هامشه أرجعه الى كتاب الحج مسألة من لم يقف بالمشعر، و لم نقف عليه في شرح المسألة المذكورة من المدارك: ٤٧١، بل وجدنا العكس حيث ضعف رواية محمد بن حكيم و منع العمل بها. و لعل النص في موضع آخر منه و لكن لم نهتد إليه بعد البحث، فلاحظ.

(٢) رجال النجاشي ٩٥٧/٣٥٧.

(٣) فهرست الشيخ ١٤٩/٦٤٢ و ١٥٣/٦٧٦.

(٤) تكملة الرجال ٢: ٣٨١.

(٥) أصول الكافي ٢: ٢٨٥/٣.

(٦) أصول الكافي ٢: ٣٧٢/١.

(٧) أصول الكافي ١: ٤٥/٩.

(٨) أصول الكافي ١: ١١٩/٢.

(٩) أصول الكافي ١: ١٢٤/٢.

(١٠) الكافي ٥: ٣٩٥/٤، باب الرجل يريد ان يزوج ابنته، و يريد أبوه أن يزوجه رجلا آخر.

(١١) تهذيب الأحكام ٨: ٤٤٨/١٣٠.

(١٢) الاستبصار: ١: ٢٦٩/٣٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٦٩

و صفوان بن يحيى في الكافي في باب أوقات الزكاة «١»، و في باب الرجل يشتري المتاع في كتاب الزكاة «٢»، في التهذيب في باب

عدد النساء «٣»، و في باب أحكام الطلاق «٤».

و احمد بن محمد بن أبي نصر في الكافي في باب النهي عن الجسم و الصورة «٥».

و من أضرابهم من أصحاب الإجماع: يونس بن عبد الرحمن فيه «٦»، و في باب ما عند الأئمة عليهم السلام من سلاح رسول الله (صلى الله عليه و آله) «٧»، و في باب المسترابة بالحبل من كتاب الطلاق «٨»، و حمّاد بن عثمان في الكافي في باب الجمع بين الصلاتين «٩»، و في باب من جهل ان يقف بالمشعر «١٠»، و في التهذيب في باب المواقيت من أبواب الزيادات «١١»، و في باب تفصيل فرائض الحجّ «١٢»، و الحسن بن محبوب في الفقيه في باب النوادر في كتاب النكاح «١٣»، و أبان بن عثمان في التهذيب في باب لحوق الأولاد بالآباء «١٤»،

(١) الكافي ٣: ٥٢٢ / ١.

(٢) الكافي ٣: ٥٢٩ / ٧.

(٣) تهذيب الأحكام ٨: ١٢٩ / ٤٤٧.

(٤) تهذيب الأحكام ٨: ٦٧ / ٢٢٠.

(٥) أصول الكافي ١: ٨١ / ٤.

(٦) أصول الكافي ١: ٨٢ / ٨.

(٧) أصول الكافي ١: ١٨٣ / ٦.

(٨) الكافي ٦: ١٠٢ / ٥.

(٩) الكافي ٣: ٢٨٧ / ٤.

(١٠) الكافي ٤: ٤٧٢ / ١.

(١١) تهذيب الأحكام ٢: ٢٥١ / ٩٩٤.

(١٢) تهذيب الأحكام ٥: ٢٩٣ / ٣٢.

(١٣) الفقيه ٣: ٣٠٢ / ٢٨.

(١٤) تهذيب الأحكام ٨: ١٧٣ / ٢٦.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٧٠

و في باب عدد النساء «١»، و في الكافي في باب المسترابة بالحبل «٢».

و مما يليهم من الأعلام: ابن أذينة «٣»، و حرّيز «٤»، و يعقوب بن يزيد «٥»، و محمد بن سنان «٦»، و علي بن إسماعيل الميثمي «٧»، و احمد بن عائذ «٨»، و محمد بن إسحاق بن عمّار «٩»، و محمد بن أبي حمزة «١٠».

هذا و من لم يطمئن بوثاقته و جلالته بعد رواية هؤلاء عنه و هم شيوخ الطائفة و عيون العصابة فليطلب لمرض قلبه دواء. و في مشتركات المولى محمد أمين الكاظمي: ابن حكيم الذي ليس هو الساباطي، عنه جعفر بن محمد ابنه و الحسن بن محبوب «١١». إلى آخر ما قال.

و في رجال أبي علي بعد نقله قوله: الذي ليس هو الساباطي: لعلّ الصواب ان يقول بدله الخثعمي، انتهى «١٢».

و قد ظهر ممّا مرّ أنّ ما ذكره هو الصواب فيا ليته اقتصر في كتابه على نقل الترجمة و ما في تعليقه الأستاذ «١٣»: و يترك كلمات نفسه التي خطوها أكثر من

- (١) تهذيب الأحكام ٨: ١٢٩ / ٤٥.
- (٢) الكافي ٦: ١٠١ / ٣.
- (٣) أصول الكافي ١: ٩٠ / ٦.
- (٤) الفقيه ٤: ٨٨ من المشيخة، في طريقه الى محمد بن حكيم.
- (٥) الفقيه ٤: ٨٨ من المشيخة، في طريقه الى محمد بن حكيم.
- (٦) أصول الكافي ٢: ٣٣٠ / ١٤.
- (٧) تهذيب الأحكام ١: ٣٧٤ / ١١٥٠.
- (٨) تهذيب الأحكام ٨: ٦٨ / ٢٢٧.
- (٩) تهذيب الأحكام ٦: ٤٨ / ١٠٦.
- (١٠) تهذيب الأحكام ٨: ١٢٩ / ٤٤٥.
- (١١) هداية المحدثين للكاظمي: ٢٣٥.
- (١٢) منتهى المقال: ٢٧٤.
- (١٣) أشار الوحيد في تعليقه على ترجمة محمد بن حكيم: ٢٩٤ الى ما سيجيء في ترجمه أخيه مرازم بشأن الساباطي، و لكن تعليقه على ترجمه مرازم: ٣٣١ ممسوحة في نسختين بحوزة المؤسسة، و لعل ما ذكره المصنف - رحمه الله - هو من ضمن الممسوح. خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٧١ صوابها.

[٢٧٨] رجع - و إلى محمد الحلبي:

- أبوه و محمد بن الحسن و محمد بن موسى بن المتوكل، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أيوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسكان، عن محمد بن علي الحلبي «١».
- رجال السند كلهم من الأجلاء.
- و في النجاشي: محمد بن علي بن أبي شعبة الحلبي أبو جعفر، وجه أصحابنا و فقيهم، و الثقة الذي لا يطعن عليه. الى آخره «٢».
- فالخبر صحيح بالاتفاق.

[٢٧٩] رعط - و إلى محمد بن حمزان:

- أبوه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عنه.
- و عن محمد بن الحسن رضى الله عنه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أيوب بن نوح و إبراهيم بن هاشم جميعا، عن صفوان بن يحيى و ابن أبي عمير جميعا، عنه «٣».
- السند الأول صحيح على الأصح و الثاني بالاتفاق.
- و في الوسائل - بعد ذكر الطريقتين - أقول: و تقدّم له طريق آخر مع جميل بن درّاج، انتهى «٤».
- و هو صريح في اتحاده مع ما تقدم في (سد) «٥» في الطريق الى جميل و محمد

(١) الفقيه ٤: ١٣، من المشيخة.

(٢) رجال النجاشي ٣٢٥ / ٨٨٥.

(٣) الفقيه ٤: ٨٩، من المشيخة.

(٤) وسائل الشيعة ١٩: ٢٧٤ / ٤١٠، وانظر الفقيه ٤: ١٧، من المشيخة.

(٥) تقدم برقم: ٦٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٧٢

ابن حمران الذي استظهرنا وفاقا لجماعة انه النهدي الثقة، فيكون لهما كتاب مشترك، و لكل واحد منهما كتاب مفرد، فذكره أولا لا يدل على ان هذا غيره، و يحتمل كونه محمد بن حمران بن أعين ابن أخي زرارة.

قال السيد الكاظمي في العدة: و اما ابن حمران فثلاثة: ابن أعين الشيباني ابن أخي زرارة، و أبو جعفر النهدي، و هما ثقتان لاندرج الأول في الجماعة الذين قيل فيهم: و هؤلاء كلهم ثقات، و نصيهم بالتوثيق في خصوص الثاني، و لكل كتاب يروي عنه و يؤخذ منه، و الثالث الفهري، و هذا لم يذكر بشيء لكن الظاهر ان المراد هنا أحد الأولين، فإن الظاهر من رواية العلماء الأجلاء انما هو الأخذ عن أهل الكتب، بل الظاهر هو الأول لوقوع ابن أبي عمير في الطرق الثلاثة، هو ممن يروي عن الأول، انتهى «١».

و الفاضل النحرير صاحب جامع الرواة استظهر اتحاد النهدي و الشيباني بعد نقل ما في النجاشي في ترجمة النهدي و قوله: له كتاب، أخبرنا أحمد بن محمد قال: حدثنا احمد بن محمد بن سعيد قال: حدثنا علي بن الحسين «٢» قال: حدثنا علي بن أسباط بن سالم في دهليزه يوم الأربعاء لأربع ليال خلون من شعبان سنة ثلاثين و مائتين قال: حدثنا محمد بن حمران: و لهذا الكتاب رواة كثيرة «٣». قال رحمه الله: أقول: رواية علي بن أسباط الذي عدوه من رواة محمد بن حمران النهدي عن زرارة، و رواية محمد بن زياد الذي هو ابن أبي عمير الذي

(١) عدة الكاظمي: ١٦٤.

(٢) الأصل موافق للمصدر، و في رجال النجاشي ٣٥٩ / ٩٦٥: الحسن. و لعله هو الصحيح، و المراد به علي بن الحسن بن فضال الذي روى عن علي بن أسباط كثيرا و روى عنه احمد بن محمد بن سعيد أيضا. و لمزيد الفائدة انظر معجم رجال الحديث ٢: ٦٤٩-٦٥٠ و ١١:

٥٠٣-٥٢٠.

(٣) رجال النجاشي ٣٥٩ / ٩٦٥.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٧٣

عدوه من رواة محمد بن حمران بن أعين عن زرارة كثيرا، و القرائن الآتية الذي تظهر بأدنى تأمل، و كون محمد بن حمران النهدي و محمد بن حمران بن أعين كوفيين يشعر باتحادهما و الله اعلم، انتهى «١».

قلت: و يشير الى الاتحاد أن النجاشي ذكر النهدي لا غير، و الفهرست «٢» ابن أعين لا غير مع انه ممن أكثروا من الرواية عنه، فان كان المتكزّر في الأسانيد الأول يستبعد من الشيخ عدم ذكره، و ان كان الثاني يستبعد من النجاشي إهماله مع أنه من بيت جليل معروف.

و مما يشير إليه أيضا عدم ذكر مميز له في تلك الأسانيد الكثيرة مع ان جلّ من روى عنه من الأعاضم، فقد روى عنه: احمد بن محمد بن أبي نصر في الكافي في باب النوادر بعد باب جوامع التوحيد «٣»، و في الفقيه في باب غسل الجمعة «٤».

و يروي عنه أيضا بواسطة محمد بن سماعة «٥»، و ابن أبي عمير «٦»، و صفوان «٧» كما مرّ، و في أسانيد كثيرة.

و يونس بن عبد الرحمن في التهذيب في باب أن النساء لا يرثن من العقار شيئا «٨»، و في باب القود بين النساء و الرجال «٩»، و في باب البيئات «١٠» و غيرها.

- (١) جامع الرواة ٢: ١٠٥ / ٧٣٨.
 - (٢) فهرست الشيخ ١٤٨ / ٦٢٦.
 - (٣) أصول الكافي ١: ١١٢ / ٧.
 - (٤) الفقيه ١: ٦٢ / ٨.
 - (٥) تهذيب الأحكام ١: ٢٠٣ / ٥٩٠.
 - (٦) تهذيب الأحكام ٩: ٦٨ / ٢٨٩.
 - (٧) الفقيه ٤: ٨٩، من المشيخة، وقد تقدم قبل قليل.
 - (٨) تهذيب الأحكام ٩: ٢٩٨ / ٢٦.
 - (٩) تهذيب الأحكام ١٠: ١٩٧ / ٨١.
 - (١٠) تهذيب الأحكام ٦: ٢٥١ / ٥١.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٧٤

و أبان بن عثمان «١»، و علي بن أسباط «٢»، و عبد الرحمن بن أبي نجران «٣»، و احمد بن محمد بن عيسى «٤»، و الحسن بن علي بن الوشاء «٥»، و الحسين بن سعيد «٦»، و سيف بن عميرة «٧»، و إبراهيم بن محمد «٨»، و مع ذلك كله ففي النفس شيء، فان ما في النجاشي «٩»: نهدي، و ابن أعين شيباني، إلا ان يكون نهد شعبه من قبيلة شيبان أو نزل ابن أعين فيهم فنسب إليهم و الله العالم.

[٢٨٠] رف- و إلى محمد بن خالد البرقي:

محمد بن الحسن رضي الله عنه، عن محمد بن الحسن الصفار، عنه «١٠».

أثبتنا في (لب) «١١» وثاقه محمد بن خالد، فالخبر صحيح.

[٢٨١] رفا- و إلى محمد بن خالد القسري:

جعفر بن محمد بن مسرور، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن عمه عبد الله بن عامر، عن

- (١) تهذيب الأحكام ٧: ٣٧ / ١٥٧.
- (٢) رجال النجاشي ٣٥٩ / ٩٦٥.
- (٣) فهرست الشيخ ١٤٨ / ٦٢٦.
- (٤) أصول الكافي ١: ٦٦ / ١.
- (٥) تهذيب الأحكام ٦: ١٣٩ / ٢٣٣.
- (٦) تهذيب الأحكام ٦: ٢٦٦ / ٧١١، وفيه: الحسين بن سعيد، عن جميل بن دراج و ابن حمران، و الظاهر: انه يروى عنه بالواسطة، لورود هذا السند في نسخة قديمة من التهذيب- كما في معجم رجال الحديث ٥: ٢٤٩- هكذا: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن دراج و ابن حمران، و هو الصحيح لموافقته ما في الكافي ٧: ٣٩٠ / ١ و الاستبصار ٣: ٨٢ / ٢٦، فلاحظ.
- (٧) أصول الكافي ١: ٣٨٧ / ٦.

(٨) الكافي ٨: ٢٧٥ / ٤١٦، من الروضة.

(٩) رجال النجاشي ٩٦٥ / ٣٥٩.

(١٠) الفقيه ٤: ٦٨، من المشيخة.

(١١) تقدم برقم: ٣٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٧٥

[حفصة] «١»، عن محمد بن خالد بن عبد الله البجلي القسري، وهو كوفي عربي «٢».

مر حال الثلاثة الأول في (له) «٣» و [حفصة] «٤» مجهول غير مذكور في رجال الخاصة و فيما عندنا من العامة.

و محمد بن خالد مذكور في أصحاب الصادق (عليه السلام) من رجال الشيخ، و قال: أنه ولي المدينة «٥»، يروى عنه حماد بن عثمان

كما في التهذيب في باب الأذان و الإقامة من أبواب الزيادات «٦»، و في باب العمل في ليلة الجمعة و يومها من أبواب الزيادات «٧».

و في الكافي في باب حد الصبيان في السرقة: حميد بن زياد، عن عبيد الله ابن أحمد النهيكي، عن ابن أبي عمير، عن عدّه من

أصحابنا، عن محمد بن خالد القسري قال: كنت على المدينة فأتيت بسلام قد سرق، فسألت أبا عبد الله (عليه السلام) عنه فقال: سلّه

حيث سرق كان يعلم أن عليه في السرقة عقوبة؟ فإن قال: نعم، قيل له: أي شيء تلك العقوبة؟ فإن لم يعلم أن عليه في السرقة قطعاً

فخلّ عنه، قال: فأخذت الغلام فسألته و قلت له:

أ كنت تعلم ان في السرقة عقوبة؟ قال: نعم، قلت: اي شيء هو؟ قال:

(١) في الأصل: خفته، و ما أثبتناه بين معقوفين من المصدر و روضة المتقين ١٤: ٢٤٣ و معجم رجال الحديث ٢٣: ١٨٧ / ١٥٦١٠.

(٢) الفقيه ٤: ٧٥، من المشيخة.

(٣) تقدم. برقم: ٣٥.

(٤) في الأصل: خفته، و نبهنا عليها آنفاً، فلاحظ.

(٥) رجال الشيخ ٢٨٦ / ٩٤.

(٦) تهذيب الأحكام ٢: ٢٨٤ / ٣٩.

(٧) تهذيب الأحكام ٣: ٢٤٤ / ٤٣.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٧٦

الضرب، فخلّيت عنه «١».

و في الجعفریات «٢» و دعائم الإسلام و اللفظ للأخير، بالإسناد عن جعفر ابن محمد (عليهما السلام): أنه حضر يوماً عند محمد بن

خالد أمير المدينة فشكا اليه محمد و جعا يجده في جوفه، فقال: حدثني أبي، عن أبيه، عن جدّه، عن علي (عليهم السلام) أن رجلاً

شكا الي رسول الله (صلى الله عليه و آله) و جعا يجده في جوفه، فقال: خذ شربة عسل و الق فيه ثلاث حبات شونيز «٣» أو خمسا أو

سبعاً، فاشربه تبرأ باذن الله، ففعل فبرأ ذلك الرجل، فخذ ذلك أنت، فاعترض عليه رجل من أهل المدينة كان حاضراً فقال: يا أبا عبد

الله، قد بلغنا هذا و فعلناه فلم ينفعنا، فغضب أبو عبد الله (عليه السلام) و قال: أنما ينفع الله بهذا أهل الإيمان به و التصديق برسوله، و

لا ينتفع به أهل النفاق و من أخذه على غير تصديق منه لرسول الله (صلى الله عليه و آله)، فأطرق الرجل «٤».

و في الكافي في الصحيح: عن مرّة مولى محمد بن خالد، قال: صاح أهل المدينة الي محمد بن خالد في الاستسقاء فقال لي: انطلق

الي أبي عبد الله (عليه السلام) فسله: ما رأيك فإن هؤلاء قد صاحوا إليّ؟ فأتيته (عليه السلام)، فقلت له، فقال لي: قل له فليخرج، قلت:

متى يخرج جعلت فداك؟ قال:

يوم الاثنين، قلت: كيف يصنع؟ قال: يخرج المنبر ثم يخرج يمشى - الى ان قال - قال: ففعل، فلما رجعنا جاء المطر قالوا: هذا من تعليم جعفر.

(١) الكافي ٧: ٢٣٣ / ١١.

(٢) الجعفریات: ٢٤٤.

(٣) شونيز، و شينيز: أصله فارسي و يعنى: الحبة السوداء، انظر لسان العرب: شنز.

(٤) دعائم الإسلام ٢: ١٣٥ / ٤٧٥.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٧٧

و فى رواية يونس: فما رجعنا حتى أهمتنا «١» أنفسنا «٢».

و فى التهذيب فى الصحيح: عن حماد السراج، قال: أرسلنى محمد بن خالد الى أبى عبد الله (عليه السلام) أقول له: إن الناس قد أكثروا على فى الاستسقاء فما رأيت فى الخروج غدا؟ فقلت ذلك لأبى عبد الله (عليه السلام)، فقال لى: قل له: ليس الاستسقاء هكذا، قل له يخرج فيخطب الناس و يأمرهم بالصيام اليوم و غدا، و يخرج بهم يوم الثالث و هم صيام، قال: فأتيت محمدا فأخبرته بمقاله أبى عبد الله (عليه السلام)، فجاء فخطب فأمرهم بالصيام كما قال أبو عبد الله (عليه السلام)، فلما كان فى اليوم الثالث أرسل إليه: ما رأيك فى الخروج؟

قال: و فى غير هذه الرواية أنه أمره ان يخرج يوم الاثنين فيستسقى «٣».

و من جميع ذلك يستكشف حال محمد و تشييعه، و انقطاعه اليه (عليه السلام)، و تسليمه له، و شفقتة عليه، و عدم كتمه مسائل الدين منه، مضافا الى رواية حماد عنه، و ابن أبى عمير، عن عدة من أصحابنا، و عد الصدوق كتابه من الكتب المعتمدة، و من هنا قال الشارح: فالخبر قوى «٤».

[٢٨٢] رقب - و إلى محمد بن سنان - فيما كتب من جواب مسأله فى العلل -:

على بن احمد بن موسى الدقاق و محمد بن أحمد السناني و الحسين ابن محمد بن إبراهيم بن محمد بن هشام المكتب رضى الله عنهم، قالوا: حدثنا محمد بن أبى عبد الله الكوفى، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل البرمكى، عن على

(١) أهمتنا أنفسنا: قال فى الوافى ٥: ٨٣٥٦ / ١٣٥٠: لعل المراد به، انه ما كان لنا هم الا هم أنفسنا أن تبتل ثيابنا بالمطر، فيكون كناية عن سرعة الأمطار.

(٢) الكافي ٣: ٤٦٢ / ١.

(٣) تهذيب الأحكام ٣: ٣٤٨ / ٣٢٠.

(٤) روضة المتقين ١٤: ٢٤٣.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٧٨

ابن العباس، قال: حدثنا القاسم بن الربيع الصّحّاف، عن محمد بن سنان، عن الرضا (عليه السلام) «١».

مرّ ما يتعلق بالخمس «٢» و صحّة السند من جهتهم، و اما على فضعيف فى النجاشى، و قال: لا يعبا بما رواه «٣»، مع أنه يروى عنه أبو عبد الله بن جعفر العلوى رأس المذورى - قال فيه النجاشى: كان وجها فى أصحابنا، و فقيها و أوثق الناس فى حديثه «٤» - كما فى الكافي و التهذيب فى باب فضل الجهاد «٥» «٦».

و على بن محمد من مشايخ ثقة الإسلام، و البرمكي و القاسم.

ضعفه العلامة بالغلوّ في الخلاصة (٧)، و الظاهر كما في التعليقة (٨) أنه أخذ من الغضائري الذي لا اعتناء بتضعيفاته خصوصا إذا كان السبب هو الغلوّ، و هو احد رواة الرسالة الطويلة التي أخرجها ثقة الإسلام في أول الروضة لأبي عبد الله (عليه السلام) (٩)، و كان الأصحاب يضعونها في مساجد بيوتهم، و إذا فرغوا من الصلاة نظروا فيها، و لا يرونها إلا السالم من الغلوّ و الارتفاع، كما لا يخفى على من تأمل فيها.

و في رسالة أبي غالب الزراري في ذكر فهرست كتبه، و رسالة صباح

(١) الفقيه ٤: ١٥، من المشيخة، و فيه: و الحسين بن إبراهيم بن احمد بن هشام المكتّب، و هو الصحيح، و ذكره في طريقه الى محمد بن جعفر الأسدي ٤: ٧٦، و فيه: المؤدب بدل المكتّب، و مر أيضا في هذه الفائدة، فراجع.

(٢) تقدم في الطريق رقم: ٣٦.

(٣) رجال النجاشي ٢٥٥ / ٦٦٨، و فيه التضعيف فقط دون العبارة المذكورة، فلاحظ.

(٤) رجال النجاشي ١٢٠ / ٣٠٦.

(٥) الكافي ٥: ٤ / ٦.

(٦) تهذيب الأحكام ٦: ١٢٣ / ١١.

(٧) رجال العلامة ٢٤٨ / ٨.

(٨) تعليقه الوحيد البهبهاني على منهج المقال: ٢٦٣.

(٩) الكافي ٨: ١ / ٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٧٩

المدائني حدثني بها أبو العباس الرزّاز، عن القاسم بن الربيع الصحاف، عن محمد بن سنان، عن صباح المدائني (١).

و يظهر منه اعتماده عليه، و كيف كان فيؤيد هذا السند و يعضده وجوه:

أ- اعتماد الصدوق عليه في كتابه علل الشرائع و غيره (٢).

ب- عدّه في المقام من الكتب المعتمدة (٣).

ج- ان النجاشي يروي كتب محمد بن سنان عن جماعة من شيوخنا، عن أبي غالب احمد بن محمد - يعني الزراري - عن [عم] (٤) أبيه

على بن سليمان، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عنه (٥).

و الطريق صحيح، و يظهر هذا السند من رسالة أبي غالب أيضا (٦).

د- ما في الفهرست: و كتبه مثل كتب الحسين بن سعيد على عددها، و له كتاب النوادر، و جميع ما رواه إلا ما كان فيها من تخليط أو

غلوّ، أخبرنا جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه و محمد بن الحسن جميعا، عن سعد بن

(١) تاريخ آل زرارة ٦٠ / ٣٨، و في هامشه ترجيح كونه مياح المدائني، و هو الصحيح الموافق للنسخة المحققة بعنوان: رسالة أبي

غالب الزراري ١٦٨ / ٤٢ و المطابق للنجاشي ٤٢٤ / ١١٤٠ و قد ضبطه العلامة في رجاله ٢٦١ / ١٤ و كذا ابن داود ٢٨٢ / ٥٣٠ (بالياء

المنقطة تحتها نقطتين بعد الميم المفتوحة و الحاء أخيرا)، فلاحظ.

(٢) علل الشرائع ٧ / ٢٥٠، ٧ / ٥٠٩.

(٣) الظاهر: ان هذا استظهار منه قدس سره لما ذكره الصدوق في مقدمة الفقيه ١: ٣ و ان لم يصرح باسم الكتاب و صاحبه، و قد مر

مثله وعلقنا عليه في هامشه هناك، فراجع.

(٤) ما أثبتناه بين معقوفتين من المصدر، وهو الصحيح لموافقة قول الزراري في رسالته ١٧٣ / ٧٠- في بيان طريقه الى كتاب الزكاة لحمد بن عيسى:- حدثني به عم أبي علي بن سليمان.

(٥) رجال النجاشي ٣٢٨ / ٨٨٨.

(٦) رسالة أبي غالب الزراري: ٦٧-٦٨، وفيها: حدثني به جدي أبو طاهر محمد بن سليمان، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٨٠

عبد الله و الحميري و محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين و احمد بن محمد، عن محمد بن سنان «١».

و هذا السند المنشعب الى أسانيد متعدّدة في أعلى درجة الصحّة و ليس في كتاب علله غلوّ و لا تخليط.

و رواه أيضا عنه «٢»، عن محمد بن علي ماجيلويه، عن محمد بن أبي القاسم عمه، عن محمد بن علي الصيرفي، عنه «٣».

فانقح صحّة نسبة الكتاب الى محمد الذي أوضحنا وثاقته بل جلالته في «كو» «٤»، فالخبر صحيح.

[٢٨٣] رفج- و إلى محمد بن سنان:

محمد بن علي ماجيلويه رحمه الله، عن محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي الكوفي، عنه.

و أبوه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عنه «٥».

السند الثاني صحيح على الأصح فلا يضرّ ضعف الأول بمحمد بن علي مع أنه قد علم من الفهرست ان له أسانيد صحيحة إليه «٦».

[٢٨٤] رfd- و إلى محمد بن سهل:

أبوه و محمد بن الحسن رضي الله عنهما، عن سعد بن عبد الله، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سهل بن اليسع الأشعري «٧».

(١) فهرست الشيخ ١٤٣ / ٦١٩.

(٢) الضمير في (عنه) يعود الى الشيخ الصدوق، كما صرح به في المصدر، فلاحظ.

(٣) فهرست الشيخ ١٤٢ / ٦١٩.

(٤) تقدم في هذه الفائدة برقم: ٢٦.

(٥) الفقيه ٤: ١٠٥، من المشيخة.

(٦) فهرست الشيخ ١٤٣ / ٦١٩.

(٧) الفقيه ٤: ١٠٩، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٨١

السند صحيح، و في النجاشي: محمد بن سهل بن اليسع بن عبد الله بن سعد بن مالك [بن الأحوص] الأشعري القمي، روى عن الرضا و أبي جعفر (عليهما السلام)، له كتاب يرويه جماعة «١».

و ظاهره اعتبار كتابه، بل كونه من الأصول كما أشرنا اليه، و ذكره في الفهرست أيضا مع كتابه و طريقه اليه «٢».

و يشير الى وثاقته مضافا الى ما ذكر رواية الأجلّة عنه و فيهم: حماد بن عيسى من أصحاب الإجماع، كما في التهذيب في باب صفة

الإحرام «٣»، و احمد ابن محمد بن عيسى كثيرا «٤»، و أبوه «٥»، و محمد بن علي بن محبوب «٦»، و موسى ابن القاسم «٧»، فالخبر حسن كالصحيح.

[٢٨٥] رفة- و إلى محمد بن عبد الجبار:

أبوه و محمد بن الحسن رضى الله عنهما، عن سعد بن عبد الله و الحميرى و محمد بن يحيى العطار و احمد ابن إدريس جميعا، عن محمد بن عبد الجبار- و هو محمد بن أبى الصهبان- «٨». رجال السنن و محمد كلهم من أجلاء الثقات، فالخبر صحيح.

[٢٨٦] رفو- و إلى محمد بن عبد الله بن مهران:

محمد بن موسى بن المتوكل، عن على بن الحسين السعد آبادى، عن أحمد بن أبى عبد الله البرقى، عنه «٩».

(١) رجال النجاشى ٣٦٧ / ٩٩٦، و ما بين معقوفتين منه.

(٢) فهرست الشيخ ١٤٧ / ٦٢٠.

(٣) تهذيب الأحكام ٥: ٩٢ / ١١٠.

(٤) الفقيه ٤: ١١٠، من المشيخة.

(٥) رجال النجاشى ٣٦٧ / ٩٩٦.

(٦) تهذيب الأحكام ٣: ٢١١ / ٥١١.

(٧) تهذيب الأحكام ٥: ٤ / ٥.

(٨) الفقيه ٤: ٧٧، من المشيخة.

(٩) الفقيه ٤: ١٠٦، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٨٢

مرّ اعتبار السنن غير مرّة الا انّ محمد ضعيف مذموم جدّا، و فى النجاشى: له كتاب النوادر [و هو] أقرب كتبه إلى الحقّ «١». قال الشارح: و الظاهر أنّ المصنّف و غيره يروون عنه هذا الكتاب لما كان موافقا للحقّ، انتهى «٢».

[٢٨٧] رفز- و إلى محمد بن عثمان العمري قدس الله روحه:

أبوه و محمد بن الحسن و محمد بن موسى بن المتوكل، عن عبد الله بن جعفر الحميرى، عن محمد بن عثمان العمري قدس الله روحه «٣».

و هو و كيل الناحية فى خمسين سنة، الذى ظهر على يديه من طرف المأمول المنتظر صلوات الله عليه معاجز كثيره و لما سأل أبو على احمد بن إسحاق عن أبى محمد (عليه السلام) فقال: من أعامل؟ و عمّن آخذ؟ و قول من اقبل؟ فقال (عليه السلام): للعمري و ابنه ثقتان، فما أديا إليك عنى فعنّى يؤديان، و ما قال لك فعنى يقولان، فاسمع لهما و أطعهما فإنّهما الثقتان المأموران. و مناقبه و فضائله أشهر من ان تذكر توفى آخر جمادى الأولى سنة ٣٠٥ «٤».

[٢٨٨] رفرج- و إلى محمد بن عذافر:

أبوه و محمد بن الحسن رضى الله عنهما، عن سعد بن عبد الله و الحميرى جميعا، عن محمد بن الحسين بن أبى الخطاب، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن محمد بن عذافر الصيرفى «٥».

(١) رجال النجاشى ٩٤٢ / ٣٥٠، و ما أثبتناه بين معقوفتين منه.

(٢) روضة المتقين ١٤: ٢٤٥.

(٣) الفقيه ٤: ١٢٢، من المشيخة.

(٤) انظر كتاب الغيبة للشيخ: ٢١٨ و ما بعدها، و رجال العلامة ٥٧ / ١٤٩.

(٥) الفقيه ٤: ١٢٢، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٨٣

رجال السنن كلهم من الأجلء، و ابن عذافر بالعين المهملة المضمومة و الذال المعجمة و الراء المهملة ابن عيسى بن أفلح الخزاعى الصيرفى المدائنى، ثقة فى النجاشى «١»، و الخلاصة «٢»، و رجال الشيخ فى أصحاب الصادق و الكاظم و الرضا «٣» (عليهم السلام)، و عمّر (٩٣) «٤»، و أبوه و عمّه عمر بن عيسى أيضا من الرواة، فالخير صحيح بالاتفاق.

[٢٨٩] رفظ - و إلى محمد بن على بن محبوب:

أبوه و محمد بن الحسن و محمد بن موسى بن المتوكل و احمد بن محمد بن يحيى العطار و محمد بن على ماجيلويه رضى الله عنهم، عن محمد بن يحيى العطار، عنه.

و أبوه و الحسين بن أحمد بن إدريس رضى الله عنهما، عن أحمد بن إدريس، عنه «٥».

السدان اللذان ينشعب عنهما أسانيد كثيرة صحيحان، و فى النجاشى:

محمد بن على بن محبوب الأشعري القمى، أبو جعفر شيخ القميين فى زمانه، ثقة عين، فقيه صحيح المذهب، انتهى «٦».

و يروى عنه أيضا على بن الحسن بن فضال كثيرا «٧» و ابن بطّة «٨».

(١) رجال النجاشى ٩٦٦ / ٣٥٩.

(٢) رجال العلامة ٩ / ١٣٨.

(٣) رجال الشيخ ٢٩٧ / ٢٧١ و ٣٥٩ / ١٤، و لم يرد ذكره فى أصحاب الرضا عليه السلام، و كذا الحال فى رجال البرقى: ٢٠ و ٤٩، و لكنه عمّر إلى أيامه عليه السلام كما فى النجاشى ٩٦٦ / ٣٦٠، فلاحظ.

(٤) انظر رجال النجاشى ٩٦٦ / ٣٥٩.

(٥) الفقيه ٤: ١٠٥، من المشيخة.

(٦) رجال النجاشى ٩٤٠ / ٣٤٩.

(٧) فهرست الشيخ ٦١٣ / ١٤٥.

(٨) تهذيب الأحكام ١: ٣٩١ / ١٢٠٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٨٤

[٢٩٠] رص - و إلى محمد بن عمرو بن أبى المقدام:

أحمد بن زياد ابن جعفر الهمداني، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عنه «١». السند صحيح على الأصح بما مرّ في «يا» «٢» و «يد» «٣» و «كو» «٤»، ولكن محمد بن عمرو غير مذكور في الرجال بل في أسانيد احاديث الكتب الأربعة على ما يظهر من الجامع «٥»، و حيث عدّ الصدوق كتابه من الكتب المعتمدة «٦»، فالخبر قوي وفاقا للشارح «٧».

[٢٩١] رصا - و إلى محمد بن عمران العجلي:

محمد بن علي ماجيلويه، عن عمّه محمد بن أبي القاسم، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عنه «٨». السند صحيح بما مرّ في (لب) «٩» وغيره، و رواية ابن أبي عمير عن العجلي من أمارات وثاقته، فلا يضر عدم مذكوريته إلما في أصحاب الصادق (عليه السلام) من رجال الشيخ «١٠»، فالخبر صحيح أو في حكمه.

[٢٩٢] رصب - و إلى محمد بن عيسى:

أبو، عن سعد بن عبد الله،

-
- (١) الفقيه ٤: ١٠٤، من المشيخة.
 - (٢) تقدم برقم: ١١.
 - (٣) تقدم برقم: ١٤.
 - (٤) تقدم برقم: ٢٦.
 - (٥) جامع الرواة ٢: ١٦١.
 - (٦) الفقيه ١: ٣، من المقدمة، و لم يصرح به و انما قاله إجمالاً، فلاحظ.
 - (٧) روضة المتقين ١٤: ٢٤٨.
 - (٨) الفقيه ٤: ٩٣، من المشيخة.
 - (٩) تقدم برقم: ٣٢.
 - (١٠) رجال الشيخ ٣٢٢/٦٧٧.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٨٥
عن محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني.
و عن محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن الصفار، عنه «١».
أوضحنا وثاقه ابن عيسى في (لا) «٢» فالخبر صحيح.

[٢٩٣] رصج - و إلى محمد بن الفيض التيمي:

أبو، عن احمد بن إدريس، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن داود بن إسحاق الحداء، عنه. و جعفر بن محمد بن مسرور، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن عمّه عبد الله بن عامر، عن محمد بن أبي عمير، عنه «٣». السند الأول ضعيف بداود الغير المذكور إلما هنا، و في جملة من الأسانيد، و يظهر منها أنّ كنيته أبو سليمان، و السند الثاني صحيح بما مرّ في (له) «٤».

و اعلم أن الصدوق ذكر في أواسط المشيخة: و ما كان فيه عن محمد بن الفيض التيمي فقد روته عن أبي رضى الله عنه «٥»، و ذكر السند الأول.

وقال- في قريب من أواخره:- أو ما كان فيه عن محمد بن الفيض فقد روته عن جعفر بن محمد «٦»، و ذكر السند الثاني. فزعم صاحب الوسائل اتحادهما فذكر واحدا و جعل الطريقتين له «٧»، و اتبعناه لأننا شرحنا المشيخة على ترتيبه، و صاحب الوافي «٨» و جامع الرواة «٩»

(١) الفقيه ٤: ٩٢، من المشيخة.

(٢) تقدم برقم: ٣١.

(٣) الفقيه ٤: ٨٤، من المشيخة.

(٤) تقدم برقم: ٣٥.

(٥) الفقيه ٤: ٨٤، من المشيخة.

(٦) الفقيه ٤: ١٠٧، من المشيخة.

(٧) وسائل الشيعة ١٩: ٢٨٩ / ٤١٤.

(٨) الوافي ٣: ١٤٨، من الخاتمة.

(٩) جامع الرواة ٢: ١٧٥ - ١٧٦.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٨٦

و العدة «١» زعموا أن الأخير غير الأول.

و الشارح- بعد ذكر الأخير منفردا- قال: يمكن أن يكون ما تقدم و وقع التكرار سهوا، و أن يكون محمد بن الفيض المختار الكوفي الجعفي من أصحاب الصادق (عليه السلام) في رجال الشيخ «٢»، و ان يكون محمد بن الفيض بن مالك المدائني مولى عمر بن الخطاب، من أصحاب الرضا (عليه السلام) في رجال الشيخ «٣»، و ان كان بعيدا. و على أي حال فهو مجهول لكن كتابه معتمد، و يمكن الحكم بصحته لصحته ظاهرا عن محمد بن أبي عمير «٤»، و ان يكون حسنا لجعفر بن محمد بن مسرور فإنه من مشايخ الصدوق و لا يذكره إلا مع قوله (رضى الله عنه)، و على المشهور قوى كالصحيح، انتهى «٥».

قلت: بل على المشهور في حكم الصحيح، و الأصح وثاقته لرواية ابن أبي عمير عنه، و روايته داود عن الآخر.

[٢٩٤] رصد- و إلى محمد بن القاسم الأسترآبادي مشافهة من غير واسطة «٦»

و هو الراوى له التفسير المنسوب الى الامام أبي محمد العسكري (عليه السلام)، الذى أكثر من النقل عنه فى أغلب كتبه الموجودة عندنا:

(١) العدة للكاظمي: ١٦٥.

(٢) رجال الشيخ ٣٢٢ / ٦٧١.

(٣) رجال الشيخ ٣٩٣ / ٨١.

(٤) اى: يمكن الحكم بصحته لاعتماد ابن أبي عمير عليه فى روايته كما هو فى طريق الصدوق اليه ظاهرا.

أقول: لو كانت (عند) مكان (عن) لوضح المعنى.

(٥) روضة المتقين ١٤: ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٦) الفقيه ٤: ١٠٠، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٨٧

كالفقيه «١» و الأمالی «٢» و العلل «٣» و غيرها، و اعتمد على ما فيه، كما لا يخفى على من راجع مؤلفاته، و تبعه على ذلك أساطين المذهب و سدنة الاخبار.

فمنهم أبو منصور احمد بن على بن أبى طالب قال فى أوّل كتابه الموسوم بالاحتجاج: و لا نأتى فى أكثر ما نوردّه من الاخبار بإسناده، إمّا لوجود الإجماع عليه، أو موافقته لما دلّت العقول عليه، أو لاشتهاره فى السير و الكتب بين المخالف و المؤالف، إلّا ما أوردته عن أبى محمّد الحسن بن على العسكري (عليهما السلام)، فإنه ليس فى الاشتهار على حدّ ما سواه، و ان كان مشتملا على مثل ما قدّمناه، فلاجل ذلك ذكرت إسناده فى أوّل جزء من ذلك دون غيره، لان جميع ما رويت عنه (عليه السلام) إنّما رويته بإسناد واحد من جملة الأخبار التى ذكرها (عليه السلام) فى تفسيره «٤».

و منهم قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندى، فإنه أخرج فى خرائجه من التفسير المذكور جملة وافرة «٥».

و منهم رشيد الدين محمّد بن على بن شهر آشوب، فإنه نسب التفسير المذكور اليه (عليه السلام) جزما، و نقل عنه فى مناقبه فى مواضع عديدة: منها فى باب معاجز النبى (صلّى الله عليه و آله) فى فصل فيه نطق الجمادات قال: تفسير الامام الحسن العسكري (عليه السلام)، فى قوله تعالى: **ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ** «٦» قالت اليهود، الى آخر ما فى التفسير «٧».

(١) الفقيه ٢: ٢١١ / ٩٦٧.

(٢) أمالى الصدوق ٣ / ٣٦٧.

(٣) علل الشرائع: ٤١٦.

(٤) الاحتجاج ١: ١٦.

(٥) الخرائج و الجرائح ٢: ٥١٩ / ٢٨.

(٦) البقرة: ٢: ٧٤.

(٧) المناقب ١: ٩٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٨٨

بل قال فى معالم العلماء: الحسن بن خالد البرقى أخو محمّد بن خالد، من كتبه تفسير العسكري من إملاء الإمام (عليه السلام) مائة و عشرين مجلدا، انتهى «١».

و يظهر منه أمران:

الأول: أنّ سند التفسير ليس منحصرًا فى الأسترآبادى شيخ الصدوق، بل يرويه الحسن بن خالد الثقة فى النجاشى «٢» و الخلاصة «٣»، صاحب الكتب فى الفهرست التى يرويها عنه ابن أخيه أحمد بن محمّد البرقى، الذى للمشايع اليه طرق صحيحة «٤».

الثانى: أنّ التفسير كبير تام غير مقصور على الموجود، الذى فيه تفسير سورة الفاتحة و بعض سورة البقرة.

و منهم المحقق الثانى على بن عبد العالى الكركى فإنه قال فى إجازته لصفى الدين الحلى - بعد ذكر جملة من طرقه و أسانيدته العالية - ما لفظه: و أعلى من الجميع بالإسناد إلى العلامة جمال الدين احمد بن فهد، عن السيد العالم النسابة تاج الدين محمّد بن معية، عن السيد العالم على بن عبد الحميد بن فخّار الحسينى، عن والده السيد عبد الحميد، عن السيد الفقيه مجد الدين أبى القاسم على بن

رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) و يعلم منه أيضا مفضلاً أعلى ما عندنا من السند الى كتب الحديث كالتهديب والاستبصار و الفقيه و المدينة و الكافي و غيرهما، أخبرنا شيخنا- و ساق أسانيد عالية إلى السيد فخار- عن شاذان بن جبرئيل، عن جعفر الدورى، عن المفيد، عن الصدوق أبى جعفر محمّد بن بابويه قال: حدثنا محمّد بن القاسم الجرجانى، و ساق مثل ما مرّ عن المحقق الكركى «٣».

و قال التقى الشارح: و ما كان عن محمّد بن القاسم، و قيل: ابن أبى القاسم كما يذكره الصدوق هكذا: المفسّر الأسترآبادى، و اعتمد عليه الصدوق و كان شيخه، و ما ذكره الغضائرى باطل و توهم، أن مثل هذا التفسير لا يليق

(١) البقرة: ٢: ٨٣.

(٢) منية المرید: ١١٤.

(٣) بحار الأنوار ١٠٨: ١٦٩-١٧٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٩١

بالإمام و من كان مرتبطاً بكلام الأئمة (عليهم السلام) يعلم انه كلامهم، و اعتمد عليه شيخنا الشهيد الثانى و نقل عنه اخباراً كثيرة فى كتبه، و اعتماد التلميذ الذى كان مثل الصدوق، يكفى عفى الله عنّا و عنهم «١».

و قال ولده العلامة فى البحار: كتاب تفسير الامام من الكتب المعروفة، و اعتمد الصدوق عليه، و أخذ منه، و إن طعن فيه بعض المحدّثين، و لكن الصدوق اعرف و أقرب عهداً ممّن طعن فيه، و قد روى عنه أكثر العلماء من غير غمز فيه «٢».

ثم قال فى الفصل الخامس: و لنذكر ما وجدناه فى مفتتح تفسير الإمام العسكرى صلوات الله عليه، قال الشيخ أبو الفضل شاذان بن جبرئيل بن إسماعيل القمى أدام الله تعالى تأييده: حدثنا السيد محمّد بن سراهنك الحسنى الجرجانى «٣»، عن السيد أبى جعفر مهتدى بن حارث الحسينى المرعشى، عن الشيخ الصدوق أبى عبد الله جعفر بن محمّد الدورى، عن أبيه، عن الشيخ الفقيه أبى جعفر محمّد بن على بن بابويه القمى رحمه الله، قال: أخبرنا أبو الحسن محمّد بن القاسم الأسترآبادى «٤».

و ساق ما هو الموجود فى صدر التفسير ثم قال: أقول: و فى بعض النسخ فى أول السند هكذا: قال محمّد بن على بن محمّد بن جعفر بن الدقاق: حدثنى الشيخان الفقيهان أبو الحسن محمّد بن أحمد بن على بن الحسن بن شاذان و أبو محمّد جعفر بن احمد بن على القمى رحمهما الله قالوا: حدثنا الشيخ الفقيه

(١) روضة المتقين ١٤: ٢٥٠.

(٢) بحار الأنوار ١: ٢٨.

(٣) فى المصدر: شراهنك الحسنى الجرجانى، و فى مقدمة التفسير: الحسينى، مكان الحسنى، فلاحظ.

(٤) بحار الأنوار ١: ٧٠-٧١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٩٢

أبو جعفر محمّد بن على بن الحسين بن موسى بن بابويه، الى آخر ما مرّ «١».

قلت: كذا فى نسختى، و فيها: أخبرنا أبو الحسن محمّد بن القاسم الأسترآبادى الخطيب.

و فى العيون فى موضع: حدثنى محمّد بن أبى القاسم المعروف بابى الحسن الجرجانى، و فى موضع آخر: محمّد بن القاسم المعروف بابى الحسن الجرجانى، و تأتى الإشارة إلى أسامى جماعة أخرى من العلماء الاعلام شاركوهم فى الاعتماد عليه «٢».

إذا عرفت ذلك فنقول: قال فى الخلاصة: محمّد بن القاسم أو أبى القاسم المفسّر الأسترآبادى روى عنه أبو جعفر بن بابويه، ضعيف

كذاب، روى عنه تفسيراً يرويه عن رجلين مجهولين، أحدهما يعرف بيوسف بن محمد ابن زياد، و الآخر بعلي بن محمد بن يسار، عن أبيهما «۳»، عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام)، و التفسير موضوع عن سهل الديباجي، عن أبيه، بأحاديث من هذه المناكير، انتهى «۴».

و لم يسبقه فيما بأيدينا من الكتب الرجالية و الحديث احد سوى الغضائري «۵»، و لم يلحقه أيضا أحد سوى المحقق الداماد، فإنه قال في شارع النجاة في مبحث الختان:

و در اصول اخبار أهل البيت (عليهم السلام) وارد است که در زمان حرب معاوية زمين نجو أمير المؤمنين (عليه السلام) را ابتلاع نموده است.

(۱) بحار الأنوار ۱: ۷۳.

(۲) عيون اخبار الرضا عليه السلام ۱: ۲۶۶ / ۱.

(۳) في المصدر: عن أبيهما، و ما أثبتته المصنف رحمه الله هو الصحيح لأنهما لم يكونا أخوين ظاهرا، فلاحظ.

(۴) رجال العلامة: ۶۰ / ۲۵۶.

(۵) مجمع الرجال ۶: ۲۵.

خاتمة المستدرک، ج ۵، ص: ۱۹۳

«و در تفسير مشهور عسكري (عليه السلام) - که بمولای ما صاحب العسكر منسوبست - حدیثی مطول مشتمل بر حکایت آن حال علی التفصیل مذکور شده، و من می گویم: صاحب آن تفسیر - چنانچه محمّد بن علی بن شهر آشوب رحمه الله در معالم العلماء آورده و من در حواشی کتاب نجاشی و کتاب رجال الشیخ تحقیق کردم - حسن بن خالد برقی است برادر ابی عبد الله محمّد ابن خالد برقی و عم أحمد ابن ابی عبد الله برقی و باتفاق علماء ثقة و مصنف کتب معتبره بوده است.

در معالم العلماء گفته: و هو أخو محمّد بن خالد، من کتبه تفسیر العسكري من إمام الإمام (عليه السلام)، و اما تفسیر محمّد بن القاسم، که از مشیخه روایت ابی جعفر بن بابویه است علماء رجال او را ضعیف الحدیث شمرده اند، تفسیر است که آن را از دو مرد مجهول الحال روایت کرده، و ایشان بأبی الحسن الثالث الهادی العسكري (عليه السلام) اسناد کرده اند و قاصران نا متهران اسناد را معتبر می پندارند و حقیقت حال آن که تفسیر موضوع، و بأبی محمّد سهل بن أحمد الديباجی مسند و بر مناكير احاديث و اکاذيب اخبار محتوی و منظوی و اسناد آن بامام معصوم مختلق و مفتریست، انتهى «۱».

(۱) شارع النجاة للمحقق الداماد: لم نظفر به، و فی الذريعة ۱۳: ۴ (شارع النجاة: رسالة فتوائية فارسية، و الظاهر ان هناك نسخة منها في مكتبة السيد جلال الدين المحدث بطهران).

اما ترجمة النص المذكور إلى العربية فهي:

«في تفسير العسكري عليه السلام - المشهور و المنسوب الى مولانا صاحب العسكر - حدیث طويل مشتمل على ذكر حاله بالتفصیل، و انا أقول: صاحب هذا التفسیر - كما أورده محمد بن علی بن شهر آشوب رحمه الله في معالم العلماء، و حقيقته أنا في حواشی کتاب النجاشی، و کتاب رجال الشیخ - هو الحسن بن خالد البرقی أخو أبی عبد الله محمد بن خالد البرقی و عم أحمد بن أبی عبد الله البرقی، و هو باتفاق علماء ثقة، من مصنف الكتب المعتمدة.

قال في معالم العلماء: و هو أخو محمد بن خالد، من کتبه تفسیر العسكري، من إمام الإمام عليه السلام، و اما تفسیر محمد بن القاسم، من مشايخ رواية أبی جعفر بن بابویه، و علماء الرجال اعتبروه ضعیف الحدیث، و هو تفسیر رواه عن رجلين مجهولي الحال، و هو

يسنده الى أبى الحسن الثالث الهادى عليه السلام، و القَصْر غير المهرة يعتقدون أن إسناده معتبرا، و حقيقة الحال انه تفسير موضوع، و مسند بابى محمد سهل بن احمد الديباجى، و يحتوى فى طياته على مناكير الأحاديث و اكاذيب الاخبار، و إسناده بالإمام المعصوم مختلق و مفتري، انتهى».

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٩٤

و لم يزد على ما فى الخلاصة «١» شيئا، و ما فى الخلاصة مأخوذ بعينه من الغضائرى كما يظهر من نقد الرجال «٢».

و قد أكثر المحققون من الطعن فيه و الإيراد عليه بوجه نذكرها مع ما عندنا:

الأول: ما قرّر فى محلّه من ضعف تضعيفات الغضائرى و عدم الاعتماد عليه.

الثانى: أن الصدوق الآخذ عن محمد بن القاسم المصاحب له، الذى قد أكثر من النقل عنه من هذا الكتاب فى أكثر كتبه، و ما يذكره الّا و يعقبه بقوله:

رضى الله عنه، أو رحمه الله، و قد يذكره مع كنيته، كيف خفى عليه ضعفه و كذبه، و عرفه الغضائرى بعد قرون.

الثالث: كيف خفى كذبه و ضعفه على الجماعة الذين رووا هذا التفسير - الموضع بزعم الغضائرى - عن الصدوق؟ و هم: محمد بن أحمد بن شاذان والد أحمد شيخ الكراجكى كما مر، و جعفر بن أحمد شيخ القميين فى عصره، صاحب الكتب الكثيرة كما تقدم فى الفائدة الثانية فى حال كتبه الأربعة «٣»، و هو أيضا شيخ الصدوق «٤» كما يأتى، و الحسين بن عبيد الله الغضائرى كما فى إجازة الكركى، و الجليل محمد بن احمد الدورى كما مر، و نصّ عليه الطبرسى فى

(١) رجال العلامة ٢٥٦ / ٦٠.

(٢) نقد الرجال ٣٢٨ - ٣٢٩ / ٦٥٨.

(٣) تقدم فى الجزء الأول صحيفة: ١٠٧ - ١١٠.

(٤) انظر الفقيه ٤: ١٠٠، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٩٥

الاحتجاج «١».

الرابع: أن التفسير منسوب إلى أبى محمد الحسن العسكرى (عليه السلام) لا والده أبى الحسن الثالث (عليه السلام).

الخامس: أن سهل الديباجى و أباه غير داخلين فى سند هذا التفسير، و لم يذكرهما احد فيه، فنسبوا الیه كذب و افتراء، كل هذا يكشف عن الاختلاط المسقط للكلام عن الاعتبار.

السادس: أن الطبرسى نص فى الاحتجاج أن الراويين من الشيعة الإمامية «٢»، فكيف يقول «٣»: يرويه عن رجلين مجهولين؟

و العجب أن المحقق الداماد نسب الذين اعتبروا السند و اعتمدوا على التفسير و هم: جده المحقق الثانى، و الشهيد الثانى، و القطب الراوندى، و ابن شهر آشوب، و الطبرسى، و غيرهم الى القصور و عدم التمهر «٤»، مع عدم تأمله فى هذه الاشتباهات الواضحة فى كلام الغضائرى و الخلاصة، فافتحم فيها من حيث لا يعلم بل زاد عليها.

السابع: نسبة التضعيف الى علماء الرجال مع انه ليس فى الكشى و النجاشى و الفهرست و رجال الشيخ ذكر له أصلا، و هذه الأصول الأربعة هى العمدة فى هذا الفن، و المضعف منحصر فى الغضائرى، و اما الخلاصة فهو ناقل لكلامه و ان ارتضاه، و الناظر يتوهم فى كلامه غير ما هو الواقع فلا يخلو من نوع تدليس.

الثامن: ظنّه أن التفسير الذى رواه الأسترآبادى غير التفسير الذى رواه

(١) الاحتجاج ١: ١٦.

(٢) الاحتجاج ١: ١٦.

(٣) اى: العلامة فى رجاله، كما مر آنفا، فراجع.

(٤) عن شراع النجاء، وقد مر آنفا.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٩٦

الحسن البرقى، و هو توهم فاسد، فان ابن شهر آشوب الذى هو الأصل فى نسبه إلى البرقى ينقل فى مناقبه عن التفسير الموجود الذى رواه الأسترآبادى فى مواضع - كما لا يخفى على من راجعها - مصدراً بقوله: تفسير الإمام أبى محمد الحسن العسكرى (عليه السلام) «١»، فهو معتبر عنده معتمد عليه، فان كان هو غير ما رواه البرقى لزم أن يكون هناك تفسيران معتبران كلاهما من إمام (عليه السلام)، و لا أظن أحدا يلتزم به، فلا بد من الاتحاد و تعدد الراوى، فالحسن اما كان حاضرا فى مجلس الإملاء أو رواه عن أحدهما أو كليهما، بل الجماعة الذين أشرنا إلى أساميهم كلهم ينقلون من الموجود الذى رواه الأسترآبادى.

التاسع: ان حديث النجو «٢» الذى أشار إليه موجود فى هذا التفسير «٣» و ذكر مختصره بعبارته ابن شهر آشوب فى المناقب «٤» فراجع. العاشر: الحكم بوجود المناكير و الأكاذيب فيه تبعا للغضائرى، فيا ليتته أشار الى بعضها، نعم فيه بعض المعاجز الغريبة و القصص الطويلة التى لا توجد فى غيره، و عدها من المنكرات يوجب خروج جملة من الكتب المعتمدة عن حريم حد الاعتبار، و ليس فيه شىء من اخبار الارتفاع و الغلو ابدا.

فقول السيد الفاضل المعاصر أيده الله - فى ضمن شرح حال الفقه الرضوى، و جرحه بعد الحكم بعدم كونه موضوعا، و عدم وجود اخبار الغلو فيه - ما لفظه: (بخلاف غيره مما نسب إلى الأئمة (عليهم السلام)، كمصباح الشريعة المنسوب الى مولانا الصادق (عليه السلام)، و تفسير الامام المنسوب

(١) انظر مناقب ابن شهر آشوب ١: ٦٨ و ٩٢، ٢: ٢٩٣.

(٢) النجو: الغائط، و فى الحديث: لم ير للنبي صلى الله عليه و آله و سلم نجوى، اى: غائط، انظر مجمع البحرين ١: ٤٠٨، و لسان العرب: نجا.

(٣) تفسير الإمام العسكرى عليه السلام: ١٦٥.

(٤) مناقب ابن شهر آشوب ٢: ٣٢٩.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٩٧

الى سيدنا أبى محمد العسكرى (عليه السلام)، فان من أمعن النظر الى تضاعيفهما اطلع على أمور عظيمة مخالفة لأصول الدين و المذهب، مغايرة لطريقة الأئمة (عليهم السلام)، و سياق كلماتهم) «١».

شطط من القول، و جزاف من الكلام، كما لا يخفى على من راجع ما حققناه فى الفائدة الثانية فى حال مصباح الشريعة «٢».

و التمسك بعدم صحه الطريق اولى من التشبث بما يتشبه به الغريق، و كيف يخفى على الصدوق - و هو رئيس المحدثين - مناكير هذا التفسير مع شدة تجبئه عنها، و معرفته بها، و أنسه بكلامهم (عليهم السلام)، و قربه بعصرهم (عليهم السلام)، و عده من الكتب المعتمدة و ولوعه فى إخراج متون أحاديثه، و تفريقها فى كتبه؟

و ما أبعد ما بينه و بين ما تقدم عن التقى المجلسى فى الشرح من قوله:

و من كان مرتبطا بكلام الأئمة (عليهم السلام) يعلم انه كلامهم «٣».

نعم قصية المختار مع الحجاج المذكورة فيه «٤» مما يخالفه تمام ما فى السير و التواريخ، من ان المختار قتله مصعب الذى قتله عبد

الملك، الذي وليّ الحجاج على العراق بعد ذلك، لكنّه لا يوجب عدم اعتبار التفسير، و إلاّ لزم عدم اعتبار الكافي، فإنّ ثقة الإسلام روى فيه: عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن بريد بن معاوية قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: ان يزيد بن معاوية دخل المدينة و هو يريد الحجّ، فبعث الى رجل من قريش فأثاه فقال له يزيد: أ تقرّ لي أنّك عبد لي ان

(١) رسالة في شرح حال الفقه الرضوي للخونساري.

(٢) تقدم في الجزء الأول صحيفة: ١٩٠.

(٣) روضة المتقين ١٤: ٢٥٠.

(٤) التفسير المنسوب الى الامام العسكري عليه السلام: ٥٤٧-٥٥٥.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٩٨

شئت بعثك و ان شئت استرققتك؟ فقال له الرجل: و الله ما أنت بأكرم منّي في قريش حسبا، و لا كان أبوك أفضل من أبي في الجاهلية و الإسلام، و لا- أنت بأفضل منّي في الدين، و لا- بخير مني، فكيف أقرّ لك بما سألت؟! فقال له يزيد: ان لم تقرّ لي و الله قتلتك، فقال له الرجل: ليس قتلك إياي بأعظم من قتلك الحسين بن علي ابن رسول الله (صلى الله عليه و آله)، فأمر به فقتل. ثم أرسل الى علي بن الحسين (عليهما السلام)، فقال له مثل مقالته للقرشي، فقال له علي بن الحسين (عليهما السلام): أ رأيت إن لم أقرّ لك أ ليس تقتلني كما قتلت الرجل بالأمس؟ فقال له يزيد لعنه الله: بلى، فقال له علي بن الحسين (عليهما السلام): قد أقررت لك بما سألت، أنا عبد مكره فإن شئت فأمسك و ان شئت فبع، فقال له يزيد لعنه الله: اولي [لك]، حققت دمك و لم ينقصك ذلك من شرفك.

و جعل - رحمه الله - لهذا الخبر عنوانا في الروضة فقال: حديث علي بن الحسين (عليهما السلام) مع يزيد لعنه الله «١».

هذا و اتفق أهل السير و التواريخ على خلافه، قال في البحار: و اعلم ان في هذا الخبر اشكالا، و هو أنّ المعروف في السير أنّ هذا الملعون لم يأت المدينة بعد الخلافة، بل لم يخرج من الشام حتى مات و دخل النار. فنقول مع عدم الاعتماد على السير، لا سيّما مع معارضة الخبر: يمكن ان يكون اشتباه على بعض الرواة، و كان في الخبر أنه جرى ذلك بينه (عليه السلام) و بين من أرسله الملعون لأخذ البيعة، و هو مسلم بن عقبة «٢»، ثم نقل

(١) الكافي ٨: ٢٣٤-٢٣٥/٣١٣، من الروضة، و ما بين المعقوفتين منه.

(٢) بحار الأنوار ٤٦/١٣٨.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ١٩٩

ما في كامل الجزري «١» ممّا وقع بينه و بين مسلم، و كلّما ذكره رحمه الله يجرى في الخبر المتقدم.

و بالجملة: فالذي عليه المحققون كالاستاذ الأ-كبر في التعليقة «٢»، و المحقق البحراني الشيخ سليمان في الفوائد النجفية «٣»، و المجلسيين «٤»، و الفاضل النحرير المولى محمّد جعفر بن محمّد طاهر الخراساني في اكليل الرجال فقال عند قول الخلاصة: و التفسير موضوع الى آخره، خرّج من هذا التفسير أصحابنا كابن بابويه و غيره ممّن التزم ان لا يذكر في كتابه إلّا ما صحّ عن الأئمة (عليهم السلام)، انتهى «٥».

و الحر العاملي و المحدث الجزائري و المحدث التوبلي و العالم الجليل الحسن ابن سليمان الحلبي تلميذ الشهيد الأول قال في كتاب المحتضر: و ممّا يدلّ على رؤية المحتضر النبيّ و عليا و الأئمة (عليهم السلام) عند الموت ما قد جاء في تفسير الحسن بن علي

العسكري (عليهما السلام).

ثم نقل عنه الخبرين و قال: هذان الحديثان يصرحان برؤية المحتضر محمدا و عليا و غيرهما صلوات الله عليهما «٦»، ليس للشك فيها مجال، و كيف يقع الشك في مثل هذه الأحاديث المجمع عليها التي يروونها عن الأئمة (عليهم السلام) جماعة علماء الإمامية. الى آخره «٧».

و قال في موضع آخر: و من كتاب التفسير المنقول برواية محمد بن بابويه

(١) الكامل لابن الأثير ٤: ١١٢-١١٣.

(٢) تعليقه الوحيد البهبهاني ضمن منهج المقال: ٣١٦.

(٣) الفوائد النجفية للمحقق الشيخ سليمان البحراني: غير موجود لدينا.

(٤) روضة المتقين ١٤: ٢٥٠.

(٥) اكليل الرجال: غير موجود لدينا.

(٦) في المصدر: محمدا و عليا عليهما السلام و غيرهما.

(٧) المحتضر: ٢٠-٢٣.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٠٠

عن رجاله عن الامام الحسن العسكري عليه الصلاة و السلام قوله عز و جل: وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ. «١»، و نقل حديثا طويلا ثم قال: و من التفسير الشريف قوله: وَإِذِ اللّٰهُ لَقَّوْا الَّذِيْنَ. «٢»، الى آخر ما في هذا الكتاب اللطيف مما يدل على غاية اعتماده على هذا التفسير الشريف «٣». و المولى الجليل الشيخ عبد على الحويزاوى صاحب نور الثقلين. و خاتمة المحدثين و المحققين المولى أبو الحسن الشريف و غيرهم. فانقدح من جميع ما ذكرنا ان هذا التفسير داخل في جملة الكتب المعتمدة التي أشار إليها الصدوق في أول الفقيه «٤»، و الله العالم.

[٢٩٥] رصه - و إلى محمد بن القاسم بن الفضيل البصرى - صاحب الرضا (عليه السلام) :-

الحسين بن إبراهيم رضى الله عنه، عن على ابن إبراهيم، عن عمرو بن عثمان، عنه «٥».

الحسين من مشايخه الذين يروى عنهم مترضيا مترحما مع ان طريقه الى على غير منحصر فيه.

و فى النجاشى «٦» و الخلاصة: عمرو بن عثمان الثقفى الخزاز، و قيل الأزدى أبو على كوفى ثقة، روى عن أبيه، عن سعيد بن يسار، و

له ابن اسمه محمد روى عنه ابن عقده، و كان عمرو بن عثمان نقى الحديث صحيح الحكايات «٧».

(١) البقرة: ٨ / ٢.

(٢) البقرة: ٧٦ / ٢.

(٣) المحتضر: ٦٤.

(٤) الفقيه ١: ٣، من المقدمة.

(٥) الفقيه ٤: ٩١، من المشيخة.

(٦) رجال النجاشى: ٨٨١ / ٣٢٣.

(٧) رجال العلامة: ٦ / ١٢١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٠١

فالسند صحيح على الأصح مع انه يروى عن عمرو: أحمد البرقي «١»، و الحسن بن علي بن فضال «٢»، و للمشايع إليهما طرق صحيحة. و في النجاشي «٣» و الخلاصة: محمّد بن القاسم بن الفضيل بالياء بعد الضاد ابن يسار النهدي ثقة هو و أبوه و عمّه العلاء و جدّه الفضيل «٤».

فالخبر صحيح.

[٢٩٦] رصو- و إلى محمّد بن قيس:

أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عنه «٥». السند صحيح على الأصح، و محمّد بن قيس هو أبو عبد الله البجلي الكوفي الثقة العين، صاحب كتاب قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام) كما في النجاشي، و فيه و في الفهرست: ان عاصم يرويه عنه «٦».

فظهر انه المراد هنا لا غيره ممن شاركه في اسم الأب، فالخبر صحيح بالاتفاق لوجود الطريق الصحيح للشيخ الى الصدوق الى عاصم.

[٢٩٧] رصز- و إلى محمّد بن مسعود العياشي:

عن المظفر بن جعفر ابن المظفر العلوي العمري رضى الله عنه، عن جعفر بن محمّد بن مسعود، عن أبيه أبي النضر محمّد بن مسعود العياشي رضى الله عنه «٧».

(١) فهرست الشيخ: ١١١ / ٤٧٨.

(٢) رجال النجاشي: ٢٨٧ / ٧٦٦.

(٣) رجال النجاشي: ٣٦٣ / ٩٧٣.

(٤) رجال العلامة: ١٥٩ / ١٢٧.

(٥) الفقيه ٤: ٨٥، من المشيخة.

(٦) رجال النجاشي: ٣٢٣ / ٨٨١، و فهرست الشيخ: ١٦٢ / ٧٠٢.

(٧) الفقيه ٤: ٩٢، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٠٢

قال الشيخ في من لم يرو عنهم (عليهم السلام): المظفر بن جعفر بن محمّد بن عبد الله بن محمّد ابن عمر بن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، روى عنه التلعكبري اجازة كتب العياشي محمّد بن مسعود بن محمّد بن عياش السلمى، عن ابنه جعفر ابن محمّد، عن أبيه أبي النضر يكنى أبا طالب «١».

و بينه و بين ما في المشيخة مخالفة في والد جعفر الذي في من لم يرو عنهم (عليهم السلام).

[و] هو جعفر الملك الملتاني في عمدة الطالب «٢»، و اما جعفر (بن) «٣» الملك بن محمّد بن عبد الله بن محمّد بن الاطرف، و كان قد خاف بالحجاز فهرب في ثلاثة عشر رجلا من صلبه، فما استقرت به الدار حتى دخل الملتان فلما دخلها فرغ اليه أهلها و كثير من أهل السواد و كان في جماعة قوى بهم على البلد حتى ملكه و خوطب بالملك و ملك أولاده هناك، الى آخر ما قال «٤»، و مثله غيره.

فالظاهر وقوع التحريف في كلام الصدوق، و الصحيح المظفر بن جعفر بن محمد.
و لكن في الأمالي للشيخ المفيد: أخبرني الشريف أبو عبد الله محمد بن الحسين الجواني، قال: أخبرني أبو طالب المظفر بن جعفر بن
المظفر العلوي العمري عن جعفر بن محمد بن مسعود «٥». إلى آخره.
و كيف كان فهو من مشايخ الصدوق و الشيخ العديم النظير التلعكبري

(١) رجال الشيخ: ٥٨ / ٥٠٠.

(٢) عمدة الطالب: ٣٦٥.

(٣) بن: من زيادة الأصل على المصدر.

(٤) عمدة الطالب: ٣٦٦.

(٥) أمالي المفيد: ٦ / ٧٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٠٣

و بتوسطه يرويان كتب العياشي و يعتمدان عليه- و قد مرّ استفادة الوثيقة من ذلك- و الشريف أبو عبد الله محمد شيخ المفيد.
أو نقول كتب العياشي الجليل المعروف ما كانت تحتاج في صحّة انتسابها إليه إلى الواسطة فهو شيخ اجازة للرواية، فلا يضر الجهل
بحاله كما عليه جماعة.

مع ان الراوى عن العياشى غير منحصر فى ابنه، و الراوى عن ابنه غير منحصر فى العلوى العمري، ففى النجاشى بعد ذكر كتبه: أخبرني
أبو عبد الله ابن شاذان القزويني، قال: أخبرنا حيدر بن محمد بالسمرقندي، قال: حدثني محمد بن مسعود «١».
و فى الفهرست- بعد ذكرها:- أخبرنا جماعة، عن أبي المفضل، عن جعفر بن محمد بن مسعود العياشى بجميع كتبه و رواياته «٢».
و فى من لم يرو عنهم (عليهم السلام) جعفر بن محمد بن مسعود العياشى فاضل روى عن أبيه جميع كتب أبيه، روى عنه أبو المفضل
الشيبياني «٣»، ثم

(١) رجال النجاشى: ٩٤٤ / ٣٥٣، و فيه: حدثنا، مكان (حدثني)، و كلاهما من ألفاظ تأديئة الحديث، و قد جعلنا من مرتبة واحدة فى
أغلب كتب الدراية، و الحق أن (حدثنا) أقل رتبة من (حدثني) لاحتمال تأويلها فيكون تدليسا، فقد عرف عن الحسن البصرى انه كان
يقول: حدثنا أبو هريرة، و هو لم يسمع منه، مؤولا قوله انه كان يحدث أهل المدينة و الحسن فى ذلك الحين فيها، و لو قال: حدثني
أبو هريرة، لامتنع عليه تأويله.

انظر: الرعاية: ٢٣٥ و مقباس الهداية ٣: ٧٠-٧٢ و الباعث الحثيث: ١٠٥.

أقول: الحديث الموجه للجمع- لا سيما إذا كان غفيرا- ليس كالموجه للفرد من حيث السماع و الاستيعاب.

(٢) فهرست الشيخ: ١٤ / ١٣٩.

(٣) رجال الشيخ: ١٠ / ٤٥٩.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٠٤

أنهم صرّحوا ان الكشى من غلمان العياشى و أخذ عنه العلم «١».

و فى النجاشى فى ترجمته: أخبرنا أحمد بن [على] «٢» بن نوح و غيره، عن جعفر بن محمد، عنه «٣»، و فى الفهرست: أخبرنا جماعة،
عن أبي محمد هارون ابن موسى، عن محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشى «٤».

فانقذح من جميع ذلك استفاضة الطرق الى كتبه و صحّحه بعضها، و اما العياشى فهو من عيون هذه الطائفة و رئيسها و كبيرها جليل

القدر عظیم الشأن واسع الرواية و نقادها و نقاد الرجال.

[٢٩٨] رصح - و إلى محمد بن مسلم الثقي:

على بن احمد بن عبد الله بن احمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن جده أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه محمد بن خالد البرقي، عن العلاء بن رزين، عنه «٥».

على من مشايخه و هو و أبوه غير مذكورين، فالسند ضعيف على المشهور إلا أنه يمكن الحكم بصحة طريقه إلى محمد بن مسلم من وجوه:

الأول: ان طريقه إلى أحمد البرقي صحيح - كما مر «٦» - بل و له إليه طرق كثيرة كما يظهر من مطاوى أسانيد و أظنه - رحمه الله - يتفطن بذكر مشايخه.

الثاني: ان له طرقا صحيحة كثيرة إلى العلاء - كما مر «٧» - فلا يضرب ضعفه بهذا السند.

الثالث: ان الشيخ و ان لم يذكر محمد بن مسلم في الفهرست و المشيخة،

(١) رجال الشيخ: ٣٨ / ٤٩٧.

(٢) في الأصل: أحمد، و الصحيح ما أثبتناه لموافقته المصدر و سائر كتب الرجال، فلاحظ.

(٣) رجال النجاشي: ١٠١٨ / ٣٧٢.

(٤) فهرست الشيخ: ٦٠٤ / ١٤١.

(٥) الفقيه ٤: ٦ - ٧، من المشيخة.

(٦) تقدم في الجزء الثاني، الطريق رقم: ١٥.

(٧) تقدم في الجزء الثاني، الطريق رقم: ٢٠٥.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٠٥

إلا أنه يظهر من التهذيب في مواضع منها في باب كيفية الصلاة ان طريقه إليه:

بإسناده عن احمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن أبي أيوب الخزاز، عنه «١».

و بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عنه «٢».

و عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عنه «٣».

و بإسناده عن سعد بن عبد الله، عن احمد بن محمد، عن الحسين - يعني ابن سعيد - عن صفوان بن يحيى، عن حريز، عنه «٤». و هذه

الطرق كلها صحيحة فلا محلّ للتشكيك في صحّة السند.

[٢٩٩] رصط - و إلى محمد بن منصور:

محمد بن علي ماجيلويه رضى الله عنه، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أبي الصهبان، عن محمد بن سنان، عنه «٥».

السند صحيح على الأصح من وثاقه محمد بن سنان.

و اما محمد بن منصور فمشارك بين جماعة الثقة منهم في النجاشي «٦» و الخلاصة: محمد بن منصور بن يونس [بزرج] «٧» معرب

[بزرج] «٨» و صرح في

- (١) تهذيب الأحكام ٢: ٣٥٤/٩٥.
- (٢) تهذيب الأحكام ٢: ١٣٤/٥٢٠.
- (٣) تهذيب الأحكام ٢: ٦٦/٢٤٢.
- (٤) تهذيب الأحكام ٢: ٦٨/٢٤٧.
- (٥) الفقيه ٤: ١٠٦، من المشيخة.
- (٦) رجال النجاشي: ٣٦٦/٩٨٩.
- (٧) رجال العلامة: ١٥٩/١٣٣، و في الأصل: بزج (الراء ثم الزاي)، و ما أثبتناه هو الصحيح لموافقته المصدرين.
- (٨) في الأصل: جرزك، و الصحيح ما أثبتناه كما في روضة المتقين ١٤: ٤٩٦، و القاموس، و لغة نامه (معجم لغة: فارسي) لعلی أكبر دهخدا، مادة: بزج، و معناه: الكبير، فلاحظ.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٠٦
- العدّة «١» بأنه المراد، و استظهره الشارح و ان احتمال غيره من المجاهيل «٢»، و الحق هو الأول إذ ليس لغيره كتاب فيذكر ليذكر الطريق اليه.

[٣٠٠] ش - و إلى محمد بن النعمان:

- محمّد بن علي ماجيلويه رضى الله عنه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير و الحسن بن محبوب جميعا، عنه «٣».
- السند صحيح على الأصح من وثاقه ابن هاشم.
- و ابن النعمان هو أبو جعفر الأحول الملقب بمؤمن الطاق الثقة الجليل كما صرح به في العدّة «٤»، و الجامع «٥»، و الخلاصة «٦»، و احتمال - ضعيفا - ان يكون احد المجهولين «٧»، المذكورين في أصحاب الصادق (عليه السلام) «٨»:
- الأزدى الكوفى أو الحضرمى الكوفى، و عليه أيضا فالخبر صحيح لرواية ابن أبي عمير عنه أو في حكمه لأنّه و ابن محبوب من أصحاب الإجماع.

[٣٠١] شا - و إلى محمد بن الوليد الكرمانى:

- أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضى الله عنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه إبراهيم بن هاشم، عنه «٩».

- (١) العدّة للكاظمى: ١٦٦.
- (٢) روضة المتقين ١٤: ٢٥٦.
- (٣) الفقيه ٤: ١٤، من المشيخة.
- (٤) العدّة للكاظمى: ١٦٦.
- (٥) جامع الرواة ٢: ٢٠٨.
- (٦) رجال العلامة: ١١/١٣٨.
- (٧) صاحب الاحتمال هو المجلسى كما في روضة المتقين ١٤: ٢٥٧ و ان لم يصرح به المصنف، فلاحظ.
- (٨) رجال الشيخ: ٣٠٤/٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٥.

(٩) الفقيه ٤: ١٠٥، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٠٧

السند صحيح بما مرّ في (يا) «١» و (يد) «٢»، و لكن الكرمانى مجهول غير مذكور إلّا في أصحاب الجواد (عليه السّلام) من رجال الشيخ «٣»، إلّا انه يظهر من بعض القرائن أنه بعينه محمد بن الوليد أبو جعفر الخزّاز الكوفى الذى فى النجاشى:

ثقة عين نقى الحديث و له كتاب «٤»، و الكشى و ان جعله فطحيا إلّا انه قال انه من اجلة العلماء و الفقهاء و العدول «٥». و هى أمور:

أ- ان الصدوق لم يذكر فى المشيخة غير واحد و من البعيد غايته ان يترك الثقة الجليل الكثير الرواية و يذكر من لا ذكر له «٦».

ب- ان الخزّاز الكوفى صاحب كتاب معروف ذكره النجاشى «٧»، و فهرست «٨» و ذكر الطريق اليه فهو اولى بالذكر و الآخر لا كتاب له.

ج- ان الشيخ قال فى رجاله: محمّد بن الوليد الخزّاز الكرمانى «٩»، و لم يذكر غيره و لا يمكن عادة ان يترك الثقة الجليل و يذكر مجهولا-لا- ذكر له، فيعلم انه هو، و الظاهر ان ما حققناه هو ما جزم به المحقق الميرزا فى المنهج «١٠»، و التلخيص «١١»، و السيد فى

النقد «١٢»، فإنهما لم يذكر غير الخزّاز الكوفى، و لولا

(١) تقدم برقم: ١١.

(٢) تقدم برقم: ١٤.

(٣) رجال الشيخ: ١٨ / ٤٠٦.

(٤) رجال النجاشى: ٩٣١ / ٣٤٥.

(٥) رجال الكشى ٢: ١٠٦٢ / ٨٣٥.

(٦) الفقيه ٤: ١٠٥، من المشيخة.

(٧) رجال النجاشى: ٩٣١ / ٣٤٥.

(٨) فهرست الشيخ: ١٤٨ / ٦٢٥، ١٥٤ / ٦٨٤.

(٩) رجال الشيخ: ١٨ / ٤٠٦.

(١٠) منهج المقال: ٣٢٧.

(١١) تلخيص المقال: ٢٤٠.

(١٢) نقد الرجال: ٧٨٩ / ٣٣٧.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٠٨

جزمهما بالاتحاد لذكر الكرمانى أيضا لشدة حرصهما على ضبط ما فى تلك الأصول، و الشارح جعله محتملا، قال: و ان أمكن ان يكون هذا- يعنى الجليل الخزّاز- موصوفا بالكرمانى بان يكون سكن كرمان، و يؤيدّه وصفه الشيخ بالخزّاز، و الطبقة واحدة لأن أحمد البرقى و إبراهيم بن هاشم فى طبقة واحدة «١».

قلت: ذكر النجاشى «٢»، و الفهرست «٣» فى موضع ان الراوى لكتاب الخزّاز أحمد البرقى و فى موضع رواه بسنده الى الصفار عنه «٤»، و يظهر من الأسانيد انه يروى عن محمّد بن الوليد: على بن الحسن بن فضال «٥»، و سهل ابن زياد «٦»، و سعد بن عبد الله «٧»، و

الحميرى «٨»، و محمّد بن احمد بن يحيى «٩»، و عمران بن موسى «١٠» و كلّهم فى طبقة ابن هاشم، ثم قال الشارح:

و الظاهر ان العلّامة أيضا هكذا فهم لوصفه حديثه بالصحة، و ان احتمال ان يكون مراده الطريق فقط «١١».

أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عيسى، عن زكريا المؤمن، عنه «١٢».

- (١) روضة المتقين ١٤: ٢٥٨.
 - (٢) رجال النجاشي: ٣٤٥ / ٩٣١.
 - (٣) فهرست الشيخ: ١٥٤ / ٦٨٤.
 - (٤) فهرست الشيخ: ١٤٨ / ٦٢٥.
 - (٥) تهذيب الأحكام ٣: ٣٣٣ / ١٠٤٣.
 - (٦) تهذيب الأحكام ٣: ٢٧٠ / ١٧٧٦.
 - (٧) الفقيه ٤: ٤١، من المشيخة.
 - (٨) تهذيب الأحكام ٦: ٢٩٥ / ٨٢٤.
 - (٩) تهذيب الأحكام ٨: ٢٣٥ / ٨٤٦.
 - (١٠) تهذيب الأحكام ٦: ١٥٤ / ٢٧٢.
 - (١١) روضة المتقين ١٤: ٢٥٨.
 - (١٢) الفقيه ٤: ٣٣، من المشيخة.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٠٩

الذى يظهر من الشارح «١»، و الكاظمي «٢» وغيرهما ان المراد بزكريا المؤمن هو الموجود في النجاشي «٣»، و الخلاصة: زكريا بن محمد أبو عبد الله المؤمن روى عن أبي عبد الله و أبي الحسن [موسى] (عليهما السلام) و لقي الرضا (عليه السلام) و حكى عنه ما يدل على انه كان واقفيا و كان مختلط الأمر في حديثه «٤».

و عليه: فالسند ضعيف و ربما يستبعد ضعفه برواية ابن [بقاح] «٥» عنه كثيرا «٦»، و موسى بن القاسم البجلي «٧»، و حميد بن زياد «٨»، و علي بن الحكم «٩»، و الحسن ابن محمد بن سماعه «١٠»، و احمد بن إسحاق «١١»، و محمد بن بكر بن جناح «١٢»، و إبراهيم ابن أبي سمال «١٣».

و هؤلاء كلهم ثقات إثبات و ان كان بعضهم واقفيا، و يبعد ان يجتمعوا على الرواية عن غير الثقة الضابط، فالظاهر عدّ السند موثقا.

- (١) روضة المتقين ١٤: ٢٥٨.
- (٢) هداية المحدثين: ٢٥٨.
- (٣) رجال النجاشي: ١٧٢ / ٤٥٣.
- (٤) رجال العلامة: ٢٢٤ / ١، بتصرف يسير.
- (٥) في الأصل: ابن بقاع (بالعين المهملة)، و هو اشتباه و ما أثبتناه هو الصحيح الموافق لكتب الرجال، فلاحظ.
- (٦) تهذيب الأحكام ٩: ١٧٥ / ٧١٢، و فيه: الحسن بن علي بن يوسف، و هو ابن بقاح كما يظهر من ترجمته في سائر كتب الرجال، فلاحظ.
- (٧) تهذيب الأحكام ٥: ٤٠٧ / ١٤١٧.
- (٨) تهذيب الأحكام ٧: ٣٩١ / ١٥٦٧.

- (٩) أصول الكافي ٢: ١٠٧/١٦.
- (١٠) تهذيب الأحكام ٧: ١١٤/٤٩٦.
- (١١) تهذيب الأحكام ٩: ١٢٢/٥٢٧.
- (١٢) أصول الكافي ٢: ٣١١/٥.
- (١٣) تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٠/٨٤٨.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢١٠
- و من المحتمل ان يكون المراد من زكريا المؤمن هو زكريا بن آدم الثقة الجليل المعروف القمي، لا زكريا بن محمّد، في آخر الجزء الخامس عشر من أمالي أبي علي الطوسي: عن والده، عن الغضائري، عن التلعكبري، عن ابن عقدة، قال: حدثنا محمّد بن خالد البرقي، قال: حدثنا زكريا المؤمن - وهو ابن آدم القمي الأشعري -، عن إسحاق بن عبد الله بن سعيد بن مالك الأشعري، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول. الخبر «١».
- و منه يظهر ان هذا اللقب له حيث يطلق كما هنا، و في التهذيب في باب عقد المرأة على نفسها النكاح «٢» و في باب الزيادات في فقه النكاح «٣»، و يؤيده ان الغالب في الأساسيد التعبير عن الأول بزكريا بن محمّد أو مع الأزدي أو أبي عبد الله المؤمن، و الطبقة أيضا لا تنافي ذلك و الله العالم.
- و اما محمّد بن يحيى ففي النجاشي «٤» و الخلاصة: ثقة «٥»، و يروي عنه ابن أبي عمير «٦»، و ابن سماعه «٧»، و عبد الله بن المغيرة «٨»، و الحسين بن سعيد «٩»، و احمد بن محمّد بن عيسى «١٠»، و محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب «١١»، و الحسن

- (١) أمالي الطوسي: ٥٩/٢.
- (٢) تهذيب الأحكام ٧: ٣٩١/١٥٦٧.
- (٣) تهذيب الأحكام ٧: ٤٥١/١٨٠٧.
- (٤) رجال النجاشي: ٩٦٣/٣٥٩.
- (٥) رجال العلامة: ١١٩/١٥٨.
- (٦) تهذيب الأحكام ٥: ٢/٣.
- (٧) فهرست الشيخ: ٦٠٦/١٤١.
- (٨) أصول الكافي ٢: ١٨/١٩٨.
- (٩) تهذيب الأحكام ٩: ٣٣٤/٣٣٤.
- (١٠) الكافي ٤: ١/٥٧.
- (١١) تهذيب الأحكام ٦: ٦٧١/٢٥٦.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢١١

ابن محبوب «١»، و القاسم بن محمّد «٢»، و العباس بن عامر «٣»، و أبو إسماعيل السراج عبد الله بن عثمان «٤».

و بالجملة فذكره النجاشي، و في أصحاب الصادق (عليه السلام) «٥»، و الفهرست «٦»، و الخلاصة و ثقوه و لم يتعرضوا لمذهبه، إلّا انّ في الاستبصار في باب من فاته الوقوف بالمشعر الحرام بعد ذكر روايتين: عن محمّد بن يحيى الخثعمي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: فالوجه في هذين الخبرين و ان كان أصلهما واحدا و هو محمّد بن يحيى الخثعمي و هو عامي و مع ذلك. إلى آخره «٧».

و ذكرهما أيضا في التهذيب و ردّه بالاضطراب فإنه يرويه عنه (عليه السلام) في أحدهما بالواسطة و في الآخر بدونها ثم أوّله كما في الاستبصار و لم يطعن عليه بالعامية «٨».

و يبعد عاميته - مضافا الى ما تقدم - ما رواه فيه بإسناده: عن الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن محمد بن يحيى الخنعمي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) انه قال: أتاني رجلان أظنهما من أهل الجبل فسألني أحدهما عن الذبيحة؟ فقلت في نفسي: و الله لا برد لكما على ظهري «٩» لا تأكل، قال

(١) تهذيب الأحكام ٨: ٣٠٧ / ١١٤٤.

(٢) تهذيب الأحكام ١: ١٧٧ / ٥٠٧.

(٣) الكافي ٥: ٣٦٦ / ١.

(٤) رجال النجاشي: ٣٥٩ / ٩٦٣.

(٥) رجال الشيخ: ٣٠٤ / ٣٨٢.

(٦) فهرست الشيخ: ١٤١ / ٦٠٦.

(٧) الاستبصار ٢: ٣٠٥ / ١٠٩٠ و ١٠٩١.

(٨) تهذيب الأحكام ٥: ٢٩٢ / ٩٩٢.

(٩) قال الفيض في الوافي ٣: ٣٧ (باب ذبائح أهل الكتاب و المشركين):

لعله أريد بالذبيحة، ذبيحة أهل الكتاب، و كان ذلك معهودا بينه و بينهما لأنهما كانا فيما بينهم، لا برد لكما على ظهري: اما من الإبراد بمعنى التهنى و ازالة التعب، يعنى: لأتحمل لكما على ظهري المشقة و ارفعها عنكما فأفتيكما بمر الحق من غير تقيّة. و اما (لا) نافية، يعنى:

لا راحة لكما بإفتائي بالإباحة حاملا وزره على ظهري. إلى آخر كلامه.

و قال المجلسي في ملاذ الاخبار ١٤: ٢٥١ / ٢١: و اعلم ان هذا الخبر من معضلات الاخبار، و يمكن ان يوجه بوجه لا يخلو جلها بل كلها من بعد و إجمال، ثم ذكر أربعة وجوه، فراجع.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢١٢

محمّد: فسألته انا عن ذبيحة اليهودى و النصرى؟ فقال: لا تأكل منه «١»، و فيه من الدلالة على عدم عاميته ما لا يخفى، و بالجملة: فالخبر صحيح أو في حكمه.

[٣٠٣] شج - و إلى محمد بن يعقوب الكليني:

محمّد بن عصام الكليني و على بن احمد بن موسى و محمد بن احمد السناني رضى الله عنهم، عن محمد بن يعقوب الكليني، و كذلك جميع الكافي فقد روته [عنهم، عنه] «٢»، عن رجاله «٣».

الثلاثة من مشايخه الذين يذكروهم كثيرا مترضيا، و يروى الكافي عن مؤلفه جلّ من في هذه الطبقة من الأجلّاء، قد أشرنا إلى أساميهم في آخر ترجمته في الفائدة الثالثة «٤» فلا حاجة الى التويل في الكلام.

[٣٠٤] شد - و إلى مازم بن حكيم:

محمد بن على ماجيلويه، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عنه «٥».

السند صحيح على الأصح.

- (١) نسخة بدل: ذبيحته، (منه قدس سره) و الخبر في تهذيب الأحكام ٩: ٢٨٦/٦٧.
- (٢) في الأصل: عنه عنهم، و هو اشتباه بلا أدنى تأمل، و ما أثبتناه موافق للمصدر و هو الصحيح كما لا يخفى.
- (٣) الفقيه ٤: ١١٦، من المشيخة.
- (٤) انظر: الجزء الثالث، العاشر من المشايخ العظام.
- (٥) الفقيه ٤: ٦٠، من المشيخة.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢١٣
- و اما مرازم بن حكيم المدائني مولى الأزدي فثقة في النجاشي «١»، و الخلاصة «٢»، و أصحاب الكاظم (عليه السلام) «٣» و هو عمّ علي بن حديد، و يروى عنه: ابن أبي عمير «٤»، و جميل بن درّاج «٥»، و حماد بن عثمان «٦»، و احمد بن محمد بن أبي نصر «٧»، و حرّيز «٨»، و يونس بن عبد الرحمن «٩»، و صفوان «١٠»، و علي بن حديد «١١»، و الكاهلي «١٢» فهو معدود من الأجلّاء.
- و في الكافي بإسناده عن محمد بن عمرو الكوفي - أخى يحيى - عن مرازم ابن حكيم، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: ما تتبأ نبيّ قطّ حتى يقرّ لله بخمس: البداء، و المشيئة، و السجود، و العبودية، و الطاعة «١٣».

[٣٠٥] شه - و إلى مروان بن مسلم:

- أبوه، عن محمّد بن يحيى العطار، عن محمّد بن احمد بن يحيى، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسين، عن علي بن يعقوب الهاشمي، عنه «١٤».
- السند صحيح الى سهل الذي صعب أمره على ائمة الجرح و التعديل

- (١) رجال النجاشي: ١١٣٨ / ٤٢٤.
- (٢) رجال العلامة: ٧ / ١٧٠.
- (٣) رجال الشيخ: ٦ / ٣٥٩.
- (٤) الكافي ٤: ٥٤٥ / ٢٧.
- (٥) الكافي ٤: ٢٧ / ٨.
- (٦) تهذيب الأحكام ٧: ١١٩٧ / ٢٨٣.
- (٧) تهذيب الأحكام ٥: ٥٦٧ / ١٧١.
- (٨) تهذيب الأحكام ٢: ٤١٥ / ١١٠.
- (٩) الكافي ٦: ٣٢٤ / ١.
- (١٠) الفقيه ٤: ٤٨١ / ١٣٨.
- (١١) الكافي ٦: ٢٧٦ / ٤.
- (١٢) الكافي ٦: ٣٠ / ٢.
- (١٣) الكافي ١: ١٣ / ١١٥.
- (١٤) الفقيه ٤: ٧٧، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢١٤

فضَّعه بعضهم و هو المشهور، و زكاه آخرون و هم جمع من المحققين، و يظهر بعد التأمل ان حاله كحال اخوانه الذين ابتلوا بما ابتلى به مثل جابر و المفضل و محمد ابن سنان، و الكلام فيه طويل و قد أفردته بالتأليف السيد المعظم صاحب مطالع الأنوار «١» طاب ثراه.

و نحن نذكر خلاصة ما قيل أو يمكن ان يقال فيه مدحا و قدحا:

أما الأول: فهي أمور:

أ- قول الشيخ في أصحاب الهادي (عليه السلام) من رجاله: سهل الآدمي يكنى أبا سعيد ثقة رازي «٢»، و قد ألفه «٣» بعد تأليف الفهرست، لقوله في ترجمة الصدوق «٤» و الكليني «٥» و العياشي «٦»: إني ذكرت كتبهم في الفهرست «٧»، و يعلم من التهذيب «٨» أيضا ان بناءه كان على ذلك «٩».

فإنه - رحمه الله - كما نص عليه الأستاذ الأكبر: كثيرا ما يتأمل في أحاديث جماعة بسببهم، و لم يتفق له في كتبه مرّة ذلك في حديث بسببه، بل و في خصوص الحديث الذي هو واقع في سنده ربّما يطعن بل و يتكلف في الطعن من غير جهة و لا يتأمل فيه أصلا «١٠». و من هنا يظهر ضعف ما في تكملة الكاظمي من ان الشيخ ذكر في أول

(١) مطالع الأنوار: الرسائل الرجالية للمحقق الشفتي الجيلاني: رسالة سهل بن زياد: ١٠٦.

(٢) رجال الشيخ: ٤١٦ / ٤.

(٣) اي: كتاب الرجال للشيخ الطوسي.

(٤) رجال الشيخ: ٢٥ / ٤٩٥، و فيه: له مصنفات كثيرة ذكرناها في الفهرست.

(٥) رجال الشيخ: ٢٧ / ٤٩٦، و فيه: و ذكرنا كتبه في الفهرست.

(٦) رجال الشيخ: ٣٢ / ٤٩٧، و فيه: صنف أكثر من مائتي مصنف ذكرناها في الفهرست.

(٧) انظر فهرست الشيخ: ٧٠٥ / ١٥٦، ٦٠١ / ١٣٥، ٦٠٣ / ١٣٦.

(٨) تهذيب الأحكام ١٠: ٥٤، من المشيخة.

(٩) اي: على توثيقه.

(١٠) تعليقه الوحيد ضمن منهج المقال للاستراآبادي: ١٧٦ - ١٧٧.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢١٥

كتابه «١»: ان المنشأ في تصنيفهما هو اختلاف الاخبار، و رفع التناقض الظاهر بينهما، و مقتضى ذلك جمع جميع ما ورد عنهم من غير التفات إلى أنه معتمد وثقه، فروايتة عن الرجل لا [تقتضى] «٢» الوثاقة و الاعتماد «٣». إلى آخره.

وجه الظهور: ان التمسك ليس بمجرد ذكره خبرا هو في سنده بل بعدم الطعن فيه في محلّ كان عليه الطعن على السند بسببه لو كان مطعونا، كما طعن في سند حديث العدد «٤» بمحمد بن سنان الموجود فيه، و بحديث من فاته الوقوف بالمشعر «٥» بوجود محمد بن يحيى الخثعمي في سنده و هو عامي و هكذا.

ب- انه ممّن يروي [عن] «٦» ثلاثة من الأئمة (عليهم السلام)، و هم:

(١) اي: التهذيب و الاستبصار.

انظر تهذيب الأحكام ١: ٣ - ٤، من المقدمة، و الاستبصار ١: ٤ - ٥، من المقدمة أيضا.

(٢) في الأصل: لا يقتضى - بالياء المعجمة - و ما أثبتناه هو الصحيح لغة، و موافقا للمصدر.

(٣) تكمل الرجال ١: ٤٨٧-٤٨٨.

(٤) رواه المفيد في الرسالة العددية: ٩ بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام و فيه محمد بن سنان، و الحديث بخصوص عدد شهر رمضان، قال المفيد معقبا عليه: و هذا الحديث شاذ، نادر، غير معتمد عليه، في طريقه محمد بن سنان، و هو مطعون فيه، لا تختلف العصابة في تهمة و ضعفه، و ما كان هذا سبيله لم يعمل عليه في الدين و قد ورد مثل هذا الكلام في حقه من قبل شيخ الطائفة في التهذيب ٧: ٣٦١ / ١٤٦٤، و الاستبصار ٣: ٢٢٤ / ٨١٠ فراجع.

(٥) رواه الشيخ عن الخثعمي بطريقين أحدهما مرسلا و الآخر مسندا في التهذيب ٥:

٢٩٢ / ٩٩٢، ٥: ٢٩٣ / ٩٩٣ و الاستبصار ٢: ٣٠٥ / ١٠٩٠ و ١٠٩١، و كلاهما عن أبي عبد الله عليه السلام، و فيهما: نفى البأس عن من لم يقف بالمزدلفة و لم يبت بها حتى اتى منى. و ظاهر العمل بخلافه.

قال الشهيد الأول: و لو ترك الوقوف بالمشعر جهلا بطل حجه عند الشيخ في التهذيب، و رواية محمد بن يحيى بخلافه، و تأولها الشيخ على تارك كمال الوقوف جهلا، و قد اتى باليسير منه. الدروس: ١٢٣.

و قال المجلسي في ملاذ الأخيار ٨: ١٧٤ / ٣٠: ان ظاهر الأصحاب ان من ترك الوقوف بالمشعر ليلا و قبل طلوع الشمس عامدا يفسد حجه سواء كان عالما أو جاهلا، فراجع.

(٦) في الأصل: من، و ما أثبتناه هو الأنسب للمقام، و الأقرب الى لغة تحمّل الحديث و آداب نقله، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢١٦

الجواد و الهادي و العسكري (عليهم السلام) كما يظهر من ذكره في رجال الشيخ في الأبواب الثلاثة «١»، و قال أبو عمرو الكشي في رجاله: في سهل بن زياد الآدمي أبي سعيد، قال نصر بن الصباح: سهل بن زياد الرازي أبو سعيد الآدمي يروى عن أبي جعفر و أبي الحسن و أبي محمد صلوات الله عليهم «٢»، و لم يذكر في ترجمته غير هذا.

و لا يخفى على من أنس بكلماتهم أنهم يذكرون ذلك في مقام مدح الراوي و علو مقامه، و إذا لوحظ مع ذلك انه لم يرد فيه طعن من أحدهم (عليهم السلام) كما ورد منهم الطعن و الذم و اللعن في حق جماعة من الغلاة و الكذابين في هذه الطبقة - مع انه كان معروفا مشهورا يروى عنهم (عليهم السلام) - كانت دلالة على المدح القريب من الوثاقة ظاهرة.

ج - ما في النجاشي قال: و قد كاتب أبا محمد العسكري (عليه السلام) على يد محمد بن عبد الحميد العطار للنصف من شهر ربيع الآخر سنة خمس و خمسين و مائتين، ذكر ذلك [احمد بن علي] «٣» بن نوح و احمد بن الحسين رحمهما الله انتهى «٤».

و هذه المكاتبة هي ما رواه الصدوق في الباب (٦) من كتاب التوحيد:

عن احمد بن محمد بن يحيى العطار، عن أبيه، عن سهل بن زياد، انه قال:

كتبت الى أبي محمد (عليه السلام) سنة خمس و خمسين و مائتين: قد اختلف يا سيدي أصحابنا في التوحيد منهم من يقول هو جسم و منهم من يقول صورة،

(١) رجال الشيخ: ١ / ٤١٦، ٤ / ٤١٦، ٢ / ٤٣١.

(٢) رجال الكشي ٢: ٨٣٧ / ١٠٦٩.

(٣) في الأصل: علي بن احمد، و هو اشتباه، و الصحيح ما أثبتناه لموافقته ما في المصدر و سائر كتب الرجال، فلاحظ.

(٤) رجال النجاشي: ١٨٥ / ٤٩٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢١٧

فإن رأيت يا سيدى ان تعلمنى من ذلك ما أقف عليه و لا أجوزه فكنت «١» متطولا على عبدك؟ فوق (عليه السلام): سألت عن التوحيد و هذا عنكم معزول، الله واحد احد، صمد، لم يلد و لم يولد، و لم يكن له كفوا احد، خالق ليس بمخلوق، يخلق تبارك و تعالى ما يشاء من الأجسام و غير ذلك، و يصور ما يشاء، و ليس بمصور، جل ثناؤه، و تقدست اسماؤه، [و] «٢» تعالى عن ان يكون له [شبيه] «٣» هو لا غيره ليس كمثله شىء، و هو السميع البصير «٤».

و رواه الكليني فى الكافى: عن على بن محمد و محمد بن الحسن، عن سهل مثله «٥».

قال السيد المعظم فى الرسالة: و لا يخفى ان فيه دلالة على مدحه من وجوه: منها كونه ممن كاتب أبا محمد العسكري (عليه السلام) لا سيما على يد محمد بن عبد الحميد الذى وثقه النجاشى «٦»، و العلامة «٧» فقالا: أنه كان ثقة من أصحابنا الكوفيين. إلى آخره «٨». قلت: وجه الخصوصية، أن سند المكاتبه يصير حينئذ صحيحا فان كونه على يده لم يثبت من طرف سهل، بل لاخبار الثقتين الجليلين كما فى النجاشى «٩» و يخرج الخبر أيضا عن مناقشة كون سهل راوى مدحه، فمكاتبته إياه (عليه

(١) نسخة بدل: فعلت «منه قدس سره»، و فى المصدر كذلك.

(٢) ما أثبتناه بين معقوفين من المصدر.

(٣) فى الأصل: شبه، و ما أثبتناه من المصدر.

(٤) التوحيد: ١٤/١٠١.

(٥) أصول الكافى ١: ٨٠ (من المتابعات) بعد الحديث التاسع.

(٦) رجال النجاشى: ٣٣٩/٩٠٦.

(٧) رجال العلامة: ٨٤/١٥٤.

(٨) مطالع الأنوار: الرسائل الرجالية لحجة الإسلام الشفتى، رسالة سهل بن زياد: ١٠٧.

(٩) رجال النجاشى: ١٨٥/٤٩٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢١٨

(السلام)، و سؤاله عن مسائل التوحيد، و اعتناؤه (عليه السلام) بجوابه بخطه المبارك لا يجتمع قطعا مع ما نسب اليه من الغلو و الكذب كما يأتى.

و اعلم ان كلمة أئمة الرجال متفقة على ان أحمد بن محمد بن عيسى لقي الرضا «١»، و الجواد «٢»، و الهادى «٣» (عليهم السلام)، و لم يذكره أحد فى أصحاب أبى محمد العسكري (عليه السلام)، و وفاة الهادى (عليه السلام) كانت سنة أربع و خمسين بعد المائتين، فتكون وفاة احمد فيها أو قبلها «٤» فتكون المكاتبه بعد وفاة احمد الذى إليه ينتهى ما نسب الى سهل من أسباب الضعف، فلو سلم اصابته فيما فعل به و قال فيه لكانت المكاتبه ناسخة لهما، فكيف لو ظهر خطؤه فيهما كما ستعرف؟

و فى التهذيب فى باب الوصية المبهمه، بإسناده إلى سهل بن زياد، قال:

كتبت الى أبى محمد (عليه السلام): رجل كان له ابنان فمات أحدهما- الى ان قال:- فوق (عليه السلام): ينفذون فيها وصية أبيهم على ما سمي، فان لم

(١) رجال الشيخ: ٣/٣٦٦.

(٢) رجال الشيخ: ٦/٣٩٧.

(٣) رجال الشيخ: ٣/٤٠٩.

(٤) أقول: ذكر العلامة في رجاله عند ترجمة أحمد بن محمد بن خالد البرقي: ٧/١٤ عن الغضائري: أن أحمد بن محمد بن عيسى مشى في جنازة أحمد بن محمد بن خالد البرقي حافيا حاسرا ليبرء نفسه مما قذفه به.

وقال النجاشي - في ترجمة أحمد بن محمد بن خالد - وقال أحمد بن الحسين (رحمه الله) في تاريخه: توفي أحمد بن أبي عبد الله البرقي [وهو أحمد بن محمد بن خالد] في سنة أربع و سبعين و مائتين، وقال علي بن محمد ماجيلويه: مات سنة أخرى، سنة ثمانين و مائتين. رجال النجاشي: ٧٧/١٨٢.

و بمقتضى ذلك يكون الصحيح في وفاة أحمد بن محمد بن عيسى هو بعد الستين المذكورتين، لا في سنة وفاة الامام الهادي عليه السلام، ولا قبلها، وسيأتى مثله في الهامش / ٢ من هذه الفائدة، صحيفة: ٢٣٠، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢١٩

يكن سمي [شيئا] رَدَّوها الى كتاب الله عزَّ و جلَّ إن شاء الله «١»، و ذكر طريقه إليه في المشيخة «٢» كما يأتي «٣».

د - رواية اجله هذه الطبقة عنه، مثل الشيخ الجليل الفضل بن شاذان كما يأتي «٤»، و شيخ الأشعريين محمد بن يحيى العطار «٥»، و شيخ أصحابنا و وجههم بقم الحسن بن مئيل القمي كما في كامل الزيارات في باب فضل زيارة المؤمنين «٦»، و في باب ان الحائر من المواضع التي يحب الله ان يدعى فيها «٧»، و في باب فضل كربلاء «٨»، و في باب الإتمام عند قبر الحسين (عليه السلام) «٩». و محمد بن الحسن الصفار كما في التهذيب في باب المسنون من الصلاة «١٠»، و في الفقيه في باب الرجل يوصى وصيته فينساها الوصي «١١».

و في توحيد الصدوق عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضى الله عنه، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، عن سهل بن زياد، عن حمزة بن محمد، قال: كتبت الى أبي الحسن (عليه السلام)، الخبر «١٢».

(١) تهذيب الأحكام ٩: ٨٤٦ / ٢١٤، و ما بين معقوفين منه.

(٢) تهذيب الأحكام ١٠: ٥٤ - ٥٥، من المشيخة.

(٣) سيأتي في الفائدة السادسة برقم: ٣٢٧.

(٤) سيأتي في هذه الفائدة، صحيفة: ٢٢٧، و انظر تعليقتنا هناك.

(٥) الكافي ٦: ٣٨٤ / ٢، و فيه: محمد بن يحيى من غير تقييد و الظاهر هو العطار، فلاحظ.

(٦) كامل الزيارات: ٣٢١ / ٤ و ٨ و ١٥٠.

(٧) كامل الزيارات: ٢٧٣ / ١.

(٨) كامل الزيارات: ٢٧٠ / ١٢.

(٩) كامل الزيارات: ٢٤٨ / ١.

(١٠) تهذيب الأحكام ٢: ١٤ / ٨.

(١١) الفقيه ٤: ١٦٢ / ٥٦٥.

(١٢) التوحيد: ٩٧ / ٣.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٢٠

و بهذا الاسناد، عن سهل، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن محمد بن زيد، قال: جئت الى الرضا (عليه السلام) اسأله عن التوحيد، الخبر «١».

و على ما ذكره جماعة من كونه داخلا في عدّة ثقة الإسلام فروايته عنه لا تحصى و لكن عرفت ضعفه في الفائدة السابقة «٢».

و محمّد بن علي بن محبوب في التهذيب في باب حكم الظهار «٣».

و علي بن إبراهيم في الكافي في باب الرجل يدخل يده في الإناء قبل ان يغسلها «٤».

و أبو [الحسين] «٥» محمّد بن جعفر الأسدي كثيرا «٦»، و محمّد بن قولويه «٧»، و محمّد بن الحسن بن الوليد أو ابن علي بن مهزيار «٨».

(١) التوحيد: ٥/٩٨.

(٢) تقدم في الفائدة الرابعة.

(٣) تهذيب الأحكام ٨: ٢٩/١٠.

(٤) لم نقف على روايته عنه لا في كتب الحديث و لا في كتب الرجال، و الباب المشار اليه فيه: علي ابن محمد عن سهل، انظر الكافي ٣: ١٢/٦، و علي هذا هو علي بن محمد بن إبراهيم الملقب بعلاء كما حققناه، فلاحظ.

(٥) في الأصل: أبو عبد الله، و ما أثبتناه هو الصحيح لموافقته ما في المصدر و سائر كتب الرجال، و يقال له: محمد بن أبي عبد الله، انظر رجال النجاشي: ٣٧٣/١٠٢٠ و رجال الشيخ:

٢٨/٤٩٦ و فهرست الشيخ: ١٥١/٦٥٦، و رجال العلامة: ١٦٠/١٤٥ و ابن داود:

١٦٨/١٣٣٧.

(٦) الفقيه ٢: ١٢٧/٥٤٦.

(٧) لم نقف على روايته عنه لا في كتب الحديث و لا في كتب الرجال، و الظاهر انه يروى عن سهل بأكثر من واسطة، ففي الإستبصار ٢: ١١٩٣/٣٣٥ روى عن أبيه و محمد بن الحسن، عن الحسن بن مئيل، عن سهل بن زياد، فلاحظ.

(٨) التردد هو بين محمد بن الحسن بن الوليد، و محمد بن الحسن بن علي بن مهزيار، و لم نجد لأى منهما رواية عن سهل بن زياد، و الظاهر وقوع الاشتباه، لان ابن الوليد يروى عن سهل بتوسط سعد بن عبد الله كما في فهرست الشيخ: ٨٠/٣٣٩، و سعد هذا توفي سنة ٢٢٩ أو ٣٠١ هـ علي ما في النجاشي: ١٧٨/٤٦٧، و ابن الوليد متأخر عن ذلك بأكثر من أربعين عاما حيث توفي سنة ٣٤٣ هـ و هو من مشايخ الصدوق المتوفى سنة ٣٨٥ هـ، و من البعيد ان يكون قد أدرك ممن ذكر في أصحاب الجواد و الهادي و العسكري عليهم السلام و هو سهل بن زياد.

أما رواية محمد بن الحسن مطلقا، عن سهل بن زياد كما في التهذيب ١: ٨٠/٢٠٦ و الاستبصار ١: ٦٩/٢١١، و الكافي ١: ٢٠/٢٦ و ٣: ٢٧/٩، ٢٨/٥، ٣/٥٠ فالمقصود منه هو محمد بن الحسن الصفار شيخ ابن الوليد كما حققناه، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٢١

و أبو الحسن علي بن محمّد بن إبراهيم الرازي المعروف بعلاء «١»، بل و ثقة الإسلام الكليني كما في التهذيب في باب الزيادات بعد باب الصلاة «٢»، و في آخر باب الطواف أيضا «٣»، و في الكافي في آخر باب الخواتيم: سهل بن زياد، عن محمّد بن عيسى «٤»، و السند الذي قبله: عدّة من أصحابنا عن احمد ابن محمّد بن خالد- الى آخره-، و هكذا الى ثلاثة أحاديث ليس في سندها سهل، فيظهر منه أنه رواه عنه بلا واسطة.

و في باب حدّ حفر القبر و اللحد و الشقّ أوّله: سهل بن زياد، قال:

روى أصحابنا ان حدّ القبر إلى الترقوة، و قال بعضهم: إلى الثدي، و قال بعضهم: قامة الرجل حتى يمدّ الثوب على رأس من في القبر، و أمّا اللحد فبقدر ما يمكن الجلوس، قال: و لمّا حضر علي بن الحسين (عليهما السلام) الوفاة، الخبر «٥».

[و فيه]: سهل عن بعض أصحابه عن أبي همام. إلى آخره «٦»، و يظهر منه مضافا الى روايته عنه غاية اعتماده عليه، و لا يخفى أن الطبقة لا تنافى

(١) الكافي ٣: ٢٨ / ٤.

(٢) تهذيب الأحكام ٣: ٢٠٦ / ٤٩١.

(٣) تهذيب الأحكام ٥: ١٣٤ / ٤٤٢.

(٤) الكافي ٦: ١٧ / ٤٧٠.

(٥) الكافي ٣: ١ / ١٦٥.

(٦) الكافي ٣: ٢ / ١٦٦.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٢٢

ذلك كما لا تنافى بين روايته عنه بلا واسطة و بين روايته عنه فى الغالب مع الواسطة، فقول صاحب الجامع: - بعد نقل ما فى التهذيب- و هو مرسل، لانه كلما روى عن سهل روى بواسطة عدّة من أصحابنا، أو على بن محمّد، أو محمّد بن أبى عبد الله، أو غيرهم «١»، فى غير محلّه.

و احمد بن أبى عبد الله «٢»، و محمّد بن احمد بن يحيى «٣»، و سعد بن عبد الله كما فى الكشى فى ترجمة القاسم اليقطينى «٤»، و الحسين بن الحسن بن بندار القمى «٥» من مشايخ الكشى، و محمّد بن عقيل الكلينى «٦» من مشايخ ثقة الإسلام. ه- اعتماد المشايخ العظام عليه و اكنارهم من الرواية عنه.

أما ثقة الإسلام فلا يخفى - على من راجع جامع الكافى - كثرة اعتناؤه به و إكثاره من نقل الحديث بتوسطه و عدّه فى عداد المشايخ الأجلّة حتى عدّ له عدّة، و هكذا الشيخ الصدوق فى جميع كتبه التى بأيدينا.

و أما الشيخ أبو عبد الله المفيد ففى رسالته العددية فى الردّ على الصدوق بعد ان ذكر حديث حذيفة بن منصور و فى سنده محمّد بن سنان و طعن عليه بسببه و ذكر حديثا سنده: محمّد بن يحيى، عن سهل بن زياد الأدمى، عن بعض

(١) جامع الرواة ١: ٣٩٣.

(٢) فهرست الشيخ: ٨٠ / ٣٣٩.

(٣) فهرست الشيخ: ٨٠ / ٣٣٩.

(٤) رجال الكشى ٢: ٨٠٤ / ٩٩٦.

(٥) رجال الكشى ٢: ٨٠٧ / ١٠٠٦.

(٦) محمّد بن عقيل الكلينى هو من العدة التى روى عنها محمّد بن يعقوب عن سهل فى أكثر من تسعمائة مورد فى الكافى.

انظر: الشيخ الكلينى و كتابه الكافى «الفروع» رسالة ماجستير للسيد ثامر هاشم حبيب العميدى: ٤٠٣.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٢٣

أصحابه، عن الصادق (عليه السلام) و طعن عليه بوجوه كثيرة ترجع إلى العلة فى المتن و الإرسال فى السند و لم يصنع بسهل ما صنع قبيله بمحمّد «١».

و روى فى كتاب الاختصاص، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، قال:

حمل الى محمّد بن موسى بن المتوكل رقعة من أبى (الحسن) «٢» الأسدى، قال:

حدثني سهل بن زياد الآدمي لما ان صَنَّف عبد الله بن المغيرة كتابه وعد أصحابه ان يقرأ عليهم في زاوية من زوايا مسجد الكوفة- و كان له أخ مخالف- فلما ان حضروا لاستماع الكتاب جاء الأخ و قعد، قال: فقال لهم: انصرفوا اليوم، فقال الأخ: اين ينصرفون فأتى أيضا جئت لما جاءوا؟ قال: فقال له: لما جاءوا؟

قال: يا أخى أريت فيما يرى النائم ان الملائكة تنزل من السماء، فقلت: لماذا ينزلون هؤلاء؟ فقال قائل: ينزلون يستمعون الكتاب الذى يخرج عبد الله بن المغيرة، فانا أيضا جئت لهذا و انا تائب الى الله، قال: فسّر عبد الله بن المغيرة بذلك «٣».

و لا يخفى ما فى نقل هؤلاء الأجلّة هذه الحكاية عنه من الدلالة على الاعتماد.

و فى النجاشى فى ترجمته: و له كتاب النوادر أخبرناه محمد بن محمد، قال:

حدثنا جعفر بن محمد، عن محمد بن يعقوب، قال: حدثنا على بن محمد، عن سهل بن زياد، و رواه عنه جماعة «٤»، و المراد بمحمد بن محمد هو المفيد، و روايته الكتاب بتوسط المشايخ الأجلّة لا تكون الا مع اعتماده عليه.

و اما الشيخ فقد تقدم ما يدل على ذلك، و ذكره أيضا فى المشيخة فى عداد

(١) الرسالة العددية: ٩- ١٠.

(٢) كذا فى الأصل و المصدر، و الظاهر انه: أبو الحسين محمد بن جعفر الأسدى، فلاحظ.

(٣) الاختصاص: ٨٥.

(٤) رجال النجاشى: ١٨٥ / ٤٩٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٢٤

من نقل عن أصله أو كتابه، و قال: ما ذكرته عن سهل بن زياد فقد رويته بهذه الأسانيد: عن محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا- منهم على بن محمد و غيره- عن سهل بن زياد «١».

و كونه كثير الرواية جدًّا، و أكثرها سديدة مقبولة مفتى بها كما صرّح فى التعليقة «٢»، و قد ورد فى النصوص ان منزلة الرجال على قدر روايتهم عنهم (عليهم السلام).

ففى أصل زيد الزّراد، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): يا بنى اعرف منازل شيعة على (عليه السلام) على قدر روايتهم و معرفتهم «٣».

و فى غيبة النعمانى، عن جعفر بن محمد الصادق (عليهما السلام) انه قال: اعرفوا منازل شيعتنا عندنا على حسب روايتهم و فهمهم عنّا، الخبر «٤».

و فى لفظ الكشى: اعرفوا منازل الرجال منّا على قدر روايتهم عنّا «٥»، و فى لفظ آخر منازل الناس منّا. إلى آخره «٦».

و ظاهر الجميع كون كثرة الرواية عنهم (عليهم السلام) مع الواسطة أو بدونها مدحا عظيما كما عليه علماء الفن، فإنهم عدّوها من أسبابه، لكشفها غالبا عن اهتمامه بأمر الدين و سعيه فى نشر آثار السادات الميامين، و هذه فضيلة عظيمة توصل صاحبها الى مقام على يكشف عنه التوقيع المبارك المهدوى (عليه)

(١) تهذيب الأحكام ١٠: ٥٤- ٥٥، من المشيخة.

(٢) تعليقة الوحيد على منهج المقال: ١٧٤.

(٣) الأصول الستة عشر: ٣.

(٤) غيبة النعمانى: ٢٢ و فيه: (. قدر روايتهم عنّا و فهمهم منّا).

(٥) رجال الكشي ١: ١/٥.

(٦) رجال الكشي ١: ٣/٦.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٢٥

(السلام): و اما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة أحاديثنا. إلى آخره «١».

و الصادق (عليه السلام) ما يمنعك عن محمد بن مسلم فإنه سمع من أبي و كان عنده وجيها «٢»، قال العلامة الطباطبائي في رجاله مضافا الى كثرة رواياته في الفروع و الأصول و سلامتها عن وجوه الطعن و التضعيف خصوصا عما غمز به من الارتفاع و التخليط فإنها خالية عنهما و هي أعدل شاهد على براءته عما قيل فيه، انتهى «٣».

و يأتي بعض مدائحه في الجواب عن أسباب قدحه التي:

أولها: ما في النجاشي: سهل بن زياد أبو سعيد الآدمي الرازي، كان ضعيفا في الحديث، غير معتمد فيه، و كان احمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو و الكذب، و قد كاتب أبا محمد العسكري (عليه السلام) «٤» الى آخر ما مرّ.

ثانيها: ما في الكشي: قال علي بن محمد القتيبي: سمعت الفضل بن شاذان يقول في أبي الخير و هو صالح بن سلمة أبو حماد الرازي: أبو الخير كما كنى، و قال علي: كان أبو محمد الفضل يرتضيه و يمدحه و لا يرتضى أبا سعيد الآدمي، و يقول: هو أحمق «٥».

و ثالثها: ما في الخلاصة «٦» و نقد التفريشي عن الغضائري في ترجمته:

كان ضعيفا جدًا فاسد الرواية و المذهب، و كان احمد بن محمد بن عيسى الأشعري أخرجه من قم و أظهر البراءة منه و نهى الناس عن السماع منه و الرواية

(١) إكمال الدين: ٤٨٤، و كتاب الغيبة للطوسي: ١٧٧، و الاحتجاج: ٤٧٠.

(٢) رجال الكشي ١: ١٦٢ / ٢٧٣.

(٣) رجال السيد بحر العلوم: ٢٤ / ٣.

(٤) رجال النجاشي: ١٨٥ / ٤٩٠.

(٥) رجال الكشي ٢: ٨٣٧ / ١٠٦٨.

(٦) رجال العلامة: ٢٢٨ / ٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٢٦

عنه، و روى المراسيل و يعتمد المجاهيل «١».

رابعها: ما في الفهرست: سهل بن زياد الآدمي الرازي يكنى أبا سعيد.

ضعيف، له كتاب أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عنه.

و رواه محمد بن الحسن بن الوليد، عن سعد و الحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه «٢»، هذا غاية ما يمكن ان يذكر من أسباب قدحه.

و اما ما في الرسالة «٣» و غيرها من نقل كلمات الفقهاء كالمحقق و العلامة و من تابعهما في الفروع و حكمهم بضعفه و ردّ الخبر بسببه، فتطويل لا طائل فيه بعد العلم بكون مسندهم في التضعيف هذه الوجوه كلّها أو بعضها فان تمت و سلمت عن المعارض فلا حاجة في موافقتهم و ان ضعفت و سقطت عن درجة الاعتبار فالمعارضة، فلا ضرر في [مخالفتهم] «٤» و ليس مدحه أو قدحه من الأحكام الشرعية التي ينتفع فيها بالشهرة جبرا أو كسرا.

إذا عرفت ذلك فنقول:

أما الجواب عن الأول: أما ما يتعلق بفعل احمد و قوله فيأتى الجواب عنه فى الجواب عن كلام الغضائرى، و أما قول النجاشى فلا ينافى الوثاقه و لا يعارض توثيق رجال الشيخ فان المراد من الضعف فى الحديث الرواية عن الضعفاء و المجاهيل و الاعتماد على المراسيل و هى غير قادحة فى العدالة كما فعل العلامة و جمهور الفقهاء فى محمد بن خالد الذى وثقه الشيخ.

(١) نقد الرجال: ٧/١٦٥.

(٢) فهرست الشيخ: ٣٢٩ / ٨٠.

(٣) الرسائل الرجالية لحجة الإسلام الشفتى: رسالة سهل بن زياد: ١٠٦.

(٤) فى الأصل: مخالفيهم - بالياء - و ما أثبتناه هو المناسب للمقام بقريته قوله السابق: فلا حاجة فى موافقتهم، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٢٧

و قال [فيه] «١» النجاشى ما قال فى سهل «٢» فحكموا بوثاقته «٣» مع بنائهم على تقديم الجرح خصوصا إذا كان مثل النجاشى و هكذا فى غيره، و مرّ فى (نه) «٤» فى سلمه ما ينبغى ان يلاحظ.

و عن الثانى: فقال فى الرسالة: و أما الحكم بالاحمقته فلان المعهود فى إطلاق هذا اللفظ فى مقام التنبيه على البلادة لا الفسق أو فساد العقيدة كما لا يخفى على ذى فطنة و دراية. انتهى «٥».

قلت: قد روى هذا الفضل العظيم الشأن فى كتابه فى الغيبة: عن سهل ابن زياد الأدمى، عن عبد العظيم، قال: دخلت على سيدى على بن محمد (عليهما السلام) فلما بصر بى، قال لى: مرحبا بك يا أبا القاسم أنت ولينا حقا، فقلت له: يا ابن رسول الله أنى أريد ان اعرض عليك دينى فإن كان مرضيا ثبتّ عليه حتى القى الله عزّ و جلّ؟ فقال: هات يا أبا القاسم، فقلت، انى أقول:

ان الله تبارك و تعالى واحد، ليس كمثله شئ، خارج عن الحدّين، حدّ الابطال و حدّ التشبيه، و انه ليس بجسم، و لا صورة، و لا عرض، و لا جوهر، بل هو مجسّم الأجسام، و مصوّر الصور، و خالق الاعراض و الجواهر، و ربّ كلّ شئ و مالكة و جاعله و محدثه، و ان محمّدا عبده و رسوله خاتم النبيين فلا نبيّ بعده إلى يوم القيامة.

و أقول: ان الامام و الخليفة و ولى الأمر بعده أمير المؤمنين على بن أبى

(١) فى الأصل: فى، و ما أثبتناه لأجل استقامة المعنى، و الضمير فى [فيه] يعود الى محمد بن خالد البرقى، و هو مراد المصنف، فلاحظ.

(٢) انظر رجال النجاشى: ٨٩٨ / ٣٣٥ فى ترجمة محمد بن خالد، و: ٤٩٠ / ١٨٥ فى ترجمة سهل ابن زياد.

(٣) رجال العلامة: ١٤ / ١٣٩.

(٤) تقدم برقم: ٥٥.

(٥) الرسائل الرجالية لحجة الإسلام الشفتى: رسالة سهل بن زياد: ١٠٩.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٢٨

طالب، ثم من بعده ولده الحسن و الحسين، ثم على بن الحسين، ثم محمّد بن على الباقر، ثم جعفر بن محمّد، ثم موسى بن جعفر، ثم على بن موسى، ثم محمّد بن على، ثم أنت يا مولاي، فقال (عليه السلام): و من بعدى الحسن ابنى، فكيف للناس بالخلف من بعده؟ قال: فقلت: فكيف ذاك يا مولاي؟

قال: لانه لا يرى شخصه و لا يحلّ ذكره باسمه حتى يخرج فيملا الأرض قسطا و عدلا كما ملئت جورا و ظلما، قال: فقلت: أقررت.

و أقول: ان وليهم ولى الله، و عدوهم عدو الله، و طاعتهم طاعة الله، و معصيتهم معصية الله.

و أقول: ان المعراج حقّ، و المسائله في القبر حقّ، و ان الجنة حقّ، و النار حقّ، و الصراط حقّ، و الميزان حقّ، و ان الساعة آتية لا ريب فيها، و ان الله يبعث من في القبور.

و أقول: أن الفرائض الواجبة بعد الولاية: الصلاة، و الزكاة، و الصوم، و الحجّ، و الجهاد، و الأمر بالمعروف، و النهي عن المنكر، فقال على ابن محمّد (عليهما السلام): يا أبا القاسم هذا و الله دين الله الذي ارتضاه لعباده، فاثبت عليه، ثبتك الله بالقول الثابت في الحياة الدنيا و الآخرة «١».

(١) الغيبة للفضل بن شاذان: من المخطوطات النادرة، قال في الذريعة ١٦: ٧٨: و قال الحاج ميرزا إبراهيم أمين الواعظين الأصفهاني: أن نسخة منه موجودة عندى بأصفهان.

أقول: لم نقف على رواية الفضل عن سهل بن زياد و لم نجد من صرح بها الا- ما سبق عن المصنف رحمه الله عن كتاب الغيبة المذكور، و هي محتملة في نفسها لكونهما من طبقة واحد حيث مات الفضل سنة ٢٦٠ هـ كما في أعيان الشيعة: ٥٣، أما سهل فقد بقي حيا إلى سنة ٢٥٥ هـ كما يظهر من ترجمته في النجاشي: ١٨٥ / ٤٩٠، و يدل عليه قوله في أصول الكافي ١: ٨٠ بعد الحديث التاسع، قال: كتبت الى أبي محمد عليه السلام سنة خمس و خمسين و مائتين. الى آخره.

و اما ما ورد عن الفضل في وصف سهل بالحمق فهو ليس دليلا- على فساد عقيدته- كما ذهب اليه المصنف- بل قد تكون له مسوغات لا تمنع من الرواية عنه، لا سيما بملاحظة رواية أعظم الثقات و أجلاء الطائفة عن سهل، فتدبر. و أقول أيضا: أن الرواية المذكورة وجدناها في كفاية الأثر ٢٨٦- ٢٨٨ سواء بسواء و ليس فيها الفضل، و فيها: (. حدثنا أبو تراب عبد الله بن موسى الروياني، عن عبد العظيم بن عبد الله الحسنی) و ساق الخبر الى آخره. و الظاهر: ان اسم أبو تراب هو عبيد الله بن موسى، و لقبه: الروياني، كما في تهذيب التهذيب ٧: ٤٨، فلاحظ. خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٢٩

و قد روى هذا الخبر الشريف عن عبد العظيم: احمد بن أبي عبد الله البرقي كما في كتاب كفاية الأثر للخزاز القمي «١»، و عبيد الله بن موسى أبو تراب الروياني كما يظهر من رسالة صاحب في أحوال عبد العظيم «٢».

و في رواية الفضل هذا الحديث عن سهل فوائده:

منها: ان مراده من الأحق مع فرض صحّة نسبه اليه لو كان ما ينافي الضبط و الوثاقه لم يكن ليروى عنه.

و منها: انه لو صحّ ما نسب اليه من الغلو و الارتفاع عنده كيف يروى عنه و يتمسك بروايته.

و منها: ان من يروى مثل هذا الخبر- الجامع لجميع ما عليه الإمامية- كيف يجوز نسبة الغلو اليه؟ و كيف يروى الغالي ما يصاد تمام معتقداته؟ و هل هذا الا تهافت من القول و تناقض في الكلام؟ فمن المحتمل صدور هذا القول من الفضل في محلّ نقل عن سهل قول أو كلام ينسبه الى البلاهة بسببه من لم يعرف وجهه، فقله، فاشتهر لجلالته حتى دون و صار محلاً للابتلاء، و الله العالم.

و عن الثالث: ففيه أولا: انه لا اعتناء بتضعيفاته و لا اعتماد بجرحه «٣» عند

(١) كفاية الأثر: ٢٨٦- ٢٨٨، و فيه: رواية عبد الله بن موسى الروياني، عن عبد العظيم بن عبد الله الحسنی، و ليس فيه رواية البرقي عنه، فلاحظ.

(٢) رسالة صاحب بن عباد: غير متوفرة لدينا.

(٣) ان سبب عدم اعتناء المحققين- لا سيما المتأخرين منهم- بتضعيفات الغضائري لا بسبب قلّة ضبطه أو درجة وثاقته، و هو من

عرفت، و انما لاحتمال امتداد يد التحريف الى كتابه الذى لم يسلم من جرحه الا القليل، و قد سبقت الإشارة إليه فى تعليقنا فى الفائدة الرابعة، صحيفة:

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٣٠

محققى أصحابنا كما مر مرارا.

و ثانيا: ان إطلاق تضعيفه لا بدّ و ان يقيد بما فى النجاشى المؤيد بما فى رجال الشيخ و هو الضعف فى الحديث الغير المنافى للوثاقة. و ثالثا: ان الظاهر كما نصّ عليه جماعة: انّ منشأ تضعيفه ما نقله عن أحمد «١»، بل و مستند غيره، فإنه كان جليلا عظيما رئيسا فى الشيعة، يحتج بقوله و فعله فى أمثال هذا المقام، فالمهم لمن يريد تزكية سهل الجواب عن قدحه. فنقول: مستعينا بالله تعالى انّ فيه:

أولا: ما تقدم من انّ أحمد لم يدرك أبا محمّد العسكرى (عليه السلام) «٢» و ما فعل بسهل و قال فيه لا بدّ و ان يكون قبله، و يدلّ عليه أيضا ان سهل كما عرفت يروى عن عبد العظيم الذى ورد الرى مخفيا و سكن - كما فى النجاشى - سربا فى دار رجل من الشيعة فى سكة الموالى، فكان يعبد الله فى ذلك السرب و يصوم نهاره و يقوم ليله فكان يخرج مستترا. الى ان قال: فلم يزل يأوى الى ذلك السرب و يقع خبره الى الواحد بعد الواحد من شيعة آل محمّد (عليهم السلام) حتى عرفه أكثرهم - ثم ذكر قصّة - وفاته و كانت وفاته فى عصر أبى الحسن

(١) اى: ما نقله النجاشى عن احمد بن محمّد بن عيسى فى ترجمة سهل بن زياد.

(٢) و الصحيح أنه أدرك الإمام العسكرى عليه السلام، كما سبقت الإشارة إليه فى تعليقنا فى الهامش / ٤، صحيفة: ٢١٨ من هذه الفائدة، و لكنه لم يرو عنه عليه السلام، بل روى عن جماعة فى حياته كما نص عليه الكشى فى رجاله: ٧٩٩ / ٩٨٩، اما عدم روايته عنه لا تدل على عدم دركه له، و لعلها كانت بسبب اقامته فى قم بعيدا عنه، مع قصر مدة امامة العسكرى عليه السلام التى لم تتح لأحمد فرصة التشرف بصحبته، و هذا لا يعارض احتمال وقوع ما فعله احمد بسهل فى حياة الهادى عليه السلام كما سيأتى، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٣١

الهادى (عليه السلام) كما تقدّم فى ترجمته «١».

و فى ثواب الأعمال أيضا فى الصحيح عن محمّد بن يحيى العطار، عمّن دخل على أبى الحسن الهادى (عليه السلام) من أهل الرى، قال: فقال: اين كنت؟ قلت: زرت الحسين (عليه السلام)، قال: اما أنّك لو كنت زرت قبر عبد العظيم عندكم لكنت كمن زار الحسين بن على (عليهما السلام)، فسهل لا بدّ و ان يكون أحد الشيعة الذين أشار إليهم فى النجاشى فيكون منفيًا وقتئذ «٢».

و قد عرفت نصّ النجاشى «٣» على انه كاتب أبا محمّد (عليه السلام)، و عرفت صحّة سندها، و مكاتبه أخرى فى التهذيب المروية عن طريق ثقة الإسلام فى الوصايا المبهمه «٤»، و لا يجتمع عند الإمامية غلو شخص و كذبه الى حدّ يوجب نفيه و طرده و البراءة منه، و اعتناء الامام (عليه السلام) به و جوابه عن مسألته بخطه المبارك.

بل و لا يعقل غلوّه و سؤاله عن التوحيد و المسائل الفرعية، فإن الغلاة بمعزل عن هذه المطالب، فلا بدّ من الإغماض عن فعل احمد، فان لاحظنا جلالته، فنقول: كان شىء ثم زال، و الّا فما هو بأعظم ممّا صنع بنفسه من كتم الشهادة و نفى من لا شك فى خطئه فيه، و بالجملة فنسب الخطأ إليه أولى من نسبه إلى امامه.

و ثانيا: ان احمد لو كان مصيبا فى قوله و فعله، و كان سهل غاليا كاذبا، كيف خفى حاله على أجلاء هذه الطبقة؟ و لم لم يقلدوه فى رأيه و لم يصوبوه فى

- (١) رجال النجاشي: ٢٤٨ / ٤٥٣.
- (٢) ثواب الاعمال: ١٢٤.
- (٣) رجال النجاشي: ١٨٥ / ٤٩٠.
- (٤) تهذيب الأحكام ٩: ٢١٤ / ٨٤٤ - ٨٤٦.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٣٢
- عمله؟ فتراهم يروون عنه بقم و الري كما عرفت من روى عنه بلا- واسطه، و روى عنه معها أيضا جماعة، و فى الفهرست: له كتاب، أخبرنا به ابن أبى جئيد، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن احمد بن يحيى، عنه.
- و رواه محمّد بن الحسن بن الوليد، عن سعد و الحميرى، عن أحمد بن أبى عبد الله، عنه «١».
- و رواه فى المشيخة بطريق آخر تقدّم «٢»، فيعلم من ذلك أنّ مشايخ هذه الطبقة و اجلّاءهم على خلاف معتقد احمد، و الظاهر أنّ أبى الحسن على بن محمّد الرازى الذى جلّ روايات الكلينى عن سهل بتوسطه تحمّل عنه فى الري فى أيام نفيه، فان قلت: لعلّ ذلك لانه كان من مشايخ الإجازة للكتب المشهورة.
- قلت: قال فى التعليقه هذا مع بعده فى نفسه كما هو ظاهر فيه:
- أولا: ان كل واحد من الأعظم ان جعله المشايخ من أمارات الوثاقه و الاعتماد حسب ما ذكرنا.
- و ثانيا: بينا فساده فى الفائدة الثالثة عند ذكر وجوه تصحيح روايات احمد ابن محمّد بن يحيى و نظائره «٣».
- و ثالثا: أنّهم ربّما تأمّلوا فى السند الذى هو فيه من غير جهته، و لم يتأمّلوا فيه قطّ كما أشرنا، و منهم المفيد فى رسالته فى الرد على الصدوق و نقل عنه ما مرّ، ثمّ قال:
- و رابعا: ان شيخية الإجازة دليل الوثاقه بل ربّما جعلوها فى أعلى درجاتها

(١) فهرست الشيخ: ٨٠ / ٣٢٩.

(٢) تهذيب الأحكام ١٠: ٥٤، من المشيخة.

(٣) إشارة من الوحيد البهبهانى إلى القول السابق: فان قلت. الذى أورده كاملا فى تعليقه، و لم ينسبه اليه المصنف، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٣٣

كما مرّ فى الفائدة.

و خامسا: لو تمّ لزم الحكم بصحة احاديث مثل احمد بن محمّد بن يحيى و أمثاله كما عليه خالى «١»، انتهى «٢».

قلت: قد روى عنه العدة، و محمّد بن يحيى مكاتباته، و الفضل بن شاذان ما رواه عن عبد العظيم، و لا كتاب فى هذه المواضع، و لا فرق فى القلّة و الكثرة بعد الأخذ و الضبط و التمسك و الجمع فى الدفاتر.

و ثالثا: أنّ الغلوّ الذى دعى أحمد إلى نفيه و اليه يرجع الكذب فإنّ الغالى عندهم كاذب مطلقا ان كان هو الغلوّ المعروف الذى يكفر صاحبه و يخرج به عن ملة الإسلام، و هو القول بالوهية أمير المؤمنين (عليه السلام) أو أحد من الأئمة (عليهم السلام) كما نصّ عليه فى المسالك «٣».

و قال الشيخ الأعظم الأنصارى طاب ثراه: و اما الغلاة فلا إشكال فى كفرهم بناء على تفسيرهم بمن يعتقد ربوبية أمير المؤمنين (عليه السلام) أو أحدا من الأئمة (عليهم السلام) لا ما اصطلاح عليه بعضهم: من تجاوز الحدّ الذى هم عليه صلوات الله عليهم، و من هذا القبيل ما يطعن القميون فى الرجل كثيرا و يرمونه بالغلوّ، و لذا حكى الصدوق عن شيخه ابن الوليد ان أول درجة فى الغلوّ نفى السهو عن النبىّ (صلّى الله عليه و آله) «٤»، انتهى «٥».

(١) يريد بخاله: المجلسى الثانى، قال فى الكنى والألقاب ٢: ٩٧ فى ترجمة الوحيد البهبهاني: و امه بنت الآقا نور الدين بن المولى محمد صالح المازندراني، و كانت أم الآقا نور الدين العالمة الفاضلة الجليلة آمنة بيكم بنت المجلسى الأول، و لهذا يعبر المحقق البهبهاني عن المجلسى الأول بالجد، و عن الثانى بالخال، فلاحظ.

(٢) تعليقه الوحيد البهبهاني، ضمن منهج المقال: ١٧٧، فى ترجمة سهل بن زياد.

(٣) مسالك الافهام: ٩٥ / ١.

(٤) شرح عقائد الصدوق أو تصحيح الاعتقاد، ضمن كتاب أوائل المقالات: ٢٤١.

(٥) كتاب الطهارة للشيخ الأنصارى: النظر السادس: ٣٥٧.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٣٤

و قال الشيخ المفيد فى شرح عقائد الصدوق: الغلو فى اللغة هو تجاوز الحدّ و الخروج عن القصد، قال الله تعالى: يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ. الآية «١». فنهى عن تجاوز الحدّ فى المسيح، و حذر من الخروج عن القصد فى القول، و جعل ما ادّعتة النصارى فيه غلوا لتعديه الحدّ على ما بيّناه، و الغلاة من المتظاهرين بالإسلام هم الذين نسبوا أمير المؤمنين و الأئمة من ذريته (عليهم السلام) الى الإلهية و النبوة، و وصفوهم من الفضل فى الدين و الدنيا الى ما تجاوزوا فيه الحدّ و خرجوا عن القصد، و هم ضلال كفار- الى ان قال:- و المفوضة صنف من الغلاة، و قولهم الذى فارقوا به من سواهم من الغلاة: اعترفهم بحدوث الأئمة و خلقهم و نفى القدم عنهم، و اضافة الخلق و الرزق مع ذلك إليهم، و دعواهم ان الله سبحانه تفرّد بخلقهم خاصة، و أنّهم فوض إليهم خلق العالم بما فيه و جميع الأفعال، و الحلاجية ضرب من أصحاب التصوف.

الى ان قال: و أما نصّ أبى جعفر- رحمه الله- بالغلو على من نسب مشايخ القميين و علماءهم الى التقصير فليس نسبة هؤلاء القوم الى التقصير علامة على غلو الناس، إذ فى جملة المشار إليهم بالشيخوخة و العلم من كان مقصرا، و أنّما يجب الحكم بالغلو على من نسب المحققين «٢» الى التقصير سواء كانوا من أهل قم أو من غيرها من البلاد و سائر الناس، و قد سمعنا حكاية ظاهرة عن أبى جعفر محمّد بن الحسن بن الوليد- رحمه الله- لم نجد لها رافعا فى التقصير، و هى ما حكى [عنه] انه قال: أوّل درجة فى الغلو نفى السهو عن النبى و الامام.

فإن صحّت هذه الحكاية عنه فهو مقصّر مع انه من علماء القميين

(١) النساء: ١٧١ / ٤.

(٢) فى نسخة: المحققين، عن هامش المصدر.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٣٥

و مشيختهم.

و قد وجدنا جماعة وردوا إلينا من قم يقصرون تقصيرا ظاهرا فى الدين، و ينزلون الأئمة (عليهم السلام) عن مراتبهم، و يزعمون أنّهم كانوا لا يعرفون كثيرا من الأحكام الدينية حتى ينكت «١» فى قلوبهم، و يقولون: أنّهم ملتجئون فى حكم الشريعة إلى الرأى و الظنون، و يدعون أنّهم من العلماء.

و هذا هو التقصير الذى لا شبهة فيه، و يكفى فى علامة الغلو نفى القائل عن الأئمة (عليهم السلام) سمات الحدوث، و حكمه لهم بالالهيّة و القدم و ما يقتضى ذلك من خلق أعيان الأجسام و اختراع الجواهر و ما ليس بمقدور العباد من الاعراض «٢»، انتهى.

إذا عرفت ذلك، فنقول: الغلو بهذا المعنى الذى يوجب الكفر لم يكن فى سهل قطعا و ما كان معتقدا لالوهية أمير المؤمنين أو أحد

من الأئمة (عليهم السلام) و نفى سمات الحدوث عنهم و يشهد لذلك أمور:

أ- ما فى النجاشى ان: له كتاب التوحيد، رواه أبو [الحسن] العباس بن احمد بن الفضل بن محمد الهاشمى الصالحى، عن أبيه، عن أبى سعيد الأدمى «٣».

و ظاهر لكلّ ذى دربة «٤» انه وضع لذكر ما ورد لإثبات وجوده تعالى و صفاته و أفعاله و ما يتعلق بذلك ممّا يذكر فى أبواب التوحيد، و يظهر من كتاب

(١) ينكت فى قلوبهم: اى يلقى فى روعهم و يلهمون من قبل الله تعالى إلهاما، يقال: أتيتته و هو ينكت، اى يفكر، كأنما يحدث نفسه. انظر المعجم الوسيط ٢: ٩٥٠.

(٢) شرح عقائد الصدوق: ١٠٩-١١٤، باختلاف يسير، و ما أثبتناه بين المعقوفتين منه.

(٣) رجال النجاشى: ١٨٥ / ٤٩٠، و ما أثبتناه بين معقوفتين منه.

(٤) أى: التجربة، انظر لسان العرب: درب.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٣٦

توحيد الكافى «١»، و كتاب التوحيد للصدوق «٢» جملة من اخبار كتابة الدالة صريحا على كونه كسائر الموحدين المؤمنين، و بالجملة تأليف مثل هذا الكتاب لا يكون الا ممن يعتقد إلهام كاله المسلمين «٣».

ب- انه كان فى الرى و قد روى عنه جماعة من أهلها و غيرها و فيهم خال الكلينى ثقة الإسلام: أبو الحسن على بن محمد «٤» المعروف بعلان «٥»، الذى يروى الكلينى بتوسطه عن سهل ما لا يحصى، و لا يعقل عادة ان يكون حاله

(١) أصول الكافى ١: ٧٩ / ٤ و ٥ و ٦ و ٧.

(٢) التوحيد: ١٠١، و فيه موارد جمعة عن سهل كما فى الكافى، فراجع.

(٣) انه سبحانه إله المسلمين و غيرهم و هو رب العالمين، و انما جاء التقييد بالمسلمين لكى يخرج منه ما يعتقده غيرهم خطأ و ضلالة، فلاحظ.

(٤) أصول الكافى ١: ٨٩ / ٤.

(٥) فائدة: اختلف العلماء كثيرا فى تعيين المراد من إطلاق لقب علان، الا انهم حصروا ذلك فى ثلاثة من الرواة و هم:

الأول: على بن محمد بن إبراهيم، ذكره النجاشى: ٢٦٠ / ٦٨٢، و ابن داود:

١٤٠ / ١٠٧٢ و لقباه بعلان. و فى تنقيح المقال: ٢ / ٣٠٢ اعتبره من العدة التى يروى الكلينى بتوسطها عن سهل بن زياد، و قال: و نقل غير واحد أنه أستاذ الكلينى و خاله.

الثانى: محمد بن إبراهيم أبو على المتقدم، ذكره الشيخ فى رجاله: ٢٩ / ٤٩٦ و العلامة فى رجاله: ١٤٨ / ٤٩ و ابن داود: ١٦٠ / ١٢٧٧، و لقبوه بعلان أيضا.

الثالث: احمد بن إبراهيم و هو أخو محمد، و عم على المتقدمين ذكره الشيخ فى رجاله:

٤٣٨ / ١، و العلامة فى رجاله: ١٨ / ٣١ و ابن داود: ٣٥ / ٥٤، و لقبوه بعلان أيضا.

و قد رجح السيد بحر العلوم فى رجاله ٣: ٧٩ ان يكون علان لقباً لهؤلاء الثلاثة جميعا من الأجداد، يعرف به كل منهم و ينسب اليه، فإذا ما أطلق توقف التعيين على القرينة. ثم قال:

«و علان الذى هو خال محمد بن يعقوب، هو على بن محمد الذى يروى عنه».

أقول: لم نجد من نص على هذا من القدامى، و لعل هذا استظهار منه قدس سره لإكثار الكلينى الرواية عنه فى الكافى. وقد جمع المامقانى رحمه الله فى تنقيحه ١: ٤٨ عند ترجمة احمد بن إبراهيم المعروف بعلان أقوال من سبقه بشأن إعلان الكلينى، و تشخيص من هو خال محمد بن يعقوب بينهم، و قد نقلنا ذلك من كتاب: الشيخ الكلينى البغدادى و كتابه الكافى (الفروع): ٦٠- بتصرف-

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٣٧

مستورة عنه، فلو عرف غلوه هو أو غيره ما كانوا ليرووا عنه، و ما كان الكلينى ليروى عنه كغيره من الغلاة المعروفين فى هذه الطبقة و قبلها، الذين لم يرووا عنهم أصحابنا خصوصا الأجلء منهم حديثا واحدا، مثل: فارس بن حاتم، و القاسم اليقطينى، و على بن حسكة و أضرابهم.

ج- انه كان فى عصر ثلاثة من الأئمة (عليهم السلام) بل أدرك الغيبة كما يظهر من الحضينى «١»، و قد ورد عنهم (عليهم السلام) فى حق الغلاة المعروفين من اللعن و البراءة و الأمر بهما أحاديث كثيرة، فلو كان سهل منهم- و هو من المعروفين المؤلفين و شيخ جماعة من أجلء الرواة و المحدثين- لورد فيه ما ورد فيهم، و لأمروا بالبراءة منه و اللعنة عليه.

د- ما تقدم من المكاتبة الصحيحة سؤالا و جوابا.

ه- جملة مما رواه مما يدل على كونه من الموحدين الذين يعتقدون بإمامة الأئمة الطاهرين (عليهم السلام).

منها ما رواه الصدوق فى التوحيد: عن محمد بن على ماجيلويه، عن محمد بن يحيى العطار، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبى نصر، عن صفوان الجمال، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى قول الله عز و جل: كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ «٢» قال: من اتى الله بما امره به من طاعة محمد و الأئمة من بعده صلوات الله عليهم أجمعين فهو الوجه الذى لا يهلك، ثم قرأ: مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ «٣» «٤».

و بهذا الاسناد، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): نحن وجه الله

(١) الهداية للحضينى: ٣٥٣.

(٢) القصص: ٢٨ / ٨٨.

(٣) النساء: ٤ / ٨٠.

(٤) التوحيد: ٣ / ١٤٩.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٣٨

الذى لا يهلك «١».

و عن احمد بن محمد بن محمد بن يحيى العطار، عن أبيه، عن سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن سنان، عن أبى سلام، عن بعض أصحابنا، عن أبى جعفر (عليه السلام)، قال: نحن المثنى التى أعطها الله نبينا محمدا (صلّى الله عليه و آله)، و نحن وجه الله [و نتقلب] «٢» فى الأرض بين أظهركم، عرفنا من عرف الله، و من جهلنا فأمامه اليقين «٣».

و عن محمد بن محمد بن عصام الكلينى رضى الله عنه، قال: حدثنا محمد بن يعقوب الكلينى، عن على بن محمد، عن سهل بن زياد و غيره، عن محمد بن سليمان، عن على بن إبراهيم الجعفرى، عن عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: ان الله رفيع، عظيم، لا يقدر العباد على صفته، و لا يبلغون كنه عظمته، لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَ هُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَ هُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ «٤» و لا يوصف بكيف و لا- اين و لا- حيث، و كيف أصفه بكيف و هو الذى كيف الكيف حتى صار كيفا، فعرفت الكيف بما كيف لنا من الكيف، أم كيف أصفه باين و هو الذين اين أين حتى صار أيننا، فعرفت الأين بما اين لنا من الأين، أم كيف أصفه بحيث و هو الذى

حيث الحيث حتى صار حيثا، فعرفت الحيث بما حيث لنا من الحيث، فالله تبارك و تعالي داخل في كل مكان، و خارج من كل شيء،

(١) التوحيد: ٤/١٥٠.

(٢) في الأصل: منقلب، و ما أثبتناه هو الصحيح الموافق للمصدر و أصول الكافي أيضا ١:

٣/١١١، فلاحظ.

(٣) قال في المرأة: اي الموت على التهديد، أو المراد انه يتيقن بعد الموت و رفع الشبهات، انظر أصول الكافي ١: ٣/١١١، و فيه: و امامة المتقين، و في مرآت العقول ١: ٣/١١٣ استظهار صحة ما في نسخ التوحيد، فلاحظ.

(٤) الانعام: ١٠٣/٦.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٣٩

لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَ هُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ «١» لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ وَ هُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ «٢» «٣».

و رواه ثقة الإسلام في الكافي عن علي بن محمد. الي آخره «٤».

و عن محمد بن أحمد الشيباني المكتب رضى الله عنه، قال: حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي، قال: حدثنا [. «٥» سهل بن زياد الآدمي، عن عبد العظيم بن عبد الله الحسنى، عن الامام علي بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه علي بن موسى الرضا (عليهم السلام)، قال: خرج أبو حنيفة ذات يوم من عند الصادق (عليه السلام) فاستقبله موسى بن جعفر (عليهما السلام) فقال له: يا غلام ممن المعصية؟

قال: لا تخلو من ثلاث، أما ان تكون من الله عزّ و جلّ، و ليست منه، فلا ينبغي للكريم ان يعذب عبده بما لا يكتسبه، و اما ان تكون من الله عزّ و جلّ و من العبد، و ليس كذلك، فلا ينبغي للشريك القوى أن يظلم الشريك الضعيف، و اما ان تكون من العبد و هي منه، فإن عاقبه الله فبذنبه، و ان عفا عنه فبكرمه وجوده «٦».

و عن علي بن احمد بن محمد بن عمران الدقاق رحمه الله، قال: حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي، قال: حدثني محمد بن جعفر البغدادي، عن سهل

(١) الانعام: ١٠٣/٦.

(٢) الانعام: ١٠٣/٦.

(٣) التوحيد لله ١٤/١١٥.

(٤) أصول الكافي ١: ١٢/٨٠.

(٥) النقاط المحصورة بين المعقوفتين للدلالة على ما حذفناه من الأصل، و هو: محمد بن، و هو اشتباه، لعدم وجود ابن لسهل بن زياد باسم محمد في جميع كتب الرجال أولاً، و موافقه ما في المصدر لما حذفناه ثانياً، و مطابقته مع طريق الصدوق الى عبد العظيم الحسنى كما في مشيخة الفقيه ٤: ٦٦ ثالثاً، فلاحظ.

(٦) التوحيد: ٢/٩٦.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٤٠

ابن زياد، عن أبي الحسن علي بن محمد (عليهما السلام)، انه قال: الهى تاهت أوهام المتوهمين، و قصر طرف الطارفين، و تلاشت أوصاف الواصفين، و اضمحلت أفاويل المبطلين عن الدرك لعجيب شأنك، أو الوقوع بالبلوغ الى علوك، فأنت [في المكان] الذى لا

تناهى، و لم تقع عليك عيون بإشارة و لا عبارة، هيهات ثم هيهات يا أولي يا وحداني يا فرداني شمخت في العلو بعز الكبر، و ارتفعت من وراء كل غورة و نهاية بجبروت الفخر «١».

و روى الخزاز في كفاية الأثر: عن أبي عبد الله الخزاعي، قال: حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي، عن سهل بن زياد الآدمي، عن عبد العظيم بن عبد الله الحسنی، قال: قلت لمحمد بن علي بن موسى بن جعفر (عليهم السلام): أتى لأرجو أن تكون القائم من أهل بيت محمد (عليهم السلام) الذي يملأ الأرض قسطا و عدلا كما ملئت جورا و ظلما، فقال: يا با القاسم ما منّا إلّا قائم بأمر الله، و هاد الى دين الله، و ليس القائم - الذي يطهر الله به الأرض من أهل الكفر و الجحود، و يملأها عدلا و قسطا - إلّا هو الذي يخفى على الناس ولادته، و يغيب عنهم شخصه، و يحرم عليهم تسميته، و هو سمي رسول الله (صلّى الله عليه و آله) و كنيته، و هو الذي تطوى له الأرض، و يذلّ له كلّ صعب، يجتمع إليه من أصحابه عدد أهل بدر ثلاثمائة و ثلاثة عشر رجلا من اقاصى الأرض، و ذلك قول الله عزّ و جلّ: **إِن مَّا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعاً إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** «٢» فإذا اجتمعت له هذه العدة من أهل الأرض أظهر أمره، فإذا أكمل له العقد و هو عشرة آلاف رجل خرج باذن الله، فلا يزال يقتل أعداء الله حتى يرضى الله تبارك و تعالى.

(١) التوحيد: ١٩ / ٦٦، و ما بين المعقوفتين منه.

(٢) البقرة: ١٤٨ / ٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٤١

قال عبد العظيم: قلت له: يا سيدى كيف يعلم انّ الله قد رضى.

قال: يلقي فى قلبه الرحمة، الخبر «١».

و فى الكافي فى باب الاضطرار إلى الحجّة: عن علي بن محمد، عن سهل مسندا، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، انه قال: اللهم أنك لا تخلى أرضك من حجّة لك على خلقك «٢».

و فى باب فرض طاعة الأئمة (عليهم السلام): عن محمد بن الحسن، عنه بإسناده، عن إسماعيل بن جابر، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام):

اعرض عليك ديني الذي أدين الله عزّ و جلّ به، قال: فقال: هات، قلت:

اشهد ان لا إله إلّا الله وحده لا شريك له و ان محمّدا عبده و رسوله، و الإقرار بما جاء به من عند الله، و ان عليا كان اماما فرض الله طاعته، ثم كان بعده الحسن اماما فرض الله طاعته، ثم كان بعده الحسين اماما فرض الله طاعته، ثم كان بعده علي بن الحسين اماما فرض الله طاعته - حتى انتهى الأمر إليه - ثم قلت: أنت يرحمك الله، قال: فقال: هذا دين الله و دين ملائكته «٣».

و فى باب ان الأئمة (عليهم السلام) شهداء الله عزّ و جلّ: عن علي بن محمد، عنه بإسناده، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام) فى قول الله عزّ و جلّ: **فَكَيْفَ إِذْ جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَ جِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ شَهِيداً** «٤» قال: نزلت فى أمة محمد (صلّى الله عليه و آله) خاصّة فى كلّ قرن منهم امام منّا شاهد عليهم، و محمّد (صلّى الله عليه و آله) شاهد علينا «٥».

(١) كفاية الأثر: ٢٨١ - ٢٨٢، باختلاف يسير.

(٢) أصول الكافي ١: ١٣٧ / ٧.

(٣) أصول الكافي ١: ١٣٤ / ١٣.

(٤) النساء: ٤١ / ٤.

(٥) أصول الكافي ١: ١٤٦ / ١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٤٢

و فى باب ان الأئمة (عليهم السلام) ولاة أمر الله: عنه، عنه مسندا، عنه (عليه السلام) «١» قال: ان الله عزّ و جلّ خلقنا فأحسن خلقنا، و صورنا فأحسن صورنا، و جعلنا خزّانه فى سمائه و أرضه، و لنا نطق الشجرة، و عبادتنا عبد الله عزّ و جلّ، و لولانا ما عبد الله «٢».

و فى باب ان الأئمة (عليهم السلام) أركان الأرض: عن على بن محمّد و محمّد بن [الحسن] «٣»، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن الوليد شباب الصيرفى، قال: حدثنى سعيد الأعرج، قال: دخلت انا و سليمان بن خالد على أبى عبد الله (عليه السلام)، فابتدأنا، فقال: يا سليمان ما جاء عن أمير المؤمنين (عليه السلام) يؤخذ به، و ما نهى عنه ينتهى عنه، جرى له من الفضل ما جرى لرسول الله (صلّى الله عليه و آله)، و لرسول الله (صلّى الله عليه و آله) الفضل على جميع من خلق الله، المعتب على أمير المؤمنين (عليه السلام) فى شىء من احكامه كالمعتب على الله عزّ و جلّ و على رسول الله (صلّى الله عليه و آله)، و الراد عليه فى صغيرة أو كبيرة على حدّ الشرك بالله، كان أمير المؤمنين صلوات الله عليه باب الله الذى لا يؤتى إلّا منه، و سبيله الذى من سلكه بغيره هلك، و بذلك جرت الأئمة (عليهم السلام) واحدا بعد واحد، جعلهم الله أركان الأرض ان تميد بهم، و الحجّة البالغة على من فوق الأرض و من تحت الثرى. و قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): انا قسيم الله بين الجنة و النار،

(١) الإحالة فى (عنه) الاولى و الثانية و الثالثة- من المصنف- الى السند السابق ظاهرا، و قد صرح بأسمائهم فى الكافى و هنا استبدلوا بالضمير اختصارا، فلاحظ.

(٢) أصول الكافى ١: ١٤٩ / ٦.

(٣) فى الأصل: الحسين، و ما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما فى المصدر، و الظاهر هو الصفر الذى روى عنه الكلينى، عن سهل كثيرا، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٤٣

و انا الفاروق الأكبر، و انا صاحب العصا و الميسم «١»، و لقد أقرت لى جميع الملائكة و الروح بمثل ما أقرت لمحمّد (صلّى الله عليه و آله)، و لقد حملت على مثل حمولة رسول الله (صلّى الله عليه و آله) و هى حمولة الرب، و ان محمّدا (صلّى الله عليه و آله) يدعى فيكسى و يستنطق، و ادعى فأكسى و استنطق، فأنطق على حدّ منطقته، و لقد أعطيت خصالا لم يعطهن أحد قبلى، علمت علم المنايا، و البلايا، و الأنساب، و فصل الخطاب، فلم يفتنى ما سبقنى، و لم يعزب عنى ما غاب عنى، أبشّر ياذن الله، و أوذى عن الله عزّ و جلّ، كلّ ذلك مكنتى الله فيه ياذنه «٢».

الى غير ذلك ممّا يوجب نقله الخروج عن وضع الكتاب و كلّها دالّة على كونه كسائر الإماميّة العارفة بالله و برسوله و بالحجج (عليهم السلام) كغيره من الأجلّاء، و أنّى للغالى- بالمعنى المتقدم- رواية هذه الاخبار النافية لمعتقده المخالفة لرأيه و مذهبه. و ما رواه هو فى ذم الغلاة و كفرهم:

ففى الكشى: بإسناده عن سعد بن عبد الله، قال: حدثنى سهل بن زياد الأدمى، عن محمّد بن عيسى، قال: كتب الىّ أبو الحسن العسكري (عليه السلام) ابتداء منه: لعن الله القاسم اليقطينى [و لعن] «٣» على بن حسكة القمى، ان شيطاننا ترائى للقاسم فيوحى اليه زخرف القول غرورا «٤».

(١) الميسم: اسم للآلة التى يوسم بها، كالمكواة بحيث تكون من أثره علامة. و المراد هنا: ان بغضه عليه السلام علامة للمنافق و حبه علامة للمؤمن، روى ذلك أحمد فى مسنده من طريق زر بن حبيش ١: ٨٤، و عن انس بن مالك: ما كنا نعرف الرجل لغير أبيه إلا ببغض على بن أبى طالب، انظر الغدير ٤: ٣٢٢ / ٤.

(٢) أصول الكافي ١: ١٥٢ / ٢.

(٣) في الأصل: و آخر، و ما أثبتناه من المصدر.

(٤) رجال الكشي ٢: ٨٠٤ / ٩٩٦.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٤٤

و في ترجمه على بن حسكة: من الغلاة، حدثني الحسين بن الحسن بن بندار القمي، قال: حدثنا سهل بن زياد الأدمي، قال: كتب بعض أصحابنا الى أبي الحسن العسكري (عليه السلام): جعلت فداك يا سيدي انّ علي بن حسكة يدعي انه من أوليائك، و أنّك أنت الأول القديم، و انه بابك و نبيك، أمرته ان يدعو الى ذلك، و يزعم ان الصلاة و الزكاة و الحج و الصوم كلّ ذلك بمعرفتك، و معرفة من كان في مثل حال ابن حسكة فيما يدعي من النيابة و النبوة و من عرف ذلك فهو مؤمن كامل سقط عنه الاستعباد بالصوم و الصلاة و الحج و ذكر جميع شرائع الدين، انّ معنى ذلك كلّ ما يثبت لك، و مال [الناس اليه كثيرا] «١» فإن رأيت ان تمن علي مواليك بجواب في ذلك تنجيهم من الهلكة؟

قال: فكتب (عليه السلام) و كذب ابن حسكة عليه لعنة الله، و بحسبك أنّي لا أعرفه في موالى ماله لعنة الله، فو الله ما بعث الله محمدا (صلى الله عليه و آله) و لا نبيا قبله الا بالحنيفية و الصلاة و الزكاة و الحج و الصيام و الولاية، و ما دعي محمد (صلى الله عليه و آله) الا إلى الله وحده لا شريك له و كذلك نحن الأوصياء من وراه عبيد الله لا نشرك به شيئا ان أطعناه رحمنا و ان عصيناه عذبنا ما لنا على الله من حجة بل الحجة لله عزّ و جلّ علينا و على جميع خلقه، أبرأ الى الله ممّن يقول ذلك و انتفى الى الله من هذا القول فاهجروهم لعنهم الله و الجأوهم إلى أضيح الطريق فان وجدت من احد منهم خلوة فاشدخ رأسه بالصخر «٢».

فليصف المنصف ان من يروى مثل هذا هل يحتمل في حقّه الغلو، و اعتقاد ألوهية أمير المؤمنين و الأئمة (عليهم السلام)، و يستحق البراءة و النفي من البلد؟! حاشا ثم حاشا.

(١) في الأصل: و مال اليه ناس كثير، و الأنسب ما أثبتناه مع موافقته لما في المصدر، فلاحظ.

(٢) رجال الكشي ٢: ٨٠٤ / ٩٩٧.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٤٥

ز- ان الذي يظهر من تتبع الاخبار خصوصا ما ورد في تراجم الغلاة، و ما ذكره في مقالات أرباب المذاهب، و صريح التوقيع المتقدم: أن الغلاة لا يرون تكليفا، و لا يعتقدون عبادة، بل و لا حلالا، و لا حراما، و قد مرّ في ترجمه محمّد بن سنان انه لما سأل الحسين بن احمد عن احمد بن هليل الكرخي، أخبرني عمّا يقال في محمّد بن سنان من أمر الغلو، قال: معاذ الله، هو و الله علمني الطهور، و حبس العيال، و كان متقشفا متعبدا «١».

فيظهر منه: انه لا يجتمع الغلو و العبادة و تعليمها، و إذا راجعت الكافي و التهذيب تجد لسهل من أوّل كتاب الطهارة الى كتاب الديات في أكثر الأبواب خبرا أو أزيد فيما يتعلّق بأحكام الدين أكثرها سديدة مقبولة، و أخذها المشايخ عنه و ضبطوها في الجوامع مثل الكافي الذي ذكر في أوّله ما ذكر «٢» و مع ذلك كلّ كيف يجوز نسبة الغلو اليه.

ح- انّ حجة قول أحمد «٣» في هذا المقام ان كان لحصول الظن به فيدخل في الظنون الرجالية التي بنوا على العمل بها، فهو موهون في المقام بما مرّ و بخطئه كثيرا في أمثال هذه الموارد، و بما صدر منه من التجسس المنهي، و كتمان الشهادة سيما في أمر الإمامة من أهمّ أمور الدين لمجرد العصبية، و هي عثرة لم يقدر العلماء إلى الان على جبرها «٤»، أ و لم يكفه ما فعل ان نسكت عنه حتى نرمي الأعظم بسهمه و هو مكسور، و نضربهم بسيفه و هو مكلول؟! و لعمرى لو عدّ

- (١) تقدم في الجزء الرابع ضمن الرمز: كو و برقم: ٢٦ بعد قوله: ثالثاً، فراجع.
- (٢) اشارة منه الى ما جاء في مقدمة الكافي ١: ٧. و يأخذ منه- أى الكافي- من يريد علم الدين و العمل بالإشارة الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام. إلى آخره.
- (٣) أى أحمد بن محمد بن عيسى كما تقدم و سيأتى أيضاً.
- (٤) أقول: أشار المصنف لهذه الهفوة بما تقدم في هذه الفائدة، صحيفة: ٧٠٤ و قال هناك: الا انهم جبروها بما تقدم عليها و تأخر منهم. إلى آخره، و بينا ما يريد بالهفوة فى الهامش / ٤ من الصحيفة المذكورة، و سيأتى ذكرها بعد قليل، فلاحظ.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٤٦

ما فعل بسهل من مطاعنه اولى من ان يجعل سببا لطرح أزيد من ألف حديث و يطعن به على ثقة الإسلام الذى نقلها و اعتمد عليها.

قال السيد الأجل بحر العلوم فى رجاله: و الأصل فى تضعيفه كما يظهر من كلام القوم احمد بن محمد بن عيسى الأشعري، و حال القميين سيما ابن عيسى فى التسرع الى الطعن و القدح و الإخراج من قم بالتهمة و الريبة ظاهر لمن راجع الرجال، و لو كان [الأمر فيه] على ما بالغوا به من الضعف و الغلو و الكذب لورد عن الأئمة (عليهم السلام) ذمه، و قدحه، و النهى عن الأخذ عنه و الرجوع اليه «١»، كما ورد فى غيره من الضعفاء المشهورين بالضعف، فإنه كان فى عصر الجواد و الهادى و العسكرى (عليهم السلام)، و روى عنهم (عليهم السلام)، و لم نجد له فى الاخبار طعنا، و لا نقل ذلك عن احد من علماء الرجال، و لولا انه بمكان من العدالة و التوثيق لما سلم من ذلك، هذا كله بناء على كون المراد بالغلو المعنى المتقدم و ان كان غيره فالحق ان فعل احمد يدل على جلاله قدره «٢».

قال فى التكملة فى ترجمة ابن أورمة: أصل الغلو فى كلامهم غير معلوم المراد، إذ يجوز ان يكون من قبيل قول ابن الوليد من الغلو: نفى السهو و النسيان عن النبى (صلى الله عليه و آله)، فإنه بهذا المعنى عين الصواب بل هو المشهور بين الأصحاب «٣»، انتهى.

و قال الشارح التقى: و اعلم ان الظاهر ان ابن عيسى أخرج جماعة من قم باعتبار روايتهم عن الضعفاء و إيراد المراسيل فى كتبهم، و كان اجتهادا منه فى ذلك، و كان الجماعة يروون للتأييد «٤» و لكونها فى الكتب المعتمدة، و الظاهر

(١) اى: و عن الرجوع اليه، و هو متعلق بالنهى السابق.

(٢) رجال السيد بحر العلوم ٣: ٢٤-٢٥، و ما بين المعقوفتين منه.

(٣) تكملة الرجال: ٢: ٣٥١.

(٤) اى من باب المتابعات و الشواهد لما ورد أولا، و هى طريقة مشهورة لدى المحدثين، و استخدمها المحمدون الثلاثة كثيرا.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٤٧

خطأ ابن عيسى فى اجتهاده، و لكن لما كان رئيس قم و الناس مع المشهورين الا من عصمه الله.

و لو كنت تلاحظ ما رواه الكليني فى أحمد بن محمد بن عيسى فى باب النص على أبى الحسن الهادى (عليه السلام) «١»، و إنكاره النص لتعصب الجاهلية بأنه لم قدمتم على فى النص؟ و ذكر هذا العذر بعد الاعتراف به، لما كنت تروى عنه شيئا، و لكنه تاب، و نرجو ان يكون تاب الله عليه، لكن أكثر الناس تابعون للشهرة، و إذا كان رجل أخطأ فى نقل الحديث، كيف يجوز إخرجه من البلد و من مأواه، ثم الإرجاع و التوبة و إظهار الندامة؟ كما تقدم فى أحمد بن محمد بن خالد «٢» - ثم ذكر بعض مدائح سهل - و قال: و اما الكتاب المنسوب اليه، و مسائله التى سألتها من الهادى و العسكرى (عليهما السلام)، فذكرها المشايخ سيما الصدوقين و ليس فيه شيء يدل على ضعف فى النقل أو غلو فى الاعتقاد مع أنها قليلة، و الغالب كونه من مشايخ الإجازة، و جميع هذه المفاصد نشأ من الاجتهاد و الآراء، و نرجو من الله تعالى ان يعفو عنهم و لكن بعد ما عرفت حقيقة الحال يشكل العفو فان الله تعالى يغفر للجاهل سبعين ذنبا قبل ان يغفر للعالم ذنبا واحدا، انتهى «٣».

و من جميع ذلك ظهر الجواب عن الرابع، و هو تضعيف الشيخ في الفهرست «٤» لوجوب تقييده بقاعدة الجمع بما في النجاشي «٥» الغير المنافي للوثيقة مع رجوعه عنه في رجال الشيخ «٦» المتأخر عن الفهرست، و احتمال التعارض في

(١) أصول الكافي ١: ٢٦٠/٢.

(٢) تقدم في هذه الفائدة الجزء الرابع برقم: ١٥ و رمز: يه.

(٣) روضة المتقين ١٤/٢٦٢، باختلاف يسير.

(٤) فهرست الشيخ: ٢٥/٦٥.

(٥) رجال النجاشي: ٨١/١٩٨.

(٦) رجال الشيخ: ٣/٣٦٦ و ٦/٣٩٧ و ٣/٤٠٩.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٤٨

كلاميه ثم التساقط فاسد بعد معلومية التأخر كما عليه عمل الأصحاب بالنسبة إلى فتاوى صاحب المؤلفات المتعددة المعلوم تأخر بعضها عن بعض، مضافا الى عدم مقاومته لجميع ما مرّ فلاحظ، و تأمل.

و اما على بن يعقوب الهاشمي «١»، ففي الشرح: غير مذکور، فالخبر قوى كالصحيح، أو صحيح لكونهم من مشايخ الإجازة كما ذكره بعض الأصحاب و شيخنا الأعظم عبد الله بن حسين التستري رضی الله عنه و أرضاه «٢».

و في عدّة الكاظمي: مهمل «٣»، قلت: يروي على بن الحسن بن فضال عن على بن يعقوب الهاشمي كما في التهذيب في باب قسمة الغنائم و غيره «٤»، و الحسن بن على بن فضال فيه في باب السنة في عقود النكاح «٥».

و احمد بن بنى فضال في تلخيص الميرزا في ترجمة على: روى عنه احمد ابن الحسن بن على بن فضال، و احمد بن هلال، و محمد بن احمد بن الحسن القطواني نبه عليه في الكافي، انتهى «٦».

و في الكافي في باب المستضعف من كتاب الكفر و الايمان «٧»، و في

(١) الوارد في طريق الصدوق الى مروان بن مسلم كما تقدم صحيفة: ٢١٣ من هذه الفائدة، فراجع.

(٢) روضة المتقين ١٤: ٢٦٣.

(٣) العدة للكاظمي: ١٦٦.

(٤) تهذيب الأحكام ٤: ١٢٨/٣٦٦.

(٥) تهذيب الأحكام ٧: ٤٠٧/١٦٢٩.

(٦) تلخيص المقال (الوسيط): ١٧٢/ب- مخطوط-.

(٧) أصول الكافي ٢: ٢٩٨/٩.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٤٩

التهذيب في باب أحكام الطلاق «١»، و باب عدد النساء «٢»، و باب حكم أمتعة التجارات في الزكاة: على بن الحسن بن فضال، عن محمد بن احمد ابنى الحسن، عن على بن يعقوب، عن مروان بن مسلم «٣»، فظهر انه يروي عن على جميع المعروفين من بنى فضال الذين أمرنا بأخذ ما رووا و هو من أوثق أمارات الوثيقة و بعضهم أيضا من أصحاب الإجماع.

و يروي عنه أيضا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب «٤»، و محمد بن بكران «٥».

و مروان بن مسلم «٦»: ثقة بالاتفاق فالخبر صحيح على الأصح، و يمكن الحكم بصحته على المشهور، ففي الفهرست في ترجمة

[مروان] (٧): له كتاب رواه محمد بن أبي حمزة، أخبرنا به جماعة، عن احمد بن [محمد بن الحسين] (٨)، عن أبيه، عن سعد و الحميري، عن محمد بن الحسين، عن [الحسن بن علي] (٩) بن فضال، عن مروان بن مسلم (١٠)، و طريق الفهرست (١١) و النجاشي (١٢) الى محمد بن أبي حمزة صحيح فراجع.

- (١) تهذيب الأحكام ٨: ٨٨ / ٣٠٢ و ٤: ٢٧ / ٦٣.
 - (٢) تهذيب الأحكام ٨: ١٥٣ / ٥٣٢.
 - (٣) تهذيب الأحكام ٤: ٧٠ / ١٩٠.
 - (٤) الفقيه ٤: ٧٧، من المشيخة، في طريقه الى مروان بن مسلم.
 - (٥) تهذيب الأحكام ٦: ٣٤ / ٦٧.
 - (٦) تقدم بيان طريق الصدوق إليه صحيفة: ٢١٣، من هذه الفائدة.
 - (٧) في الأصل: محمد، و ما أثبتناه هو الصحيح لموافقته ما في المصدر.
 - (٨) في الأصل: الحسن بن الوليد، و ما أثبتناه من المصدر.
 - (٩) في الأصل: علي بن الحسن، و ما أثبتناه من المصدر.
 - (١٠) فهرست الشيخ ١٦٩ / ٧٤٠.
 - (١١) فهرست الشيخ: ١٤٨ / ٦٣٠.
 - (١٢) رجال النجاشي: ٣٥٨ / ٩٦١.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٥٠

[٣٠٦] شو - و إلى مسعدة بن زياد:

أبوه و محمد بن الحسن رضی الله عنه، عن سعد بن عبد الله و الحميري جميعا، عن هارون بن مسلم، عنه (١). هارون بن مسلم ثقة وجه في النجاشي (٢) و الخلاصة (٣)، يروي عنه الحسن بن علي بن فضال (٤)، و محمد بن علي بن محبوب (٥)، و علي بن إبراهيم (٦)، و محمد بن أحمد بن يحيى (٧)، و إبراهيم بن هاشم (٨)، و علي بن الحسن بن فضال (٩)، و احمد بن الحسن بن فضال (١٠)، و علي بن مهزيار (١١)، و عمران بن موسى (١٢)، و الحميري (١٣)، و سعد (١٤)، و محمد بن أبي القاسم (١٥). و صحح العلامة طريق الفقيه الى القاسم بن عروة و مسعدة بن زياد، و مسعدة بن صدقة و هو فيه (١٦).

- (١) الفقيه ٤: ١١١، من المشيخة.
- (٢) رجال النجاشي: ٤٣٨ / ١١٨٠.
- (٣) رجال العلامة: ١٨٠ / ٥.
- (٤) الكافي ٨: ٧٩ / ٣٥، من الروضة.
- (٥) تهذيب الأحكام ٦: ١٩٨ / ٤٤٠.
- (٦) تهذيب الأحكام ٧: ٢٢٦ / ٩٨٩.
- (٧) تهذيب الأحكام ٧: ١٨٤ / ٨١٣.
- (٨) تهذيب الأحكام ٧: ٣١٣ / ١٢٩٧.

- (٩) تهذيب الأحكام ٤: ١ / ٢ .
 (١٠) الاستبصار ٣: ٢٢٦ / ١٩٨ .
 (١١) تهذيب الأحكام ٤: ٢٠١ / ٥٨١ .
 (١٢) أصول الكافي ١: ٣٣١ / ٢ .
 (١٣) فهرست الشيخ: ١٧٦ / ٧٦٣ .
 (١٤) رجال النجاشي: ٤٣٨ / ١١٨٠ .
 (١٥) فهرست الشيخ: ١٧٦ / ٧٦٣ .
 (١٦) انظر رجال العلامة، الفائدة الثامنة من الخاتمة: ٢٧٧ - ٢٨١ .
 خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٥١

و من هنا يظهر أنّ قول النجاشي في ترجمته: له مذهب في الجبر و التشبيه «١»، ليس قدحا فيه بان يكون المراد كونه من المجبّرة و المشبّهة، فان الذهاب إليهما كيف يكون وجهها للإمامية؟ و في الشرح يصدق على من يقول:
 «لا- جبر و لا- تفويض» ان له مذهباً في الجبر، و كذا إذا قال: انه جسم لا- كالأجسام، و لا- يعرف معنى الجسم، كما يقول: جوهر لا كالجواهر، و غرضه انه شيء لا- كالأشياء يصدق عليه ان له مذهباً في التشبيه سيما بالنظر الى من لا- يعرف اصطلاح الحكماء و المتكلمين «٢»، في كلام طويل لا حاجة الى نقله.
 و مسعدة ثقة عين في النجاشي «٣» و الخلاصة «٤»، فالخبر صحيح.

[٣٠٧] شز - و إلى مسعدة بن صدقة:

أبوه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة الربعي «٥».
 مسعدة بترى في الكشي «٦»، عامي في أصحاب الباقر (عليه السلام) «٧»، و في النجاشي: مسعدة بن صدقة العبدي يكنى أبا محمد، قاله ابن فضال، و قيل:
 يكنى أبا بشر، روى عن أبي عبد الله و أبي الحسن (عليهما السلام)، له كتب منها: كتاب خطب أمير المؤمنين (عليه السلام)، أخبرنا ابن شاذان، قال:
 أخبرنا «٨» أحمد بن محمد بن يحيى، عن عبد الله بن جعفر، قال: حدثنا هارون

- (١) رجال النجاشي: ٤٣٨ / ١١٨٠ .
 (٢) روضة المتقين ١٤: ٢٦٣ - بتصرف - .
 (٣) رجال النجاشي: ٤١٥ / ١١٠٨ .
 (٤) رجال العلامة: ١٧٣ / ١٨ .
 (٥) الفقيه ٤: ٣٠، من المشيخة .
 (٦) رجال الكشي ٢: ٦٨٧ / ٧٣٣ .
 (٧) رجال الشيخ: ١٣٧ / ٤٠ .
 (٨) في الأصل: حدثنا. و كلاهما من ألفاظ تأدية الحديث الا ان (أخبرنا) أقل رتبة من (حدثنا)، و هذا اللفظ (أخبرنا) يستعمل في الإجازات و المكاتبات كثيرا، انظر: الرعاية: ٢٣٥، و مقباس الهداية ٣: ٧٢ و الظاهر من أقوال علماء الدراية أن مراتب ألفاظ التأدية غير

مسلم بها عندهم، انظر الباعث الحثيث: ١٠٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٥٢

ابن مسلم، عنه «١».

و ذكره في فهرست مع كتابه و الطريق و لم يتعرض لمذهبه «٢».

قال الشارح: و الذى يظهر من اخباره التى فى الكتب انه ثقة، لأن جميع ما يرويه فى غاية المتانة موافقة لما يرويه الثقات من الأصحاب، و لهذا عملت الطائفة بما رواه هو و أمثاله من العامة، بل لو تتبعت وجدت اخباره اسد و امتن من اخبار جميل بن دراج، و حريز بن عبد الله، مع ان الأول من أهل الإجماع و الثانى أيضا مثله فى عمل الأصحاب- الى ان قال:- و الحاصل ان مدار القدماء كان على الصدق لا على المذهب بخلاف المتأخرين فإنهم على العكس، انتهى «٣».

و فى الكافى فى باب حالات الأئمة (عليهم السلام) فى السن، مسندا عن مصعب، عن مسعدة، عن أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال أبو بصير: دخلت اليه و معى غلام يقودنى و هو خماسى لم يبلغ، فقال لى: كيف أنتم إذا احتج عليكم بمثل سنّه «٤»؟

و بعيد من البترى أو العامى ان يروى مثل هذا مع ان بين المذهبين من التباين مالا يخفى.

و من هنا ذكر الخلاصة طريق الصدوق اليه و صححه، فقال: و عن الفضيل بن عثمان الأعور المرادى الكوفى صحيح- الى ان قال:- و كذا عن مسعدة بن صدقة الربعى «٥»، مع انه صرح فى أول الفائدة الثامنة انه لا يذكر

(١) رجال النجاشى: ١١٠٨/٤١٥.

(٢) فهرست الشيخ: ٧٤٢/١٦٧.

(٣) روضة المتقين ١٤: ٢٤٤.

(٤) أصول الكافى ١: ٣١٤/٤.

(٥) رجال العلامة: الفائدة الثامنة من الخاتمة: ٢٧٧.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٥٣

الطرق الى من ترد روايته و يترك قوله «١»، و هو مؤيد لما ذكره الشارح.

[٣٠٨] شح - و إلى مسمع بن مالك البصرى:

أبوه رضى الله عنه، عن سعد بن عبد الله، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن أبان، عن مسمع بن مالك البصرى، و يقال له:

مسمع بن عبد الملك البصرى، و لقبه كردين، و هو عربى من بنى قيس بن ثعلبة، و يكنى أبا سيار، و يقال ان الصادق (عليه السلام) قال له أول ما رآه: ما اسمك؟ فقال: مسمع، فقال: ابن من؟ قال: ابن مالك، فقال: بل أنت مسمع ابن عبد الملك «٢».

القاسم هو الجوهرى، ذكره النجاشى «٣» و الفهرست «٤» و ذكرنا كتابه و الطريق اليه و لم يتعرض لمذهبه، و لكن فى أصحاب الكاظم (عليه السلام):

واقفى «٥»، و فى الكشى: قالوا انه كان واقفيا «٦».

و المشهور: ضعّفوه، و ضعّفوا الخبر الذى هو فى سنده، و هذا منهم عجيب، فان مجرد الوقف ليس من أسباب الضعف مثل الكذب و الغلوّ و الفسق بل يجتمع مع المدح فيصير السند من جهته قويّا، و مع الوثاقفة فيصير موثقا، و ما فى النجاشى و الفهرست يدلّ على

مدحه- كما مرّ غير مرّة- و يدلّ على مدحه بل على وثاقته رواية ابن أبي عمير عنه في التهذيب في باب تلقين المحتضرين من

(١) رجال العلامة: الفائدة الثامنة من الخاتمة: ٢٧٥.

(٢) الفقيه ٤: ٤٤، من المشيخة.

(٣) رجال النجاشي: ٣١٥ / ٨٦٢.

(٤) فهرست الشيخ الطوسي: ٥٦٣.

(٥) رجال الشيخ: ٣٥٨ / ١.

(٦) رجال الكشي ٢: ٨٥٣ / ٧٤٨.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٥٤

أبواب الزيادات «١»، و في باب أحكام الطلاق «٢».

و في الكافي في باب أحكام التعزية «٣»، و في باب مولد أمير المؤمنين (عليه السلام) «٤»، و صفوان بن يحيى في التهذيب في باب فضل المساجد «٥»، و حماد ابن عيسى «٦»، و ابن فضال «٧»، و الحسين بن سعيد «٨»، و احمد بن محمد بن عيسى «٩»، و إبراهيم بن هاشم «١٠»، و محمد بن خالد «١١»، و الحسن بن سعيد «١٢»، و علي بن محمد القاساني «١٣»، و الحسين ابن أبي العلاء «١٤»، و علي بن مهزيار «١٥»، و اخوه إبراهيم «١٦»، و أبو طالب عبد الله بن الصلت «١٧»، و الحجال «١٨»،

(١) تهذيب الأحكام ١: ٤٦٣ / ١٥١٣.

(٢) تهذيب الأحكام ٨: ٨٧ / ٢٩٧.

(٣) الكافي ٣: ٢٠٤ / ٥.

(٤) أصول الكافي ١: ٤٥٦ / ٦.

(٥) تهذيب الأحكام ٣: ٢٥٧ / ٧١٨.

(٦) تهذيب الأحكام ٥: ٢٥٩ / ٨٧٩.

(٧) الاستبصار ٣: ١٥١ / ٥٥٥.

(٨) تهذيب الأحكام ١٠: ٢٨٩ / ١١٢٣.

(٩) تهذيب الأحكام ٧: ٢٧٩ / ١١٨٣.

(١٠) أصول الكافي ١: ٣٥٦ / ٨٧.

(١١) تهذيب الأحكام ٦: ٣٥١ / ٩٩٦.

(١٢) تهذيب الأحكام ٨: ٣١٧ / ١١٨٢.

(١٣) تهذيب الأحكام ٦: ٣٩٦ / ١١٩١.

(١٤) تهذيب الأحكام ٣: ١٦٨ / ٣٦٩، و فيه: القاسم بن محمد عن الحسين بن أبي العلاء، انظر كذلك جامع الرواة ٢ / ٢٠.

(١٥) أصول الكافي ٢: ٧٩ / ١٥.

(١٦) تهذيب الأحكام ٨: ٣١٧ / ١١٨٢، و فيه: إبراهيم بن مهزيار عن الحسن بن القاسم بن محمد، انظر كذلك جامع الرواة ٢: ٢٠.

(١٧) تهذيب الأحكام ٢: ٣٠ / ٩١.

(١٨) أصول الكافي ١: ٢١٢ / ١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٥٥

و محمد بن الحسين بن أبي الخطاب «١»، ذكر ذلك كله في الجامع «٢».

و في رجال ابن داود في القسم الأول: القاسم بن محمد الجوهري من أصحاب الكاظم (عليه السلام) و في الكشي: كوفي سكن بغداد، قال نصر بن الصباح: لم يلق أبا عبد الله (عليه السلام)، و قيل: كان واقفيا «٣».

أقول: ان الشيخ ذكر القاسم بن محمد الجوهري في رجال الكاظم (عليه السلام) و قال: كان واقفيا «٤»، و ذكر في باب من لم يرو عن الأئمة (عليهم السلام): القاسم بن محمد الجوهري روى عنه الحسين بن سعيد «٥»، فالظاهر انه غيره، و الأخير ثقة «٦».

و أورد عليه السيدان في النقد، و التلخيص، فقال الأول «٧»: و فيه نظر من وجهين، أمّا أولاً: فلأن الذي يظهر من كلام النجاشي مع ملاحظة كلام الشيخ في كتابيه يدلّ على انه رجل واحد. و ذكر الشيخ إياه مرّة في رجال الكاظم و مرّة في باب من لم يرو عنهم لا يدلّ على تغيّرهما لان مثل هذا كثير في كتابه مع قطعنا بالاتحاد - ثم ذكر بعض ما مرّ في الفائدة الثالثة «٨» - ثم قال:

و أمّا ثانياً: فلأن قوله: و الأخير ثقة، ليس بمستقيم، لأنى لم أجد في كتب الرجال توثيقه «٩»، و قال الثانى في الحاشية: و الاتحاد عند التأمل أظهر، و لو

(١) تهذيب الأحكام ٥: ٤٦١ / ١٦١١.

(٢) جامع الرواة: ٢: ٢٠.

(٣) رجال الكشي: ٢: ٧٤٨ / ٨٥٣.

(٤) رجال الشيخ: ١ / ٣٥٨.

(٥) رجال الشيخ: ٥ / ٤٩٠.

(٦) رجال ابن داود: ١٥٤ / ١٢١٩.

(٧) اى السيد التفرشي في نقد الرجال: ٢٧٢.

(٨) تقدم في الجزء الثالث صحيفة: ١٧٥.

(٩) نقد الرجال: ٢٧٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٥٦

سلم، فتوثيق الأخير من اين؟ و لعله توهم من رواية الحسين عنه، انتهى «١».

قلت: أمّا الاتحاد فالحق معهما بل استظهر الفاضل الخبير المولى محمد جعفر بن محمد طاهر الخراساني في كتاب اكليل الرجال «٢»: ان القاسم بن محمد الزيات، و القاسم بن محمد بن أيوب، و القاسم بن محمد الجوهري، و القاسم ابن محمد الأصبهاني، و القاسم بن محمد القمي المذكورون في الأسانيد كلهم واحد.

و أمّا الإيراد على توثيقه و السؤال عن مأخذه و دعوى عدمه لعدم الوجدان في كتب الرجال ففي غير محلّه بعد جواز عثوره على وثاقته في بعض الكتب الفقهية أو الأحاديث أو الرجالية التي لم تصل إلينا كما وجدنا وثاقه كثير في خلال تلك الكتب و يمكن وجود الوثاقه في نسخه من الكتب المعروفة فإن اختلافها غير خفى على الخبير و لا زال يتمسكون الأصحاب بتوثيق المحقق في المعبر و العلامة من حكمه بتصحيح السند و لم يشترط احد وجوده فيها.

و بالجملة: أخبر عادل بوثاقه واحد «٣» لا معارض له و لا موهن سوى استبعاد عدم وجودها في بعض الكتب و هو غير قابل لمنعه عن الحجية خصوصا بعد تأييده برواية الأجله عنه و عدم [وجود] طعن عليه إلا بالوقف المجامع معها لو صحّ، فمع التسليم، فالسند موثوق، و في الشرح: لكن الأصحاب على طرح أخباره في كتب الرجال و أمّا في النقل و العمل فهم مطبقون عليهما فالخبر قوى كالصحيح أو

ضعيف على رأيهم «٤».

- (١) تلخيص المقال (الوسيط): ١٩٠.
- (٢) اكليل الرجال: غير موجود لدينا، و هو: اكليل المنهج جعله تكمله لمنهج المقال للاستراآبادى و ترجمه الشيخ عبد النبى القزوينى فى تميم أمل الآمل، انظر الذريعة ٢: ٢٨١ / ١١٤١.
- أقول: تميم أمل الآمل للمحقق عبد النبى القزوينى حقه السيد أحمد الحسينى و لم نجد فيه أية اشارة للقاسم بن محمد الجوهري.
- (٣) اشارة منه لما استظهره ابن داود من وثاقة الجوهري، فلاحظ.
- (٤) روضة المتقين ١٤: ٢٦٨.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٥٧
- و أبان من أصحاب الإجماع.
- و مسمع ثقة فى الكشى «١» نقلا عن على بن فضال، و فى النجاشى: ابن عبد الملك بن مسمع بن مالك بن مسمع أبو سيار كردين، شيخ بكر بن وائل بالبصرة و وجهها و سيد المسامعة، و كان أوجه من أخيه عامر بن عبد الملك و أبيه «٢»، روى عن أبى جعفر (عليه السلام) رواية يسيرة، و روى عن أبى عبد الله (عليه السلام) و أكثر، و اختص به، و قال له أبو عبد الله (عليه السلام): «أنتى لاعدك لأمر عظيم يا با السيار» «٣».
- و يروى عنه من الأجلة غير أبان: صفوان بن يحيى «٤»، و عثمان بن عيسى «٥»، و على بن رثاب «٦»، و ابن أبى عمير «٧»، و فضالة كما فى بصائر الصفار «٨»، و حماد بن عيسى كما يأتى فى الطريق إلى المعلى «٩»، و حماد بن عثمان كما فى الكشى فى ترجمة المعلى «١٠».

- (١) رجال الكشى ٢: ٥٩٨ / ٥٦٠.
- (٢) فى المصدر المطبوع، و النسخة المحققة من قبل الشيخ محمد جواد النائينى: و أبيه، و فى النسخة الحجرية: و ابنه، فلاحظ.
- (٣) رجال النجاشى: ٤٢٠ / ١١٢٤ - بتصرف -.
- (٤) تهذيب الأحكام ٢: ٧٩ / ٢٩٧.
- (٥) الكافى ٤: ٣٠٩ / ٦.
- (٦) تهذيب الأحكام ٥: ٥٩ / ١٨٥.
- (٧) الاستبصار ٤: ٢٩٧ / ١١١٦.
- (٨) بصائر الدرجات: ٧ / ٣٥٩.
- (٩) سيأتى فى هذه الفائدة برقم: ٣١٧، صحيفة: ٢٨٩.
- (١٠) رجال الكشى ٢: ٦٧٥ / ٧٠٨، و فيه: عن حماد الناب، عن المسمعى. و حماد الناب هو حماد ابن عثمان الثقة كما فى فهرست الشيخ ٦٠ / ٢٤٠، و من العلماء من قال باتحاده مع حماد بن عثمان بن خالد الفزارى، و لمزيد الفائدة ينظر معجم رجال الحديث للسيد الخويى ٦:
- ٣٩٥٧ / ٢١٢.
- اما المسمعى، فالظاهر هو مسمع بن عبد الملك لأننا لم نجد من يطلق عليه ذلك غيره، فلاحظ.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٥٨

و عبد الله بن سنان «١»، و عبد الله بن بكير «٢»، و عبد الرحمن بن أبي نجران «٣» و غيرهم. و في كامل الزيارات بإسناده عن مسمع كردين، قال: قال لى أبو عبد الله (عليه السلام): يا مسمع أنت من أهل العراق، أما تأتي قبر الحسين (عليه السلام)؟ قلت: لا، انا رجل مشهور من أهل البصرة، و عندنا من يتبع هوى هذا الخليفة، و أعداؤنا كثيرة من أهل القبائل من النصاب و غيرهم و لست آمنهم ان يرفعوا حالى عند ولد سليمان فيمثلون بى، قال لى: أ فما تذكر ما صنع به؟ قلت: بلى، قال: فتجزع؟ قلت: اى و الله، و استعبر لذلك حتى يرى أهلى أثر ذلك على فامتنع من الطعام حتى يستبين ذلك فى وجهى، قال: رحم الله دمعتك، أما انك من الذين يعدون فى أهل الجزع لنا، و الذين يفرحون لفرحنا، و يحزنون لحزننا، و يخافون لخوفنا، و يأمنون إذا أمنا، أما أنك سترى عند موتك حضور آبائى لك، و وصيتهم ملك الموت بك، و ما يلقونك به من البشارة (ما تقر به عينك قبل الموت فملك) «٤» الموت ارق عليك، و أشد رحمة لك من الام الشقيقة على ولدها، الخبر «٥». و فى الكافى: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عمر بن يزيد، قال: رأيت مسمعا بالمدينة و قد كان حمل الى أبى عبد الله (عليه السلام) تلك السنة مالا، فرده أبو عبد الله (عليه السلام) عليه، فقلت [له] لم ردّ عليك أبو عبد الله (عليه السلام) المال الذى حملته [إليه]؟

(١) أصول الكافى ٢: ٣٢٣ / ١.

(٢) تهذيب الأحكام ٢: ٢٨٨ / ١١٥٤.

(٣) تهذيب الأحكام ٢: ٧٧ / ٢٨٦.

(٤) ما بين قوسين من المصنف و ليس من المصدر، و هو صحيح منه قدس سره لاستقامة المعنى، فلاحظ.

(٥) كامل الزيارات: ١٠١، و ما بين المعقوفتين منه.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٥٩

قال: فقال: أتى قلت له حين حملت اليه المال: أتى كنت وليت البحرين الغوص فأصبت أربعمائه ألف درهم، و قد جتتك بخمسها ثمانين ألف درهم، و كرهت ان احبسها عنك، و ان اعرض لها و هى حقك الذى جعله الله تبارك و تعالى فى أموالنا. فقال: أو ما لنا من الأرض و ما أخرج الله [منها] إلا الخمس؟ يا أبا سيار ان الأرض كلها لنا، فما أخرج الله منها من شىء فهو لنا، فقلت له: و انا أحمل إليك المال كله، فقال: يا أبا سيار قد طيناه لك، و أحلناك منه، فضم إليك مالك، و كل ما فى أيدي شيعتنا من الأرض فهم فيه محللون- الى ان قال:-
قال عمر بن يزيد: فقال لى أبو سيار: ما أرى أحدا من أصحاب الضياع، و لا ممن يلى الأعمال، يأكل حلالا غيرى، إلا من طيبوا له ذلك «١».

السند صحيح، قال بعض المحققين: فتراه (عليه السلام) كيف يكتبه و يطيب له الكلام و كيف تسليمه الأمر الى الامام (عليه السلام) و قوله: أحمل إليك المال كله، فأى مدح أحسن من هذا المدح؟ انتهى «٢».

فتحصل أنه يدل على وثاقته أمور:

أ- توثيق على بن فضال بناء على حجته خبر الموثق مطلقا، أو مع عدم وجود معارض صحيح و لا معارض هنا، فإنه لم يطعن عليه أحد بشىء، أو حجته الخبر الموثوق بصدوره، أو حجته الظن بالعدالة من اى سبب كان، كل ذلك لما قالوا فى ترجمته على: من انه كان فقيه أصحابنا بالكوفة، و وجههم، و ثقتهم، و عارفهم بالحديث، و المسموع قوله، سمع منه شيئا كثيرا، و لم يعثر له على زلة فيه، و لا ما يشينه «٣».

(١) أصول الكافي ١: ٣٣٧/٣، و ما بين المعقوفات منه.

(٢) لم نهتد الى قائله.

(٣) رجال النجاشي: ٢٥٧/٦٧٦.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٦٠

و في التعليقة: و كثيرا ما يعتمدون على قوله في الرجال، و يستندون إليه في معرفة حالهم من الجرح و التعديل «١»، بل غير خفي انه اعرف بهم من غيره، بل و جميع علماء الرجال، فإنك إذا تتبعت وجدت المشايخ في الأكثر بل كاد ان يكون الكلّ يستندون الى قوله و يسألونه و يعتمدون عليه.

ب- رواية ابن أبي عمير عنه «٢».

ج- رواية صفوان عنه «٣».

د- رواية غيرهما من الأجله و فيهم بعض أصحاب الإجماع «٤».

ه- الخبر الذي مرّ عن النجاشي و نسبته جزما الى الصادق (عليه السلام)، و قوله: و اختص به «٥».

و- قول العلامة في الإيضاح- بعد ذكر نسبه- عظيم المنزله «٦»، و إطلاق هذه الكلمه على غير الثقة بل و فوقها بعيد، و احتمال إرادة الرئاسة الدنيوية أبعده، مؤيدا ذلك كله بقول النجاشي: وجههم و سيد المسامعة «٧».

فمن الغريب بعد ذلك ما في المعتبر: انه مجهول «٨»، و في المدارك: انه غير موثق «٩»، و في التنقيح: انه ممدوح «١٠»، كل ذلك لعدم التبع أو التعمق،

(١) تعليقه الوحيد البهبهاني ضمن منهج المقال: ٢٢٩.

(٢) الاستبصار ٤: ٢٩٧/١١١٦.

(٣) تهذيب الأحكام ٢: ٢٩٧/٧٩.

(٤) تقدم في أول الحديث عنه، فراجع.

(٥) رجال النجاشي: ٤٢٠/١١٢٤.

(٦) إيضاح الاشتباه: ٩٥.

(٧) رجال النجاشي: ٤٢٠/١١٢٤.

(٨) المعتبر: ٩٥، في زيادات أحكام الأموات من كتاب الطهارة.

(٩) المدارك: ١٤.

(١٠) التنقيح الرائع ١: ٥٥٣ و فيه: اما رواية التحريم فرواها مسمع في الحسن عن الصادق عليه السلام.

أقول: لم يرد في التنقيح لفظ (انه ممدوح) و انما قال بلازمه و هو: حسن حديثه، و قد عرّف الحديث الحسن: بأنه ما اتصل سنده الى المعصوم عليه السلام بامام ممدوح مدحا مقبولا معتدا به غير معارض بدم من غير نص على عدالته، و بهذا يكون ممدوحا عنده، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٦١

لا لقصور في الإمارات.

محمد بن موسى بن المتوكل رضى الله عنه، عن عبد الله بن جعفر الحميرى، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عنه «١».

رجال السند عيون الطائفة.

و مصادف مولى أبى عبد الله (عليه السلام) يروى عنه ابن محبوب بلا- واسطة أيضا فى التهذيب فى باب ما تجوز الصلاة فيه من اللباس «٢»، و فى باب الزيادات فى فقه الحج «٣»، و فى الاستبصار فى باب جواز ان تحج المرأة عن الرجل «٤»، و الثقة مرزم بن حكيم «٥».

و فى الكشى: محمّد بن مسعود، قال: حدثنى أحمد بن منصور الخزاعى، قال: حدثنى أحمد بن الفضل الخزاعى، عن ابن أبى عمير، عن علي بن عطية، عن مصادف، قال: اشترى أبو الحسن (عليه السلام) ضيعة بالمدينة، أو قال: قرب المدينة، قال: ثم قال لى: إنما اشتريتها للصبية، يعنى ولد مصادف و ذلك قبل ان يكون من أمر مصادف ما كان «٦».

قال الشارح: و الظاهر أنّ هذا من كلام علي بن عطية و يدل على انه

(١) الفقيه ٤: ٨٠، من المشيخة.

(٢) تهذيب الأحكام ٢: ٢٣٢ / ٩١٤.

(٣) تهذيب الأحكام ٥: ٤١٣ / ١٤٣٦.

(٤) الاستبصار ٢: ٣٢٢ / ١١٤٢.

(٥) الكافي ٣: ٥٤٥ / ٢٧.

(٦) رجال الكشى ٢: ٧٤٦ / ٨٤٦.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٦٢

انحرف عنه (عليه السلام)، انتهى «١».

و الظاهر ان غرضه، أنّه (عليه السلام) اشترى الضيعة لهم قبل موت مصادف أو قتله كما هو ببالى انى رأيت فى بعض المواضع ان هارون قتله، و ان هذا كان اعجازا منه (عليه السلام) و شفقة له عليه.

و يدل على مدحه أو وثاقته ما فى الكافي: عن أبى على الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبار، عن احمد بن النضر، عن أبى جعفر الفزارى، قال: دعا أبو عبد الله (عليه السلام) مولى له يقال له: مصادف فأعطاه ألف دينار، فقال له: تجهز إلى مصر، قال: فتجهز بمتاع فخرج مع التجار إلى مصر.

فلما دنوا مصر استقبلتهم قافلة خارجة من مصر فسألوهم عن المتاع الذى معهم ما حاله [فى المدينة و كان متاع العامة]، فأخبروهم انه ليس بمصر شىء منه فتحالفوا على ان لا- ينقصوا متاعهم من ربح الدينار ديناراً فلما قضوا أموالهم و انصرفوا إلى المدينة، دخل مصادف على أبى عبد الله (عليه السلام) و معه كيسان فى كلّ واحد ألف دينار، فقال: جعلت فداك هذا رأس المال و هذا الآخر الربح.

فقال (عليه السلام): هذا الربح كثير، و لكن ما صنعتم فى المتاع؟

فحدّثه كيف صنعوا و تحالفوا، فقال: سبحان الله تحلفون على قوم مسلمين ألاّ تبيعوهم ألاّ بربح الدينار ديناراً ثم أخذ أحد الكيسين، فقال (عليه السلام):

هذا رأس مالى و لا حاجة لنا فى هذا الربح، ثم قال: يا مصادف مجالدة السيوف أهون من طلب الحلال «٢».

و رواه الشيخ فى التهذيب «٣» بإسناده عن الكلينى مثله.

(١) روضة المتقين ١٤: ٢٦٨.

(٢) الكافي ٥: ٦١، باختلاف يسير.

(٣) تهذيب الأحكام ٧: ١٣ / ٥٨.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٦٣

قال صاحب التكملة: فهذا دال على انه و كله و ائتمنه، فإن بنينا على انه يشترط في الوكيل العدالة كما هو مذهب بعض أصحابنا كانت مفيدة لها كما هو ظاهر الخبر، و تعارض مع تضعيف الغضائري «١»، و ألا فلا، كما هو مذهب المشهور، و الصحيح فلا دلالة و لا تعارض، و لأننا وجدنا كثيرا من وكلائهم غير عدول كعلي بن أبي حمزة الواقفي و اضرا به.

و قد يقال: أنما تبين فسق أولئك بعد الوكالة فاما في مدة الوكالة فلم يعلم فسقهم فجاز ان يكونوا عدولا في ذلك الحال، و لكن لا يبعد ان يقال: إذا كانت الوكالة على جلب الحقوق الواجبة كالزكوات و الأحماس و غير ذلك كانت مفيدة للعدالة و الوثاقه، بدليل قوله تعالى: وَمَا كُنْتُمْ تُتَّخَذُ الْمُضْمَلِينَ عَضُدًا «٢»، و قوله: وَلَا تَزْكُوتُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا «٣»، و الفاسق ظالم لنفسه و هذا يقتضى عدالة العمال و المتصدقين و نحوهما، و هذا التفصيل يحتمله بل يظهر من السبط، حيث قال: (و في ثبوت التوثيق بالوكالة على الإطلاق نظر، و هو ان الوكالة أنما تثبت التوثيق فيما يتوقف على ذلك) «٤»، و لكن ان لم تكن الوكالة مفيدة للوثاقه فلا محالة أنها مفيدة للحسن، فتعارض الرواية أيضا تضعيف الغضائري، و يرجح قوله بضعف الرواية، لاشتمالها على أبي جعفر و هو مجهول، انتهى «٥».

و في كلامه مواقع للنظر:

(١) ضعفه العلامة في رجاله: ١١ / ٢٦١، و لم ينقل التضعيف عن احد، و قال ابن داود في ترجمته:

٢٧٨ / ٥٠٠: ليس بشيء، نقلا عن الغضائري.

(٢) الكهف: ١٨ / ٥١.

(٣) هود: ١١ / ١١٣.

(٤) استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار للشيخ محمد بن الشيخ حسن بن الشهيد الثاني:

مخطوط، و قد بوشر في تحقيقه في مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) فرع مشهد.

(٥) تكملة الرجال ٢: ٥٠٩.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٦٤

أمّا أولًا: فلأن استظهار الوثاقه و الأمانة من توكيله (عليه السلام) لا يتوقف على ما ذكره من انه يشترط في الوكيل العدالة أولًا أو التفصيل المذكور، بل نستظهرها و لو قلنا بعدم الاشتراط مطلقا، و ذلك أنهم (عليهم السلام) نهوا عن استبضاع شارب الخمر و ائتمانه في اخبار كثيرة «١»، فحكموا (عليهم السلام) بأنه سفيه، فيدخل في عموم قوله تعالى: وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ «٢»، الآية. و في الصادقي - المروي في العياشي - قول الله تعالى: وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ. الآية، قال: من لا يثق به «٣»، و يظهر منه: ان المانع في شارب الخمر هو عدم الوثوق به، فكل من لا وثاقه له لا يؤتمن على مال، و نهوا (عليهم السلام) عن ائتمان الخائن، و المضيع و غير المؤمن في جملة من الأحاديث.

و في اختصاص المفيد - في الباقرى -: من عرف من عبد من عبید الله كذبا إذا حدّث، و خلفا إذا وعد، و خيانة إذا ائتمن، ثم ائتمنه على امانه، كان حقا على الله ان يبتليه فيها، ثم لا يخلف عليه، و لا يأجره «٤»، و مع هذه النواهي الأكيدة كيف يجوز ان ينسب إليهم (عليهم السلام) دفع مالهم الى غير الثقة، و اتكالهم عليه في التجارة، و سكونهم (عليهم السلام) الى قوله و فعله؟! و لذا قال المحقق

الكاظمي في العدة: و ما كانوا (عليهم السلام) ليعتمدوا الا على ثقة سالم العقيدة، و أتى يعتمدون على الفاسد و يميلون اليه و هم ممّا ينهون عنه و يتأون؟! و من ثم إذا ظهر الفساد من أحدهم عزلوه، و قد عدل بهذه الطريقة غير واحد من الأصحاب كالعلامة، و صاحب المنهج،

(١) راجع وسائل الشيعة ١٤: ٥٣ / ١ - ٥، من الباب التاسع و العشرين.

(٢) النساء: ٥ / ٤.

(٣) تفسير العياشي ١: ٢٢٠ / ٢٠.

(٤) الاختصاص: ٢٢٥.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٦٥

و الشيخ البهائي و غيرهم، و من هنا تعرف مقام المفضل بن عمر، و محمد بن سنان و غيرهما و ان غمز عليهم بارتفاع القول «١». و امّا ثانيا: فلأن ما استدل به لاشتراط العدالة في التوكيل في الحقوق الواجبة من الآيتين يستدل به في المقام أيضا، فإن كون متعلق الوكالة من الحقوق أو غيرها لا ربط له بصدق الركون الى الظالم و الاعتضاد بالمضلل و عدمه، فان صدق في صورة الائتمان في الأول يصدق في الائتمان في أمور نفسه من البيع و الشراء أيضا خصوصا بعد ملاحظة ما ورد في النهي عن إضاعة المال، و هذا واضح بحمد الله تعالى.

و اما ثالثا: فقولته فتعارض الرواية. إلى آخره، من غرائب الكلام فإنه صرح في ترجمة أحمد بن الحسين انه ابن الغضائري الذي يذكر في كتب الرجال في كلام طويل، و نقل عن جماعة كالسبط «٢»، و المجلسي «٣»، و التفريشي «٤» و غيرهم، أنهم لم يقفوا على جرح فيه و لا- تعديل، و ان كلام العلامة في الاعتماد عليه و عدمه مضطرب، ثم ذكر انه من مشايخ النجاشي و ترخم عليه في ديباجة الفهرست «٥» و قال في آخر كلامه: و بالجملة فلا يبعد الاكتفاء بذلك كلّ في حسن حاله فتأمل، انتهى «٦».

و مجرد حسن الحال لا يدخله في العدول فلا حجّية في قوله الا من باب الظن الموهون في المقام بعدم تضعيفه غيره و بالخبر السابق الذي ذكره مثل ثقة الإسلام، عن الجليل أبي علي، عن الجليل ابن عبد الجبار، عن الجليل أحمد

(١) العدة للكاظمي: ٢٣.

(٢) استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار: مخطوط.

(٣) روضة المتقين ١٤: ٣٣٠.

(٤) نقد الرجال: ٢٠ / ٤٤.

(٥) فهرست الشيخ: ١.

(٦) تكملة الرجال ١: ١٢٦ - ١٣١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٦٦

ابن النضر «١»، مع شهادته بصحّته و لو على اصطلاح الأقدمين، و تلقاه الأصحاب بالقبول، و مع هذا كيف لا يقاوم الظنّ الحاصل من هذه القرائن بصدور الخبر الظنّ الضعيف المذكور حتى يقدم عليه؟! و لعمرى هذه مصيبة ينبغي الاسترجاع عندها.

مع ان الخبر يؤيد أيضا بما رواه ثقة الإسلام في باب صدقات النبي (صلّى الله عليه و آله) و فاطمة و الأئمة (عليهم السلام)، عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان.

و محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان.

و علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن صفوان.

و محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الرحمن بن الحجاج: ان أبا الحسن موسى (عليه السلام) بعث إليه بوصية أبيه و بصدقته، مع أبي إسماعيل مصادف، بسم الله الرحمن الرحيم. الخبر «٢»، و هو صحيح بطرق متعددة، و فيه دلالة على أمانته، و كونه من ثقاته (عليه السلام)، و في تكتية عبد الرحمن الجليل دلالة على جلالته قدره أيضا.

و فيه في باب شراء السرقة و الخيانة: عن محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن صالح، قال: أرادوا بيع تمر عين ابن «٣» زياد، فأردت أن أشتريه، ثم قلت: حتى استأمر «٤» أبا عبد الله (عليه السلام)

(١) الكافي ٥: ١٦٦ / ١.

(٢) الكافي ٧: ٥٣ / ٨.

(٣) في حاشية الأصل: عين ابن زياد في حوالى المدينة كانت للصادق عليه السلام فغصبت «منه قدس سره».

و في الكافي ٥: ٢٩٩ / ٥: عين أبي زياد، و في موضع آخر منه ٣: ٥٦٩ / ٢ باب النوادر:

عين زياد، و في التهذيب: عين أبي زياد، فلاحظ.

(٤) استأمر: الأصل موافق لما في المصدر، و في التهذيب: استأذن.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٦٧

فأمرت مصادفا. كما في جملة من النسخ و في التهذيب «١»، و في بعضها:

معازا، و لعله تحريف، فسأله (عليه السلام) فقال: قل له: يشتريه، فإنه ان لم يشتريه اشتراه غيره «٢».

و لا يخفى ان في اعتماد الجليل جميل عليه و رسالته بالجواب عنه دلالة على حسن حاله.

و في الروضة: عن محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد، عن محمد بن مرزم، عن أبيه، قال: خرجنا مع أبي عبد الله (عليه السلام) حيث خرج من عند أبي جعفر [المنصور] من الحيرة، فخرج ساعة اذن له و انتهى الى السالحين «٣» في أول الليل، فعرض له عاشر فقال له: لا أدعك أن تجوز، فألح عليه و طلب إليه فأبى إباء، و انا و مصادف معه، فقال له مصادف: جعلت فداك انما هذا كلب قد آذاك و أخاف ان يردك و ما ادري ما يكون من أمر أبي جعفر، و انا و مرزم «٤» أتأذن لنا ان نضرب عنقه ثم نطرحه في النهر؟ فأبى (عليه السلام) و لم يزل مصادف يلح عليه حتى مضى أكثر الليل، فاذن (عليه السلام) العاشر، فقال (عليه السلام): يا مرزم هذا خير أم الذى قلتاه؟ «٥».

و روى الكشى في ترجمه أبي الخطاب: عن حمدويه، قال: حدثنا يعقوب، عن ابن أبي عمير، عن عبد الصمد بن بشير، عن مصادف، قال: لما اتى القوم الذين أتوا بالكوفة، دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) فأخبرته بذلك، فخر ساجدا و الزق جوجوه بالأرض و بكى و اقبل يلوذ بإصبعه و يقول: بل

(١) تهذيب الأحكام ٥: ١٣١ / ٥٧٥.

(٢) الكافي ٥: ٢٩٩ / ٥.

(٣) السالحين: قرية ببغداد، انظر معجم البلدان ٣: ١٧٢.

(٤) أى: انا و مرزم لا نفارقك و ليصينا ما يصيبك.

(٥) الكافي ٨: ٨٧ / ٤٩- باختلاف يسير، و ما بين المعقوفين منه.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٦٨

عبد الله قن داخر «١» مرارا كثيرة، ثم رفع رأسه ودموعه تسيل على لحيته، فندمت على إخباري إياه، فقلت: جعلت فداك و ما عليك أنت من ذا؟ فقال: يا مصادف ان عيسى لو سكت عمّا قالت النصرارى فيه لكان حقًا على الله ان يصم سمعه و يعمى بصره، و لو سكت عما قال فى أبو الخطاب لكان حقًا على الله ان يصم سمعى و يعمى بصرى «٢».

و فى الكافى: عن محمّد بن يحيى، عن احمد بن محمّد، عن على بن حديد، عن مرام، عن مصادف، قال: كنت مع أبى عبد الله (عليه السلام) بين مكّة و المدينة، فمررنا على رجل فى أصل شجرة و قد القى بنفسه فقال: مل بنا الى هذا الرجل فأنى أخاف ان يكون قد اصابه عطش، فملنا، فإذا رجل من الفراسين طويل الشعر، فسأله: أعطشان أنت؟ قال: نعم، فقال لى: انزل يا مصادف فاسقه، فنزلت و سقيته، ثم ركب، فسرنا، فقلت: هذا نصرانى، فتصدق على نصرانى؟ فقال: نعم إذا كانوا فى مثل هذا الحال «٣».

[٣١٠] شىء - و إلى مصعب بن يزيد الأنصارى - عامل أمير المؤمنين (عليه السلام) -:

أبوه و محمّد بن الحسن رضى الله عنهما، عن سعد ابن عبد الله، عن احمد بن محمّد بن عيسى، عن على بن الحكم، عن إبراهيم ابن عمران الشيبانى، عن يوسف «٤» بن إبراهيم، عن يحيى بن أبى الأشعث

(١) أى: صاغر، ذليل، يفعل ما يؤمر، انظر لسان العرب: دخر.

(٢) رجال الكشى ٢: ٥٨٧ / ٥٣١.

(٣) الكافى ٤: ٥٧ / ٤.

(٤) فى المصدر: يونس بن إبراهيم، و فى روضة المتقين ١٤: ٢٦٩، و ملاذ الاخبار ٦: ٣٣٠ / ٣، و جامع الرواة ٢: ٣٢٣، يونس أيضا، و كذلك فى التهذيب و الاستبصار على ما سيأتى بعد هامشين.

و يوسف و يونس كلاهما من أصحاب الصادق عليه السلام، كما فى رجال الشيخ:

٥٧ / ٣٣٦، ٥٩ / ٣٣٧، و لعل الاشتباه الحاصل وقع من تقارب اسميهما فى اللفظ مع اتحاد أبويهما فى الاسم.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٦٩.

الكندى، عن مصعب بن يزيد الأنصارى، قال: استعملنى أمير المؤمنين على ابن أبى طالب (عليه السلام) على أربعة رساتيق «١» المدائن «٢» و ذكر الحديث «٣».

الخمسة الاولى من الأركان، و السادس غير المذكور فى الرجال، و السابع أبو داود مذكور فى أصحاب الصادق (عليه السلام) «٤».

و يروى صفوان عنه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى التهذيب فى باب ما تجوز الصلاة فيه من اللباس «٥»، و فى الكافى فى باب

اللباس من كتاب الزى و التجمل «٦»، و الجليل عيص بن القاسم عنه، عنه (عليه السلام) «٧» فيه فى باب لبس الخز «٨».

و ظاهر الموضوعين تشييعه، ففى الأول: دخلت على أبى عبد الله (عليه السلام) و على جتيه خزّ و طيلسان خزّ، فنظر لى، فقلت: جعلت فداك على

(١) الرستاق أو الرزداق واحد، و الجمع: رساتيق، و هو فارسى معرب و معناه السواد، لسان العرب: رسق.

(٢) الفقيه ٤: ٨٠، من المشيخة.

(٣) رواه فى الفقيه ٢: ٩٥ / ٢٦، و الشيخ فى التهذيب ٤: ٢٤٣ / ١٢٠، و الاستبصار ٢:

١٧٨ / ٥٤، و فيهما:

يونس بن إبراهيم، عن يحيى بن الأشعث الكندي، لا ابن أبي الأشعث، ولا وجود ليحيى ابن الأشعث في كتب الرجال، والثاني وهو ابن أبي الأشعث ذكره الشيخ في رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام: ٢٠ / ٣٣٤ و لم يذكره غيره من القدامى و تابعه جميع من ترجم له من المتأخرين عن عصر ابن شهر آشوب، فراجع.

(٤) رجال الشيخ: ٥٧ / ٣٣٦.

(٥) تهذيب الأحكام ٢: ٨١٧ / ٢٠٨.

(٦) الكافي ٦: ٧ / ٤٤٢.

(٧) أي: عن الامام الصادق عليه السلام.

(٨) الكافي ٦: ٥ / ٤٥١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٧٠

جِبَّةُ خَزٍّ و طيلسان خَزٌّ هذا «١» فما تقول فيه؟ فقال: و ما بأس بالخزِّ، قلت:

و سداه إبريسم؟ قال: و ما بأس بإبريسم، فقد أصيب الحسين (عليه السلام) و عليه جِبَّةُ خَزٍّ، الخبر «٢».

و في الثاني: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) و عليّ قباء خَزٍّ و طيلسان خَزٍّ مرتفع، فقلت: انّ عليّ ثوبا اكره لبسه، فقال: و ما هو؟ قلت:

طيلساني هذا، فقال: و ما بال الطيلسان؟ قلت: هو خَزٌّ، قال: و ما بال الخزِّ؟

قلت: سداه إبريسم، قال: و ما بال الإبريسم؟ قال: لا يكره ان يكون سدى الثوب إبريسم و لا زرّه و لا علمه، انّما يكره المصمت من الإبريسم للرجال و لا يكره للنساء «٣».

و ظاهر السؤال على نحو الاستفتاء به، و الجواب على نحو الإفتاء، و الاستشهاد بفعل الحسين (عليه السلام) انه كان ممّن يعتقد إمامته، و الّا لروى (عليه السلام) له حديثا في الجواب كما هو دأبهم في أمثال المقام بالنسبة إلى العامّة، فقول الشارح: و الثلاثة الأخيرة مجاهيل و الظاهر أنّهم من العامّة «٤»، حدس غير مصيب.

و في أصحاب الصادق (عليه السلام) من رجال الشيخ: يحيى بن أبي الأشعث الكندي البصرى أسند عنه «٥»، فعلى القراءة بالمعلوم و عود الضمير الى ابن عقدة- كما لعله أظهر الاحتمالات- يكون يحيى من الأربعة الآلاف الذين ذكرهم ابن عقدة في رجال أصحاب الصادق (عليه السلام) و وثقهم.

(١) هذا: من زيادة الأصل على المصدر.

(٢) الكافي ٦: ٥ / ٤٤٢.

(٣) الكافي ٦: ٥ / ٤٥١.

(٤) روضة المتقين ١٤: ٢٦٩.

(٥) رجال الشيخ: ٢٠ / ٣٣٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٧١

و اما مصعب فهو غير مصعب بن يزيد الموجود في النجاشي الذي قال فيه: ليس بذاك «١» لانه يروى عن أبي عبد الله (عليه السلام) فلا يمكن ان يكون عاملا لأمر المؤمنين (عليه السلام)، و ليس للعامل ذكر في الرجال، و لم أجده في كتب العامّة، و الحديث الذي أشار إليه، رواه الشيخ في التهذيب، و فيه: يحيى بن الأشعث «٢»، و نقله في الوسائل في باب تقدير الجزية في كتاب الجهاد «٣».

أبوه و محمد بن الحسن رضى الله عنهما، عن سعد بن عبد الله، عنه.
وعن محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن الصفار، عنه «٤».
السند صحيح، و مرّ معاوية في (رسو) «٥» و هو ثقة بالاتفاق و ان قيل انه فطحى.

[٣١٢] شيب - و إلى معاوية بن شريح:

أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن عثمان بن عيسى، عنه «٦».
السند صحيح بما مرّ في (قمد) «٧» في عثمان بن عيسى مع انه من أصحاب الإجماع.
اما معاوية فالكلام فيه من جهة اتحاده مع ابن ميسرة و عدمه، يأتي في

(١) رجال النجاشى: ١١٢٢ / ٤١٩.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ٣٤٣ / ١٢٠ و انظر تعليقتنا فيما قبل قليل.

(٣) وسائل الشيعة ١١: ٥ / ١١٥.

(٤) الفقيه ٤: ١١٧، من المشيخة.

(٥) تقدم برقم: ٢٦٦.

(٦) الفقيه ٤: ٦٥، من المشيخة.

(٧) تقدم برقم: ١٤٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٧٢

ابن ميسرة «١» ان شاء الله، و اما حال نفسه فذكره في الفهرست «٢» و ذكر الطريق الى كتابه و لم يطعن هو عليه و لا غيره.
و يروى عنه ابن ابي عمير كما في الفهرست «٣»، و فى التهذيب فى باب زكاة الحنطة «٤»، و صفوان بن يحيى فى التهذيب فى باب
المياه و أحكامها «٥»، و عثمان بن عيسى «٦»، و رواية الأولين من أمارات الوثاقة، و الثلاثة من أصحاب الإجماع، فالخبر صحيح أو فى
حكمه، و يروى عنه أيضا الحسين بن سعيد «٧».

[٣١٣] شيب - و إلى معاوية بن عمارة:

أبوه و محمد بن الحسن رضى الله عنهما - عن سعد بن عبد الله و الحميرى جميعا، عن يعقوب بن يزيد، عن صفوان بن يحيى و ابن
أبي عمير جميعا، عن معاوية بن عمار الدهنى الغنوى الكوفى مولى بجيلة «٨».
رجال السند شيوخ الطائفة و عيونها.

و معاوية ركن العصابة و وجهها فى النجاشى: و كان وجهها فى أصحابنا، و مقدّما، كبير الشأن، عظيم المحلّ، ثقة، و كان أبوه عمارة ثقة
فى العامّة و وجهها - الى ان قال - و مات معاوية سنة خمس و سبعين و مائة «٩».
و قال ابن حجر فى التقريب: معاوية بن عمارة بن ابي معاوية الدهنى بضم

(١) سيأتى برقم: ٣١٤.

(٢) فهرست الشيخ: ٧٢٧ / ١٦٦.

- (٣) فهرست الشيخ: ١٦٦ / ٧٢٧.
- (٤) تهذيب الأحكام ٤: ١٦ / ٤١.
- (٥) تهذيب الأحكام ١: ٢٢٥ / ٦٤٧.
- (٦) تهذيب الأحكام ١: ١٩١ / ٥٥٢.
- (٧) تهذيب الأحكام ٢: ١٠٦ / ٤٠٤.
- (٨) الفقيه ٤: ٥٠، من المشيخة.
- (٩) رجال النجاشي: ٤١١ / ١٠٩٦.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٧٣
- المهملة و سکون الهاء ثم نون، صدوق من الثامنة «١»، و قال أيضا: عمّار بن معاوية الدهني بضم أوله و سکون الهاء بعدها نون، أبو معاوية البجلي الكوفي صدوق يتشيع من الخامسة «٢».
- و مراده من الثامنة الطبقة الوسطى من اتباع التابعين، ای الذين لقوا من لقوا الصحابة، و من الخامسة الطبقة الصغرى من التابعين الذين رأوا الواحد و الاثنین و لم يثبت لبعضهم السماع منهم.
- و بذلك كلّ ظهر أنّ ما فى الكشى فى ترجمته انه عاش مائة و خمسا و سبعين سنة «٣» من سهو القلم، أو من أغلاط النساخ، و لوازمه الفاسدة كثيرة، و قد أتعّب بعض المحققين نفسه لبيان وجه صحيح لكلامه، لا طائل تحته، و لا ثمرة فى نقله، و بيان فساده الّا جواز روايته عن أمير المؤمنين، و من بعده الى الصادق (عليهم السلام) المقطوع عدمه.
- و بالجملة يروى عنه شيوخ أصحاب الحديث كما يظهر من الأسانيد و جمع فى الجامعين «٤» كالثلاثة: البزنطى «٥» و صفوان «٦» و ابن أبى عمير «٧»، و حماد بن عيسى «٨»، و حماد بن عثمان «٩»، و ابن محبوب «١٠»، و أبان بن

- (١) تقريب التهذيب ٢: ٢٦٠ / ١٢٣٦.
- (٢) تقريب التهذيب ٢: ٤٨ / ٤٥١.
- (٣) رجال الكشى ٢: ٥٩٦ / ٥٥٧.
- (٤) أى جامع الرواة للأردبيلي ٢: ٢٣٩ / ١٧٣٩، و جامع الشرائع للقرظينى.
- (٥) الكافي ٥: ٤٧ / ١.
- (٦) تهذيب الأحكام ٥: ٧٧ / ٢٥٣.
- (٧) تهذيب الأحكام ٥: ٧٧ / ٢٥٣.
- (٨) تهذيب الأحكام ٢: ١٤٦ / ٥٧١.
- (٩) الاستبصار ١: ٩٩ / ٣٢٠.
- (١٠) تهذيب الأحكام ٧: ٩ / ٢٤.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٧٤
- عثمان «١»، و من أضرابهم من أجلاء الثقات خلق كثير.

[٣١٤] شيد- و الى معاوية بن ميسرة:

أبوه رضى الله عنه، عن عبد الله بن جعفر الحميرى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن على بن الحكم، عن معاوية بن ميسرة بن

شريح القاضي «٢».

السند صحيح بالاتفاق.

و ابن ميسرة ذكره النجاشي «٣» مع كتابه و طريقه اليه، و ذكره الشيخ أيضا في الفهرست «٤»، و أصحاب الصادق «٥» (عليه السلام)، و لم يطعنا عليه.

و يروى عنه ابن أبي عمير «٦»، و عبد الله بن المغيرة «٧»، و عبد الله بن بكير «٨»، و حماد بن عثمان «٩»، و فضالة «١٠»، و احمد بن محمد بن أبي نصر «١١»، فلا ينبغي الشك في وثاقته، إنما الإشكال في اتحاده مع ابن شريح السابق كما عليه جماعة «١٢» حتى قال الشارح: هنا كأنه كرّر سهوا فإنه ابن شريح الذي

(١) الكافي ٤: ٤٠/٦.

(٢) الفقيه ٤: ١٦، من المشيخة.

(٣) رجال النجاشي: ١٠٩٣/٤١٠.

(٤) فهرست الشيخ: ١٦٧/٧٣١.

(٥) رجال الشيخ: ٣١٠/٤٨٤.

(٦) رجال النجاشي: ١٠٩٣/٤١٠.

(٧) تهذيب الأحكام ١: ١٩٥/٥٦٤.

(٨) الاستبصار ١: ٢٩/٤٢.

(٩) تهذيب الأحكام ٢: ١٧٠/٦٧٨.

(١٠) الاستبصار ١: ١١٩/٤٠٣.

(١١) تهذيب الأحكام ٧: ٨٦/٣٦٨.

(١٢) أقول: معاوية بن ميسرة، ذكره البرقي في رجاله: ٣٣ من أصحاب الصادق عليه السلام و النجاشي: ١٠٩٣/٤١٠ بعنوان: معاوية بن ميسرة بن شريح بن الحارث الكندي القاضي، و الشيخ في رجاله: ٣١٠/٤٨٤ كذلك، و تابعهم في ذلك ابن داود: ١٥٨٩/١٩١، و لم يذكروا غيره.

و لهذا استظهر الاتحاد- المشار إليه- جملة من علمائنا- قدس الله أرواحهم- منهم:

الأستراآبادي في تلخيص المقال (الوسيط): ٣٤٧، و محمد طه نجف في إتيان المقال: ٢٣٦، و التفرشي في نقد الرجال: ٨/٣٤٧، و الوحيد البهبهاني في التعليقة: ٣٣٦، و المجلسي في روضة المتقين ١٤/ ٢٧٠، و الحائري في منتهى المقال: ٣٠٤، و القهبائي في مجمع الرجال ٦:

٩٩، و الكاظمي في التكملة ٢: ٥١٦.

اما للذين قالوا بالتعدد فالظاهر ان مستندهم هو تعدد العنوان مع تعدد الطريق الى كل من العنوانين في فهرست الشيخ، و مشيخة الفقيه، و منهم: ابن شهر آشوب في معالم العلماء:

١٢٢/٨١٧ و ٨٢٠، و الأردبيلي في جامع الرواة ٢: ٢٣٨، و المجلسي الأول فيما حكاها المامقاني و مال إليه في تنقيحه ٣: ٢٢٤/١١٩١٢، و السيد الخويي (طاب ثراه) في معجمه ١٨: ٢٠٧/١٢٤٤٨، زيادة على ما ذهب اليه المصنف رحمه الله، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٧٥

نسب الى جدّه مرّة و الى أبيه أخرى «١» و كلهم ادّعوا الظهور و لم يذكروا وجهه سوى عدم ذكر النجاشي ابن شريح، و يعارضه ما

هنا، و في الفهرست: معاوية ابن شريح له كتاب أخبرنا جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عنه - ثم قال بعد ثلاثة تراجم -:

معاوية بن ميسرة له كتاب أخبرنا جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عنه «٢».

و نسبة السهو إليهما مع اختلاف الطريقتين أبعد من نسبة سقوط الآخر من قلم النجاشي، و غير بعيد ان يكون معاوية بن شريح أخا محمد بن شريح الحضرمي الذي قال في النجاشي: أبو عبد الله ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) «٣»، و عم جعفر بن محمد بن شريح صاحب الكتاب الموجود في هذه الأعصار كما مرّ حاله و حال كتابه في الفائدة الثانية «٤»، فالسابق حضرمي و هذا

(١) روضة المتقين ١٤: ٢٧٠.

(٢) فهرست الشيخ: ١٦٦/٧٢٧ و ١٦٧/٧٣١.

(٣) رجال النجاشي: ٣٦٦/٩٩١.

(٤) تقدم في الجزء الأول صفحة: ٧٥.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٧٦

كندی.

و لكن في التعليقة: الظاهر كما يظهر من الاخبار اتحادهما «١»، و لم أجد فيها ما أشار اليه «٢» و هو اعلم بما قال، و قد وافقنا على استظهار التعدد صاحب جامع الرواة «٣» و كفى به ظهيرا و شريكا.

[٣١٥] شية - و إلى معاوية بن وهب:

محمد بن علي ماجيلويه، عن محمد بن يحيى العطار، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن أبي القاسم معاوية بن وهب البجلي الكوفي «٤».

السند صحيح بما مرّ في (لب) «٥» من وثيقة ماجيلويه.

و معاوية ثقة جليل لم يغمز عليه بشيء.

قال زيد النرسي في أصله: رأيت معاوية بن وهب البجلي في الموقف و هو قائم يدعو، فتفقدت دعاءه، فما رأيت يدعو لنفسه بحرف واحد، و سمعته يعد رجلا رجلا من الآفاق يسميهم و يدعو لهم حتى نفر الناس فقلت له: يا أبا القاسم أصلحك الله، لقد رأيت منك عجباً! قال: يا بن أخي و ما الذي أعجبك مما رأيت مني؟ فقلت: رأيتك لا تدعو لنفسك و انا أرمقك حتى الساعة، فلا أدري أي الأمرين أعجب؟ ما أخطأت من حظك في الدعاء لنفسك في مثل هذا الموقف أو عنايتك و ايثارك إخوانك على نفسك حتى تدعو

(١) تعليقه الوحيد البهبهاني ضمن منهج المقال: ٣٣٦.

(٢) اي فيما أشار إليه الوحيد في ترجمه معاوية بن شريح الى ما سيجيء عنه من كلام عند الحديث عن طريق الصدوق إليه.

أقول: و نحن أيضا لم نجد ذلك أيضا، فلاحظ.

(٣) جامع الرواة ٢: ٢٣٨.

(٤) الفقيه ٤: ٣١، من المشيخة.

(٥) تقدم برقم: ٣٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٧٧

لهم فى الآفاق!! فقال: يا ابن أخ لا تكثر تعجّبك من ذلك انى سمعت مولاي و مولاك و مولى كل مؤمن و مؤمنة جعفر بن محمد (عليهما السلام) - و كان و الله فى زمانه سيّد أهل السماء و سيّد أهل الأرض و سيّد من مضى منذ خلق الله الدنيا الى ان تقوم الساعة بعد آباءه رسول الله (صلى الله عليه و آله) و أمير المؤمنين و الأئمة من آباءه صلى الله عليهم - يقول - و الأصمّت أذنا معاوية، و عميت عيناه، و لا - نالته شفاعته محمّد و أمير المؤمنين صلوات الله عليهما - من دعا لأخيه [المؤمن] بظهر الغيب. الى آخر ما مرّ فى أبواب الدعاء من كتاب الصلاة «١».

قال زيد: قللت لمعاوية: أصلحك الله، ما قلت فى أبى عبد الله (عليه السلام) من الفضل من أنّه سيّد أهل الأرض و أهل السماء و سيّد من مضى و من بقى أشفى قلته أنت، أم سمعته منه يقول فى نفسه؟

قال: يا ابن أخى، أترانى كلّ ذا جرأة على الله ان أقول فيه ما لم أسمع منه؟! بل سمعته يقول ذلك و هو كذلك و الحمد لله «٢». و اعلم ان الشيخ خاصية ذكر فى الفهرست معاوية بن وهب بن جبله «٣»، و معاوية بن وهب بن فضال «٤»، و معاوية بن وهب بن الميثم «٥»، و ذكر لكلّ كتابا، و ان الراوى عنهم كتبهم عبد الله بن احمد بن نهيك، فربما يورث ذلك الشك فى بعض القلوب من جهة الاشتراك فيدعوه الى طرح ما لا يحصى من

(١) مستدرک الوسائل ١: ٣٧٤/٤، و ما بين المعقوفين منه.

(٢) الأصول الستة عشر: ٤٤، باختلاف يسير و ما بين معقوفين منه، و الكلام الأخير فيه تقديم و تأخير، و التقدير: اى أترانى أن أقول كل ذا - جرأة على الله - فيه ما لم أسمع منه؟!

(٣) فهرست الشيخ: ١٦٦ / ٧٢٩.

(٤) فهرست الشيخ: ١٦٦ / ٧٢٨.

(٥) فهرست الشيخ: ١٦٧ / ٧٣٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٧٨

الأخبار الصحيحة، فلا بدّ من ذكر رواة البجلي حفظا للأخبار عن ثلث الأعيان.

فنقول: يروى عن البجلي: ابن أبى عمير «١»، و الحسن بن محبوب «٢»، و صفوان بن يحيى «٣»، و حماد بن عيسى «٤»، و ابن فضال «٥»، و فضالة «٦»، و يونس بن عبد الرحمن «٧»، و عبد الله بن المغيرة «٨»، و على بن الحكم «٩»، و محمد بن سنان «١٠»، و احمد بن الحسن الميثم «١١»، و محمد بن أبى حمزة «١٢»، و عبد الله بن جندب «١٣»، و الحسين بن سعيد «١٤»، و القاسم بن محمد «١٥»، و عبد الرحمن ابن أبى نجران «١٦»، و موسى بن القاسم «١٧»، و على بن النعمان «١٨»، و عبد الله

(١) رجال النجاشى ٤١٢ / ١٠٩٧.

(٢) الفقيه ٤: ٣١، من المشيخة، فى طريقه الى معاوية بن وهب.

(٣) الكافي ٢: ٤٦٤ / ٢.

(٤) الاستبصار ١: ٣١٩ / ١١٨٨.

(٥) أصول الكافي ٢: ٤٧١ / ٦.

(٦) تهذيب الأحكام ٢: ٦١ / ٢١٤.

(٧) الكافي ٣: ٤٥١ / ٢.

- (٨) تهذيب الأحكام ٢: ٩٣٢ / ٢٣٦.
- (٩) أصول الكافي ١: ٢٢٥ / ٤.
- (١٠) الكافي ٨: ١٧٧ / ١٩٨، من الروضة.
- (١١) تهذيب الأحكام ٧: ٢٣٧ / ١٠٣٥.
- (١٢) تهذيب الأحكام ٧: ٢٣٧ / ١٠٣٥.
- (١٣) تهذيب الأحكام ٤: ١٧٥ / ٤٨٦.
- (١٤) الاستبصار ٤: ٢٩٠ / ٩٧٧.
- (١٥) تهذيب الأحكام ٨: ٢٤٠ / ٨٦٧.
- (١٦) تهذيب الأحكام ٢: ٣٢٧ / ١٣٤٤.
- (١٧) تهذيب الأحكام ٥: ٦٤ / ٢٠٣.
- (١٨) الاستبصار ٤: ٥٨ / ١٩٨.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٧٩
- المؤمن «١»، و أبو إسماعيل السراج «٢»، و الحسن بن راشد «٣»، و يحيى الحلبي «٤»، و عبد الله بن جبلة «٥»، و إسحاق بن عمار «٦»، و معاوية بن شريح «٧»، و غسان البصرى «٨»، و إبراهيم بن عقبة «٩»، و ابن ثابت «١٠»، و ابن عون «١١»، و عمرو بن شمر «١٢»، و محسن «١٣»، و يعقوب «١٤»، و حنان «١٥».
- و قال الشارح التقى: و اعلم ان لنا ثلاثة رجال مسمون بمعاوية بن وهب. و الثلاثة مشتركة في ان راويهم: حميد، عن عبيد الله بن نهيك، عنهم، و هم بحسب الطبقة اقعده بمرتبين، و التمييز بحسب الطبقة و الرجال الذين يروون عنهم، فإن البجلي راوية ابن أبي عمير، و صفوان، و حماد و أمثالهم، و الغالب انه يروى عن أصحاب الصادق (عليه السلام)، و رجال أبي جعفر، أو أبي عبد الله (عليهما السلام) نادرا، و كذا روايته عن أصحاب الكاظم (عليه

(١) تهذيب الأحكام ٦: ٢٢١ / ٥٢٢.

(٢) تهذيب الأحكام ٦: ٣٣ / ٦٤.

(٣) أصول الكافي ٢: ٣١٦ / ١٢.

(٤) تهذيب الأحكام ٦: ١٨٣ / ٣٧٨.

(٥) تهذيب الأحكام ٣: ٩٠ / ٢٤٩.

(٦) الكافي ٤: ٥٨٨ / ١١.

(٧) تهذيب الأحكام ٢: ١٠٦ / ٤٠٤.

(٨) تهذيب الأحكام ٦: ٤٧ / ١٠٣.

(٩) الكافي ٤: ٥٨١ / ١١.

(١٠) الاستبصار ٤: ١٩٩ / ٧٣٧.

(١١) الاستبصار ٤: ١٩٩ / ٧٣٧.

(١٢) تهذيب الأحكام ٦: ٢١٣ / ٥٠٢.

(١٣) الكافي ٦: ١٢٢ / ٥.

(١٤) تهذيب الأحكام ١: ٨٠ / ٢٠٨.

(١٥) تهذيب الأحكام ١٠: ٢٤ / ٧٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٨٠

(السلام) نادرا، و الثلاثة راويهم إبراهيم بن هاشم، أو أحمد بن محمد، أو أحمد ابن أبي عبد الله و أمثالهم، و لم يرووا عن الأئمة (عليهم السلام)، و لو رروا لكانوا يروون عن الرضا (عليه السلام)، أو رجال أبي الحسن (عليه السلام)، و يحتمل روايتهم عن موسى بن جعفر (عليهما السلام) لكن بالاحتمال البعيد.

و مدار الرجال و معرفتهم بالظنون لا- بالعلم فإنه لو روى احد، عن زرارة، عن أبي جعفر (عليه السلام) فان الظن ان يكون زرارة المشهور، و يحتمل ان يكون المسمى بزارة متعددا و لما [كانت] «١» روايتهم نادرة لم يذكره كما احتمل- في رواية حماد عن حريز- واحد من فحول الفضلاء، ان يكون حماد من المجاهيل.

و قال في المعتبر: انه مشترك «٢»، لكنه عنه عجيب و الحقّ معه بحسب الاحتمال، لكنه لو فتح هذا الباب في الرجال انسدّ باب المعرفة كما لا يخفى على الخبير، و ليس انه اشتبه عليه حاشا بل اضطر الى ذلك لمعارضه أخبار آخر و للأصول و القواعد كما هو شأن كثير منهم، فإن جماعة من المتأخرين إذا أرادوا العمل بخبر أبي بصير، يقولون: و في الصحيح عن أبي بصير، و لو أرادوا ان لا- يعملوا، يقولون: انه واقفي، أو مشترك، أو ضعيف و يعتدرون بان مرادنا من الصحة الصحة الإضافية، و أمثال ذلك، و في الخبر الذي يريدون ان يعملوا به و كان فيه محمد بن عيسى، أو محمد بن عيسى، عن يونس، يقولون: في الصحيح، و إذا كان في ذمّ زرارة، قالوا: فيه ابن عيسى و هو ضعيف، فتدبر و لا تكن من المقلدين، انتهى «٣».

(١) في الأصل و المصدر: كان، و ما أثبتناه هو الصحيح لغه.

(٢) المعتبر ١: ٥٧.

(٣) روضة المتقين ١٤: ٢٧١ - ٢٧٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٨١

و هو كلام متين، و قد عثرنا على موارد كثيرة من أمثال ما ذكره، و الله العاصم.

[٣١٦] شيو - و إلى معروف بن خرّبوذ:

أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية الأحمسي، عن معروف بن خرّبوذ المكي «١».

مالك بن عطية ثقة في النجاشي «٢»، و الخلاصة «٣»، فالسند صحيح، و معروف من أصحاب الإجماع من الستة الأوائل من أصحاب السجاد، و الباقر (عليهما السلام).

قال الكشي: ذكر أبو القاسم نصر بن الصباح، عن الفضل بن شاذان، قال: دخلت على محمد بن أبي عمير و هو ساجد فأطال السجود فلما رفع رأسه، ذكر له الفضل طول سجوده «٤»، فقال: كيف لو رأيت جميل بن درّاج؟ ثم حدّثه انه دخل على جميل بن درّاج فوجده ساجدا فأطال السجود جدّا فلما رفع رأسه قال له محمد بن أبي عمير: أطلت السجود! قال: لو رأيت معروف ابن خرّبوذ «٥»! و عن طاهر، قال: حدثني جعفر، قال: حدثنا الشجاعى، عن محمد بن الحسين، عن سلام بن بشير الرماني «٦» و على بن إبراهيم التيمي، عن

محمد

(١) الفقيه ٤: ٧١، من المشيخة.

(٢) رجال النجاشي: ٤٢٢ / ١١٣٢.

(٣) رجال العلامة: ٢ / ١٦٩.

(٤) في المصدر: و ذكر له طول سجوده، و زيادة: الفضل، من توضيح المصنف «قدس سره» و هو حسن.

(٥) رجال الكشي ٢: ٤٧١ / ٣٧٣.

(٦) في المصدر: الرياني، و الظاهر ان ما أثبتته المصنف «قدس سره» هو الصحيح الموافق لما في الطبعة القديمة من المصدر: ٢١٣ /

٣٧٦، و معجم رجال الحديث ١٨: ٢٢٩، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٨٢

الأصبهاني، قال: كنت قاعدا مع معروف بن خربوذ بمكة و نحن جماعة، فمرّ بنا قوم على حمير معتمرون من أهل المدينة، فقال لنا معروف: سلوهم هل كان بها خبر؟

فسألناهم، فقالوا: مات عبد الله بن الحسن [بن الحسن (عليه السلام) فأخبرناه بما قالوا، قال: فلما جاوزوا، مرّ بنا قوم آخرون، فقال لنا: فسألوهم، [فسألناهم] فقالوا: كان عبد الله بن الحسن بن الحسن (عليه السلام) اصابته غشية فأفاق، فأخبرناه بما قالوا، فقال: ما ادري ما يقول هؤلاء و أولئك؟! أخبرني ابن المكرمة - يعني أبا عبد الله (عليه السلام) - ان قبر عبد الله بن الحسن بن الحسن (عليه السلام) و أهل بيته على شاطئ الفرات، قال:

فحملهم أبو الدوانيق «١»، فقبروا على شاطئ الفرات «٢».

و روى الصدوق في العيون و الأمالي، عن الحسن بن عبد الله بن سعيد، عن الجلودي، عن الأشعث بن محمد الضبي، عن شعيب بن عمرو «٣»، عن أبيه، عن جابر الجعفي، قال: دخلت على أبي جعفر محمد بن علي (عليهما السلام) و عنده زيد اخوه، فدخل عليه معروف بن خربوذ المكي، فقال أبو جعفر (عليه السلام): يا معروف أنشدني من طرائف ما عندك فأنشد:

لعمرك ما ان أبو مالك بوان و لا بضعيف قواه

و لا بالذ لدى قوله يعاد الحكيم إذا ما نهاه

(١) من زيادة الأصل على المصدر، و ستأتى بعد قليل و هي كذلك و لا ضير فيها لصحة النسب، فلاحظ.

(٢) رجال الكشي ٢: ٤٧٢ / ٣٧٦، باختلاف يسير، و ما بين المعقوفتين منه.

(٣) في الأمالي: عمر (بدون واو) و الظاهر صحة ما أثبتته المصنف لموافقته لما في العيون و كتب الرجال، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٨٣

و لكنه سيد بارع كريم الطبائع حلو ثناه

إذا سدته سدت مطواعه و مهما و كلت اليه كفاه «١».

قال: فوضع محمد بن علي (عليهما السلام) يده على كتفي زيد فقال:

هذه صفتك يا أبا الحسين «٢».

(١) الأبيات من قصيدة للمتخل بن عويمر الهذلي، و كان أبوه يكنى بابي مالك، و الأبيات في رثائه، و فيها اختلاف مع الأصل و

المصدر، و يأتي بعد البيت الأول قوله:

و لا بالذ له نازع يغارى أخاه إذا ما نهاه

و لکنه هین لین کعالیه الزمخ عرد نساء
إذا سدت سدت مطواعة و مهما و کلت الیه کفاه
الا من ینادی أبا مالک أ فی أمرنا هو أم فی سواه؟
أبو مالک قاصر فقره علی نفسه و مشیع غناه

و الألد: شدید الخصومة من اللدد، و یغاری: یلاحی من الملاحاة، و عرد نساء: ای شدید ساقه.

انظر أمالی السيد المرتضى ١: ٣٠٦، و الغانی لأبی الفرج ٢٤: ١٠٥- فی اخبار المتنخل و نسبه- و خزانه الأدب للبغدادی ٤: ١٤٦
الشاهد ٢٧٦.

قال أبو الفرج عن الصيمري بإسناده عن الامام الباقر عليه السلام انه كان إذا نظر- عليه السلام- الى أخيه زيد تمثل:
لعمرك ما ان أبو مالک. الأبيات.

أقول: انتفاء معروف بن خربوذ هذه الأبيات للإشاد بحضرة الإمام الباقر و أخيه زيد عليهما السلام فيها ما يكشف عن ذكائه و فطنته
لما في البيت:

إذا سدت سدت مطواعة و مهما و کلت الیه کفاه

من معنى انك إذا شاورت أخيك زيدا شاورك في أمورك و لا يعصيك، و ان سدت في أمر الإمامة فهو مطيع لك لا يحسدك.
(٢) عيون اخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٥١/٥، و أمالی الصدوق: ١٢/٤٣، و فيهما: يا أبا الحسن، و الصحيح ما أثبتته المصنف و لعله
من اشتباه النساخ بدليل ما موجود في الإرشاد للمفيد: ٢٦٨، و رجال الشيخ: ١/١٢٢، و مقاتل الطالبين: ١٢٧ و غيرها من المصادر التي
أجمعت على ان زيدا عليه السلام يكنى بابي الحسين، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٨٤

و الظاهر انه احمد الأربعة الذين ذكر الكشي في ترجمه عبد الله بن ميمون القداح المكي مسندا عنه، عن أبي جعفر (عليه السلام)،
قال: يا بن ميمون كم أنتم بمكة؟ قلت: نحن أربعة، قال: اما إنكم نور في ظلمات الأرض «١».

هذا و هناك جملة من الاخبار يستش منها رائحة القدح فيه بما ينافي الجلالة لا الوثاقة كما قد يتوهم في بعضها.

ففي كتاب سلام بن أبي عمرة، عن معروف بن خربوذ المكي، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: دخلت عليه فانشأت الحديث
فذكرت باب القدر، فقال: لا- أراك إلا هناك اخرج عني، قال: قلت: جعلت فداك، إنني أتوب منه، فقال: لا و الله حتى تخرج الى
بيتك و تغسل ثوبك و تغتسل و تتوب منه الى الله كما يتوب النصراني من نصرانيته، قال: ففعلت «٢».

قلت: من وقف على ما ورد في أبواب القدر و القضاء و الاستطاعة، و ما وقع من الأجلء و الأعظم في هذا الباب و نهيهم الشديد عن
الدخول في بعض أبوابها، علم ان ما صدر منه عثرة شاركة فيها من هو أعظم قدرا منه، و لولا خوف الإطالة لنقلت جملة منها، و من
أرادها فليراجع الأبواب المذكورة.

و في الكشي: حدثني حمدويه، قال: حدثني أيوب بن نوح، قال: حدثنا صفوان بن يحيى، عن عاصم بن حميد، عن سلام بن سعيد
الجمحي، قال:

حدثنا أسلم مولى محمد بن الحنفية، قال: كنت مع أبي جعفر (عليه السلام) جالسا مسندا ظهري إلى زمزم، فمر علينا محمد بن عبد الله
بن الحسن بن

(١) رجال الكشي ٢: ٦٨٧ / ٧٣١، ٢: ٥١٤ / ٤٥٢.

(٢) الأصول الستة عشر: ١١٧

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٨٥

الحسن (عليه السلام).

قال: اما انه سيظهر و يقتل في حال مضيعة، ثم قال: يا أسلم لا تحدث بهذا الحديث أحدا فإنه عندك امانة، قال: فحدثت به معروف بن خربوذ، و أخذت عليه مثل ما أخذ علي، قال: و كنا عند أبي جعفر (عليه السلام) غدوة و عشية أربعة من أهل مكة، فسأله معروف عن هذا الحديث الذي حدثته، فإني أحب ان أسمع منك.

قال: فالتفت الى أسلم، فقال له أسلم: جعلت فداك، إني أخذت عليه مثل الذي أخذته علي، فقال أبو جعفر (عليه السلام): لو كان الناس كلهم لنا شيعة لكان ثلاثة ارباعهم لنا شككا و الربع الآخر أحق «١».

و فيه- مضافا الى جهالة أسلم- ان مرض إذاعة الحق و إفشاء السر كان من الأمراض العامة في جل أصحابهم (عليهم السلام).

و في غيبة الشيخ الطوسي بإسناده، عن الفضل بن شاذان، عن الحسن ابن محبوب، عن أبي حمزة الثمالي، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): ان عليا كان يقول الى السبعين بلاء، و كان يقول: بعد البلاء رخاء، و قد مضت السبعون و لم نر رخاء؟ فقال أبو جعفر (عليه السلام): يا ثابت، ان الله تعالى كان وقت هذا الأمر في السبعين فلما قتل الحسين (عليه السلام) اشتد غضب الله على أهل الأرض فأخره إلي أربعين و مائة سنة فحدثناكم فأذعتم الحديث و كشفتم قناع السر فأخره الله تعالى و لم يجعل له بعد ذلك وقتا عندنا و يُمحوا الله ما يشاء و يُثبت و عنده أم الكتاب «٢».

قال أبو حمزة: و قلت ذلك لأبي عبد الله (عليه السلام)، فقال: قد كان

(١) رجال الكشي ٢: ٣٥٩ / ٤٥٩- بتصرف-

(٢) الرعد: ٣٩ / ١٣.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٨٦

ذاك «١».

و في البصائر: عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن أبي عمير، عن جميل ابن صالح، عن منصور بن حازم، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): ما أجد من أحدثه، و لو أتى أحدث رجلا منكم بالحديث، فما يخرج من المدينة حتى اوتى بعينه، فأقول: لم اقله «٢».

و في أمالي الشيخ بإسناده، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال:

سمعت أبي يقول لجماعة من أصحابه: و الله لو ان على أفواهم او كية «٣» لاخبرت كل رجل منكم ما لا يستوحش [معه] إلى شيء، و لكن [قد سبقت] فيكم الإذاعة و الله بالغ امره «٤».

و في البصائر بأسانيد متعددة، عن ابن مسكان، قال: سمعت أبا بصير يقول: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): من أين أصاب أصحاب علي (عليه السلام) ما أصابهم مع علمهم بمناياهم و بلاياهم؟ قال: فأجابني شبه المغضب، مم ذلك إلا منهم! قال: قلت: فما يمنعك جعلني الله فداك؟ قال:

ذاك باب أغلق، ألا ان الحسين بن علي (عليهما السلام) فتح منه شيئا، ثم قال: يا أبا محمد ان أولئك كانت على أفواهم او كية «٥».

و فيه: عنه عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قلت له: ما لنا من

(١) الغيبة للطوسي: ٢٦٣.

(٢) بصائر الدرجات: ٥ / ٤٩٩.

(٣) الاوكية جمع وكاء، و هو ما يشد به فم السقاء أو الوعاء، و او كي فمه: سده، و فلان يو كي فلانا:

يأمره أن يسد فاه و يسكت، لسان العرب- و كى- و معنى قوله عليه السّلام: لو ان على أفواهكم او كية، اى لو كنتم تحفظون السر و لا تذيعونه.

(٤) أمالى الشيخ ١: ٢٠٠، و ما بين المعقوفات منه.

(٥) بصائر الدرجات: ١ / ٢٨٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٨٧

يحدّثنا بما يكون كما كان على (عليه السّلام) يحدّث أصحابه؟ قال: بلى [و الله] و ان ذلك لكم و لكن هات حديثا واحدا حدّثتكم به فكتمتم، فسكتّ فو الله ما حدثنى بحديث الّا [و قد] وجدته حدّثت به «١».

و الاخبار فى هذا المعنى كثيرة.

و العجب ان معروف من الذين رووا الأمر بالكتمان فابتلى بالإذاعة! فى كتاب سلام بن أبى عمره، عن معروف بن خرّبوذ، عن أبى الطفيل عامر بن واثله، عن أمير المؤمنين (عليه السّلام)، قال: أ تحبون ان يكذب الله و رسوله، حدّثوا الناس بما يعرفون و أمسكوا عما ينكرون «٢».

و فى معانى الأخبار بإسناده، عن سلام، عنه، عنه، عنه (عليه السلام) «٣» قال: سمعته يقول اظلتكم فتنة مظلمة عمياء مكتنفة لا ينجو منها الّا النومة، قيل: يا با الحسن و ما النومة؟ قال: الذى لا يعرف الناس ما فى نفسه «٤».

هذا و ممّا يوهم منه القدح ما فى الكشى: عن جعفر بن معروف، قال:

حدثنا محمّد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن ابن بكير، عن محمّد بن مروان، قال: كنت قاعدا عند أبى عبد الله (عليه السّلام) انا و معروف بن خرّبوذ، فكان ينشدنى الشعر و أنشده، و يسألنى و أسأله، و أبو عبد الله (عليه السلام) يسمع، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): ان رسول الله (صلّى الله عليه و آله) قال: لأن يمتلى جوف الرجل قيحا خير له من ان يمتلى شعرا.

(١) بصائر الدرجات: ٥ / ٢٨١.

(٢) الأصول الستة عشر: ١١٧.

(٣) اكتفاء المصنف رحمه الله بذكر العنقة فقط مع حذف الرواة للاختصار لوجود ما يدل عليها فى اسناد الخبر السابق، فلاحظ.

(٤) معانى الأخبار: ١٦٦، باختلاف يسير.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٨٨

فقال معروف: إنّما يعنى بذلك الذى يقول الشعر، فقال: ويلك، أو ويحك قد قال ذلك رسول الله (صلّى الله عليه و آله) «١».

قال السيد أحمد بن طاوس كما فى تحرير الطاووسى: رأيت الطعن عليه فى مراجعته للصادق (عليه السلام) فى إنشاد معروف الشعر، ثم ذكر الطريق، و قال: أقول: انّ فى الطريق ضعفاء، لأنّ ابن الغضائرى قدح فى جعفر بن معروف السمرقندى و ان كان غالبا كذابا، و اما ابن بكير فإنه فطحي، قال- رحمه الله-: و ذكره الكشى ممّن اجتمعت العصابة على تصديقه و الانقياد له بالفقه من أصحاب أبى جعفر و أبى عبد الله (عليهما السلام) «٢».

و فى التعليقة: - بعد نقل كلامه- و مرّ الجواب ممّا عن أمثال هذه الاخبار فى زرارة و غيره «٣».

و أحسن من الجوابين ما فى الشرح: انّ الخبر لا- يدلّ على قدح فيه، فإنه يمكن ان يكون سأله (عليه السّلام) ان المراد به من يقول الشعر أو مطلقا، فقال (عليه السّلام): مطلقا، أو كان ظنّ معنى الخبر على ما قال، فنبّهه (عليه السلام) على ما قال، و لهذا لما سمع منه (عليه السّلام) ان المعنى عامّ لم يتكلّم بعده، و الخطاب بويلك و ويحك غير معلوم عند الراوى، مع ان الخطاب بويلك شائع عند العرب فى مقام المدح أيضا، على ان محمّد بن مروان مجهول، انتهى «٤».

و كيف كان فالإجماع الذى نقله الكشى «٥» لا يقاومه أمثال ذلك ممّا لا

(١) رجال الكشى ٢: ٤٧١ / ٣٧٥.

(٢) التحرير الطاووسى: ٢٧٦ / ٤١١.

(٣) تعليقه الوحيد البهبهانى على منهج المقال: ٣٣٦.

(٤) روضة المتقين ١٤: ٢٧٣.

(٥) رجال الكشى ٢: ٥٠٧ / ٤٣١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٨٩

دلالة فى متنه و لا قوّة فى سنده.

[٣١٧] شيز - و إلى المعلى بن خنيس:

أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الرحمن بن أبى نجران، عن حمّاد بن عيسى، عن المسمعى، عن المعلى بن خنيس و هو مولى الصادق (عليه السلام) كوفى بزّاز قتله داود بن على «١».

السند صحيح إلى المسمعى، و الى آخره فى حكمه لوجود حمّاد من أصحاب الإجماع ان كان المراد من المسمعى عبد الله بن عبد الرحمن الأصمّ بناء على المشهور من ضعفه، و يحتمل قوياً ان يكون المراد منه مسمع بن عبد الملك كردين كما هو الظاهر فى المقام.

و يظهر من العلامة «٢» و فى الجامع: و الى المعلى بن خنيس صحيح كما فى الخلاصة «٣» على الظاهر من كون المسمعى فيه مسمع بن عبد الملك «٤» كردين. إلى آخره، و يؤيده رواية حمّاد بن عيسى عنه، و لم نقف على روايته عن الأصم.

و فى الاستبصار فى باب الجنب يدهن، عن كردين المسمعى. إلى آخره «٥».

و فى اختصاص المفيد، مسندا عن فضالة بن أيوب، عن رجل من المسامعة اسمه مسمع بن عبد الملك و لقبه كردين. إلى آخره «٦».

و اما المعلى فالكلام فيه فى مواضع:

الأول: فى أسباب وثاقته و مدحه و هى أمور:

(١) الفقيه ٤: ٦٧، من المشيخة.

(٢) رجال العلامة: ١٣ / ١٧١.

(٣) رجال العلامة: ٢٧٩، الفائدة الثامنة من الخاتمة.

(٤) جامع الرواة ٢: ٥٤١، و لم يرد بعد هذا الموضع من كلام الأردبيلى شىء سوى قوله: (و الله اعلم)، و الظاهر وجود شىء فى نسخته من الجامع، و الا لما أضاف عليه ما بعده.

(٥) الاستبصار ١: ٣٨٧ / ١١٦.

(٦) الاختصاص: ٢٩٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٩٠

أ- قول الشيخ فى كتاب الغيبة، قال- و قبل ذكر من كان سفيرا حال الغيبة- نذكر طرفا من اخبار من كان يختص بكلّ امام و يتولّى له الأمر على وجه من الإيجاز، و نذكر من كان ممدوحا منهم حسن الطريقة، و من كان مذموما سىء المذهب، ليعرف الحال فى ذلك-

الى ان قال:-

فمن الممدوحين حمران بن أعين- الى ان قال:- ومنهم المعلّى بن خنيس، و كان من قوّام أبي عبد الله (عليه السلام)، و أنّما قتله داود بن علي بسببه، و كان محمودا عنده و مضى علي منهاجه و امره مشهور، فروى عن أبي بصير، قال: لمّا قتل داود بن علي المعلّى بن خنيس فصلبه، عظم ذلك علي أبي عبد الله (عليه السلام) و اشتدّ عليه، و قال له: يا داود علي ما قتلت مولاي و قيمى فى مالى و علي عيالى؟ و الله انه لأوجه عند الله منك- فى حديث طويل- و فى خبر آخر:

انه قال: اما و الله لقد دخل الجنّة «١».

و قال فى الخلاصة: قال الشيخ أبو جعفر الطوسى فى كتاب الغيبة، بغير اسناد: انه كان من قوّام أبي عبد الله (عليه السلام)، و كان محمودا عنده و مضى علي منهاجه، و هذا يقتضى وصفه بالعدالة «٢».

ب- روايه ابن أبي عمير عنه كما فى التهذيب فى باب بيع الماء و المنع منه «٣»، و فى الاستبصار فى باب بيع الزرع الأخضر «٤». و حماد بن عثمان فيه فى باب النحل و الهبة «٥»، و فى الكافى فى باب سيرة الإمام فى نفسه فى المطعم و الملبس «٦».

(١) الغيبة للطوسى: ٢٠٩.

(٢) رجال العلامة: ١ / ٢٥٩.

(٣) تهذيب الأحكام ٧: ١٤٤ / ٦٣٦.

(٤) الاستبصار ٣: ١١٣ / ٤٠١.

(٥) الاستبصار ٤: ١٠٧ / ٤٠٦.

(٦) أصول الكافى ١: ٣٣٩ / ٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٩١

و عبد الله بن مسكان فى الكافى فى باب الرضا بموهبة الايمان مرتين «١»، و مرتين فى باب من آذى المسلمين «٢»، و فى التهذيب فى باب تفصيل أحكام النكاح «٣».

و جميل بن درّاج فى الكافى فى باب الرجل يظأ على العذرة «٤»، و فى التهذيب فى باب ما تجوز الصلاة فيه من اللباس من أبواب الزيادات «٥».

و من أضرابهم من الأجلاء: يحيى الحلبي «٦»، و عبد الله بن أبي يعفور «٧»، و حرّيز «٨»، و عبد الكريم الخثعمي «٩»، و علي بن الحكم «١٠»، و شعيب الحداد «١١»، و داود بن فرقد «١٢»، و هشام بن سالم «١٣»، و سيف بن عميرة «١٤»، و عنبسة بن بجاد «١٥»، و علي بن عطية «١٦»، و معلّى بن زيد «١٧»،

(١) أصول الكافى ٢: ١٩١ / ٢ و ٦.

(٢) أصول الكافى ٢: ٢٦٢ / ٥، ٢: ٢٦٤ / ١١.

(٣) تهذيب الأحكام ٧: ٢٦١ / ١١٣١.

(٤) الكافى ٣: ٣٩ / ٥.

(٥) تهذيب الأحكام ٢: ٣٦١ / ١٤٩٦.

(٦) الكافى ٤: ٣٥٢ / ١١.

(٧) تهذيب الأحكام ٦: ٢٢٣ / ٥٣٣.

- (٨) أصول الكافي ٢: ١٧٧/٨.
- (٩) تهذيب الأحكام ٤: ٤١٧/١٥٠.
- (١٠) أصول الكافي ٢: ٢٧/٤٦٣.
- (١١) الاستبصار ٣: ١٠٠٣/٢٨٤.
- (١٢) أصول الكافي ١: ٢/٣٣٩.
- (١٣) أصول الكافي ٢: ٦/٢٦٢.
- (١٤) لم نظفر بروايته عنه لا- في كتب الرجال ولا في كتب الحديث، و لم نقف على من صرح به، و ما وجدناه روايته عن أبي بكر عن المعلى بن خنيس كما في التهذيب ٦: ١١٥٣/٣٨٧، فلاحظ.
- (١٥) الكافي ٨: ٥٩٤/٣٩٥، من الروضة.
- (١٦) الكافي ٨: ٥٠٧/٣٣٠، من الروضة.
- (١٧) رجال النجاشي: ١١١٤/٤١٧.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٩٢
- و إبراهيم بن عمرو «١»، و إسحاق بن عمّار «٢»، و سعدان بن مسلم «٣».
- و رواية هؤلاء عنه إذا انضمت إلى رواية أصحاب الإجماع و رواية ابن أبي عمير كانت من أعظم شواهد العدالة و أجل أمارات الوثاقة.
- ج- جملة من الاخبار، ففي الكافي: عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن الوليد بن صبيح، قال: جاء رجل الى أبي عبد الله (عليه السلام) يدعى علي المعلى بن خنيس دينا عليه، و قال: ذهب بحقي، فقال له أبو عبد الله (عليه السلام): ذهب بحقك الذي قتله، ثم قال الوليد: قم الى الرجل فاقضه [من] حقه، فإني أريد أن أبرد عليه جلده الذي كان باردا «٤»، و رواه الشيخ في التهذيب عن عليّ مثله «٥».
- و فيه في كتاب الروضة بالإسناد: عن الوليد بن صبيح، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: دخلت عليه يوما، فألقى إليّ ثيابا، و قال: يا وليد ردّها علي مطاويها «٦»، فقمت بين يديه، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): رحم الله المعلى بن خنيس، فظننت أنه شبه قيامي بين يديه بقيام المعلى بين يديه ثم قال:
- أف للدينا [أف للدينا انما الدنيا] دار بلاء يسلّط الله فيها عدوّه عليّ وليّه «٧»، و الروايتان صحيحتان.

(١) الكافي ٦: ٢٧٦/٣.

(٢) تهذيب الأحكام ١: ١٣٥١/٤٢٥.

(٣) تهذيب الأحكام ٤: ٣٠٠/١٠٥.

(٤) الكافي ٣: ٨/٩٤، و ما بين المعقوفتين منه.

(٥) تهذيب الأحكام ٦: ٣٨٦/١٨٦.

(٦) مطاوي الثوب: اطواؤه، و هو مأخوذ من طوى، و الطى: نقيض النشر، لسان العرب: طوى.

و المعنى: انه أراد عليه السلام من الوليد أن يلفها لأنها كانت منشورة كما يظهر من عبارة:

فألقي إليّ ثيابا، فلاحظ.

(٧) الكافي ٨: ٤٦٩/٣٠٤، من الروضة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٩٣

و فيه فى باب القرض: عن العدة، عن سهل بن زياد، عن احمد بن الحسن بن على، عن أبيه، عن عقبه بن خالد، قال: دخلت انا و المعلى و عثمان ابن عمران على أبى عبد الله (عليه السلام)، فلما رأنا، قال: مرحبا مرحبا بكم، وجوه تحبنا و نحبها جعلكم الله معنا فى الدنيا و الآخرة «١».

و فى الكشى: حمدويه بن نصير، قال: حدثنى العبيدى، عن ابن أبى عمير، عن عبد الرحمن بن الحجاج، قال حدثنى إسماعيل بن جابر، قال: كنت مع أبى عبد الله (عليه السلام) مجاورا بمكة، فقال لى: يا إسماعيل اخرج حتى تأتى مروا «٢» أو عسفان، فسأل هل حدث بالمدينة حدث؟ قال: فخرجت حتى أتيت مروا فلم الق أحدا، ثم مضيت حتى أتيت عسفان فلم يلبنى احد، فلما خرجت منها لقينى غير تحمل زيتا من عسفان، فقلت لهم: هل حدث بالمدينة حدث؟ قالوا: لا، ألا قتل هذا العراقى الذى يقال له: المعلى بن خنيس، قال:

فانصرفت الى أبى عبد الله (عليه السلام).

فلما رأنى، قال لى: يا إسماعيل قتل المعلى بن خنيس؟ فقلت: نعم، فقال: أما و الله لقد دخل الجنة.

و عن محمد بن مسعود، قال: كتب اللى الفضل، قال: حدثنا ابن أبى عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن إسماعيل بن جابر، قال: قدم أبو إسحاق (عليه السلام) «٣» من مكة، فذكر له قتل المعلى بن خنيس، قال: فقام مغضبا يجرّ ثوبه، فقال له إسماعيل ابنه: يا أبه أين تذهب؟ قال: لو كانت نازلة

(١) الكافى ٤: ٣٤ / ٤.

(٢) اى جبل المروة المنعطف على الصفا بمكة المكرمة، لا مدينة مرو الشهيرة بخراسان، كما هو ظاهر الخبر، و عدم إمكانية الجمع بينها و بين عسفان القريه من مكة من حيث الإيتاء المأمور به، فلاحظ.

(٣) أبو إسحاق: كنية مختصة بالصادق عليه السلام.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٩٤

لأقدمت عليها، فجاء حتى دخل على داود بن على، فقال له: يا داود لقد أتيت ذنبا لا يغفره الله لك، قال: و ما ذاك الذنب؟ قال: قتلت رجلا- من أهل الجنة، ثم مكث ساعه، ثم قال: ان شاء الله، فقال له داود: و [أنت] قد أتيت ذنبا لا يغفره الله لك، قال: و ما ذاك الذنب؟ قال: زوّجت ابنتك فلانا الأموى، قال: ان كنت زوّجت فلانا [الأموى]، فقد زوّج رسول الله (صلّى الله عليه و آله) عثمان، و لى برسول الله (صلّى الله عليه و آله) أسوة، قال: ما انا قتلته، قال: فمن قتله؟ قال: قتله السيرافى، قال: فأقدنا منه، قال: فلما كان من الغد غدا [إلى] السيرافى فأخذه فقتله، فجعل يصيح: يا عباد الله يأمرونى أن اقتل لهم الناس ثم يقتلونى «١».

و عن احمد بن منصور، عن احمد بن الفضل، عن محمد بن زياد، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن إسماعيل بن جابر، قال: دخلت على أبى عبد الله (عليه السلام)، فقال لى: يا إسماعيل قتل المعلى؟ قلت: نعم، قال: اما و الله لقد دخل الجنة «٢».

و بإسناده عن ابن أبى نجران، عن حماد الناب، عن المسمى، قال: لَمَّا أخذ داود بن على المعلى بن خنيس حبسه و أراد قتله، فقال له معلى: أخرجنى إلى الناس، فإن لى دينا كثيرا و مالا حتى اشهد بذلك، فأخرجه إلى السوق، فلما اجتمع الناس، قال: يا أيها الناس انا معلى بن خنيس، فمن عرفنى فقد عرفنى، اشهدوا انّ ما تركت من مال عين، أو دين، أو امه، أو عبد، أو دار، أو قليل، أو كثير فهو لجعفر بن محمد (عليهما السلام)، قال: فشدّ عليه صاحب شرطة داود فقتله.

(١) رجال الكشى ٢: ٦٧٧ / ٧١١، و ما بين المعقوفات منه.

(٢) رجال الكشي ٢: ٦٧٩ / ٧١٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٩٥

قال: فلما بلغ ذلك أبا عبد الله (عليه السلام)، خرج يجرّ ذيله حتى دخل على داود بن علي وإسماعيل ابنه خلفه، فقال: يا داود قتلت مولاي وأخذت مالي؟ فقال: ما انا قتلته ولا أخذت مالك، قال: فوالله لأدعون الله على من قتل مولاي وأخذ مالي، قال: ما قتلته ولكن قتله صاحب شرطتي، فقال: بإذنك أو بغير إذنك؟ قال: بغير اذني، قال: يا إسماعيل شأنك به، قال: فخرج إسماعيل والسيف معه حتى قتله في مجلسه.

قال حمّاد: وأخبرني المسمعي، عن معتب، قال: فلم يزل أبو عبد الله (عليه السلام) ليلته ساجدا وقائما، قال: فسمعتة (عليه السلام) في آخر الليل وهو ساجد ينادي: اللهم إني أسألك بقوتك القويّة، وبمجالك الشديد، وبعزّتك التي [جلّ] «١» خلقك لها ذليل، ان تصلّي على محمّد وآل محمّد، وان تأخذه الساعة، قال: فوالله ما رفع رأسه من سجوده حتى سمعنا الصائحة، فقالوا: مات داود بن علي، فقال: أبو عبد الله (عليه السلام): أتى دعوت الله [عليه] بدعوة بعث بها الله إليه ملكا فضرب رأسه بمرزبه انشقت منها مئانته «٢». ورواه ثقة الإسلام في الكافي عن محمّد بن يحيى، عن احمد بن محمّد، عن ابن أبي نجران، عن حمّاد بن عثمان، عن المسمعي، قال: لمّا قتل داود بن علي المعلى بن خنيس، قال أبو عبد الله (عليه السلام): لأدعون الله على من قتل مولاي، وأخذ مالي، فقال له داود بن علي: أنتك لتهدّدي بدعائك، قال حمّاد: قال المسمعي. و ساق مثله، وفي آخره: فمات «٣».

(١) من زيادة الأصل على المصدر، والصحيح ان يقال: كل خلقك لها ذليل، لا جلهم، و لعله من اشتباه النسخ، لانه ما من مخلوق الا وقد ذل لعزته تبارك وتعالى.

(٢) رجال الكشي ٢: ٦٧٥ / ٧٠٨.

(٣) أصول الكافي ٢: ٣٧٢ / ٥.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٩٦

قال: «١» وجدت بخط جبرئيل «٢» بن أحمد، حدثني محمّد بن عبد الله بن مهران، قال: حدثني محمّد بن علي الصيرفي، عن الحسن، عن الحسين بن أبي العلاء، عن أبي العلاء و أبي المعزى، عن أبي بصير، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول - و جرى ذكر المعلى بن خنيس - فقال: يا أبا محمّد اكنم على ما أقول لك في المعلى، قلت: أفعل، فقال: اما انه ما كان ينال درجتنا الا بما ينال منه داود بن علي، قلت: و ما الذي يصيبه من داود؟ قال: يدعو به، فيأمر به، فيضرب عنقه، و يصلبه. قلت: انا لله و انا إليه راجعون، قال: ذاك قابل، قال: فلما كان قابل، ولي المدينة فقصد المعلى، فدعاه و سأله عن شيعة أبي عبد الله (عليه السلام)،

(١) اي: الكشي.

(٢) اختلف العلماء في ضبطه بين إثبات الهمز في اسمه و عدمه، ففي المصدر (الطبعان الحديثة و القديمة) في كثير من الموارد، و

كذلك في رجال الشيخ: ٩ / ٤٥٨، و نسخة من منهج المقال:

٨٠، و تنقيح المقال ١: ٢٠٧ / ١٦٠٧ ورد بلا همز على وزن قنديل.

و ورد مهموزا في رجال ابن داود ١: ٦١ / ٢٩٣، و جامع الرواة ١: ١٤٦، و منتهى المقال:

٧٤، و نسخة من منهج المقال: ٨١، و التعليقة: ٨٠، و نقد الرجال: ٦٦، و مجمع الرجال ٢:

١٦، و تلخيص المقال: ٤٠، و إتقان المقال: ق ٢ / ١٦٩، و معجم رجال الحديث لفقيدها السيد الخويي تغمده الله بواسع رحمته ٤: ٣٣ /

٢٠٤٦، ولا ترجيح لأحد اللفظين على الآخر و ان كان المشهور على لسان القراء هو الأول كما سيأتى بيانه.

و جبريل: علم ممنوع فى الصرف للجمعة ذو أصل سريانى أو عبرانى، و من معانيه: عبد الله، لسان العرب: جبر و فيه لغات كثيرة، و قد تصرفت فيه العرب على عاداتها فى الأسماء الاعجمية و يقرأ بالهمزة و عدمه، تاج العروس: جبر و قد ورد لفظ جبريل فى القرآن الكريم الآية: ٩٨ من سورة البقرة، و اختلف القراء فيه، فقرأ نافع و ابن عامر و أبو عمر و حفص: جبريل بكسر الجيم بلا-همز، و قرأ حمزة و الكسائى بالهمز، و من قرأ بالكسر و لم يهزم فقد اتى به على كلام العرب على وزن منديل و قنديل، و من همز اتى به على خلاف ذلك ليعلم انه ليس من كلام العرب و انه أعجمى.

انظر حجة القراءات لأبى زرع: ١٠٧، و الكشف عن وجوه القراءات السبع لأبى محمد مكى بن أبى طالب ١: ٢٥٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٩٧

و ان يكتبهم له، فقال: ما اعرف من أصحاب أبى عبد الله (عليه السلام) أحدا، و أنما أنا رجل اختلف فى حوائجه، و ما اعرف له صاحبا، فقال:

أ تكتمنى؟ اما أنك ان كتمتنى قتلتنى، فقال له المعلى: بالقتل تهددنى؟! و الله لو كانوا تحت قدمى ما رفعت قدمى عنهم، و لئن قتلتنى لتسعدنى و أشقيك، فكان كما قال أبو عبد الله (عليه السلام) لم يغادر منه قليلا و لا كثيرا «١».

و رواه أبو جعفر الطبرى فى دلائل الإمامة، قال: روى الحسين، قال:

أخبرنا أحمد بن محمد، عن محمد بن على، عن على بن محمد، عن الحسن بن العلاء [و أبى المغراء] «٢» جميعا، عن أبى بصير- و ساق الى قوله:- و لئن قتلتنى ليسعدنى الله إنشاء الله و يشقيك الله، فقتله «٣».

و رواه ابن شهر آشوب فى المناقب، قال: قال أبو بصير: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول- و قد جرى ذكر المعلى بن خنيس- فقال: يا أبا محمد اكنم ما أقول لك فى المعلى، و ساق الى قوله: لو كانوا تحت قدمى ما رفعت [قدمى] عنهم، و ان أنت قتلتنى لتسعدنى و لتشقين، فلما أراد قتله، قال المعلى:

أخرجنى إلى الناس، فإن لى أشياء كثيرة حتى اشهد بذلك، فأخرجه إلى السوق، فلما اجتمع الناس، قال: يا أيها الناس اشهدوا ان ما تركت من مال عين، أو دين، أو أمه أو عبد، أو دار، أو قليل، أو كثير فهو لجعفر بن محمد (عليهما السلام)، فقتل «٤».

(١) رجال الكشى ٢: ٦٧٨/٧١٣.

(٢) فى الأصل [ابن أبى المعزى] بالزى المعجمة، و الصحيح ما أثبتناه لموافقته ما فى المصدر و جامع الرواة ١: ٣٥ و ٢: ٣٥ و ٢٤٨ فى ترجمه كل من: إبراهيم بن ميمون، و أبى بصير، و المعلى بن خنيس.

(٣) دلائل الإمامة: ١١٨.

(٤) مناقب ابن شهر آشوب ٤: ٢٢٥، و ما بين المعقوفتين منه.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٩٨

[و روى] الشيخ المفيد فى رساله الذبائح «١» و السيد المرتضى فى مسائل الطرابلسيات: عن جعفر بن محمد بن قولويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن احمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن الحسين ابن المختار، عن الحسين بن عبد الله «٢» قال: اصطحب المعلى بن خنيس و عبد الله بن أبى يعفور، فأكل أحدهما ذبيحة اليهودى و النصرانى، و امتنع الآخر عن أكلها، فلما اجتمعا عند أبى عبد الله (عليه السلام)، أخبراه بذلك، فقال (عليه السلام): أيكما الذى ابى؟ قال المعلى: انا، فقال (عليه السلام): أحسنت «٣».

قلت: روى الكشى عكس ذلك عن حمدويه بن نصير، قال: حدثنى محمد بن عيسى. و محمد بن مسعود قال: حدثنى محمد بن

نصير، قال: حدثنا محمد بن عيسى، عن سعيد بن جناح، عن عدة من أصحابنا. و قال

(١) رسالة الذبائح غير موجودة لدينا، واسمها: (الذبيحية) في ذبائح أهل الكتاب و الاختلاف في حليتها و حرمتها للشيخ المفيد، موجودة في مكتبة الطهراني بسامراء انظر: الذريعة ١٠: ٢٥ / ٤.

و قد وردت الرواية المشار إليها في مسائل الطرابلسيات - كما سيأتي من المصنف - في الأصول الأربعة سندا و متنا سند ذكر مواقعها في الهامش التالي، فلاحظ.

(٢) اختلفت المصادر في ضبطه ففي الإستبصار ٤: ٣٠٥ / ٨٢ الحسن بن عبد الله و في نسخة بدل من الطبعة الحجرية للتهذيب ٢: ٢٩٨ كذلك، و في النسخة المطبوعة منه ٩: ٢٧٢ / ٦٤ و الكافي ٦: ٢٣٩ / ٧ الحسين بن عبد الله، و في الفقيه ٣: ٢١١ / ٩٧٥ الحسين بن عبيد الله، و لمزيد الفائدة انظر معجم رجال الحديث ٦: ١٢ و ١٨ / ٣٤٥٤ و ٣٤٧٩.

(٣) المسائل الطرابلسيات: لم نجد الرواية في المسائل الطرابلسية الثانية و الثالثة المتوفرة لدينا، و لعلها في الأولى أو الرابعة لأنها أربعة مسائل كما نص عليها في الذريعة ٥: ٢٢٦ و ٣٥٦ / ٢٠ و قد ذكرنا ورود الرواية في الأصول الأربعة و فيها جميعا عدم التصريح باسم الممتنع عن الأكل هل هو المعلى أم ابن أبي يعفور، و الظاهر انه مصرح به في غيرها كما سيأتي عن المصنف، فلاحظ. خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٢٩٩.

العبيدي «١»: - و حدثني به أيضا عن ابن أبي عمير - ان ابن أبي يعفور و معلى بن خنيس كانا بالنيل على عهد أبي عبد الله (عليه السلام)، فاختلغا في ذبائح اليهود، فأكل معلى و لم يأكل ابن أبي يعفور، فلما صارا الى أبي عبد الله (عليه السلام) أخبراه فرضى بفعل ابن أبي يعفور و خطأ المعلى في أكله إياه «٢».

و جلالة مقام ابن أبي يعفور يقتضى صحه ما في الكشي إلا ان علو شأن المفيد و السيد و اتقانها في النقل يوجب تقديم ما اسنده. و في الكافي: عن محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد، [عن محمد بن إسماعيل]، عن أبي إسماعيل السراج، عن معاوية بن عمارة، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ان الذي دعى به أبو عبد الله (عليه السلام) على داود بن علي حين قتل المعلى بن خنيس و أخذ مال أبي عبد الله (عليه السلام): اللهم إني أسألك بنورك الذي لا يطفى، و بعزائمك التي لا تخفى، و بعزتك التي لا تنقضى «٣»، و بنعمتك التي لا تحصى، و بسلطانك الذي كفت به فرعون عن موسى (عليه السلام) «٤».

الشيخ المفيد في الإرشاد «٥» و الطبرسي في إعلام الوري: روى ان داود بن علي بن عبد الله بن العباس قتل المعلى بن خنيس - مولى جعفر بن محمد (عليهما السلام) - و أخذ ماله، فدخل عليه جعفر (عليه السلام) و هو يجز رداءه، فقال له: قتلت مولاى و أخذت مالى أما علمت ان الرجل ينام على الثكل و لا ينام على الحرب؟ اما و الله لأدعون الله عليك، فقال له داود: تهددنى بدعائك

(١) العبيدي: هو محمد بن عيسى بن عبيد كما يظهر من ترجمته في كتب الرجال.

(٢) رجال الكشي ٢: ٥١٧ / ٤٦٠.

(٣) في المصدر: و بعزك الذي لا ينقضى.

(٤) أصول الكافي ٢: ٤٠٥ / ٥، و ما بين المعقوفين منه.

(٥) الإرشاد: ٢٧٣.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٠٠.

كالمستهزئ بقوله، فرجع أبو عبد الله (عليه السلام) الى داره، فلم يزل ليله كله قائما و قاعدا حتى إذا كان السحر، سمع و هو يقول فى

مناجاته: يا ذا القوّة القويّة، و يا ذا المحال الشديدة، و يا ذا العزّة التي كلّ خلقك لها دليل، اكفني هذا الطاغية و انتقم لي منه، فما كان [إلا] ساعة حتى ارتفعت الأصوات بالصياح و قيل: [قد] مات داود بن علي الساعة «١».

و روى ابن شهر آشوب قتل داود المعلّى، و دعاء الصادق (عليه السلام) عليه و هلاكه، عن الأعمش و الربيع و ابن سنان و علي بن أبي حمزة و الحسين بن أبي العلاء و أبي المغراء و أبي بصير قريبا ممّا مرّ، ثم قال: و في رواية لبانه بنت عبد الله ابن العباس: بات داود تلك الليلة حائرا قد أغمى عليه، فقامت افتقده [في الليل] فوجدته مستلقيا على قفاه و ثعبان قد انطوى على صدره و جعل فاه على فيه، فأدخلت يدي في كمي فتناولته، فعطف فاه الي، فرميت به فانساب في ناحية البيت، و انتبه داود، فوجدته حائرا قد احمرت عيناه، فكرهت ان أخبره بما كان و جزعت عليه، ثم انصرفت فوجدت ذلك الثعبان كذلك، ففعلت به مثل الذي فعلت [في] المرّة الاولى و حركت داود فأصبته ميتا، فما رفع جعفر (عليه السلام) رأسه من سجوده حتى سمع الواعية «٢».

الشيخ المفيد في الاختصاص بإسناده عن احمد بن الحسين بن سعيد، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن حماد بن عثمان، عن المعلّى بن خنيس، قال: كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) في بعض حوائجه، فقال لي: مالي أراك كئيبا حزينا؟ فقلت: ما بلغني من أمر العراق و ما فيها من هذه الوباء فذكرت عيالي، فقال: أيسرك ان تراهم؟ فقلت: وددت و الله، قال: فاصرف

(١) اعلام الوری: ٣١٨، و ما بين المعقوفين منه.

(٢) مناقب ابن شهر آشوب ٤: ٢٣٠ - باختلاف يسير - و ما بين المعقوفات منه.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٠١

وجهك، فصرفت وجهي، ثم قال: اقبل بوجهك، فإذا داری متمثلة نصب عيني، فقال لي: ادخل دارك، فدخلت، فإذا لا افقد من عيالي صغيرا و لا كبيرا الا هو في داری بما فيها ففضيت وطرى ثم خرجت، فقال (عليه السلام) اصرف وجهك، فصرفته، فلم أر شيئا «١».

و رواه أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في الدلائل عن احمد بن الحسين مثله مع اختلاف يسير في بعض ألفاظ المتن «٢».

القطب الراوندي في الخرائج: عن محمد بن مسلم، قال: كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) إذ دخل عليه المعلّى بن خنيس باكيا، قال: و ما يبكيك؟

قال: بالباب قوم يزعمون ان ليس لكم [عليهم] «٣» فضل و أنكم و هم شيء واحد، فسكت، ثم دعا بطبق من تمر فحمل منه تمرة فشققها نصفين و أكل التمر و غرس النوى في الأرض، فنبتت فحملت بسرا و أخذ منها واحدة فشققها و اخرج منه رقفاً و دفعه الي المعلّى، و قال: اقرأه، و إذا فيه: بسم الله الرحمن الرحيم لا- إله إلا الله محمد رسول الله على المرتضى و الحسن و الحسين و علي بن الحسين واحدا واحدا الي الحسن بن علي و ابنه (عليهم السلام) «٤».

الحسين بن حمدان الحضيني في الهداية: بإسناده عن أبي بصير، قال:

سمعت أبا عبد الله الصادق (عليه السلام) يقول- و قد ذكر المعلّى بن خنيس- فقال: رحم الله المعلّى بن خنيس، فقلت: يا مولاي ما كان المعلّى؟ قال: و الله ما نال المعلّى من درجتنا الا بما نال منه داود بن علي بن عبد الله بن العباس، قلت: جعلت فداك، و ما الذي يناله من داود، قال: يدعو به- إذا تقلد المدينة

(١) الاختصاص: ٣٢٣.

(٢) دلائل الإمامة: ١٣٨.

(٣) في الأصل: علينا، و ما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما في المصدر و المنسجم مع المقام.

(٤) الخرائج و الجرائح: ١٦٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٠٢

عليه لعنة الله و سوء الدار- و يطالبه بان يثبت له أسماء شيعتنا و أوليائنا ليقتلهم، فلا يفعل، فيضرب عنقه فيصلبه.

فقلت: إنا لله و إنا إليه راجعون، و متى يكون ذلك؟ قال: من قابل، قال: فلما كان ولي المدينة داود، فاحضر المعلى بن خنيس فسأله عن شيعه أبي عبد الله (عليه السلام) و أوليائه ان يكتبهم، فقال له المعلى: ما اعرف من شيعته و أوليائه أحدا، و أنما أنا و كيله، أنفق على عياله، و اتردد في حوائجه، لا اعرف له شيعه و لا صاحب، قال: تكتمنى اميا ان تقول لى و الما تقتلك، فقال له المعلى: أ بالقتل تهددنى؟ و الله لو كانوا تحت قدمى ما رفعتها عنهم، و لئن قتلتنى يسعدنى الله و يشقيك، فأمر به فضربت عنقه، فصلب على باب [قصر] الامارة.

فدخل عليه أبو عبد الله (عليه السلام)، فقال: يا داود بن على قتلت مولاى و و كيلى فى مالى، [و تفتى] «١» على عيالى؟ قال: ما انا قتلته، قال: فمن قتله؟ قال: ما ادرى، قال الصادق (عليه السلام): ما رضيت ان قتلته و صلبته حتى تكذب و تجحد، و الله ما رضيت ان قتلته عدوانا و ظلما حتى صلبته، تريد ان تشهره و تنوه بقتله لانه مولاى، و الله انه عند الله لأوجه منك و من أمثالك، و لك منزله فى النار فانظر كيف تخلص منها، و الله لأدعون عليك فيقتلك كما قتلته، قال له داود بن على: تهددنى بدعائك؟ فاصنع ما أنت صانع، ادع الله لنفسك فإذا استجاب لك فادع على.

فخرج أبو عبد الله (عليه السلام) من عنده مغضبا، فلما جن [عليه] الليل، اغتسل و لبس ثياب الصلاة و ابتهل الى الله عز و جل و علا، و قال: يا ذا يا ذوى يا ذويه آت اليه سهما من سهامك يفلق قلبه، ثم قال لغلامه: أخرج

(١) فى الأصل: و نفقتى، و ما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما فى المصدر.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٠٣

و اسمع الصراخ على داود بن على، فرجع الغلام، فقال: يا مولاى الصراخ عال عليه و قد مات، فخر أبو عبد الله (عليه السلام) ساجدا، و هو يقول فى سجوده: شكرا للكریم شكرا للدائم القائم الذى يجيب دعوة المضطر إذا دعاه و يكشف السوء. و أصبح داود ميتا و الشيعه يهرعون الى أبى عبد الله (عليه السلام) يهتئون، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): لقد مات على دين أبى لهب لعنهما الله، و لقد دعوت الله عليه بثلاث كلمات لو دعوت الله لأزال الأرض و من عليها فأجابنى فيه فعجل به الى امه الهاوية «١».

الى غير ذلك ميا ورد فى هذا الباب، و تأتى جملة منها أيضا فى الموضوع الثالث، و تحصل من جميعها- و فيه الصحاح و غيرها المؤيد بها- انه من أولياء الله، و انه من أهل الجنة و دخلها بعد قتله، و انه (عليه السلام) كان يحبه، و انه كان و كيله و قيمه على نفقات عياله، و مر فى (شط) «٢» فى ترجمة مصادف ما يتعلق بهذا المقام، و انه كان قوى الإيمان ثابت الولاية مؤثرا نفسه على نفوس اخوانه. و ان الصادق (عليه السلام) ما قنع بقتل قاتله حتى اهتم بالدعاء على الأمر به فأهلكه، و لم ينقل عنه مثله أو بعضه بالنسبة الى احد من المقتولين من أقاربه فضلا عن غيرهم، و غير ذلك مما يستكشف من تلك الاخبار و يستدل بها على وثاقته و جلالته و اختصاصه التام به و انه نال درجة ولايتهم.

د- ما فى التعليقة قال رحمه الله: و يظهر من مهج الدعوات لابن طاوس، و غيره كونه من أشهر وكلاء الصادق (عليه السلام) و أجلهم، و انه قتل بسبب ذلك، و انه كان يجبى الأموال إليه (عليه السلام) انتهى «٣».

(١) الهداية للحضينى، مخطوط: ورقة ٥٣/ب- ٥٤/أ- بتصرف- و ما بين المعقوفتين منه.

(٢) تقدم برقم: ٣٠٩.

(٣) تعليقه الوحيد البهبهاني: ٣٣٧.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٠٤

ولى فى استفادة ذلك مما فى المهج تأمل يأتى وجهه عند نقله إنشاء الله تعالى.

ه- ما فى النجاشى: له كتاب يرويه جماعة «١»، فإنه من الامارات الجليئة على الاعتماد عليه كما مرّ غير مرّة و يأتى توضيحه ان شاء الله تعالى.

الثانى «٢»: فى أسباب قدحه و هى أيضا أمور:

أ- ما فى النجاشى قال: معلّى بن خنيس مولى الصادق جعفر بن محمّد (عليهما السلام)، و من قبله كان مولى بنى أسد، كوفى بزّاز، ضعيف جدا لا يعول عليه، له كتاب. إلى آخره «٣».

ب- ما فى الغضائرى على ما نقله الخلاصة «٤» و النقد: كان أول أمره مغيريا «٥»، ثم دعا الى محمّد بن عبد الله النفس الزكية، و فى هذه الظنة أخذه داود بن على فقتله، و الغلاة يضيفون اليه أشياء كثيرة، و لا ارى الاعتماد على شىء من حديثه «٦».

ج- جملة من الروايات فى الكشى: محمّد بن الحسن البرنانى «٧» و عثمان،

(١) رجال النجاشى: ١١١٤ / ٤١٧.

(٢) الثانى: يندرج تحت قوله السابق فى صحيفة: ٩٩٠: (و اما المعلّى فالكلام فيه فى مواضع)، فراجع.

(٣) رجال النجاشى: ١١١٤ / ٤١٧.

(٤) رجال العلامة: ١ / ٢٥٩.

(٥) أى من أصحاب المغيرة بن سعيد لعنه الله الذى كان يدعو لمحمد بن عبد الله بن الحسن فى أول أمره و يتعمد الكذب فيدس الأحاديث فى كتب أصحاب أبى جعفر الباقر عليهما السلام، و قد لعنه الامام الصادق عليه السلام مرارا. انظر: رجال الكشى ٢: ٤٨٩ / ٣٩٩ و ما بعدها.

(٦) نقد الرجال: ٣٤٩.

(٧) فى المصدر: البرائى، و فى النسخة القديمة منه: البرانى، و قد تكرر مثل هذا السند لدى الكشى فى ترجمة حمران بن أعين ١:

٣٠٧ / ٤١٤ و فيه: محمد بن الحسن البرنانى، و قد علق عليه الامام الراحل السيد الخويى طاب ثراه بقوله: و لا شك فى انه من غلط النسخة، و الصحيح:

محمد بن الحسن البرائى بقريته روايته عن محمد بن يزداد عن محمد بن الحسين فى غير مورد.

انظر معجم رجال الحديث ١٥: ١٠٤٥ / ٢٠١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٠٥

قالا: حدثنا محمّد بن يزداد، عن محمّد بن الحسين، عن الحجاج «١»، عن أبى مالك الحضرمى، عن أبى العباس البقباق، قال: تذاكر ابن أبى يعفور و معلّى ابن خنيس، فقال ابن أبى يعفور: الأوصياء علماء ابرار اتقياء، و قال معلّى بن خنيس: الأوصياء أنبياء، قال: فدخلا على أبى عبد الله (عليه السلام)، قال:

فلما استقر مجلسهما، قال: فبدأهما أبو عبد الله (عليه السلام)، فقال: يا عبد الله ابرأ ممّن قال انا أنبياء «٢».

و عن إبراهيم بن محمّد بن العباس الختلى، قال: حدثنا احمد بن إدريس القمى المعلم، قال: حدثنى [محمد بن أحمد] «٣» بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن موسى بن سعدان، عن عبد الله بن القاسم، عن حفص الأبيض التمار، قال: دخلت على أبى عبد الله (عليه

السّلام) أيام طلب المعلّى بن خنيس رحمه الله، فقال لى: يا حفص إننى أمرت المعلّى فخالفتنى فابتلى بالحديد، أنى نظرت اليه يوما و هو كئيب حزين، فقلت: يا معلّى كأنك ذكرت أهلك و عيالك؟ فقال: أجل، قلت: ادن منى، فدنا منى، فمسحت وجهه، فقلت: اين تراك؟ فقال: أرانى فى أهل بيتى و هو ذا زوجتى و هذا ولدى، قال: فتركته حتى تملأ منهم، و استترت منهم حتى نال ما ينال الرجل من اهله، ثم قلت: ادن منى، فدنا منى، فمسحت وجهه، فقلت: اين تراك؟ فقال: أرانى معك فى المدينة.

(١) هو عبد الله بن محمد الأسدى الكوفى الحجال يدعى المزخرف المتكلم الثقة كما فى كتب الرجال.
(٢) رجال الكشى ٢: ٥١٥ / ٤٥٦.

(٣) فى الأصل: أحمد بن محمد، و هو اشتباه، و ما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما فى المصدر و سائر موارد الأخرى فى كتب الحديث، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٠٦

قال: قلت: يا معلّى ان لنا حديثا من حفظه علينا حفظ الله عليه دينه و دنياه، يا معلّى لا تكونوا أسراء فى أيدي الناس بحديثنا ان شاؤا منوا عليكم و ان شاؤا قتلوكم، يا معلّى انه من كتم الصعب من حديثنا جعله الله نورا بين عينيه و زوّده القوّة فى الناس، و من أذاع الصعب من حديثنا لم يمت حتى يعضّه السلاح أو يموت بخبل، يا معلّى أنت مقتول فاستعد (١).

و عن أبى على احمد بن على السلولى المعروف بشقران، قال: حدثنا الحسين بن عبد الله القمى، عن محمّد بن أورمه، عن يعقوب بن يزيد، عن سيف بن عميرة، عن المفضّل بن عمر الجعفى، قال: دخلت على أبى عبد الله (عليه السّلام) يوم صلب فيه المعلّى، فقلت له: يا بن رسول الله، الا ترى الى هذا الخطب الجليل الذى نزل بالشيعه فى هذا؟ قال: و ما هو؟ قال، فقلت: قتل المعلّى بن خنيس، قال: رحم الله المعلّى، قد كنت اتوقع ذلك، لأنه أذاع سرّنا، و ليس الناصب لنا حربا بأعظم مؤنة علينا من المذيع سرّنا، فمن أذاع سرّنا الى غير اهله لم يفارق الدنيا حتى يعضّه السلاح أو يموت بخبل (٢).
و رواه الصفار فى البصائر، عن محمّد بن الحسين بن أبى الخطاب مثله سواء (٣).

سعد بن عبد الله فى كتاب بصائر على ما نقله عنه الشيخ الحسن بن سليمان الحلى فى منتخبه، عن احمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن خالد البرقى، عن أبى الربيع الرّاق، عن بعض أصحابه، عن حفص الأبيض، قال: دخلت على أبى عبد الله (عليه السّلام) أيام قتل المعلّى بن خنيس و صلبه، فقال: يا حفص أنى نهيت المعلّى عن أمر فأذاعه، فابتلى بما ترى، قلت له: ان

(١) رجال الكشى ٢: ٦٧٦ / ٧٠٩.

(٢) رجال الكشى ٢: ٦٧٨ / ٧١٢، باختلاف يسير.

(٣) بصائر الدرجات: ٢ / ٤٢٣.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٠٧

لنا حديثا من حفظه علينا حفظ الله عليه دينه و دنياه، و من اذاعه علينا سلبه الله، يا معلّى لا تكونوا أسرى فى أيدي الناس ان شاؤا منوا عليكم و ان شاؤا قتلوكم، يا معلّى انه من كتم الصعب من حديثنا جعله الله نورا بين عينيه و رزقه العزّ فى الناس، يا معلّى من أذاع الصعب من حديثنا لم يمت حتى يعضّه السلاح أو يموت بخبل، أنى رأيته يوما حزينا، فقلت: ما لك ذكرت أهلك و عيالك؟ فقال: نعم، فمسحت وجهه، فقلت: اين تراك؟ فقال: أرانى فى أهلى مع زوجتى و عيالى، فتركته فى تلك الحال مليئا، ثم مسحت وجهه، فقلت:

این تراک؟ فقال: أراني معك في المدينة، فقلت له: احفظ ما رأيت ولا تدعه، فقال لأهل المدينة: ان الأرض تطوى لي، فأصابه ما رأيت «١».

و روى أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في الدلائل بإسناده عن محمد ابن الحسين، عن موسى بن سعدان، عن حفص الأبيض التمار، قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) أيام صلب المعلّى بن خنيس، فقال لي: يا حفص إني أمرت المعلّى بأمر فخالفتني، فابتلى بالحديد، أتى نظرت إليه يوماً فرأيت كئيها حزينا، فقلت له: ادن مني، فدنا مني، فمسحت وجهه بيدي، و قلت له: أين أنت؟ قال: يا سيدي انا في منزلي، هذه والله زوجتي و ولدي، فتركته حتى قضى و طره منهم [و استترت] «٢» منه حتى نال حاجته من اهله و ولده حتى كان منه الى أهله ما يكون من الزوج إلى المرأة، ثم قلت له: ادن مني، فدنا، فمسحت وجهه، و قلت له: أين أنت؟ فقال: انا معك في المدينة و هذا بيتك.

فقلت له: يا معلّى ان لنا حديثا من حفظه علينا حفظه الله و حفظ عليه

(١) مختصر بصائر الدرجات: ٩٨، باختلاف يسير.

(٢) في الأصل و المصدر: و استقرب، و ما أثبتناه هو الأنسب بالمقام و موافقا لما مر قبل قليل في رواية إبراهيم بن محمد بن العباس الختلي، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٠٨

دينه و دنياه، يا معلّى لا تكونوا أسراء في أيدي الناس بحديثنا ان شاءوا منّا عليكم و ان شاءوا قتلوكم، يا معلّى انه من كتم الصعب من حديثنا جعله الله نورا بين عينيه و أعزّه في الناس من غير عشيرة، و من اذاعه لم يمت حتى يذوق عضة الحديد و ألح عليه الفقر و الفاقة في الدنيا حتى يخرج منها و لا ينال منها شيئا و عليه في الآخرة غضب و له عذاب اليم، ثم قلت له: يا معلّى أنت مقتول فاستعد «١».

محمد بن إبراهيم النعماني في كتاب الغيبة، عن عبد الواحد بن عبد الله، عن احمد بن محمد بن رباح الزهري، عن محمد بن العباس [الختلي] «٢» عن [الحسن] «٣» بن علي بن أبي حمزة البطائني، عن حفص بن نسيب فرعان «٤»، قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) أيام قتل المعلّى بن خنيس مولاه، فقال لي: يا حفص حدثت المعلّى بأشياء فأذاعها فابتلى بالحديد، أتى قلت له: ان لنا حديثا من حفظه علينا حفظه الله و حفظ عليه دينه و دنياه، و من اذاعه علينا سلبه الله دينه و دنياه، يا معلّى انه من كتم الصعب من حديثنا جعله الله

(١) دلائل الإمامة ١٣٦.

(٢) في الأصل: الجبلي، و في المصدر: الحسنی، و في نسخة منه كما في الأصل، و ما أثبتناه هو الصحيح الموافق لرجال العلامة: ٢٨ / ٧ و ابن داود: ٣٣ / ٣٣، و جامع الرواة ١: ٣٢ في ضبط اللقب المذكور في ترجمة ابنه إبراهيم الذي مرت روايته قبل قليل، فراجع.

(٣) في الأصل: الحسين، و ما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما في المصدر و سائر كتب الرجال، فلاحظ.

(٤) كذا في الأصل و المصدر، و لم نجد ذكرا لفرعان هذا في كتب الرجال، و في رجال الشيخ:

١٧٦ / ١٨٩ و جامع الرواة ١: ١٦٤ و معجم رجال الحديث ٦: ١٥٩ حفص نسيب بنى عمارة.

و في بعض نسخ رجال الشيخ كما أشير في هامشه، و كذلك في منهج المقال: ١٢٠ و تنقيح المقال ١: ٣٥٦ حفص بن نسيب بن عمارة.

أقول: و إسناد الرواية المذكورة فيه احالة - من النعماني - الى اسناد سابق ذكره قبله بست روايات، و نقله المصنف - رحمه الله - هنا

كاملا، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٠٩

نورا بين عينيه و رفعه و رزقه العز في الناس، و من أذاع الصعب من حديثنا لم يمت حتى يعضه السلاح أو يموت متحيرا «١».

هذا تمام ما وجدناه في كتب الأحاديث مما فيه ما يوهم القدح فيه.

الثالث: في الجواب عن تلك الوجوه:

أما عن الأول فإن النجاشي و ان كان أضبط و أتقن و يقدم قوله عند التعارض مضافا الى تقديم الجرح، ألا أنه حيث يلاحظ قوله مع قول الشيخ مثلا- من دون النظر الى المرجحات الخارجية، و أميا في مثل المقام الذي أيد كلام الشيخ بالأخبار المستفيضة و فيها الصحاح و ما في حكمها الصريحة في الموافقة فلا- اعتبار بما في النجاشي، خصوصا بعد ما علم من حاله من قلبه اطلاعه على الأحاديث، كما يظهر ذلك مما مر في ترجمة جابر الجعفي في (نز) «٢».

و بالجملة فلا يجوز رفع اليد عن الخبر الصحيح و ما يقرب منه بقول النجاشي مع عدم ذكره سبب الضعف و احتمال استناده الى ما استند اليه الغضائري الموهون بما يأتي، مع ان ظاهر النجاشي و الغضائري ضعف المعلی من أول أمره، و انه ضعيف في نفسه لا باعتبار ما صدر منه من الإذاعة التي أشير إليها في اخبار القدح، و الاخبار المتقدمة حتى الطائفة الثانية منها متفقه على حسن حاله و أمانته قبلها، و لا يجوز طرح هذه الاخبار القريبة من التواتر لقولهما المبتلى بالمعارض الموهون بضعف السبب كما يأتي.

و اما عن الثاني: اما عن كونه مغيريا فبعد التسليم فعدم مضرته لاتفاق الأخبار المتقدمة على إماميته و حسن حاله بعد ذلك، و كيف يجوز العاقل ان يكون في أيام خدمته و قيموته على عياله (عليه السلام) الى آخر عمره من

(١) غيبة النعماني: ١٢ / ٣٨ و انظر: ١٢ / ٣٦ منه.

(٢) تقدم برقم: ٥٧.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣١٠

أصحاب المغيرة الذي تواتر عنه (عليه السلام) لعنه و البراءة منه؟! و مغيرته قبل ذلك- ان صححت- لا تضر برواياته بعد رجوعه و توبته كغيره من الأعظم الذين زلوا فثبتوا، وقفوا ثم رجعوا و هم جم غفير.

و أما عن كونه من دعاء محمد بن عبد الله فإنه من الأكاذيب الواضحة بعد ملاحظة احاديث العترة الطاهرة، فروى الصفار في البصائر، عن علي بن إسماعيل، عن صفوان بن يحيى، عن العيص بن القاسم، عن المعلی بن خنيس، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): ما من نبي، و لا وصي، و لا ملك إلا في كتاب عندي، لا و الله ما لمحمد بن عبد الله بن الحسن فيه اسم «١».

و رواه أيضا، عن [عبد الله بن جعفر] «٢» عن محمد بن عيسى، عن صفوان مثله «٣».

و عن محمد بن الحسين، عن عبد الرحمن بن أبي هاشم و جعفر بن بشير، عن عنبسة، عن المعلی بن خنيس، قال: كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) إذ أقبل محمد بن عبد الله [بن الحسن] فسلم ثم ذهب، فرق له أبو عبد الله (عليه السلام) و دمعت عينه «٤»، فقلت له: لقد رأيتك صنعت به ما لم تكن تصنع، قال: رقت له، لأنه ينسب في «٥» أمر ليس له، لم أجده في كتاب علي (عليه السلام) من خلفاء هذه الأمة و لا من ملوكها «٦».

و رواه ثقة الإسلام في الكافي: عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين

(١) بصائر الدرجات: ٤ / ١٨٩.

(٢) في الأصل: علي بن إسماعيل، و هو اشتباه، و ما أثبتناه فمن المصدر.

(٣) بصائر الدرجات: ١٨٩ / ٦.

(٤) عينه: فى الأصل و المصدر، و فى الأول: عيناه ظاهرا، و ما فى رواية الكافى - الآتية - موافق لاستظهاره، فلاحظ.

(٥) نسخة بدل: الى «منه قدس سره».

(٦) بصائر الدرجات: ١٨٨ / ١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣١١

مثله «١».

و قال رضى الدين على بن طاوس فى مهج الدعوات: وجدت فى كتاب عتيق بخط الحسين بن على بن هند، قال: حدثنى محمد بن جعفر الرزاز القرشى، قال: حدثنا محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين، قال: حدثنا بشر «٢» ابن [حماد] «٣»، عن صفوان بن مهران الجمال، قال: رفع رجل من قريش المدينة من بنى مخزوم الى أبى جعفر المنصور - و ذلك بعد قتله لمحمد و إبراهيم ابنى عبد الله بن الحسن - إن جعفر بن محمد (عليهما السلام) بعث مولاة المعلّى بن خنيس لجباية الأموال من شيعته، و إنه كان يمدّ عنها «٤» محمد بن عبد الله، فكاد المنصور أن يأكل كفه على جعفر (عليه السلام) غيظا، و كتب الى عمّه داود بن على، و داود إذ ذاك أمير المدينة، ان يسير اليه جعفر بن محمد (عليهما السلام)، و لا يرخص له فى التلوم «٥» و المقام، فبعث اليه داود بكتاب المنصور، و قال له:

(١) الكافى ٨: ٣٩٥ / ٥٩٤، من الروضة.

(٢) نسخة بدل: بشير «منه قدس سره».

(٣) فى الأصل فراغ لم يدرج اسم فيه، و ما أثبتناه من المصدر، و قد مرت الرواية نفسها فى مستدرک الوسائل ٣: ٥٥ / ٢ (النسخة الحجرية) و ١٦: ٧١ / ١٩١٨٩ (النسخة المطبوعة) و فيها: بشير ابن حماد.

أقول: لم نقف على من ترجم لبشر أو بشير بن حماد فى جميع ما لدينا من كتب الرجال، بل لم نجد له ذكرا فى كتب الحديث، إلا ما ذكره المصنف نقلا عن مهج الدعوات، و لم نظفر برواية واحدة لمحمد بن عيسى عن سمي بشر، نعم له رواية واحدة عن بشير مطلقا من غير تقييد بحماد أو غيره، وردت فى التهذيب ٧: ٢٣١ / ١٠٠٨، و بشير هذا - كما فى معجم رجال الحديث ٣: ٣٢٥ / ١٧٧٢ - مشترك بين جماعة، و التمييز انما هو بالراوى و المروى عنه.

و المتحصل مما تقدم انه بشير لا بشر بقريته ما فى مهج الدعوات و المعجم و ان تعذر التمييز، فلاحظ.

(٤) نسخة بدل: بها، و هو الصحيح الموافق للمعنى.

(٥) اى الانتظار، و هو مصدر مأخوذ من تلوم: اى ثبت و انتظر، انظر لسان العرب: لوم.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣١٢

اعمل (فى) «١» المسير الى أمير المؤمنين فى غد و لا تتأخر.

قال صفوان و كنت بالمدينة يومئذ، فأنفذ الى جعفر (عليه السلام)، فصرت اليه، فقال لى: تعهد راحلتنا، فإننا غادون فى غد إن شاء الله العراق، و نهض من وقته و انا معه الى مسجد النبى (صلّى الله عليه و آله)، و كان ذلك بين الاولى و العصر، فركع [فيه] «٢» ركعات، ثم رفع يديه، فحفظت يومئذ من دعائه (عليه السلام) يا من ليس له ابتداء، الدعاء.

قال: فلما أصبح أبو عبد الله (عليه السلام)، رحلت له الناقة و صار متوجّها الى العراق حتى قدم مدينة أبى جعفر و اقبل حتى أستأذن فأذن له، قال صفوان: فأخبرنى بعض من شهد عند أبى جعفر، فلما رآه أبو جعفر قربه و أدناه، ثم استدعى قصّة الراعى على أبى عبد الله (عليه السلام)، يقول فى قصّته:

إنّ معلّى بن خنيس مولى جعفر بن محمد (عليهما السلام) يجبى له الأموال من جميع الآفاق، و انه مدّ بها محمد بن عبد الله، فدفع إليه

القصة، فقرأها أبو عبد الله (عليه السلام)، فأقبل إليه المنصور، وقال: يا جعفر بن محمد ما هذه الأموال التي يجيها لك معلّى بن خنيس؟ فقال أبو عبد الله (عليه السلام): معاذ الله من ذلك يا أمير المؤمنين، قال له: تحلف على براءتك من ذلك؟ قال: نعم احلف بالله انه ما كان من ذلك شيء «٣». إلى آخر ما تقدّم في كتاب الأيمان في باب جواز استحلاف الظالم بالبراءة من حول الله وقوته «٤».

(١) في نسختنا من المصدر: اعمد على، و في الأصل: له في، و حذفنا (له) لعدم مناسبتها المقام لا سيما بعد التصريح اللاحق بقوله: الى أمير، فلاحظ.

(٢) ما أثبتناه من المصدر.

(٣) مهج الدعوات: ١٩٨، باختلاف يسير.

(٤) مستدرک الوسائل ٣: ٥٥ / ٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣١٣

و في آخر الخبر: إنّ المنصور احضر القرشى النمام الساعى، فأحلفه أبو عبد الله (عليه السلام) بهذه اليمين، فلم يستتم الكلام حتى أجذم و خرّ ميتاً، فراع أبو جعفر ذلك و ارتعدت فرائضه، فقال: يا أبا عبد الله سر من غد الى حرم جدك ان اخترت ذلك، و إن اخترت المقام عندنا لم نأل في إكرامك و بركك، فو الله لا قبلت عليك قول احد بعدها ابدا «١».

و العجب ان المنصور عرف كذب القرشى الخزومى و الغضائرى صدقه في ما نسب الى المعلّى و أثبتته في كتابه و القى العلماء فى مهلكة سوء الظن به! و ممّا يزيد فى توضيح هذا الكذب الصريح، إنّ أبا الفرج الأصفهانى الخبير بفنون التواريخ قد استقصى فى مقاتل الطالبين كلّ من كان مع محمّد قتل أو لم يقتل، و شرح حال محمّد من أوله الى آخره «٢»، و ليس لمعلّى ذكر فى كتابه أصلاً، و لا يمكن عادة اطلاع الغضائرى عليه و خفاءه على مثل أبى الفرج المتقدم عليه.

و ممّا يؤيّدّه أيضاً ما رواه الطبرسى فى الاحتجاج، عن ابن أبى يعفور «٣»، قال: لقيت أنا و معلّى بن خنيس الحسن «٤» بن الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب (عليهما السلام)، فقال: يا يهودى فأخبرنا بما قال [فيها] «٥» جعفر بن

(١) مهج الدعوات: ٢٠٠.

(٢) مقاتل الطالبين: ٢٣٢.

(٣) فى المطبوع من المصدر: عن أبى يعقوب، و هو الأسدى، امام بنى الصيد الكوفى، من أصحاب الصادق عليه السلام. رجال الشيخ: ٢٥ / ٣٣٩، و فى النسخة الخطية التى بأيدينا منه: عن ابن أبى يعفور، و هو عبد الله بن أبى يعفور، يكنى أبا محمد من أصحاب الصادق عليه السلام.

و رجال الشيخ: ١٥ / ٢٢٣ و ٦٧٧ / ٢٦٤، و كلاهما من طبقة المعلّى بن خنيس، فلاحظ.

(٤) فى المصدر: الحسن بن الحسن بن على، و فى الأصل زيد عليه: الحسن، و كتب فوقه لفظ:

ظاهراً، و هو الصحيح الموافق لما فى مقاتل الطالبين: ١٨٥ و سائر كتب الرجال، فلاحظ.

(٥) ما أثبتناه بين المعقوفين من المصدر.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣١٤

محمّد (عليهما السلام)، فقال [عليه السلام]: هو و الله أولى باليهودية منكما، إنّ اليهودى من شرب الخمر «١».

و بهذا الاسناد، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام، يقول: لو توفّى الحسن بن الحسن بالزنا و الربا و شرب الخمر كان خيراً [له] ممّا

توفى عليه «٢».

و روى الصفار في البصائر: عن يعقوب بن يزيد و محمد بن الحسين، عن ابن أبي عمير، عن علي بن سعيد، قال: كنت قاعدا عند أبي عبد الله (عليه السلام) و عنده أناس من أصحابنا، فقال له معلّى بن خنيس: جعلت فداك ما لقيت من الحسن بن الحسن؟ ثم قال له الطيار «٣»: جعلت فداك بينا أنا أمشي في بعض السكك إذ لقيت محمّد بن عبد الله بن الحسن على حمار حوله أناس من الزيدية، فقال لي: أيها الرجل التي التي، فإنّ رسول الله (صلى الله عليه و آله) قال: من صلى صلاتنا و استقبل قبلتنا و أكل ذبيحتنا فذاك المسلم الذي له ذمّة الله و ذمّة رسوله، من شاء اقام و من شاء ظعن، فقلت له: اتق الله و لا يغرنك هؤلاء الذين حولك. فقال أبو عبد الله (عليه السلام) للطيار: فلم تقل له غيره؟ قال: لا، قال: فهلا قلت له: إنّ رسول الله (صلى الله عليه و آله) قال ذلك و المسلمون مقرّون له بالطاعة، فلما قبض رسول الله (صلى الله عليه و آله) و وقع الاختلاف انقطع ذلك، فقال محمّد بن عبد الله بن علي: العجب لعبد الله بن الحسن انه

(١) الاحتجاج: ٢: ٢٧٤.

(٢) الاحتجاج: ٢: ٣٧٥، و ما بين المعقوفين منه.

(٣) الطيار: لقب لمحمد بن عبد الله الكوفي مولى فزاره، من أصحاب الباقر و الصادق عليهما السلام، رجال الشيخ: ٧/١٣٥ و ٢٩٢/١٩٤ و معجم رجال الحديث ١٦: ٢٥٦ و ٢٣:

١١٩ و لابنه حمزة أيضا كما في رجال الشيخ: ١١٧/٤٥ و ١٧٧/٢٠٩ و معجم رجال الحديث ٦: ٢٦٩ و ٢٧٧ و ٢٧٨، و الظاهر من الكشي ان اللقب المذكور ينصرف عند الإطلاق إلى الأب دون الابن، انظر رجال الكشي ٢: ٦٣٧ الأحاديث من ٦٤٨ إلى ٦٥٣. خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣١٥

يهزأ و يقول: انّ هذا في جفركم الذي تدعون! قال: فغضب أبو عبد الله (عليه السلام)، فقال: العجب لعبد الله بن الحسن يقول: ليس فينا امام صدق! ما هو يمام و لا أبوه كان اماما، يزعم ان علي بن أبي طالب (عليه السلام) لم يكن اماما، و يردّد ذلك، و اما قوله في الجفر، فإنّما هو جلد ثور مذبوح كالجراب فيه كتب و علم ما يحتاج الناس إليه إلى يوم القيامة من حلال أو حرام، إملاء رسول الله (صلى الله عليه و آله)، و خطّ علي (عليه السلام) بيده، و فيه مصحف فاطمة (عليها السلام)، ما فيه آية من القرآن، و ان عندي خاتم رسول الله (صلى الله عليه و آله) و درعه و سيفه و لواءه، و عندي الجفر على رغم أنف من زعم «١».

و في الكافي: عن حميد بن زياد، عن [أبي العباس] عبيد الله بن احمد الدهقان «٢» عن علي بن الحسن الطاطري، عن محمّد بن زياد بياع السابري، عن ابان، عن صباح بن سيابة، عن المعلّى بن خنيس، قال: ذهبت بكتاب عبد السلام بن نعيم و سدير و كتب غير واحد الى أبي عبد الله (عليه السلام) حين ظهرت المسودة «٣» قبل أن يظهر ولد العباس، بأنا قد قدرنا أن يؤول هذا الأمر إليك فما ترى؟ قال: فضرب بالكتب الأرض، ثم قال: أف أف ما أنا لهؤلاء يمام، أ ما يعلمون إنّه إنّما يقتل السفيناني «٤».

(١) بصائر الدرجات: ١٥/١٧٦.

(٢) الدهقان و الدهقان: التاجر، فارسي معرب. لسان العرب: دهق.

أقول: استظهر المجلسي انه عبيد الله احمد بن نهيك المكنى بابي العباس أيضا الذي روى عنه كتبه حميد بن زياد، و لكنه غير مشهور بالدهقان، و المشتهر به هو عبيد الله بن عبد الله الدهقان الذي مرت رواياته في مستدرک الوسائل ١: ٤١٥/١٠٣٤ و ٨: ٣٨٢/٩٧٤٤ و ٧:

٢٨٩/٢١٣٧٥، انظر: مرآت العقول ٢٦: ٤٨١.

(٣) المسودة: هم أصحاب أبي مسلم المروزي، سموا بذلك لأنهم كانوا يلبسون السواد. مرآة العقول ٢٦: ٤٨٢، و هامش الأغاني ١٧: ٣٣٠.

(٤) الكافي ٨: ٣٣١/٥٠٩، من الروضة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣١٦

فليتأمل المنصف في هذه الاخبار الناصّة على إن المعلّى من خاصّيته (عليه السلام) و أصحابه (عليه السلام) و من أعداء بني الحسن، و إنهم كانوا يؤذونه لاتصاله به (عليه السلام)، و إنّه كان مطلعاً على فساد معتقدتهم و راويا له، و إنه كان معه (عليه السلام) و من خدمه قبل ظهور بني العباس الى أن قتل، و كان ظهور محمّد بعدهم و قد صدر منه بالنسبة الى أبي عبد الله (عليه السلام) من الشتم و الإهانة و الحبس ما هو مسطور في الكافي «١» و غيره، و مع ذلك يكون خادمه القيم على عياله من دعاء محمّد و معينه، هذا ممّا تضحك منه الثكلي.

و من هنا يظهر كذب نسبة المغيرة إليه أيضا فإنهم من اتباع محمّد كما نصّ عليه الشيخ الأقدم أبو محمّد الحسن بن موسى النوبختي في كتاب الفرق و المقالات، فقال بعد ذكر فرق الزيدية: و اما المغيرة أصحاب المغيرة بن سعيد فإنهم نزلوا معهم الى [القول بإمامة] محمّد بن عبد الله بن الحسن و تولّوه و أثبتوا إمامته، فلمّا قتل صاروا لا امام لهم و لا وصي، و لا يثبتون لأحد امامة بعده- الى ان قال-: و نصب بعض أصحاب المغيرة المغيرة اماما و زعم ان الحسين بن علي (عليهما السلام) اوصى اليه، ثم اوصى اليه علي بن الحسين (عليهما السلام)، ثم زعم ان أبا جعفر محمّد بن علي عليه و علي آباءه السلام اوصى اليه فهو الإمام الى أن يخرج المهدي، و أنكروا امامة أبي عبد الله جعفر بن محمّد (عليهما السلام)، فقالوا: لا امامة في بني علي بن أبي طالب (عليه السلام) بعد أبي جعفر محمّد بن علي (عليهما السلام)، و إنّ الإمامة في المغيرة بن سعيد الى خروج المهدي، و هو عندهم محمّد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن (عليه السلام)، و هو حيّ لم يمّت و لم يقتل، فسّموا هؤلاء المغيرة باسم المغيرة بن سعيد مولى خالد بن عبد الله القسري.

(١) الكافي ٨: ٣٣١/٥٠٩، من الروضة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣١٧

ثم تراقى الأمر بالمغيرة الى أن زعم أنّه رسول نبّي، و أن جبرئيل يأتيه بالوحي من عند الله، فأخذ خالد بن عبد الله القسري، فسأله عن ذلك، فأقرّ به، و دعى خالد اليه، فاستتابه خالد، فأبى ان يرجع عن قوله، فقتله و صلبه، و كان يدّعي أنه يحيى الموتى، و قال بالتناسخ، و كذلك قول أصحابه إلى اليوم، انتهى «١».

و إذ ثبت فساد مقالة الغضائري في المقامين يظهر لك فساد مقالته الثالثة، و هي قوله: و في هذه الظنّة. إلى آخره، مضافا إلى صريح الأخبار السابقة من انّ السبب «٢» طلبه من المعلّى ثبت أسماء شيعة أبي عبد الله (عليه السلام) و محبّيه و آباءه عن ذلك. و اما قوله: و الغلاة يضيفون. إلى آخره، فجوابه عدم ثبوت قدح له في ذلك بعد الحكم بكذبهم، فإنهم يضيفون الى أمير المؤمنين (عليه السلام) أيضا ما لا يجوزّه المسلم و كذا الى بعض الأئمة (عليهم السلام)، هذا إن أراد من الغلاة الصنف المعروف الذي شرحناه في ترجمته سهل «٣»، و إن أراد غلاة القميين، فينبغي عدّه في أسباب مدحه بل جلالته و علوّ مقامه. و من جميع ذلك صحّ لنا ان نقول- بعد قوله: و لا ارى ان الاعتماد على شيء من حديثه- خلافا لأبي عبد الله الصادق (عليه السلام)، حيث اعتمد عليه في سنين عديدة في إنجاح مآربه و مصارف عياله و إرساله إلى أصحابه و إرسال أصحابه (عليه السلام) إياه اليه، و خلافا له (عليه السلام) في عدّه من شيعته و أنسه (عليه السلام) به و محبّته له و جوابه عن كل ما كان يسأله.

(١) فرق الشيعة: ٥٩-٦٣، و ما بين المعقوفتين منه.

(٢) اي: ان السبب في استدعائه ثم قتله من قبل داود بن علي هو طلبه من المعلى. إلى آخره.

(٣) تقدم في الرقم: ٣٠٥.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣١٨

و في الكافي في باب سيرة الإمام (عليه السلام) في نفسه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن المعلى بن خنيس، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): جعلت فداك ذكرت آل فلان «١» و ما هم فيه من النعيم فقلت: لو كان هذا إليكم لعشنا معكم، فقال: هيهات يا معلى، و الله [أن لو] «٢» كان ذلك ما كان إلا سياسة الليل و سياحة النهار و لبس الخشن و أكل الجشب، فزوى ذلك عنا، فهل رأيت ظلامه قط صيرها الله نعمة إلا هذه؟! «٣».

و في إقبال السيد علي بن طاوس بإسناده عن محمد بن علي الطرازي فيما ذكره في كتابه عن أبي الفرج محمد بن موسى القزويني الكاتب رحمه الله، قال:

أخبرني أبو عيسى محمد بن احمد بن محمد بن سنان، عن أبيه، عن جده محمد بن سنان، عن يونس بن ظبيان، قال: كنت عند مولاي أبي عبد الله (عليه السلام) إذ دخل علينا المعلى بن خنيس في رجب، فتذاكروا الدعاء فيه، فقال المعلى: يا سيدي علمني دعاء يجمع كل ما أودعته الشيعة في كتبها فقال (عليه السلام): قل يا معلى: اللهم إنني أسألك صبر الشاكرين لك. الدعاء، ثم قال: يا معلى و الله لقد جمع لك هذا الدعاء ما كان من لدن إبراهيم الخليل (عليه السلام) الى محمد (صلى الله عليه و آله) «٤».

(١) يريد بآل فلان: بني العباس.

(٢) في الأصل: لو أن، و ما أثبتناه هو الصحيح الموافق للمصدر و (أن) زائدة لربط جواب القسم بالقسم، و (كان) تامة.

و انظر مرآة العقول ٤: ٣٦٢ / ٢.

(٣) أصول الكافي ١: ٣٣٩ / ٢.

(٤) إقبال الأعمال: ٦٤٣.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣١٩

و قال الشيخ في المصباح: و روى المعلى بن خنيس، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قل في رجب: اللهم انى. إلى آخره «١».

و له في باب حقوق المؤمن حديث معروف رواه أكثر المشايخ، و في لفظ الكافي، قال: قلت له- يعنى الصادق (عليه السلام)-: ما حق المسلم على المسلم؟ قال: له سبع حقوق واجبات، ما منهن حق إلا و هو عليه واجب، ان ضيع منها شيئا خرج من ولاية الله و طاعته و لم يكن لله فيه من نصيب، قلت له:

جعلت فداك و ما هي؟ قال: يا معلى انى عليك شفيق، أخاف ان تضيع و لا تحفظ و تعلم و لا تعمل، قال: قلت: لا قوة إلا بالله، الخبر «٢».

الى غير ذلك مما يوجب نقله الملال، و قد مرّ غير مرّة جواز الاستشهاد بأمثال هذه الاخبار مما يكون فيها الراوى ناقلا- لمدحه خصوصا إذا صحّ السند الى احد من أصحاب الإجماع، و قد صرح بذلك الأستاذ الأكبر في مواضع من التعليقه «٣».

و اما الجواب عن الثالث: اما عن الخبر الأول، فالظاهر بل المقطوع أنه كان بينهما بحث علمي من دون اعتقاد كما يتفق ذلك كثيرا بين المتصاحبين اللذين منهما ابن أبي يعفور و المعلى، كما يظهر من مطاوى ما مرّ و لو كان عن اعتقاد لقال (عليه السلام) ابرأ منه و لأمره (عليه السلام) بالرجوع و استتابه، و لتبرأ منه لو أصرّ، و ما كان ليستخدمه، كل ذلك لم يكن، و يشهد لذلك كثير مما روى عنه في

كتاب الحجّة.

و اما عن سائر الأخبار فبان حاصل مضمونها بعد التأمل و تقييد

(١) مصباح المتجهد: ٧٣٨.

(٢) أصول الكافي ٢: ١٣٥.

(٣) تعليقه الوحيد البهبهاني: ٦٧٩.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٢٠

مطلقاتها، انه أذاع ما رآه و فعل به الامام (عليه السلام) من طي الأرض من المدينة إلى الكوفة، و منها إليها، و قد مرّ في ترجمة معروف «١»، ان الإذاعة كانت من الأمراض العامية بين خواص أصحابهم (عليهم السلام) فضلا عن غيرهم، و بعد تسليم قدها في الوثيقة، فإنما كانت في آخر عمره فلا تضرّ بأحاديثه السابقة.

و في تحرير الطاووسي - بعد نقل جملة من اخبار المدح و الفتح، و الحكم بضعف بعض أسانيدها، و التأمل في بعض آخر - ما لفظه: و الذي ظهر لي، أنه من أهل الجنة و الله موفق «٢».

و قال الشارح التقى: و الظاهر إن هتك السرّ كان إظهار معجزته كما ظهر من خبر حفص «٣»، و النهي إرشادي يتعلّق بالأموال الدنيوية، و صار سببا لعلوّ درجاته رضي الله تعالى عنه، و لعن الله قاتله الدوانيقي و اتباعه، فانظر أيها المنصف انه أي أشياء نسبت اليه و هو في أي مرتبة! و الذي حصل لي من التبع التام، و عسى ان يحصل لك ما حصل لي، إن جماعة من أصحاب الرجال رأوا أن الغلاة نسبوا إلى جماعة أشياء ترويجا لمذاهبهم الفاسدة، كجابر، و المفضل بن عمر، و المعلّى و أمثالهم و هم بريئون ممّا نسب إليهم، فأروا أن يضعفوا هؤلاء كسرا لمذاهبهم الباطلة حتى لا يمكنهم الزامنا بأخبارهم - الى ان قال - فتدبر حتى يحصل لك العلم كما حصل لي، و لا تجتر بجرح الفحول من أصحاب الأئمة المعصومين (عليهم السلام)، و قرينه الوضع عليهم دون غيرهم أنهم كانوا من أصحاب الاسرار، و كانوا ينقلون معجزاتهم، فكانوا يضعفون عليهم، و الجاهل بالأحوال لا يستنكر ذلك كما تقول: أن المعلّى كان يقول إن

(١) تقدم برقم: ٣١٦.

(٢) التحرير الطاووسي: ٢٨٣.

(٣) هو حفص الأبيض التمار، و قد تقدم الخبر.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٢١

الأئمة (عليهم السلام) محدّثون بمنزلة الأنبياء بل قال: علماء أمتي كانباء بني إسرائيل، فتوهموا أنه يقول: إنهم أنبياء، فتدبر ما أقول فإنك تستبعد أولا، و لكن بعد التدبر تعلم أن ذلك من فضل الله علينا، انتهى المقصود من كلامه «١»، و تلقاه في التعليقة بالقبول «٢»، و قريب منها ما في عدّة السيد المحقق الكاظمي «٣».

و في التكملة - بعد نقل كثير من الاخبار السابقة - و هذه الاخبار لا تنافي بينها، فإن الاخبار الأوّل دلّت على أن قتل المعلّى ابتلاء بما ضيّع حديث أهل البيت (عليهم السلام)، و متّفقه على سبق عدالته و ثقته و علوّ شأنه و جلاله قدره، و اختلفت في نهاية امره، فدلتّ صحيحة ابن أبي عمير «٤» على بقاء تلك المنزلة، لا سيّما قوله: أريد أن أبرد عليه جلده الذي كان باردا، فإنه يدلّ على عدم تغيير حاله عنده و بقاء منزلته لديه، و قوله (عليه السلام) في الأخرى «٥»:

سلط عدوّه على وئيه، و دلّت رواية النعماني «٦» و رواية الصفار «٧» بقوله:

(فخالفتني) على معصيته و اذاعة سرّه.

و لعل الى هذا نظر المحقق في المعبر «٨» فضغفه، لكن رواية ابن أبي عمير أصح و اثبت، و يؤيدها تعديل الطوسي له في كتاب الغيبة «٩»، و روايات الكشي

- (١) روضة المتقين ١٤: ٢٧٨.
 - (٢) تعليقه الوحيد البهبهاني: ٣٣٧.
 - (٣) عدة الكاظمي: ١٦٨.
 - (٤) تقدمت عن الكافي ٣: ٨ / ٩٤.
 - (٥) تقدمت عن روضة الكافي ٨: ٢٠٤ / ٤٦٩.
 - (٦) تقدمت عن بصائر الدرجات: ٢ / ٤٢٣.
 - (٧) تقدمت الإشارة إليها عن غيبة النعماني: ١٢ / ٣٨.
 - (٨) المعبر: حكى عنه صاحب التكملة فلم نجده فيه بعد الفحص.
 - (٩) الغيبة للطوسي: ٢١٠.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٢٢
- الدالة على المدح «١».

و أما تضعيف النجاشي «٢»، و الغضائري «٣» فالظاهر منه تضعيفه من أول أمره و انه ضعيف في نفسه لا باعتبار هذه الواقعة. و هذا اتفقت الاخبار على عدمه، و هي أقوى من تضعيفهما، و الاخبار التي رواها الكشي في ذمه «٤»، كلها من جهة اذاعة السر، و لم يرد في ذمه من غير هذا الوجه، و لئن سلمنا انه فاسق من هذا الوجه، فهو متأخر عن رواياته، فهي مروية عنه في حال عدالته على الظاهر، انتهى «٥».

و اعلم أن في السند حماد بن عيسى فالخير صحيح أو في حكمه.

[٣١٨] شيخ - و إلى المعلى بن محمد البصري:

أبوه و محمد بن الحسن و جعفر بن محمد بن مسرور، عن الحسين بن محمد بن عامر، عنه «٦». السند صحيح بما مرّ في «٧».

و أما المعلى فذكره الشيخ في الفهرست «٨»، و في من لم يرو عنهم (عليهم السلام) «٩»، و ذكر كتبه و الطريق إليها و لم يطعن عليه، و لكن في النجاشي: مضطرب الحديث و المذهب و كتبه قريبة «١٠»، ثم ذكرها و قال: أخبرنا محمد بن محمد، قال:

- (١) رجال الكشي ٢: ٦٧٤ و ٦٧٥ / ٧٠٧ و ٧٠٨.
- (٢) رجال النجاشي: ٤١٧ / ١١١٤.
- (٣) انظر: مجمع الرجال للقهبائي ٦: ١١٠.
- (٤) رجال الكشي ٢: ٦٧٤ و ٦٧٨ / ٧٠٩ و ٧١٢.
- (٥) تكملة الرجال ٢: ٥٢٤ - ٥٢٦.
- (٦) الفقيه ٤: ١٣٦، من المشيخة.
- (٧) تقدم برقم: ٣٥.

(٨) فهرست الشيخ: ٧٢٢ / ١٦٥.

(٩) انظر رجال الشيخ: ١٣٣ / ٥١٥.

(١٠) أى بعيدة عما يشينها، و الظاهر قبولها عند النجاشى.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٢٣

حدثنا جعفر بن محمد، قال: حدثنا الحسين بن محمد بن عامر، عن المعلّى «١».

و لا يخفى أن رواية المفيد كتبه، عن شيخه ابن قولويه، عن الجليل الحسين الأشعري تنافى الاضطراب فى المقامين، و كذا رواية شيخ القميين محمد بن الحسن بن الوليد عنه كما فى الفهرست فى ترجمة أبان بن عثمان «٢»، و كذا الحسين بن سعيد كما فى التهذيب فى باب الزيادات فى القضايا و الاحكام «٣»، و الثقة الجليل أبو على الأشعري أحمد بن إدريس كما فى الكافى فى باب الصبر «٤»، و [باب] الجلوس فى كتاب العشرة «٥»، و على بن إسماعيل الميثمى «٦».

و بعد رواية هؤلاء الأجله عنه - و فيهم أبو على الذى قالوا فيه: صحيح الرواية، و ابن الوليد المعلوم حاله فى التحرز عن الضعفاء بل المتهمين، و إكثار الكلينى من الرواية عنه بتوسط أبى بكر الأشعري «٧» - يمكن استظهار وثاقته بل جلالته كما نص عليه الشارح. حيث قال: يظهر من كتاب كمال الدين، و الغيبة، و التوحيد جلاله هذا الرجل، و اعتمد عليه المشايخ العظام، و لم نطلع على خبر يدل على اضطرابه فى الحديث و المذهب كما ذكره بعض الأصحاب، و على أى حال فأمره سهل لكونه

(١) رجال النجاشى: ١١١٧ / ٤١٨.

(٢) فهرست الشيخ: ٦٢ / ١٩.

(٣) تهذيب الأحكام ٦: ٢٨٧ / ٧٩٦.

(٤) أصول الكافى ٢: ٧٦ / ٢٥.

(٥) أصول الكافى ٢: ٤٨٤ / ٥.

(٦) تهذيب الأحكام ٢: ١١ / ٢٤.

(٧) كذا فى الأصل: و الصحيح هو: الحسين بن محمد بن عمران بن أبى بكر، أبو عبد الله الأشعري، روى الكلينى بتوسطه عن المعلّى بن محمد كثيرا، انظر: أصول الكافى ٢:

٤٨٤ / ٥ و غيره من كتاب الحجّة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٢٤

من مشايخ الإجازة لكتاب الوشاء غالبا و لغيره قليلا، انتهى «١».

و أما ما فى ترجمته فى الغضائرى كما فى الخلاصة «٢» و النقد: أبو محمد نعرف حديثه و ننكره، روى عن الضعفاء، و يجوز ان يخرج شاهدا «٣»، فغير مضر و مع التسليم فغير قابل للمعارضة «٤» و إن كان مؤيدا بما فى النجاشى كما لا يخفى «٥»، و نقل المحقق البحرانى فى المعراج عن بعض معاصريه عدّ حديثه صحيحا، و عدّه من مشايخ الإجازة، انتهى «٦».

[٣١٩] شيط - و إلى معمر بن خلاد:

محمد بن موسى بن المتوكل و محمد بن على ماجيلويه و احمد بن زياد بن جعفر الهمدانى رضى الله عنهم، عن على بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عنه «٧».

السند صحيح على الأصح من وثاقه ابن هاشم.

و ابن خلّاد ثقة في النجاشي «٨» و الخلاصة «٩»، و يروى عنه من الأجلّاء:
أحمد بن محمّد بن عيسى «١٠»، و علي بن الحسن بن فضال «١١»، و معاوية بن

(١) روضة المتقين ١٤: ٢٨٠.

(٢) رجال العلامة: ٢/٢٥٩.

(٣) نقد الرجال: ٩/٣٤٩.

(٤) أي: غير قابل لمعارضة التوثيق الذي نقله عن المجلسي بشأنه آنفا.

(٥) انظر رجال النجاشي: ١١١٧/٤١٨.

(٦) معراج الكمال (مخطوط): ورقة ٢٣/أ.

(٧) الفقيه ٤: ٧١-٧٢، من المشيخة.

(٨) رجال النجاشي: ١١٢٨/٤٢١.

(٩) رجال العلامة: ١/١٦٩.

(١٠) الاستبصار ٣: ٨٦٢/٢٤١.

(١١) تهذيب الأحكام ٤: ١٦٣/٤٦١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٢٥

حكيم «١»، و احمد بن أبي عبد الله «٢»، و الصفار «٣»، و موسى بن عمر «٤».

و في جامع القزويني «٥»: و محمّد بن زياد «٦»، و الظاهر انه ابن أبي عمير، و سهل بن زياد «٧»، فالخبر صحيح.

[٣٢٠] شك - و إلى معمر بن يحيى:

أبوه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن احمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن حماد بن عثمان، عنه «٨». السند صحيح بالاتفاق و فيه اثنان من أصحاب الإجماع.

و معمر بن يحيى ثقة في النجاشي «٩»، و الخلاصة «١٠»، و يروى عنه سوى حماد: ابن أبي عمير «١١»، و أبان «١٢»، و البزنطي «١٣»، و ثعلبة بن ميمون «١٤»،

(١) تهذيب الأحكام ٢: ٢٣/١١.

(٢) فهرست الشيخ: ٧٤٢/١٧٠.

(٣) فهرست الشيخ: ٧٤٢/١٧٠.

(٤) الاستبصار ١: ١٣٢٣/٣٥٠.

(٥) جامع الشرائع للقزويني: غير موجود لدينا.

(٦) لم نظفر بروايته عنه لا- في كتب الحديث و لا- في كتب الرجال، و لعله محمّد بن عيسى بن زياد كما في رجال النجاشي: ٤٢١/

١١٢٨، أو ابن أبي عمير كما استظهره المصنف «قدس سره»، فلاحظ.

(٧) الكافي ٨: ١٣٤/١٥١، من الروضة.

(٨) الفقيه ٤: ٣٠، من المشيخة.

(٩) رجال النجاشي: ١١٤١ / ٤٢٥.

(١٠) رجال العلامة: ٢ / ١٦٩.

(١١) الكافي ٧: ١٥ / ٤٦٢.

(١٢) تهذيب الأحكام ٢: ٣٤٣ / ٩٢.

(١٣) الكافي ٧: ١٥ / ٤٦٢.

(١٤) رجال النجاشي: ١١٤١ / ٤٢٥.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٢٦

و درست «١»، و ابن هاشم «٢».

[٣٢١] شكا - و إلى أبي جميلة المفضل بن صالح:

أبوه، عن الحميري، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن احمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عنه «٣». السند صحيح بالاتفاق.

و أوضحنا وثاقه أبي جميلة في (قكر) «٤»، فالخبر صحيح، أو في حكمه لوجود البزنطي فيه.

[٣٢٢] شكب - و إلى المفضل بن عمر:

محمد بن الحسن رضی الله عنه، عن الحسن بن متيل، عن احمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن المفضل بن عمر الجعفي الكوفي و هو مولى «٥».

مرّ وثاقه أحمد في (يه) «٦»، و أبيه في (لب) «٧»، و ابن سنان في (كو) «٨»، و المفضل في (ل) «٩» بما لا مزيد عليه، فالخبر صحيح على الأصح عندنا و عند المحققين.

[٣٢٣] شكج - و إلى منذر بن جيفر:

أبوه رضی الله عنه، عن محمد ابن يحيى العطار، عن إبراهيم بن هاشم، عن عبد الله بن المغيرة، عنه «١٠».

(١) الكافي ٧: ٧٧ / ٢.

(٢) لم نظفر بروايته عنه لا في كتب الحديث و لا في كتب الرجال.

(٣) الفقيه ٤: ٤٣، من المشيخة.

(٤) تقدم برقم: ١٢٧.

(٥) الفقيه ٤: ٢٢، من المشيخة.

(٦) تقدم برقم: ١٥.

(٧) تقدم برقم: ٣٢.

(٨) تقدم برقم: ٢٦.

(٩) تقدم برقم: ٣٠.

(١٠) الفقيه ٤: ٩٩، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٢٧

السند صحيح لوثاقه ابن هاشم.

و ابن جيفر بتقديم الياء كما اتفقت عليه نسخ الفقيه «١»، و في الفهرست و أصحاب الصادق «٢» (عليه السلام)، أو بتقديم الفاء كما في النجاشي، و صرح جماعة بأنه سهو «٣»، لم يوثقه صريحا، و لكن يروى عنه صفوان كما في الفهرست «٤»، و عبد الله بن المغيرة «٥»، و محمد بن إسماعيل بن بزيع في روضة الكافي «٦»،

(١) الفقيه ٢: ٨٨٠، و تقدم في طريق الصدوق اليه كذلك.

(٢) ظاهر عبارة المصنف ان ما في الفهرست، و رجال الشيخ موافق لنسخ الفقيه في ضبط اسم (جيفر)، و الأمر ليس كذلك. ففي نسخة خطية من رجال الشيخ (حفير) بالحاء المهملة على ما ذكر في إتيان المقال: ق ٢ / ٢٣٧، و في نسختنا الخطية منه و المطبوعة: ٣١٦ / ٥٩٠ (حيفر)، و في نسختنا الخطية من الفهرست: (جيفر) و المطبوعة: ١٧٠ / ٧٤٥ (جفير) و سيأتي مزيد من التوضيح في الهامش الآتي، فلاحظ.

(٣) اختلف العلماء في ضبط اسم والد المنذر هذا بين (جفير) و (جيفر) حيث ذكر بالعنوان الأول:

جفير في رجال النجاشي: ١١١٩ / ٤١٨، و فهرست الشيخ: ١٧٠ / ٧٤٥، و رجال ابن داود:

١٩٢ / ١٦٠١، و تلخيص المقال: ٢٥٤، و منتهى المقال: ٣٤٥.

و ورد بالعنوان الثاني: جيفر في رجال الشيخ: ٣١٦ / ٥٩٠ و نسخة من الفهرست كما تقدم في الهامش السابق، و نقد الرجال: ٣٥٤، و مجمع الرجال ٦: ١٤٠، و تنقيح المقال ٣: ٢٤٨، و معجم رجال الحديث ١٨: ٣٣٣ و فيه ترجيح الثاني على الأول.

قال العلامة الأصفهاني في هامشه على مجمع الرجال ٦: ١٤٠ نقلا عن حاشية المؤلف على رجال الكشي و النجاشي ما لفظه: تجرأ قلم الكاتب في الفهرست و رجال الشيخ في تقديم الياء المنقطة من تحت نقطتين على الفاء في والد هذا الرجل لشهادة الشيخ أيضا في ترجمته، و كذا النجاشي، فارجع و أذعن بما ترى.

و قد استظهر غير واحد ان (جيفر) هو الصحيح لوروده هكذا في الكافي ٢: ٢٣٥ / ١٨ و ٨:

٣١٣ / ٤٨٨، ٣٦٠ / ٥٥١، من الروضة، و الفقيه ٢: ١٩٣ / ٨٨٠، و التهذيب ٨:

٣٢٤ / ١٢٠٣.

هذا و قد وقع في إتيان المقال ق ٢: ٢٣٧ بعنوان: مندار بن جفير، بدل: منذر، فلاحظ.

(٤) فهرست الشيخ: ١٧٠ / ٧٤٥.

(٥) الفقيه ٤: ٩٩، من المشيخة.

(٦) الكافي ٨: ٣١٣ / ٤٨٨، من الروضة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٢٨

و الجليل إسماعيل بن مهران السكوني «١»، فهو ثقة بالأمارة، و الخبر صحيح على الأصح.

[٣٢٤] شك - و إلى منصور بن حازم:

محمّد بن علي ماجيلويه، عن محمّد بن يحيى العطار، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عبد الحميد، عن سيف بن عميرة، عن منصور بن حازم الأسدي الكوفي «٢».

المحامدة «٣» كلهم ثقات بل أجلاء، و أوضحنا وثاقه سيف في (قمح) «٤»، فالسند صحيح.

وفي النجاشي: منصور بن حازم أبو أيوب البجلي، كوفي ثقة عين صدوق، من جلة أصحابنا وفقهائهم، روى عن الصادق والكاظم (عليهما السلام) «٥»، و يروي عنه من أصحاب الإجماع ابن أبي عمير «٦»، و صفوان بن يحيى «٧»، و يونس بن عبد الرحمن «٨»، و عبد الله بن المغيرة «٩»، و عبد الله بن مسكان «١٠»، و جميل بن دراج «١١»، و أبان بن عثمان «١٢»،

(١) رجال النجاشي: ٤١٩ / ١١١٩.

(٢) الفقيه ٤: ٢٢، من المشيخة.

(٣) محمد: يجمع جمع مذكر سالم، و جمع تكسير، و الصيغة التي استعملها المصنف في جمعه هي من الصيغ الدالة على الكثرة في جمع التكسير، و ان كان العدد دالا على القلة، انظر: النحو الوافي ٤: ٦٢٩.

(٤) تقدم برقم: ١٤٨.

(٥) رجال النجاشي ٤١٣ / ١١٠١.

(٦) الاستبصار ٢: ٢١٢ / ٧٢٥.

(٧) تهذيب الأحكام ٩: ١١ / ٥.

(٨) الفقيه ٤: ١٧٠ / ٥٩٦.

(٩) تهذيب الأحكام ٧: ١٩ / ٨٤٢.

(١٠) تهذيب الأحكام ٥: ٣٧٩ / ١٣٢٤.

(١١) الاستبصار ٣: ٢٥٦ / ٩١٨.

(١٢) الاستبصار ٤: ١٣٨ / ٥١٩.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٢٩

و عثمان بن عيسى «١».

و من أضرابهم من الأجلاء: أحمد بن محمد بن عيسى «٢»، و علي بن النعمان «٣»، و حفص بن البختری «٤»، و سيف بن عميرة «٥»، و محمد بن حمران «٦»، و أبو بكر الحضرمي «٧»، و عاصم بن حميد «٨»، و محمد بن إسماعيل «٩»، و محمّد بن عبد الجبار «١٠»، و الحارث بن المغيرة «١١»، و عمر بن حنظلة «١٢»، و داود بن النعمان «١٣»، و علي بن رئاب «١٤»، و علي بن أسباط «١٥»، و عبد الرحمن بن الحجاج «١٦»، و علي بن الحسن بن رباط «١٧»، و غيرهم.

و روى في الكشي «١٨» و في الكافي بطريق صحيح إنه عرض دينه على

(١) تهذيب الأحكام ٢: ١٠١ / ٣٧٨.

(٢) الكافي ٥: ٧ / ٤٥.

(٣) تهذيب الأحكام ٢: ٣٣٢ / ١٣٦٦.

(٤) تهذيب الأحكام ٤: ٢٣١ / ٦٨٠.

(٥) تهذيب الأحكام ٥: ٢٤٥ / ٨٢٩.

(٦) تهذيب الأحكام ١: ٣٩٤ / ١٢١٨.

(٧) تهذيب الأحكام ٥: ٨٧ / ٢٨٧.

(٨) أصول الكافي ١: ٥٢ / ٣.

- (٩) أصول الكافي ١: ٣٢ / ١.
 (١٠) تهذيب الأحكام ٩: ١٢١ / ٥١٩.
 (١١) تهذيب الأحكام ٢: ٢٢ / ٦٣.
 (١٢) تهذيب الأحكام ٢: ٢٢ / ٦٣.
 (١٣) الكافي ٤: ١٠٤ / ٣.
 (١٤) تهذيب الأحكام ٧: ٣٠١ / ١٢٥٨.
 (١٥) الظاهر وقوع الاشتباه، لان منصور بن حازم يروي عن علي بن أسباط، كما في الاستبصار ٢: ٣٠١ / ١٠٧٥.
 (١٦) الكافي ٥: ٤٧٨ / ٥.

(١٧) تهذيب الأحكام ٧: ٤٧٢ / ١٨٩٠.

(١٨) رجال الكشي ٢: ٧١٨ / ٧٩٥.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٣٠

الصادق (عليه السلام) في خبر طويل، وفي آخره: وإن الحيوة من بعده محمد بن علي أبو جعفر (عليه السلام) وكانت طاعته مفروضة، فقال: رحمك الله، قال: فقلت: أعطني رأسك أقبه، فضحك، فقلت: أصلحك الله، وقد علمت أن أباك لم يذهب حتى ترك حيوته من بعده كما ترك أبوه، و أشهد بالله أنك أنت الحيوة وأن طاعتك مفترضة فقال: كفّ رحمك الله، قلت: أعطني رأسك أقبه، فقبلت رأسه فضحك، ثم قال: سلتني عما شئت فلا أنكرك بعد اليوم ابدا «١».

[٣٢٥] شكه - و إلى منصور الصيقل:

أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عبد الجبار، عن أبي محمد الدهلي «٢»، عن إبراهيم بن خالد العطار، عن محمد بن منصور الصيقل، عن أبيه منصور الصيقل «٣».
 الثلاثة الأول من الأجلاء، و الرابع غير مذكور، و أما الخامس، ففي النجاشي: إبراهيم بن خالد العطار العبدى، يعرف بابن أبي مليقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ذكره أصحابنا في الرجال، له كتاب «٤».
 و في فهرست: إبراهيم بن خالد العطار له كتاب، أخبرنا به احمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد، عن ابن نهيك، عن إبراهيم بن خالد «٥».
 و قال العلامة في الإيضاح: إبراهيم بن خالد العطار العبدى بالعين

(١) الكافي ١: ١٤٥ / ١٥.

(٢) الظاهر اتحاده مع أبي محمد الدهلي الراوى عن أبي أيوب المدائني كما في الكافي ٥: ٨٩ / ٢ انظر: معجم رجال الحديث ٢٢ / ٤٠.

(٣) الفقيه ٤: ١٠٠، من المشيخة.

(٤) رجال النجاشي: ٢٤ / ٤١.

(٥) فهرست الشيخ: ١٠ / ٢٥.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٣١

المهملة و الباء المنقطه تحتها نقطه و الدال المهملة، يعرف بابن مليكة بالميم المضمومة و اللام المفتوحة و الياء المنقطه تحتها نقطتين الساكنة و الكاف المفتوحة، انتهى «١».

و يظهر من الجماعة أنه من الرواة المعروفين المصنّفين، و لم يطعنوا عليه بشيء لا في مذهبه و لا في اعماله، و هذا المقدار من المدح يخرج من الجهالة إلا أنه غير نافع لجهالة من قبله، و كذا الذي بعده، إذ ليس له ذكر في غير المقام إلا في الكافي في باب التمحيص، روى سهل، عنه، عن أبيه «٢»، و في الفقيه، في باب طلاق الحامل، روى علي بن الحكم، عنه، عن أبيه «٣».

و أما منصور و هو ابن الوليد الصيقل أبو محمّد، ذكره الشيخ في أصحاب الباقر «٤» و الصادق (عليهما السلام) و قال: روى عنهما (عليهما السلام) «٥»، و يمكن استظهار وثاقته من روايته الأجلّة عنه و فيهم من أصحاب الإجماع، جميل بن درّاج في التهذيب في باب بيع الواحد بالاثنتين «٦»، و عبد الله بن مسكان فيه «٧»، و في الكافي في باب الرضا بموهبة الايمان «٨»، و أبان بن عثمان في التهذيب في باب زكاة أموال الأطفال «٩».

(١) إيضاح الاشتباه: ٤.

(٢) أصول الكافي ١: ٣٠٢ / ٦.

(٣) الفقيه ٣: ٣٣١ / ١٦٠١.

(٤) رجال الشيخ: ١٣٨ / ٥٤.

(٥) رجال الشيخ: ٣١٣ / ٥٣٢.

(٦) تهذيب الأحكام ٧: ١١٣ / ٤٩٠.

(٧) تهذيب الأحكام ٧: ١١٣ / ٤٨٨.

(٨) أصول الكافي ٢: ١٩٢ / ٦.

(٩) تهذيب الأحكام ٤: ٢٩ / ٧١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٣٢

و من أضرابهم: إسحاق بن عمّار «١»، و علي بن الحكم «٢»، و عبد الله بن سنان «٣»، و محمّد بن سنان «٤»، و سيف بن عميرة «٥»، و عمر بن أبان «٦»، و في الكافي في الروضة: عن محمّد بن يحيى، عن احمد بن محمّد، عن الحسن بن علي، عن داود بن سليمان الحمّار، عن سعيد بن يسار، قال: استأذنا علي أبي عبد الله (عليه السلام) انا و الحارث بن المغيرة [النصرى] «٧» و منصور الصيقل فواعدنا دار طاهر مولاه- إلى ان قال:- ثم قال: الحمد لله الذي ذهب بالناس يمينا و شمالا فرقة مرجئة و فرقة خوارج و فرقة قدرية و سميتم أتم الترابية، ثم قال (عليه السلام): اما و الله ما هو إلا الله وحده لا شريك له و رسوله و آل رسوله (صلّى الله عليه و آله) و شيعتهم كرم الله وجوههم، و ما كان سوى ذلك فلا.

الخبر «٨».

و في الشرح: فالخبر قوى أو حسن على شهادة المصنف «٩».

[٣٢٦] شكوى - و إلى منصور بن يونس:

أبوه رضى الله عنه، عن عبد الله بن جعفر الحميرى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى و علي بن حديد و محمّد

(١) الاستبصار ٢: ١٥٣ / ٥٠٥.

(٢) أصول الكافي ٢: ٣٥٥ / ٢.

(٣) تهذيب الأحكام ٧: ٢٥٦ / ١١٠٧.

- (٤) تهذيب الأحكام ٧: ٢٨٨ / ١٢١١.
- (٥) الكافي ٣: ٤٠٦٠ / ٧.
- (٦) أصول الكافي ١: ٣٢ / ٩.
- (٧) في الأصل: النضرى، بالضاد المعجمة، و الصحيح بالصاد المهملة كما أثبتناه لموافقته ما فى المصدر و رجال الكشى ٢: ٦٢٧ / ٦١٨ و النجاشى: ١٣٩ / ٣٦١ و الطوسى: ١١٧ / ٤٢ و ١٧٩ / ٢٣٢ و العلامة: ٥٥ / ١٠ و ابن داود: ٤٨ / ٣٦٧.
- (٨) الكافي ٨: ٣٣٣ / ٥٢٠.
- (٩) روضة المتقين ١٤: ٢٨٣.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٣٣
- ابن إسماعيل بن بزيع جميعا، عنه «١».
- السند صحيح جزما من غير طريق عليّ، و من طريقه يتوقف على شرح حاله.
- فنقول: فى النجاشى: على بن حديد بن حكيم المدائنى الأزدي الساباطى، روى عن أبى الحسن موسى (عليه السلام)، له كتاب، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا على بن حاتم، قال: حدثنا الحميرى، قال:
- حدثنا أبى، عن محمد بن الحسين بن أبى الخطاب، عن على بن فضال، عن على بن حديد بكتابه «٢».
- و فى الفهرست: على بن حديد المدائنى، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبى المفضل، عن ابن بطة، عن أبى محمد عيسى بن محمد بن أيوب الأشعري، عن على بن حديد «٣».
- و فى أصحاب الرضا (عليه السلام): على بن حديد كوفى مولى الأزدي، و كان منزله و منشأه بالمدائن «٤»، و فى أصحاب الجواد (عليه السلام): على بن حديد بن حكيم «٥».
- و فى معالم العلماء: على بن حديد المدائنى له كتاب «٦».
- و فى النجاشى «٧»، و الفهرست «٨» فى ترجمة الثقة مرازم بن حكيم، ينتهى طريقهما الى كتابه الى على بن حديد عنه.

(١) الفقيه ٤: ٨٤، من المشيخة.

(٢) رجال النجاشى: ٢٧٤ / ٧١٧.

(٣) فهرست الشيخ: ٨٩ / ٣٧٢.

(٤) رجال الشيخ: ٣٨٧ / ٤٢.

(٥) رجال الشيخ: ٤٠٣ / ١١.

(٦) معالم العلماء: ٦٣ / ٤٢٨.

(٧) رجال النجاشى: ٤٢٤ / ١١٣٨.

(٨) فهرست الشيخ: ١٧٠ / ٧٤٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٣٤

هذه أصول الكتب الرجالية، لم يطعن عليه أربابها فيها، و لم ينقل عن الغضائرى الطعان فيه شيء «١».

و أما الكشى، فقال فى على بن حديد: قال نصر بن الصباح: على بن حديد بن حكيم فطحى، من أهل الكوفة، و كان أدرك الرضا (عليه السلام) «٢»، ثم فى ترجمة هشام بن الحكم: على بن محمّد، قال: حدثنى أحمد ابن محمّد، عن أبى على بن راشد، عن أبى جعفر الثانى (عليه السلام)، قال:

قلت: جعلت فداك قد اختلف أصحابنا فأصلى خلف أصحاب هشام بن الحكم؟ قال: عليك بعلي بن حديد، قلت: فأخذ بقوله؟ قال: نعم، فلقيت علي بن حديد، فقلت له: نصلى خلف أصحاب هشام بن الحكم؟ قال: لا «٣».

ثم في ترجمة يونس بن عبد الرحمن: آدم بن محمد القلانسي البلخي، قال: حدثني علي بن محمد القمي، قال: حدثني أحمد بن محمد بن عيسى القمي، عن يعقوب بن يزيد، عن أبيه يزيد بن حماد، عن أبي الحسن (عليه السلام)، قال: قلت له: أصلى خلف من لا اعرف؟ قال: لا تصل الآ خلف من تثق بدينه، فقلت له أصلى خلف يونس و أصحابه؟ فقال: يأبي ذلك عليكم علي بن حديد، قلت: أخذ بقوله في ذلك؟ قال: نعم، قال: فسألت علي بن حديد عن ذلك، فقال: لا تصل خلفه، و لا خلف أصحابه «٤».

علي بن محمد القتيبي، قال: حدثني الفضل بن شاذان، قال: كان احمد ابن محمد بن عيسى تاب و استغفر الله من وقيعته في يونس لرؤيا رآها، و قد كان

(١) مجمع الرجال: ١٧٥ / ٤.

(٢) رجال الكشي ٢: ١٠٧٨ / ٨٤٠.

(٣) رجال الكشي ٢: ٤٩٩ / ٥٦٣.

(٤) رجال الكشي ٢: ٩٥٠ / ٧٨٧.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٣٥

علي بن حديد يظهر في الباطن الميل الى يونس و هشام (رحمهما الله).

ثم ذكر خبرين فيهما ذم يونس بالإسناد السابق عن أحمد بن محمد بن عيسى «١».

ثم قال: فلي نظر الناظر فيعجب من هذه الاخبار التي رواها القميون في يونس، و ليعلم أنها لا تصح في العقل و ذلك ان أحمد بن محمد بن عيسى و علي ابن حديد قد ذكر الفضل من رجوعهما في الواقعة في يونس، و لعل هذه الروايات كانت من احمد قبل رجوعه، و من علي مداراة لأصحابه، انتهى «٢».

و يظهر منه: ان علي بن حديد كان من الفقهاء المبرزين الذين يزكى و يجرح بتركيتهم و جرحهم، و لذا التجأ الكشي إلى توجيه كلامه في يونس و أصحابه «٣» و يظهر ذلك من الخبرين أيضا.

و يؤيدهما في الجملة ما في الكافي عن محمد بن علي بن سهل، عن سهل، عن علي بن مهزيار، عن أبي علي بن راشد، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): اختلفوا مواليك، فأصلى خلفهم جميعا؟ فقال: لا تصل الآ خلف من تثق بدينه، ثم قال: [ولى موال] قلت: [أصحاب]، فقال مبادرا قبل ان استتم ذكرهم: لا يأمرک علي بن حديد بهذا- أو هذا ما يأمرک علي بن حديد به- فقلت: نعم «٤».

و من هنا تعرف وجوه النظر فيما ذكره أبو علي في رجاله بعد نقل الخبرين و تضعيفهما ما لفظه: ثم الظاهر إنه (عليه السلام) أنما جوز له الأخذ بقوله فيما

(١) رجال الكشي: ٧٨٧ / ٩٥١.

(٢) رجال الكشي: ٧٨٨ / ٩٥٣.

(٣) رجال الكشي: ٧٨٨ / ٩٥٤.

(٤) الكافي ٣: ٣٧٤ / ٥، و ما بين المعقوفات منه.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٣٦

سأله لا مطلقا كما في الثاني، فلعل ذلك لعلمه (عليه السلام) أن في ذلك لا يقول إلا ما هو الحق بوجه لا على وجه العمل بفتواه مطلقا فلا يضر ذلك بهشام ولا بيونس في الثاني لاحتمال ابن ظبيان ولا يوجب توثيق ابن حديد، انتهى «١».

و الظاهر خلاف ما استظهره، و التقييد لا مستند له، و الضرر يرتفع بما في الكشي، و احتمال ابن ظبيان بمكان من الفساد، و أتى كان ليونس بن ظبيان أصحاب يسأل عن الصلاة خلفهم؟ مع أن صريح الكشي بكونه ابن عبد الرحمن «٢».

هذا و في الكافي: عدّه من أصحابنا، عن سهل بن زياد و احمد بن محمد جميعا، عن علي بن مهزيار، عن علي بن حديد، قال: كنت مقيما بالمدينة في شهر رمضان سنة ثلاث عشر و مائتين فلما قرب الفطر كتبت الى أبي جعفر (عليه السلام) اسأله عن الخروج في عمرة شهر رمضان أفضل، أو أقيم حتى ينقضى الشهر و أتم صومي؟ فكتب اليّ كتابا قرأته بخطه (عليه السلام): سألت رحمك الله عن أيّ العمرة أفضل، عمرة شهر رمضان أفضل يرحمك الله «٣»، و روايه و ان كان عليّ إلا انه لا ينافي حصول الظن منه بعد نقل الأجله عنه و ثبته مثل ثقة الإسلام في الكافي.

و في خرائج الراوندي: عن سهل بن زياد، عن علي بن حديد، قال:

خرجت مع جماعة حجاجا فقطع علينا الطريق، فلما دخلت المدينة لقيت أبا جعفر (عليه السلام) في بعض الطريق، فأتيته إلى المنزل فأخبرته بالذي أصابنا فأمر لي بكسوة، و أعطاني دنانير، و قال: فرقها على أصحابك على قدر ما ذهب،

(١) رجال أبي علي (منتهى المقال): ٢١٠.

(٢) رجال الكشي ٢: ٧٨٨ / ٩٥٢.

(٣) الكافي ٤: ٥٣٦ / ٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٣٧

فقسمتها بينهم فإذا هي على قدر ما ذهب منهم لا أقل [منه] و لا أكثر! «١».

و يؤيد وثاقته أيضا رواية ابن أبي عمير عنه كما في التهذيب في باب ما أحلّ الله نكاحه من النساء «٢»، و اضرايه من الأجله كالحسين بن سعيد «٣»، و علي ابن فضال «٤»، و احمد بن محمد بن عيسى «٥»، و علي بن مهزيار «٦»، و محمد بن عبد الجبار «٧»، و محمد بن

الحسين بن أبي الخطاب «٨»، و محمد بن عبد الله «٩»، و إبراهيم بن هاشم «١٠» و احمد بن أبي عبد الله «١١»، و سهل بن زياد «١٢».

و من جميع ذلك ظهر أن مراد الشيخ من الضعف الذي نسبه الى علي بن حديد «١٣» لا بدّ و ان يكون الضعف في المذهب و

الفتحية- التي نسبها اليه نصر الغالي «١٤» عند الكشي «١٥»، و الجماعة- الذي لا تنافيه «١٦»، الوثاقه كالضعف الذي

(١) الخرائج و الجرائح ٢: ١١ / ٦٦٨، و ما بين المعقوفتين منه.

(٢) تهذيب الأحكام ٧: ٢٧٦ / ٧.

(٣) تهذيب الأحكام ٩: ١١٨ / ٥٠٨.

(٤) رجال النجاشي: ٢٧٤ / ٧١٧.

(٥) تهذيب الأحكام ١: ٢٩٢ / ٨٥٤.

(٦) الكافي ٤: ٥٣٦ / ٢.

(٧) الكافي ٨: ٣٦١ / ٥٥٢.

(٨) الاستبصار ١: ٧ / ٧.

- (٩) تهذيب الأحكام ٨: ٣٣٨ / ١٠٠.
- (١٠) الاستبصار ٤: ٩٩٠ / ٢٦٣.
- (١١) الكافي ٥: ٢٤ / ٢٥٠.
- (١٢) تهذيب الأحكام ١٠: ٩٩١ / ٢٥٠.
- (١٣) ضعفه الشيخ «قدس سره» في التهذيب ٧: ١٠١ ذيل الحديث: ٤٣٥ و الاستبصار ٣: ٩٥ ذيل الحديث: ٣٢٥.
- (١٤) انظر رجال النجاشي: ١١٤٩ / ٤٢٨ وفيه: نصر بن صباح أبو القاسم البلخي غال المذهب، روى عنه الكشي.
- (١٥) رجال الكشي ٢: ١٠٧٨ / ٨٤٠.
- (١٦) في الأصل: ينافيه، و ما أثبتناه هو الأنسب للمقام و لو قال بعده: التوثيق بدل الوثاقفة لصح تذكير اللفظ، فلاحظ.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٣٨
- رمى به السكوني، فمن يروى حجتيه الموثق أو ما وثق بصدوره من الاخبار و هو مع ذلك يضعف ابن حديد- لقول الشيخ في التهذيب و الاستبصار مع خلو كتابيه و سائر الأصول عنه- فهو لعدم التعمق في أطراف الكلام، و عدم الالتفات الى الفرق البين في مقام العمل بين التضعيف بحسب العقائد، و التضعيف في عمل الجوارح، فتبصر و لا تكن من الغافلين.
- و اما منصور فالكلام تارة في وثاقته، و اخرى في مذهبه.
- أما الأولى:

فالحق انه ثقة وفاقا للمحققين لأمر:

- أ- ما في النجاشي: منصور بن يونس بزرج أبو يحيى، و قيل: أبو سعيد، كوفي ثقة، روى عن أبي عبد الله و أبي الحسن (عليهما السلام)، له كتاب «١».
- ب- رواية ابن أبي عمير عنه كما في الكافي في باب البكاء من كتاب الدعاء «٢»، و في باب أدب الصائم «٣»، و في باب فضل القصد من كتاب الزكاة «٤»، و في الفقيه في موضعين في باب تحريم الدماء و الأموال «٥»، و في التهذيب في باب أول وقت الظهر «٦».
- ج- رواية صفوان عنه في التهذيب في باب المهور و الأجور «٧»، و في

(١) رجال النجاشي: ١١٠٠ / ٤١٣.

(٢) أصول الكافي ٢: ١ / ٣٤٩.

(٣) الكافي ٤: ١٠ / ٨٩.

(٤) الكافي ٤: ٥ / ٥٣.

(٥) الفقيه ٤: ٢ / ٦٧، ٤: ٢٠ / ٧٠.

(٦) تهذيب الأحكام ٢: ١٠٩٣ / ٢٧٥، ٤: ٢٠٣ / ٥٨٥.

(٧) تهذيب الأحكام ٧: ١٥٠٣ / ٣٧١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٣٩

الإستبصار في باب من عقد على امرأة و شرط لها أن لا يتزوج عليها «١».

- د- رواية جماعة من الأجلة غيرهما عنه، مثل ابن فضال «٢»، و علي بن الحكم «٣»، و إسماعيل بن مهران «٤»، و محمد بن إسماعيل بن بزيع «٥»، و عبيس ابن هشام «٦»، و صالح بن خالد «٧»، و الحسن بن علي الوشاء «٨»، و سعيد بن يسار «٩»، و محمد بن عبد الحميد «١٠».

و اما الثانية:

ففى أصحاب الكاظم (عليه السلام) خاصة: منصور بن يونس بزرج، له كتاب، واقفى «١١»، و ذكره فى أصحاب الصادق «١٢» (عليه السلام)، و الفهرست «١٣» من غير تعرض لمذهبه كالنجاشى «١٤».

و فى الكشى: حمدويه، عن الحسن بن موسى، عن محمد بن أصبغ، عن إبراهيم، عن عثمان بن القاسم، قال: قال لى منصور بزرج: قال لى أبو الحسن

(١) الاستبصار ٣: ٢٣٢ / ٨٣٥.

(٢) أصول الكافى ٢: ٣٤٩ / ٢.

(٣) تهذيب الأحكام ٢: ٢٧٥ / ١٠٩٣.

(٤) أصول الكافى ٢: ٣٤٣ / ٣.

(٥) فهرست الشيخ: ١٦٤ / ٧٠٩.

(٦) رجال النجاشى: ٤١٣ / ١١٠٠.

(٧) الكافى ٦: ١٢٧ / ٣.

(٨) أصول الكافى ٢: ١٤٩ / ٣.

(٩) أصول الكافى ٢: ٩٥ / ٢٠.

(١٠) أصول الكافى ١: ٢٠٦ / ٣.

(١١) رجال الشيخ: ٣٦٠ / ٢١.

(١٢) رجال الشيخ: ٣١٣ / ٥٣٤.

(١٣) فهرست الشيخ: ١٦٤ / ٧١٩.

(١٤) رجال النجاشى: ٤١٣ / ١١٠٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٤٠

(عليه السلام) و دخلت عليه يوما: يا منصور أما علمت ما أحدثت فى يومى هذا؟ قال: قلت: لا، قال: قد صيرت عليا ابنى وصيى، [و الخليفة] «١» من بعدى، فادخل عليه فهنته بذلك، و أعلمه أنى أمرتك بهذا، قال: فدخلت عليه فهنته بذلك و أعلمته أن أباه أمرنى بذلك، قال الحسن بن موسى: ثم جحد منصور هذا بعد ذلك لأموال كانت فى يده فكسرها «٢»، و كان منصور أدرك أباه عبد الله (عليه السلام) «٣».

و رواه الصدوق فى العيون: عن الحسن بن محمد بن عبد الله بن عيسى، عن أبيه، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن محمد بن الأصبغ، عن أبيه، عن غنام «٤» بن القاسم، قال: قال لى منصور. إلى آخره «٥» باختلاف يسير، ثم قال من غير استناد الى الحسن: ثم جحد منصور بعد ذلك فأخذ الأموال التى كانت فى يده و كثرها «٦»، و الظاهر بقريئة اتحاد العبارتين كونه كلام الحسن و هو و ان كان جليلا إلا أنه لم يدرك الرضا (عليه السلام)، فيكون خبره مرسلا.

فما فى المدارك، فى أن الكذب من المفطرات: و روى الكشى حديثا معتبرا لاسناد متضمنا- لانه بعنى منصور بزرج- جحد النص على الرضا (عليه)

(١) فى الأصل: و الخليفة، و ما أثبتناه بين معقوفين من المصدر و هو موافق لرواية العيون الآتية، فلاحظ.

(٢) الضمير في كسرهما يعود للأموال، و كسر الأموال: كناية عن التصرف فيها و بذلها من غير مبالاة، بحار الأنوار: ١٤ / ٤٩، قال الفيروز آبادي: كسر الرجل: قل تعاهده لماله، القاموس: كسره.

(٣) رجال الكشي ٢: ٧٦٨ / ٨٩٣.

(٤) في نسخة من المصدر: عثمان بدل غنام كما في رجال الكشي و قد تقدم، و لم نجد لعثمان و لا لغنام بن القاسم ذكرا في كتب الرجال، فلاحظ.

(٥) اخبار عيون الرضا عليه السلام ١: ٥ / ٢٢.

(٦) في المصدر: و كسرهما كما مر في رواية الكشي.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٤١

(السلام) «١» توهم ظاهر.

ثم أن قاعده الجمع في أمثال المقام و ان كان عدّه ثقّه واقفيا و عدّ خبره موثقا- و عليه في المقام جماعة من الأصحاب- ألا انه حيث فقدت الامارات المؤيّدّة أو الموهنة لأحد الطرفين- و في المقام ربّما يتأمل في وقفه لعدم تعرض النجاشي و لا الفهرست المتأخر عن رجال الشيخ له- من أن صريح كلام حسن «٢» ان الجحد كان لأكل الأموال لا لسوء الفهم و بعض الاخبار المتشابهة، و هذا لا يجتمع مع الوثيقة، و معه لا بدّ من تقديم كلام النجاشي لتأييده برواية صفوان و ابن أبي عمير و سائر الأجلّة.

و في ترجمه محمّد بن إسماعيل بن بزيع: قال أبو العباس بن سعيد في تاريخه: إن محمّد بن إسماعيل بن بزيع سمع منصور بن يونس، و حماد بن عيسى، و يونس بن عبد الرحمن «٣». إلى آخره. و ظاهره كونه من مشايخ ابن بزيع معدودا في سلسلة حماد و يونس.

و في التعليقة: و وصفه الصدوق في كمال الدين بصاحب الصادق (عليه السلام) «٤».

هذا و قال الفاضل المحقق المولى محمّد المعروف بسراب، كما في اكليل الرجال: إن الرواية مجهولة بإبراهيم و عثمان، و الظاهر إن ما يذكره بقوله: أن منصور جحد هذه الأموال كانت في يده، إنّما هو استنباط لا يثبت لنا، لأنّه لما أنكر هذا و كان في يده مال، استنبط كون منشأ الإنكار هو المال لبعده الإقرار بهذا عند بعض و عدم نقله، و على تقدير ثبوته لما عاصره أو قرب زمانه بزمانه لا

(١) مدارك الأحكام: ٣٥٢.

(٢) أي: الحسن بن موسى الخشاب الذي مر كلامه آنفا.

(٣) رجال النجاشي: ٨٩٣ / ٣٣١.

(٤) تعليقه الوحيد البهبهاني: ٣٤٦.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٤٢

يثبت لنا، فلم يظهر بهذه الرواية مع ضعفه عدم ديانتته في مذهبه فلا يعارض بهذه الرواية توثيق النجاشي مع تأييده برواية محمّد بن إسماعيل بن بزيع و ابن أبي عمير عنه، انتهى «١».

و الظاهر إنّه تبع في هذا الاشتباه الخلاصة، ففيه بعد الترجمة: قال الشيخ:

إنه واقفي «٢»، و قال النجاشي: إنه ثقّه روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) «٣»، و الوجه عندى التوقف فيما يرويه و الردّ لقوله، لوصف الشيخ له بالوقف، و قال الكشي: عن حمدويه، عن الحسن بن موسى، عن محمّد بن الأصغ، عن إبراهيم، عن عثمان بن القاسم: إن منصور بن يونس بزرج جحد النصّ على الرضا (عليه السلام) لأموال كانت في يده، انتهى «٤».

و أنت خبير بأن الرواية تعدّ من أسباب مدح منصور، و نسبة جحد النصّ و أكل الأموال إليه من الحسن شيخ حمدويه، فنسبة الجحد الى عثمان كما في الخلاصة اشتباه جدّا، و تضعيف الرواية بجهالته و جهالة إبراهيم اشتباه آخر، ثم التفكيك بين الاخبار بالجحد، و

الاحبار بكونه لأجل أكل المال - مع انه خبر حسى - اشتباه ثالث، و فتح هذا الباب يوجب سد باب قبول الجرح فى كثير من المواضع و إن كان و لا بد فيما ذكرنا من الإرسال و الوهن بعدم تعرّض الجماعة له، و الله العالم.

[٣٢٧] شكر - و إلى منهل القصاب:

أبوه رضى الله عنه، عن محمد ابن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب،

(١) اكليل الرجال: غير موجود لدينا.

(٢) رجال الشيخ: ٢١ / ٣٦٠، و انظر تهذيب الأحكام ٧: ١٠١ ذيل الحديث: ٤٣٥.

(٣) رجال النجاشى: ١١٠٠ / ٤١٣.

(٤) رجال العلامة: ٢ / ٣٥٨.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٤٣

عنه «١».

السند صحيح و الخبر فى حكمه لوجود ابن محبوب من أصحاب الإجماع فى السند، بل لا يبعد وثاقه منهل لروايه الأجله عنه سوى الحسن، مثل عبد الرحمن بن الحجاج فى التهذيب فى باب ابتياع الحيوان «٢»، و فى باب التلقى و الحكرة «٣»، و فى باب السلم فى الرقيق «٤»، و غيرها، و عبد الله بن يحيى الكاهلى «٥»، و مالك بن عطية «٦»، و مثنى الحنّاط «٧»، و يونس بن يعقوب «٨»، و يونس بن عبد الرحمن فى التهذيب فى باب أحكام السهو من أبواب الزيادات «٩».

[٣٢٨] شكج - و إلى موسى بن عمر بن بزيع:

محمد بن على ماجيلويه، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عنه «١٠».

السند صحيح عندنا بما مرّ غير مرّة «١١»، و موسى ثقة من غير خلاف و طعن فيه، فالخبر صحيح.

[٣٢٩] شكط - و إلى موسى بن القاسم البجلي:

أبوه و محمد بن

(١) الفقيه ٤: ١١٠، من المشيخة.

(٢) تهذيب الأحكام ٧: ٧٩ / ٣٣٩.

(٣) تهذيب الأحكام ٧: ١٥٨ / ٦٩٩.

(٤) لم نقف عليه فى التهذيب، و روايته عنه فى الكافى ٥: ٢٢٣ / ٢ باب آخر من باب السلم فى الرقيق.

(٥) تهذيب الأحكام ٧: ١٥٨ / ٦٩٨.

(٦) أصول الكافى ٢: ٤٤١ / ٤.

(٧) تهذيب الأحكام ٧: ١٥٨ / ٦٩٦.

(٨) الاستبصار ١: ٢٧ / ٧٠.

(٩) تهذيب الأحكام ٢: ٣٥٣ / ١٤٦٤.

(١٠) الفقيه ٤: ٤١، من المشيخة.

(١١) تقدم برقم: ٥ و ١٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٤٤

الحسن رضى الله عنهما، عن سعد بن عبد الله، عن الفضل بن عامر و احمد ابن محمد بن عيسى، عنه «١».

السند صحيح و ان لم يوثقوا الفضل لوجود احمد معه، بل يمكن استظهار وثاقة الفضل من رواية [الأجله] مثل: سعد «٢»، و الصفار

«٣»، و موسى بن الحسن الأشعري «٤»، عنه، و هم عيون هذه الطائفة، و موسى من شيوخ أصحابنا، فالخبر صحيح بالاتفاق.

[٣٣٠] شل - و إلى ميمون بن مهران:

أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن أبيه، عن جعفر بن محمد بن مالك، عن أبي يحيى الأهوازي، عن محمد بن جمهور، عن الحسين بن المختار بياع الأكفان، عنه «٥».

في هذا السند علل مزمته أعيت أطباء الفن عن علاجها، فإن ميمون إن كان هو الذى ذكره الشيخ فى أصحاب أمير المؤمنين (عليه

السلام) «٦»، و عدّه فى الخلاصة من خواصّه «٧»، فرواية ابن المختار عنه غير ممكنة لكونه من أصحاب الصادق و الكاظم و الرضا

(عليهم السلام)، فيكون بينهما إرسال، و إن كان غيره فلا ذكر له أصلاً، و إن كان الحسين غير ابن المختار القلانسي فلا بدّ و أن

يكون قريباً من زمان عليّ (عليه السلام)، فرواية ابن جمهور و هو من أصحاب الرضا (عليه السلام)، عنه غير ممكنة، فيكون الإرسال

بينهما، و مع ذلك فالأهوازي مجهول، و الموجود أبو جعفر الأهوازي أحمد بن الحسين بن

(١) الفقيه ٤: ٧٤، من المشيخة.

(٢) تهذيب الأحكام ٦: ٢٩٩ / ٨٣٧.

(٣) تهذيب الأحكام ١: ١٧ / ٤٠.

(٤) تهذيب الأحكام ٢: ٣٦٢ / ١٤٩٩.

(٥) الفقيه ٤: ٩٣، من المشيخة.

(٦) رجال الشيخ: ٩ / ٥٨.

(٧) رجال العلامة: ١٩٢ - باب الكنى -.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٤٥

سعيد، فالخوض فى حال باقى رجال السند لا فائدة فيه.

[٣٣١] شلا - و إلى النضر «١» بن سويد:

محمد بن الحسن رضى الله عنه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عنه «٢».

محمد بن عيسى ثقة فى (لا) «٣»، فالسند صحيح.

و النضر ثقة جليل صحيح الحديث لا مغمز فيه، فالخبر صحيح، مع أنّ للصدوق طرقاً كثيرة صحيحة إليه.

ففى الفهرست: النضر بن سويد، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن محمد بن على بن الحسين، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن

محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن عيسى، عن النضر «٤».

و رواه محمد بن على بن الحسين، عن أبيه و محمد بن الحسن، عن سعد ابن عبد الله و الحميرى و محمد بن يحيى و احمد بن

إدریس، عن احمد بن محمد، عن أبي عبد الله محمد بن خالد البرقي و الحسين بن سعيد جميعا، عن النضر بن سويد «٥».
و اعلم أن في جملة من نسخ الفقيه: محمد بن عيسى بن عبيد «٦» كما

(١) في رجال النجاشي الطبعة الحجرية: ٣٠١ و الحديث: ١١٤٧/٤٢٧ النضر بن سويد (بالصاد المهملة) و الصحيح ما أثبتته المصنف (بالضاد المعجمة) لموافقة ما في رجال الشيخ:

٢/٣٦٢ و الفهرست: ١٧١/٧٥٠ و رجال العلامة: ١/١٧٤ و ابن داود: ١٩٦/١٦٣٦ و سائر موارد في الكتب الأربعة فلاحظ.
(٢) الفقيه ٤: ٩٦، من المشيخة.

(٣) تقدم برقم: ٣١.

(٤) فهرست الشيخ: ١٧١/٧٥٠.

(٥) فهرست الشيخ: ١٧١/٧٥٠.

(٦) الفقيه ٤: ٩٦، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٤٦

ذكرناه و في أكثرها و منها نسخة الشارح: محمد بن موسى بن عبيد، و نسبه في الجامع الى الاشتباه «١»، و قال الشارح: لم يذكر في كتب الرجال، و الظاهر أنه كان (عيسى) بدل (موسى)، و مع هذا غير سديد، إذ يستبعد رواية ابن عبيد عن النضر و كأن في نسخة النجاشي التي كانت عند العلامة صحيحة، و لذا حكم بصحة السند، و الذي في النجاشي «٢» من ذكر أبيه فهو أصح من الأصل، لكن روايته عن أبيه غير معهودة أيضا، و الظاهر إنه كانت النسخة: أحمد بن محمد بن عيسى عن أبيه، كما في السند الأخير من الفهرست «٣»، و السند الأول أيضا غير سديد، لأنه إن كان محمد بن عيسى بن عبيد فروايته عن النضر بعيدة، و إن كان أبا أحمد فرواية الصفار عنه بعيدة، لكنه ليس في البعد مثل الأول، و على أي حال فالخير صحيح بستة عشر طريقا، و بانضمام ما في الأصل على نسخة العلامة مع السند الأول للفهرست، يصير ثمانية عشر، انتهى «٤».

قلت: الظاهر ما استظهره، و الاستبعاد في غير محله فإن النضر من أصحاب الكاظم (عليه السلام) «٥»، و العبيدي في يروي عن حنان و هو من أصحاب الصادق (عليه السلام) «٦»، و عن السكوني و هو من أصحاب الصادق (عليه السلام) «٧»، و قد مر في (لا) «٨».

(١) لم نقف عليه في جامع الرواة عند ترجمة محمد بن عيسى بن عبيد و لا في ترجمة النضر بن سويد، بل لم نجد ذكرا لمحمد بن موسى بن عبيد فيه أصلا.

(٢) انظر: رجال النجاشي: ١١٤٧/٤٢٧.

(٣) الظاهر ان نسخة الشارح من الفهرست تختلف عن نسختنا المطبوعة لا سيما في الموضوع المشار اليه منها. انظر: فهرست الشيخ: ١٧١/٧٥٠.

(٤) روضة المتقين ١٤: ٢٨٦.

(٥) رجال الشيخ: ٢/٣٦٢.

(٦) رجال الشيخ: ٢٩٥/٢٤٢.

(٧) رجال الشيخ: ١٤٧/٩٢.

(٨) تقدم برقم: ٣١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٤٧

و أما روايته عمّن في طبقة النضر فأكثر من أن تحصي، و يروى عن النضر احمد بن محمّد بن خالد كما في الكافي في باب إن الايمان مبنوث بجوارح البدن «١»، فرواه العبيدي الذي يروى عنه احمد بن محمّد بن عيسى عنه بطريق اولي، و قوله كما في السند الأخير من الفهرست من سهو القلم، فإن فيه: احمد بن محمّد بن خالد عن أبيه «٢»، لا ابن عيسى.

[٢٣٢] شلب - و إلى النعمان الرازي:

محمّد بن الحسن رضي الله عنه، عن الحسن بن متيل الدقاق، عن احمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن محمّد بن سنان، [عنه] «٣». السند صحيح بما مرّ في (كو) «٤»، و (لب) «٥» و أما الرازي فذكره الشيخ في أصحاب الصادق (عليه السلام) «٦»، و في الكافي باب الكباثر: يونس، عن حماد، عنه «٧»، و في التهذيب في باب تفصيل ما تقدم ذكره في الصلاة: الطاطري، عن ابن زياد - يعنى ابن أبي عمير - عن حماد، عنه «٨»، و المراد بحماد: ابن عثمان بقرينه رواية ابن أبي عمير [عنه]، و يروى عنه جعفر بن بشير الذي روى عن الثقات في التهذيب في باب عدد فصول الأذان «٩»، و في باب الأذان و الإقامة من أبواب الزيادات «١٠»، و أبان بن عثمان في الكافي في كتاب

(١) أصول الكافي ٢: ٣٨ / ٥.

(٢) فهرست الشيخ: ١٧١ / ٧٥٠.

(٣) الفقيه ٤: ٥٩، من المشيخة.

(٤) تقدم برقم: ٢٦.

(٥) تقدم برقم: ٣٢.

(٦) رجال الشيخ: ٣٢٥ / ٢٤.

(٧) أصول الكافي ٢: ٢١٢ / ٥.

(٨) تهذيب الأحكام ٢: ١٧١ / ٦٨٠.

(٩) تهذيب الأحكام ٢: ٦٢ / ٢٢٠.

(١٠) تهذيب الأحكام ٢: ٢٧٩ / ١١٠٧.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٤٨

الروضة «١»، كل ذلك من أمارات الوثاقفة، فقول السيد في العدة: و الرازي مجهول غير سديد «٢».

[٢٣٣] شلج - و إلى النعمان بن سعد «٣» - صاحب أمير المؤمنين (عليه السلام) :-

محمّد بن موسى بن المتوكل رضي الله عنه، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن احمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن محمّد بن سنان، عن ثابت بن أبي صفيّة، عن سعيد بن جبير، عنه «٤».

ثابت هو أبو حمزة الثمالي، و يأتي في الكنى «٥» ان شاء الله، و السند صحيح اليه بما مرّ في (يه) «٦»، و (كو) «٧»، و (لب) «٨»، و أما ابن جبير ففي الكشي: حدثني أبو المغيرة، قال: حدثني الفضل، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: إن سعيد بن جبير كان يأتني بعلي بن الحسين، و كان علي بن الحسين (عليهما السلام) يثنى عليه، و ما كان سبب قتل

(١) الكافي ٨: ١١٠ / ٩٠.

(٢) العدة للكاظمي: ١٦٩.

(٣) في المصدر: النعمان بن سعيد، وكذلك في رجال العلامة: ٢٨٠، من الفائدة الثامنة، و حاله مجهول، لم تذكره كتب الرجال و ليس له رواية في كتب الحديث الا ما وجدناه في الفقيه ٢:

١٦٠٥ / ٣٤٩ عنه عن أمير المؤمنين عليه السلام و بعنوان: النعمان بن سعد. و الظاهر وقوع التحريف في أحدهما بنسخ الفقيه بقريته ما نقل في جامع الرواة ٢: ٢٩٥ عن مشيخة الفقيه بعنوان: النعمان بن سعد مع الإشارة إلى روايته المذكورة، و لم يتعرض للاختلاف المزبور مع ما عرف عنه من دأبه على التنبيه في أمثال هذا المقام.

و المتحصل مما تقدم ان التحريف واقع لا محال، لأنهما واحدا، و لكن تحديده بأيهما متعذر، فلاحظ.

(٤) يأتي برقم: ٣٦٧.

(٥) الفقيه ٤: ١٢٤، من المشيخة.

(٦) تقدم برقم: ١٥.

(٧) تقدم برقم: ٢٦.

(٨) تقدم برقم: ٣٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٤٩

الحجاج به ألى على هذا الأمر، و كان مستقيما «١».

قال (٢): و قال الفضل بن شاذان: و لم يكن في زمن علي بن الحسين (عليهما السلام) في أول أمره ألى خمسة أنفس: سعيد ابن جبير، و سعيد بن المسيب، و محمد بن جبير بن مطعم، و يحيى بن أم الطويل، و أبو خالد الكابلي «٣».

و يظهر منه حسن حاله و إماميته دون الوثاقة، و مع ذلك ففي النفس منه شيء على ما يظهر من ترجمته في كتب الجماعة و أقواله في الكتب الفقهية.

و أميا النعمان، فقد مر في (كا) «٤» دلالة قولهم صاحب فلان أحد الأئمة (عليهم السلام) على مدح عظيم يقرب من الوثاقة، فالخبر صحيح عند القدماء، حسن عند المتأخرين.

[٣٣٤] شلد- و إلى الوليد بن صبيح:

أبوه رضى الله عنه، عن علي ابن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عنه «٥».

أوضحنا وثاقه الحسين في (ص) «٦»، فالسند صحيح.

و الوليد ثقة في النجاشي «٧»، و الخلاصة «٨» و لا طعن فيه، يروى عنه ابن أبي عمير بلا واسطة «٩» و بواسطة حماد بن عثمان «١٠»، و عبد الله بن المغيرة «١١»،

(١) رجال الكشي ١: ٣٣٥ / ١٩٠.

(٢) اى: الكشي.

(٣) رجال الكشي ١: ٣٣٢ / ١٨٤.

(٤) تقدم برقم: ٢١.

(٥) الفقيه ٤: ٨٢، من المشيخة.

(٦) تقدم برقم: ٩٠.

(٧) رجال النجاشي: ١١٦١ / ٤٣١.

(٨) رجال العلامة: ٣ / ١١٧.

(٩) الكافي ٨: ٣٠٤ / ٤٦٩، من الروضة.

(١٠) الكافي ٥: ٨ / ٩٤.

(١١) الكافي ٣: ٧ / ٤٧٥.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٥٠

و عبد الله بن سنان «١»، وإبراهيم بن أبي البلاد «٢»، وهشام بن سالم «٣»، ومحمد بن حمران «٤»، وجميل بن صالح «٥»، وجميل بن دراج «٦»، وابنه العباس بن الوليد «٧»، وإبراهيم بن عبد الحميد «٨»، فهو منحرف في سلك الأجلء.

[٣٣٥] شله - وإلى وهب بن وهب:

أبوه ومحمد بن الحسن رضى الله عنهما، عن سعد بن عبد الله، عن احمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن أبي البختری وهب بن وهب القاضي القرشي «٩».

السند صحيح.

و أبو البختری ضعيف عامى لا مسرح «١٠» للمدح فيه، ألما أن الظاهر اعتبار كتابه لاكثر الأصحاب من الرواية عنه و فيهم الأجلء كالعباس بن معروف فى باب تلقين المحتضرين من أبواب للزيادات «١١»، و على ابن الحكم فيه فى أبواب التديس «١٢»، و السندى بن محمد كما فى النجاشى «١٣»،

(١) تهذيب الأحكام ٢: ١٠٤ / ٣٩١.

(٢) الكافي ٦: ٣٢٠ / ١ و فيه روايته بتوسط أبيه عنه، فراجع.

(٣) تهذيب الأحكام ٦: ٩١٧ / ٣٣٠.

(٤) تهذيب الأحكام ٦: ٩١٧ / ٣٣٠.

(٥) الكافي ٨: ١١٤ / ١٤٤.

(٦) تهذيب الأحكام ٤: ١٣٦ / ٥٢.

(٧) رجال النجاشى: ١١٦١ / ٤٣١.

(٨) تهذيب الأحكام ٧: ٤٢١ / ٩٨.

(٩) الفقيه ٤: ٧٨، من المشيخة.

(١٠) تقدم إيضاح هذا اللفظ (لا مسرح) و ذكرنا مراده منه هناك.

(١١) تهذيب الأحكام ١: ١٥٣٤ / ٤٦٨.

(١٢) تهذيب الأحكام ٧: ١٧١٩ / ٤٣١.

(١٣) رجال النجاشى: ١١٥٥ / ٤٣٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٥١

و إبراهيم بن هاشم «١»، و احمد بن أبي عبد الله كما فى الفهرست «٢»، و أبوه «٣».

و ميا يؤيد ذلك أن الجليل عبد الله بن جعفر الحميرى روى فى قرب الاسناد عن السندى بن محمد، عنه، عن جعفر بن محمد

(عليهما السلام) أزيد من مائة حديث في نسق واحد «٤»، فلولا اعتبار كتابه و أخذه عنه لكان هذا طعنا فيه و لا يرتضيه احد. و من هنا قال الشارح و الظاهر أنّ ما كان من كتابه موافقا للأخبار الصحيحة كانوا ينقلونها عنه و يذكرونها في كتبهم، قال: و نسبة أنه كذاب مشكل، و المصنّف حكم بصحة كلّ ما في هذا الكتاب، و روى الأخبار الكثيرة عنه، و طريقه اليه صحيح، و طريقه على ما في الفهرست أصحّ «٥».

[٣٣٦] شلو- و إلى وهيب بن حفص:

محمّد بن علي ماجيلويه، عن محمّد بن أبي القاسم، عن محمّد بن علي الهمداني، عن وهيب بن حفص الكوفي المعروف [بالمستوف] «٦».

إن كان محمّد بن علي هو ابن إبراهيم بن محمّد الهمداني بالذال المعجمة الذي كان وكيل الناحية كأبيه و جدّه، فهو من الأجلّاء و السند صحيح، و إن كان المراد به أبا سمينه الضعيف عند المشهور، فقد مرّ في (ز) «٧» اعتبار رواياته و ان كان ضعيفا، و يؤيد الأول وصفه بالهمداني، و أبو سمينه يعرف بالكوفي،

(١) فهرست الشيخ: ٧٥٧ / ١٧٣.

(٢) فهرست الشيخ: ٧٥٧ / ١٧٣.

(٣) الكافي ٣: ٢٠٥ / ٢.

(٤) قرب الاسناد: ٦١-٧٤ و فيه: ١٢٥ حديثا.

(٥) روضة المتقين ١٤: ٢٨٩.

(٦) في الأصل: المتنوّق، و ما أثبتناه من المصدر و جامع الرواة ٢: ٣٠٣ و تنقيح المقال ٣: ٢٨٢ و معجم رجال الحديث ١٩: ٢١٥.

(٧) تقدم برقم: ٧.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٥٢

و ما احتمله بعضهم من أنّه جعل الهمداني وصفا لأبيه، و الكوفي وصفا له أو بالعكس أو بكون حمل أحدهما على الموطن و الآخر على المسكن، بعيد لا داعي لارتكابه، و يؤيده أيضا ما تقدم في (ز) «١» إنّ ماجيلويه يروي عن أبي سمينه بتوسط عمّه محمّد بن أبي القاسم، بل في الشرح إنّ أبا سمينه ارفع منه بدرجة «٢».

و أمّا وهيب ففي النجاشي: أبو علي الجريري مولى بني أسد، روى عن أبي عبد الله و أبي الحسن (عليهما السلام) و وقف، و كان ثقة «٣».

و زعم صاحب الجامع انه غير الجريري و غير وهيب بن حفص النخّاس الذي قال النجاشي: ذكره سعد «٤» و يروي عنه جماعة، و ذكره الشيخ في من لم يرو عنهم «٥» و الظاهر اتحاده مع الأول «٦»، و يؤيده أن البرقي لم يذكر في رجاله غير واحد «٧» و ان كان فيه و في بعض نسخ الفقيه مكبرا، و الظاهر انه سهو لعدم وجوده في الأسانيد.

[٣٣٧] شلز- و إلى هارون بن حمزة الغنوي:

محمّد بن الحسن، عن محمّد بن الحسن الصفار، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن يزيد بن

(١) تقدم برقم: ٧.

- (٢) روضة المتقين ١٤: ٢٩٠.
- (٣) رجال النجاشي: ١١٥٩ / ٤٣١.
- (٤) جامع الرواة ٢: ٣٠٣ و انظر رجال النجاشي: ١١٦٠ / ٤٣١.
- (٥) بل ورد في أصحاب الصادق عليه السلام من رجال الشيخ: ٢٧ / ٣٢٨ اما باب من لم يرو عنهم عليهم السلام في رجال الشيخ فليس فيه بابا لحرف الواو، و ذكره الشيخ في الفهرست:
١٧٣ / ٧٧٨ أيضا و بين طريقه لكتابته.
- (٦) أكد الامام الراحل السيد الخويي طاب ثراه ان وهيب بن حفص النخاس هو الجريري بعينه، انظر معجم رجال الحديث ١٩: ٢١٧
- (٧) رجال البرقي: ٤١.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٥٣
- إسحاق شعر، عنه «١».
- المحمدون محمودون بكل جميل، و اما يزيد فيستظهر وثاقته من أمور:
أ- نصّ الشهيد الثاني عليها على ما نقله عنه جماعة «٢».
- ب- حكم العلامة في الخلاصة بصحة هذا الطريق الذي فيه يزيد «٣».
- ج- رواية الأجله عنه و فيهم الحسن بن علي بن فضال كما في التهذيب في باب مستحق الزكاة للفطرة «٤»، و في باب وصية الصبي «٥»، و الحسن بن موسى الخشاب كثيرا «٦»، و عبد الرحمن بن أبي نجران «٧»، و احمد بن محمد بن عيسى فيه في باب فضل التجارة «٨»، و الهيثم بن أبي مسروق «٩»، و الجليل موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب «١٠»، و الشيخ الصدوق و الذي لا يطعن عليه يحيى بن زكريا ابن شيبان «١١»، و محمد بن الحسين بن أبي الخطاب «١٢».
- د- رواية محمد بن أبي يونس عنه كما في التهذيب في باب بيع الثمار «١٣».

(١) الفقيه ٤: ٧٢، من المشيخة.

(٢) شرح الدراية: ١٣١.

(٣) رجال العلماء: ١٧٩.

(٤) تهذيب الأحكام ٤: ١٣٠ / ٥١ باب مستخفي الزكاة للفقير و المسكنة.

(٥) تهذيب الأحكام ٩: ٢٢٨ / ١٨١.

(٦) تهذيب الأحكام ١: ٣٨٦ / ١٣٨.

(٧) الاستبصار ٣: ١١٦١ / ٣٢٦.

(٨) تهذيب الأحكام ٧: ٢٦ / ٨.

(٩) أصول الكافي ٢: ١ / ٤٦.

(١٠) تهذيب الأحكام ٥: ١٣٢٣ / ٣٧٩.

(١١) تهذيب الأحكام ٤: ٤٦٦ / ١٦٤.

(١٢) تهذيب الأحكام ١: ٣٨٦ / ١٣٨.

(١٣) تهذيب الأحكام ٧: ٣٨٢ / ٩٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٥٤

وقد قالوا فيه بعد التوثيق: صحيح الحديث، و قد مرّ غير مرّة و يأتي ان شاء الله تعالى مشروحا دلالة هذه الكلمة على وثاقه مشايخه، فراجع.

ه- ما رواه في الكشي عن حمدويه، قال: حدثنا الحسن بن موسى، قال: حدثني يزيد بن إسحاق شعر- و كان من ادفع «١» الناس لهذا الأمر- قال: خاصمني مرّة أخى محمّد، و كان مستويا، قال: فقلت له- لَمَّا طال الكلام بيني و بينه-: إن كان صاحبك بالمنزلة التي تقول فاسأله ان يدعو الله لي حتى ارجع الي قولكم، قال: قال لي محمّد: فدخلت على الرضا (عليه السلام)، فقلت له: جعلت فداك ان لي أخا و هو أسنّ مني، و هو يقول بحياة أبيك، و انا كثيرا ما أناظره، فقال لي يوما من الأيام: سل صاحبك إن كان بالمنزلة التي ذكرت ان يدعو الله لي، قال: فالتفت أبو الحسن (عليه السلام) نحو القبلة فذكر ما شاء الله ان يذكر، ثم قال: [اللهم] خذ بسمعه و بصره و مجامع قلبه حتى تردّه إلى الحقّ، قال: كان يقول هذا و هو رافع يده اليمنى.

قال: فلما قدم، أخبرني بما كان، فو الله ما لبثت ألا يسيرا حتى قلت بالحقّ «٢».

قال الشارح: و وثقه الشهيد الثاني و كأنه لدعائه (عليه السلام) المستلزم للعدالة، فإنّ الفسق و الكذب غير حقّ، و اهتمامه (عليه السلام) بشأنه ظاهر في أنّه كان قابلا للحقّ في جميع الأمور و لم يفعل ذلك في غيره من الواقفية، و كان يلعنهم لعدم قبولهم له، مع ان أمر مشايخ الإجازة سهل، انتهى «٣».

(١) كناية عن وقفه و دفع الناس عن القول بامامة الرضا عليه السلام، و في رجال العلامة- و سيأتي عما قريب:- و كان من أرفع الناس لهذا الأمر، انظر تعليقتنا عليه في الهامش الخامس.

(٢) رجال الكشي ٢: ٨٦٤ / ١١٢٦.

(٣) روضة المتقين ١٤ / ٢٩٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٥٥

و في الخلاصة: و روى الكشي، عن حمدويه، عن الحسن بن موسى، عن يزيد بن إسحاق انه كان من ارفع الناس لهذا الأمر، و انّ أخاه [محمّد] كان يقول بحياة الكاظم (عليه السلام)، فدعا الرضا (عليه السلام) له حتى قال بالحقّ «١»، و الذي في الكشي خلاف ما نقله «٢».

و اعلم أنّي لم أر طعنا فيه و شيئا قابلا لمعارضه ما مرّ ممّا يدلّ على وثاقته نصّا و اماره فالأخذ به لازم و السند صحيح، و كذا الخبر فان هارون بن حمزة الغنوي الصيرفي كوفي ثقة عين في النجاشي «٣»، و الخلاصة «٤»، و لا مغمز فيه.

[٣٣٨] شلح- و إلى هارون بن خارجه:

أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن احمد بن أبي عبد الله، عن محمّد بن علي الكوفي، عن عثمان بن عيسى، عن هارون بن خارجه الكوفي «٥».

السند ضعيف على المشهور بمحمّد و هو أبو سمينه و قد مرّ في (ز) «٦»

(١) رجال العلامة: ٣ / ١٨٣.

(٢) في رجال الكشي نسب الوقف ليزيد بن إسحاق، و الاستقامة لأخيه محمّد، و هنا العكس على ما لا يخفى.

و في تفسير عبارة العلامة وجهان:

الأول: و فيه تناقض ظاهر عند حمل قوله: و كان من ارفع الناس لهذا الأمر، على ارتفاع شأنه بين الواقفة، و تعصبه لهم، على اعتبار ان

المراد من الأمر: أمر الوقف كما يظهر من سياق عبارة الكشي المتقدمة.

إذ كيف يجتمع هذا مع طلبه من الامام عليه السلام ان يدعوا الله عز و جل لهداية أخيه؟! الثاني: - وهو الظاهر- حمل الكلام على شدة تمسكه بإمامة الرضا عليه السلام، على اعتبار ان المراد من الأمر: أمر الإمامة، ولا تناقض فيه و لكنه مخالف لما في رواية الكشي المتقدمة، و قد نبه عليه المصنف- رحمه الله- فلاحظ.

(٣) رجال النجاشي: ٤٣٧/١١٧٧.

(٤) رجال العلّامة: ٣/١٨٠.

(٥) الفقيه ٤: ٧٥.

(٦) تقدم برقم: ٧.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٥٦

اعتبار رواياته خصوصا إذا كان شيئا للإجازة، و ابن خارجه كوفي ثقة هو و اخوه مراد في النجاشي «١»، و الخلاصة «٢».

و يروى عنه عيون الطائفة كابن أبي عمير «٣»، و جميل بن درّاج «٤»، و صفوان بن يحيى «٥»، و حمّاد بن عثمان «٦»، و عثمان بن عيسى «٧»، و جعفر بن بشير «٨»، و علي بن النعمان «٩»، و يحيى الحلبي «١٠»، و يحيى بن عمران «١١»، و الحسن بن محمّد بن سماعة «١٢»، و الحسين بن سعيد «١٣»، و أبو المعزى «١٤».

(١) رجال النجاشي: ٤٣٧/١١٧٦.

(٢) رجال العلّامة: ٢/١٨٠.

(٣) تهذيب الأحكام ٥: ٤٢٥/١٤٧٤.

(٤) أصول الكافي ٢: ٤٨/٥.

(٥) الكافي ٤: ١٠.

(٦) لم نعثر لروايته عنه.

(٧) الفقيه ٤: ٧٥، من المشيخة.

(٨) أصول الكافي ١: ٢٢٩/٥.

(٩) رجال النجاشي: ٤٣٧/١١٧٦.

(١٠) الكافي ٨: ٣١٦/٤٩٨، من الروضة.

(١١) الكافي ٨: ٢٥٢/٣٥٤.

(١٢) فهرست الشيخ: ١٧٦/٧٦٥.

(١٣) أصول الكافي ٢: ٢٢٦/٢٢.

(١٤) الكافي ٦: ٢٧١/٣، هو حميد بن المثني الذي اختلف في ضبط كنيته كثيرا بين إثبات المد أو القصر في آخره و بين إثبات الغين

المعجمة مع الراء المهملة، و بين العين المهملة و الزاي المعجمة.

ففي رجال النجاشي: ١٣٣/٣٤٠، و روضه المتقين ١٤: ٣١٨ و المنقول عن فهرست الشيخ و مشيخة الفقيه في بعض مصادرنا الرجالية

المتأخرة: أبو المغراء (بالغين المعجمة و الراء المهملة و الالف الممدودة بلا همز).

و في فهرست الشيخ- طبع دانشگاه مشهد- ١١٩، و رجال ابن داود: ٨٦/٥٣٨، و جامع الرواة ١: ١٨٥: أبو المغراء (بالغين المعجمة و

الراء المهملة و الالف الممدودة مع إثبات الهمز)، و هذا ما استصوب في نضد الإيضاح: ١١٩.

و في فهرست الشيخ (طبع النجف الأشرف): ٢٣٦ / ٦٠، و نسختنا من المصدر: أبو المعزى (بالعين المهملة و الزاى المعجمة مع المد بلا همز) و هذا هو اختيار المصنف «قدس سره» كما يظهر من شرح طريق الصدوق اليه فيما سيأتى من هذه الفائدة، و لكن خالفه هنا باستبدال المد الى القصر.

و في رجاله العلامة: ١ / ٥٩ و هو ما اختاره في تنقيح المقال ١: ٣٧٩- مع تخطئه الجميع - كما فى الأصل: (بو المعزى) (بالعين المهملة و الزاى المعجمة و الألف المقصورة).

و فى معالم العلماء: ٢٧٤ / ٤٢: أبو المعزى (بالعين المهملة و الزاى المعجمة و الألف الممدودة مع الهمز).

اما فى الأسانيد الحديثية فقد حصرت الكنية بين أبى المغراء (بالغين المعجمة و الراء المهملة و الألف الممدودة بلا همز) و بين أبى المغراء (كالأولى مع اضافة الهمز فى آخرها)، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٥٧

و احمد بن محمد بن خالد «١»، و محمد بن سنان «٢»، و على بن الحكم «٣»، و غيرهم.

[٣٣٩] شلط - و إلى هاشم الحنط:

محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم و احمد بن إسحاق بن سعد، عنه «٤».

احمد: هو الأشعري الجليل شيخ القميين و وافدهم و خاصة أبى محمد (عليه السلام) و من رأى الصاحب (عليه السلام) و له بعد ذلك مناقب جميلة، فالسند صحيح و كذا الخبر فان هاشم كوفى ثقة فى النجاشى «٥» و الخلاصة «٦».

و يروى عنه ابن أبى عمير «٧»، و غير بعيد ان يكون قد سقط من السند، فان هاشم من أصحاب الصادق (عليه السلام) «٨» و رواية إبراهيم و احمد عن

(١) الكافي ٢: ٣٤٨ / ٥ فيه محمد بن خالد عن هارون بن خارجه.

(٢) أصول الكافي ٢: ١٥٨ / ٤.

(٣) الكافي ٤: ٥٥٦ / ١١ فيه بواسطة أبى سلم.

(٤) الفقيه ٤: ٤٣.

(٥) رجال النجاشى: ٤٣٥ / ١١٦٧.

(٦) رجال العلامة: ١٧٩ / ٢.

(٧) لم نعث على روايته عنه.

(٨) رجال الشيخ: ٣٣٠ / ٢٣ و: ٣٣١ / ٣٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٥٨

أصحابه (عليه السلام) بعيد، و الله العالم.

[٣٤٠] شم - و إلى هشام بن إبراهيم:

محمد بن على ماجيلويه، عن محمد بن يحيى العطار، عن إبراهيم بن هاشم، عن هشام بن إبراهيم - صاحب الرضا (عليه السلام) - «١».

السند صحيح.

و أمّا هشام و قد يقال له هاشم بن إبراهيم العباسى هو بعينه المشرقى البغدادى وفاقا لأكثر المحققين من المترجمين، و اختلف فى حاله

لاختلاف ما ورد، وقيل فيه مدحا و ذمًا.

اما ما يدلّ على وثاقته و مدحه فهي أمور:

أ- ما في الكشي، قال: قال حمدويه: هشام المشرقي هو ابن إبراهيم البغدادي، فسألته عنه فقلت له: ثقة هو؟ فقال: ثقة، و قال: رأيت ابنه ببغداد «٢».

ب- ما رواه عن حمدويه و إبراهيم، قالوا: حدثنا أبو جعفر محمّد بن عيسى العبيدي، قال: سمعت هشام بن إبراهيم الختلي «٣» و هو المشرقي العباسي، يقول: استأذنت لجماعة على أبي الحسن (عليه السلام) في سنة تسع و تسعين و مائة، فحضروا و حضرنا سنة عشر رجلا على باب أبي الحسن (عليه السلام)، فخرج مسافر و قال: [لا يدخل] «٤» آل يقطين و يونس بن عبد الرحمن، و يدخل الباقون رجلا رجلا.

(١) الفقيه ٤: ٥٢، من المشيخة.

(٢) رجال الكشي ٢: ٩٥٥ / ٧٩٠.

(٣) في المصدر: الجبلي، و مثله في طبعه جامعة مشهد، و في هامش الأخيرة: في النسخ الخطية:

كذلك (أي الجبلي)، و في المطبوعة: الختلي.

(٤) الظاهر وجود سقط في هذا الموضع من المصدر و الأصل، و في الأخير لفظ: كذا، فاستبدلناه بما بين معقوفتين لوجوده كاستظهار في حاشية الأصل نفسه، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٥٩

فلما دخلوا و خرجوا، خرج مسافر و دعاني، و موسى «١»، و جعفر بن عيسى، و يونس فأدخلنا جميعا عليه، و العباس «٢» قائم ناحية بلا حذاء و لا رداء، و ذلك في سنة أبي السرايا فسلمنا ثم أمرنا بالجلوس، فلما جلسنا، قال له جعفر بن عيسى: نشكو الى الله و إليك ما نحن فيه من أصحابنا، فقال: و ما أنتم فيه منهم؟ فقال جعفر: هم و الله يا سيدي يزندقونا و يكفرونا و يبرؤن منا.

فقال: هكذا كان أصحاب علي بن الحسين، و محمّد بن علي، و أصحاب جعفر، و موسى (صلوات الله عليهم)، و لقد كان أصحاب زرارته يكفرون غيرهم، و كذلك غيرهم كانوا يكفرونهم، فقلت له: يا سيدي نستعين بك على هذين الشيخين يونس و هشام و هما حاضران، فهما أذباننا و علمانا الكلام، فإن كنا يا سيدي على هدى ففرنا، و إن كنا على ضلالة فهذان أضلانا، فمرنا بتركه و نتوب الى الله منه يا سيدي، فادعنا الى دين الله نتبعك.

فقال: ما أعلمكم الا على هدى، جزاكم الله عن الصحبة «٣» القديمة و الحديثه خيرا، فتأولوا القديمة على بن يقطين و الحديثه خدمتنا، و الله اعلم، الخبر «٤».

ج- ما في الخلاصة في ترجمة جعفر بن عيسى، قال: روى الكشي عن حمدويه و إبراهيم، قالوا: حدثنا أبو جعفر محمّد بن عيسى العبيدي، عن هشام ابن إبراهيم الختلي المشرقي - و هو احد من أثنى عليه في الحديث - انّ أبا الحسن (عليه السلام) قال فيه خيرا «٥».

(١) في حاشية الأصل: ابن صالح كما صرح به في العنوان «منه قدس سره».

(٢) في حاشية الأصل: كأنه ابن هلال الشامي «منه قدس سره».

(٣) في المصدر: النصيحة، و في طبعه جامعة مشهد: الصحبة، و في هامشها: في سائر النسخ:

النصيحة.

(٤) رجال الكشي ٢: ٩٥٥ / ٧٩٠، و طبعه جامعة مشهد: ٤٩٨ / ٩٥٦.

(٥) رجال العلامه: ٣٢ / ١٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٦٠

د- وصف الصدوق إياه بكونه صاحب الرضا (عليه السلام) «١» بناء على ما بيناه في (كا) «٢» من دلالة هذه الكلمة على مدح عظيم، و ان مفادها غير مفاد قولهم: فلان من أصحاب أحدهم (عليهم السلام).

ه- رواية يونس عنه كما في التهذيب في باب الحد في المسكر «٣»، و سعد ابن سعد فيه في أواخر كتاب المكاسب «٤».

و- في النجاشي: هاشم «٥» بن إبراهيم العباسي الذي يقال له:

المشرفي، روى عن الرضا (عليه السلام)، و له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا الحسين، عن علي بن محمد، عن حمزة، عن سعد، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن يونس، عن هاشم، عن الرضا (عليه السلام) بالنسخة «٦».

و المراد به هشام، و قد يذكر هاشم بعنوان هشام كما في هاشم بن حيان، و هاشم الرماني، فلاحظ، و لا يخفى ما في رواية هؤلاء عنه كتابه من الدلالة على مدحه و اعتبار كتابه.

و ما في التعليقه، قال: و في توحيد الصدوق رواية يظهر منها كونه من متكلمي الشيعة الفضلاء المدققين «٧».

ز- ما في الكشي، قال: وجدت بخط محمد بن الحسن بن بندار القمي، في كتابه: حدثني علي بن إبراهيم بن هاشم «٨»، عن محمد بن سالم، قال: لما

(١) الفقيه ٤: ٥٢، من المشيخة.

(٢) تقدم برقم: ٢١.

(٣) تهذيب الأحكام ١٠: ٩٧ / ٣٧٣.

(٤) تهذيب الأحكام ٦: ٣٨٤ / ١١٣٧.

(٥) نسخة بدل: هشام «منه قدس سره».

(٦) رجال النجاشي: ٤٣٥ / ١١٦٨.

(٧) تعليقه الوحيد البهبهاني: ٣٦٠، في ترجمة هشام بن إبراهيم المشرفي.

(٨) في المصدر: هشام، و سيأتي مثله أيضا بعد قليل في الفقرة (أ)، و ما أثبتته المصنف (رحمه الله) هو الصحيح، و المراد منه هو القمي الثقة صاحب التفسير المشهور باسمه و هو من ابرز مشايخ ثقة الإسلام الكليني، و قد روى عن محمد بن سالم و عن الريان بن الصلت المشار لهما في روايتي الكشي، و لا وجود لعلي بن إبراهيم بن هشام في سائر كتب الرجال، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٦١

حمل سيدي موسى بن جعفر (عليهما السلام) الى هارون، جاء اليه هشام بن إبراهيم العباسي، فقال له: يا سيدي، قد كتب لي صك الى الفضل بن يونس، فسأله أن يروج امرى، قال: فركب إليه أبو الحسن (عليه السلام) فدخل عليه حاجبه و قال: يا سيدي، أبو الحسن موسى (عليه السلام) على الباب «١»، فقال:

ان كنت صادقاً أنت حرّ و لك كذا و كذا.

فخرج الفضل بن يونس حافيا يعدو حتى خرج اليه، فوقع على قدميه يقبلهما، ثم سأله ان يدخل فدخل، فقال له: اقض حاجه هشام بن إبراهيم فقضاها، الخبر «٢».

و اما ما يدلّ على ذمه فهي أيضا أمور:

أ- ما رواه الكشي عن محمد بن الحسن، قال: حدثني علي بن إبراهيم ابن هاشم «٣»، عن الريان بن الصلت، قال: قلت لأبي الحسن

(عليه السلام): إن هشام بن إبراهيم العباسي زعم أنك أحللت له الغناء! فقال:

كذب الزنديق، إنما سألتني عنه، فقلت له: سألت عنه رجل أبا جعفر (عليه السلام)، فقال له أبو جعفر (عليه السلام): إذا فرق الله بين الحق و الباطل فأين يكون الغناء؟

قال الرجل: مع الباطل، فقال له أبو جعفر (عليه السلام): قد قضيت «٤».

(١) نسخة بدل: بالباب «منه قدس سره».

(٢) رجال الكشي ٢: ٧٩٠ / ٩٥٦.

(٣) في الأصل: هشام و قد تقدم الكلام عنه قبل قليل، فلاحظ.

(٤) رجال الكشي ٢: ٧٩١ / ٩٥٧.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٦٢

و رواه الصدوق في العيون: عن احمد بن زياد الهمداني، عن علي بن إبراهيم، عن الريان، قال: سألت الرضا (عليه السلام) يوما بخراسان، فقلت له: يا سيدي: إن هشام بن إبراهيم العباسي حكم عنك أنك رخصت له في استماع الغناء، فقال: كذب و ذكر مثله «١».

و لكن في قرب الاسناد للحميري: حدثني الريان بن الصلت، قال:

قلت للرضا (عليه السلام): إن العباسي أخبرني أنك رخصت في سماع الغناء و ساق مع اختلاف يسير «٢».

و في الكافي: عن العدة، عن سهل، عن علي بن الريان، عن يونس، قال:

سألت الخراساني (صلوات الله عليه) عن الغناء، و قلت: أن العباسي ذكر عنك أنك ترخص في الغناء و ساق ما يقرب منه «٣».

و قال بعض المحققين: أظن أن المراد من العباسي: هشام بن إبراهيم المغني المشهور، قلت: و يحتمل أن يكون العباسي لقباً لغيره، و يكون التصريح في الكشي و العيون بالاسم من المصنف ظناً منهما أن المراد منه هشام، المذكور، و يأتي ما يقرب ذلك.

ب- ما رواه الكشي أيضاً: عن محمد بن مسعود، قال: حدثني علي بن محمد، قال: حدثني محمد بن احمد، عن يعقوب بن يزيد، عن رجل من أصحابنا، عن صفوان بن يحيى و ابن سنان أنهما سمعا أبا الحسن (عليه السلام) يقول: لعن الله العباسي فإنه زنديق و صاحبه يونس فإنهما يقولان بالحسن و الحسين «٤».

(١) عيون اخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٤ / ٣٢.

(٢) قرب الاسناد: ١٤٨.

(٣) الكافي ٦: ٤٣٥ / ٢٥.

(٤) رجال الكشي ٢: ٧٩١ / ٩٥٨، أقول: و الصحيح ان يكون ذيل الرواية: فإنهما يقولان في الحسن و الحسين، و به جزم السيد الخويي قدس سره الشريف و عده محرفاً، معجم رجال الحديث ٩: ٢٦١، و المراد من ذلك: انهما يقولان في إمامة السبطين عليهما السلام كما اوله الوحيد البهبهاني و استحسنته المامقاني رضي الله عنهما، انظر تنقيح المقال ٣: ٢٩٣.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٦٣

ج- ما رواه أيضاً عنه، عن علي، قال: حدثني أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي طالب، عن معمر بن خلاد، قال: سمعت الرضا (عليه السلام) يقول: إن العباسي زنديق و كان أبوه زنديقاً «١».

د- ما رواه عنه بالإسناد عن أبي طالب، قال: حدثني العباسي إنه قال للرضا (عليه السلام): [لم] لا تدخل فيما سألك أمير المؤمنين؟

قال: فقال:

و أنت أيضا على يا عباسي؟ فقال: [نعم] و لتجيبه الى ما سألك، أو لا لأعطيتك القاضية- يعنى السيف- قال أبو النصر: سألتنا الحسين بن إشكيب عن العباسي هشام بن إبراهيم، و قلنا له: أ كان من ولد العباس؟ قال: لا، كان من الشيعة فطلبه (هارون) فكتب كتب الزيدية و كتب إثبات امامة العباس، ثم دسّ الى من يغمز به، و اختفى، و أطلع السلطان على كتبه، فقال: هذا عباسي، فأمنه و خلّى سبيله «٢».

ه- ما رواه الحميرى فى قرب الاسناد، عن الريان بن الصلت، قال:

دخلت على العباسي يوما فطلب دواءً و قرطاسا بالعجلة، فقلت: ما لك؟

فقال: سمعت من الرضا (عليه السلام) أشياء احتاج أن اكتبها لا أنساها، فكتبها، فما كان بين هذا و بين ان جائنى بعد جمعة فى وقت الحرّ و ذلك بمرو، فقلت: من أين جئت؟ فقال: من عند هذا، قلت: من عند المأمون؟ قال: لا، قلت: من عند الفضل بن سهل؟ قال: لا، من عند هذا، فقلت: من

(١) رجال الكشي ٢: ٧٩١ / ٩٥٩.

(٢) رجال الكشي ٢: ٧٩١ / ٩٦٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٦٤.

تعنى؟ قال: من عند على بن موسى (عليهما السلام)، فقلت: ويلك خذلت اى شىء قصّيتك؟ فقال: دعنى من هذا، متى كان آباؤه يجلسون على الكراسي حتى يبايع لهم بولاية العهد كما فعل هذا؟! فقلت: ويلك استغفر ربك، فقال: جاريتى فلانة اعلم منه، ثم قال [العباسي]: لو قلت برأسى هكذا لقاتل الشيعة برأسها، فقلت: أنت رجل ملبوس عليك، إن من عقد «١» الشيعة انه لو رأوه «٢» (صلّى الله عليه و آله) «٣»، و عليه إزار مصبوغ، و فى عنقه كزّ «٤» يضرب فى هذا العسكر، لقالوا: ما كان فى وقت من الأوقات أطوع لله جلّ و عزّ من هذا الوقت، و ما وسعه غير ذلك «٥»، فسكت: ثم كان يذكره عندى وقتا بعد وقت.

فدخلت على الرضا (عليه السلام)، فقلت له: إنّ العباسي يسمعى فيك و يذكرك، و هو كثيرا ما ينام عندى و يقيل، فترى أنّى آخذ بحلقه و أعصره حتى يموت، ثم أقول: مات ميتة فجأة؟ فقال- و نفض يديه ثلاث مرات-: لا يا ريان لا يا ريان لا يا ريان، فقلت: إن الفضل بن سهل هو ذا يوجّهنى إلى العراق فى أمور له، و العباسي خارج بعدى بأيام إلى العراق، فترى أن أقول

(١) أى اعتقادهم فى حق الامام عليه السلام، هكذا فى حاشية المصدر، و لم نجد فى معانى (عقد) بكتب اللغة الاعتقاد أو العقيدة، نعم من معانيه المنسجمة مع النص هو: العهد، و ربما يكون اللفظ محرفا و الأصل فيه: من عقيدة الشيعة- و الله العالم-.

(٢) أى الإمام عليه السلام.

(٣) التصليّة غير موجودة فى المصدر، و الصحيح ان يقال: عليه السلام، لانصراف التصليّة الى الرسول الأكرم صلّى الله عليه و آله و سلّم، فلاحظ.

(٤) الكر: هو الحبل الذى يصعد به على النخلة، و قيل: هو حبل السفينة، و قيل: هو مطلق الحبل. لسان العرب: كرر.

(٥) يريد بهذا: لو أنّ الشيعة رأت الإمام عليه السلام على غير ما يألفون منه عادة لما وسعهم إنكاره، لأنه لا يجوز لأحد إنكار شىء من قوله أو فعله أو تقريره بعد ثبوت عصمته عليه السلام.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٦٥.

لمواليك القميين: أن يخرج منهم عشرون [أو] ثلاثون رجلا- كأنهم قاطعوا طريق أو صعاليك، فإذا اجتاز بهم قتلوه، فيقال: قتله

الصعاليك، فسكت فلم يقل لي نعم ولا لا، فلما صرت الى الحوان «١» بعثت فارسا الى زكريا بن آدم [القمي]، وكتبت [اليه]: ان هيهنا أمور لا يحتملها الكتاب، فإن رأيت أن تصير الى مشكوة «٢» في يوم كذا وكذا لأوافينك بها ان شاء الله، فوافيت وقد سبقني إلى مشكوة فأعلمته الخبر، و قصصت عليه القصّة و إنه يوافي هذا الموضوع يوم كذا وكذا، فقال: دعني و الرجل، فودّعته و خرجت، و رجع الرجل الى قم، و قد وافاها معمر، فاستشاره فيما قلت له، فقال معمر: لا ندرى سكوتة أمر أو نهى، و لم يأمرك بشيء فليس الصواب أن تتعرض له، فأمسك عن التوجه اليه زكريا، و اجتاز العباسي بالجادة و سلم منه «٣».

و- ما رواه الصدوق في العيون: عن احمد بن زياد بن جعفر الهمداني (رضى الله عنه) عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن الريان بن الصلت انه قال في حديث: و كان هشام بن إبراهيم الراشدي الهمداني من أخصّ الناس عند الرضا (عليه السلام) من قبل ان يحمل و كان عالما أديبا لسنا، و كانت أمور الرضا (عليه السلام) تجري من عنده و على يده، و تصير الأموال من النواحي كلّها اليه قبل حمل أبي الحسن (عليه السلام)، فلما حمل أبو الحسن (عليه السلام) اتّصل هشام بن إبراهيم بندي الرناستين «٤» فقربه ذو الرناستين

(١) كذا في الأصل، و في المصدر: الجواد، و في حاشيته: اسم موضع بقرب قم.

(٢) اسم موضع أيضا، عن حاشية المصدر.

(٣) قرب الاسناد: ١٤٩-١٥٠، و ما أثبتناه بين المعقوفات منه، ما خلا [أو]، فلاحظ.

(٤) ذو الرناستين: هو الفضل بن سهل لقبه المأمون العباسي بذلك لتقلده رئاسة الحرب و القلم- اى الوزارة و قيادة الجيش- انظر: وفيات الأعيان ٤: ٥٢٩/٤١ و الكامل في التاريخ ٦:

٢٥٧.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٦٦

[و أدناه، فكان ينقل اخبار الرضا (عليه السلام) الى ذى الرناستين] و المأمون فحظى بذلك عندهما، و كان لا يخفى عليهما من اخباره شيئا، فولاه المأمون حجابة الرضا (عليه السلام)، فكان لا يصل الى الرضا (عليه السلام) الا من أحبّ، و ضيق على الرضا (عليه السلام). فكان من يقصده من مواليه لا- يصل اليه، و كان لا- يتكلّم الرضا عليه السلام فى داره بشيء إلا أوردته [هشام] على المأمون و ذى الرناستين و جعل المأمون العباس ابنه فى حجر هشام، و قال [له]: أدبه، فسّمى هشام العباسي لذلك، قال: و أظهر ذو الرناستين عداوة شديدة لأبى الحسن (عليه السلام) و حسده على ما كان المأمون يفصله به، الخبر «١».

ز- ما فيه أيضا قال الصدوق رحمه الله: و روى أنه قصد الفضل بن سهل مع هشام بن إبراهيم الرضا (عليه السلام)، فقال له: يا بن رسول الله جئتك فى سر فأخل لي المجلس، فاخرج الفضل يمينا مكتوبة بالعتق و الطلاق و مالا كفارة له، و قال له: انما جئتك لنقول كلمة حق و صدق، و قد علمنا أن الإمرة أمرتكم و الحق حَقّكم يا بن رسول الله، و الذى نقوله بألستنا عليه ضمائرنا و الا نعتقد ما نملك و النساء طوالق و على ثلاثين حجّة راجلا «٢» [إننا] على أن نقتل المأمون و نخلص لك الأمر حتى يرجع الحق [لنقول] إليك. فلم يسمع منهما و شتمهما و لعنهما، و قال لهما: كفرتما النعمة فلا تكون لكما السلامة و لا لى إن رضيت بما قلتما، فلما سمع الفضل ذلك منه مع هشام علما أنّهما أخطئا فقصد المأمون بعد ان قالا للرضا (عليه السلام): أردنا بما فعلنا أن نجربك، فقال لهما الرضا (عليه السلام): كذبتما فإن قلوبكما على ما اخبرتمانى، إلا إنكما

(١) عيون اخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٥٣، و ما بين المعقوفات منه.

(٢) كذا فى الأصل و المصدر، و الظاهر: و علينا ثلاثون حجّة راجلين.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٦٧

لم تجداني كما أردتما، فلما دخلا على المأمون، قالوا: يا أمير المؤمنين أنا قصدنا الرضا (عليه السلام) و جربناه و أردنا أن نقف على ما يضره لك فقلنا و قال.

فقال المأمون: وفقتما، فلما خرجا من عند المأمون، قصده الرضا (عليه السلام) و اخليا المجلس و أعلمه ما قالوا و امره أن يحفظ نفسه منهما، فلما سمع ذلك من الرضا (عليه السلام) علم أن الرضا (صلوات الله عليه) هو الصادق «١».

هذه سبعة بسبعة «٢»، و الذي حصل لي بعد التأمل في هذه الاخبار في المقامين أن هشام بن إبراهيم المشرقي ثقة صاحب كتاب و هو الموجود في الأسانيد و يلقب بالعباسي، و هناك هشام بن إبراهيم آخر يلقب بالعباسي أيضا و هو الذي كان مستقيما أو منافقا، ثم أظهر النصب و العداوة و التزندق، و كان من جملة رجال الدولة و أعوان العباسية، و الذي يدل على تعدد العباسي أمور:

أ- ان أحدهما مشرقى أى من أهل الشرق و المراد به خراسانى و ما والاها من أهل ختل كسكر في القاموس «٣» و غيره، بلد بما وراء النهر، و قد خرج منه جماعة من العلماء و المحدثين و منهم إبراهيم بن محمد بن العباس الختلى من مشايخ أبي عمرو الكشي، و الثاني راشدى همدانى و همدان من بلاد الجبل.

ب- إن وجه تسمية المشرقي بالعباسي انه كتب لنجاء نفسه من هارون كتابا اثبت فيه امامة عباس فنجى منه كما مر عن الكشي و إن اشتهر عليه فذكره في ذيل ما ورد في ذم الآخر، و اما الثاني فوجه التسمية تأديبه العباس ابن

(١) عيون اخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٦٧ / ٣٠.

(٢) اى: سبعة أخبار في توثيقه، و سبعة أخرى في ذمه، و قد تقدم ذكرها جميعا.

(٣) قال في القاموس المحيط، (ختله): و الختل بالكسر الكنّ و حجر الأرنب، و كسكر: كورة بما وراء النهر، و ضبطها بعضهم بالفتح، و في معجم البلدان، ختل: و الختل بالضم كورة ما وراء النهر في تخوم السند، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٦٨

المأمون «١».

ج- عدم تعرض النجاشي لنقل طعن و ذم في العباسي الذي صرح بأنه المشرقي، و احتمال عدم وقوفه على ما في الكشي و الكافي و العيون و قرب الاسناد فاسد جدا، و عدم افراذه المذموم بالترجمة لعدم دخوله في الرواة و المحدثين و المؤلفين، و لذا قلنا: إن الموجود في الأسانيد هو العباسي المشرقي و إنما الخلط و الاشتباه جاء من الكشي، فقال في العنوان ما روى في هشام بن إبراهيم العباسي من أصحاب الرضا (عليه السلام)، فذكر فيه اخبار الذم و بعض اخبار المدح «٢».

و قال في عنوان آخر: ما روى في هشام بن إبراهيم المشرقي من أصحاب الرضا (عليه السلام)، و ذكر فيه قصة الوثيقة مع أنه صرح في ترجمة جعفر بن عيسى ابن يقطين: ان هشام بن إبراهيم الختلى هو المشرقي العباسي «٣»، فأتضح - بحمد الله تعالى - تعدده و وثاقته المشرقي و عدم المضرة في الاشتراك في صورة الإطلاق لعدم دخول الزنديق في زمرة الرواة و أرباب الكتب، مع أن الصدوق ذكر الطريق الى صاحب الكتاب المعدود من الكتب المعتمدة «٤»، هذا ما عندنا.

و أما الأصحاب فلهم في مقام الجمع بين الطائفتين وجوه:

أ- الجمع بين الوثيقة و الزندقة و الحكم بالاتحاد، ففي الخلاصة: هشام بن إبراهيم العباسي بالسین المهملة، روى الكشي - و ذكر الخبر الأول و الثالث - عن الرضا (عليه السلام) انه زنديق، و قال: قال ابن الغضائري:

(١) رجال الكشي ٢: ٧٩١ / ٩٦٠.

(٢) رجال الكشي ٢: ٧٩٠ / ٩٥٦.

(٣) رجال الكشي ٢: ٧٨٩ / ٩٥٥.

(٤) الفقيه ١: ٣، من مقدمة الكتاب.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٦٩

هشام بن إبراهيم العباسي صاحب يونس، طعن عليه و الطعن عندي في مذهبه لا في نفسه «١».

و ابن داود ذكر ما في النجاشي في القسم الأول «٢» و ما في الغضائري في القسم الثاني، قال: و الطعن عندي في مذهبه لا في ثقته «٣» و تبعهما بعضهم و فيه - مضافا الى ما مر - إن الوثاقه تجتمع مع المذاهب الفاسده و لكن لا تجتمع مع الكذب الصريح و لو بالمعنى الأعم و قد مر ابتلاؤه بالكذب العمدي في غير واحد من الاخبار.

ب- الحكم بالاتحاد و حمل اخبار الذم على التقيّة، قال التقى المجلسي في الشرح - بعد ذكر حديث الغناء - و الظاهر أن هشام لما سمع هذا و لم يبالي (عليه السلام) فيه تقيّة، فهم أنه ليس بحرام لان الدنيا كلها باطل، و سبه (عليه السلام) بالزنديق لكونه مشهورا بالتشيع فكأنه يدفعه عن نفسه لئلا - يصل اليه ضرر، كما رواه في القوي عن صفوان، و ذكر الخبر الثاني في الذم، و بعد قوله (عليه السلام) بالحسن و الحسين، اي بإمامتهما، ثم الثالث و بعد قوله زنديقا، اي شيعة باعتقاد العامة، ثم الرابع، و قال في آخره: و لو لم يكن للتقيّة كيف يمكن لمثله ان يقول له (عليه السلام) مثل هذا الكلام و لم يقل له المأمون عليه اللعنة مثل هذا، و هذا لكونه (عليه السلام) يعلم أنه شيعة له، و كان (عليه السلام) يرضى بان يقول له (عليه السلام) أمثال هذا ليدفع عن نفسه

(١) رجال العلامة: ٣ / ٢٦٣ و فيه: هشام بن إبراهيم العياشي، بالشين المهملة. و ما نقل فيه عن الغضائري - و سيأتي - بلفظ: العياشي أيضا.

و هذا من أغلاط الطبع قطعاً، لان قوله: (المهملة) قرينه على ارادة السين لا الشين كما هو واضح، ثم قلب الباء الموحدة الى الياء المثناة من تحت - في الموضوعين - غلط آخر، فلاحظ.

(٢) رجال ابن داود: ١٩٩ / ١٦٦٧.

(٣) رجال ابن داود: ٢٨٣ / ٥٤٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٧٠

توهم التشيع.

ثم ذكر وجه التسمية المشرقي بالعباسي، و قال: فظهر انه كان يسمّى بهشام و هاشم، فالخبر [حسن] كالصحيح، أو ضعيف على الظاهر من هذه الأقوال، و الظاهر من الاخبار و أقاويل الأصحاب ان أمثال هذه اولى ممّا فعل سعيد بن جبير لكن الطبع ارضى ممّا فعله و الله يعلم و إن كان الأظهر التخيير و إن كان الأشهر وجوب التقيّة، انتهى «١».

و ظاهر التعليقة تصديقه و إن كان في بعض كلماته إشارة الى ما اخترناه «٢» و كيف كان ففيه - مضافا الى التكلّفات البعيدة و التأويلات البشعة و عدم شدة التقيّة في عصره (عليه السلام) - إن خبر الريان في قرب الاسناد و قصّته مع زكريا بن آدم غير قابل للحمل على التقيّة صدرا و ذيلا، فلاحظ.

ج- ما يظهر من المدقق الشيخ محمّد في شرح الاستبصار و غيره أنهم ثلاثه، قال: أقول: ان الذي يفهم من الكشي أن هشام بن إبراهيم المشرقي هو ابن إبراهيم البغدادي، و النجاشي - كما تقدّم - قال: هاشم «٣» بن إبراهيم العباسي الذي يقال له المشرقي، و ظاهر الحال أنه ظنّ الاتحاد، فيكون هو الزنديق المذكور في روايات الكشي، و الأمر لا يخلو من اشكال، فقول شيخنا «٤» أيده الله: فتأمل، لا يبعد أن يكون قول النجاشي: الذي يقال له المشرقي، لا يدلّ على الاتحاد مع المشرقي، بل المشرقي وصف للرجلين، ثم ان كلام شيخنا مبني على بعض نسخ النجاشي، و ألما ففي بعضها: هشام بن إبراهيم العباسي - الى ان قال: - و الذي نظنّ إن النجاشي توهم في أمر

الرجل،

(١) روضة المتقين ١٤: ٢٩٥.

(٢) تعليقه الوحيد البهبهاني على منهج المقال: ٣٦٠.

(٣) نسخة بدل: هشام.

(٤) اي: السيد الاميرزا محمد الأسترابادي كما في المنهج.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٧١

انتهى «١».

قال صاحب اكليل الرجال: و مقتضى اختلاف ظاهر العنوان أنّ الرجل ثلاثة: هاشم بن إبراهيم العباسي الذي يقال له المشرقي، و هشام بن إبراهيم العباسي و هو ليس بالمشرقي، و هشام بن إبراهيم المشرقي هو ليس بالعباسي «٢»، الى غير ذلك من الكلمات غير المحرّرة التي تشبه بعضها بعضا، و التعرض لنقلها و ما فيها من الخلط و الاشتباه يوجب التطويل، و لا أظن لمن تأمل فيما اخترناه أن يختار غيره.

[٣٤١] شما - و إلى هشام بن الحكم:

أبوه و محمد بن الحسن رضی الله عنهما، عن سعد بن عبد الله و الحميري جميعا، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم و محمد بن أبي عمير جميعا، عن هشام بن الحكم و كنيته أبو محمد مولى بنى شيان بياع الكرابيس تحوّل من بغداد إلى الكوفة «٣». السند ينشعب إلى ثمانية «٤» و كلّها صحيحة، و هشام عين الطائفة و وجهها

(١) شرح الاستبصار للشيخ محمد بن الشيخ حسن بن الشهيد الثاني: غير موجود لدينا.

أقول: و الكلام المنقول عنه وجدناه برمته في تعليقه الشيخ محمد بن الشيخ حسن نفسه على منهج المقال المخطوط لدينا ٣: ٤٧٨ ورقة - أ-.

(٢) اكليل الرجال: غير موجود لدينا.

(٣) الفقيه ٤: ٢٥، من المشيخة.

(٤) أي ثمانية طرق هي:

١- أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن هشام بن الحكم.

٢- أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن الحكم.

٣- أبوه، عن الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن هشام بن الحكم.

٤- أبوه، عن الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام ابن الحكم.

و أربعة طرق اخرى فيها بدل أبوه: محمد بن الحسن.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٧٢

و متكلّمها و ناصرها، من أبواب الأصول و له نوادر حكايات و لطائف مناظرات تطلب من محالّها.

[٣٤٢] شنب - و إلى هشام بن سالم:

أبوه و محمد بن الحسن بن احمد ابن الوليد رضی الله عنهما، عن سعد بن عبد الله و عبد الله بن جعفر الحميري جميعا، عن يعقوب

بن يزيد و الحسن بن طريف و أيوب بن نوح، عن النضر ابن سويد، عنه «١».
و عن أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن أبي عمير و علي ابن الحكم جميعا، عن هشام بن سالم الجواليقي «٢».
السندان ينشعبان إلى أربعة عشر «٣» كلها صحيحة على الأصح من وثاقه

(١) الفقيه ٤: ٨، من المشيخة.

(٢) الفقيه ٤: ٨، من المشيخة.

(٣) أما السند الأول:

- ١- أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عن النضر بن سويد، عنه.
- ٢- أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن الحسن بن طريف، عن النضر بن سويد، عنه.
- ٣- أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن أيوب بن نوح، عن النضر بن سويد، عنه.
- ٤- أبوه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن يعقوب بن يزيد، عن النضر بن سويد، عنه ٥- أبوه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن الحسن بن طريف، عن النضر بن سويد، عنه.
- ٦- أبوه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أيوب بن نوح، عن النضر بن سويد، عنه.
و سته طرق أخرى فيها بدل أبوه: محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد.
اما السند الثاني:

- ١- أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم الجواليقي.
- ٢- أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن علي بن الحكم، عن هشام بن سالم الجواليقي.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٧٣

ابن هاشم، و ابن سالم ثقة ثقة في النجاشي «١»، و الخلاصة «٢»، صاحب أصل.
يروى عنه: ابن أبي عمير «٣»، و صفوان «٤»، و النضر «٥»، و ابن محبوب «٦»، و يونس «٧»، و الحسن بن علي «٨»، و الحلبي «٩»، و جعفر بن بشير «١٠»، و البرزني «١١»، و حماد بن عثمان «١٢»، و الحسين بن سعيد «١٣»، و ابن بزيع «١٤»، و ابن جنبد «١٥»، و الحجال «١٦»، و غيرهم من الأجلاء فهو منهم.

[٣٤٣] شمع - و إلى ياسر الخادم:

أبوه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ياسر خادم الرضا (عليه السلام) «١٧».
السند صحيح عندنا حسن على المشهور.

(١) رجال النجاشي: ٤٣٤ / ١١٦٥.

(٢) رجال العلامة: ١٧٩ / ٢.

(٣) تهذيب الأحكام ١٠: ١٦٣ / ٦٥٣.

(٤) الاستبصار ٣: ٣٧٤ / ١٣٣٦.

(٥) تهذيب الأحكام ٥: ٣٠٤ / ١٠٣٦.

(٦) الكافي ٨: ٢٤٣ / ٣٣٧، من الروضة.

- (٧) تهذيب الأحكام ١٠: ٣٧٣ / ٩٧.
 (٨) تهذيب الأحكام ٥: ٣٤ / ١٣.
 (٩) تهذيب الأحكام ٧: ٥٣٣ / ١٢٢.
 (١٠) تهذيب الأحكام ٢: ١٥٩٥ / ٣٨٢.
 (١١) الكافي ٤: ٢ / ٦٩.
 (١٢) تهذيب الأحكام ٢: ١٢١٨ / ٣٠٢.
 (١٣) تهذيب الأحكام ١٠: ٨٢١ / ٢٠٨.
 (١٤) الإستبصار ١: ١٨٢٨ / ٤٧٣.
 (١٥) الفقيه ٤: ٧٦٧ / ٢٤١.
 (١٦) رجال الكشي ٢: ٥٠١ / ٥٦٥.
 (١٧) الفقيه ٤: ٤٨، من المشيخة.
 خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٧٤

و يأسر له مسائل عن الرضا (عليه السلام) - ذكره فهرست «١»، و النجاشي - يرويها عنه احمد بن محمد البرقي «٢».
 و يروي عنه من الأجلّة: علي بن إبراهيم «٣»، و أبوه «٤»، و الجليل احمد بن إسحاق الأشعري الوكيل كما في التهذيب في باب كيفية الصلاة من أبواب الزيادات «٥»، و يعقوب بن يزيد «٦»، و احمد بن عمر الحلال «٧»، و نوح بن شعيب «٨»، و احمد بن محمد «٩»، و سهل بن زياد «١٠».

و في الخلاصة: و عن رفاعه بن موسى النخاس صحيح، و كذا عن زياد ابن سوقة، و كذا عن حماد بن عثمان، و كذا عن ياسر الخادم «١١»، و في الشرح:

فالخبر حسن كالصحيح، و الظاهر أنه بملاحظة إبراهيم الثقة على الأصح «١٢».

و روى الصدوق في العيون عن أبيه و علي بن عبد الله الوراق، عن سعد ابن عبد الله، عن علي بن الحسين الخياط، عن إبراهيم بن محمد بن عبد الله ابن موسى بن جعفر (عليهما السلام)، عن ياسر الخادم، عن أبي الحسن

(١) فهرست الشيخ: ٧٩٧ / ١٨٣.

(٢) رجال النجاشي: ١٢٢٨ / ٤٥٣.

(٣) أصول الكافي ١: ٨ / ٤٠٩.

(٤) الكافي ٦: ١٢ / ٥١٠.

(٥) تهذيب الأحكام ٢: ١٠٥ / ٣٠٨.

(٦) تهذيب الأحكام ٢: ٢٤١ / ٨٣.

(٧) تهذيب الأحكام ١٠: ٥٩٠ / ١٤٨.

(٨) الكافي ٤: ٨ / ٢٩٧.

(٩) فهرست الشيخ: ٧٩٧ / ١٨٣.

(١٠) الكافي ٦: ١٠ / ٣٣٤.

(١١) رجال العلامة: ٢٧٨، الفائدة الثامنة، من الخاتمة.

(١٢) روضة المتقين ١٤: ٢٩٧.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٧٥

العسکری عن أبيه، عن جدّه علي بن موسى الرضا (عليهم السّلام) انه كان يلبس ثيابه ممّا يلي يمينه، و ساق الخبر ثم قال: قال مصنّف هذا الكتاب رحمه الله ياسر الخادم قد لقي الرضا (عليه السّلام) و حديثه عن أبي الحسن العسکری غريب انتهى «١»، و هذا منه غريب فان علي بن إبراهيم الباقي في سنه سبع و ثلاثمائة كما صرح به في العيون يروى عن ياسر كثيرا فراجع.

[٣٤٤] شمد- و إلى ياسين [الضرير] «٢»:

أبوه و محمّد بن الحسن رضی الله عنهما، قالوا: حدثنا سعد بن عبد الله و عبد الله بن جعفر الحميري جميعا، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عن ياسين الضرير البصرى «٣».

ابن عيسى ثقة في (لا) «٤» فالسند صحيح.

و أمّا ياسين الضرير الزيات البصرى ففى النجاشى: لقي أبا الحسن موسى (عليه السّلام) لما كان بالبصرة و روى عنه و صنّف هذا الكتاب المنسوب اليه، ثم ذكر الطريق اليه «٥»، و ذكره فى الفهرست أيضا مع الكتاب و الطريق «٦» و لم يغمزا عليه بشيء.

و يروى عنه احمد بن محمّد بن عيسى المعلوم حاله فى التثبّت فى النقل كما

(١) عيون اخبار الرضا عليه السلام ١: ٣١٥ / ٩١.

(٢) فى الأصل: الضريرى، و ما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما فى المصدر و سائر كتب الرجال، و الظاهر انه من اشتباه الناسخ لما سيأتى فى الطريق و بعده من ذكره صحيحا، فلاحظ.

(٣) الفقيه ٤: ١٢٧، من المشيخة.

(٤) تقدم برقم: ٣١.

(٥) رجال النجاشى: ٤٥٣ / ١٢٢٧.

(٦) فهرست الشيخ: ١٨٣ / ٧٩٥.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٧٦

فى الكافى فى باب كفّارة ما أصاب المحرم من الطير «١»، و فى التهذيب فى باب الطواف «٢»، و فى باب فضل التجارة «٣»، و فى الاستبصار فى باب إنه لا- ربا بين المسلم و بين أهل الحرب «٤»، و حرّيز كما فى الكافى فى باب ما يهدى الى الكعبة «٥»، و فى التهذيب فى باب الوصية المبهمة «٦»، و فى كثير من الأسانيد روايته عن حرّيز.

قال فى الجامع: و هذا من المواضع التى روى فيها متعاكسا «٧»، و سعد بن عبد الله فى التهذيب فى باب كيفية الصلاة من أبواب الزيادات «٨»، و علي بن إبراهيم ذكره المحقق السيد صدر الدين العاملى و نسبه الى الكافى فى باب الرضا بالقضاء و لم أجده فيه «٩»، و لا يخلو عن غرابة أيضا.

و من هذه الامارات لا يبعد استظهار الوثاقة أو ما يقرب منها، فالخبر حسن كما فى الشرح، و فيه: أو قوى كالصحيح على المشهور «١٠».

[٣٤٥] شمه- و إلى يحيى بن أبي العلاء:

محمّد بن الحسن، عن [الحسين بن الحسن] «١١» بن ابان، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن

- (١) الكافي ٤: ٣٩٠ / ٧.
- (٢) تهذيب الأحكام ٥: ١٠٨ / ٣٥١.
- (٣) تهذيب الأحكام ٧: ١٧ / ٧٥.
- (٤) الاستبصار ٣: ٧١ / ٢٣٦.
- (٥) الكافي ٤: ٢٤١ / ١.
- (٦) تهذيب الأحكام ٩: ٢١٢ / ٨٤١.
- (٧) جامع الرواة ٢: ٣٢٢ / ٢٢٨٥، أقول: في معجم رجال الحديث ٢٠: ١٢ في ترجمة ياسين الضرير وجوها تنفي هذا التعاكس، و ان ياسين الذي روى عنه حريز هو ليس الضرير، فراجع.
- (٨) تهذيب الأحكام ٢: ٢٩٤ / ١١٨٢.
- (٩) لم نقف عليه فيه، و لا في غيره أيضا.
- (١٠) روضة المتقين ١٤: ٢٩٧.
- (١١) في الأصل: الحسن بن الحسين، و ما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما في المصدر و كتب الرجال، و قد ذكره المصنف - رحمه الله - صحيحا في شرح طريق الصدوق - قدس سره - إلى إبراهيم ابن ميمون في (يج) و سيأتي قريبا مما يقوى وقوع الاشتباه من الناسخ، فلاحظ.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٧٧
- أيوب، عن ابان بن عثمان، عنه «١».
- أثبتنا وثيقة ابن أبان في (يج) «٢»، فالسند صحيح.
- و أما يحيى، ففي النجاشي و تبعه الخلاصة: يحيى بن العلاء «٣»، و الظاهر انه سقط أبي من نسخته، فان الموجود في غيره و الأسانيد: أبي العلاء، و هو رازي، و أصله كوفي، ثقة فيهما، غير مطعون في غيرهما من رجال الشيخ «٤»، و الفهرست «٥» و غيرهما، و يروى عنه أبان كثيرا «٦»، و إسحاق بن عمار «٧»، و جعفر بن بشير «٨»، فالخبر صحيح مع ان في السند اثنين من أصحاب الإجماع.

[٣٤٦] شمو - و إلى يحيى بن أبي عمران:

- محمد بن علي ماجيلويه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن يحيى بن أبي عمران - و كان تلميذ يونس بن عبد الرحمن - «٩».
- و محمد و ابن إبراهيم ثقتان في (لب) «١٠» و (يد) «١١» فالسند صحيح.

(١) الفقيه ٤: ٨٨ من المشيخة.

(٢) تقدم برقم: ١٣.

(٣) انظر رجال النجاشي: ٤٤٤ / ١١٩٨ و رجال العلامة: ١١٨٢ / ١١.

(٤) رجال الشيخ: ٣٣٣ / ٧.

(٥) فهرست الشيخ: ١٧٨ / ٧٧٨.

(٦) الفقيه ٤: ٨٨ من المشيخة.

(٧) تهذيب الأحكام ٤: ٢١٧ / ٦٣٠.

(٨) الكافي ٣: ١٩٧ / ٢.

(٩) الفقيه ٤: ٤٤، من المشيخة.

(١٠) تقدم برقم: ٣٢.

(١١) تقدم برقم: ١٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٧٨

و أما يحيى فغير مذكور إلا أن في أصحاب الرضا (عليه السلام) و الخلاصة:

يحيى بن عمران الهمداني يونسى «١»، و الظاهر الاتحاد، لقوله: يونسى، أى تلميذه، و لما رواه فى التهذيب فى باب كيفية الصلاة «٢»، و فى الاستبصار فى باب الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم: عن على بن مهزيار، عن يحيى بن [أبى] «٣» عمران الهمداني، قال: كتبت الى أبى جعفر (عليه السلام) «٤».

و روى هذا الخبر فى الكافي فى باب قراءة القرآن من كتاب الصلاة، عن على بن مهزيار، عن يحيى بن أبى عمران الهمداني. إلى آخره «٥»، فالظاهر - وفاقا لصاحب الجامع - أن لفظه أبى سقطت من قلم النساخ «٦»، و ذكره فى الفقيه أيضا فى باب ما يصلّى فيه و ما لا يصلّى فيه من الثياب «٧» مثل ما فى المشيخة.

و كيف كان، فالخبر صحيح عند القدماء حسن عند المتأخرين، أو ضعيف.

[٣٤٧] شمز - و إلى يحيى [بن حسان] «٨» الأزرق:

أبوه، عن على ابن إبراهيم بن هشام، عن أبيه، عن محمد بن أبى عمير، عن أبان بن عثمان، عنه «٩».

(١) انظر: رجال الشيخ: ٣٩٥ / ٨، و رجال العلامة: ٣ / ١٨١.

(٢) تهذيب الأحكام ٢: ٦٩ / ٢٥٢.

(٣) ما أثبتناه بين المعقوفين من المصدر، و هو موافق لسائر كتب الرجال، و سيأتى التأكيد عليه من المصنف (قدس سره) بعد قليل، فلاحظ.

(٤) الاستبصار ١: ٣١١ / ٣.

(٥) الكافي ٣: ٣١٣ / ٢.

(٦) جامع الرواة ٢: ٣٣٤.

(٧) الفقيه ١: ١٧٠ / ٨٠٤.

(٨) هذا من زيادة الأصل على المصدر، و سيأتى التنبيه عليه من المصنف (قدس سره) فلاحظ.

(٩) الفقيه ٤: ١١٨، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٧٩

السند صحيح عندنا بما مرّ غير مرّة هكذا فى الوسائل من ذكر حسان فى صدر الكلام «١»، و فى المشيخة: و ما كان فيه عن يحيى الأزرق. إلى آخره.

و يحيى الأزرق متكرر فى الأسانيد، و المعهود المذكور فى التراجم يحيى بن عبد الرحمن الأزرق، ففى النجاشى: يحيى بن عبد الرحمن الأزرق، كوفى ثقة، روى عن أبى عبد الله، و أبى الحسن (عليهما السلام)، له كتاب يرويه عدّة من أصحابنا «٢»، ثم ذكر طريقه، و فى الفهرست: يحيى بن عبد الرحمن الزرق، له كتاب أخبرنا به جماعة. إلى آخره «٣»، و ليس فيهما ذكر لابن حسان.

و في أصحاب الصادق (عليه السلام): يحيى بن عبد الرحمن الأزرق الأنصاري، مولى، كوفى «٤»، ثم ذكر يحيى بن حسان الكوفى، ثم يحيى بن حسان، ثم يحيى الأزرق «٥»، و لا شك أن الأخير هو بعينه ابن عبد الرحمن و لم يصف الآخريين بالأزرق، ثم أن الصدوق لم يذكر طريقه الى يحيى بن عبد الرحمن صاحب الكتاب المذكور فى النجاشى و الفهرست المتكزّر فى الأسانيد الذى يروى عنه الأجلّة، ثم لم نجد خبرا فى الأربعة «٦» - كما يظهر من المجامع «٧» - فى سنده يحيى بن حسان الأزرق، و جميع ذلك يورث الظن القوى وفاقا للفاضل الخبير الأردبيلي بأن كلمة حسان من طغيان القلم و ان الأصل

(١) وسائل الشيعة ١٩: ٤٣٢.

(٢) رجال النجاشى: ٤٤٤ / ١٢٠٠.

(٣) فهرست الشيخ: ١٧٨ / ٧٧٧.

(٤) رجال الشيخ: ٣٣٣ / ٥.

(٥) رجال الشيخ: ٣٣٤ / ١٧ و ٢٩ و ٣٠.

(٦) اى كتب الحديث الأربعة.

(٧) الظاهر: زيادة الميم الأولى سهوا و المراد هو جامع الرواة على ما سيأتى قريبا.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٨٠

عبد الرحمن «١»، و ما فى الوافى «٢»، و الوسائل «٣» من ذكره فى أول الكلام من تصرفهما.

و يروى عنه بعنوان يحيى الأزرق، أو يحيى بن عبد الرحمن الأزرق: أبان بن عثمان «٤»، و حماد بن عثمان «٥»، و صفوان بن يحيى

«٦»، و عبد الله بن بكير «٧»، و على بن الحسن بن رباط «٨»، و على بن النعمان «٩»، و القاسم بن إسماعيل القرشى «١٠».

[٣٤٨] شمع - و الى يحيى بن عباد المكى:

محمّد بن موسى بن المتوكل، عن محمّد بن أبى عبد الله الأسدى الكوفى، عن موسى بن عمران النخعى، عن عمّه الحسين بن يزيد، عنه «١١».

الثانى هو ابن جعفر الثقة فى (لو) «١٢»، و النخعى غير المذكور، و عمّه هو النوفلى المذكور فى (لز) «١٣» و السند ضعيف على المشهور.

و يحيى غير المذكور إلّا فى أصحاب الصادق (عليه السلام) «١٤»، و فيه:

(١) جامع الرواة ٢: ٣٢٧.

(٢) الوافى: لم نعثر عليه فيه.

(٣) وسائل الشيعة ١٩: ٤٣٢.

(٤) الفقيه ٢: ٢٦٢ / ١٢٧٥.

(٥) الاستبصار ٢: ٢٤١ / ٨٤٠.

(٦) تهذيب الأحكام ٥: ١٥٧ / ٥٢٠.

(٧) الاستبصار ٣: ٢٩١ / ١٠٢٦.

(٨) رجال النجاشى: ٤٤٤ / ١٢٠٠.

(٩) تهذيب الأحكام ٧: ٣٤٥ / ١٤١٣.

(١٠) فهرست الشيخ: ١٧٨ / ٧٧٦.

(١١) الفقيه ٤: ٢١، من المشيخة.

(١٢) تقدم برقم: ٣٦.

(١٣) تقدم برقم: ٣٧.

(١٤) رجال الشيخ: ٣٣٥ / ٣٩.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٨١

عبادة، و في رجال البرقي (١): «عَبَادَ كَمَا هُنَا، وَ يَرُوى عَنْهُ حَنَّانُ بْنُ سَدِيرٍ (٢)»، وَ فِي الشَّرْحِ: فَالْخَبْرُ قَوِيٌّ (٣).

[٣٤٩] شَمَطٌ - وَ إِلَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ:

احمد بن الحسين القطان، عن احمد بن محمد بن سعيد الهمداني مولى بنى هاشم، عن عبد الرحمن بن جعفر الجريري، عن يحيى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) (٤).

أحمد الأول من مشايخ الصدوق فله ما لهم من الوثائق، أو المدح القريب منها، مضافا الى كثرة الطرق إلى أحمد الثاني و هو ابن عقدة الثقة الجليل الزيدى المعروف كما مرّ في ترجمته في (يط) (٥)، و منها يظهر تثبته في النقل، فيستظهر منه حسن حال الجريري الغير المذكور، فالسند قوى جدا.

و اما يحيى فذكره الشيخ في أصحاب الصادق (عليه السلام) (٦)، و منه و من رواية ابن عقدة كتابه بتوسط الجريري، يظهر أنه من الأربعة الآلاف الذين ذكرهم ابن عقدة و وثقهم من أصحاب الصادق (عليه السلام) و يعبر عنه في كتب الأنساب (٧): بيحيى الصالح، و هو والد محمد الصوفى جدّ الشيخ الجليل أبي الحسن العمري النسابة صاحب كتاب المجدى في النسب، فالخبر حسن، و في الشرح: قوى (٨).

(١) رجال البرقي: ٣١.

(٢) الكافي ٧: ٢٤٣ / ١.

(٣) روضة المتقين ١٤: ٢٩٩.

(٤) الفقيه ٤: ٢٥.

(٥) تقدم برقم: ١٩.

(٦) رجال الشيخ: ٣٣٢ / ٣.

(٧) كتاب المجدى في الأنساب: ٢٨١.

(٨) روضة المتقين ١٤: ٢٩٩.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٨٢

[٣٥٠] شَن - وَ إِلَى يَعْقُوبَ بْنِ شَعِيبٍ:

محمّد بن الحسن رضى الله عنه، عن الحسن بن مّئيل، عن محمّد بن الحسين بن أبى الخطاب، عن جعفر ابن بشير، عن حمّاد بن عثمان، عن يعقوب بن شعيب بن ميثم الأسدى و هو مولى كوفى (١).

السند صحيح بالاتفاق.

و أبو محمد يعقوب بن شعيب بن ميثم بن يحيى التمار ثقة فى النجاشى «٢»، و الخلاصة «٣»، و يروى عنه ابن أبى عمير «٤»، و صفوان بن يحيى «٥»، و حماد بن عثمان «٦»، و أبان بن عثمان «٧»، و يونس بن عبد الرحمن «٨»، و عبد الله بن المغيرة «٩»، و فضالة بن أيوب «١٠»، و عبد الله بن بكير «١١».

و من أضرابهم على بن النعمان «١٢»، و محمد بن سنان «١٣»، و الحسن بن

(١) الفقيه ٤: ٧٨، من المشيخة.

(٢) رجال النجاشى: ٤٥٠ / ١٢١٦.

(٣) رجال العلامة: ١٨٦ / ٦.

(٤) رجال النجاشى: ٤٥٠ / ١٢١٦.

(٥) الفقيه ٣: ١٩٤ / ٧٢٢.

(٦) الفقيه ٤: ٧٨، من المشيخة.

(٧) الاستبصار ٣: ٧٧ / ٢٥٦.

(٨) أصول الكافى ٢: ٣٣٥ / ١.

(٩) تهذيب الأحكام ٣: ٢٩٦ / ٨٩٩.

(١٠) لم نظفر بروايته عنه، و فى التهذيب ٧: ٢٠١ / ٨٨٦ بتوسط ابان.

(١١) تهذيب الأحكام ٨: ٢١٩ / ٢٨٧.

(١٢) الاستبصار ٣: ٧٥ / ٢٥١.

(١٣) أصول الكافى ٢: ٤٢٩ / ٢٨.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٨٣

محمد بن سماعة «١»، و محمد بن أبى حمزة «٢»، و إبراهيم بن هاشم «٣»، و عبد الحميد الطائى «٤»، و عبد الله بن الواح «٥»، و سيف بن عميرة «٦»، و داود بن فرقد «٧»، و الحسن بن الميثمى «٨»، و محمد بن عبد الجبار «٩»، و غيرهم.

[٣٥١] سنا- و إلى يعقوب بن ميثم «١٠»:

محمد بن موسى بن المتوكل، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبى عمير، عنه.

أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب، بن يزيد، عن محمد بن أبى عمير عنه «١١».

(١) فهرست الشيخ: ٧٨٥ / ١٨٠.

(٢) الاستبصار ٢: ٣٠٩ / ١١٠٠.

(٣) تهذيب الأحكام ١: ١٣٩ / ٣٨٩.

(٤) أصول الكافى ١: ١٧١ / ٢.

(٥) تهذيب الأحكام ٦: ٣٧٢ / ١٠٨٠.

(٦) أصول الكافى ٢: ١٤١ / ٥.

(٧) الكافي ٣: ٣٣٧/٤.

(٨) لم نظفر برواية الحسن الميثمي عنه، و ما وجدناه رواية ابنه احمد بن الحسن الميثمي عن يعقوب ابن شعيب كما في أصول الكافي ٢: ٣٦٥/٤، و لعله هو المراد فسقط من النسخ سهوا، أو كان في نسخة المصنف في الكافي هكذا- و الله العالم-.

(٩) لم نظفر على روايته عنه مباشرة، و ما وقفنا عليه روايته عنه بواسطة على بن النعمان كما في تهذيب الأحكام ٤: ٢٠١/٤٥١.

(١٠) كذا في الأصل، و في المصدر: عيثم، و الصحيح هو عيثم بتقديم الثاء على الياء كما يظهر في سائر موارد في كتب الحديث زيادة على ما نص عليه علماء الرجال، انظر جامع الرواة ٢:

٣٤٩، و روضة المتقين ١٤: ٢٩٩، و معجم رجال الحديث ٢٠: ١٤٣، و انظر موارد كذلك في الفقيه ١: ١٥/٣٠ و ٣٢ و تهذيب الأحكام ١: ٢٣٣/٦٧٤، ١: ٢٤٥/٧٠٧، ١:

١٣٢٥/٤١٩ و الاستبصار ١: ٣١/٨٤، ١: ٤١/١١٤ و فيها جميعا عيثم لا عيثم، فلاحظ.

(١١) الفقيه ٤: ٦، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٨٤

الأول صحيح على الأصح، و الثاني بالاتفاق.

و رواية ابن أبي عمير من أمارات الوثاقفة، فالخير صحيح، و يروى عنه أيضا أبان بن عثمان كما في التهذيب في باب تطهير الثياب «١».

و صحح العلامة في الخلاصة الطريق المذكور «٢»، و قال السيد الداماد:

و يعلم حسن حاله و صحة حديثه من عد العلامة في الخلاصة طريق [الصدوق] «٣» في الفقيه اليه صحيحا و من استصحاح الأصحاب اخبارا هو في طريقها «٤».

[٣٥٢] شنب - و إلى يعقوب بن يزيد:

أبوه و محمّد بن الحسن رضى الله عنهما، عن سعد بن عبد الله و عبد الله بن جعفر الحميرى و محمّد بن يحيى العطار و احمد بن إدريس رضى الله عنهم، عنه «٥».

رجال السند و يعقوب من أجلاء المشايخ و الثقات الإثبات و الخبر صحيح بالاتفاق.

[٣٥٣] شنج - و إلى يوسف [بن إبراهيم] «٦» الطاطرى:

أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمّد بن سنان، عنه «٧».

السند صحيح عندنا بما مرّ في (يد) «٨»، و (كو) «٩» حسن أو ضعيف عند

(١) الصحيح باب تطهير المياه كما في تهذيب الأحكام ١: ٢٣٣/٦٧٤.

(٢) رجال العلامة: ٢٧٩، الفائدة الثامنة من الخاتمة.

(٣) في الأصل: أصحاب الصادق، و هو اشتباه، و الصحيح ما أثبتناه على ما لا يخفى.

(٤) الرواشح السماوية: ٤٧.

(٥) الفقيه ٤: ١١٥، من المشيخة.

(٦) من زيادة الأصل على المصدر، و هو كذلك كما يظهر من سائر كتب الرجال التي تعرضت لذكره.

(٧) الفقيه ٤: ١١٨، من المشيخة.

(٨) تقدم برقم: ١٤.

(٩) تقدم برقم: ٢٦.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٨٥

المشهور، و يوسف أبو داود مذكور في أصحاب الصادق (عليه السلام)، فيحتمل قويا أن كونه من الأربعة الآلاف، و يروى عنه صفوان بن يحيى في التهذيب في باب ما تجوز الصلاة فيه من اللباس «١»، و في الكافي في باب اللباس من كتاب الزى و التجمل «٢»، و لا يروى إلا عن ثقة، فالخبر صحيح، و يروى عنه الجليل الثقة العين: العيص بن القاسم البجلي «٣».

[٣٥٤] سند - و إلى يوسف بن يعقوب:

أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن محمد بن سنان، عن يوسف بن يعقوب أخى يونس بن يعقوب و كانا فطحين «٤».

السند صحيح بما مرّ في (لا «٥»)، و (كو) «٦».

و أمّا يوسف ففى أصحاب الكاظم (عليه السلام) واقفى «٧»، و ذكره فى أصحاب الصادق (عليه السلام) «٨»، و لم أر ما يوجب الاعتماد عليه إلا كونه من

(١) تهذيب الأحكام ٢: ٢٠٨ / ٨١٧.

(٢) الكافي ٦: ٤٤٢ / ٧.

(٣) الكافي ٦: ٤٥١ / ٥.

(٤) الفقيه ٤: ١٠٥، من المشيخة.

(٥) تقدم برقم: ٣١.

(٦) تقدم برقم: ٢٦.

(٧) رجال الشيخ: ٣٦٤ / ١٧.

(٨) رجال الشيخ: ٢٧٤ / ٢٢، فى ترجمة أخيه قيس قال: قيس و يوسف و يونس بنو يعقوب بن قيس البجلي الدهنى مولى أبو عماره. و قد مر عن الصدوق «قدس سره» القول بفضحيته مع أخيه يونس، و فى الكشى عن حمدويه ٢: ٦٨٢ / ٧٢٠ ان يونس بن يعقوب فطحى كوفى، و فى النجاشى فى ترجمة يونس بن يعقوب: ٤٤٦ / ١٢٠٧ قال: و كان قد قال بعبد الله و رجع، و هو يعنى بعبد الله: عبد الله بن جعفر الافطح، و يبدو من هذا ان الشيخ «قدس سره» قد انفرد فى القول بوقفه كما تقدم.

و الظاهر ان يوسف هذا يختلف عن يوسف بن يعقوب الذى ذكره البرقى فى رجاله: ٢٩ و عده من أصحاب الصادق عليه السلام، و ضعفه ابن داود: ٢٨٥ / ٥٦٠ نقلا عن الغضائرى، لأن الأخير جعفى و المعنى هنا هو البجلي. فلاحظ.

و لمزيد الفائدة ينظر معجم رجال الحديث ٢٠: ١٧٦ و ٢٢٨.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٨٦

أصحاب الصادق (عليه السلام)، و تكرر رواية أخيه الفقيه يونس عنه «١»، و عدّ الصدوق كتابه من الكتب المعتمدة «٢»، فالخبر قوى أو ضعيف «٣».

[٣٥٥] سنة - و إلى يونس بن عبد الرحمن:

ما يأتي، اعلم ان الصدوق نسي أن يذكر طريقه الى يونس و هو موجود في الفهرست، فأخذه صاحب الوسائل منه و أدرجه في المشيخة، و قال: و ما كان فيه عن يونس بن عبد الرحمن فلم يذكره الصدوق، و لكن ذكره الشيخ في الفهرست، فقال- بعد ما ذكره- له كتب كثيرة أكثر من ثلاثين- الى ان قال:-

أخبرنا بجميع كتبه و رواياته جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن و احمد بن محمد بن الحسن، عن أبيه، عنه.

و أخبرنا بذلك ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله و الحميري و علي بن إبراهيم و محمد بن الحسن الصفار كلهم، عن إبراهيم ابن هاشم، عن إسماعيل بن مرار و صالح بن السندی، عن يونس.

و رواها محمد بن علي بن الحسين، عن حمزة بن محمد العلوي و محمد بن علي ماجيلويه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل و صالح، عن يونس.

و أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن الصفار، عن محمد بن

(١) وردت رواية أخيه عنه في الكافي ٦: ٣٨٥/٤، و الفقيه ٣: ٢٢٢/١٠٣٤، و تهذيب الأحكام ٩: ٩٢/٣٩٣.

(٢) الفقيه ١: ٣، من المقدمة.

(٣) روضة المتقين ١٤: ٣٠١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٨٧

عيسى بن عبيد، عن يونس، انتهى «١».

قلت: الطريق الأخير غير مناسب ذكره هنا إلا ان يقال ان الصدوق يروي عن ابن الوليد كلما رواه، و في مشيخة التهذيب طرق أخرى تأتي إن شاء الله في الفائدة الآتية مع ذكر ما يتعلّق بها و بما في الفهرست و مشيخة الاستبصار.

[٣٥٦] سنو- و إلى يونس بن عمّار:

أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن احمد ابن أبي عبد الله، عن الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن أبي الحسن يونس بن عمّار بن (الفيض) «٢» الصيرفي التغلبي الكوفي و هو أخو إسحاق بن عمّار «٣».

مالك بن عطية ثقة لا طعن فيه، فالسند صحيح.

و يونس مذكور في أصحاب الصادق (عليه السلام) «٤»، و في النجاشي في ترجمة أخيه إسحاق: ثقة، و اخوته يونس و يوسف و قيس و إسماعيل، و هو في بيت كبير من الشيعة «٥».

و يروي عنه يونس بن عبد الرحمن في الكافي في باب من حافظ على صلاته «٦»، و ابن أبي عمير فيه في باب الكتمان «٧»، و في النهي عن القول بغير

(١) انظر فهرست الشيخ: ١٨١/٨٠٩، و وسائل الشيعة ١٩: ٤٣٤/٣٥٢.

(٢) كذا في الأصل، و الصحيح الموافق للمصدر و روضة المتقين ١٤: ٣٠١ هو (الفيض) و الظاهر ان نسخة المصنف من الفقيه هكذا لما سيأتي من التنبيه عليه، فلاحظ.

(٣) الفقيه ٤: ٧٤، من المشيخة.

(٤) رجال الشيخ: ٣٣٧/٦٧.

(٥) رجال النجاشي: ١٦٩ / ٧١.

(٦) الكافي ٣: ٢٦٨ / ٣.

(٧) أصول الكافي ٢: ١٧٦ / ٣.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٨٨

علم «١»، و الحسن بن محبوب فيه في باب ما يحل للمملوك النظر اليه من مولاته «٢»، و في الروضة بعد حديث محاسبة النفس «٣»، و عثمان بن عيسى فيه في باب الشكر «٤»، و في التهذيب في باب الزيادات في فقه النكاح «٥»، و الأربعة من أصحاب الإجماع، و ثانيهم لا يروى إلّا عن ثقة مع أنّ في السند الحسن بن محبوب، فالخبر صحيح أو في حكمه. و يروى عنه أيضا على بن رثاب «٦»، و مالك بن عطية «٧»، و يظهر من كثير من الاخبار حسن حاله و اختصاصه بهم (عليهم السلام) و شفقتهم عليه.

ففي الكافي في كتاب الدعاء: عن محمّد بن يحيى، عن احمد بن محمّد، عن علي بن الحكم، عن مالك بن عطية، عن يونس بن عمّار، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): جعلت فداك هذا الذي قد ظهر بوجهي يزعم الناس ان الله عزّ و جلّ لم يبتل به عبدا له فيه حاجه، فقال لي: لا لقد كان مؤمن آل فرعون مكتع الأصابع فكان يقول هكذا و يمدّ يده و يقول: يا قوم اتبعوا المرسلين، قال: ثم قال: إذا كان الثلث الأخير من الليل في أوله فتوضأ و قم الى صلاتك التي تصليها، فإذا كنت في السجدة الأخيرة من الركعتين الأوليين، فقل و أنت ساجد:

يا على يا عظيم يا رحمن يا رحيم يا سامع الدعوات و يا معطي الخيرات

(١) أصول الكافي ١: ٣٤ / ٨.

(٢) الكافي ٥: ٥٣١ / ٤.

(٣) الكافي ٨: ١٤٤ / ١١٣.

(٤) أصول الكافي ٢: ٨٠ / ٢٥.

(٥) تهذيب الأحكام ٧: ٤٦٠ / ١٨٤٢.

(٦) لم نعثر على روايته عنه.

(٧) أصول الكافي ٢: ١٢١ / ٨.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٨٩

صلّ على محمّد و آل محمّد، و أعطني من خير الدنيا و الآخرة ما أنت أهله، و اصرف عني من شرّ الدنيا و الآخرة ما أنت أهله، و اذهب عني هذا الوجع، [و سمه] «١» فإنه قد غاظني و حزنتني، و ألحّ في الدعاء، قال: فما وصلت الى الكوفة حتى اذهب الله به عني كلّ «٢».

و رواه أيضا في باب شدة ابتلاء المؤمن بهذا السند و المتن إلّا ان فيه احمد ابن محمّد بن عيسى «٣».

و فيه في باب حقّ المرأة على الزوج بإسناده عن يونس بن عمّار، قال:

زوجني أبو عبد الله (عليه السلام) جارية كانت لإسماعيل ابنه، فقال: أحسن إليها، فقلت: و ما الإحسان إليها؟ قال: أشبع بطنها، و اكس جنتها «٤»، و اغفر ذنبها، ثم قال: اذهبي وسطك الله ماله «٥».

و فيه بإسناده عنه، قال: وصفت لأبي عبد الله (عليه السلام) من يقول بهذا الأمر ممّن يعمل عمل السلطان، فقال: إذا ولّوكم يدخلون عليكم المرفق و ينفعونكم في حوائجكم، قال: قلت: منهم من يفعل ذلك، و منهم من لا يفعل، قال: من لا يفعل ذلك فابروا منه برأ

اللّه منه «٦».

و فيه فى الصحيح عنه، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أن لى جارا من قريش من آل محرز قد نوه باسمى و شهرنى كلما مررت به، قال: هذا

(١) فى الأصل: و همه، و ما أثبتناه من المصدر، و المعنى اى و اذكر اسم ما ظهر بوجهك.

(٢) أصول الكافى ٢: ٤١١/٤.

(٣) أصول الكافى ٢: ٢٠٠/٣٠.

(٤) نسخة بدل: جسمها.

(٥) الكافى ٥: ٥١١/٤.

(٦) الكافى ٥: ١٠٩/١٤ و فيه يونس بن حماد لكنّ الصحيح يونس بن عمار كما فى التهذيب ٦:

٩٢٣/٣٣٣.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٩٠

الرافضى يحمل الأموال الى جعفر بن محمد، قال: فقال لى: فادع الله عليه إذا كنت فى صلاة الليل و أنت ساجد فى السجدة الأخيرة من الركعتين الأوليين فاحمد الله عزّ و جلّ و مجده و قل:

اللهم ان فلان بن فلان قد شهرنى و نوه بى و غاظنى و عرضنى للمكاره، اللهم اضربه بسهم عاجل تشغله به عنى، اللهم و قرب اجله و اقطع أثره و عجل ذلك يا ربّ الساعة الساعة، قال: فلما قدمنا الكوفة قدمنا ليلا- فسألت أهلنا عنه، قلت: ما فعل فلان؟ فقالوا: هو مريض، فما انقضى آخر كلامى حتى سمعت الصياح من منزلة، و قالوا: قد مات «١».

و قد مرّ غير مرّة وجه الاستشهاد بأمثال هذه الاخبار على وثاقة الراوى، أو مدحه.

و من الغريب بعد ذلك ما فى عدّة السيد الكاظمى حيث قال: بعد ذكر الطريق المذكور: و يونس هذا مجهول «٢»، مع أنه ممّن عدّ روايه ابن أبى عمير من أمارات الوثاقة و أصرّ عليها و هكذا روايه الأجلّة.

و قال السيد الأجل بحر العلوم فى رجاله- بعد نقل كلام النجاشى و غيره فى بنى عمّار- قال: و ظاهر كلام الجماعة سلامة مذهب الجميع، بل المستفاد من كلام النجاشى: و هو فى بيت كبير من الشيعة، استقامة جميع أهل هذا البيت- الى أن قال:- و قوله: ثقة و اخوته يونس. لا يقتضى توثيق اخوته لاحتمال أن يكون يونس و ما بعده خبرا من الاخوة لا بدلا، نعم لو قال: ثقة هو و اخوته، لدلّ على ذلك، و فى رجال ابن داود عن النجاشى و الكشى: ثقة هو و اخوته، و الوهم فيه ظاهر إذ ليس فى الكشى من ذلك شىء، و الموجود فى

(١) أصول الكافى ٢: ٣٧١/٣.

(٢) العدة للكاظمى: ١٧٢/أ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٩١

النجاشى ما حكيناه لا ما حكاها، انتهى «١».

قلت: قدّمنا فى ترجمة الكشى فى آخر الفائدة الثالثة اختلاف نسخ الكشى بالزيادة و النقيصة «٢»، و من الجائر وجوده فى نسخه و ثبوت كلمة (هو) فى نسخه من النجاشى، و هذا المقدار من الاختلاف غير عزيز فى النسخ، و قد مرّ فى بعض التراجم وجود كلمة ثقة فى نسخ- جماعة- من النجاشى و أنكرها الآخرون لعدم وجودها فى نسخه، فالجزم بالحكم بالوهم مشكل.

ثم أن الموجود في كتب الرجال عمّار بن حيّان لا العيص كما هنا ولعله من طغيان القلم أو هو بعض أجداده.

[٣٥٧] شنز - وإلى يونس بن يعقوب:

أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين، عن يونس بن يعقوب البجلي «٣». أوضحنا وثاقه الحكم في (مب) «٤»، فالسند صحيح.

و أما يونس فالكلام فيه في موضعين:

أ- في وثاقته بل و جلالته.

ب- في مذهبه.

أما الأول فهو ثقة جليل و يدلّ عليها أمور:

أ- ما في النجاشي: يونس بن يعقوب بن قيس أبو [على] الجلاب [البجلي] الدهني، أمه مميّة بنت عمّار بن أبي معاوية الدهني أخت معاوية بن

(١) رجال السيد بحر العلوم ١: ٣٠١.

(٢) انظر الجزء الثالث صحيفة: ٢٨٧.

(٣) الفقيه ٤: ٤٦، من المشيخة.

(٤) تقدم برقم: ٤٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٩٢

عمار، اختص بأبي عبد الله و أبي الحسن عليهما السلام، و كان [يتوكل] «١» لأبي الحسن (عليه السلام)، و مات بالمدينة في أيام الرضا (عليه السلام)، فتولّى امره، و كان (خطياً) «٢» عندهم، موثقاً «٣».

ب- ما في أصحاب الكاظم (عليه السلام) من رجال الشيخ: يونس بن يعقوب مولى نهد، له كتب، ثقة «٤»، و في أصحاب الرضا (عليه السلام): ثقة، له كتاب، من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) «٥».

ج- رواية الثلاثة الذي لا يروون إلا عن الثقة عنه، و هم: ابن أبي عمير كما في الفهرست «٦»، و في الفقيه في باب الرضا «٧»، و في الاستبصار في باب أقلّ الطهر «٨»، و في الكافي في الروضة بعد حديث قوم صالح «٩»، و صفوان بن يحيى فيه في باب زكاة مال اليتيم «١٠»، و في التهذيب في باب زكاة أموال الأطفال «١١»، و احمد بن محمّد بن أبي نصر فيه في أواخر باب الصيد و الزكاة «١٢»، و في الكافي في باب الإبط من كتاب الزى و التجمل «١٣»، و في باب صفة الذبح

(١) في الأصل: يتولى، و ما أثبتناه من المصدر.

(٢) في المصدر: حضياً، اي: ذو حظ عظيم عند الأئمة عليهم السلام. و في روضة المتقين ١٤:

٣٠٢ كما في الأصل: خطياً، اي: ذو خطوة و قرب منهم عليهم السلام، فلاحظ.

(٣) رجال النجاشي: ٤٤٦/١٢٠٧، و ما بين المعقوفات منه.

(٤) رجال الشيخ: ٣٦٣/٤.

(٥) رجال الشيخ: ٣٩٤/١.

(٦) فهرست الشيخ: ١٨٢/٧٩٠.

- (٧) الفقيه ٣: ٣٠٨ / ١٤٨٤.
- (٨) الاستبصار ١: ١٣١ / ٤٥٣.
- (٩) الكافي ٨: ١٩٤ / ٢٣٠، من الروضة.
- (١٠) الكافي ٣: ٥٤١ / ٧.
- (١١) تهذيب الأحكام ٤: ٢٧ / ٦٦. وفيه صفوان عن يونس بن يعقوب. في الباب المذكور نفسه.
- (١٢) تهذيب الأحكام ٤: ٢٧ / ٦٦.
- (١٣) تهذيب الأحكام ٦: ٥٠٨ / ٧.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٩٣
و النحر «١».
- د- رواية الأجله عنه وفيهم: الحسن بن محبوب «٢»، والحسن بن علي ابن فضال «٣»، ومحمد بن عبد الحميد «٤»، والسندی بن محمد «٥»، و حمران بن أعين «٦»، ومحمد بن أبي حمزة «٧»، و علي بن الحكم «٨»، ومحمد بن سنان «٩»، ومحمد بن الوليد «١٠»، و ثعلبة «١١»، و علي بن أسباط «١٢»، و عمرو بن عثمان «١٣»، و موسى بن القاسم «١٤»، و الحجاج «١٥»، و إسماعيل بن مهران «١٦»، و احمد بن عبد الله الكرخي «١٧»، و محمد بن إسماعيل «١٨»، و محمد بن عيسى «١٩»، و احمد بن

- (١) الكافي ٦: ٢٢٩ / ٣.
- (٢) الكافي ٥: ٥٣١ / ٤.
- (٣) الاستبصار ٢: ٢١٠ / ٧١٦.
- (٤) تهذيب الأحكام ٤: ٨٧ / ٢٥٣.
- (٥) تهذيب الأحكام ١: ٤٧ / ١٣٤.
- (٦) الكافي ٥: ٣٤٩ / ٩.
- (٧) الاستبصار ١: ١٥٠ / ٥٢٠.
- (٨) تهذيب الأحكام ١: ٤٤٩ / ١٤٥٣.
- (٩) تهذيب الأحكام ٤: ١٣٨ / ٣٨٩.
- (١٠) الكافي ٨: ٢١٥ / ٢٦٢، من الروضة.
- (١١) تهذيب الأحكام ٧: ٦٤٧ / ١٨٧٠.
- (١٢) تهذيب الأحكام ٨: ٢٠١ / ٧١١.
- (١٣) تهذيب الأحكام ٤: ٣٠٨ / ٩٢٩.
- (١٤) تهذيب الأحكام ٥: ٣٣٥ / ١١٥٦.
- (١٥) أصول الكافي ٢: ١٤٨ / ٤.
- (١٦) أصول الكافي ٢: ١٩٣ / ٣.
- (١٧) تهذيب الأحكام ٢: ٢٤٠ / ٩٥٣.
- (١٨) تهذيب الأحكام ٩: ١٢٢ / ٥٢٦.
- (١٩) الكافي ٦: ٤٥٦ / ٣.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٩٤

الحسن الميثمي «١»، والحسن بن علي بن يقطين «٢»، والعباس بن عامر «٣»، و يونس بن عبد الرحمن في الكافي في باب الإذاعة «٤». ه- جملة من الاخبار، فروى في الكشي عن علي بن الحسن بن علي بن فضال، قال: حدثنا محمد بن الوليد، عن يونس بن يعقوب، قال: دخلت علي أبي الحسن موسى (عليه السلام)، قال: فقلت له: جعلت فداك ان أباك كان يرقّ عليّ و يرحمني فإن رأيت أن تنزلني بتلك المنزل ففعلت، قال: فقال لي: يا يونس أتى دخلت علي أبي و بين يديه حيس أو هريس، فقال لي: ادن يا بني فكل من هذا، هذا بعث به إلينا يونس [انه] من شيعتنا القدماء، فنحن لك حافظون «٥».

قال أبو النضر: سمعت علي بن الحسن يقول: مات يونس بن يعقوب بالمدينة فبعث إليه أبو الحسن الرضا (عليه السلام) بحنوطه و كفته و جميع ما يحتاج اليه، و أمر مواليه و موالى أبيه و جدّه ان يحضروا جنازته، و قال لهم: هذا مولى لأبي عبد الله (عليه السلام) كان يسكن العراق، و قال لهم: احفروا له في البقيع فإن قال لكم أهل المدينة: انه عراقي و لا تدفنه في البقيع، فقولوا لهم: هذا مولى لأبي عبد الله (عليه السلام) و كان يسكن العراق، فإن منعمونا أن ندفنه بالبقيع منعناكم أن تدفنوا مواليكم في البقيع، فدفن في البقيع، و وجّه أبو الحسن علي بن موسى (عليه السلام) الى زميله محمد بن الحباب- و كان رجلا

(١) الكافي ٥: ٤٤٦ / ١٢.

(٢) الكافي ٦: ٥٢٥ / ٤.

(٣) الإستبصار ٣: ٢٩٢ / ١٠٣٣.

(٤) لم ترد روايته في هذا الباب.

(٥) رجال الكشي ٢: ٦٨٣ / ٧٢١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٩٥
من أهل الكوفة- صلّ عليه أنت «١».

و عن علي بن الحسن، قال: حدثني محمد بن الوليد، قال: رأيت صاحب المقبرة و انا عند القبر بعد ذلك، فقال لي: من هذا الرجل صاحب القبر فإنّ أبا الحسن علي بن موسى (عليهما السلام) أوصاني به و أمرني أن أرش قبره أربعين شهرا، أو أربعين يوما في كلّ يوم- قال أبو الحسن: الشك مني- «٢».

قال، و قال لي صاحب المقبرة: إن السرير عندي- يعني سرير النبي (صلّى الله عليه و آله)- فإذا مات رجل من بني هاشم صرّ السرير، فأقول:

أيهم مات؟ حتى اعلم بالغداء، فصرّ السرير في الليلة التي مات فيها هذا الرجل، فقلت: لا أعرف أحدا منهم مريضا فمن الذي مات؟! فلما ان كان من الغد جاؤوا فأخذوا منّي السرير، و قالوا: مولى لأبي عبد الله (عليه السلام) كان يسكن العراق «٣».

و عن علي بن الحسن، قال: حدثني محمد بن الوليد، عن صفوان بن يحيى قال: قلت لأبي الحسن الرضا (عليه السلام): جعلت فداك، سرّني ما فعلت بيونس، قال: فقال لي: أليس ممّا صنع الله ليونس أن نقله من العراق الى جوار نبيّه (صلّى الله عليه و آله) «٤».

و عن علي بن الحسن، عن عباس بن عامر، عن يونس بن يعقوب، قال: كتبت الى أبي عبد الله (عليه السلام) اسأله أن يدعو الله لي أن يجعلني ممّن ينتصر به لدينه، فلم يجبني، فاغتمت لذلك، قال يونس: فأخبرني بعض

(١) رجال الكشي ٢: ٦٨٣ / ٧٢١.

(٢) أبو الحسن: هو علي بن الحسن بن علي بن فضال، و قوله: الشك مني، أي الشك المتعلق بالتردد السابق بين الشهور و الأيام.

(٣) رجال الكشي ٢: ٦٨٥ / ٧٢٢.

(٤) رجال الكشي ٢: ٦٨٥ / ٧٢٣.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٩٦

أصحابنا أنه كتب اليه بمثل ما كتبت إليه، فأجابه و كتب في أسفل كتابه:
يرحمك الله أنما ينتصر الله لدينه بشر خلقه «١».

وهذه اخبار رواها علي بن الحسن و هو من معشر بني فضال الذين أمرنا بأخذ ما رووا.

وقد مر في (عز) «٢» قول الأستاذ الأعظم الأنصاري في بحث الاحتكار:

ان هذا الحديث «٣» اولي بالدلالة على عدم وجوب الفحص عما قبل هؤلاء من الإجماع الذي ادّعاه الكشي على تصحيح ما يصح عن جماعة، انتهى «٤»، و لا فرق في الموصول بين كونه في مقام مدح راوية أو لا فكلها في حكم الصحيح الذي يجب الأخذ به.

و عن علي بن محمد، قال: حدثني محمد بن احمد، عن محمد بن عبد الحميد، عن يونس بن يعقوب، قال: قال لي يونس: ذكر لي أبو عبد الله أو أبو الحسن (عليه السلام) شيئا أسر به، قال: فقال لي: و الله ما أنت عندنا متهم، إنما أنت رجل منا أهل البيت فجعلك الله مع رسوله و أهل بيته و الله فاعل ذلك ان شاء الله و ذكر أنه قال ليونس: انظروا الي ما ختم الله به ليونس، قبضه الله مجاورا نبيه (صلى الله عليه و آله) «٥».

و عن علي بن محمد، قال: حدثني محمد بن احمد، عن محمد بن عبد الحميد، عن يونس بن يعقوب، قال: كتبت الي أبي الحسن (عليه السلام) في شيء كتبت اليه فيه: يا سيدي، فقال للرسول: قل له إنك أخي «٦»، و السندان

(١) رجال الكشي ٢: ٦٨٦ / ٧٢٦.

(٢) تقدم برقم: ٧٧.

(٣) أي قوله (عليه السلام): خذوا ما رووا. «منه قدس سره».

(٤) المكاسب: ٢١٢.

(٥) رجال الكشي ٢: ٦٨٥ / ٧٢٤، و في الحجريه بدل مجاور نبيه: مجاور الرسول (نسخة بدل).

(٦) رجال الكشي ٢: ٦٨٦ / ٧٢٥، و قوله: إنك أخي، متعلق بمحذوف ظاهرا، و التقدير: يقول لك أبو الحسن (عليه السلام): إنك أخي.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٩٧

صحيحان، و وثيقة يونس تمنع من الافتراء سيما على الامام (عليه السلام).

قال: و روى عن أبي سعيد الآدمي، قال: حدثني [محمد بن الوليد] «١» قال:

حضرت جنازة معاوية بن عمار، و يونس بن يعقوب حاضر فصلي بأصحابنا و أذن و أقام «٢».

و عن حمدويه، قال: حدثني أيوب، عن محمد بن سنان، عن يونس بن يعقوب، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): [يا يونس] قل لهم: يا مؤلفه قد رأيت ما تصنعون، إذا سمعتم الأذان أخذتم نعالكم و خرجتم من المسجد «٣».

و في ترجمة عيسى بن عبد الله القمي و زرارة أيضا ما يظهر منه علو مقامه «٤»، و لا معارض لهذه الأخبار أبدا و لا مغمز فيه من احد و لا يخلو من غرابة.

و اما الثاني: فظاهر جماعة انه فطحي، قال أبو عمرو الكشي: حدثني حمدويه - ذكره عن بعض أصحابنا: أن يونس بن يعقوب فطحي كوفي مات بالمدينة كفته الرضا (عليه السلام) «٥»، و قال في ترجمة عبد الله بن بكير: قال محمد بن

(١) في الأصل: محمد بن عبد الوليد، والصحيح ما أثبتناه لموافقته ما في المصدر، مع عدم وجود ما في الأصل بسائر كتب الرجال، و الظاهر أن المراد منه هو محمد بن الوليد المعروف بشباب الصيرفي الرقي، أو ابن خالد البجلي لروايتهما عن يونس بن يعقوب، و رواية سهل بن زياد أبو سعيد الآدمي الرازي عنهما، و الأرجح هو الأول لاكثر سهل من الرواية عنه على عكس الثاني الذي لم يرو عنه سهل إلا في مورد واحد كما يبدو من تتبع مواردتهما في كتب الحديث، و لمزيد الفائدة راجع معجم رجال الحديث ١٧: ٣١١-٣١٥.

(٢) رجال الكشي ٢: ٦٨٦ / ٧٢٧.

(٣) رجال الكشي ٢: ٦٨٦ / ٧٢٨، و ما بين المعقوفين منه.

(٤) رجال الكشي ١: ٣٥٧ / ٢٢٩ و ٢: ٦٢٤ / ٦٠٧.

(٥) رجال الكشي ٢: ٦٨٢ / ٧٢٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٩٨

مسعود: عبد الله بن بكير و جماعته من الفطحية هم فقهاء أصحابنا، منهم: ابن بكير - إلى ان قال: - و يونس بن يعقوب. إلى آخره «١»، و تقدم كلام الصدوق في أخيه يوسف «٢».

و أميا الشيخ فذكره في أصحاب الصادق و الكاظم و الرضا «٣» (عليهم السلام) و الفهرست «٤» و لم يطعن عليه بالفطحية، و لكن النجاشي قال: و كان قد قال بعبد الله ثم رجع «٥»، و لهذا يمكن الجمع بين كلمات من رماه بها حفظا لها عن الردّ و بين ما مضى من الاخبار الصريحة في حسن عقيدته كما أشار إليه في الخلاصة، قال: و روى الكشي احاديث حسنة تدلّ على صحّة عقيدة هذا الرجل، و الذي اعتمد عليه قبول روايته، انتهى «٦».

و في تحرير الطاووسي - بعد نقل جملة من روايات الكشي - أقول: إنه يبعد من مجموع ما رويت ان يكون المشار اليه فطحيًا، و الرواية التي بدأت بذكرها ضعيفة، الشاهدة بكونه فطحيًا، انتهى «٧».

قلت: و المراد بالرواية هي ما نقلها الكشي عن حمدويه «٨»، و فيها مع الضعف تناقض ظاهر، إذ الفطحية لا تجتمع مع هذا الإكرام و التبجيل - سيما بعد الموت - من الامام (عليه السلام)، كما لا تجتمع مع سائر ما تضمنته

(١) رجال الكشي ٢: ٦٣٥ / ٦٣٩.

(٢) تقدم في هذه الفائدة برقم: ٣٥٤ في طريقه الى يوسف بن يعقوب.

(٣) رجال الشيخ: ٤٤ / ٣٣٥، ٤٤ / ٣٦٣، ٤ / ٣٩٤ / ١.

(٤) فهرست الشيخ: ٧٩٠ / ١٨٢.

(٥) رجال النجاشي: ١٢٠٧ / ٤٤٦، و قوله: قال بعبد الله ثم رجع اي: قال بامامة عبد الله بن جعفر الافطح ثم رجع الى الحق، فلاحظ.

(٦) رجال العلامة: ٢ / ١٨٥.

(٧) التحرير الطاووسي: ٣١٥.

(٨) رجال الكشي ٢: ٦٨٢ / ٧٢٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٣٩٩

الاخبار من الكرامة و التبجيل، فاما أن يقال بنجاة الفطحية، أو خصوص يونس كعمار «١»، أو يقال بأنها زلّة صدرت ثم جبرت، و هو الحقّ الذي لا- محيص عنه بعد صراحة الاخبار و اعتبارها، و للقوم هنا كلمات لا تخلو من اضطراب و تشويش طويلا الكشح عن

التعرض لها.

[٣٥٨] شح - و إلى أبي أيوب الخزاز:

محمد بن موسى بن المتوكل رضى الله عنه، عن عبد الله بن جعفر الحميرى، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان الخزاز، و يقال: إنه إبراهيم بن عيسى «٢». السند صحيح بالاتفاق. و أبو أيوب ثقة فى الكشى «٣»، و النجاشى «٤»، و الفهرست «٥»، و الخلاصة «٦»، فالخبر صحيح.

[٣٥٩] شط - و إلى أبي بصير:

محمد بن على ماجيلويه، عن [عمه] محمد بن أبي القاسم، عن احمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن على بن أبي حمزة، عنه «٧».

(١) اى القول بفتح يونس كقول فطحية عمار بن موسى الساباطى الثقة المشهور الذى استوهبه الامام الكاظم عليه السلام بقوله: استوهبت عمارا من ربي فوهبه لى، كما فى رواية الكشى ٢: ٥٢٤ / ٤٧١، و إذا كان خصوص يونس كعمار فلا تضر فطحيته بقبول مروياته.

و الوجه الأخير الذى ذكره المصنف - قدس سره - عقيب هذا الكلام هو من أرجح الوجوه و أصحها لدينا، لا سيما بعد محاكمة الأخبار الواردة بشأنه، فلاحظ.

(٢) الفقيه ٤: ٦٨، من المشيخة.

(٣) رجال الكشى ٢: ٦٦١ / ٦٧٩.

(٤) رجال النجاشى: ٢٥ / ٢٠.

(٥) فهرست الشيخ: ١٣ / ٨.

(٦) رجال العلامة: ١٣ / ٥.

(٧) الفقيه ٤: ١٨، من المشيخة، و ما بين المعقوفين منه.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٠٠

السند صحيح الى على، و مرفى (رز) «١» اعتبار رواياته و ان كان واقفيا شديد العناد و مضافا الى وجود ابن أبي عمير فى السند. و المراد بابى بصير: أبو محمد يحيى بن القاسم الأسدى بقرينة قائده على «٢» الذى صرحوا بأنه يروى كتابه «٣»، و هو ثقة فى النجاشى «٤»، و الخلاصة «٥».

و فى الكشى: اجتمعت العصابة على [تصديق] هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر و أبي عبد الله (عليهما السلام)، و انقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأولين ستة: زرارة، و معروف بن خربوذ، و بريد، و أبو بصير الأسدى، و الفضيل بن يسار، و محمد بن مسلم الطائفى «٦».

و روى عن حمدويه، قال: حدثنا يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن شعيب العرقوفى، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): ربما احتجنا أن نسأل عن الشيء، فمن نسأل؟ قال: عليك بالأسدى، يعنى أبا بصير «٧».

- (١) تقدم برقم: ٢٠٧.
- (٢) كما فى النجاشى: ٢٤٩ / ٦٥٦، فى ترجمه على بن أبى حمزه، و يريد بقائده أى الذى يقوده فى الطريق لانه كان مكفوفاً، و على من غلمانة، و قد صرح أبو بصير بذلك كما فى الكافى ١: ٣ / ٣١٤ و ٤ / ٥٨.
- (٣) الذى صرح بذلك هو الشيخ فى الفهرست: ١٧٨ / ٧٩٦، لكن طريق النجاشى الى كتابه ينتهى الى الحسن بن على بن أبى حمزه، و الظاهر سقوط (عن أبيه) من الطريق سهواً، كما صرح به بعض الاعلام، فلاحظ.
- (٤) رجال النجاشى: ١١٨٧ / ٤٤١.
- (٥) رجال العلامة: ٢٦٤ / ٣.
- (٦) رجال الكشى ٢: ٥٠٧ / ٤٣١، و ما بين المعقوفين منه.
- (٧) رجال الكشى ١: ٤٠٠ / ٢٩١، و ظاهر القول الأخير: يعنى أبى بصير، انه ليس من كلام الامام عليه السلام، و لعله من كلام العرقوفى، أو من كلام احد رجال السند، كما هو ديدن الرواه فى توضيح بعض ألفاظ المتون، من دون نسبتها الى احد، و لكنها تعرف بالتأمل بأنها ليس من كلام الامام عليه السلام، فلاحظ.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٠١
- و الخبر فى أعلى درجة الصحه، و العرقوفى ابن أخته «١»، فلا يصغى بعد ذلك الى ما ورد أو قيل فيه من الوقف المنافى لوفاته فى حياة الكاظم (عليه السلام)، و التخليط المنافى للإجماع المتقدم و غير ذلك من الموهنات، و قد أطالوا الكلام فى ترجمته من جهات، بل أفرد جماعة لترجمته برسالة مفردة، و ما ذكرناه هو الحق الذى عليه المحققون، و من أراد الزيادة فعليه بكتب الأصحاب.

[٣٦٠] شس - و إلى أبى بكر بن أبى سماك «٢»:

محمد بن الحسن، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن [عثيم] «٣» عنه «٤».

أوضحنا وثاقه ابن أبان فى (يج) «٥».

[و عثيم] غير مذكور، و يروى عنه فى الأسانيد محمد بن سليمان، و هو ابن

- (١) اى ابن أخت أبى بصير يحيى بن القاسم كما فى رجال النجاشى: ١٩٤ / ٥٢٠.
- (٢) نسخة بدل: سما.
- أقول: اختلف العلماء فى ضبطه بين السماك - بالكاف - و بين السمال - باللام -.
- و الظاهر ان الصحيح هو السمال باللام و الميم المخففه و شددتها بعضهم، اى الكحال قالها النجاشى فى ترجمه غالب بن عثمان المنقرى: ٣٠٥ / ٨٣٥. و من ضبطه باللام هم الكشى ٢:
- ٧٧٠ / ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و النجاشى: ٢١ / ٣٠ و الشيخ فى الفهرست: ٩ / ٢٤ و العلامة فى رجاله: ١٩٨ / ٣ و ابن داود: ٢٢٦ / ٤ و تابعهم على ذلك أغلب المتأخرين.
- اما من ضبطه بالكاف فهم الشيخ فى رجاله: ٣٣ / ٣٤٤ و ابن شهر آشوب فى المعالم ٦:
- ١٨ و العلامة فى إيضاح الاشتباه ٨٦ / ١٩.
- و الظاهر وقوع التصحيف فى النسخة المطبوعه من رجال الشيخ لما مر فى ضبطه فى الفهرست و ما نقله عنه العلماء كالسيد التفريشى فى النقد: ٦، و الأسترا بادی فى منهج المقال:

ورقة: ١٢/ أو المصنف على ما سيأتي بعد قليل أيضا.

و سيأتي التأكيد على صحة الأول من المصنف قدس سره، فلاحظ.

(٣) في الأصل و ما يليه من شرح الطريق: عيتم، و ما أثبتناه- في كلا الموضوعين- هو الصحيح الموافق لما في المصدر، و قد مر مثله برقم: ٣٥١. فراجع.

(٤) الفقيه ٤: ٦٤، من المشيخة.

(٥) تقدم برقم: ١٣.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٠٢

أسلم أو أشيم، و احتمال في العدة ان يكون المراد منه عثمان بن عيسى أو نحوه، و كيف كان فالسند صحيح إلى فضالته و هو من أصحاب الإجماع، فالخبر صحيح أو في حكمه.

و لكن الخطب الأعظم في المراد من أبي بكر بن أبي سمال «١»، ثم في مذهبه، فإنّ كلام المترجمين من الاضطراب و التشويش ما يحير العقول.

فقول: قال صاحب المنهج «٢»، و التلخيص «٣» في باب الكنى: أبو بكر ابن أبي سمال «٤» هو إبراهيم بن أبي سمال ثقة واقفي- كما مر- و اسم أبي سمال:

محمد بن الربيع.

و قال التقى المجلسي في الشرح: و ما كان فيه عن أبي بكر بن أبي سمال، هو أبو إبراهيم و إسماعيل ابني أبي بكر بن أبي سمال الثقتين و لم يرد فيه شيء، و لكن يظهر من المصنّف أنّ له كتابا معتمدا للطائفة، انتهى «٥».

و قال الأستاذ الأكبر في التعليقة: قوله في أبي بكر بن أبي سمال. الى آخره، ظهر ممّا مرّ فيه، و في محمد بن حسان عزم ان أبا بكر هذا هو والد إبراهيم، و لذا عدّه خالي مجهولا، انتهى «٦»، و تبع كلّ واحد منهم جماعة، و مقتضى الأول: ان أبا بكر كنية لإبراهيم المذكور في التراجم، و هو المراد من ابن أبي السمال «٧» حيثما يذكر في التراجم و الأسانيد.

(١) نسخ الأحاديث و الرجال مختلفة، ففي بعضها: أبي السمال (باللام)، و في بعضها:

(بالكاف)، و صرح بعضهم بأنّ الأصح هو الأوّل. «منه قدس سره».

(٢) منهج المقال: ٣٨٤.

(٣) تلخيص المقال:

(٤) نسخة بدل: سماك.

(٥) روضة المتقين ١٤ / ٣١١.

(٦) التعليقة للوحيد البهبهاني: ٣٨٤.

(٧) نسخة بدل: السماك.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٠٣

و مقتضى الثاني: انه كنية لأبيه الغير المذكور في التراجم، فيكون هو المراد من ابن أبي السمال الذي يظهر من الاخبار أنّه من الأمراء المعروفين في الشيعة.

ففي التهذيب بإسناده عن احمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن سيف بن عميرة، عن أبي بكر الحضرمي، قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) و عنده إسماعيل ابنه، فقال: ما يمنع ابن أبي السمال «١» ان يخرج شباب الشيعة فيكفونه ما

يكفيه الناس و يعطيهم ما يعطى الناس؟! قال: ثم قال لى: لم تركت عطاك؟! قال: قلت: مخافة على دينى، قال: ما منع ابن أبى السمال «٢» ان يبعث إليك بعطائك؟! أما علم أن لك في بيت المال نصيبا! «٣».

بل يظهر هذا من النجاشى أيضا، حيث ساق نسبه الى أسد بن خزيمه «٤»، و هذا دأبه فى المعروفين، و الأصل فى هذا الاختلاف كلام النجاشى، و التشويش فى صدره و مخالفته مع ذيله، و مخالفه ما فى رجال الشيخ «٥» للفهرست «٦» و ما فى بعض الأسانيد.

فنقول: قال النجاشى: إبراهيم بن أبى بكر محمد بن الربيع يكتبى بابى بكر محمد بن السمال «٧» سمعان بن هبيرة- و ساق إلى- أسد بن خزيمه، ثقه هو و أخوه إسماعيل بن أبى السمال، روى عن أبى الحسن موسى (عليه السلام)

(١) فى المصدر: سمال بدون (ال التعريف).

(٢) فى المصدر: سماك.

(٣) تهذيب الأحكام ٦: ٣٣٦ / ٩٣٣.

(٤) رجال النجاشى ٢١ / ٣٠.

(٥) رجال الشيخ: ٣٣ / ٣٤٤.

(٦) فهرست الشيخ: ٩ / ٢٤.

(٧) فى المصدر (طبع مؤسسة النشر الإسلامى): ابن أبى السمال، و فى النسخة المحققة:

١٠٠ / ٢٩: محمد بن أبى السمال، و فى الحجرية: ١٦: محمد بن السمال.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٠٤.

و كانا من الواقفة، انتهى «١».

و صريح آخره ان والد إبراهيم و هو محمد يكتبى بابى السمال فلا بد و ان يكون الأصل فى الصدر هكذا: إبراهيم بن محمد بن الربيع يكتبى بابى بكر، و محمد بابى السمال بن سمعان- يعنى الربيع- فيكون الاخوان ابنى أبى السمال.

و منه يظهر ما فى توجيه بعضهم من أن ابن السمال صفة للربيع و يكون جملة يكتبى واقعة بين الموصوف و الصفة لتوضيح ما علم سابقا من أن محمدا يكتبى بابى بكر و يكون سمعان عطف بيان للسمال، انتهى «٢».

و قد عرفت وجه الظهور: و يؤيده ما فى الكشى، فإنه قال فى العنوان فى إبراهيم بن أبى السمال: من أصحاب أبى الحسن موسى (عليه السلام)، ثم ساق جملة من الاخبار و فى أحدها: لقينى مرّة إبراهيم بن أبى سمال، و فى آخر:

لما كان من أمر أبى الحسن (عليه السلام) ما كان قال إبراهيم و إسماعيل ابنا أبى سمال، و فى آخر: عن صفوان، عن أبى الحسن (عليه السلام)، قال صفوان:

أدخلت عليه إبراهيم و إسماعيل ابنى أبى سمال. الخبر، و هو طويل «٣».

و فى أصحاب الكاظم (عليه السلام): إبراهيم و إسماعيل ابنا أبى سمال واقفيان «٤»، و يؤيد جميع ذلك ان إبراهيم صاحب كتاب فى الفهرست «٥»، و النجاشى «٦» و يرويه جماعة منهم الحسن بن على بن فضال، و ليس لأبيه ذكر فى الكتب و لا- يعرف له كتاب، فكيف يترك الصدوق كتاب الابن المعتبر الموجود

(١) رجال النجاشى: ٢١ / ٣٠.

(٢) لم نعثر على هذا التوجيه.

(٣) رجال الكشى ٢: ٧٧٠ / ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩.

(٤) رجال الشيخ: ٣٣٣/٣٤٤، وفيه: ابنا سماك، بالكاف دون اللام، و الظاهر وجوده باللام في نسخة المصنف رحمه الله، وقد ذكرنا ذلك قبل قليل في الهامش الثاني من الرقم: ٣٦٠، فراجع.

(٥) فهرست الشيخ: ٩/٢٤

(٦) رجال النجاشي: ٣٠/٢١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٠٥

و يذكر كتاب الوالد الذي لا ذكر له ولا لمؤلفه بل يعدّه من الكتب المعتمدة عند الأصحاب؟! «١».

و يؤيد ذلك كله ما في جملة من الأسانيد، ففي التهذيب في باب كيفية الصلاة: أبو القاسم معاوية، عن أبي بكر بن أبي سمال «٢»، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «٣»، وفيه في باب الطواف: موسى بن القاسم، عن إبراهيم بن أبي سمال، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: ثم تطوف بالبيت. الى آخره «٤».

و فيه فيه: عنه، عنه، عنه (عليه السلام) قال: ثم تأتي مقام إبراهيم «٥»، وفيه في باب الخروج الى الصفا: عنه، عنه، عنه، عنه (عليه السلام) قال: ثم انحدر ماشيا. الى آخره «٦».

و فيه في باب الدعاء بين الركعات بإسناده عن علي بن معلّى، عن إبراهيم ابن أبي سمال، عن سعيد بن يسار، عن أبي عبد الله (عليه السلام). الى آخره «٧».

(١) الفقيه ١: ٥، من المقدمة، و لم يصرح الصدوق (قدس سره) بالكتاب و انما ذكره ضمنا بعد تعداد مجموعة من الكتب المعتمدة ثم قال: و غيرها من الأصول و المصنفات التي طرقي إليها معرفة في فهرست الكتب. الى آخره، و قد مر مثل ذلك من المصنف رحمه الله و نبهنا عليه في غير هذا الموضوع، فلاحظ.

(٢) نسخة بدل: سماك.

(٣) تهذيب الأحكام ٢: ٩٢/٣٤٢.

(٤) تهذيب الأحكام ٥: ١٠٤/٣٣٩.

(٥) تهذيب الأحكام ٥: ١٠٥/٣٣٩، و قوله: و فيه فيه، اي و في التهذيب في باب الطواف، و الضمائر المتصلة بالنعنة تعود لرجال السند السابق حسب الترتيب، ذكرها اختصارا، و سيأتي مثله عما قريب، فلاحظ.

(٦) تهذيب الأحكام ٥: ١٤٨/٤٨٧.

(٧) تهذيب الأحكام ٣: ٨٧/٢٤٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٠٦

هذا و لكن في الفهرست: إبراهيم بن أبي بكر بن سمال له كتاب، أخبرنا به ابن عبدون، عن ابن الزبير، عن علي بن الحسن بن فضال، عن أخويه، عن أبيهما الحسن بن علي بن فضال، عن إبراهيم بن أبي بكر «١»، و هكذا في الأسانيد التي فيها ابن فضال.

ففي الكافي في باب أنّ صاحب المال أحقّ بماله ما دام حيّاً: احمد بن محمد بن علي بن الحسن، عن إبراهيم بن أبي بكر بن أبي سمال الأسدي، عن أخبره، عن أبي عبد الله (عليه السلام). الى آخره «٢».

و في التهذيب في باب حكم العلاج للصائم: روى علي بن الحسن بن فضال، عن إبراهيم بن أبي بكر، عن الحسن بن راشد «٣».

و في باب الرجوع في الوصية: أحمد بن محمد، عن علي بن الحسن، عن إبراهيم بن أبي بكر بن أبي السمال الأزدي، عن عمّن أخبره، عن أبي عبد الله «٤»، و ساق ما في الكافي، و لم أقف على هذا التعبير في غير طريق ابن فضال فيوشك ان يكون الاشتباه وقع في كتابه منه أو من ناسخه و تبعه الشيخ غفلة كغفلته الأخرى.

أما في الفهرست أو في هذه الأسانيد فإن مقتضى ما في الفهرست ان يكون عليّ يروي، عن أخويه، عن أبيهما، عن إبراهيم، و الموجود في الأسانيد روايته عنه بلا واسطة حتى في الكافي، فلا بد و ان يكون الاشتباه في الفهرست، و زيادة الابن بين إبراهيم و أبي بكر من كتاب علي «٥»، فظهر أن الحق ما في المنهج و التلخيص، و أن الآخرين تبعوا الشيخ من غير تأمل، و أن الخبر موثق

(١) فهرست الشيخ: ٢٤ / ٩.

(٢) الكافي ٧: ٣ / ٧.

(٣) تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٧ / ٨٠٥.

(٤) تهذيب الأحكام ٩: ١٨٧ / ٧٥٢.

(٥) ظهر مما تقدم ان محمداً والد إبراهيم يكنى بأبي سمال و بأبي بكر أيضاً، و ما ورد - قبل قليل - في الكافي و الفهرست و التهذيب عن ابن فضال من أن أبا سمال هو أب لأبي بكر محمّد يختلف عما اشتهر في كتب الرجال و الأسانيد، و هو المراد بقول المصنف السابق: و لم أف على هذا التعبير في غير طريق ابن فضال.

ثم لا موجب لرمي الشيخ «قدس سره» بالغفلة و قد سبقه ثقة السلام في ذلك كما تقدم.

و يمكن توجيه هذه الزيادة الحاصلة بلفظ (ابن) بين إبراهيم و بين أبي بكر باحتمال كونها في الأصل: (أبو) لأن إبراهيم يكنى بابي بكر أيضاً كما في جامع الرواة ١: ٣٧ / ١٥، فصحفت من الناسخ الى (ابن) لا سيما و ان الشيخ ذكره في التهذيب و الرجال بعنوان: إبراهيم بن أبي سمال كما تقدم، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٠٧

أما الوثيقة فلتصريح النجاشي «١»، و اما الوقف فلما في أصحاب الكاظم (عليه السلام) «٢»، و اما النجاشي فإنه و إن صرح به في كلامه لكن قال في ذيله: و ذكر الكشي عنهما في كتاب الرجال حديثاً شكاً و وقفاً عن القول بالوقف «٣»، بل قال في ترجمه داود بن فرقد: مولى آل أبي السمال، له كتاب رواه عدّه من أصحابنا، ثم ساق طريقه «٤».

و قال: و قد روى عنه [هذا الكتاب] جماعات من أصحابنا - رحمهم الله - كثيرة، منهم أيضاً إبراهيم بن أبي بكر محمّد بن عبد الله [بن] النجاشي المعروف بابن أبي السمال «٥»، ثم ساق طريقه اليه، [و هذا] «٦» كالصريح في اعتقاده رجوعه عن الوقف، فالخبر صحيح على الأصح، و للقوم هنا كلمات يشبه بعضها بعضاً في الاضطراب و التشويش.

[٣٦١] شسا - و إلى أبي تمامه «٧»:

محمّد بن علي ماجيلويه و محمّد بن

(١) رجال النجاشي: ٣٠ / ٢١.

(٢) رجال الشيخ: ٣٣ / ٣٤٤.

(٣) رجال النجاشي: ٣٠ / ٢١.

(٤) رجال النجاشي: ٤١٨ / ١٥٨.

(٥) رجال النجاشي: ٤١٨ / ١٥٩ و ما بين المعقوفات منه.

(٦) في الأصل: و هكذا، و ما أثبتناه هو الأنسب بالمقام.

(٧) في المصدر: أبو تمامه بالثاء المثناة و ليس بالتاء المثناة، و مثله في جامع الرواة ٢: ٥٤٣، و مجمع الرجال ٧: ١٤ و ٢٨٩، و روضة

المتقين ١٤: ٣١٢، و تنقيح المقال ٣: ٧، من فصل الكنى، و معجم رجال الحديث ٢١: ٧٤ و غيرها. كما ورد فى بعض الأسانيد بالتاء المثناة، و الأول هو الأرجح لما مر من ضبطه فى أغلب كتب الرجال. و لم نقف على اسمه فى سائر كتب الرجال الا ما ذكر فى جامع الرواة ٢: ٣٧١ نقلا عن السيد التفرشى فى النقد: ٣٨٤، فقال: أبو تمام و اسمه حبيب بن أوس، و ما فى نقد الرجال لا يؤيده إذ لا وجود فيه لأبى تمام و لا لأبى ثمامة، و ما فيه هو: أبو تمام و اسمه حبيب بن أوس.

و ظاهر ما فى الجامع البناء على أن أبا تمام حبيب بن أوس الطائى الشاعر المشهور هو أبو ثمامة بعينه، بقريته ما ورد فى ترجمته من بيان طريق الصدوق اليه، مع التصريح به فى آخر الطريق.

و لعله كان أصل العنوان فى الجامع كذلك فسقطت الهاء سهوا من النسخ أو كان موافقا لما فى النقد فصحفت التاء ثاء. و قد احتمل المصنف «قدس سره» هذا الاسم أيضا على ما سيأتى منه، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٠٨

موسى بن المتوكل و الحسين بن إبراهيم رضى الله عنهم، عن على بن إبراهيم ابن هاشم، عن أبيه، عن أبي ثمامة صاحب أبي جعفر الثانى (عليه السلام) «١».

السند صحيح، و لكن أبا ثمامة غير مذكور، و فى الوصف المذكور مدح عظيم، و فى التهذيب فى باب الديون بإسناده عن عبد الكريم من أهل همدان، عن رجل يقال له: أبو ثمامة «٢»، قال: قلت لأبى جعفر الثانى (عليه السلام): إنى أريد ان الزم مكة و المدينة و على دين فما تقول؟ فقال: ارجع الى مؤدى دينك «٣» فانظر أن تلقى الله عز و جل و ليس عليك دين، إن المؤمن لا يخون «٤».

و ثمامة بالتاء المثلثة فى جملة من الأسانيد، و فى بعضها بالتاء المنقطة فوقها نقطتين، و من هنا يتطرق احتمال كونه أبو تمام حبيب بن أوس الطائى الشاعر

(١) الفقيه ٤: ١٣٢.

(٢) فى المصدر: أبو تمامة بالتاء المثناة، و مثله فى ملاذ الاخبار ٩: ٧/٤٩٠.

(٣) قوله عليه السلام: الى مؤدى دينك، اى: بلدك، أو بلد صاحب المال بقصد أداء الدين، ملاذ الاخبار ٩: ٧/٤٩٠.

(٤) تهذيب الأحكام ٦: ٣٨٢ / ١٨٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٠٩

الشيعة المعروف.

و ربما يؤيده ما فى الكافى عن عبد الكريم الهمدانى عن أبى تمامة، قال:

قلت لأبى جعفر الثانى (عليه السلام): إن بلادنا بلاد باردة فما تقول فى لبس هذا الوبر. الخبر «١»، فإن بلاد طى بلاد باردة، و كيف كان فالخبر حسن وفاقا للشارح «٢».

[٣٦٢] شنب - و إلى أبى جرير بن إدريس:

محمد بن على ماجيلويه، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن أبى جرير بن إدريس صاحب موسى بن جعفر (عليهما السلام) «٣».

السند صحيح على الأصح.

و أبو جرير هو زكريا بن إدريس بن عبد الله بن سعد الأشعرى القمى، لم يوثقه صريحا، و يمكن استظهار وثاقته من أمور:

- أ- رواية البرنطى عنه كما فى الكافى فى باب لبس الصوف من كتاب الزى و التجميل «٤».
- ب- رواية صفوان عنه كما فيه فى باب انّ الامام متى يعلم ان الأمر قد صار اليه «٥».
- ج- رواية ابن أبى عمير عنه فيه فى باب فرض الحجّ و العمرة «٦»، و فى التهذيب فى باب وجوب الحج «٧».

(١) الكافى ٦: ٣/٤٥٠.

(٢) روضة المتقين ١٤: ٣١٢.

(٣) تهذيب الأحكام ٥: ٤٧/١٦.

(٤) الكافى ٦: ٥/٤٥٠.

(٥) أصول الكافى ١: ١/٣١١.

(٦) الكافى ٤: ٨/٢٦٦.

(٧) تهذيب الأحكام ٥: ٤٧/١٦.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤١٠

د- رواية جماعة من الأجلة عنه غيرهم و فيهم من أصحاب الإجماع، يونس بن عبد الرحمن «١»، و عبد الله بن المغيرة «٢»، و عثمان بن عيسى «٣»، و من غيرهم سعد بن سعد «٤»، و إسماعيل بن مهراڻ «٥»، و إبراهيم بن هاشم «٦»، و محمد بن سنان «٧»، و محمد بن خالد «٨».

ه- ما رواه الكشى «٩» عن محمد بن قولويه، قال: حدثنا سعد، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن حمزة بن اليسع، عن زكريا بن آدم، قال: دخلت على الرضا (عليه السلام) من أوّل الليل فى حدثان «١٠» موت أبى جرير، فسألنى عنه، و ترخّم عليه، و لم يزل يحدثنى و أحدثه حتى طلع الفجر، فقام (عليه السلام) فصلّى الفجر «١١».

و- يؤيّد ما فى الكافى، عن احمد بن إدريس، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن أبى جرير القمى، قال: قلت لأبى الحسن (عليه

(١) تهذيب الأحكام ١٠: ١١٠٢/٢٨٢.

(٢) الكافى ٣: ١١/٤٥٣.

(٣) تهذيب الأحكام ٧: ١٦/.

(٤) الاستبصار ٤: ٣٣/١١.

(٥) الكافى ٥: ٤/١٤٢.

(٦) الفقيه ٤: ٧٠، من المشيخة.

(٧) الكافى ٨: ٤٣٧/٢٨٩، من الروضة، هذا و فى معجم رجال الحديث ٧: ٢٨٢ أورد سند الحديث هذا ثم قال بعد كلام ذكره فى شأن هذا السند: و مع ذلك فلا ينبغى الريب فى انصراف أبى جرير القمى إلى زكريا بن إدريس فإنه المشهور و المعروف و له كتاب. ثم قال (ره): هذا فيما إذا كان أبو جرير القمى روى عن أبى الحسن أو عن الرضا عليهما السلام، و أمّا إذا روى عن الصادق عليه السلام فلا ريب فى تعيين كونه زكريا بن إدريس، فلاحظ.

(٨) رجال النجاشى: ٤٥٧/١٧٣.

(٩) فى الأصل: ما رواه فى الكشى، و حذفنا الحرف لأجل استقامة المعنى، و عدم مناسبتة الكلام.

(١٠) حدثان الشيء - بالكسر - أوله. لسان العرب: حدث.

(١١) رجال الكشي ٢: ٨٧٣ / ١١٥٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤١١

(السلام): جعلت فداك قد عرفت انقطاعي إلى أبيك ثم إليك، ثم حلفت له وحق رسول الله (صلى الله عليه وآله) وحق فلان و فلان حتى انتهيت إليه إنه لا يخرج مني ما تخبرني به إلى احد من الناس، وسألته عن أبيه أحيى هو أم ميت؟ فقال: قد والله مات، فقلت: جعلت فداك إن شيعتك يروون إن فيه سنة أربعة أنبياء، قال: قد والله الذي لا إله إلا هو هلك، قلت: هلاك غيبة أو هلاك موت؟ قال: هلاك موت، فقلت: لعلك مني في تقيته؟ فقال: سبحان الله! قلت: فإوصى إليك؟ قال: نعم، قلت: فأشرك معك فيها أحدا؟ قال:

لا، قلت: فعليك من إخوتك إمام؟ قال: لا، قلت: فأنت الإمام؟ قال: نعم «١».

وقول العلامة في الخلاصة: زكريا بن إدريس أبو جرير - بضم الجيم - القمي، كان وجهها، يروي عن الرضا (عليه السلام) «٢». وقد قرر في محله دلالة هذه الكلمة على الوثاقة وما فوقها.

ز - وصفه بصاحب موسى بن جعفر (عليهما السلام) بناء على ما مر في نظيره في (كا) «٣»، وهذه الأمارات كافية في استكشاف الوثاقة خصوصا رواية الثلاثة الذين لا يروون إلا عن الثقة ولم نجد فيه طعنا من احد، نعم ذكر بعضهم إن أبا جرير كنية لزكريا بن عبد الصمد القمي أيضا، وحيث أنه ثقة في أصحاب الرضا (عليه السلام) «٤»، والخلاصة «٥» فالاشتراك لا يزيد السند إلا اعتبارا.

[٣٦٣] شج - و إلى أبي الجارود زياد بن المنذر:

محمد بن علي ماجيلويه، عن عمه محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي القرشي الكوفي،

(١) أصول الكافي ١: ٣١١ / ١.

(٢) رجال العلامة: ٨ / ٧٦.

(٣) تقدم برقم: ٢١.

(٤) رجال الشيخ: ١ / ٣٧٦.

(٥) رجال العلامة: ١ / ٧٦.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤١٢

عن محمد بن سنان، عن أبي الجارود زياد بن منذر الكوفي «١».

السند ضعيف بالقرشي، وهو أبو سمينه، ولكن ذكرنا في (ز) «٢» ما يدل على اعتبار رواياته وان كان ضعيفا.

و أما أبو الجارود فالكلام فيه طويل، والذي يقتضيه النظر بعد التأمل فيما ورد فيما قالوا فيه أنه كان ثقة في النقل مقبول الرواية معتمدا في الحديث إماميا في أوله وزيديا في آخره، أما الأول فيدل عليه وجوه:

أ- إنه صاحب أصل كما في الفهرست «٣».

ب- عدّه المفيد في الرسالة العددية من الاعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام والفتيا والاحكام، الذين لا يطعن عليهم ولا طريق الي ذمّ واحد منهم، وهم أصحاب الأصول المدونة والمصنفات المشهورة. إلى آخره «٤»، ولا بدّ وأن يكون مراده الطعن والذم من جهة النقل والرواية لعدم جواز احتمال خفاء زيديّة زياد - الذي هو رئيس أحد المذاهب الثلاثة المشهورة في الزيدية وهم الجارودية - عليه رحمة الله.

ج- رواية كثير من الأجلة عنه و فيهم من أصحاب الإجماع، الحسن بن محبوب كما في الكافي في باب ما جاء في الاثني عشر (عليهم السلام) «٥»، و عبد الله بن المغيرة في التهذيب في باب الزيادات في كتاب الصوم «٦»، و عبد الله ابن مسكان في الكافي في أواخر كتاب المعيشة في باب آخر منه في حفظ المال «٧»،

(١) الفقيه ٤: ٧٠، من المشيخة.

(٢) تقدم برقم: ٧.

(٣) فهرست الشيخ: ٧٢ / ٢٩٣.

(٤) الرسالة العددية: ١٤ و ١٦.

(٥) أصول الكافي ١: ٤٤٧ / ٩.

(٦) تهذيب الأحكام ٤: ٣١٧ / ٩٦٦.

(٧) الكافي ٥: ٣٠٠ / ٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤١٣

و أبان بن عثمان فيه في باب بناء المساجد «١»، و في التهذيب في باب عقود البيع «٢»، و في باب تلقين المحترمين «٣»، و في باب فضل المساجد «٤»، و في الاستبصار في باب بئر الغائط يتخذ مسجد «٥»، و عثمان بن عيسى في باب آداب التجارة «٦». و من غيرهم: عبد الله بن سنان «٧»، و أبو عبيدة الحذاء زياد بن عيسى «٨»، و ثعلبة بن ميمون «٩»، و عمر بن أذينة «١٠»، و منصور بن يونس «١١»، و محمد بن سنان «١٢»، و عبد الصمد بن بشير «١٣»، و علي بن إسماعيل «١٤»، و إبراهيم ابن عبد الحميد «١٥»، و علي بن النعمان «١٦»، و عمرو بن أبي المقادم «١٧»، و محمد بن

(١) الكافي ٣: ٣٨٦ / ٢.

(٢) تهذيب الأحكام ٧: ٢٣ / ٩٧.

(٣) تهذيب الأحكام ١: ٣٢٣ / ٩٢٣.

(٤) تهذيب الأحكام ٣: ٢٥٩ / ٧٢٧.

(٥) الاستبصار ١: ٤٤١ / ١٧٠١.

(٦) هذا الباب ليس في الاستبصار و انما في الكافي ٥: ١٥٠ / ١ و الرواية بعينها في التهذيب ٧:

١٦ / ٦ الا ان في سندها عن أبي جرير بدلا عن أبي الجارود و مثله في ملاذ الاخبار ١٠:

١٦ / ٤٥٩، و الصحيح ما في الكافي الموافق لما في الوافي ٣: ٥٩، و مرآة العقول ١٩:

١ / ١٣٢، و الوسائل ١٢: ٣٨٢ / ١، فلاحظ.

(٧) تهذيب الأحكام ٧: ٢٥٦ / ١٠١٠.

(٨) تهذيب الأحكام ٣: ٢٤٨ / ٦٨١.

(٩) أصول الكافي ١: ١٥٠ / ٣.

(١٠) أصول الكافي ١: ٢٣٤ / ٢.

(١١) أصول الكافي ١: ٢٤١ / ١.

(١٢) تهذيب الأحكام ١: ٤٥٩ / ١٤٩٧.

(١٣) الكافي ٨: ٣١٧ / ٥٠١، من الروضة.

(١٤) الكافي ٤: ٤٧٧ / ٤.

(١٥) أصول الكافي ٢: ١٥١ / ٧.

(١٦) أصول الكافي ٢: ٢٦٤ ذيل الحديث الثاني.

(١٧) الاستبصار ٤: ٢٤٥ / ٩٢٧.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤١٤

بكر «١»، و معاوية بن ميسرة «٢»، و سيف بن عميرة «٣»، و محمد بن أبي حمزة «٤»، و مالك بن عطية «٥»، و أبو مالك الحضرمي «٦». و احتمال رواية هؤلاء عنه قبل تغييره فاسد فإن في النجاشي: كوفى كان من أصحاب أبي جعفر و روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) و تغير لما خرج زيد «٧» رضى الله عنه، و ظاهره كصريح أبي الفرج في مقاتل الطالبين «٨» و غيره من أهل السير إنه خرج فيمن خرج مع زيد، و كان خروجه في سنة احدى و عشرين و مائة بعد مضي سبع سنين تقريبا من امامة الصادق (عليه السلام)، و بعض هؤلاء لم يدركوا الصادق (عليه السلام) كالحسن بن محبوب و عثمان بن عيسى، و بعضهم أدركوا أواخر عصره، فالظاهر أن أكثرهم تحملوا عنه في أيام زديته.

د- ما في كتاب ابن الغضائري الطعان على ما نقله عنه العلامة في الخلاصة، و التفريشى في النقد: حديثه في [حديث] أصحابنا أكثر منه في الزيدية، و أصحابنا يكرهون ما رواه محمد بن سنان عنه و يعتمدون ما رواه بكر بن محمد الارجنى «٩». و ظاهره اعتبار رواياته و إخراج ما رواه ابن سنان عنه لآتهامه عندهم

(١) أصول الكافي ٢: ٤٥٧ / ٢١.

(٢) تهذيب الأحكام ٧: ١٧٦ / ٧٨٠.

(٣) الكافي ٣: ٢٢٢ / ٧.

(٤) تهذيب الأحكام ٢: ٣٣٧ / ١٣٩٠.

(٥) تهذيب الأحكام ٢: ٣٧١ / ١٥٤٢.

(٦) تهذيب الأحكام ٣: ٢٠٩ / ٥٠١.

(٧) رجال النجاشي: ١٧٠ / ٤٤٨.

(٨) مقاتل الطالبين: ١٣٦.

(٩) رجال العلامة: ١٤٢، و نقد الرجال: ١٤٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤١٥

بزعمه، فإن ثبت عدم آتهامه بل جلالته كما مر «١» فلا محذور، و من نظر الى تفسير الجليل على بن إبراهيم القمي و إكثاره من النقل عن تفسيره يعلم شدة اعتماده عليه، بل و غيره كما لا يخفى على من راجع الكافي و غيره.

و أميا الثاني: فهو من الوضوح بمكان لا يحتاج الى نقل الكلمات و الروايات، ألا أن هنا دقيقة انفردنا [بالتنبه عليها] «٢» و لا تخلو من غرابة، و هي أن الكشي قال في العنوان في أبي الجارود: زياد بن المنذر الاعمي السرحوب حكى أن أبا الجارود سمى سرحوبا، و تنسب اليه السرحوبية من الزيدية، و سمّاه بذلك أبو جعفر (عليه السلام)، و ذكر إن سرحوبا اسم شيطان اعمي يسكن البحر، و كان أبو الجارود مكفوفاً اعمي القلب.

ثم ذكر أربعة أحاديث فيها ذمه و لعنه و نسبة الكذب اليه كلها عن الصادق (عليه السلام) بعنوان أبي الجارود من دون ذكر اسمه «٣».

و في ما نقله في هذه الترجمة إشكال من جهتين:

الأول: ان تغيره كان عند خروج زيد الخارج بعد أخيه أبي جعفر (عليه السلام) بسبع سنين تقريبا «٤» كما نصّ عليه النجاشي «٥»، فكيف يذمه أبو جعفر (عليه السلام) و يسميه باسم الشيطان و هو من أصحابه لم يتغير و لم يتبدل؟!، فان صحّ فلا بد و ان يكون غير زياد.

(١) تقدم في الطريق رقم: ٢٦.

(٢) في الأصل: تنبيهها، و ما أثبتناه هو الصحيح، يقال: نهته على الشيء، إذا أوقفته عليه.

لسان العرب: نبه.

(٣) رجال الكشي ٢: ٤٩٥-٤٩٧/٤١٣-٤١٧.

(٤) لوفاة الإمام الباقر عليه السلام سنة/ ١١٤ هـ، و خروج زيد عليه السلام سنة/ ١٢١ هـ، و هذا التقدير مستفاد من كلام النجاشي و ليس هو منه، فلاحظ.

(٥) رجال النجاشي: ١٧٠/٤٤٨.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤١٦

الثاني: إن الذي يظهر من الشيخ الأقدم أبي محمد الحسن بن موسى النوبختي ابن أخت أبي سهل في كتاب الفرق و المقالات،- و قد اعتمد عليه جلّ من كتب في هذا الفن، و اعتمد عليه الشيخ المفيد في كتاب العيون و المحاسن- أن أبا الجارود المذموم الملقب بالسرّحوب من أبي جعفر (عليه السلام) غير زياد بن المنذر، قال رحمه الله: و فرقة قالت: أن الإمامة صارت بعد مضي الحسين في ولد الحسن و الحسين (عليهما السلام)، فهي فيهم خاصّة دون سائر ولد علي بن أبي طالب (عليه السلام)، و هم كلّهم فيها شرع سواء من قام منهم و دعا لنفسه فهو الامام المفروض الطاعة بمنزلة علي بن أبي طالب (عليه السلام)، واجبة إمامته من الله عزّ و جلّ على أهل بيته و سائر الناس كلّهم، فمن تخلف عنه في قيامه و دعائه إلى نفسه من جميع الخلق فهو هالك كافر، و من ادعى منهم الإمامة و هو قاعد في بيته مرخ [عليه] ستره فهو كافر مشرك، و كلّ من اتبعه على ذلك و كلّ من قال بإمامته، و هم الذين سمّوا السرّحوبية، و أصحاب أبي خالد الواسطي و اسمه يزيد «١»، و أصحاب فضيل

(١) و الصحيح في اسمه هو: (عمرو) و ليس (يزيد)، و هو عمرو بن خالد أبو خالد الواسطي أصله من الكوفة، روى عن أبي جعفر، و أخيه زيد بن علي عليهم السلام، و روى عنه أبو يعقوب المقرئ- احد كبار الزيدية، و نصر بن مزاحم، و الحسين بن علوان و غيرهم، و من أهل السنة الحجاج بن ارطأة، و ثقة ابن فضال في الكشي و ضعفه آخرون. و قد أجمعت كتب التراجم على ان اسمه: عمرو.

انظر: رجال الكشي ٢: ٤٩٨/٤١٩، و النجاشي: ٧٧١/٢٨٨، و رجال الشيخ:

١٣١/٦٩، و رجال العلامة: ٢٤١/٤، و ابن داود: ٢٩٢/٢٥، و منهج المقال: ٢٤٧، و مجمع الرجال ٤: ٢٨٤، و نقد الرجال: ٢٥١/٣٤، و

منتهى المقال ورقه: ١٤٥/أ، و تنقيح المقال ٢: ٣٣٠ و معجم رجال الحديث ١٢: ٨٩٣/٩٣.

و انظر كذلك: الكاشف للذهبي ٢: ٢٨٣/٤٢١٦، و تهذيب التهذيب ٨: ٢٤/٤١، و خلاصة تهذيب الكمال للخزرجي: ٢٨٨.

اما ما ورد في فهرستي الشيخ: ١٨٩/٨٦٨ و ابن النديم- في أسماء الكتب المصنفة في الأصول و الفقه و أسماء الذين صنّفوها من الشيعة:- ٢٧٥، و معالم العلماء: ١٤٠/٩٧٩ بزيادة (ابن) بين (أبي خالد) و بين (عمرو بن خالد) فلعله من الاشتباه أو سهو القلم.

اما من سمى بيزيد و كنى بابي خالد- من طبقة الواسطي المذكور- فهو يزيد أبو خالد الكناسي، الذي قيل باتحاده مع أبي خالد يزيد القمّاط، و لعل ما في المصدر من اشتباه جاء من هذه الناحية، و الله العالم.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤١٧

ابن الزبير الرسان، [و زياد بن المنذر] و هو الذى يسمى أبا الجارود و [لقبه] سرحوبا محمّد بن على بن الحسين بن على (عليهم السلام)، و ذكر إن سرحوبا شيطان اعمى يسكن البحر، و كان أبو الجارود اعمى البصر اعمى القلب، فالتقوا هؤلاء مع الفرقتين اللتين قالتا: إن عليا (عليه السلام) أفضل الناس بعد النبى (صلّى الله عليه و آله)، فصاروا مع زيد بن على بن الحسين (عليهما السلام) عند خروجه بالكوفة، فقالوا بإمامته، فسموا كلهم فى الجملة الزيدية إلّا أنهم مختلفون. إلى آخره «١».

و ظاهره أن السرحوبية كانوا فى عصر أبى جعفر (عليه السلام)، و انه (عليه السلام) سمى الفضيل من رؤسائهم سرحوبا و أنه المكنى بابى الجارود، و على ما ذكره فذكر الكشى هذه الاخبار فى ترجمة زياد بن المنذر فى غير محلّه و تبعه غيره من غير تأمل، و يؤيده- مضافا الى ما مرّ «٢» من استقامة زياد قبل خروج زيد بعد وفاة أخيه الباقر (عليه السلام) بسبع سنين- أن الباقر و الصادق (عليهما السلام) من الذين ادّعوا الإمامة من غير خروج منهما عند السرحوبية- و العياذ بالله من الكفار و المشركين- فلو كان أبو الجارود زياد بن المنذر هو الملقب بالسرحوب كيف يروى عن أبى جعفر (عليه السلام) تمام تفسير كتاب الله؟! بل فى العيون: حدثنا احمد بن محمّد بن يحيى العطار، قال: حدثنا أبى، عن محمّد بن الحسين بن أبى الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبى

(١) فرق الشيعة: ٥٤، و ما أثبتناه بين المعقوفات منه.

(٢) تقدم ذلك فى الرقم: ١٢٨.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤١٨

الجارود، عن أبى جعفر (عليه السلام) عن جابر بن عبد الله الأنصارى «١»، قال: دخلت على فاطمة (عليها السلام) و بين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء فعددت اثني عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمّد، و أربعة منهم على (عليهم السلام) «٢».

حدثنا الحسين بن احمد بن إدريس- رضى الله عنه- قال: حدثنا أبى، عن احمد بن محمّد بن عيسى و إبراهيم بن هاشم جميعا، عن الحسن بن محبوب، عن أبى الجارود، عن أبى جعفر (عليه السلام)، عن جابر بن عبد الله الأنصارى قال: دخلت، و ذكر مثله «٣»، و السندان صحيحان.

قال المحقق السيد صدر الدين العاملى- بعد الإشارة الى هذا الخبر الشريف و جوابه- إنه تغير بعد خروج زيد بن على (عليه السلام) «٤»، و فيه كما فى كلمات غيره اعتراف بسلامته قبله فليس هو السرحوب الملعون الكذاب.

مع أنه روى الخبر لابن محبوب بعد خروج زيد بسنين كثيرة، فإن الحسن

(١) أقول:

رواية الإمام عليه السلام عن غير المعصوم غير معهودة فى كتب الحديث إطلاقا، و ليس لها وجود فى سيرتهم عليهم السلام أيضا، اما هذه الرواية و أختها الآتية و مثلها فى الكافى بموضعين- و الجميع عن جابر- لا تخلو من دواع لعل أهمها اقامة الحجّة على الغير ممن لا يرى فى حديث الإمام إسنادا! و دليلنا ان ما رواه الامام عليه السلام عن جابر- و ربما عن غيره و لم نجدها- لا بدّ و ان نقف على طريق آخر لها عنه، عن آباءه عليهم السلام و بتفصيل أكثر و أدق.

انظر ذلك مفصلا فى كتاب الشيخ الكليني البغدادى و كتابه الكافى الفروع بعنوان رواية الإمام عليه السلام عن غير المعصوم، فراجع.

(٢) عيون اخبار الرضا عليه السلام ١: ٤٦/٦.

(٣) عيون اخبار الرضا عليه السلام ١: ٤٧/٧.

(٤) الظاهر انه من كتاب مجال الرجال للسيد صدر الدين العاملى الذى نقل عنه كثيرا فى غير هذا الموضع مما تقدم، و هو ليس

موجودا لدينا.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤١٩

مات في آخر سنة مائتين و اربع و عشرين، و كان من أبناء خمس و سبعين، فتكون ولادته في سنة مائة و تسع و اربعين بعد خروج زيد- كما مرّ- بثمانية و عشرين سنة و الله العالم بمقدار عمره حين تحمله الخبر عن أبي الجارود. و قال المحقق المذكور في الرد على التمسك بكلام شيخنا المفيد على حسن حاله- كما تقدم- ما لفظه: لعلّ أبا الجارود روى ذلك قبل أن يتغيّر، و أطلع على كون الرواية قبله «١» شيخنا المفيد رضى الله عنه من الخارج. و فيه: إنّ الرواية في الرسالة هكذا: روى محمّد بن سنان، عن أبي الجارود، قال: سمعت أبا جعفر محمّد بن علي (عليهما السلام) يقول: صم حين يصوم الناس، فإنّ الله جعل الأهلّة مواقيت «٢»، و وفاة محمّد في سنة مائتين و عشرين فالكلام فيه كالكلام في ابن محبوب.

و بالجملة ففي النفس في أصل بقاء زياد على زديته شيء، و ان أرسل في الكتب إرسال المسلمات فلاحظ و تأمل فيما ذكرنا. هذا و في تقريب ابن حجر: زياد بن المنذر أبو الجارود الاعمى الكوفي رافضى، كذبه يحيى بن معين من السابعة مات بعد الخمسين «٣»، اى بعد المائة كما صرح به في أول كتابه، و أظنّ أنّ المنذر أبا زياد هو منذر بن الجارود العبدى الذى ذكره في النهج، و قال: و من كتاب له (عليه السلام) الى المنذر بن الجارود العبدى و قد خانه في بعض ما ولاه من أعماله، اما بعد: فان صلاح أبيك غزنى منك، و ظننت أنّك تتبع هداه و تسلك سبيله، فإذا أنت فيما رقى الى عنك لا تدع لهواك انقيادا، و لا تبقى لاخرتك عتادا، تعمر دنياك لخراب

(١) أى قيل: أن يتغير.

(٢) الرسالة العددية: ١٦، و ذكر الشيخ في التهذيب ٤: ١٦٤ / ٤٦٢ و ضعفها المجلسى في ملاذ الاخبار ٦: ٤٦٣ / ٣٤.

(٣) تقريب التهذيب ١: ٣٧٠ / ١٣٥.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٢٠

آخرتك، و تصل عشيرتك، بقطيعة دينك. إلى آخر الكتاب.

قال السيد- رحمه الله- «١»: و المنذر هذا هو الذى قال فيه أمير المؤمنين (عليه السلام): إنّهُ لنظار في عطفيه مختال في برديه تَفال في شراكيه «٢».

قلت: و قال السيد بن طاوس في الملهوف: و كان الحسين (عليه السلام): قد كتب الى جماعة من أشرف البصرة كتابا مع مولى له اسمه سليمان و يكنى أبا رزين يدعوهم الى نصرته و لزوم طاعته منهم يزيد بن مسعود النهشلى و المنذر بن الجارود العبدى- الى ان قال:- و اما المنذر بن الجارود فإنّه جاء بالكتاب و الرسول الى عبيد الله بن زياد لأنّ المنذر خاف ان يكون الكتاب دسيسا من عبيد الله و كانت بحريّة بنت المنذر بن الجارود تحت عبيد الله بن زياد فأخذ عبيد الله الرسول فصلبه. الخبر «٣».

و أمّا الجارود أبو المنذر العبدى فهو صحابى جليل و هو راوى مقالات قس ابن ساعدة لرسول الله (صلّى الله عليه و آله)، و ذكر أسامى الأئمة (عليهم السلام) عنه، و خبر المعراج، و ذكر أساميهم الشريفة عنه (صلّى الله عليه و آله) في حديث طويل رواه ابن عياش في المقتضب «٤»، و الكراچكى في كنزه «٥».

[٣٦٤] شدد- و إلى أبي الجوزاء:

أبوه و محمّد بن الحسن رضى الله عنهما، عن سعد بن عبد الله، عن أبي الجوزاء المنبه بن عبد الله.

و عن محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن الصفار، عنه «٦».

(١) اى السيد الشريف الرضى فى نهج البلاغة.

(٢) نهج البلاغة: الكتاب / ٧١، صحيفة: ٤٦١.

(٣) اللهوف: ١٩، ولا يخفى ان اللهوف عنوان شهر من عنوان الملهوف كما صرح به فى الذريعة ٢٢: ٢٢٣.

(٤) مقتضب الأثر: ٣١ - ٣٨.

(٥) كنز الفوائد: ٢٥٦.

(٦) الفقيه ٤: ١٣٣، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٢١

السندان صحيحان.

و أبو الجوزاء ثقة فى الخلاصة «١»، صحيح الحديث فى النجاشى «٢»، فالخبر صحيح.

[٣٦٥] شسه - و إلى أبى حبيب ناجية «٣»:

أبوه رضى الله عنه، عن سعد بن عبد الله، عن معاوية بن حكيم، عن عبد الله بن المغيرة، عن مثنى الحنّاط، عنه «٤». السند صحيح أو موثق لكون معاوية فطحيا فى الكشى «٥»، و ابن المغيرة من أصحاب الإجماع، فالخبر صحيح أو فى حكمه و إن لم يوثقوا ناجية و هو ابن أبى عمارة الذى روى فيه فى الكشى عن العياشى، قال: سألت على بن الحسن ابن فضال عن نجية، فقال: هو نجية و له اسم آخر أيضا ناجية بن أبى عمارة الصيداوى [قال]: و أخبرنى بعض ولده إن أبأ عبد الله (عليه السلام) كان يقول نج «٦»، نجية فسّمى بهذا الاسم «٧».

و يروى عنه أيضا حماد بن عيسى فى الفقيه فى باب صلاة الاستخارة «٨»، و معاوية بن عمّار فى الكافى فى باب شدة ابتلاء المؤمن «٩»، و فى

(١) رجال العلامة: ٣٧ / ٢٧١.

(٢) رجال النجاشى: ١١٢٩ / ٤٢١.

(٣) فى الأصل: زيادة (ابن) بين (حبيب) و بين (ناجية)، و قد حذفنا الزيادة المذكورة لأن أبأ حبيب كنية لناجية كما فى المصدر، و

روضة المتقين ١٤: ٢٨٦، و جامع الرواة ٢: ٣٧٥، و تعليقه مير داماد الأسترآبادى على رجال الكشى ٢: ٤٧٨.

(٤) الفقيه ٤: ٦٢، من المشيخة.

(٥) رجال الكشى ٢: ٦٣٥ / ٦٣٩.

(٦) فى المصدر: أنج، و أنج و نج بمعنى واحد، و هو طلب الإسراع إلى الخير، اى خلص نفسك بالمسارعة إلى الخيرات. انظر تعليقه

المير داماد الأسترآبادى على المصدر.

(٧) رجال الكشى: ٣٨٩ / ٤٧٩، و ما بين المعقوفين منه.

(٨) الفقيه ١: ١٥٥٧ / ٣٥٥.

(٩) أصول الكافى ٢: ١٩٧ / ١٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٢٢

باب علل الموت «١»، و في كتاب مثنى بن الوليد الحنّاط، قال: كنت جالسا عند أبي عبد الله (عليه السلام)، فقال له ناجية أبو حبيب الطحان: أصلحك الله أنى أكون أصلّى بالليل النافلة فأسمع من الرحي ما أعرف أن الغلام قد نام عنها فاضرب الحائط لأوقظه؟ قال: و ما بأس بذلك، أنت في طاعة ربك تطلب رزقك «٢».

و رواه في الكافي: عن محمّد بن يحيى، عن احمد بن محمّد بن عيسى، عن احمد بن محمّد بن أبي نصر، عن ابن الوليد- في بعض النسخ، و أبي الوليد في أخرى-، مثله «٣»، و قد عرفت أن الاولى صحيحة و المراد به المثنى «٤» لوجود الخبر في كتابه، و النسخة الأخرى مصحّفة.

[٣٦٦] شسو - و إلى أبي الحسن النهدي:

أبوه رضى الله عنه، عن سعد بن عبد الله، عن احمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن علي الوشاء، عنه «٥». السند صحيح.

و النهدي موجود في الفهرست «٦»، و النجاشي: له كتاب يروى عنه محمّد بن علي بن محبوب «٧»، و يروى عنه أيضا موسى بن الحسن في الكافي في باب كم يعاد المريض «٨»، و في باب القول عند رؤية الجنازة «٩»،

(١) الكافي ٣: ٨/١١٢.

(٢) الأصول الستة عشر (أصل المثنى بن الوليد): ١٠٢-١٠٣.

(٣) الكافي ٣: ٨/٣٠١.

(٤) اى: و المراد به في الرواية الثانية- رواية الكافي - هو المثنى بن الوليد.

(٥) الفقيه ٤: ١٠٢، من المشيخة.

(٦) فهرست الشيخ: ٨٤٦/١٨٩.

(٧) انظر رجال النجاشي: ١٢٤٦/٤٥٧.

(٨) الكافي ٣: ١/١١٩، في باب حدّ موت الفجأة. و الباب الذي ذكره المصنف «قدس سره» خال منه، فلاحظ.

(٩) الكافي ٣: ٢/١٦٧.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٢٣

و الثلاثة من الأجلّاء، و احتمال كونه بعينه محمّد بن احمد بن خاقان، أو الهيثم بن أبي مسروق و فيهما بعد، فالخبر حسن كالصحيح.

[٣٦٧] شسر - و إلى أبي حمزة الثمالي:

أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن احمد بن محمّد بن أبي نصر البنزطي، عن محمّد ابن الفضيل، عن أبي حمزة ثابت بن دينار الثمالي، و دينار يكنى أبا صفية و هو من حى «١» بنى ثعل، و نسب الى ثماله لأنّ داره كانت فيهم، و توفي سنة خمسين و مائة، و هو ثقة عدل، و لقد لقي أربعة من الأئمة: علي بن الحسين، و محمّد بن علي، و جعفر بن محمّد، و موسى بن جعفر (عليهم السلام)، و طرقي اليه كثيرة لكنّي اقتصر على طريق واحد منها «٢».

محمّد بن الفضيل هو محمّد بن القاسم بن الفضيل كما جزم به المصطلح الخبير الفاضل الأردبيلي في الجامع «٣»، و يؤيّده حكم العلامة بصحة هذا الطريق «٤».

و أبو حمزة هو الجليل الذي كان كلقمان زمانه، و في النجاشي: عن أبي عبد الله (عليه السلام) إنّه في زمانه مثل سلمان في زمانه «٥»،

وفضائله كثيرة تطلب من محلّها، وفي الفهرست: له كتاب أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن محمّد بن بابويه، عن أبيه و محمّد بن الحسن و موسى بن المتوكل، عن سعد بن

- (١) في المصدر: و هو من طى من بنى ثعل. و في روضة المتقين ١٤: ٧١: من حى من، و الصحيح ما فى المصدر، و ثعل هم بطن من طى، من كهلان، من القحطانية، و سموا بذلك نسبة الى ثعل بن عمرو بن الغوث بن طى بن أدد. انظر: معجم قبائل العرب ١: ١٤٢.
- (٢) الفقيه ٤: ٣٦، من المشيخة.
- (٣) جامع الرواة ٢: ١٨٣.
- (٤) رجال العلامة: ٢٧٨، من الفائدة الثامنة: و فيه الحكم بقوة الطريق لا صحته، لان جميع ما فى الطريق من الإمامية الثقات الممدوحين ما عدا محمّد بن الفضيل فهو امامى لم يذكر بمدح أو ذم فى نظر العلامة (قدس سره) لما فى حكمه ظاهرا، فلاحظ.
- (٥) رجال النجاشى: ٢٩٦/١١٥.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٢٤
- عبد الله و الحميرى جميعا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عنه «١».
- و هذا السند صحيح بالاتفاق، فالخبر صحيح.

[٣٦٨] شح - و إلى أبي خديجة:

سالم بن مكرم الجمال: محمّد بن على ماجيلويه، عن عمّه محمّد بن أبى القاسم، عن محمّد بن على الكوفى، عن عبد الرحمن بن أبى هاشم، عنه «٢».

هذا السند ضعيف على المشهور بابى سمينه، معتبر عندنا، اما لاعتبار رواياته كما مرّ فى (ز) «٣»، أو لكونه شيخ اجازة فى المقام، و الكتاب كان معروفا عندهم، و مع ذلك فللصدوق اليه طريق صحيح.

فى الفهرست: له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن ابن بابويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله و الحميرى و محمّد بن يحيى و احمد بن إدريس، [عن احمد ابن محمد] عن الحسن بن على الوشاء، عن احمد بن عائذ، عن أبى خديجة «٤»، و اما أبو خديجة فاختلفوا فيه لاختلاف أسباب مدحه و ذمّه.

و الذى يدل على مدحه و وثاقته بل و جلالته أمور:

أ- ما فى النجاشى قال: سالم بن مكرم بن عبد الله «٥» أبو خديجة، و يقال:

أبو سلمة الكناسى، يقال: صاحب الغنم مولى بنى أسد الجمال، يقال: كنيته كانت أبا خديجة، و إنّ أبا عبد الله (عليه السلام) كناه أبا سلمة، ثقة ثقة، روى عن أبى عبد الله و أبى الحسن (عليهما السلام)، له كتاب يرويه عنه عدّة

(١) فهرست الشيخ: ١٢٧/٤١.

(٢) الفقيه ٤: ٧٩.

(٣) تقدم برقم: ٧.

(٤) فهرست الشيخ: ٧٩-٨٠/٣٢٧.

(٥) فى الأصل: عبيد الله، و ما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما فى المصدر و جامع الرواة ١: ٣٤٩.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٢٥

من أصحابنا «١»، ثم ذكر طريقه اليه.
 و في كلامه مواضع يستشهد بها: منها توثيقه مرتين، و منها قوله: روى. إلى آخره، كما مرّ من أنه اشارة إلى كونه من أصحاب
 الأصول، و منها قوله يرويه. إلى آخره.
 فإنّ فيه دلالة على اعتمادهم على كتابه، و منها عدم طعنه عليه، و عدم نقله عن احد مع أنّه من الرواة المعروفين [أرباب أصحاب] «٢»
 كهشام و يونس و غيرهما.
 و في ترجمه أحمد بن عائد فيه «٣»، و في الخلاصة: ثقة كان صحب أبا خديجه سالم بن مكرم و أخذ عنه و عرف به «٤».
 ب- رواية ابن أبي عمير عنه كما في التهذيب في باب فضل شهر رمضان و الصلاة فيه «٥».
 ج- رواية الأجله عنه، مثل عبد الرحمن بن أبي هاشم المنعوت بقولهم:
 جليل من أصحابنا ثقة ثقة «٦»، و احمد بن عائد «٧»، و الحسن بن علي الوشاء كما في النجاشي «٨»، و أبو الجهم «٩»، و محمد بن
 سنان «١٠»، و علي بن الحسن

(١) رجال النجاشي: ١٨٨ / ٥٠١.

(٢) كذا في الأصل، و لا معنى له، و الصحيح: من أرباب الأصول.

(٣) رجال النجاشي: ٩٨ / ٢٤٦.

(٤) رجال العلامة: ١٨ / ٢٨.

(٥) تهذيب الأحكام ٣: ٢٠٤ / ٦٠.

(٦) تهذيب الأحكام ٥: ٧٤٥ / ٢٢١.

(٧) تهذيب الأحكام ١: ٨٤٤ / ٢٩٠.

(٨) رجال النجاشي: ١٨٨ / ٥٠١.

(٩) تهذيب الأحكام ٥: ١٦١٢ / ٤٦٢.

(١٠) أصول الكافي ٢: ١ / ٢٠٦.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٢٦

و الحسن بن علي بن فضال بتوسط علي بن محمد «١».

د- ما في الكشي: محمد بن مسعود، قال: سألت أبا الحسن علي بن الحسن عن اسم أبي خديجه، فقال: سالم بن مكرم، فقلت له: ثقة؟
 فقال:

صالح، و كان من أهل الكوفة، و كان جمّالا، و ذكر أنّه حمل أبا عبد الله (عليه السلام) من مكّة إلى المدينة، قال: أخبرنا عبد الرحمن
 بن أبي هاشم، عن أبي خديجه، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): لا تكتن بابي خديجه، قلت:
 فبم اكنتي؟ قال: بابي سلمة «٢».

ه- نصّ الشيخ بوثاقته كما نقله عنه العلامة في الخلاصة «٣»، هذا ما عثرنا عليه من أسباب مدحه و وثاقته، قال المحقق الداماد: الأرجح
 فيه عندى الصلاح كما رواه الكشي، و الثقة كما حكم به الشيخ في موضع إن لم يكن الثقة مرتين كما نصّ عليه النجاشي و قطع به
 «٤».

و أمّا ما يدلّ على ضعفه فأمران لعلهما يرجعان الى واحد:

أ- ما في الكشي مرسلا: و كان سالم من أصحاب أبي الخطاب، و كان في

(١) قوله: و علي بن الحسن. الى آخره.

الظاهر وقوع الاشتباه- و لعله من الناسخ- في أخذ علي بن الحسن موقع الحسن بن علي و بالعكس في هذا الكلام، لان محمد بن علي هو الواسطة لعلي بن الحسن الى أبي خديجة كما في التهذيب ٩: ٣٢٦ / ١١٧٣، اما الحسن بن علي فيروى عنه بلا- واسطة كما في التهذيب أيضا ٦: ٢١٩ / ٥١٦، فلاحظ.

(٢) رجال الكشي: ٢: ٦٤١ / ٦٤١.

(٣) رجال العلامة: ٢ / ٢٢٧، و فيه: قال الشيخ أنه ضعيف، و قال في موضع آخر: أنه ثقة. و قد وقفنا على التضعيف في الفهرست: ٧٩ / ٣٣٧ و الاستبصار أيضا ٢: ٣٦ / ١١٠، اما توثيق الشيخ إياه فلم نظفر به.

(٤) لم نظفر بكلام الداماد في الرواشح و لعله في غيره، و يوجد قريب منه في تعليقاته على رجال الكشي ١: ١٠٧، فراجع.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٢٧

المسجد يوم بعث عيسى بن موسى بن علي [بن عبد الله بن العباس] «١» و كان عامل المنصور على الكوفة الى أبي الخطاب لما بلغه أنهم قد أظهروا الإباحات و دعوا الناس الى نبوة أبي الخطاب و أنهم يجتمعون في المسجد و لزموا الأساطين يوزون الناس أنهم قد لزموا للعبادة و بعث إليهم [رجلا فقتلهم] «٢» جميعا، لم يفلت منهم إلا رجل واحد [أصابته جراحات] فسقط بين القتلى يعد فيهم، فلما جئ الليل خرج من بينهم فتخلص، و هو أبو سلمة سالم بن مكرم الجمال الملقب بابي خديجة فذكر بعد ذلك أنه تاب، و كان ممن يروى الحديث، انتهى «٣».

و مثله بزيادة في القصيدة ما في كتاب الفرق لأبي محمد الحسن بن موسى النوبختي، و قال في آخر القصيدة: و هؤلاء هم الذين قالوا أن أبا الخطاب كان نبيا مرسلأ أرسله جعفر بن محمد (عليهما السلام) ثم صيره بعد ذلك حين حدث هذا من الملائكة، قال: ثم خرج من قال بمقالته من أهل الكوفة و غيرهم الى محمد بن إسماعيل بن جعفر (عليه السلام) بعد قتل أبي الخطاب، فقالوا بإمامته و أقاموا عليها، انتهى «٤».

ب- ما في الفهرست: سالم بن مكرم يكنى أبا خديجة، و مكرم يكنى أبا سلمة ضعيف له كتاب. الى آخره «٥»، و في الاستبصار في باب ما يحلّ لبني هاشم من الزكاة: فهذا الخبر لم يروه غير أبي خديجة و إن تكرر في الكتب، و هو ضعيف عند أصحاب الحديث لما لا احتاج الى ذكره «٦».

(١) ما أثبتناه بين معقوفين من المصدر.

(٢) في الأصل: فقتلوهم، و ما أثبتناه من المصدر.

(٣) رجال الكشي ٢: ٦٤١ / ٦٤١.

(٤) فرق الشيعة: ٧٠.

(٥) فهرست الشيخ: ٧٩ / ٣٢٧.

(٦) الاستبصار ٢: ٣٦ / ١١٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٢٨

و في التعليقة: و هذا يشير الى أن سبب الضعف شيء معروف عندهم كنفسه، و غير خفي أنه ليس شيء معروف إلا ما في الكشي، انتهى «١».

و هو كلام متين إذ لم يذكر أحد في ترجمته فسقا جوارحيا، و لا اعتقاد سوء غير الخطابية، فهي سبب التضعيف، و مرجع الذموم، و

الداعي للسيد ابن طاوس «٢»، وتلميذه العلامة في الخلاصة إلى القول بالتوقف «٣».

فنقول: اعلم أولاً: إن خروج أبي الخطاب كان قبل سنة ثمان و ثلاثين و مائة لما رواه الكشي، عن حمدويه، عن أيوب بن نوح، عن حنان بن سدير، عن سدير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: كنت جالسا عند أبي عبد الله (عليه السلام) و ميسر «٤» عنده، و نحن في سنة ثمان و ثلاثين و مائة، فقال له ميسر بياح الزطى: جعلت فداك عجبت لقوم كانوا يأتون هنا الى هذا الموضوع فانقطعت آثارهم و فريت آجالهم! قال (عليه السلام): و من هم؟ قلت: أبو الخطاب و أصحابه، و كان متكئا فجلس فرفع إصبغه إلى السماء، ثم قال: على أبي الخطاب لعنة الله و الملائكة و الناس أجمعين. الخبر «٥».

و ظاهره أن الوقعة كانت قبل ذلك بسنين، و هذا التاريخ قبل وفاة أبي عبد الله (عليه السلام) بعشر سنين. و ثانيا: إن الخطيئة - كما عرفت هنا، و في ترجمه المفضل «٦»، و في الفائدة

(١) تعليقه الوحيد البهبهاني على منهج المقال: ١٦١.

(٢) التحرير الطاووسي: ٢٧٥ / ١٩٠.

(٣) رجال العلامة: ٢٢٧ / ٢.

(٤) ضبط (ميسر) بفتح الميم و إسكان الياء، و بضم الميم و فتح الياء أيضا كما في رجال العلامة: ١١ / ١٧١.

(٥) رجال الكشي ٢: ٥٨٤ / ٥٢٤.

(٦) تقدم برقم: ٣٠ في الطريق إلى إسماعيل بن أبي فديك.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٢٩

الثانية في شرح حال دعائم الإسلام «١» - ببيحون المحارم، و لا يعتقدون تكليفا، و لا يروون إمامة موسى بن جعفر و ولده (عليهم السلام)، و اتخذوا محمداً بن إسماعيل إماما بل نبيا.

و في كتاب الفرق المتقدم في ذكر عقائدهم: و إن الله تبارك و تعالى جعل لمحمّد بن إسماعيل جنّة آدم، و معناها عندهم الإباحة للمحارم و جميع ما خلق في الدنيا، و هو قول الله عزّ و جلّ: وَ كَلَّمَا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَ لَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ «٢»، موسى بن جعفر بن محمّد و ولده من بعده (عليهم السلام) من ادّعى منهم الإمامة - الى أن قال: - و زعموا أنه يجب عليهم أن يبدؤا بقتال من قال بالإمامة ممّن ليس على قولهم و خاصية من قال بامامة موسى بن جعفر و ولده من بعده (عليهم السلام) و تأولوا في ذلك بقول الله تعالى: قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَ لِيَجِدُوا فِيكُمْ غُلْظَةً «٣» قالوا: فالواجب أن نبدأ بهؤلاء، انتهى «٤».

و ثالثا: إنه لا شك أن أبا خديجة قد كان في وقت ثقة معتمدا صاحب كتاب يرويه عنه جماعة، و عند خروج أبي الخطاب خطاييا فاسد العقيدة، و في المقام احتمالات:

الأول: أن تكون الحالة الأولى قبل الخروج و بقي بعده خطاييا الى آخر عمره كما يظهر من الشيخ في بعض أقواله «٥»، أو شك في رجوعه و عدمه كما يظهر من السيد و العلامة «٦»، و على هذا فلا اعتناء بروايته إلا أن تقيد بحال

(١) تقدم في الجزء الأول صحيفة: ١٢٨.

(٢) البقرة: ٣٥ / ٢.

(٣) التوبة: ١٢٣ / ٩.

(٤) فرق الشيعة: ٧٤ - ٧٦.

(٥) أى: القول الخاص بتوثيقه على ما نقله عنه العلامة، و قد تقدم.

(٦) أى: فى توقفهما إزاء مروياته، و قد تقدم.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٣٠

استقامته، بل قال المحقق المولى محمد المعروف بسراب- على ما نقله عنه الفاضل الخراسانى فى الاكليل - تضعيف الشيخ- رحمه الله- لا يعارض توثيق النجاشى «١» و تأكيده فيه، و حكم على بن الحسن بكونه صالحا، و حكم الكشى بتوبته باحتمال كون الرواية حين كونه من أصحاب أبى الخطاب، و ظاهر التوثيق و المدح المطلق عدم كون الرواية حين ضعفه و ألا فلا ينفعه فى ثقافته «٢» وقتا ما من أوقات الرواية، و لا دلالة على كونه راويا حين الضعف، فالراجع عدم ضعف الرواية باشمالها عليه، انتهى «٣»، و مورده و إن كان فى صورة الاستقامة بعد الانحراف ألا أن ما ذكره من الوجه جار فى المقام أيضا.

الثانى: أن يكون فى أول أمره خطايا و الاستقامة و التأليف و الأخذ عنه بعد الانحراف.

الثالث: أن يكون الانحراف متخللا- بين الاستقامتين و حكمهما واحد و هو الحكم بوثاقته و اعتبار كتابه و عدم مضرية الانحراف برواياته فإنه عثرة كعثره غيره من الأعظم و الأجلاء الذين زلوا و ضلوا ثم رجعوا و استقاموا، فالمهم إثبات استقامته بعد خروجه فيشملة ما مر من المدائح و يشهد لذلك أمور:

١- إطلاق كلام النجاشى «٤»، فلولا علمه باستقامته بعد الخروج لما جزم بالتوثيق المؤكد مع علمه بخروجه لوجود [ه فى] الكشى بل و كتاب الفرق عنده ظاهرا لوجوده عند شيخه أبى عبد الله المفيد.

(١) هذا الكلام مبنى فى الظاهر على أساس كون تضعيف الشيخ معارض بتوثيقه نفسه، فيبقى توثيق النجاشى بلا- معارض، و قد وصف هذا الكلام- لدى البعض- بالغرابة. و لمزيد الفائدة أنظر معجم رجال الحديث ٨: ٢٥.

(٢) إشارة إلى تثنية توثيقه لدى النجاشى و قد تقدم.

(٣) اكليل الرجال: غير موجود لدينا.

(٤) رجال النجاشى: ١٨٨ / ٥٠١.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٣١

ب- نصّ الكشى «١» على توبته، و العجب ان العلامة فى الخلاصة «٢» نقل عن الكشى انه كان من أصحاب أبى الخطاب و لم ينقل عنه توبته، و تقدمه فى ذلك شيخه ابن طاوس كما يظهر من التحرير «٣»، و هذه غفلة عجيبة لا تليق بهما.

ج- إن قول النجاشى بعد ذكر التوبة انه كان ممن يروى الحديث «٤» ظاهر بل صريح فى أن دخوله فى هذا الباب و روايته و تأليفه كان بعد التوبة و لعله كان قبل ذلك جمالا كما صرح به أولا ثم صار مع أبى الخطاب ثم نجا و صار من أهل الحديث.

د- تصريح النجاشى بأنه روى عن أبى الحسن (عليه السلام) «٥»، و قد عرفت أن الخطايبه ينسبونه (عليه السلام) الى الكفر و الشرك و يوجبون قتاله و يزعمون أنه الشجرة المنهية فى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُهَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ «٦» فكيف يروى الخطايبه عنه (عليه السلام) الأحكام الدينية و يثبت فى كتابه كل هذا ناشئ عن الغفلة عن مذهب الخطايبه.

ه- تصريح النجاشى بأن الحسن بن على الوشاء الثقة الجليل الذى قالوا فى حقه: كان وجهها من وجوه هذه الطائفة و عينا من عيونها يروى عن أبى خديجة كتابه «٧»، و الوشاء لم يدرك الصادق (عليه السلام) قطعا، فروايته عنه كتابه كان فى عصر أبى الحسن (عليه السلام)، و قد عرفت أن خروج أبى

- (٢) رجال العلامة: ٢ / ٢٢٧.
- (٣) التحرير الطاووسي: ١٤٤.
- (٤) الظاهر وقوع الاشتباه أو تصحيف الناسخ لفظه «كش» الى «جش» لكون هذا التصريح لدى الكشي ٢: ٦٤١، وقد مر قبل قليل - لا في رجال النجاشي.
- (٥) رجال النجاشي: ١٨٨ / ٥٠١.
- (٦) البقرة ٢ / ٣٥.
- (٧) رجال النجاشي: ١٨٨ / ٥٠١.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٣٢.
- الخطاب كان قبل وفاة أبيه (عليه السلام) بأزيد من عشر سنين، و على قول الجماعة روى عنه في حال خطابته، و لا يخفى على من له أدنى بصيرة في هذا الفن و نظر في الأحاديث أنّ الأصحاب كانوا متحرّزين عن الخطابية مأمورين بالبراءة منهم و هجرهم كما أنّهم بالنسبة إليهم كانوا كذلك.
- بل صرح الشيخ المفيد في الإرشاد إنّ له لم يكن في الإسماعيلية أحد من خاصّة الصادق (عليه السلام) و لا من الرواة «١»، فنسبته هذا الجليل إلى الرواية عمّن أمروا بالبراءة منه و اللعنة عليه لا تخلو من إزراء يجب الاستغفار عنه.
- و في الكافي في باب كراهة الارتفاع الى قضاء الجور: عن الحسين بن محمّد، عن المعلّى بن محمّد، عن الحسن بن علي، عن أبي خديجة، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: إيتاكم أن يحاكم بعضكم بعضا [الى أهل الجور] و لكن انظروا الى رجل منكم. الخبر «٢»، و هو معروف مقبول، و الحسن إن كان هو الوشاء فيؤيد ما في النجاشي «٣»، و إن كان ابن فضال فيكون الكلام فيه كالكلام في الوشاء و يزيد في قوّة ما اخترناه، فانقدح بحمد الله تعالى سلامة أبي خديجة عمّا يوجب الطعن عليه و انه من الثقات الأجلّاء، و أظن أنّ الصادق (عليه السلام) إنّما كنّاه بأبي سلمة كنيّة أبيه تفضّلا بسلامته لاشتهار خروجه مع أبي الخطاب و الله العالم.

[٣٦٩] شسط - و إلى أبي الربيع الشامي:

أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين، عن الحسن بن رباط، عنه «٤».

(١) الإرشاد: ٢٨٥، باب أولاد الامام الصادق عليه السلام.

(٢) الكافي ٧: ٤١٢ / ٤، و ما بين معقوفين منه.

(٣) رجال النجاشي: ١٨٨ / ٥٠١.

(٤) الفقيه ٤: ٩٨، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٣٣.

الحكم ثقة في (مب) «١»، و قريب منها ابن رباط في (قمز) «٢»، فالسند صحيح أو حسن في حكمه.

و أبو الربيع هو خالد أو خليلد بن اوفى العزى الشامي المذكور في أصحاب الصادق (عليه السلام) «٣»، له كتاب في النجاشي «٤»، و يروى عنه الحسن بن محبوب «٥»، و عبد الله بن مسكان كما في النجاشي «٦»، و يونس بن عبد الرحمن في الكافي في باب طلب الرئاسة «٧»، هؤلاء من أصحاب الإجماع، و منصور بن حازم «٨»، و محمّد بن حفص «٩»، و غيرهم.

و قال الشهيد في مسألة بيع الثمرة من كتابه نكت الإرشاد - بعد ذكر خبر في سنده الحسن بن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي الربيع الشامي - ما لفظه: و قد قال الكشي: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عن الحسن بن محبوب «١٠».

- (١) تقدم برقم: ٤٢.
- (٢) تقدم برقم: ١٤٧.
- (٣) رجال الشيخ: ١٦/٣٣٩، و سماه: خالد.
- (٤) رجال النجاشي: ٤٠٣/١٥٣، و سماه خلود.
- (٥) لم نظفر برواية ابن محبوب عنه، و الظاهر انه يروى عنه بتوسط خالد بن جرير كما في الكافي ٥:
- ١٨/١٩٠ و الفقيه ٣: ١٥٧/٦٨٨ الا ان في الاستبصار ٣: ١٠٩/٣٨٥: الحسن بن محبوب ابن خالد، عن جرير، عن أبي الربيع الشامي، و مما لا شك فيه ان توسط خالد بين (بن) أولا و بين (عن) ثانيا من اشتباه الناسخ، و الصحيح ان تحل كل منهما محل الأخرى كما يظهر في سائر كتب الرجال و الحديث معا، فلاحظ.
- (٦) رجال النجاشي: ٤٠٣/١٥٣، و له طريق آخر الى كتاب أبي الربيع الشامي ذكره في باب الكنى و فيه: عن الحسن بن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي الربيع الشامي.
- (٧) أصول الكافي ٢: ٦/٢٢٦.
- (٨) تهذيب الأحكام ٤: ١٨٥/٦٨.
- (٩) أصول الكافي ٢: ٤٦٥.
- (١٠) رجال الكشي ٢: ١٠٥٠/٨٣٠.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٣٤
- قلت: في هذا توثيق لأبي الربيع الشامي، و اسمه خليل بن اوفى «١»، و لم ينصّ الأصحاب على توثيقه فيما علمته، غير أن الشيخ ذكره في كتابه «٢»، و بعض المتأخرين أثبتته في المعول على روايته، انتهى «٣».
- و استدلل على توثيقه شيخنا الحرّ في أمل الآمل «٤» بما كثرنا إليه الإشارة من أن في ذكره في أصحاب الصادق (عليه السلام) دلالة على كونه من الأربعة الآلاف الموتقين الموجودين في رجال ابن عقدة و هو في محله كما يأتي في الفائدة الثامنة.
- و مما يستغرب في المقام ما في التعليق من أن في باب طلب الرئاسة حديثا يدل على تشييعه ألا أنه يستفاد منه ذمه، انتهى «٥».
- قلت: إمّا تشييعه فهو كما قال المحقق السيد صدر الدين: غير خفي على من تتبع أخباره.
- منها ما في الكافي في باب أن الامام إذا شاء أن يعلم علم، بسندين فيهما: صفوان، عن ابن مسكان، عن زيد «٦» بن الوليد، عن أبي الربيع الشامي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: إن الامام إذا شاء أن يعلم علم «٧».

- (١) سماه بهذا العلامة في رجاله: ٢٧٠/٢٠، من الفائدة الثامنة من الخاتمة. و سماه في توضيح الاشتباه: خلود، و الظاهر وقوع الاشتباه بما في الرجال، و قد نسب في جامع الرواة ١: ٢٩٨ إلى سهو القلم، و في نضد الإيضاح: ١٢٥ الى الخطأ.
- (٢) فهرست الشيخ: ٨١٧/١٨٦، و الرجال: ١٢٠/٥ و ١٦/٣٣٩.
- (٣) نكت الإرشاد: غير موجود لدينا.
- (٤) أمل الآمل ١: ٧٩/٨٣.
- (٥) تعليقه الوحيد (ضمن منهج المقال): ٣٨٩.
- (٦) كذا في النسخة الحجرية من المستدرک، و الأصل المنقول عنه لم يقع بأيدينا، و في المصدر- بكلا السندين- بدر بن الوليد، لا زيد بن الوليد، و هو الكوفي في رجال الشيخ: ٧٣/١٥٩ و الختمى في رجال البرقي: ٤٥ و ليس لزيد ذكرا في كتب الرجال، فلاحظ.

(٧) أصول الكافي ١: ٢٠١ / ١-٢، باب أن الأئمة - عليهم السلام - إذا شاءوا أن يعلموا علموا، وفي آخر الحديث الثاني منه: (أعلم) بدل (علم) الذي في آخر الأول.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٣٥

وفي باب حسن المعاشرة، بإسناده عنه، قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) والبيت غاص بأهله، فيه الخراساني، والشامي، ومن أهل الآفاق، فلم أجد موضعا أقعد فيه، فجلس أبو عبد الله (عليه السلام) وكان متكئا، ثم قال: يا شيعة آل محمد اعلموا أنه ليس منا من لم يملك نفسه عند غضبه ومن لم يحسن صحبة من صحبه (ومخالفة من خالقه) «١» ومرافقه من رافقه ومجاورة من جاوره ومخالفة من مالحه، يا شيعة آل محمد اتقوا لله ما استطعتم ولا حول ولا قوة إلا بالله «٢».

وأما استفادة الذم من الحديث الذي أشار إليه فعجيب [فيه] «٣» بإسناده عن أبي الربيع الشامي، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: قال لي: ويحك يا أبا الربيع لا تطلبن الرئاسة، ولا تك ذنبا، ولا تأكل بنا الناس فيفقرك الله، ولا تقل فينا ما لا نقول في أنفسنا، فإنك موقوف ومسئول لا محالة، فإن كنت صادقا صدقناك، وإن كنت كاذبا كذبناك «٤»، وهذا لا يفيد ذما، ففي التنزيل: **وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ «٥» وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ «٦»**، ولو كان ذميا لم يروه ولم ينقله، ولو كان ذما ونقله فلعل نقله له يشعر بتبته من الغفلة وندمه على الزلة، فما كل ما يوعظه به الرجل وينهى عنه يكون فيه، وقد نهى

(١) في الأصل: ومخالفة من خالفه، بالفاء الموحدة، والصحيح ما أثبتناه - بالقاف المشناة - وهو الموافق لما في المصدر. والمخالفة: المعاشرة بالأخلاق الحسنة، وخالفه، عاشره، يقال: خالق الناس، إذا عاشرهم على أخلاقهم. لسان العرب: خلق.

(٢) أصول الكافي ٢: ٤٦٥ / ٢.

(٣) اللفظ ما بين معقوفين قريب من المطموس من الحك في الأصل، وهو من استظهارنا لمشابهته له وموافقته المعنى.

(٤) أصول الكافي ٢: ٢٢٦ / ٦.

(٥) الاسراء: ١٧ / ٣٦.

(٦) القصص: ٢٨ / ٨٨.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٣٦

(عليه السلام) عبد الله بن مسكان «١»، وأبا حمزة الثمالي «٢»، ومحمد بن مسلم «٣» - وهم أجلاء هذه الطائفة - عن أشياء هي مذكورة في هذا الباب من الكافي قبل الخبر وبعده، ولم يستشعر احد من ذلك قدحا فيهم، فراجع.

[٣٧٠] شع - وإلى أبي زكريا الأعور:

أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضى الله عنه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن عيسى ابن عبيد، عنه «٤». أحمد ثقة في (يا) «٥»، فالسند صحيح.

و الأور ثقة في أصحاب الكاظم (عليه السلام) «٦»، والخلاصة «٧»، فالخبر صحيح.

[٣٧١] شع - وإلى أبي سعيد الخدري:

في وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي (عليه السلام)، أولها: يا علي إذا دخلت العروس بيتك - محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني رضى الله عنه، عن أبي سعيد الحسن بن علي العدوي، عن يوسف بن يحيى الأصبهاني أبي يعقوب، عن أبي علي إسماعيل بن حاتم، قال: حدثنا أبو جعفر أحمد بن [صالح] «٨» بن سعيد المكي، قال: حدثنا عمرو «٩» بن حفص، عن إسحاق بن نجيع، عن

(١) أصول الكافي ٢: ٢٢٥ / ٣.

(٢) أصول الكافي ٢: ٢٢٥ / ٥.

(٣) أصول الكافي ٢: ٢٢٦ / ٨.

(٤) الفقيه ٤: ٦٢، من المشيخة.

(٥) تقدم برقم: ١١.

(٦) رجال الشيخ: ٩ / ٣٦٥.

(٧) رجال العلامة: ٧ / ١٨٧.

(٨) في المصدر: زكريا بدل صالح، و في جامع الرواة ٢: ٣٧٢ كما في الأصل.

(٩) في المصدر: عمر، و الظاهر أنّ في بعض النسخ: عمرو- بالواو- انظر: روضة المتقين ١٤:

٣١٧.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٣٧

حصيف، عن مجاهد، عنه «١».

السند غير قابل للتصحيح لاشتماله على المجاهيل و العامى الا أنه يمكن دعوى اعتباره مضافا الى ذكرها فى الفقيه، و قد قال فى أوله ما قال «٢»، و شهادة مضامين متونها عن صدورها عن أهل بيت الوحي، نقلها الشيخ المفيد فى الاختصاص بإسناده عن احمد، قال: حدثنا عمرو بن حفص [و أبو بصير] «٣» عن محمد بن الهيثم، عن إسحاق بن نجيج [عن حصيب] «٤» عن مجاهد «٥»، و لعلّ فى ذلك كفاية فى الوثوق بصدورها و الله العالم.

و الخدرى من السابقين الذين رجعوا إلى أمير المؤمنين (عليه السلام).

[٣٧٢] شعب - و إلى أبى عبد الله الخراسانى:

أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عنه «٦».

السند صحيح، و أبو عبد الله غير مذكور أصلا، الا أنّ المصنّف شهد باعتبار كتابه «٧».

[٣٧٣] شعج - و إلى أبى عبد الله الفراء:

أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن احمد بن أبى عبد الله، عن أبيه، عن محمد بن أبى عمير، عنه «٨».

(١) الفقيه ٤: ١١٣.

(٢) الفقيه ١: ٥، من المقدمة.

(٣) أبو نصر: كذا فى الاختصاص، و لا نعلم من هو، و لم نقف عليه فى سائر كتب الرجال، و احتمال كونه أبا بصير بعيد جدا لأننا لم نقف على رواية واحدة له عن محمد بن الهيثم، هذا فضلا عن رواية محمد بن الهيثم بالواسطة عن الامام الصادق عليه السلام، و ان أبا بصير مات بعد الامام عليه السلام بقليل.

(٤) ما أثبتناه بين معقوفين من المصدر، و الظاهر كونه تصحيفا ل (حصيف) بالفاء الموحدة.

انظر معجم رجال الحديث ٣: ٧٢، فى ترجمة إسحاق بن نجيج.

(٥) الاختصاص: ١٣٢.

(٦) الفقيه ٤: ١١٩، من المشيخة.

(٧) الفقيه ١: ٣، من المقدمة.

(٨) الفقيه ٤: ٣٤، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٣٨

السند صحيح، و الفراء هو سليم الفراء الكوفي المذكور في أصحاب الصادق (عليه السلام) «١»، الثقة في النجاشي «٢» على ما استظهره الأردبيلي في الجامع «٣» بقرينه رواية ابن أبي عمير عنهما و روايتهما عن أبي عبد الله (عليهما السلام) و عن حريز مع التعدد، فرواية ابن أبي عمير كافية للحكم بالوثاقة، فالخبر صحيح أو في حكمه على المشهور.

[٣٧٤] سعد - و إلى أبي كهمس:

أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين، عن عبد الله بن علي [الرزاز] «٤»، عن أبي كهمس الكوفي «٥».

الحكم ثقة في (مب) «٦» و الرزاز غير مذكور، فالسند ضعيف و مر ذكر أبي كهمس في (قصح) «٧» و لوجود طريق آخر لكتاب أبي كهمس و عدّه الفقيه من الكتب المعتمدة «٨»، قال الشارح: الخبر قوى «٩».

[٣٧٥] شع - و إلى أبي مريم الأنصاري:

أبوه، عن سعد بن عبد الله،

(١) رجال الشيخ: ١٤٣ / ٢١١.

(٢) رجال النجاشي ٥١٦ / ١٩٣.

(٣) قوله: على ما استظهره. الى آخره لا يخلو من اشتباه، و ظاهره يدل على أن استظهار الأردبيلي هو بخصوص الاتحاد بين الفراء و سليم الفراء الكوفي، و هو ليس كذلك إذ الاستظهار هناك هو بخصوص الاتحاد بين سليم الفراء و سليمان مولى طربال بقرينه اتحاد الراوي و المروي عنه. جامع الرواة ١: ٣٧٤، ١: ١٨٤، في ترجمة حريز بن عبد الله السجستاني، فراجع

(٤) اختلفت المصادر في ضبطه، ففي المصدر و التهذيب ٢: / ١٣٨١: الزراد، و في الكافي ٣: / ١٨: السراد، و في روضة المتقين ٢: ٥٤٣ كما في الأصل: الرزاز، و قد ذكر في معجم رجال الحديث ١٠: ٢٦٦: الزراد و السراد دون الإشارة إلى الرزاز، فراجع.

(٥) الفقيه ٤: ٥٩، من المشيخة.

(٦) تقدم برقم: ٤٢.

(٧) تقدم برقم: ١٩٤ و برمز: قصد، و انظر الهامش المتعلق به هناك.

(٨) الفقيه ١: ٣، من المقدمة.

(٩) روضة المتقين ١٤: ٣١٧.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٣٩

عن احمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن ابان بن عثمان، عنه «١».

السند صحيح على الأصح بناء على استقامة أبان، و في حكمه لو كان ناووسيًا لكونه و فضالة من أصحاب الإجماع.

و أبو مريم هو عبد الغفار بن القاسم بن قيس [بن قيس] بن قهد الأنصاري الثقة في النجاشي، و الخلاصة «٢»، يروي عنه من أصحاب الإجماع أبان «٣»، و عثمان «٤»، و فضالة كما في الاستبصار في باب ما تجوز فيه شهادة الواحد مع يمين المدعى «٥»، و عبد الله بن المغيرة «٦»، و الحسن بن محبوب «٧».

و من أضرابهم من الأجلء ثعلبة «٨»، و علي بن النعمان «٩»، و هشام بن سالم «١٠»، و يونس بن يعقوب «١١»، و محمد بن أبي حمزة «١٢»، و العباس بن معروف «١٣»، و ظريف بن ناصح «١٤»، و علي بن الحسن بن رباط «١٥»، و أبو

(١) الفقيه ٤: ١٢٣.

(٢) رجال النجاشي: ٢٤٦ / ٦٤٩، و رجال العلامة: ١١٧، و ما بين المعقوفين منهما.

(٣) تهذيب الأحكام ٦: ٢٧٣ / ٧٤٤.

(٤) تهذيب الأحكام ٣: ٢٠ / ٧٢.

(٥) الاستبصار ٣: ٣٣.

(٦) تهذيب الأحكام ١: ٢٣٧ / ٦٨٧.

(٧) رجال النجاشي: ٢٤٧ / ٦٤٩.

(٨) أصول الكافي ٢: ٣٢٩ / ٣.

(٩) الاستبصار ٤: ٧٢ / ٢٦٢.

(١٠) تهذيب الأحكام ١٠: ٢٤٠ / ٩٥٧.

(١١) الاستبصار ٤: ٢٨٥ / ١٠٨١.

(١٢) تهذيب الأحكام ٧: ٢٩٨ / ١٢٤٦.

(١٣) جاء في جامع الرواة ١: ٤٦٢ روايته عنه في الاستبصار ١: ٣٨ / ٧، هذا و قد جاء في المصدر روايته عنه بتوسط عبد الله بن المغيرة، فلاحظ.

(١٤) الاستبصار ٢: ١٠٩ / ٣٥٦.

(١٥) تهذيب الأحكام ٩: ٣٧٠ / ١٣٢٣.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٤٠.

ولاد «١»، و عبد الله بن حماد «٢»، و جميل بن ناصح «٣»، و الحسن بن السري «٤»، فهو معدود من الأجلء.

[٣٧٦] شعو- و إلى أبي المعزى «٥»:

حميد بن المثنى العجلي: أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن عثمان بن عيسى، عن أبي المعزى حميد بن المثنى و هو عربي كوفي ثقة «٦».

عثمان ثقة في (قمد) «٧»، و من أصحاب الإجماع، فالسند صحيح.

و حميد ثقة ثقة في النجاشي «٨»، و يروي عنه ابن أبي عمير «٩»، و صفوان «١٠»، و البنظي «١١»، و فضالة «١٢»، و الحسن بن محبوب «١٣»، و الحسن بن علي بن فضال «١٤»، و يونس بن عبد الرحمن «١٥»، و أبان بن عثمان «١٦»، و عثمان بن عيسى «١٧».

(١) تهذيب الأحكام ١٠: ١٨١ / ٧٠٨.

- (٢) الكافي ٦: ١٧ / ٢.
- (٣) الكافي ٨: ٨٤ / ٤٤، من الروضة.
- (٤) الكافي ٨: ١٦٨ / ١٩٠، من الروضة.
- (٥) مر ضبطه في هذه الفائدة، ضمن الطريق: ٣٣٨ و الهامش المتعلق به، فراجع.
- (٦) الفقيه ٤: ٦٥، من المشيخة.
- (٧) تقدم برقم: ١٤٤.
- (٨) رجال النجاشي: ١٣٣ / ٣٤٠.
- (٩) الاستبصار ٣: ١٢٩ / ٤٦٤.
- (١٠) الكافي ٤: ٣٥٥ / ١٣.
- (١١) الكافي ٥: ٣٩٥ / ٣.
- (١٢) تهذيب الأحكام ١٠: ١٨٩ / ٧٤٣.
- (١٣) تهذيب الأحكام ٧: ٣٧٤ / ١٥١٢.
- (١٤) الاستبصار ٣: ١٢٩ / ٤٦٢.
- (١٥) تهذيب الأحكام ٩: ١٥٦ / ٦٤١.
- (١٦) الاستبصار ٣: ١٢٦ / ٤٥١.
- (١٧) الكافي ٤: ٣٣٥ / ١٦.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٤١

و من أضرابهم من الأجلء: الحسين بن سعيد «١»، و احمد بن محمد بن عيسى «٢»، و علي بن الحكم «٣»، و عبد الرحمن بن أبي نجران «٤»، و سيف بن عميرة «٥»، و يحيى الحلبي «٦»، و عبد الله بن جبلة «٧»، و غيرهم، و هو أيضا من أجلء الطائفة.

[٣٧٧] شعز - و إلى أبي النمير مولى الحرث بن المغيرة النضري:

حمزة بن محمد العلوي رضی الله عنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عنه «٨».

مر حمزة في (قمط) «٩»، و السند صحيح أو في حكمه لكون حمزة من مشايخ الإجازة.

و أبو النمير غير مذکور، قال الشارح: و يظهر من المصنّف ان كتابه معتمد، قال: فالخبر قوى أو ضعيف بمحمد بن سنان «١٠».

[٣٧٨] شعز - و إلى أبي الورد:

أبوه، عن الحميري، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عنه «١١».

السند في أعلى درجة الصحة، و الخبر صحيح أو في حكمه لوجود ابن محبوب فلا يضرّ عدم مذكورية أبي الورد إلّا في أصحاب الباقر (عليه السلام) مع

(١) الاستبصار ٢: ٢٥٧ / ٩٠٦.

(٢) تهذيب الأحكام ٣: ٥٥ / ١٨٩.

(٣) الكافي ٨: ١٦٨ / ١٨٩، من الروضة.

(٤) تهذيب الأحكام ٦: ٥٩٥ / ٢٤٠.

(٥) أصول الكافي ١: ٢٠ / ٥٠.

(٦) الفقيه ٣: ١٢١٦ / ٢٥٦.

(٧) الكافي ٧: ٢٩ / ٤.

(٨) الفقيه ٤: ٢١.

(٩) تقدم برقم: ١٤٩.

(١٠) روضة المتقين ١٤: ٢٤٤.

(١١) الفقيه ٤: ٨١ من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٤٢

أنه يروى عنه ابن محبوب بلا واسطة في التهذيب في باب ضمان النفوس من كتاب الديات «١»، و هشام بن سالم «٢»، و مالك بن عطية «٣»، و أبو أيوب «٤»، و محمّد بن النعمان «٥»، و علي بن رئاب «٦» كثيرا، و أبو بكر الحضرمي «٧»، و في الكافي في الصحيح عن سلمة بن محرز، عن أبي عبد الله (عليه السلام) انه قال لرجل يقال له أبو الورد: يا أبا الورد أما أنتم فترجعون- اى عن الحجّ- مغفورا لكم، و أما غيركم فيحفظون في أهاليهم و أموالهم «٨».

و في التعليقة: و ربّما أجمع الأصحاب على العمل بروايته كما في المسح على الخفين للضرورة «٩»، فالقول بوثاقه أبي الورد غير بعيد خصوصا بعد ملاحظة ما تقدم عن نكت الشهيد «١٠»، و صرح به بحر العلوم في ترجمة زيد النرسي «١١».

[٣٧٩] شعط - و إلى أبي ولّاد الحنّاط:

أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي، عن الحسن بن محبوب، عن أبي ولّاد الحنّاط و اسمه حفص بن سالم مولى بنى مخزوم «١٢».

استظهرنا وثاقه النهدي في (ند) «١٣» من رواية الأجلّة عنه و من حكم

(١) تهذيب الأحكام ١٠: ٤٧ / ٢٣١.

(٢) الفقيه ٣: ٣٥٢ / ٩٤.

(٣) الاستبصار ٣: ١٠٨٢ / ٣٠٤.

(٤) تهذيب الأحكام ٤: ٤٢٣ / ١٥٢.

(٥) تهذيب الأحكام ١: ١٠٩٢ / ٣٦٢.

(٦) الفقيه ٤: ٨١ من المشيخة.

(٧) الاستبصار ٤: ٣٢٥ / ٨٥.

(٨) الكافي ٤: ٤٦ / ٢٦٣.

(٩) تعليقة الوحيد ضمن منهج المقال: ٣٩٩.

(١٠) نكت الإرشاد: غير موجود لدينا.

(١١) رجال السيد بحر العلوم. لم نعثر عليه فيه.

(١٢) الفقيه ٤: ٦٨، من المشيخة.

(١٣) تقدم برقم: ٥٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٤٣

العلامة بصحة هذا الطريق «١»، فالسند صحيح.

و الحنط: ثقة مرفى الأسمى ذكره و طريق آخر الى كتابه أصح من هذا و كأنه للتفنن فى الطريق و لاشتهاره بالكنية مع احتمال السهو كما فى الشرح «٢».

[٣٨٠] شف - و إلى أبى هاشم الجعفرى:

محمد بن موسى بن المتوكل، عن على بن الحسين السعد آبادى، عن احمد بن أبى عبد الله البرقى، عنه «٣».

السند صحيح بما مرفى الفقيه مع ان طريق الفقيه إلى البرقى غير منحصر فيه، و فى النجاشى: داود بن القاسم بن إسحاق بن عبد الله بن جعفر ابن أبى طالب أبو هاشم الجعفرى رحمه الله كان عظيم المنزلة عند الأئمة (عليهم السلام) شريف القدر ثقة، روى أبوه عن أبى عبد الله (عليه السلام) «٤»، و يقرب منه ما فى غيره.

و فى الكشى: له منزلة عالية عند أبى جعفر و أبى الحسن و أبى محمد (عليهم السلام) «٥»، و له فى أبواب معاجزهم و فضائلهم مالا يحصى، فى ربيع الشيعة:

أنه من السفراء و الأبواب المعروفين «٦».

و يروى عنه البرقى «٧»، و على بن إبراهيم «٨»، و أبوه «٩»، و سهل بن

(١) رجال العلامة: ٢٧٩، من الفائدة الثامنة من الخاتمة.

(٢) روضة المتقين ١٤: ٣١٩.

(٣) الفقيه ٤: ١٢٨، من المشيخة.

(٤) رجال النجاشى: ٤١١ / ١٥٦.

(٥) رجال الكشى ٢: ٨٤١ / ١٠٨٠.

(٦) ربيع الشيعة للسيد ابن طاوس. لم نعثر عليه فيه.

(٧) الفقيه ٤: ١٢٨، من المشيخة.

(٨) الكافى ٦: ٢٩٩ / ١٧.

(٩) تهذيب الأحكام ٨: ٢٤٧ / ٨٩٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٤٤

زياد «١»، و احمد بن إسحاق «٢»، و احمد بن محمد بن عيسى «٣»، و محمد بن الوليد «٤»، و ابن أبى عمير كما فى التهذيب فى فضل زيارة أبى الحسن و أبى محمد (عليهما السلام) «٥»، و غيرهم.

[٣٨١] شفا - و إلى ما كان فيه:

جاء نفر من اليهود الى رسول الله (صلى الله عليه و آله) فسألوه عن مسائل: على بن احمد بن عبد الله البرقى رضى الله عنه، عن أبيه، عن جدّه أحمد بن أبى عبد الله البرقى، عن أبيه، عن أبى الحسن على بن الحسين البرقى، عن عبد الله بن جبلة، عن معاوية بن عمارة، عن الحسن بن عبد الله، عن آباءه، عن جدّه الحسن بن على بن أبى طالب (عليهم السلام) «٦».

قال الشارح: الظاهر أنّ علي و احمد كانا ثقتين عند المصنّف لاعتماده في كثير من الروايات عليهما سيّما الابن، لكن علي قانون المتأخرين مجهولان، وكذا الباقي غير عبد الله و معاوية، فالخبر قوي و صار أقوى بحكم الصدوق على صحّته، انتهى «٧».

قلت: و يؤيد قوّة الخبر أنّ الشيخ المفيد رواه في الاختصاص أيضا، و سنده هكذا: حدّثنا عبد الرحمن بن إبراهيم، قال: حدّثنا الحسين بن مهران، قال: حدّثني الحسين بن عبد الله، عن أبيه، عن جدّه، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جدّه الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام). إلى

(١) الاستبصار ١: ٤٤١ / ١٦٩٨.

(٢) أصول الكافي ١: ٢٦٤ / ٢.

(٣) أصول الكافي ١: ٩٢ / ١٢.

(٤) أصول الكافي ١: ٩٦ / ١.

(٥) تهذيب الأحكام ٦: ٩٣ / ١٧٦.

(٦) الفقيه ٤: ١٠، من المشيخة.

(٧) روضة المتقين ١٤: ٧٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٤٥

آخره «١»، إلّا أنّ فيه: جاء رجل من اليهود، و أظنّ أنّ في السندين تحريفا، أما في الأوّل فقوله: عن جدّه الحسن و الصحيح الحسين (عليهما السلام)، و أما في الثاني فقوله: حدّثني الحسين بن عبد الله و الصحيح الحسن بن عبد الله، و الله العالم.

[٢٨٢] شنب - و إلى حديث سليمان بن داود (عليهما السلام) في معنى قول الله عزّ و جلّ: فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَ الْأَعْنَاقِ «٢»:

علي بن أحمد ابن موسى، عن محمّد بن أبي عبد الله الكوفي، عن موسى بن عمران النخعي، عن عمّه الحسين بن يزيد النوفلي، عن علي بن سالم، عن أبيه، عن الصادق جعفر بن محمّد (عليهما السلام) «٣».

الأوّل: هو الدقاق من مشايخه الذين أكثر من الرواية عنهم مترخّما أو مترضّيا، و الثاني: ثقة في (لو) «٤»، و الثالث: مجهول، روى في الفقيه في باب الوصية من لدن آدم عن الكوفي، عنه، عن عمّه الحسين بن يزيد، عن الحسين بن علي بن أبي حمزة، عن أبيه، إلى آخره «٥».

و في باب نوادر الميراث بالسند المذكور هنا «٦»، و النوفلي ثقة في (لز) «٧»، و علي ابن سالم ذكره الشيخ في أصحاب الصادق (عليه السلام) «٨»، و يروى عنه: يونس

(١) الاختصاص: ٣٣.

(٢) سورة ص ٣٨: ٣٣.

(٣) الفقيه ٤: ٢٩، من المشيخة.

(٤) تقدم برقم: ٣٦.

(٥) الفقيه ٤: ١٣٢ / ٤٥٧.

(٦) الفقيه ٤: ٢٥٣ / ٨١٧، و فيه مطابقة السند مع ما مذکور الى الحسين بن يزيد و اختلافه معه فيما بعده.

(٧) تقدم برقم: ٣٧.

(٨) رجال الشيخ: ٢٤٤ / ٣٤٧.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٤٦.

ابن عبد الرحمن في الكافي في باب ميراث ولد الزنا «١»، وفي التهذيب في باب الاشهاد على الوصي «٢»، وفي باب الرجوع في الوصي «٣»، وفي باب الزيادات في كتاب الوصي «٤»، وفي باب ميراث ابن الملاعنة «٥»، و عثمان بن عيسى في الكافي في كتاب الكفر في باب الرياء «٦»، و علي بن أسباط في التهذيب في باب التيمم «٧»، فلا يبعد دعوى وثاقته و في هذه المواضع روى عن الصادق أو الكاظم (عليهما السلام) بلا واسطة.

و سالم هو ابن عبد الرحمن الأشل كما نص عليه في الجامع «٨»، و وثقه في ابنه عبد الرحمن «٩»، و في أصحاب الصادق (عليه السلام): أسند عنه «١٠»، فهو بل ابنه علي من الأربعة الآلاف الموثقين.

و أغرب الشارح «١١»، فقال: (عن علي بن سالم) علي بن أبي حمزة البطائني، عن أبيه أبي حمزة البطائني غير مذكور، و الذي يخطر بالبال، أنه كان الحسن بن علي بن سالم «١٢» عن أبيه كما يقع كثيرا، و لم تعهد رواية علي عن أبيه،

(١) الكافي ٧: ١٦٣ / ٣.

(٢) تهذيب الأحكام ٩: ١٧٨ / ٧١٥.

(٣) تهذيب الأحكام ٩: ١٩٠ / ٧٦٥.

(٤) تهذيب الأحكام ٩: ٢٤٣ / ٩٤٢.

(٥) تهذيب الأحكام ٩: ٣٤٣ / ١٢٣٢.

(٦) أصول الكافي ٢: ٢٢٣ / ٩.

(٧) تهذيب الأحكام ١: ٢٠٢ / ٥٨٧.

(٨) جامع الرواة ١: ٤٥٠.

(٩) جامع الرواة ١: ٣٤٧.

(١٠) رجال الشيخ: ٢٠٩ / ١١٤.

(١١) يقال: أغرب الرجل، إذا جاء بشيء غريب مجمع البحرين: غرب ٢: ١٣٢.

(١٢) في المصدر: الحسن بن سالم، و هو الصحيح، بقرينة قوله ما بعده: و لم تعهد رواية علي عن أبيه، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٤٧.

و علي أي حال فالخير قوى أو ضعيف، انتهى «١».

و فيه:

أولاً: إنَّ السند المذكور غير منحصر في الموجود هنا بل موجود في التهذيب أيضا في باب الرهون «٢»، و في الفقيه في باب الرهون «٣»، و باب نواذر الميراث «٤»، و في الاستبصار في باب ربح المؤمن على أخيه المؤمن «٥»، و في الكافي في باب الرياء من كتاب الكفر «٦»، و في قصص الأنبياء في قصّة آدم (عليه السلام) بإسناده، عن الصدوق، عن ابن المتوكل، عن محمّد بن أبي عبد الله الكوفي، عن موسى بن عمران النخعي، عن عمّه الحسين بن يزيد، عن علي بن سالم، عن أبيه، عن أبي بصير، قال: كان أبو جعفر (عليه السلام). إلى آخره «٧».

و في باب الثلاثين من توحيد الصدوق: عن الحسين بن إبراهيم المؤدّب، عن محمّد بن أبي عبد الله الكوفي، قال: حدثنا محمّد بن إسماعيل البرمكي، قال: حدثنا علي بن سالم، عن أبيه، قال: سألت الصادق (عليه

(١) روضة المتقين ١٤: ٣٢١، و كلام المجلسي رحمه الله مبنى على أساس الاتحاد بين علي بن سالم الكوفي، و بين علي بن أبي حمزة البطائني الكوفي أيضا، لأن ابن أبي حمزة - كما في سائر كتب الرجال - هو: سالم، و هذا لا يكفي للحكم بالاتحاد، و الظاهر انهما مختلفان لما سيأتي من توضيح المصنف «قدس سره»، زيادة على كون الشيخ قد ذكر الاثنين في رجاله و بفصل قليل بينهما في أصحاب أبي عبد الله الصادق (عليه السلام)، و أفرد أحدهما و هو البطائني في أصحاب الكاظم (عليه السلام)، و لم يذكر الآخر. انظر رجال الشيخ: ٢٤٢ / ٣١٢، ٢٤٤ / ٣٤٧، ٣٥٣ / ١٠.

(٢) تهذيب الأحكام ٧: ١٧٨ / ٤٢.

(٣) الفقيه ٣: ٢٠٠: ٢٥.

(٤) الفقيه ٤: ٢٥٣ / ١٣.

(٥) الاستبصار ٣: ٧٠ / ٢.

(٦) أصول الكافي ٢: ٢٢٣ / ٩، ٢: ٢٢٤ / ١٢، و ليس فيهما: عن أبيه.

(٧) بحار الأنوار ١١: ٢٤١ / ٣٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٤٨

(السلام). الخبر «١».

و ثانيا: إننا لم نقف على ما ادعى كثرته في الأسانيد من رواية الحسن عن أبيه علي بن سالم يعني أبا حمزة، بل الموجود: الحسن بن علي بن أبي حمزة عن أبيه كما في الكافي في باب ما يجب الاقتداء بالأئمة (عليهم السلام) في طلب الرزق «٢»، و في الفقيه في باب المعاش و المكاسب «٣»، و في باب الوصية من لدن آدم «٤»، و في التهذيب في باب الصيد و الذكاة «٥»، و غير ذلك. و ثالثا: إننا لم نقف على موضع ذكر [فيه] اسم والد علي مع كثرة رواياته بل المعهود في الأسانيد التعبير عنه بابي حمزة، فراجع.

[٣٨٣] شفح - و إلى خبر بلال، و نواب المؤذنين بطوله:

احمد بن محمّد بن زياد بن جعفر الهمداني رضى الله عنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن احمد بن العباس و العباس بن عمرو الفقيمي، قال: حدثنا هشام ابن الحكم، عن ثابت بن هرمز، عن الحسن بن أبي الحسن، عن احمد بن عبد الحميد، عن عبد الله بن علي، قال: حملت متاعى من البصرة إلى مصر، و ذكر الحديث «٤».

السند غير قابل للتصحيح لوجود جملة من المجاهيل و الضعفاء فيه إلا أن للأصحاب إلى هشام طرقا معتبرة، و رواية هشام هذا الخبر الطويل كاشفة عن اعتباره و صحته عنده بعد ملاحظة علمه و مقامه و إتقانه.

(١) توحيد الصدوق: ٢٢٤ / ٣.

(٢) الكافي ٥: ٧٥ / ١٠.

(٣) الفقيه ٣: ٩٨ / ٢٨.

(٤) الفقيه ٤: ١٣٢ / ٥.

(٥) تهذيب الأحكام ٩: ٢٦ / ١٠٥.

(٦) الفقيه ٤: ٥٣، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٤٩

قال الشيخ المفيد - رحمه الله - في العيون و المحاسن كما في فصول السيد المرتضى: و هشام بن الحكم من أكبر أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد (عليهما السلام)، و كان فقيها، و روى حديثا كثيرا، و صحب أبا عبد الله (عليه السلام) و بعده أبا الحسن موسى (عليه السلام)، و كان يكتنى أبا محمّد و أبا الحكم، و كان مولى بنى شيبان، و كان مقيما بالكوفة، و بلغ من مرتبته و علوه عند أبي عبد الله جعفر بن محمد (عليهما السلام) أنّه دخل عليه بمنى و هو غلام أوّل ما اختط عارضاه و في مجلسه شيوخ الشيعة: كحمران بن أعين، و قيس الماصر، و يونس بن يعقوب، و أبو جعفر الأحول، و غيرهم، فرفعه على جماعتهم و ليس فيهم إلّا من هو أكبر سنا منه، فلما رأى أبو عبد الله (عليه السلام) أنّ ذلك الفعل كبر على أصحابه، قال: هذا ناصرنا بقلبه، و لسانه، و يده.

و قال له أبو عبد الله (عليه السلام) و قد سأله عن أسماء الله عزّ و جلّ و اشتقاقها، فأجابته، ثم قال له: أفهمت يا هشام فهما تدفع به أعدائنا الملحدين مع الله عزّ و جلّ؟ قال هشام: نعم، قال أبو عبد الله (عليه السلام): نفعك الله به و ثبتك، قال هشام: فو الله ما قهرنى أحد في التوحيد حتى قمت مقامى هذا، انتهى (١) و مثل هذا الجليل يبعد أن يروى مثل هذا الخبر مع عدم وثوقه بصحته.

و أمّا بلال: فهو ممدوح عند أصحابنا و وردت في مدحه و انقطاعه الى أمير المؤمنين (عليه السلام) اخبار اخرجناها في كتابنا المسمى بنفس الرحمن (٢).

[٣٨٤] شفه - و إلى ما كان فيه متفرقا من قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام):

(١) الفصول المختارة من العيون و المحاسن: ٢٨.

(٢) نفس الرحمن: ٤٧.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٥٠

أبوه و محمّد بن الحسن رضى الله عنهما [عن سعد بن عبد الله]، عن إبراهيم بن هاشم، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن محمّد بن قيس، عن أبي جعفر (عليه السلام) (١).

قد تقدّم السند في (رصو) (٢) في الطريق الى محمّد بن قيس و ذكرنا أنّه البجلي الثقة صاحب كتاب قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام)، و إنّ السند صحيح، و لا ادري ما السبب الى تكراره.

[٣٨٥] شفه - و إلى ما كان فيه من وصية أمير المؤمنين (عليه السلام) لابنه محمّد بن الحنفية:

أبوه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن ذكره، عن أبي عبد الله (عليه السلام).

و يغلط أكثر الناس في هذا الاسناد فيجعلون مكان حماد بن عيسى حماد ابن عثمان، و إبراهيم بن هاشم لم يلق حماد بن عثمان و أمّا لقي حماد بن عيسى و روى عنه. انتهى كلام الصدوق (٣).

السند صحيح الى حماد و هو من أصحاب الإجماع فالخبر صحيح أو في حكمه.

و أمّا حكمه بعدم لقاء إبراهيم حماد بن عثمان فهو الأصل في هذا الكلام المتفرّد به و ليس في كلام مشايخ الفنّ منه اثر، نعم تبعه العلامة في الخلاصة، فقال في الفائدة التاسعة: قد يغلط جماعة في الاسناد عن إبراهيم بن هاشم الى حماد بن عيسى فيتوهّمونه حماد بن عثمان، و هو غلط فإنّ إبراهيم بن هاشم لم

(١) الفقيه ٤: ١٠٨، من المشيخة، و ما أثبتناه بين معقوفين منه، و هو الصحيح لأنّ أبا الصدوق و محمّد بن الحسن لا يرويان عن إبراهيم بن هاشم إلا بالواسطة، كابنه علي أو سعد بن عبد الله و من كان في طبقتهم.

(٢) تقدم برقم: ٢٩٤.

(٣) الفقيه ٤: ١٢٥، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٥١

يلق حماد بن عثمان بل حماد بن عيسى «١».

وقال ابن داود في تنبيهات رجاله: إذا ورد عليك الإسناد من إبراهيم بن هاشم الى حماد فلا تتوهم أنه حماد بن عثمان، فإن إبراهيم بن هاشم لم يلق حماد ابن عثمان بل حماد بن عيسى «٢»، واشتهر هذا الكلام بعدهما حتى قال الكاظمي في مشتركاته: وكرر في الكافي إبراهيم بن هاشم عن حماد بن عثمان «٣» وهو سهو و صوابه ابن أبي عمير عن حماد كما هو الشائع المعهود «٤». وفي ترجمة ابن عيسى: وفي الكافي «٥» والتهذيب «٦»: إبراهيم بن هاشم عن حماد بن عثمان وهو أيضا سهو لذكر أصحاب الرجال عدم تلاقيهما «٧».

وأنت خير بأن الأصل في هذا التخليط كلام المشيخة، و تلقاه الجماعة بالقبول من غير تفحص و تأمل في أصل المطلب، و لعمري نسبة سهو واحد الى الصدوق أهون من نسبة غفلات كثيرة الى مثل ثقة الإسلام و غيره من الاعلام، و كيف كان فهذا الكلام ساقط عندنا لوجوه.

الأول: إن الحكم بعدم اللقاء شهادة نفى، و شهادة الإثبات مقدّمة عليها مع معلومية تاريخ وفاة ابن عثمان فإنها في سنة مائة و تسعين كما في الكشي «٨»، فتكون بعد سبع سنين من امامة مولانا الرضا (عليه السلام)، و إبراهيم أيضا من أصحابه - كما يأتي - فيكونان في طبقة واحدة، و لا يضرّ

(١) رجال العلامة: ٢٨١، من الفائدة التاسعة من الخاتمة.

(٢) رجال ابن داود: ٣٠٧ / ٤.

(٣) الكافي ٣: ١٤٤ / ٥ و ٤: ٢٨٦ / ٦.

(٤) هداية المحدثين: ٥٠ و فيه: و كرر في التهذيب و الكافي.

(٥) الكافي: ١٤٤ / ٥ و ٤: ٢٨٦ / ٦.

(٦) تهذيب الأحكام ٥: ٩٣ / ٣٠٦ و ١٦٢ / ٥٤٣.

(٧) هداية المحدثين: ٥٠ - بتصرف -.

(٨) رجال الكشي ٢: ٦٧٠ / ٦٩٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٥٢

الجهل بولادة ابن هاشم فلا بدّ حينئذ من ذكر مستند يجوز التشبّث به لردّ شهادتهم باللقاء مع إمكانه و الحكم بالإرسال أو السهو في تلك الأسانيد الكثيرة.

الثاني: كثرة وقوع هذا السند في الكافي و غيره، ففي الكافي في باب تحنيط الميت و تكفينه: على بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عثمان، عن حريز، عن زرارة و محمد بن مسلم، قالوا: قلنا لأبي جعفر (عليه السلام). الخبر «١».

و في التهذيب في أواخر باب تعجيل الزكاة و تأخيرها: على بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عثمان، عن حريز، عن أبي بصير، عن أبي جعفر (عليه السلام). الخبر «٢».

و في آخر باب صفة الإحرام: على بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنّه قال. الخبر «٣».

و في أواخر باب الخروج الى الصفا: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد ابن عثمان [عن الحلبي] قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام). الخبر «٤».

و مثله في الاستبصار في باب من أحل من إحرام المتعة «٥»، و في الكافي في باب الوصية من كتاب الحج: علي، عن أبيه، عن حماد بن عثمان، عن حريز، عن عمّن ذكره، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: إذا أصبحت فاصحب نحوك. الخبر «٦».

(١) الكافي ٣: ١٤٤ / ٥.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ١٢٣ / ٤٧.

(٣) تهذيب الأحكام ٥: ٣٠٦ / ٩٣.

(٤) تهذيب الأحكام ٥: ٥٤٣ / ١٦٢، و ما بين معقوفين منه، و الحلبي: هو لقب لمحمّد بن علي ابن أبي شعبة، و لأخويه عمران و عبد الأعلى، و لأبيه علي أيضا، و لكنه ينصرف عند الإطلاق إلى الأوّل كما في سائر كتب الرجال، و سيأتي التأكيد عليه - بعد قليل - من المصنف، فلاحظ.

(٥) الاستبصار ٢: ٨٥٢ / ٢٤٤.

(٦) الكافي ٤: ٢٨٦ / ٦.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٥٣

بل في جملة من الأسانيد: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، و لا بدّ ان يكون المراد في بعضها ابن عثمان. منها: ما في الكافي «١» و الاستبصار في باب من اوصى بجزء من ماله: علي ابن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن ابان بن تغلب، قال: قال أبو جعفر (عليه السلام). الخبر «٢».

قال المحقق صدر الدين: و ابان مات سنة احدى و أربعين و مائة فعلى تاريخ الكشي أنّ حماد بن عثمان عاش نيفا و سبعين سنة، ينبغي أن يكون حماد هنا ابن عثمان، انتهى «٣»، و ذلك لأنّ وفاة ابن عيسى في سنة تسع أو ثمان بعد المائتين.

و منها ما وقع فيها: علي بن إبراهيم، عن حماد، عن الحلبي كما في الكافي في باب فضل المقام بالمدينة «٤»، و في التهذيب في باب الغدوّ الى عرفات «٥»، و في الاستبصار في باب أنّ ولد الملاعنة يرث أخواله «٦» و غيرها، فإنّ الذي يروى عن الحلبي - و المراد منه محمّد بن علي بن أبي شعبة الحلبي - هو ابن عثمان، و لم يذكر أحد رواية ابن عيسى، عنه.

الثالث: إنّ إبراهيم بن هاشم من أصحاب الرضا (عليه السلام) كما في النجاشي «٧» و الفهرست «٨» و الخلاصة «٩»، و يروى عن حماد بن عثمان علي بن مهزيار

(١) الكافي ٧: ٣ / ٤٠.

(٢) الاستبصار ٤: ٤٩٦ / ١٣٢.

(٣) لعل الكلام مأخوذ من كتاب مجال الرجال للمحقق صدر الدين العاملي و هو لا يوجد لدينا.

(٤) الكافي ٤: ٤ / ٥٥٨.

(٥) تهذيب الأحكام ٥: ٦٠٧ / ١٨١.

(٦) الاستبصار ٤: ٨ / ١٨١.

(٧) رجال النجاشي: ١٨ / ١٦.

(٨) فهرست الشيخ: ٦ / ٤.

(٩) رجال العلامة: ٩ / ٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٥٤

كما فى التهذيب فى باب نزول المزدلفة «١»، و هو من أصحاب الرضا و الجواد و الهادى (عليهم السلام) «٢» و الحسين بن سعيد فيه فى باب حكم الجنابة «٣»، و فى باب أحكام الجماعة «٤»، و هو مثل على من أصحاب الرضا و الجواد و الهادى (عليهم السلام) «٥» و مثلهما إسماعيل بن مهراڻ و غيرهم. و من هنا صرح جماعة من المتبحرين بصحة هذه الأسانيد و عدم [وجود] إرسال أو سهو فيها. فقال الفاضل الأردبيلى فى جامع الرواة بعد نقل كلام العلامة و ابن داود، أقول: روى على بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عثمان و ابن عيسى كثيرا كما مرّ فى ترجمتهما، و لا اعلم إن ابن داود رحمه الله تعالى من اين حكم بأن إبراهيم لم يلق حماد بن عثمان، انتهى «٦»، و قد عرفت أنه أخذ ذلك من المشيخة.

و قال السيد المحقق القزوينى فى جامع الشرائع - بعد نقل كلام الفاضلين - و هذا المعنى غير ثابت على ما تبّه به الفضلاء لكثرة وقوع روايته صريحا عن حماد بن عثمان، ثم ذكر بعض المواضع و قال: و بالجمله قد تكرر رواية إبراهيم عن ابن عثمان فى اخبار كثيرة بحيث لا يحتمل السهو أو سقوط الوساطة فى جميعها و لعل منشأ كلام الفاضلين كلام الصدوق، ثم ذكر كلامه و قال: و قد عرفت حقيقة الحال، و وافقنا على ذلك السيدان السندان السيد صدر الدين العاملى و صاحب مطالع الأنوار، و الله العالم بحقيقة الحال «٧».

(١) تهذيب الأحكام ٥: ١٨ / ١٩٣، و فيه: على بن مهزيار، عن حدثه، عن حماد بن عثمان.

(٢) رجال الشيخ: ٢٢ / ٣٨١ و ٨ / ٤٣ و ٣ / ٤١٧.

(٣) تهذيب الأحكام ٣: ١٧٢ / ٤٩.

(٤) تهذيب الأحكام ٢: ١٧٢ / ٤٩.

(٥) رجال الشيخ: ١٧ / ٣٧٢ و ١ / ٣٩٩ و ٦ / ٤١٢.

(٦) جامع الرواة ٢: ٤٦٧، من الفائدة الرابعة.

(٧) جامع الشرائع: غير متوفر.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٥٥

و حيث وينا بحمد الله تعالى بما وعدنا من شرح مشيخة الفقيه على الترتيب الذى نقله شيخنا فى الوسائل

فينبغى التنبيه على أمور:**الأول: إنا ذكرنا فى هذا الشرح اللطيف تراجم جماعة من الرواة****إشارة**

و بسطنا الكلام فى طائفة كثرت رواياتهم و اختلفت كلمة الأصحاب فيهم، و ذكرنا من القرائن و الامارات ما لم تجتمع فى كتاب من كتب هذا الفن إلا أنه لعدم ترتيب ذكرهم على ترتيب الكتب الرجالية يصعب على الباحث الناظر معرفة محلّ ذكر من أراد معرفة حاله بل معرفة أصل وجوده فى هذا الشرح و عدمه فرأيت أن اذكر أسامى من ترجمت حاله نسقا مرتبا مشيرا الى محلّه و موضع ذكره تكثرًا للفائدة و تسهالا على الطالب، و بالله المستعان و عليه التكلان.

فنقول:

حرف الألف

- [١]- إبراهيم بن أبي زياد الكرخي / (د) / [٤].
 [٢]- إبراهيم بن [أبي] «١» يحيى المدائني / (و) / [٦].
 [٣]- إبراهيم بن خالد العطار / (شكه) / [٣٢٥].
 [٤]- إبراهيم بن عبد الحميد / (ح) / [٨].
 [٥]- إبراهيم بن عمر اليماني / (ط) / [٩].
 [٦]- إبراهيم بن محمد الثقفي / (ي) / [١٠].
 [٧]- إبراهيم بن محمد الهمداني / (يا) / [١١].
 [٨]- إبراهيم بن مهزيار / (يب) / [١٢].
 [٩]- إبراهيم بن هاشم / (يد) / [١٤].

(١) ما أثبتناه بين معقوفين من المصدر، و لعلّ سقوط [أبي] جاء من سهو الناسخ إذ ذكره المصنف في شرح الطريق صحيحا.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٥٦

- [١٠]- أحمد بن الحسن بن فضال / (رلز) / [٢٣٧].
 [١١]- أحمد بن الحسن الميثمي / (يو) / [١٦].
 [١٢]- أحمد بن عائذ / (يز) / [١٧].
 [١٣]- أحمد بن علوية / (ي) / [١٠].
 [١٤]- أحمد بن زياد الهمداني / (يا) / [١١].
 [١٥]- أحمد بن خالد البرقي / (يه) / [١٥].
 [١٦]- أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة / (يط) / [١٩].
 [١٧]- أحمد بن محمد بن يحيى العطار / (قسط) / [١٦٩].
 [١٨]- أحمد بن محمد بن مطهر / (كا) / [٢١].
 [١٩]- أحمد بن هلال العبرتائي / (كب) / [٢٢].
 [٢٠]- إدريس بن زيد / (كج) / [٢٣].
 [٢١]- إسحاق بن عمّار / (كز) / [٢٧].
 [٢٢]- إسماعيل بن أبي زياد السكوني / (لز) / [٣٧].
 [٢٣]- إسماعيل بن بشار / (قسه) / [١٦٥].
 [٢٤]- إسماعيل بن عبد الرحمن / (لب) / [٣٢].
 [٢٥]- إسماعيل بن عيسى / (لد) / [٣٤].
 [٢٦]- إسماعيل بن سهل / (عا) / [٧١].

حرف الباء

- [٢٧]- بحر السَّقَاء / (مه) / [٤٥].
 [٢٨]- بزيع المؤذَن / (مو) / [٤٦].
 [٢٩]- بشير النبال / (مح) / [٤٨].
 [٣٠]- بكار بن كردم / (مط) / [٤٩].
 خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٥٧
 [٣١]- بكر بن صالح / (ن) / [٥٠].
 [٣٢]- بكير بن أعين / (نب) / [٥٢].

حرف التاء و الجيم

- [٣٣]- ثوير بن أبي فاختة / (ند) / [٥٤].
 [٣٤]- جابر بن يزيد الجعفي / (نز) / [٥٧].
 [٣٥]- جراح المدائني / (نج) / [٥٨].
 [٣٦]- جهيم بن أبي جهم / (سو) / [٦٦].

حرف الحاء و الخاء

- [٣٧]- حذيفة بن منصور / (ع) / [٧٠].
 [٣٨]- الحسن بن الجهم / (عب) / [٧٢].
 [٣٩]- الحسن بن الحسين اللؤلؤي / (رله) / [٢٣٥].
 [٤٠]- الحسن بن راشد / (عج) / [٧٣].
 [٤١]- الحسن بن رباط / (قمز) / [١٤٧].
 [٤٢]- الحسن بن زياد الصيقل / (عد) / [٧٤].
 [٤٣]- الحسن بن علي بن أبي حمزة / (عو) / [٧٦].
 [٤٤]- الحسن بن علي الوشاء / (يز) / [١٧].
 [٤٥]- الحسين بن أحمد الأشعري / (ل) / [٣٠].
 [٤٦]- الحسين بن أبي العلاء / (فد) / [٨٤].
 [٤٧]- الحسين بن الحسن بن ابان / (يج) / [١٣].
 [٤٨]- الحسين بن حمّاد / (فه) / [٨٥].
 [٤٩]- الحسين بن زيد الشهيد / (فو) / [٨٦].
 خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٥٨
 [٥٠]- الحسين بن سيف بن عميرة / (قمح) / [١٤٨].
 [٥١]- الحسين بن علوان / (قكح) / [١٢٨].
 [٥٢]- الحسين بن محمّد بن عامر / (له) / [٣٥].

- [٥٣]- الحسين بن محمد القمي / (فظ) / [٨٩].
 [٥٤]- الحسين بن المختار / (ص) / [٩٠].
 [٥٥]- الحسين بن يزيد النوفلي / (لز) / [٣٧].
 [٥٦]- حفص بن غياث / (صبح) / [٩٣].
 [٥٧]- الحكم الخياط / (قسه) / [١٦٥].
 [٥٨]- الحكم بن مسكين / (مب) / [٤٢].
 [٥٩]- حمزة بن حرمان / (قا) / [١٠١].
 [٦٠]- حمزة بن محمد / (قمط) / [١٤٩].
 [٦١]- حنان بن سدير / (قب) / [١٠٢].
 [٦٢]- خالد بن إسماعيل / (قسد) / [١٦٤].

حرف الدال و الراء و الزاء

- [٦٣]- داود بن حصين / (قط) / [١٠٩].
 [٦٤]- داود الصرمي / (قيب) / [١١٢].
 [٦٥]- داود بن كثير الرقي / (قي) / [١١٠].
 [٦٦]- درست بن أبي منصور / (قيج) / [١١٣].
 [٦٧]- رفاعه بن موسى / (قيو) / [١١٦].
 [٦٨]- زرعه بن محمد الحضرمي / (قكا) / [١٢١].
 [٦٩]- زكريا بن مالك / (قكج) / [١٢٣].
 [٧٠]- زكريا المؤمن / (شب) / [٣٠٢].
 خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٥٩
 [٧١]- الزهري محمد بن مسلم / (قكد) / [١٢٤].
 [٧٢]- زياد بن مروان القندي / (قكو) / [١٢٦].

حرف السين و الصاد و الطاء

- [٧٣]- سدير الصيرفي / (قلط) / [١٢٩].
 [٧٤]- سعد بن طريف / (م) / [٤٠].
 [٧٥]- سعدان بن مسلم / (ح) / [٨].
 [٧٦]- سعيد الأعرج / (قلج) / [١٣٨].
 [٧٧]- سعيد بن يسار / (قله) / [١٣٥].
 [٧٨]- سلمة بن تمام / (قلو) / [١٣٦].
 [٧٩]- سلمة بن الخطاب / (نه) / [٥٥].

[٨٠]- سليمان بن حفص المروزي / (قلط) / [١٣٩].

[٨١]- سليمان بن خالد / (قم) / [١٤٠].

[٨٢]- سليمان بن داود المنقري / (صبح) / [٩٣].

[٨٣]- سليمان بن عمرو / (قمج) / [١٤٣].

[٨٤]- سماعه بن مهران / (قمد) / [١٤٤].

[٨٥]- سهل بن زياد / (شه) / [٣٠٥].

[٨٦]- سيف بن عميرة / (قمح) / [١٤٨].

[٨٧]- صالح بن الحكم / (قنا) / [١٥١].

[٨٨]- صالح بن عقبه / (قنب) / [١٥٢].

[٨٩]- صباح بن سيابة / (قنج) / [١٥٣].

[٩٠]- طلحة بن زيد / (قنو) / [١٥٦].

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٦٠

حرف العين

[٩١]- عامر بن نعيم / (قنط) / [١٥٩].

[٩٢]- عامر بن جذاعة / (قنح) / [١٥٨].

[٩٣]- عباس بن هلال / (قنج) / [١٥٣].

[٩٤]- عبد الأعلى مولى آل سام / (قد) / [١٠٤].

[٩٥]- عبد الرحمن بن أبي عبد الله البصري / (قسز) / [١٦٧].

[٩٦]- عبد الرحيم القصير / (قعا) / [١٧١].

[٩٧]- عبد العظيم بن عبد الله الحسنی / (قعج) / [١٧٣].

[٩٨]- عبد الكريم الهاشمي / (قعد) / [١٧٤].

[٩٩]- عبد الكريم الخثعمي / (قعه) / [١٧٥].

[١٠٠]- عبد الله بن بكير / (قغز) / [١٧٧].

[١٠١]- عبد الله بن حماد الأنصاري / (قغب) / [١٨٢].

[١٠٢]- عبد الله بن سليمان / (قفج) / [١٨٣].

[١٠٣]- عبد الله بن عبد الرحمن الأصم / (قفح) / [١٨٨].

[١٠٤]- عبد الله بن القاسم الحضرمي / (فد) / [٨٢].

[١٠٥]- عبد الله بن مسكان / (قص) / [١٩٠].

[١٠٦]- عبد الله بن الصلت / (رز) / [٢٠٧].

[١٠٧]- عبد الله بن ميمون / (قصب) / [١٩٢].

[١٠٨]- عبد الملك بن أعين / (قصه) / [١٩٥].

[١٠٩]- عبد الملك بن عتبة الهاشمي / (قصو) / [١٩٦].

- [١١٠]- عبد الملك بن عمرو / (قصر) / [١٩٧].
- [١١١]- عبد الواحد بن عبدوس / (قصر) / [١٩٨]
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٦١
- [١١٢]- عبيد بن زرارة / (قصر) / [١٩٩].
- [١١٣]- عثمان بن زياد / (رج) / [٢٠٣].
- [١١٤]- عثمان بن عيسى / (قصر) / [١٤٤].
- [١١٥]- علاء بن سيابة / (رو) / [٢٠٦].
- [١١٦]- علي بن أبي حمزة البطائني / (رز) / [٢٠٧].
- [١١٧]- علي بن احمد بن أشيم / (رح) / [٢٠٨].
- [١١٨]- علي بن أسباط / (رى) / [٢١٠].
- [١١٩]- علي بن إسماعيل السندی / (كز) / [٢٧].
- [١٢٠]- علي بن إسماعيل الميثمي / (ريا) / [٢١١].
- [١٢١]- علي بن بلال / (ريح) / [٢١٨].
- [١٢٢]- علي بن جعفر عليه السلام / (ريد) / [٢١٤].
- [١٢٣]- علي بن حسان / (قع) / [١٧٠].
- [١٢٤]- علي بن حديد / (شكو) / [٣٢٦].
- [١٢٥]- علي بن الحسن بن رباط / (رع) / [٢٧٢].
- [١٢٦]- علي بن الحسن الكوفي / (قسا) / [١٦١].
- [١٢٧]- علي بن الحسين السعد آبادي / (يه) / [١٥].
- [١٢٨]- علي بن الحكم / (ريو) / [٢١٦].
- [١٢٩]- علي بن سويد / (ريط) / [٢١٩].
- [١٣٠]- علي بن غراب / (ركب) / [٢٢٢].
- [١٣١]- علي بن محمد بن أبي القاسم / (لج) / [٣٣].
- [١٣١]- علي بن محمد بن قتيبة / (رج) / [٢٠٣].
- [١٣٢]- علي بن موسى الكميداني / (س) / [٦٠].
- [١٣٣]- عمار بن موسى الساباطي / (رلج) / [٢٣٣]
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٦٢
- [١٣٤]- عمرو بن أبي المقدام / (رلد) / [٢٣٤].
- [١٣٥]- عمرو بن أبي نصر / (قكط) / [١٢٩].
- [١٣٦]- عمرو بن جميع / (رله) / [٢٣٥].
- [١٣٧]- عمرو بن خالد / (قكح) / [١٢٣].
- [١٣٨]- عمرو بن شمر / (نز) / [٥٧].
- [١٣٩]- عمر بن أبي شعبة / (رم) / [٢٤٠].

- [١٤٠]- عمر بن حنظلة / (رمب) / [٢٤٢].
 [١٤١]- عمر بن يزيد السابري / (رمد) / [٢٤٤].
 [١٤٢]- عيسى بن شلقان / (رمو) / [٢٤٦].
 [١٤٣]- عيسى بن عبد الله الهاشمي / (رمح) / [٢٤٨].

حرف الغين و الفاء و القاف و الكاف

- [١٤٤]- غياث بن إبراهيم / (رنا) / [٢٥١].
 [١٤٥]- الفضل بن أبي قزّة / (رنج) / [٢٥٣].
 [١٤٦]- القاسم بن سليمان / (رنط) / [٢٥٩].
 [١٤٧]- القاسم بن عروة / (رس) / [٢٦٠].
 [١٤٨]- القاسم بن محمد الأصبهاني / (صج) / [٩٣].
 [١٤٩]- القاسم بن محمد الجوهرى / (شح) / [٣٠٨].
 [١٥٠]- القاسم بن يحيى / (عج) / [٧٣].
 [١٥١]- كردويه / (رسب) / [٢٦٢].
 [١٥٢]- كليب الأسدي / (رسح) / [٢٦٨].
 خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٦٣

حرف الميم

- [١٥٣]- مالك الجهني / (رسد) / [٢٦٤].
 [١٥٤]- مبارك العرقوفى / (رسه) / [٢٦٥].
 [١٥٥]- مثنى بن عبد السلام / (رسو) / [٢٦٦].
 [١٥٦]- محمد بن أبي عمير / (رسز) / [٢٦٧].
 [١٥٧]- محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري / (رسح) / [٢٦٨].
 [١٥٨]- محمد بن أحمد بن أبي الصلب / (رمز) / [٢٤٧].
 [١٥٩]- محمد بن إسحاق / (يط) / [١٩].
 [١٦٠]- محمد بن أسلم الجبلى / (رسط) / [٢٦٩].
 [١٦١]- محمد بن جعفر الأسدي / (لو) / [٣٦].
 [١٦٢]- محمد بن حسان الرازى / (قفا) / [١٨١].
 [١٦٣]- محمد بن حكيم / (رعز) / [٢٧٧].
 [١٦٤]- محمد بن حمران / (رعط) / [٢٧٩].
 [١٦٥]- محمد بن خالد البرقى / (لب) / [٣٢].
 [١٦٦]- محمد بن خالد السوى / (رفا) / [٢٨١].

- [١٦٧]- محمّد بن زكريا / (قمط) / [١٤٩].
- [١٦٨]- محمّد بن سنان / (كو) / [٢٦].
- [١٦٩]- محمّد بن عبد الحميد / (قكز) / [١٢٧].
- [١٧٠]- محمّد بن عبد الله بن زرارة / (رمح) / [٢٤٨].
- [١٧١]- محمّد بن علي ماجيلويه / (لب) / [٣٢].
- [١٧٢]- محمّد بن عيسى العبيدي / (لا) / [٣١].
- [١٧٣]- محمّد بن الفيض / (رصح) / [٢٩٣].
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٦٤
- [١٧٤]- محمّد بن القاسم الأسترآبادي / (رصد) / [٢٩٤].
- [١٧٥]- محمّد بن الوليد الكرمانى / (شا) / [٣٠١].
- [١٧٦]- محمّد بن يحيى / (شب) / [٣٠٢].
- [١٧٧]- مسعدة بن زياد / (شو) / [٣٠٦].
- [١٧٨]- مسعدة بن صدقة / (شنز) / [٣٠٧].
- [١٧٩]- مسمع كردين / (شح) / [٣٠٨].
- [١٨٠]- مصادف / (شط) / [٣٠٩].
- [١٨١]- مظفر بن جعفر بن مظفر / (رضز) / [٢٩٧].
- [١٨٢]- مصعب بن يزيد / (شىء) / [٣١٠].
- [١٨٣]- معاوية بن حكيم / (رسو) / [٢٦٦].
- [١٨٤]- معاوية بن ميسرة / (شيد) / [٣١٤].
- [١٨٥]- معاوية بن وهب / (شيه) / [٣١٥].
- [١٨٦]- معروف بن خرّبوذ / (شيو) / [٣١٦].
- [١٨٧]- معلّى بن خنيس / (شيز) / [٣١٧].
- [١٨٨]- معلّى بن محمّد البصرى / (شبح) / [٣١٨].
- [١٨٩]- المفضل بن عمر / (ل) / [٣٠].
- [١٩٠]- منصور بن حازم / (شكد) / [٣٢٤].
- [١٩١]- منصور بن الوليد / (شكه) / [٣٢٥].
- [١٩٢]- منصور بن يونس / (شكو) / [٣٢٦].
- [١٩٣]- منهال القصاب / (شكز) / [٣٢٧].
- [١٩٤]- موسى بن سعدان / (فد) / [٨٤].
- [١٩٥]- موسى بن عمر الصيقل / (قند) / [١٥٤].
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٦٥

- [١٩٦]- نضر بن شعيب / (قد) / [١٠٤].
- [١٩٧]- نعمان الرازي / (شلب) / [٣٣٢].
- [١٩٨]- وهب بن وهب / (شله) / [٣٣٥].
- [١٩٩]- هارون بن خارجة / (شله) / [٣٣٨].
- [٢٠٠]- هارون بن مسلم / (رس) / [٢٦٠].
- [٢٠١]- هشام بن إبراهيم العباسي / (شم) / [٣٤٠].
- [٢٠٢]- هيثم بن أبي مسروق / (ند) / [٥٤].
- [٢٠٣]- ياسر الخادم / (شمج) / [٣٤٣].
- [٢٠٤]- ياسين الضيرير / (شمذ) / [٣٤٤].
- [٢٠٥]- يحيى بن أبي عمران / (شمو) / [٣٤٦].
- [٢٠٦]- يحيى بن حسان الأزرق / (شمز) / [٣٤٧].
- [٢٠٧]- يحيى بن عبد الله العمري / (شمط) / [٣٤٩].
- [٢٠٨]- يزيد بن إسحاق شعر / (شلز) / [٣٣٧].
- [٢٠٩]- يعقوب بن شعيب / (شن) / [٣٥٠].
- [٢١٠]- يعقوب بن عيثم «١» / (شنا) / [٣٥١].
- [٢١١]- يوسف بن إبراهيم / (شنج) / [٣٥٣].
- [٢١٢]- يونس بن عمّار / (شنو) / [٣٥٦].
- [٢١٣]- يونس بن يعقوب / (شنز) / [٣٥٧].

(١) تقدم ذكره في هذه الفائدة، بعنوان: يعقوب بن ميثم، انظر تعليقنا عليه في الهامش.
خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٦٦

باب الكنى

- [٢١٤]- أبو بكر بن أبي سماك «١» / (شس) / [٣٦٠].
- [٢١٥]- أبو الجارود زياد بن المنذر / (شسج) / [٣٦٣].
- [٢١٦]- أبو جرير زكريّا بن إدريس القمي / (شسب) / [٣٦٢].
- [٢١٧]- أبو جميلة المفضل بن صالح / (شسز) / [١٢٧].
- [٢١٨]- أبو حبيب ناجية / (شسه) / [٣٦٥].
- [٢١٩]- أبو كهمس / (شصد) / [١٩٤].

و قد تركنا أسامي جماعه ذكرناهم في خلال الشرح مختصرا و لم نستطع في ترجمتهم بشيء.

الثاني: في ذكر مشايخ الصدوق الذين روى عنهم في المشيخة، و في ما بأيدينا من كتبه، و صرح بعضهم المترجمون.

- [١]- أ- إبراهيم بن هارون الهيبستي «٢».

[٢]- ب- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أبي «٣» حمزة بن عماره الحافظ.

[٣]- ج- أبو الحسن أحمد بن ثابت الدواليني «٤».

[٤]- د- أحمد بن الحسن بن عبدربه القطان، في كمال الدين: حدثنا

(١) نسخة بدل: سماه «منه قدس سره»، وقد تقدم ذكره في هذه الفائدة، انظر تعليقتنا هناك في الهامش.

(٢) كذا في الأصل، وفي توحيد الصدوق: ٣/١٥٧ و ٤/١٥٨ ورد بعنوان الهيتي، وفي معاني الأخبار ٧/١٥: الهيسي، وفي معجم

رجال الحديث ١: ٣١٥ (الهيتي، أو الهيثمي). ولعل ما في التوحيد هو الصحيح نسبة الى هيت مدينة من مدن العراق.

(٣) ورد في الخصال ٢: ٤١٠/١١، ٢: ٤١٦/١٠ من غير (أبي).

(٤) كذا في الأصل، وفي معجم رجال الحديث ٢: ٥٩ الدواليبي بالباء الموحدة بعد الياء المثناة، ويؤيده ما في كمال الدين: ١٥٦.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٦٧

أحمد بن الحسن القطان المعروف بأبي علي بن عبدربه الرازي وهو شيخ كبير من أصحاب «١» الحديث «٢»، وفي موضع آخر:

أحمد بن محمد بن الحسين القطان وكان شيخاً لأصحاب الحديث ببلد الرى يعرف بابي علي بن عبدربه «٣».

[٥]- ه- أبو منصور أحمد بن إبراهيم بن بكير الخوزي «٤»، روى عنه بنيسابور.

[٦]- و- أحمد بن إبراهيم بن الوليد السلمى.

[٧]- ز- أحمد بن أبي جعفر البيهقي.

[٨]- ح- أبو علي أحمد بن الحسن بن علي بن عبدربه.

[٩]- ط- أبو العباس أحمد بن الحسين بن عبيد الله «٥» بن محمد بن مهران الآبى العروضى، قال ابن شهر آشوب في المعالم: له

[كتاب] ترتيب الأدلة فيما يلزم خصوص «٦» الإمامية دفعه عن الغيبة والغائب، المفاداة «٧» في

(١) في المصدر: لأصحاب مكان (من أصحاب).

(٢) كمال الدين: ٦٧.

(٣) لم نجد هذا في موضع من (كمال الدين) بل وجدناه في أمالى الصدوق: ٥/٤٥٤، الباب الثالث والثمانين.

(٤) كذا في الأصل، وفي التوحيد: ١٧/٢٢ و ٢٢/٣٧٦ و العيون ٢: ٢٥ جاء بعنوان: بكر الخورى، وفي الخصال: ١١/٣٢٤ و ٩/٣٤٣

ورد بعنوان: بكر الخوزي، والظاهر صحة ما احتمله الشيخ الغفارى في مقدمه معاني الأخبار من كون اللقب مصحف عن (الجورى)

نسبة إلى محله بنيسابور. انظر: مقدمه معاني الأخبار للشيخ على أكبر غفارى: ٣٨.

(٥) في معالم العلماء ١١٣/٢٤: احمد بن الحسين بن عبد الله، وفي تعليقه الوحيد: ٣٥، احمد ابن الحسين بن عبيله هو أبو العباس

احمد بن الحسين بن عبيد الله، وقد استنكر التستري ذلك منه في القاموس ١: ٤٤٧، وفي كمال الدين: ٢٤٢ و ٢٥٣ ورد مكان

الحسين: الحسن، و مكان عبيد الله: عبد الله.

(٦) في المصدر: خصوم.

(٧) في المصدر: المكافاة.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٦٨

المذهب، [كتاب] «١» في النقض على أبي خلف «٢».

[١٠]- ي- احمد بن جعفر الهمدانى وهو بعينه احمد بن زياد بن جعفر الهمدانى.

- [١١]- يا- أبو نصر أحمد بن الحسين بن أحمد بن عبيد «٣» الضبي المرواني النيسابوري، و الظاهر أنه بعينه أحمد بن الحسين المرواني، و في بعض الأسانيد أبو نصير و في بعضها بصير.
- [١٢]- يب- أبو حامد أحمد بن الحسين بن الحسن بن علي الحاكم.
- [١٣]- يج- أحمد بن علي بن إبراهيم بن هاشم القمي.
- [١٤]- يد- أبو حامد أحمد بن علي بن الحسين الثعالبي.
- [١٥]- يه- أحمد بن قارون القائيني.
- [١٦]- يو- أبو علي أحمد بن محمد بن يحيى العطار الأشعري القمي.
- [١٧]- يز- أحمد بن محمد الأسدي.
- [١٨]- يح- أحمد بن محمد إبراهيم العجلي.
- [١٩]- يط- أبو الحسن أحمد بن محمد بن الصقر الصائغ.
- [٢٠]- ك- أحمد بن محمد بن الهيثم العجلي و غير بعيد ان يكون هو العجلي المتقدم.
- [٢١]- كا- أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري القاضي.
- [٢٢]- كب- أحمد بن محمد بن عبد الرحمن المنقري.
- [٢٣]- كج- أحمد بن محمد بن عبد الرحمن المروزي المقرئ الحاكم و لعله

- (١) ظاهر عبارة الأصل و المصدر ان كتاب المفاداة (المكافاة) هو في النقض على أبي خلف، و في معجم رجال الحديث: ٩٦/٢، ما يشعر بكونهما كتابين، فلاحظ.
- (٢) معالم العلماء: ١١٣/٢٤، و فيه بدل ابن مهران: المهراني.
- (٣) في عيون اخبار الرضا عليه السلام: ٢٧٥ و ٢٨٦ و ٣٨١ عبد مكان عبيد.
- خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٦٩ المنقري المتقدم.
- [٢٤]- كد- أبو الحسين أحمد بن محمد بن الحسين البراز.
- [٢٥]- كه- أحمد بن محمد بن عيسى بن أحمد بن علي بن أبي طالب «١» و في بعض أسانيد أحمد بن عيسى بن علي بن أبي طالب و الظاهر اتحادهما.
- [٢٦]- كو- أحمد بن محمد الشيباني المكتب.
- [٢٧]- كز- أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن الحسن بن الحكم «٢».
- [٢٨]- كح- أحمد بن محمد بن زمره، و في بعض النسخ: رزقة القزويني «٣».
- [٢٩]- كط- أحمد بن محمد بن إسحاق المغازي «٤».
- [٣٠]- ل- أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الأنماطي.
- [٣١]- لا- أحمد بن هارون القاضي، و في بعض أسانيد: أحمد بن

(١) في معاني الأخبار: ١٠/١: أبو الحسن أحمد بن محمد بن عيسى بن أحمد بن عيسى بن علي ابن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام.

- و في موضع آخر منه: ١٧/٦٤: احمد بن محمّد بن يحيى بن احمد بن عيسى ابن علي بن الحسين. إلى آخر النسب، و روايته في كلا الموضوعين عن أبي عبد الله محمّد بن إبراهيم بن أسباط، و الظاهر صحه (عيسى) كما في معجم رجال الحديث ٢: ٣٢٦، و لعلّ سقوط بعض الأسماء من النسب في الأصل من سهو الناسخ.
- (٢) ورد في عيون الاخبار: ١٣/٩٦ بعنوان: أحمد بن محمّد بن أحمد بن الحسين [الحسن] أبو العباس الحاكم. و الظاهر صحه (الحسن) لوروده في كتب الرجال.
- (٣) ورد في الأمالي: ١٩٩ و ٢٠١ و عيون الاخبار: ١٣٨، و كمال الدين: ١١٢ بعنوان رزمة، و اختلف ضبطه في كتب الرجال المتيسرة لدينا بين (زمره، و رزقه، و رزمة).
- (٤) كذا في الأصل: و في كمال الدين: ١٨٣ و معجم رجال الحديث: ٢: ٢٤٩: المعاذي بالذال المعجمة. خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٧٠
- هارون الطائي «١»، و الظاهر الاتّحاد.
- [٣٢]- لب- أحمد بن يحيى المكتّب.
- [٣٣]- لج- إسحاق بن عيسى.
- [٣٤]- لد- إسماعيل بن حكيم العسكري.
- [٣٥]- له- إسماعيل بن علي بن رزين.
- [٣٦]- لو- إسماعيل بن منصور بن أحمد القصار.
- [٣٧]- لز- أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم بن معمر.
- [٣٨]- لح- أبو الفضل تميم بن عبد الله بن تميم القرشي الحيري.
- [٣٩]- لط- جعفر بن محمّد بن مسرور، في التعليقه: و يحتمل كونه ابن قولويه لان اسم قولويه مسرور، و هو في طبقه الكشي إلى زمان الصدوق، انتهى «٢»، و فيه من البعد ما لا يخفى.
- [٤٠]- م- أبو القاسم جعفر بن محمّد بن موسى بن قولويه القمي.
- [٤١]- ما- جعفر بن علي بن الحسن.
- [٤٢]- مب- جعفر بن علي بن الحسين بن علي بن عبيد الله بن المغيرة الكوفي «٣».
- [٤٣]- مج- جعفر بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب

(١) و ورد في بعض الأسانيد: الفامي بالفاء ثم الميم كما في العيون: ٨١ و ١٣٨، و انظر الخصال باب الاثني (معرفة التوحيد بخصلتين) ح/ ١، و العيون ب ١١ ح ٤٥، و الأمالي: ١٢٠ و ١٢٣ و ١٧٣.

(٢) تعليقه الوحيد: ٨٧.

(٣) ورد في أسانيد الصدوق «قدّس سرّه» مكان «الحسين»: الحسن، و مكان «عبيد الله»: عبد الله، انظر: الأمالي: ١٢ و ٢٢ و ٣٧، و كمال الدين: ٢٠٠، و العيون: ٣٦٤.

و مشيخة الفقيه ٤: ٢٠، في طريقه الى عبد الرحيم القصير، و ٤: ١٠٣، في طريقه الى روح بن عبد الرحيم.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٧١

عليهم السلام كذا في الأسانيد، و قد سقط بعض الأسماء بين جعفر و زيد فإنه لم يكن لزيد ابن اسمه جعفر و لو كان لاستحال روايته عنه.

[٤٤]- مد- أبو محمّد جعفر بن نعيم بن شاذان الحاكم.

[٤٥]- مه- أبو محمّد جعفر بن أحمد بن عليّ الفقيه الإيلاقي الرازي صاحب كتاب المسلسلات وغيره.

[٤٦]- مو- الحسن بن إبراهيم بن هاشم.

[٤٧]- مز- الحسن بن أبي عليّ أحمد بن إدريس الأشعريّ القميّ و هو أخو الحسين الآتي.

[٤٨]- مح- الحسن بن أحمد بن الخليل بن أحمد.

[٤٩]- مط- أبو محمّد الحسن بن حمزة بن عليّ بن الحسن بن عبد الله ابن أبي طالب «١».

[٥٠]- ن- الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكريّ، و في بعض الأسانيد أبو أحمد بن الحسن. الى آخره، و الظاهر زيادة لفظ الابن.

[٥١]- نا- أبو طالب الحسن بن عبد الله بن سنان الطائيّ.

[٥٢]- نب- الحسن بن عليّ بن أحمد الصانع «٢».

[٥٣]- نج- الحسن بن عليّ السكونيّ.

[٥٤]- ند- أبو القاسم الحسن بن محمّد السكونيّ المذكور.

[٥٥]- نه- الحسن بن عليّ بن شعيب الجوهريّ.

(١) كذا في الأصل، و الصحيح هو: أبو محمّد الحسن بن حمزة بن عليّ بن عبد الله بن محمّد بن الحسن ابن الحسين بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب (عليهم السلام) توفي سنة ٣٥٨ كما في رجال النجاشي: ١٥٠ / ٦٥، و العلامة: ٨ / ٣٩، و في رجال الشيخ: ٢٤ / ٤٦٥ و ابن داود:

٧٧ / ٤٥٧ زيادة (محمّد) في أوّل النسب بين الحسن و بين حمزة.

(٢) كذا في الأصل، و الصحيح هو الصانع كما في رجال الشيخ: ٤٦٩ / ٤٦، و يؤيده ما في علل الشرائع: ٥٢ غير انه ورد في الأمالي: ٣٣٨ بعنوان: الحسين مصغرا.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٧٢

[٥٦]- نو- أبو عليّ الحسن بن عليّ بن محمّد العطار.

[٥٧]- نز- الحسن بن محمّد بن سعيد الهاشمي الكوفيّ.

[٥٨]- نح- أبو محمّد الحسن بن محمّد بن يحيى العلوي الحاني؟؟؟ «١».

[٥٩]- نط- الحسن بن يحيى بن ضريس، في الرياض: هو من أجلّ مشايخ شيخنا الصدوق، يروي عن أبيه.

[٦٠]- س- الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتّب «٢».

[٦١]- سا- الحسين بن إبراهيم بن ناتان، مرّ عن المجلسي أنّه معرب ناتوان «٣».

[٦٢]- سب- الحسين بن إبراهيم بن بابويه.

[٦٣]- سج- أبو الطيب الحسين بن أحمد بن قحط الرازي «٤».

[٦٤]- سد- الحسين بن أحمد بن إدريس الأشعريّ.

[٦٥]- سه- الحسين بن أحمد البيهقي الحاكم.

[٦٦]- سو- أبو عبد الله الحسين بن أحمد العلويّ.

[٦٧]- سز- أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل الكنديّ.

[٦٨]- سح- أبو أحمد الحسين بن عبد الله بن سعيد بن الحسن بن إسماعيل بن حكيم العسكريّ.

[٦٩]- سطر - أبو محمد الحسين بن عبد الله بن سعيد العسكري، و لعله السابق و ان بعد تعدد الكنية.

(١) كتب فوق هذا اللقب - في الأصل - لفظ: كذا، و الصحيح هو الدنداني كما في المجدي: ٢٠٢ و عمدة الطالب: ٣٣١، ترجم له النجاشي: ١٤٩ / ٦٤ و ذكر ان وفاته سنة: ٣٥٨ هـ.

(٢) و في لسان الميزان: ٢ / ٢٧١ لقبه: المؤدب مكان المكتب.

(٣) تقدم في هذه الفائدة في الرقم: ٢٦٥.

(٤) كذا في الأصل: و في سند العيون: ٣٥٠: محمد مكان قحط.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٧٣

[٧٠]- ع - الحسين بن علي بن محمد القمي المعروف بابي علي البغدادي.

[٧١]- عا - الحسين بن علي الصوفي.

[٧٢]- عب - أبو عبد الله الحسين بن يحيى البجلي.

[٧٣]- عج - الحسين «١» بن محمد بن سعيد الهاشمي، و الظاهر انه بعينه الحسين بن محمد الهاشمي.

[٧٤]- عد - حمزة «٢» بن محمد بن أحمد بن جعفر بن محمد المحروق بن محمد «٣» بن زيد بن علي بن الحسين (عليهما السلام).

[٧٥]- عه - الخليل بن أحمد.

[٧٦]- عو - خضر بن محمد بن مسروق «٤».

[٧٧]- عز - رافع بن عبد الله بن عبد الملك.

[٧٨]- عح - سليمان بن أحمد اللخمي.

(١) الحسين: ورد في أمالي الصدوق مجلس / ٦٣ ح ١١ ص ٢٤٤ و في عيون اخبار الرضا (عليه السلام) ب ٢٦ ح ٢٢، ح ٧ ب ٢٩ بعنوان: الحسن.

(٢) «مر في شرح حال فقه الرضا (عليه السلام) هذا النسب و فيه بعض الفوائد فراجع» «منه قدس سره».

أقول: تجد ذلك في الجزء الأول صحيفة: ٢٤٤.

(٣) في كتاب المجدي: ١٨٤ ما يخالف عمدة الطالب: ٣٠٠ حيث ورد في الأول ان جعفر هو أخو محمد بن محمد بن زيد الشهيد لا

ابنه، و العقب من جعفر لا - منه لان محمد مات و لم يعقب، و يقويه ما في مشيخة الفقيه ٤: ٣٣، و عيون الاخبار: ج ١ ب ٢٢ ح ٥، و

معاني الاخبار:

٣٠١، و الأمالي: مجلس ٤٤ ح ٦.

اما ما في عمدة الطالب فهو موافق لما في الأصل، فلاحظ.

(٤) لم نظفر برواية للصدوق عنه، بل لم نجده في أغلب كتب الرجال. قال فقيدنا الراحل الخوي رضوان الله عليه - بعد ان أشار لما

في هذه الخاتمة - : و لعله تصحيف جعفر بن محمد بن مسرور. معجم رجال الحديث ٧: ٥٣.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٧٤

[٧٩]- عط - سعد بن عبد الله و هو غير الجليل المعروف.

[٨٠]- ف - صالح بن عيسى العجلي.

[٨١]- فا - عبد الحميد بن عبد الرحمن بن الحسن «١» النيسابوري الحاكم.

[٨٢]- فب- عبد الرحمن بن محمد بن خالد البرقي.

[٨٣]- فج- أبو اسد عبد الصمد بن شهيد الأنصاري.

[٨٤]- فد- أبو القاسم عبد الله بن أحمد.

[٨٥]- فه- أبو محمد عبد الله «٢» بن حامد.

[٨٦]- فو- عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب الأصبهاني.

[٨٧]- فز- أبو القاسم عبد الله بن محمد الصانع «٣».

[٨٨]- فح- أبو سعيد عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب بن نصر الشجري ولا يبعد اتحاده مع السابق.

[٨٩]- فط- عبد الله بن نصر بن سمعان التميمي.

[٩٠]- ص- عبد الواحد بن محمد بن عبدوس العطار النيسابوري و الظاهر انه المراد بعبد الواحد بن محمد في بعض الأسانيد و احتمال التعدد غير بعيد.

(١) الحسن: ورد في معاني الاخبار: ٤٦، و في موضع منه: ٣١٩ كما في التوحيد: ٢٩ / ٣٠ جاء بعنوان: الحسين.

(٢) لم نقف عليه في كتب الرجال، و ورد في الخصال: ٢٨٢ و ٤٥٤ و العلل: ٣ / ٤٣ موافقا لما في الأصل.

(٣) كذا في الأصل، و الصحيح هو الصانع- بالغين المعجمة- كما في تعليقه الوحيد: ٢١١، و تنقيح المقال ٢: ٢١٣، و معجم رجال الحديث ١٠ / ٣١٧، و ورد كذلك في أسانيد الصدوق «قدس سره» انظر الأمالي: مجلس / ٥٠ ح ٩ و عيون اخبار الرضا (عليه السلام): ج ١ ب ٦ ح ١٥-١٦، و الخصال أبواب الاثني عشر باب الخلفاء و الأئمة و كمال الدين: ٥٩، و غيرها. خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٧٥

[٩١]- صا- أبو محمد عبدوس بن علي بن العباس الجرجاني.

[٩٢]- صب- أبو القاسم عتاب بن محمد الوراميني الحافظ.

[٩٣]- صج- علي بن إبراهيم بن إسحاق، و قد يعبر عنه بعلي بن إبراهيم و يحتمل التعدد.

[٩٤]- صد- أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الله الأصفهاني الأسواري.

[٩٥]- صه- علي بن أحمد بن محمد بن إسماعيل البرمكي الرازي.

[٩٦]- صو- علي بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن خالد البرقي.

[٩٧]- صز- علي بن أحمد بن محمد.

[٩٨]- صح- علي بن أحمد بن مئيل.

[٩٩]- صط- علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق و لعله المذكور سابقا.

[١٠٠]- ق- علي بن أحمد بن مهزيار.

[١٠١]- قا- علي بن أحمد بن محمد بن عمران التيباق «١»، كذا في نسخ صحيحة و لعله مصحف الوراق.

[١٠٢]- قب- علي بن أحمد بن موسى بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله ابن جعفر الصادق عليه السلام.

[١٠٣]- قج- علي بن حاتم القزويني.

[١٠٤]- قد- علي بن الحسن القزويني.

- (١) لم نقف على مورد واحد له في كتب الصدوق وغيره بهذا العنوان، وفي معجم رجال الحديث ١١ / ٢٥٥: «ولا يبعد اتحاده مع علي بن أحمد بن محمد بن عمران» المذكور في تعليقه الوحيد:
- ٢٢٦ بعنوان: الدقاق و الذي أشار إليه المامقاني في التنقيح ٢: ٢٦٧ في ترجمة علي بن أحمد بن موسى الدقاق، فراجع. خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٧٦
- [١٠٥]- قه- علي بن الحسن بن الفرخ «١» المؤذن.
- [١٠٦]- قو- علي بن الحسين البرقي.
- [١٠٧]- قر- علي بن الحسين بن سفيان بن يعقوب بن الحارث «٢» بن إبراهيم الهمداني.
- [١٠٨]- قح- علي بن الحسين بن شاذويه المكتب.
- [١٠٩]- قط- علي بن الحسين بن الصلت.
- [١١٠]- قى- أبو الحسن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي والده المعظم.
- [١١١]- قيا- علي بن سهل.
- [١١٢]- قيب- علي بن عبد الرزاق الدرزاق «٣».
- [١١٣]- قيج- علي بن عبد الله الوراق.
- [١١٤]- قيد- علي بن محمد «٤» بن خراتحت «٥» الجزقني النسابة.

- (١) الفرخ: بالحاء المهملة، كذا ورد في الأصل، والصحيح هو: الفرخ، بالجيم كما في كمال الدين: ٢٤١ و ٢٤٢ و الخصال ٢ / ٥٨ مؤيدا بما في تعليقه الوحيد: ٢٣٨، و تنقيح المقال ٢:
- ٢٨٣، و معجم رجال الحديث ١١: ٣٣٨.
- (٢) في الأصل الحجري: نسخة بدل: الحارث.
- (٣) الدرزاق: كذا في الأصل: و مثله في معجم رجال الحديث: ٧١ / ١٢ (نقلا عنه)، و لم نقف عليه في سائر كتب الحديث و الرجال، نعم وردت في الخصال ١ / انظر ١٧٤ / ٢٣٠ و ٣١٤ / ٩٤، رواية الصدوق عن علي بن عبد الوراق، و في مقدمه معاني الأخبار: ١٣٦ / ٥٦
- الرزاق ظاهرا. و فيه الوراق و لم نجد فيه ل (الدرزاق) ذكرا.
- (٤) جاء في الحجريه فوق كلمة محمد: (نسخة بدل: أحمد).
- (٥) كذا في الأصل، و في معجم رجال الحديث ١١: ٢٥٠ علي بن أحمد بن حرابخت الجيرفتي النسابة أبو الحسين. و قيل ان حرابخت معرب (خوش بخت) كما في مقدمه معاني الاخبار:
- ٥٣ و لقبه الجيرفتي نسبة الى جيرفت بكسر الجيم و سکون الياء و فتح الراء و سکون الفاء بعدها تاء بنقطتين، مدينة بكرمان منها محمد بن هارون الشيعي النسابة المشهور. معجم البلدان ٢:
- ١٩٨- جيرفت-.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٧٧

- [١١٥]- قيه- أبو الحسن علي بن محمد بن عمرو العطار.
- [١١٦]- قيو- علي بن محمد بن موسى الدقاق.
- [١١٧]- قيز- علي بن محمد بن عصام.
- [١١٨]- قيج- علي بن مهرويه القزويني «١».

- [١١٩]- قيط - علي بن هبة الله الوراق.
 [١٢٠]- قكك - علي بن عيسى المجاور.
 [١٢١]- قكا - أبو الحسن علي بن المفضل «٢» بن العباس البغدادي.
 [١٢٢]- قكب - عمار بن الحسين الاشروسي «٣».
 [١٢٣]- قكج - عمار بن إسحاق الأشتر و اتحادهما غير بعيد «٤».
 [١٢٤]- قكد - أبو القاسم غياث «٥» بن محمد الحافظ.
 [١٢٥]- قكه - أبو العباس الفضل بن الفضل بن العباس الكندي «٦»

(١) ورد في الأسانيد بعنوان: علي بن محمد بن مهرويه كما في عيون الاخبار ج ١ ب ٢٨ ح ٦٤، اما علي بن مهرويه القزويني المذكور في فهرست الشيخ: ٤٢٩ / ٩٨، و منهج المقال: ٢٣٩، و نقد الرجال: ٢٤٤، و مجمع الرجال ٤: ٢٦٦، و تنقيح المقال ٢: ٢١٠ فهو غيره، و لا يمكن ان يكون شيئا للصدوق لرواية أبي نعيم كتابه كما في فهرست الشيخ: ٤٢٩ / ٩٨، و رواية صفوان عن أبي نعيم في جامع الرواة ٢: ٤٢٠، فلاحظ.

(٢) كذا في الأصل: و الظاهر هو الفضل كما في معاني الأخبار ب ٦٣ ح ٢ باب معنى عصمة الأنبياء، و معجم رجال الحديث ١٢: ١١٣، و لم نقف عليه في كتب الرجال.

(٣) قال في تنقيح المقال: في ترجمة عمار بن إسحاق الاشروسي ٣١٧ / ٢ و لا استبعد ان يكون الصحيح: الاستوريشي نسبة إلى استوريش حصن من اعمال الحجارة بالأندلس، و في معجم رجال الحديث ١٢: ٢٥٠ كما في الأصل.

(٤) ظاهر ما في تنقيح المقال: ٣١٧ / ٢، انهما واحدا لما فيه من ترجمة عمار بن إسحاق الاشروسي - بتقديم السين على الشين - و لم يذكر الآخر.

(٥) ورد في عيون اخبار الرضا (عليه السلام) ج ١ ب ٦ ح ١١ بعنوان عتاب و مثله في معجم رجال الحديث ١١: ٩٩ و لم نقف عليه في غيرهما.

(٦) في الأصل الحجري: نسخة بدل: الكوفي.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٧٨

الهمداني، أجاز له بهمدان سنة ٣٥٤.

[١٢٦]- قكو - أبو أحمد القاسم بن محمد السراج الهمداني.

[١٢٧]- قكز - محمد بن إبراهيم بن أحمد الليثي.

[١٢٨]- قكح - محمد بن إبراهيم بن أحمد المعاذي «١».

[١٢٩]- قكط - محمد بن إبراهيم بن إسحاق المكتب الطالقاني.

[١٣٠]- قل - محمد بن إبراهيم بن إسحاق الفارسي، و لا يبعد اتّحاده مع سابقه.

[١٣١]- قلا - أبو نصر «٢» محمد بن أحمد بن تميم السرخسي، و في نسخة صحيحة: محمد بن أكمل.

[١٣٢]- قلب - محمد بن احمد بن محمد بن زياد «٣» بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي بن الحسين عليه السلام.

(١) في الأصل الحجري: نسخة بدل: المغازي.

أقول: لعل ما في هذه النسخة مصحفا عن المعاذي حيث لقب به غير محمد بن إبراهيم أيضا و هو محمد بن أحمد بن يحيى بن العطار

أبو علي المعاذي كما في عيون الاخبار ج ٢ ب ٦٩ ح ٨.

(٢) أبو نصر: بالنون و الضاد المعجمة، كذا في الأصل. و لعل الصحيح: أبو نصر بالنون و الصاد المهملة، كما ورد في الخصال: أبواب الأربعة ح ٦، و الظاهر اتحاده مع محمد بن احمد بن إبراهيم بن تميم السرخسي أبو نصر الوارد في التوحيد: باب القضاء و العذر ح ٦٠ ح ٢٧.

اما قل الصدوق في التوحيد ب ٦٠ ح ٢٤: و حدثنا أبو نصر محمد بن أكمل بن تميم السرخسي فلا يبعد اتحاده مع من سبق، و في معجم رجال الحديث ١٤: ٣١١: و الظاهر اتحاد الجميع فإن المروي عنه في جميع ذلك هو أبو ليلى محمد بن إدريس الشامي. أقول: و لا يبعد أيضا تصحيف احد الاسمين (أحمد أو أكمل) إلى الآخر لقربهما لفظا و تشابههما حرفا، و لم نقف على قرينة تفيد التعيين، فلاحظ.

(٣) ظاهرا: (زيارة)، قال الصدوق «قدس سره»: حدثنا شريف الدين الصدوق أبو علي محمد بن أحمد بن محمد بن زائره بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب صلوات الله عليهم. كمال الدين ١: ٢٣٩ / ٦٠.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٧٩

[١٣٣]- قلج- محمد بن أحمد بن الحسين بن يوسف البغدادي.

[١٣٤]- قلد- محمد بن أحمد بن سنان المعروف بمحمد السناني.

[١٣٥]- قله- محمد بن أحمد الشيباني.

[١٣٦]- قلو- محمد بن أحمد بن يونس المعاني «١».

[١٣٧]- قلز- محمد بن أحمد بن إبراهيم.

[١٣٨]- قلح- محمد بن أحمد البغدادي الوراق.

[١٣٩]- قلط- محمد بن أحمد القضاعي.

[١٤٠]- قم- محمد بن أحمد العثاني «٢».

[١٤١]- قما- محمد بن أحمد بن يحيى العطار كذا في بعض الأسانيد و يحتمل كونه مقلوبا «٣».

[١٤٢]- قنب- محمد بن إسحاق بن أحمد المثنى «٤».

(١) لم نقف عليه في سائر كتب الحديث و الرجال إلا ما نقل عن هذه الفائدة في معجم رجال الحديث ١٥: ٥١ باعتباره احد مشايخ الصدوق «قدس سره».

(٢) لم تذكره كتب الرجال المتيسرة، و لم نقف على رواية للصدوق عنه في كتبه، و لعل (العثاني) محرف عن (الشيباني) المتقدم الذي روى عنه ابن بابويه في التوحيد باب معنى التوحيد و العدل ح ٢، و في معاني الأخبار باب معنى الكلمة الباقية ٦٢ ح ١.

(٣) احتمال المصنف «قدس سره» في محله، لان محمدنا هذا هو من مشايخ احمد بن إدريس، و سعد ابن عبد الله، و محمد بن يحيى العطار و أضرابهم، و هؤلاء كلهم من مشايخ ثقة الإسلام الكليني، أما أحمد بن محمد بن يحيى العطار فهو من مشايخ الصدوق «قدس سره» و روى عنه كثيرا في سائر كتبه، و لعل ما ورد في الخصال باب رفع هذه الإمامة تسعة أشياء ح / ٩ كان مدعاة لما في هذه الفائدة، و هو من غلط نسخة الخصال، و الصحيح: احمد بن محمد لا محمد بن أحمد، و قد نبه عليه في معجم رجال الحديث ١٥: ٤٩، فراجع.

(٤) لم نظفر برواية واحدة للصدوق «قدس سره» عنه في سائر كتبه، و ما وقفنا عليه روايته عن محمد بن أحمد بن إسحاق و هو أبو واسع النيسابوري كما في عيون الاخبار ج ٢ ب ٣٦ ح ١ و روايته أيضا عن محمد بن أبي إسحاق بن أحمد الليثي كما في الأمالي مجلس ٨٠ ح / ١ و الظاهر زيادة لفظ (أبي) في الاسم كما في معجم رجال الحديث ١٤: مما يحتمل معه إرادة الأخير فصحف اللقب

سهوا، و احتمال إرادة الأول فيه من البعد ما لا يخفى.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٨٠

[١٤٣]- قمج- محمد بن بكران النقاش.

[١٤٤]- قمد- محمد بن بكر بن علي بن محمد بن المفضل الحنفي «١».

[١٤٥]- قمة- محمد بن جعفر البندار.

[١٤٦]- قمو- محمد بن جعفر بن الحسن البغدادي.

[١٤٧]- قمز- محمد بن جعفر بن محمد الخزاعي «٢».

[١٤٨]- قمح- محمد بن حسان «٣».

[١٤٩]- ققط- محمد بن الحسين «٤» بن أحمد بن الوليد القمي.

[١٥٠]- قن- محمد بن الحسن بن علي بن فضال «٥».

(١) لم نقف عليه في سائر كتب الحديث و الرجال الا ما نقل عن هذه الفائدة في معجم رجال الحديث ١٥: ١٣٧ باعتباره احد مشايخ الصدوق «قدس سره».

(٢) لم نقف عليه في سائر كتب الحديث و الرجال الا ما نقل عن هذه الفائدة في معجم رجال الحديث ٥: ١٦٩ باعتباره احد مشايخ الصدوق «قدس سره».

(٣) محمد بن حسان مشترك بين جماعة، و ليس فيهم من هو من طبقة مشايخ الصدوق، منهم الرازي كما في النجاشي: ٣٣٨/٩٠٣، و البكري الكوفي، و النهدي، و ابن عزم كما في رجال الشيخ: ٢٨٦/٨٩ و ٩٠، ٤٩٩/٥٥، اما ما ذكره المصنف من كونه احد مشايخ الصدوق فهذا مما لم نجده في سائر كتبه، و لم نظفر بمن يحمل هذا الاسم و هو من طبقة مشايخه، فلاحظ.

(٤) كذا في النسخة الحجرية، و الصحيح هو الحسن، و هو من أجلاء مشايخ الصدوق، و قد أكثر من الرواية عنه في سائر كتبه.

(٥) كذا في النسخة الحجرية، و هو غريب، إذ للحسن بن علي بن فضال ثلاثة أولاد: محمد، و أحمد، و علي، اما أحمد فقد مات سنة/ ٢٦٠ هـ كما في النجاشي: ٨٠/١٩٤، و اما علي فقد روى عنه الصدوق بواسطتين كما في النجاشي أيضا: ٢٥٨/٦٧٦، و اما محمد هذا فقد ذكر الكشي ١: ٣٤٥/٢٠٨ انه روى عن أبيه، و في النجاشي: ٣٦/٧٢ ان أباه مات سنة/ ٢٢٤ هـ، و هذا مما يمتنع معه ان يكون من مشايخ الصدوق «قدس سره».

و لا يمكن تفسيره الا ان تكون النسخة المعتمدة من كتب الصدوق لدى المصنف قد سقطت منها- في موضع ما- واسطة الصدوق الى محمد بن الحسن بن علي بن فضال، أو كان الإسناد في ذلك الموضوع تعليقا على سابقه، فأدرجه المصنف ضمن مشايخه و لم يلتفت اليه، أو كان هذا من خطأ الناسخ، و الله العالم.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٨١

[١٥١]- قنا- محمد بن الحسن بن مئيل.

[١٥٢]- قنب- محمد بن الحسن بن أبان «١».

[١٥٣]- قنج- محمد بن الحسن بن إسحاق بن الحسين بن إسحاق بن أبي طالب «٢».

[١٥٤]- قند- محمد بن الحسن بن سعيد الهاشمي الكوفي.

[١٥٥]- قنة- محمد بن الحسن بن عمر «٣».

[١٥٦]- قنو- محمد بن الحسين بن الحسن الديلمي الجوهري.

[١٥٧]- قنز- محمد بن الحسين، و لعله البرّاز كما في بعض الأسانيد.

[١٥٨]- قنح- محمد بن خالد السناني «٤».

(١) لم نقف عليه في سائر كتب الصدوق، و ما ظفرنا به روايته عن محمد بن الحسن مطلقا كما في مشيخه التهذيب ١٠: ٨٢ في طريق الشيخ الى يونس بن عبد الرحمن، و لعله هو، و ان كان الإطلاق ينصرف الى ابن الوليد ظاهرا.

(٢) ذكره الصدوق «قدّس سرّه» في مقدمه كتاب الفقيه ١: ٢ و روى عنه في كمال الدين ٢:

٥٤٣ ذيل الحديث: ٩ مينا نسبه في الموضوعين كالاتى: الشريف أبو عبد الله المعروف بنعمه، و هو: محمد بن الحسن بن إسحاق بن الحسين بن الحسين بن إسحاق بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام)- الذي لأجله ألف كتاب الفقيه- و قد ورد الاختلاف في اسم الحسين والد إسحاق، ففي المجدى في أنساب الطالبين: ١١٩ اسماء: الحسين، و في عمده الطالب: ٢٣١ اسماء: الحسن، قائلا: و اما الحسين بن إسحاق بن الكاظم (عليه السلام) فعقبه بن الحسن بن الحسين.

و في نسخه كمال الدين سقط الاسم أصلا، و لعله من سهو الناسخ، و الغريب ان ما في حاوى الأقوال: ورقه ١٧٢/ ب رقم ٧١٣- مخطوط-، و ما في تنقيح المقال ٣: ١٠٠ موافق لما في نسخه كمال الدين، و اختار إمامنا الراحل الخويى قدس سره الشريف في معجمه ١٥:

٢٠٨ اسم: الحسن، فلاحظ.

(٣) لم نقف عليه في سائر كتب الحديث و الرجال الا ما نقل عن هذه الفائدة في معجم رجال الحديث ١٥: ٢٤٨ باعتباره احد مشايخ الصدوق «قدس سره».

(٤) قال الوحيد في التعليقه: ٢٩٥: يروى عنه الصدوق مترضيا، و الظاهر كونه من مشايخه، و قريب منه ما في تنقيح المقال ٣: ١١٤، و معجم رجال الحديث ١٦: ٧١، و لم نقف على روايه للصدوق عنه! فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٨٢

[١٥٩]- قط- محمد بن سعيد بن عزيز السمرقندى الفقيه رواه «١» عنه بأرض بلخ.

[١٦٠]- قس- محمد بن علي بن أسد الأسدى «٢».

[١٦١]- قسا- محمد بن علي بن بشّار القزوينى.

[١٦٢]- قسب- محمد بن علي بن أحمد بن محمد «٣».

[١٦٣]- قسج- محمد بن علي بن شيان القزوينى «٤».

[١٦٤]- قسد- أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن حاتم النوفلى الكرمانى.

[١٦٥]- قسه- محمد بن علي بن هشام «٥».

[١٦٦]- قسو- محمد بن علي بن مهرويه.

[١٦٧]- قسز- محمد بن علي ماجيلويه، و لعله المراد من محمد بن علي حيث يطلق.

(١) كذا في الأصل، و الصحيح: حدّث، أو روى لأنه في مقام بيان مكان التحمل عنه عموما و ليس حصرا بحديث معين لروايته عنه في التوحيد ب ٥ ح ١ و معانى الأخبار ب ٩ ح ٢، فلاحظ.

(٢) لم نقف عليه في سائر كتب الحديث و الرجال الا ما نقل عن هذه الفائدة في معجم رجال الحديث ١٦: ٣٠٨ باعتباره احد مشايخ الصدوق «قدّس سرّه» مع استظهار اتحاده مع محمد بن أحمد الأسدى البردعى.

(٣) لم نقف عليه في سائر كتب الحديث و الرجال الا ما نقل عن هذه الفائدة في معجم رجال الحديث ١٦: ٣٠٤ باعتباره احد مشايخ الصدوق «قدس سرّه».

(٤) لعله متحد مع ابن بشار المتقدم إذ لم نقف عليه في سائر مصادرنا الرجالية و الحديثية معا.

(٥) في عيون اخبار الرضا (عليه السلام) ١: ٢٧٥ / ١٠: هاشم و في هامشه: و في نسخة:

هشام، و قد أكد هذا الاختلاف في تنقيح المقال ٣: ١٦٣، و معجم رجال الحديث ١٧:

٤١، فراجع.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٨٣

[١٦٨]- قسح- محمد بن علي القزويني و لعله ابن مهرويه المتقدم.

[١٦٩]- قسط- محمد بن علي بن الشاه.

[١٧٠]- قع- محمد بن علي المشاط «١».

[١٧١]- قعا- محمد بن علي بن إسماعيل.

[١٧٢]- قعب- محمد بن علي بن الأسود.

[١٧٣]- قعج- محمد بن علي بن نصر البخاري.

[١٧٤]- قعد- محمد بن عمر بن سلام بن البراء بن سبرة بن سيار التميمي أبو بكر الجعابي «٢».

(١) لم نقف عليه في سائر كتب الحديث و الرجال الا ما في معجم رجال الحديث ١٧: ٢٩ إذ ذكره بعنوان محمّد بن علي بن مشاط مشيرا الى هذه الفائدة من خاتمة المستدرک، و الظاهر اختلاف نسختنا الحجرية من المستدرک مع النسخة المشار إليها آنفا، أو زيادة (ابن) في معجم رجال الحديث سهوا.

(٢) اختلف العلماء في ضبطه كثيرا، ففي النجاشي: ٣٩٤ / ١٠٥٥: محمد بن عمر بن محمد بن سالم بن البراء بن سبرة بن سيار التميمي المعروف بالجعابي الحافظ القاضي.

و في موضع من رجال الشيخ: ٥٠٥ / ٧٩ اثبت فيه (سلم) مكان (سالم)، و (يسار) مكان (سيار)، و (ابن الجعابي) مكان (الجعابي).

و في موضع آخر منه: ٥١٣ / ١١٨ أسقط فيه (محمّدا) أبا عمر، و وافق الأوّل في (سلم) و خالفه بحذف (ابن) من (ابن الجعابي).

و الذي في فهرست الشيخ- طبع جامعة مشهد- ٣٠٩ / ٦٦٩ موافق لقوله الأخير في الرجال الا انه اثبت فيه (سالما) مكان (سلم)، و مثله

في طبعه النجف الأشرف: ١٥١ / ٦٥١ الا انه اثبت فيه (مسلم)، و الظاهر انه اشتباه في الطبع.

أما العلامة في رجاله: ١٤٦ / ٤١ فقد وافق ما في النجاشي، و اختلف معه في (سلم) مكان (سالم)، الا انه وافقه في إيضاح الاشتباه: ٢٦٧ /

٥٧٣ من غير اختلاف.

اما ابن داود: ١٨١ / ١٤٧٣ فقد وافق النجاشي في (سالم)، و رجال الشيخ في (يسار)، و (ابن الجعابي).

أما الصدوق «قدس سرّه» فقد روى عنه تارة بعنوان: محمّد بن عمر بن محمّد بن سالم البراء الجعابي الحافظ البغدادي، و اخرى

بعنوان: محمّد بن عمر الحافظ البغدادي، و ثالثة بعنوان:

محمّد بن عمر الجعابي الحافظ البغدادي، و أخيرا بعنوان: محمّد بن عمر بن محمّد بن سلم البراء الجعابي.

انظر: عيون اخبار الرضا (عليه السلام) ب ٣١ / ح ٢١٤ و ٢٤٥ و ٣١٥ و ٣١٦.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٨٤

[١٧٥]- قعه- محمد بن عمر الحافظ و لعله الجعابي.

- [١٧٦]- قعو- محمد بن عمرو البصرى «١».
- [١٧٧]- قعز- محمد بن عمرو «٢» بن عثمان بن الفضل العقيلي الفقيه.
- [١٧٨]- قعج- محمد بن عمرو بن على البصرى «٣».
- [١٧٩]- قعط- محمد بن عمير البغدادي الحافظ «٤».
- [١٨٠]- قف- محمد بن الفضيل «٥» بن زيدويه الجلاب الهمداني.
- [١٨١]- قفا- محمد بن القاسم الأسترآبادى، و يعبر عنه أيضا بالجرجاني، و فى بعض الأسانيد أبو القاسم «٦».
- [١٨٢]- ققب- محمد بن محمد الخزاعى.
- [١٨٣]- ققج- محمد بن محمد بن عصام الكلينى.
- [١٨٤]- ققد- محمد بن محمد بن غالب الشافعى.
- [١٨٥]- ققه- محمد بن موسى بن المتوكل و لعله المراد من محمد بن

(١) الظاهر اتحاده مع محمد بن عمرو بن على البصرى الآتى.

(٢) ورد فى كمال الدين ٢: ٥٢٨ ذيل الحديث / ١، ٢: ٥٢٨ / ٢ بعنوان: عمر، و الظاهر وجوده فى نسخة اخرى بعنوان: عمرو، كما يبدو من الإشارة إليه فى كتب الرجال، فلاحظ.

(٣) الظاهر اتحاده مع محمد بن عمرو البصرى المتقدم.

(٤) لم نقف عليه فى سائر كتب الحديث و الرجال و لعل (عمير) مصحف (عمر) فيكون المراد منه هو الجعابى المتقدم.

(٥) كذا فى الأصل، و فى الخصال ٢: ٥١٥ / ١ (الفضل)، و مثله فى تنقيح المقال ٣: ١٧١، و معجم رجال الحديث ١٧: ١٣٧.

(٦) و فى اسناد آخر عبر عنه بالمفسر، قال فى عيون الاخبار ١: ٢٨٢ / ٣٠: حدثنا محمد بن القاسم الأسترآبادى المفسر رضى الله عنه.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٨٥

موسى حيث يطلق.

[١٨٦]- قفو- محمد بن مظفر بن نفيس المصرى الفقيه.

[١٨٧]- قفز- محمد بن يحيى بن عمران الأشعري «١».

[١٨٨]- قفح- أبو طالب مظفر بن جعفر بن مظفر العلوى السمرقندى البصرى.

[١٨٩]- ققط- محمد بن على بن أحمد برزج «٢» بن عبد الله بن منصور ابن يونس.

[١٩٠]- ققص- يحيى بن زيد بن العباس بن الوليد البرزاز.

[١٩١]- قصا- يحيى بن أحمد بن إدريس «٣».

[١٩٢]- قصب- أبو على شريف الدين الصدوق «٤».

[١٩٣]- قصبج- أبو الحسن بن يونس «٥».

(١) لم نقف عليه فى سائر كتب الحديث و الرجال، و لعل المراد منه محمد بن يحيى الأشعري فزيد (عمران) سهوا، و هو محمد بن يحيى العطار أبو جعفر، روى عنه الصدوق فى ثواب الاعمال، ثواب من صلى بين الجمعةين خمسمائة ركعة: ١ / ٦٨ بقوله: حدثنى محمد بن يحيى العطار، و هذا لا يتم لان العطار هذا هو من مشايخ ابن الوليد، و ثقة الإسلام الكلينى، فلا بد و ان تكون الواسطة إليه قد سقطت فى هذا الموضع. كما نبه عليه فى معجم رجال الحديث ١٨:

٤٠، فراجع.

(٢) بزرج صاحب الصادق (عليه السلام): كذا في أسفل السطر من النسخة الحجرية.

و الظاهر: بن بزرج - بتقديم الزاي على الراء - قال الصدوق «قدس سرّه»: حدثنا أبو جعفر محمد بن علي بن احمد بن بزرج بن عبد الله بن منصور بن يونس بن بزرج صاحب الصادق (عليه السلام). كمال الدين ٢: ٤٥١٦ / ٤٥، و قد تقدم معنى (بزرج) في هذه الفائدة، في الرقم: ٢٩٩. فراجع.

(٣) لم نقف عليه في سائر كتب الحديث و الرجال الا ما نقل عن هذه الفائدة في معجم رجال الحديث ٢٠: ٣٠ باعتباره احد مشايخ الصدوق «قدس سرّه».

(٤) تقدم في [١٣٢] - برمز (قلب).

(٥) لم نقف على من اسم أبيه يونس و تكنى بهذه الكنية و هو من طبقة مشايخ الصدوق، نعم وجدنا ذلك لكنه بعيد عن طبقة مشايخه. انظر: حاوي الأقوال: ورقة ١٦٨ / ب - مخطوط، تلخيص المقال: (الوسيط) ورقة ٢٧٧ / أ - مخطوط، نقد الرجال: ٣٨٦، منهج المقال:

٣٨٥، جامع الرواة ٢: ٢٧٧ و فيه مائة و خمسة من الرواة ممن تكنوا بهذه الكنية و ليس فيهم من اسم أبيه يونس! و تنقيح المقال ٣ / ١٠. و قد اعتبر في معجم رجال الحديث ٢١: ١١٤ من مشايخ الصدوق اعتمادا على ما ذكره المصنف في هذا الجدول المعد لذكر مشايخه، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٨٦

[١٩٤] - قصد - أبو محمد بن العباس الجرجاني «١».

[١٩٥] - قصه - أبو القاسم بن محمد بن أحمد بن عبدويه السراج الزاهد «٢».

[١٩٦] - قصو - أبو الحسن «٣» طاهر بن محمد بن يونس بن حيوة الفقيه.

[١٩٧] - قصز - أبو أحمد بن هاني بن محمد بن محمود العبدى، و في بعض المواضع: هاني بن محمود بن هاني، و في بعض المواضع: أبو أحمد هاني.

[١٩٨] - قصح - أبو أحمد بن الحسين بن أحمد بن حمويه بن عبد النيسابورى الوراق «٤».

[١٩٩] - قسط - أبو محمد الوجبائي «٥».

[٢٠٠] - ر - أبو جعفر المروزي «٦».

(١) لم نقف عليه في سائر المصادر الرجالية و الحديثية معا.

(٢) لم نقف عليه في سائر كتب الحديث و الرجال.

(٣) في علل الشرائع ٧ / ١٢، و التوحيد ١: ٣٩٨ / ١: حياة، و كناه في الأخير: بابي الحسين.

(٤) لم نقف عليه في سائر كتب الحديث و الرجال الا ما نقل عن هذه الفائدة في معجم رجال الحديث ٢١ / ٩ باعتباره احد مشايخ الصدوق «قدس سرّه».

(٥) لم نقف عليه في سائر كتب الحديث و الرجال، و لعله يريد (الوجبائي) - بالهمزة بدل الباء - و هو الحسن بن محمد بن الوجناء أبو محمّد النصيبى، ذكره النجاشى في ترجمة محمد بن أحمد ابن عبد الله بن مهران: ٣٤٦ / ٩٣٥، لكنه ليس من مشايخ الصدوق، لانه «قدس سرّه» روى عنه بثلاث وسائل في التوحيد ٢: ٤٤٣ / ١٧ بعنوان: (أبو محمد الحسن بن وجناء النصيبى).

(٦) لم نجده في مصدر ما الا ما نقل عن هذه الفائدة في معجم رجال الحديث ٢١ / ٩٥ باعتباره احد مشايخ الصدوق «قدس سرّه».

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٨٧

[٢٠١]- را- أبو الحسن بن یونس «١».

[٢٠٢]- رب- أبو عبد الله بن حامد «٢» كذا في بعض الأسانيد ولا یبعد زیادة كلمة أبو فيكون هو الذي تقدم.

[٢٠٣]- رج- أبو محمد بن أبي عبد الله الشافعي الفرغاني.

[٢٠٤]- رد- أبو سعيد محمد بن الفضل بن إسحاق الذكر النيسابوري «٣».

هذه جماعة وجدنا الشيخ الصدوق يروي عنهم في كتبه التي بأيدينا ولعل الناظر في أسانيد غيره ممن يروي عنه بلا واسطة أو معها يجد أزيد من ذلك.

و في روضات الفاضل المعاصر في ترجمته: و أما رواية صاحب الترجمة قراءة و اجازة فهي كما يستفاد من تتبع مؤلفاته الموجودة بين ظهرائنا مضافا الى مشيخة كتاب الفقيه عن جماعة كثيرة جدا تزيد على سبعين رجلا من أفاضل رجال الفريقين، انتهى «٤».

الثالث: [ما ذكره التفريسي في عدد الروايات المذكورة في الفقيه]

قال العالم النحرير المولى مراد التفريسي في أول شرحه على الفقيه المسمى بالتعليق السجادي: قال شيخنا رحمه الله تعالى: إن أحاديث هذا الكتاب خمسة آلاف و تسعمائة و ثلاثة و ستون حديثا منها الفان و خمسون حديثا مرسلا، انتهى «٥».

(١) تقدم في [١٩٣]- برمز (قصبج).

(٢) روى عنه الصدوق في الخصال ١: ١٣٥، و روى في العلل عن أبي محمد عبد الله بن حامد، و قد تقدم في [٨٥]- برمز (فه).

(٣) كذا في الأصل، و في عيون اخبار الرضا (عليه السلام) ٢: ١٣٤ / ١: حدثنا أبو سعيد محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق المذكر النيسابوري.

(٤) روضات الجنات ٦: ١٣٩.

(٥) التعليق السجادي: غير موجود لدينا.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٨٨

و بذلك صرح شيخنا البهائي في شرحه على الفقيه في ذيل كلامه «١» الآتي:

و قال شيخنا المحدث البحراني في اللؤلؤة: قال بعض مشايخنا: أما الفقيه فيشتمل مجموعه على اربع مجلدات يشتمل على ستمائة و ستة و ستين بابا «٢»، الأول منها يشتمل على سبعة و ثمانين بابا، و الثاني على مائتين و ثمانية و عشرين بابا، و الثالث على ثمانية و سبعين بابا، و الرابع على مائة و ثلاثة و سبعين بابا.

و جميع ما في المجلد الأول حصر بألف و ستمائة و ثمانية عشر حديثا، و جميع ما في الثاني حصر بألف و ستمائة و سبعة و ثلاثين حديثا، و جميع ما في الثالث حصر بألف و ثلاثمائة «٣» و خمسة أحاديث، و جميع ما في الرابع حصرت بتسعمائة و ثلاثة أحاديث. و جميع مسانيد الأول سبعمائة و سبعة و سبعون حديثا، و مراسيله واحد و أربعون و ثمانمائة حديث، و مسانيد الثاني ألف و أربعة و ستون حديثا، و مراسيله ثلاث و سبعون و خمسمائة حديث، و مسانيد الثالث ألف و مائتان و خمسة و تسعون حديثا، و مراسيله خمسمائة و عشرة أحاديث، و مسانيد الرابع سبعة و سبعون و سبعمائة حديثا، و مراسيله مائة و ستة و عشرون حديثا.

فجميع الأحاديث المسندة ثلاثة آلاف و تسعمائة و ثلاثة عشر حديثا.

و المراسيل الفان و خمسون حديثا، انتهى «٤».

(١) شرح الفقيه للبهائي: غير موجود لدينا.
 (٢) كذا ورد في الأصل و المصدر، و الظاهر وقوع الاشتباه إذ لا يتفق هذا العدد و حاصل جمع أبواب كل جزء- فيما سيأتي على بيانه المصنف- و الذي يساوي (٥٦٦) خمسمائة و ستة و ستون بابا.
 (٣) في المصدر: ثمانمائة، و هو الصحيح المطابق لحاصل جمع الأحاديث المسندة مع المرسله التي سيذكرها المصنف بعد قليل.
 (٤) لؤلؤة البحرين: ٣٩٥، انظر الجدول المعد لبيان عدد أبواب كتاب من لا يحضره الفقيه، و عدد أحاديثه على ضوء ما ورد في الأصل مقارنة بالنسخة المطبوعة من الفقيه.
 خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٨٩

جدول مفصل بعدد اجزاء الفقيه و أبوابه و أحاديثه و مسانيد و مراسيله المصدر/ الجزء/ عدد الأبواب/ مجموعها/ عدد الأحاديث/ مجموعها/ الأحاديث المسندة/ مجموعها/ الأحاديث المرسله/ مجموعها/ الأحاديث المسندة و المرسله/ الملاحظات التعليقه/ السحاوية للمولى مراد التفريشى // ٥٩٦٣ / ٥٩٦٣ / ٣٩١٣ / ٢٠٥٠ / ٢٠٥٠ // ٥٩٦٣ // لؤلؤة البحرين / ١ / ٨٧ // ١٦١٨ // ٧٧٧ // ٨٤١ // حاصل مجموع الأبواب يختلف عما مذکور في المصدر بفارق (٩٤) أربعة و تسعون بابا.
 // ١٠٦٤ // ١٦٣٧ // ٢٢٨ // ٢ // ٥٧٣ // ٥٦٦ // ٥٩٦٣ // ٣٩١٣ // ٢٠٥٠ // ٥٩٦٣ // ٣ // ٧٨ // ١٨٠٥ // ١٢٩٥ // ٥١٠ // ٤ // ١٧٣ // ٩٠٣ // ٧٧٧ // ١٢٦ // النسخة المطبوعة من الفقيه / ١ / ٨٨ // ١٥٧٧ // اعتمدنا الترقيم المذكور لأحاديث و أبواب كل جزء من اجزاء الفقيه المطبوع، و الظاهر ان اختلاف عدد الأحاديث مع ما مذکور في المصدرين أعلاه يرجع الى عدم ترقيم الشواهد و المتابعات في الفقيه.
 // ٢ // ٢٢٧ // ١٦٢٧ // ٤٧٠ // ٥٩٠١ // ٣ // ١٧٩ // ١٧٨١ // ٤ // ١٧٦ // ٩١٦ // خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٩٠

و مرادهم من المرسل أعم مما لم يذكر فيه اسم الراوي بأن قال: روى، أو قال: قال (عليه السلام) أو ذكر الراوي و صاحب الكتاب و نسي أن يذكر طريقه إليه في المشيخة، و هم على ما صرح به التقى المجلسي في شرحه الفارسي المسمى باللوامع أزيد من مائة و عشرين رجلا.

قال: و اخبارهم تزيد على ثلاثمائة و الكل محسوب من المراسيل عند الأصحاب لكننا بينا أسانيدها، أما من الكافي، أو من كتبه، أو من كتب الحسين بن سعيد بل ذكرنا أكثر أسانيد مراسيله و هي تقرب من خمسمائة بل ذكرنا لكل خبر مرسل اخبارا مسانيد تقويه، انتهى «١».

قلت: و هذه فهرست أسامي الجماعة المذكورين على ما في الشرح: ابن أبي سعيد المكارى «٢»، ابن أبي ليلى «٣»، أبو إسحاق السبيعي «٤»، أبو سعيد المكارى «٥»،

(١) اللوامع في شرح الفقيه للتقى المجلسي: غير موجود لدينا.

و كلام التقى ابتداء من (و اخبارهم. إلى قول المصنف: انتهى) موجود برمته في روضة المتقين ١٤: ٣٥٠، فراجع.

(٢) اسمه: الحسين بن أبي سعيد هاشم بن حيان المكارى أبو عبد الله. رجال النجاشي:

٧٨ / ٣٨.

(٣) يعرف به اثنان من الرواة، أحدهما: محمّد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى، و الآخر: محمّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري القاضي الكوفي، و ظاهر المراد هو الثاني. انظر معجم رجال الحديث ١٦: ٢١٦.

(٤) روى الصدوق «قدس سرّه» في الفقيه ٣: ١٧ / ٧٥٤ عن أبي إسحاق مطلقا عن الحرث عن أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، و اسمه في جامع الرواة ٢: ٣٦٥، و تنقيح المقال ٣: ٢ فصل الكنى: عمرو بن عبد الله بن علي: و في معجم رجال الحديث ٢١: ١٧ انه مشترك

بين عمرو المتقدم و بين أبي إسحاق السبيعي بن كليب.

و ظاهر ما في النسخة المطبوعة من رجال الشيخ ان أبا كليب يختلف عن السبيعي المذكور إذ عدّ شخصا آخر. رجال الشيخ: ٣٤ / ٦٤، ٧١ / ٢ و ٣، ٢٤٦ / ٣٧٥.

(٥) اسمه: هاشم بن حيان أبو سعيد المكارى الكوفى مولى بنى عقيل. رجال النجاشى:

١١٦٩ / ٤٣٦، و فى رجال الشيخ: ٣٣٠ / ٢١: هشام مكان هاشم، و هما واحد كما فى جامع الرواة ٢: ٣١٠ و ٣١٤.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٩١

أبو الصباح الكناني «١»، أبو الصلت الهروى «٢»، أبو عبيدة الحذاء «٣»، أبو العلاء «٤»، أبو مالك المغربى «٥»، أبو هاشم البصرى «٦»، أحمد ابن النضر، الأرقط «٧»، إسحاق بن جرير، إسماعيل بن سعد، الأعمش سليمان بن مهران، أيوب بن نوح «٨»، بريد بن معاوية العجلي، جعفر بن رزق الله، جميل بن صالح، الحجاج «٩»، حديد بن حكيم، حسان

(١) اسمه: إبراهيم بن نعيم العبدى، كان أبو عبد الله عليه السلام يسميه الميزان، لثقتة، انظر.

رجال النجاشى: ٢٤ / ١٩، فهرست الشيخ: ١٨٥ / ٨٣٦.

(٢) اسمه: عبد السلام بن صالح ثقة عامى. رجال النجاشى: ٢٤٥ / ٦٤٣، و رجال الشيخ:

٣٨٠ / ١٤.

(٣) اسمه: زياد بن عيسى، كوفى ثقة، رجال النجاشى: ١٧٠ / ٤٤٩.

(٤) لم نقف على اسمه فى سائر كتب الرجال، و فى معجم رجال الحديث ٢١: ٢٤٢: لا يبعد كونه هو أبو العلاء الخفاف.

و اسمه: زياد بن عيسى، كوفى ثقة، رجال النجاشى: ١٧٠ / ٤٤٩.

(٥) فى المصدر: الحضرمى مكان (المغربى) و هو الصحيح، قال النجاشى: ٢٠٥ / ٥٤٦: الضحاك أبو مالك الحضرمى، كوفى، عربى.

ثقة ثقة فى الحديث. و عدّه الشيخ فى رجاله ٢٢١ / ٤ من أصحاب الصادق عليه السلام.

(٦) لم نقف على اسمه فى سائر كتب الرجال، روى عنه الصدوق «قدّس سرّه» بهذا العنوان فى الفقيه ٣: ١٠٢ / ٤١٢ و لم يذكر طريقه إليه فى المشيخة مما عدّ ذلك من المرسل.

(٧) لم نقف على اسمه فى سائر كتب الرجال، روى عنه الصدوق «قدّس سرّه» بهذا العنوان فى الفقيه ٣: ١٠٤ / ٤٢٦ و لم يذكر طريقه إليه فى المشيخة مما عدّ ذلك من المرسل.

و الظاهر: انه أبو إسماعيل و زوج أم سلمة أخت أبي عبد الله عليه السلام انظر الكافى ٣:

٤٨٧ / ٦.

(٨) فى المصدر: أيوب بن راشد، و هو الصحيح، إذ روى عنه فى الفقيه ٢: ١٢ / ٦ و لم يبين طريقه إليه فى المشيخة مما عدّ ذلك من

المرسل، اما أيوب بن نوح فقد ذكر طريقه إليه فى مشيخة الفقيه ٤: ٦٠ و الطريق صحيح و قد تقدم فى هذه الفائدة برقم: ٤٤ و رمز: مد فراجع.

(٩) اسمه: عبد الله بن محمد الأسدى، ذكره النجاشى: ٢٢٦ / ٥٩٥ بهذا العنوان، ثم قال:

مولاهم، كوفى، الحجاج، المزخرف، أبو محمد. ثقة ثقة، ثبت. و انظر رجال الشيخ:

٣٨١ / ١٨، و فهرست الشيخ: ١٠٢ / ٤٣٨.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٩٢

الجمال «١»، الحسن التفليسى «٢»، الحسن بن عطية، الحسن بن موسى الخشاب، الحسين بن عثمان الأحمسى، الحسين بن بشار،

الحسين بن عبد الله الأرجاني، الحسين بن زيد، الحسين بن كثير «٣»، حفص بن عمرو «٤»، الحكم ابن سليمان «٥»، حماد اللحام «٦»، حمران بن أعين، حمزة بن محمد «٧»، خالد

(١) هو: حسان بن مهران الجمال مولى بنى كاهل، من اسد، وقيل مولى لغنى، أخو صفوان. النجاشي: ٣٨١ / ١٤٧، والظاهر انه يختلف عن حسان بن مهران الغنوي الكوفي المذكور في رجال الشيخ: ١٨١ / ٢٧٠ من أصحاب الصادق عليه السلام، حيث ذكر البرقي كلا الرجلين معا و عدهما من أصحاب الصادق و لم يفصل بينهما سوى حسان المعلم، رجال البرقي: ٢٧ و لمزيد الفائدة انظر معجم رجال الحديث ٤: ٢٦٧.

(٢) لم نعرف عن اسمه أكثر مما في الأصل، و كناه الشيخ في رجاله: ٣٧١ / ٦ بابي محمد من أصحاب الرضا عليه السلام. (٣) الحسين بن كثير، اسم لثلاثة من الرواة، أحدهم: الخزاز، و الثاني: الكلابي الجعفرى الخزاز الكوفى، و الثالث: القلانسي الكوفى، و كلهم من أصحاب الصادق عليه السلام. رجال الشيخ: ١٧٠ / ٩١ و ٩٢ و ٩٣. أقول: لم نظفر برواية واحدة في الفقيه عن الحسين بن كثير حتى يمكن عدها من الروايات المرسله حيث لم يذكر له طريقا في مشيخة الفقيه، فلاحظ.

(٤) لم نقف عليه في أسانيد الفقيه، و لعله حفص ابن عمر، لا (عمرو) الذي ورد في الفقيه ٢:

١١٢٤ / ٢٣٧ و لم يذكر له طريقا في المشيخة مما عد ذلك من المرسل.

(٥) كذا في الأصل، و في المصدر: الحكم بن مسكين، و هو الصحيح لوروده في الفقيه ١:

٢٨٤ / ١٢٩٠، ٣: ١١٠ / ٤٦٢ و لم يذكر له طريقا في المشيخة مما عد ذلك من المرسل، و لم نقف على رواية واحدة للحكم بن سليمان لا في الفقيه و لا في غيره الا ما ذكره الشيخ «قدس سره» في رجاله: ٣٠٥ / ٤٠١ من روايته عن محمد بن الحداد الكوفى.

(٦) اللحام: لقب لرواين اسم كل منهما حماد، أحدهم: حماد بن بشر اللحام، و الثاني: ابن واقد اللحام، و الأول من أصحاب الباقر عليه السلام، و الثاني من أصحاب الصادق عليه السلام. رجال الشيخ: ١١٨ / ٤٩، ١٧٣ / ١٤٤ و احتمل في معجم رجال الحديث ٦: ٢٤٤ الاتحاد بينهما، فراجع.

(٧) الظاهر كونه من أصحاب الإمام العسكري عليه السلام، روى عنه في الفقيه و لم يذكر طريقه إليه في المشيخة مما عد ذلك من المرسل، و ليس المراد منه حمزة بن محمد العلوي، فهذا من أشياخه و قد روى عنه في غير الفقيه، و قد تقدم في القوائم المعدة لبيان مشايخه في هذه الفائدة، تسلسل [٧٤] برمز (عد).

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٩٣

ابن الحجاج، زكريا بن عبد الله المؤمن «١»، زياد بن المنذر، سدير الصيرفي، السرى «٢»، سعد بن إسماعيل، سعد بن الحسن، سعد بن سعد، سعيد بن المسيب، سلمة بن تمام، سليم الفراء، سليم بن قيس، سهل ابن زياد، شريف بن سابق التفليسي، شعيب بن يعقوب، صالح ابن ميثم، صباح المزني «٣»، ضريح الكناسي «٤»، الطالقاني شيخ

(١) كذا في الأصل و المصدر، و الصحيح هو: زكريا بن محمد بن أبو عبد الله المؤمن كما في النجاشي:

١٧٢ / ٤٥٣، و رجال الشيخ في ترجمه أحمد بن الحسين بن مقلس: ٢٦ / ٤٤١، و رجال العلامة: ٢٢٤ / ١، و ابن داود: ٢٤٦ / ١٨٩، روى عنه الصدوق «قدس سره» في الفقيه ٤: ١٣٣ / ٤٦١ و لم يبين طريقه إليه في المشيخة مما عد ذلك من المرسل.

(٢) روى الصدوق «قدس سره» في الفقيه ١: ٢٧٣ / ١٢٥١ جواب السرى عن الإمام الهادي عليه السلام، و لم يذكر طريقه إليه في المشيخة مما عد ذلك من المرسل.

و الظاهر ان المراد منه هو السرى بن سلامة المذكور فى رجال الشيخ: ٤١٦/٥ من أصحاب الهادى عليه السلام.

(٣) هو صباح بن يحيى أبو محمّد المزنى، كوفى، ثقة كما فى رجال النجاشى: ٢٠١/٥٣٧، روى مرسلًا فى الفقيه لرفعه الحديث الى أمير المؤمنين عليه السلام: ٣/٢٣/٦٤ و لم يذكر الطريق إليه فى مشيخه الفقيه.

أقول: الرواية هى بشأن قضاء أمير المؤمنين عليه السلام فى مسألة الارغفة المشهورة جدا على الرغم من إرسالها، و فى الكافى ٧: ٤٢٧/١٠: عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد و على بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن ابن محبوب، عن عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سمعت ابن أبى ليلى يحدث أصحابه، فقال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام فى رجلين اصطحبا فى سفر. الى آخره، و روى ذلك الشيخ المفيد فى الإرشاد: ١١٧، كما وردت فى التهذيب ٦: ٢٩٠/٨٠٥ و الوسائل ١٨: ٢٠٩/٥.

(٤) كذا فى الأصل، و فى المصدر: ضريس مكان (ضريح) و هو الصحيح الموافق لما فى الفقيه ٤:

١٨٥/٥٢ و سائر كتب الرجال، و لم يذكر طريق إليه فى مشيخه الفقيه مما عد ذلك من المرسل.

أقول: من لقب بالكناسى و اسمه ضريس اثنان من الرواة، أحدهما: ضريس بن عبد الملك بن أعين الشيبانى الكوفى أبو عمارة، من أصحاب الصادق عليه السلام فى رجال الشيخ: ٢٢١/٦، و سمي بالكناسى لان تجارته بالكناسة. رجال الكشى ٢: ٦٠١/٥٦٦، و الآخر: ضريس بن عبد الواحد بن المختار الكناسى الكوفى. رجال الشيخ: ٢٢١/٨ و لعل المراد منهما هو الأول لخيريته و فضله و ثقته التى نص عليها الكشى فى ترجمته.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٩٤

الصدوق «١»، طريف بن سنان، طريف بن ناصح «٢»، عباد بن كثير البصرى، عباس بن بكار، عبد الرحمن بن أبى هاشم، عبد الرحمن ابن أعين [و عبد الرحمن] «٣» بن سيابة، عبد السلام بن صالح الهروى [و عبد الصمد (على احتمال تقدم)] «٤»، عبد الله بن العباس «٥»، عبد الله بن عجلان السكونى، عبد الواحد بن المختار الأنصارى، عثمان بن عيسى، عقبه بن خالد، العلاء بن الفضل «٦»، على بن

(١) اسمه: محمّد بن إبراهيم بن إسحاق المكتب، أبو العباس الطالقانى، و قد تقدم ذكره فى القوائم المعدة لبيان مشايخ الصدوق «قدّس سرّه» فى هذه الفائدة تسلسل [١٢٩] برمز (قلط).

(٢) طريف، بالطاء المهملة: كذا ورد فى الأصل، و الصحيح هو: طريف، بالضاد المعجمة الموافق لما فى المصدر و سائر كتب الرجال، روى عنه الصدوق «قدّس سرّه» فى الفقيه ٤:

١/١٢٤ و لم يبين طريقه إليه فى المشيخه مما عد ذلك من المرسل.

(٣) ما أثبتناه بين معقوفتين من المصدر، و هو الصحيح الموافق لسائر كتب الرجال و الأسانيد، و لعله سقط سهوا من الناسخ إذ لا يخفى الفرق بينه و بين ابن أعين على المتضلع بهذا الفن كالمصنف «قدّس سرّه» و قد روى فى الفقيه عن الأول ٢: ٣٠٤/١٥١٠، و عن الثانى ٣:

٢٠٦/٩٤٥، ٤: ١١٢/٣٨٢، و لم يذكر طريقا لأى منهما مما عد ذلك من المرسل.

(٤) ما أثبتناه بين معقوفتين من المصدر، و المراد منه هو عبد الصمد بن محمّد الذى روى عنه فى الفقيه ٤: ١/١٤٦ و لم يبين طريقه إليه مما عد ذلك من المرسل، و ليس ابن بشير لذكر طريقه إليه فى المشيخه ٤: ١٣١، فلاحظ.

(٥) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشى الهاشمى المتوفى سنة ٦٨ هـ كما فى سائر كتب الرجال، روى عنه فى الفقيه ٤: ٨٥١/٢٨٤ و لم يذكر طريقه إليه فى المشيخه من ما عد ذلك من المرسل.

(٦) فى المصدر: الفضيل مكان (الفضل) و هو الصحيح الموافق لما فى رجال النجاشى:

٢٧٨/٨١٠ و الشيخ: ٢٤٥/٣٥٤ و البرقى: ٢٥، و هو العلاء بن الفضيل بن يسار أبو القاسم النهدى من أصحاب الصادق عليه السلام،

روى عنه في الفقيه ٢: ٢٩٢ / ١٤٤٦، ٣: ٧٣ / ٢٥٦، ٤: ٣٨ / ١٢٢، ٤: ١٩٨ / ٦٧٤ و لم يبين طريقه إليه في المشيخة مما عدّ ذلك من المرسل.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٩٥

أحمد الدقاق، علي بن الحسن بن فضال «١»، علي بن راشد، علي بن سعيد «٢»، علي بن عبد الله الوراق، علي بن ميمون الصانع «٣»، عمرو بن إبراهيم، عمرو بن عثمان «٤»، عمر بن يزيد صاحب السابري «٥»، عنبسة بن

(١) تقدم في القوائم المعدة لبيان مشايخ الصدوق «قدّس سرّه» في هذه الفائدة، في تسلسل [١٥٠] برمز (قن) و ذكرنا هناك انه ليس من أشياخه و قد روى عنه الصدوق في الفقيه ٤: ٣٠٠ / ٩١٠ و لم يذكر طريقه اليه مما عدّ ذلك من المرسل.

(٢) علي بن سعيد، مشترك بين اثنين أحدهما البصرى و الآخر ابن امرأة ناجية ذكرهما الشيخ في رجاله: ٢٤٣ / ٣٢١، ٢٦٨ / ٧٢٩ من أصحاب الصادق عليه السلام، و روى الصدوق «قدّس سرّه» في الفقيه ١: ٢٨٩ / ١٣١٦ عن علي بن سعيد (مطلقا) عن أبي عبد الله عليه السلام، و لم يذكر طريقا لأى منهما مما عدّ ذلك من المرسل.

(٣) كذا في الأصل، و في المصدر: الصائغ - بالغين المعجمة - و هو الصحيح الموافق لرجال النجاشي: ٢٧٢ / ٧١٢ و رجال الشيخ: ١٢٩ / ٤٩، ٢٤٣ / ٣٢٧ و العلامة: ٩٦ / ٢٧ و ابن داود: ١٤٢ / ١٠٩٤، و الظاهر انه في بعض نسخ النجاشي كما في الأصل بالعين المهملة كما يظهر في النقل عنه في الكتب الرجالية المتأخرة.

(٤) في المصدر: وصفه بالهمداني ١: ١٦٢ / ٧٦٤، و لم يذكر الصدوق طريقا إليه في المشيخة مما عدّ ذلك من المرسل.

(٥) في المصدر: [و عمر صاحب السابري (و كأنه ابن يزيد) (و كذا عمر صاحب الكرايس)].

أقول: المراد من السابري هو عمر بن محمّد بن يزيد أبو الأسود بياع السابري، مولى ثقيف، الكوفي الثقة الجليل كما في النجاشي: ٢٨٣ / ٧٥١، لكنه ذكر في رجال الشيخ:

٢٥١ / ٤٥٠، ٣٥٣ / ٧ و الكشي ٢: ٦٢٣ / ٦٠٥، بعنوان: عمر بن يزيد بياع السابري و هو نفسه عمر بن محمّد لما قاله البرقي في رجاله: ٣٦ عمر بن يزيد بياع السابري، و كنيته أبو الأسود، مولى ثقيف.

و قد روى عنه الصدوق «قدّس سرّه» في موضع واحد من الفقيه ٣: ١٧٦ / ٧٩٣ بعنوان:

عمر بن يزيد بياع السابري و في مواضع كثيرة أخرى بعنوان: عمر بن يزيد.

و الظاهر انه السابري في الجميع، لانه من البعيد ان يدع الصدوق «قدّس سرّه» الرواية عن الثقة المشهور و يروى عن غيره ممن لم ينص احد على توثيقه، و مما يؤكّد ذلك ان الصدوق قد ذكر في مشيخة الفقيه ثلاثة طرق الى بياع السابري و كلها صحيحة كما نص عليها في معجم رجال الحديث ١٣: ٥٣، و لو كان المراد منه غيره لما احتاج الى هذه الطرق الثلاثة، مع انه لم يذكر طريقا واحدا الى عمر بن يزيد آخر غيره.

أقول:

لم أقف على علّة اعتبار مرويات الصدوق عنه من المرسل في روضة المتقين، إلا إذا جعل مكانه عمر بن يزيد بن ذبيان الصيقل، كما هو الحال في جامع الرواة ١: ٦٣٩ حيث أدرج في ذيل ترجمة الصيقل المذكور جملة من الموارد مع ان الإطلاق ينصرف في (عمر بن يزيد) الى بياع السابري الثقة المعروف لا الى الصيقل الذي لم تثبت وثاقته و لم ينص احد عليها، بل لم يذكر الصدوق طريقا إليه في المشيخة، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٩٦

مصعب، القاسم بن محمّد الجوهرى، كامل «١»، ليث المرادي «٢»، مثنى بن الوليد الحنطاط، محمّد بن أبي حمزة، محمّد بن أحمد

السناني، محمد بن يحيى بن عمار (٣)، محمد بن بحر الشيباني، محمد بن الحكم (٤)،

(١) روى الصدوق «قدس سره» في الفقيه ١: ٣٤٤ / ١٥٢١ عن كامل مطلقاً، عن أبي جعفر عليه السلام، و لم يبين طريقه إليه في المشيخة مما عد ذلك من المرسل، و لعل المراد منه هو كامل بن العلاء التمار الكوفي المذكور في رجال الشيخ من أصحاب الباقر و الصادق عليهما السلام: ١٣٤ / ٧، ٢٧٧ / ١ الذي روى عنه ثقة الإسلام في الكافي ١: ك ٤ ب ٩٥ / ٥، ٢: ك ١ ب ١٠٠ / ٢، إذ لم نقف على رواية واحدة في الكتب الأربعة لأي ممن اسمه كامل و هو في عداد أصحاب الباقر أو الصادق عليهما السلام في رجال الشيخ، فلاحظ.

(٢) في المصدر: [و ان تقدم انه كثيرا ما يروى عن أبي بصير، و مراده ليث بن البختری و ذكرنا (ذلك) في مواضعها].

(٣) لا- وجود لهذا الاسم في كتب الرجال و الأسانيد، و الصحيح: محمد بن إسحاق بن عمار الموافق لما في المصدر و سائر كتب الرجال، و قد روى عنه الصدوق «قدس سره» في الفقيه ١:

٢٨٧ / ١٣٠٦ و ١٣٠٧، ٣: ١٨٣ / ٨٢٣، ٣: ٣٠٠ / ١٤٣٤ و لم يذكر طريقه اليه مما عد ذلك من المرسل.

(٤) كذا في الأصل و المصدر و الفقيه ٣: ٥٢ / ١٧٤. أيضا، الا ان روايته في الفقيه وردت بعينها في التهذيب ٦: ٢٤ / ٥٩٣، و الوافي ٢: ١٤٠، و الوسائل ٢٧: ٢٥٩ / ٣٣٢٧، و فيها: محمد بن حكيم.

و الظاهر هو الصحيح الموافق لما تقدم و هو الخثعمي المذكور في رجال النجاشي:

٩٥٧ / ٣٥٧، و رجال الشيخ: ٢ / ٣٥٨، و مشيخة الفقيه أيضا ٤: ٨٨، و لعل علة الإرسال تصدّر رواية الفقيه بعبارة: (و روى عن محمد بن الحكم). الا انها مسندة في التهذيب، و هذا ما يقضى - بعد الحكم على انه ابن حكيم - بعدها من المسند.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٩٧

[محمد] «١» بن زياد «٢»، محمد الطيار، محمد بن سليمان الديلمي، محمد بن عبد الله بن هلال، محمد بن عطية، محمد بن علي الكوفي، محمد بن عمرو بن سعيد، محمد بن الفضل الهاشمي، محمد بن الفضيل «٣»، محمد بن مارد، محمد بن مازم، محمد بن مروان «٤»،

(١) ما أثبتناه بين معقوفتين من المصدر.

(٢) قال في الفقيه: روى عن محمد بن زياد، عن الحسن بن زيد، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام. إلى آخره.

و الرواية بعينها في الكافي ٥: ٣٦٤ / ٢، و فيها: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن العباس بن موسى، عن محمد بن زياد، عن الحسين بن زيد، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام. الى آخره. أقول:

لعل المراد من ابن زياد، هو ابن أبي عمير، بقريته رواية العباس عن ابن أبي عمير في التهذيب ١: ٥٨ / ١٦١، ٢: ٢٨٩ / ١١٥٧، و الاستبصار ١: ٥٧ / ١٦٩، و رواية ابن أبي عمير - و اسمه محمد بن زياد كما في سائر كتب الرجال - عن الحسين بن زيد في الفقيه بطريق الصدوق إلى الحسين بن زيد ٤: ١٢٣، من المشيخة.

نعم، يمكن ان تكون الرواية مرسله فيما لو قصد غيره ممن تسموا بهذا الاسم من أصحاب الصادق عليه السلام في رجال الشيخ، و لكن يبقى في النفس شيء من هذا الإرسال لعدم ذكر الصدوق طريقا لأي منهم ما خلا ابن أبي عمير، و لورود الرواية بعينها مسندة في الكافي كما تقدم، و لم ينص على إرسالها في المرأة ٢٠: ٨٢ / ٢ بل عدها من الحسن، فلاحظ.

(٣) قال في نقد الرجال: ١٢٧ باتحاده مع محمد بن القاسم بن فضيل الثقة الذي بين الصدوق طريقه إليه في المشيخة ٤: ٩١، و ظاهره

اتحادهما من جهة الراوى عنهما فى موارد قليلة، إذ روى على بن مهزيار عنهما فى الفقيه ٢: ٢٦٦ / ١٢٩٧، ٢: ٣٣٦ / ١٥٦٠، وروايتهما عن الإمام الرضا عليه السلام فى الفقيه أيضا ٤: ١٢٢ / ٤٢٣، ٢: ١١٧ / ٥٠٣، وهذا لا يكفى للقول باتحادهما، إذ اختلفا فى موارد كثيرة فى الفقيه وغيره من جهة الراوى و المروى عنه، فلاحظ.

(٤) روى فى الفقيه عن محمد بن مروان (مطلقا)، عن الإمام الصادق عليه السلام ٢:

٢٠٩ / ٤٨ و ٢٦١ / ٦٠، ٣: ٧٠ / ٢٤١ و ٤: ١٥٩ / ٥٥٥، وهو مشترك بين جماعة بهذا الاسم من أصحاب الصادق عليه السلام فى رجال الشيخ: ٣٠١ / ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣، ولم نقف على تمييزه لعدم وجود مرويات لهم فى الكتب الأربعة تساعد على التمييز من جهة الراوى و المروى عنه، و لم يذكر الصدوق طريقه اليه مما عد ذلك من المرسل.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٩٨

محمد بن ميسرة «١»، محمد بن الوليد الخزاز، محمد بن يحيى الخزاز، موسى ابن بكر الواسطى، نشيط بن صالح، نصر الخادم، النضر بن شعيب، وهب بن عبدربه، هارون بن مسلم، هشام بن المثنى «٢»، هلقام بن [أبى] «٣» هلقام، اليسع بن عبد الله القمى، يونس الكناسى «٤»، يوسف ابن محمد بن إبراهيم، يونس بن ظبيان، يونس بن عبد الرحمن «٥»،

(١) كذا فى الأصل و المصدر، و فى الفقيه ٣: ١٣٩ / ٦١١: محمد بن ميسر - من غير تاء فى آخره - و الظاهر هو: محمد بن ميسر بن عبد العزيز النخعى، بياع الزطى، الكوفى، الثقة، لمعروفته، و لم يذكر الصدوق «قدس سره» طريقا إليه فى المشيخة، الا أنه صرح فى مقدمه الفقيه بان جميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول و إليها المرجع، و لعله أخذ هذا المورد من كتابه الذى رواه جماعة كما فى النجاشى: ٣٦٨ / ٩٩٧، و فهرست الشيخ:

١٥٥ / ٧٠٠، و الرواية من الكتب جائزة بالاتفاق على ما لا يخفى.

(٢) ورد بهذا العنوان فى الفقيه ٢: ٣٣٤ / ١٥٥٢، و المراد منه هو هشام بن المثنى الحناط الكوفى، من أصحاب الصادق عليه السلام كما فى رجال البرقى: ٣٥، و النجاشى فى نسخة، و الشيخ الطوسى ٣٣١ / ٣٢، و قد بين الصدوق طريقه الى هشام بن المثنى الحناط، الا انه لم نقف على رواية له عنه بهذا العنوان الا - ما تقدم، و من البعيد جدا ان لا - يروى - و لو مرة واحدة - عن بين طريقه إليه فى المشيخة، و عليه فلا إرسال أصلا و الرواية مسندة بالطريق، فلاحظ.

(٣) ما أثبتناه بين معقوفتين من أصول الكافى ٢: ٥٥١ / ١٢ و الفقيه ١: ٢١٦ / ٩٦١، و هو الصحيح الموافق لسائر كتب الرجال.

(٤) كذا فى الأصل، و مثله فى الكافى ٤: ٥٧٢ / ١، الا انه ورد فى المصدر، و الفقيه ٢:

٣٦٠ / ١٦١٥، و كامل الزيارات: ١٨٦ / ٨ الباب / ٧٥، و مرآة العقول: ١٨: ٢٩١ / ١، و الوافى ٢ / ٢٢٥، و الوسائل ١٤: ٤٨٣ / ١٩٦٥٣، بعنوان: يوسف الكناسى، و هو ما استظهر صحته فى معجم رجال الحديث ٢٠: ١٨٧.

و الظاهر ان سبب عددها من المرسل هو لعدم ذكر الصدوق طريقا إليه فى المشيخة، و لكن بلحاظ إسنادها فى الكافى، و كامل الزيارات مع اختلاف فى أول الطريق ينتف الإرسال أصلا.

(٥) أكثر الصدوق «قدس سره» من الرواية عنه، و لم يذكر طريقه إليه فى المشيخة، مما عد ذلك من المرسل.

و الظاهر ان موارد فى الفقيه مأخوذة من كتبه الأ-كثر من ثلاثين كتابا كما فى فهرست الشيخ: ١٨١ / ٨٠٩، و لا- غبار على الرواية المأخوذة من كتاب معروف النسبة الى صاحبه إذا كان ثقة بين المحدثين.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٤٩٩

انتهى «١».

و معرفة طرقه إليهم فى غاية السهولة للممارس بما أشار إليه الشارح وغيره، أما الكلام فى سائر مراسيله فان ظاهر المشهور اجراء

حكم غيرها عليها، و لكن نصّ جماعةً بامتيازها عن غيرها.

قال الفاضل التفریشى فى شرحه- بعد الكلام المتقدم- و الاعتماد على مراسيله ينبغى ان لا يقصر عن الاعتماد على مسانیده حيث حكم بصحة الكلّ، و قد قيل فى ترجیح المرسل: ان قول العدل: قال رسول الله (صلّى الله عليه و آله)، يشعر باذعانه بمضمون الخبر، بخلاف ما لو قال: حدثنى فلان.

و أولویة مرسل العدل- العارف عمّا فى مسنده ضعف- ظاهرة دون ما سنده ضعيف، إذ لا حجیة فى إذعان العدل و لا إیراث ظنّ بصدور الخبر عن المعصوم بخلاف ما لو روى «٢».

و قال: السید الأجلّ بحر العلوم- بعد نقل بعض الأمارات الدالة على تقدم ما فى الفقيه على ما فى الكافى، كما مرّ فى أول الفائدة بهذا الاعتبار:-

و قيل ان مراسيل الصدوق فى الفقيه كمراسيل ابن أبى عمير فى الحجیة و الاعتبار، و ان هذه المزیة من خواصّ هذا الكتاب لا توجد فى غيره من كتب

(١) روضة المتقين ١٤: ٣٥٠.

(٢) شرح الفقيه للسید التفریشى: غير موجود لدينا.

هذا و قد اختلف علماء الإمامیة بشأن حجیة الحديث المرسل على قولین: أحدهما الحجیة و القبول مطلقا إذا كان المرسل ثقة، و مثلوا له بمراسيل ابن أبى عمير.

و الثانى عدم الحجیة مطلقا. انظر أدلّة كلا القولین و مناقشاتهما فى مقباس الهدایة ١: ٣٣٨.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٥٠٠

الأصحاب «١».

و قال الشيخ بهاء الملة و الدين فى شرح الفقيه- عند قول المصنّف:

و قال الصادق جعفر بن محمّد (عليهما السلام): كلّ ماء طاهر حتى تعلم انه قدر «٢» - ما لفظه: هذا الحديث كتابه من مراسيل المؤلف رحمه الله، و هى كثيرة فى هذا الكتاب تزيد على ثلث الأحاديث الموردة فيه، و ينبغى ان لا يقصر الاعتماد عليها من الاعتماد على مسانیده من حيث تشريكه بين النوعين فى كونه ممّا يفتى به و يحكم بصحته و يعتقد انه حجّة بينه و بين ربّه سبحانه.

بل ذهب جماعة من الأصوليين إلى ترجیح مرسل العدل على مسانیده، محتجين بان قول العدل: قال رسول الله (صلّى الله عليه و آله): كذا، يشعر باذعانه بمضمون الخبر، بخلاف ما لو قال: حدثنى فلان، عن فلان، انه قال (صلّى الله عليه و آله): كذا، و قد جعل أصحابنا قدّس الله أرواحهم مراسيل ابن أبى عمير كمراسيله فى الاعتماد عليها، لما علموا من عادته أنه لا يرسل الا عن ثقة فجعل مراسيل المؤلف طاب ثراه كمراسيل ابن أبى عمير ظاهرا «٣».

ثم ذكر عدد الأحاديث مطابقا لما فى شرح التفریشى، و ربّما يؤيد ما فى الشرحين ما ذكره الشهيد فى شرح الدراية، فإنه قال فى فروع الوجادة: و إذا نقل من نسخة موثوق بها فى الصحة بأن قابلها [هو] «٤» أو ثقته على وجه وثق بها المصنّف من العلماء، قال فى نقله من تلك النسخة: قال فلان، يعنى ذلك المصنّف، و الا يثق بالنسخة، قال: بلغنى عن فلان انه ذكر كذا و كذا، و وجدت فى نسخة من الكتاب الفلانى، و ما أشبه ذلك.

(١) رجال السید بحر العلوم ٣: ٣٠٠.

(٢) الفقيه ١: ١/٦.

(٣) شرح الفقيه للبهائي: غير موجود لدينا.

(٤) ما أثبتناه بين معقوفين من المصدر.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٥٠١

و قد تسامح أكثر الناس في هذا الزمان بإطلاق اللفظ الجازم في ذلك من غير تحرّز و تثبت «١». الى آخر ما قال.

و يدخل المقام في عموم ما أسسه بطريق اولي من جهات عديدة لا تخفى، فيكون قوله: قال (عليه السّلام)، اخبارا جزميا بصدور هذا الكلام منه، و سبب الجزم لا بدّ و ان يكون وثاقه الوسائط و تثبتهم و ضبطهم، أو هي مع تکرر الحديث في الأصول، و غير ذلك من القرائن الحسيّة التي عليها المدار، مثل موافقة الكتاب و العقل و السنة القطعيّة، فإنّها تورث الظن بالصدور فضلا عن القطع به، و أنّما يجبر بها المضمون فقوله (رحمه الله): قال (عليه السّلام):

كما هو اخبار جزمي عن صدور هذا الكلام عنه (عليه السّلام)، اخبار عن وجود هذه القرائن المعترّبة، كما أشار إليه في أوّل كتابه المقنع بقوله: و حذفت الأسانيد منه لثلا يتقل حمله و لا يصعب حفظه، و لا يملّه قاريه إذا كان ما أثبتته فيه في الكتب الأصوليّة موجودا مبينا عن المشايخ العلماء الفقهاء الثقات رحمهم الله «٢»، انتهى.

و قال المحقق الداماد في الرواشح في ردّ من استدل على حجّيّة المرسل مطلقا: بأنه لو لم يكن الوسط الساقط عدلا عند المرسل لما ساغ له اسناد الحديث الى المعصوم. الى آخره.

قال: و أنّما يتمّ ذلك إذا كان الإرسال بالإسقاط رأسا و الاسناد جزما، كما لو قال المرسل: قال النبي (صلّى الله عليه و آله)، أو قال الامام (عليه السّلام) ذلك، و ذلك مثل قول الصدوق عروة الإسلام رضى الله عنه في الفقيه: قال (عليه السّلام) الماء يطهر و لا يطهر «٣»، إذ مفاده الجزم أو الظن بصدور الحديث

(١) الدراية للشهيد الثاني: ١٠٨-١٠٩.

(٢) المقنع ١: ٢.

(٣) الفقيه ١: ١/٦٢.

خاتمة المستدرک، ج ٥، ص: ٥٠٢

عن المعصوم، فيجب ان تكون الوسائط عدولا في ظنّه، و الّا كان الحكم الجازم بالإسناد هادما لجلالته و عدالته. إلى آخره «١». و قال المحقق الشيخ سليمان البحراني: في البلغة في جملة كلام له في اعتبار روايات الفقيه: بل رأيت جمعا من الأصحاب يصفون مراسيله بالصحة، و يقولون أنّها لا تقصر عن مراسيل ابن أبي عمير، منهم: العلامة في المختلف «٢»، و الشهيد في شرح الإرشاد «٣»، و السيد المحقق الداماد «٤»، قدّس الله أرواحهم «٥»، انتهى.

و بما ذكرنا ظهر ضعف كلام الشارح التفريشى من انه لا حجّيّة في إذعان العدل. الى آخره، و ظهر أيضا ان هذا القسم من مراسيل الفقيه يشارك مسانيد فيما ذكره من الحكم بالصحة و كونه حجّة بينه و بين ربّه تعالى، و يختص بالحكم باحتفاه بالقرائن الدالّة على صحّته بالمعنى الذي لا بدّ من العمل بالخبر بعد وجودها فيه بما أوضحناه للمصنف البصير، و لا ينبئك مثل خبير.

صورة خطّ المؤلف نور الله مضجعه و قد آن لنا ان نختم هذه الفائدة الشريفة بحمد من علّم الإنسان ما لم يعلم و بالصلاة على رسوله الأكرم و على آله حجج الله على طوائف الأمم، وقع الفراغ بيد مؤلّفه العبد المذنب المسيء حسين بن محمّد تقى النورى الطبرسي في ربيع الآخر من سنة ١٣١٨ ثمان عشرة بعد الالف و ثلاثمائة في المشهد الشريف الغروي على مشرّفه آلاف السلام و التحية.

(١) الرواشح السماوية: ١٧٤.

(٢) مختلف الشيعة: لم نعر عليه فيه.

(٣) شرح الإرشاد: غير متوفر لدينا.

(٤) الرواشح السماوية: ١٧٤.

(٥) بلغة الرجال: غير متوفرة لدينا.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفُسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشَّيْخُ الصَّدُوقُ، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللهُ - كان أحدًا من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشعفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفي مصباحها، بل تتبج بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحرى الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطه من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: ديتية، ثقافية و علمية...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافه الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرى الأدق للمسائل الديتية، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايت المبتدلة أو الرديئة - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامع ثقافية على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءة و إغناء أوقات فراغه هواه برامج العلوم الإسلامية، إناله المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعة، و...

- منها العدالة الاجتماعية: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافه الاسلاميه و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهة أخرى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءة

ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الديتية، السياحيه و...

د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدّه مواقع أخرى

ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديّه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كسك، و الرسائل القصيره SMS

ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميّه، الجوامع، الأماكن الديتية كمسجد

جَمكرانَ و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع " ما قبل المدرسة " الخاص بالأطفال و الأحداث المُشاركين في الجلسة
 (ى) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنة
 المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد/ " ما بين شارع " پنج رمضان " و مُفترق " وفائى/ " بنايه " القائمية "
 تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢٠٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبة، تبرعية، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافى الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينية و العلمية الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقية الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - فى حد التمكن لكل احد منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولي التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
الغامدية اصحمان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

